

مسيرة النساء من الإقصاء الى المشاركة:

نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي



مسيرة النساء من الإقصاء إلى المشاركة

نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي



مسيرة النساء من الإقصاء إلى المشاركة

نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي

المؤلفون:

أوسماتو داميني

سو غوليفر

جيني هيدستروم

ليزا هيمان

نيكولاس هنري

نعومي جونستون

ليا كيماثي

جوليوس لامبي

فاسو موهان

جوليان سميث

ثريا تبسّم

جانين أوبينك

مايكل وولز



مسيرة النساء من الإقصاء إلى المشاركة – نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي

Journeys from Exclusion to Inclusion – Marginalized women's successes in overcoming political exclusion, (2013)

International IDEA
Strömsborg
SE -103 34 Stockholm, Sweden
Email: info@idea.int, Website: www.idea.int
Tel: +46 8 698 37 00

تصميم النسخة الانكليزية: توربو ديزاين، رام الله

تصميم النسخة العربية: ضحى الملاح، مصر

تصميم الغلاف: توربو ديزاين / رام الله

صور الغلاف: جين ماكمينيمي (© Jeanne McMenemy)

الترجمة الى العربية: علي برازي

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-91-7671-132-3

المحتويات

تمهيد

تكتسب زيادة مشاركة النساء في النشاط السياسي وضمان دخولهن الحياة السياسية أهمية خاصة في تطور الديمقراطية وديمومتها. وتحقيق ذلك، يستلزم فهم العقبات التي تحول دون إشراكهن في أنظمة الحكم العرفية والديمقراطية على حد سواء (الحكم العرفي -من الأعراف أو التقاليد- ولا يقصد به الاحكام العرفية مثلاً والتي تفرض لدى تدهور الاوضاع الأمنية – المترجم)، ووضع تدابير فعالة تستند إلى أمثلة نجحت في التغلب على إقصائهن عن المشاركة والتمثيل.

إن الأدبيات التي تدرس أشكال تمييز هياكل ومؤسسات صنع القرار غير العرفية ضد المشاركة المتساوية للنساء، تميل إلى التركيز على الشمال بدل الجنوب، وقلما ظهرت دراسات تُبين العقبات التي تحول دون مشاركة النساء في ممارسات الحكم العرفي. وأقل منها، الدراسات التي تطرح أمثلة إيجابية عن نجاح النساء في الانتقال من الإقصاء إلى الاندماج في مؤسسات صنع القرار، سواءٌ في الأنظمة السياسية العرفية أو غير العرفية.

يرتدي وجود مؤسسات سياسية جامعة ومتجاوبة، تستفيد منها مجموعة واسعة من الشرائح الاجتماعية، أهمية خاصة للحكم الفعال أيضاً. وفي هذا الصدد، تلتزم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بتعزيز مشاركة النساء وتمثيلهن في الحياة السياسية، لا سيما مشاركتهن في المؤسسات السياسية المحلية والوطنية والدولية، وبالتحديد مشاركة عدد كبير من اللواتي جرى تهميشهن في عملية صنع القرار السياسي.

لهذه الغاية، يحدّد تقرير مسيرة النساء من الإقصاء إلى المشاركة: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي العوامل الحاسمة التي تحول دون إدماجهن في هياكل صنع القرار العرفية والديمقراطية، ويصف كيفية تعاونهن مع الأطراف المعنية الأخرى للتغلب على العوائق التي تحول دون مشاركتهن.

يورد التقرير تفاصيل إستراتيجيات محددة اعتمدتها النساء المهمشات ومؤيدوهن، تراوحت بين إستراتيجيات العمل المباشر في الصومال إلى إستراتيجيات المناصرة 'الناعمة' في كمبوديا، ويستخلص منها دروساً يمكن أن تتبناها مجموعات أخرى تقاوم العقبات الماثلة أمام الإصلاحات الداعية إلى مشاركة النساء.

تجمع دراسات الحالة العشر الواردة في هذا التقرير بين المعرفة والخبرة العملية في بلدان الجنوب، وتستند إلى الجهود الإصلاحية للنساء الرامية إلى تحديد السبل الممكنة للتأثير على العمليات السياسية، من خلال مشاركتهن في حملات المساواة بين الجنسين في الممارسة السياسية العرفية والديمقراطية.

نتوجه بالشكر لكتّاب دراسات الحالة: نعومي جونستون Naomi Johnstone، ليا كيماثي Leah Kimathi، جانين أوبينك Janine Ubink، ليزا هيمان Lisa Heemann، مايكل وولز Michael Walls، فاسو موهان Vasu Mohan، الدكتورة ثريا تبسّم Suraiya Tabassum، جيني هيدستروم Jenny Hedström، نيكولاس هنري Nicholas Henry، سو غوليفر Sue Gollifer، جوليوس لامبي Julius Lambi، أوسماتو داميني Oussematou Dameni، على جدية أبحاثهم التي توصلت إلى مجموعة غنية ومعمقة ومتنوعة جداً من الدروس اللازمة للتعاون الديمقراطي وللإصلاحيين وصانعي السياسات. وشكر خاص إلى جوليان سميث Julian Smith، المحرر الرئيسي لهذا التقرير.

ننوه أيضاً بجهود المؤلفين الآخرين الذين كُلّفوا بكتابة دراسات حالة لم تدرج في هذا التقرير، ولكنها ساهمت في فهمنا لإستراتيجيات الإصلاح أيضاً. ومن المنتظر استخدامها في إعداد دراسة رؤى إضافية حول كيفية انتقال الفئات المهمشة من الإقصاء إلى المشاركة، والدروس المستفادة من تلك التجارب. ونتوجه بشكر إضافي إلى ديفيد بريتر David Prater لمساهمته المهنية في تحرير هذا التقرير، وأيضاً الى كل من سوسن هويدي ووصال عطواني من مكتب المؤسسة في تونس لمساهمتها في إصدار النسخة العربية، إضافة الى تحسين زيونة من فريق منشورات المؤسسة لتدقيقه النسخة النهائية من الترجمة العربية هذه.

ونتوجه بالشكر أخيراً إلى الدول الأعضاء، التي ما كان لهذا التقرير أن يصدر لولا دعمها.

إننا نعتقد أن جميع القراء، بمن فيهم المشاركون في النشاط العملي للتعاون والدعم الديمقراطي الهادف لزيادة المشاركة السياسية للمرأة، سيجدون دراسات الحالة مفيدة وغنية.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

جدول المختصرات

Banteay Serei	Banteay Serei Organization منظمة بانتي سيري
BWU	Burmese Women's Union الاتحاد النسائي البورمي
CBOs	community based organizations المنظمات المجتمعية
IDF	Integrated Development Foundation مؤسسة التنمية المتكاملة
IFES	International Foundation for Electoral Systems المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية
International IDEA	International Institute for Democracy & Electoral Assistance المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
KNLA	Karen National Liberation Army جيش التحرير الوطني لكارين
KNU	Karen National Union اتحاد كارين الوطني
KWO	Karen Women's Organization منظمة المرأة في كارين
MWI	Muslim Women's Initiative مبادرة المرأة المسلمة
PFM	PEACE Foundation Melanesia مؤسسة ميلانيزيا لتمكين الشعب والمجتمع المحلي
QDAs	Quarter Development Associations جمعيات تنمية الأحياء السكنية
Nagaad	Nagaad Organization منظمة ناجاد
PEACE	The People and Community Empowerment تمكين الشعب والمجتمع المحلي
W WAP	Wajir Women Association for Peace رابطة نساء واجير من أجل السلام
WLB	Women's League of Burma رابطة نساء بورما

مقدمة:
مسيرة النساء من الإقصاء إلى المشاركة

مقدمة: مسيرة النساء من الإقصاء إلى المشاركة

جوليان سميث

تغطي دراسات الحالة العشر الواردة في هذا التقرير موضوعات، تمتد من تحديات المساواة بين الجنسين في الحكم المحلي العرفي إلى الانعزال السياسي الناشئ عن العزلة الجغرافية. ويتضمن التقرير أيضاً دراسات تعنى بالإقصاء الناجم عن تداخل النوع الاجتماعي مع العرق والدين، لتوضيح التحديات المتعددة التي تواجه، غالباً، النساء والفتيات من مختلف المشارب العرقية والدينية في كفاحهن للتغلب على الإقصاء عن عمليات صنع القرار.

تنطلق المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في طرح هذه الموضوعات من أولوية المشاركة والتمثيل السياسي، كأحد مجالات التأثير الرئيسية الأربعة في عملها. والمجالات الثلاثة الأخرى هي: عمليات بناء الدساتير، العمليات الانتخابية، وتركيز المؤسسة على العلاقة بين الديمقراطية والتنمية. وتضاف إلى هذه المجالات، المحاور الثلاثة الشاملة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات: قضايا النساء وتمكينهن، النزاعات والأمن، والديمقراطية والتنوع. ومنذ عام ٢٠١١، أعد برنامج الديمقراطية والتنوع في المؤسسة قاعدة معرفية معنية بتحسين قدرات هياكل الحكم الديمقراطي والحكم العرفي في إدارة التنوع واستيعابه. وتشكل دراسات الحالة الواردة هنا أمثلة غنية بالمعلومات عن نجاحات إدارة التنوع.

تشير الأدلة الملموسة، إلى أن إقصاء الفئات المهمشة والأقليات عن عملية صنع القرار السياسي مسبب أساسي للنزاعات السياسية والأهلية ولعدم الاستقرار الناجم عنها (بالدوين وتشابمان وغراي، ٢٠٠٧). إن النزاعات الأخيرة، كنزاعات الصرب والشيشان، تاميل سريلانكا، دارفور السودان، أكراد تركيا، مسيحيي وتركمان العراق، أويغور الصين، الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والروم الكاثوليك في آيرلندا الشمالية، تدل على تجاهل الأقليات أو التردد بإشراكها والاعتراف بحقوقها.

وبالمقابل، حال تحسين فرص فئات مهمشة سابقاً في المشاركة بالمؤسسات والعمليات الديمقراطية دون نشوب النزاعات إلى حد كبير، سواء من خلال إصلاح النظام الدستوري والانتخابي، أو المشاركة المتساوية في الأحزاب السياسية ومنظومة العدالة.

إن توفير مساحة لتعبير الفئات المهمشة عن هويتها وإظهارها أمر حاسم في عمليات بناء السلام، كما تثبت مشاركة الأقلية في إصلاح الدستور والنظام الانتخابي في جنوب أفريقيا بعد الفصل العنصري. لقد أتاحت هذه المساحات توسيع المستوى التمثيلي لمشاركة الجماعات العرقية والاجتماعية واللغوية المتعددة في جنوب أفريقيا في الحياة السياسية الديمقراطية (بالدوين وتشابمان وغراي، ٢٠٠٧).

تأمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، من خلال تقديم أمثلة عن نجاح النساء المهمشات في التغلب على العقبات التي تحول دون مشاركتهن في صنع القرار في كل من المؤسسات الديمقراطية والهياكل العرفية، بإقناع صناع القرار، بمن فيهم المشرعون وصناع السياسات ووجهاء أو زعماء القرى والأطراف المعنية من المجتمع الأهلي، بفوائد توسيع المشاركة الفعالة. وتورد دراسات الحالة المعروضة أمثلة عن هذه الفوائد، وتلخص الخاتمة الدروس المستفادة منها.

تعرض هذه المقدمة لمحة مفصلة عن دراسات الحالة في كل جزء من أجزاء التقرير الأربعة، وتصف بعض طرق تقاطع وتداخل إستراتيجيات المشاركة الرئيسية التي استخدمها المؤلفون أيضاً.

الجزء الأول: التغلب على الإقصاء السياسي في أنظمة الحكم التقليدية

تغطي دراسات الحالة الأربعة الأولى في هذا التقرير، كفاح النساء المهمشات لمواجهة أنظمة الحكم التقليدية في ميلانيزيا وشمال شرق كينيا وناميبيا وجنوب أفريقيا. ويصف تعريفنا للحكم العرفي (customary governance) حالات تطبق السلطات التقليدية فيها قوانين وأعراف تقليدية على رعاياها - بمن فيهم الجماعات اللغوية والعرقية والقبلية والجغرافية - سواء كان لهم صلات رسمية أو غير رسمية مع الدولة أو الحكومة أم لا. (نؤكد هنا على ضرورة التمييز بين الحكم أو النظام العرفي المشار اليه أعلاه - أي من الأعراف والتقاليد - وبين الأحكام العرفية التي تفرض لدى أضطراب الوضع الأمني في بلد ما – المترجم)

تقدم جميع هذه الدراسات أمثلة واضحة عن العلاقة الوثيقة بين الفقر والتهميش، وكيف يؤدي تدني مستوى المعيشة والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأساسية غالباً إلى الإقصاء عن عملية صنع القرار السياسي. ويدل هذا، على أهمية اعتماد مقاربات متعددة الأبعاد لمعالجة التهميش بواسطة الإصلاح التشريعي ومبادرات التعليم المجتمعية المدعومة بتدخلات أوسع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تغطي جميع مستويات الحكم.

الفصل الأول: تدخل مؤسسة تمكين الشعب والمجتمع المحلي أثناء «الأزمة»: تعزيز مشاركة النساء في أنظمة الحكم التقليدية في بوغانفيل

توضح دراسة نعومي جونستون كيف نجح التدريب على فض النزاعات بعد الحرب الأهلية في بوغانفيل (١٩٩٠ – ١٩٩٧) في زيادة مشاركة النساء كوسيطات وصانعات قرار في عمليات فض النزاعات، وتسهيل مشاركتهن كقياديات في الحوار بين الأطراف المتنازعة وكخط مواجهة أساسي ضد المعايير العرفية التمييزية. ورغم هذه المكاسب، تشير جونستون إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود للتغلب على افتقار النساء للحقوق القانونية والحماية الحقيقية ضد العنف المنزلي واختلالات توازن السلطة.

وتقدم الدراسة خصوصاً معلومات غنية عن الطبيعة غير المستقرة للحكم التقليدي وانفتاحه على الإصلاح بدرجة أكبر من الحكم غير العرفي، وهذا يفتح الباب أمام إدماج الفئات المهمشة. وتشير جونستون إلى مزايا عدة تتفوق فيها هياكل الحكم العرفي على أنظمة الحكم الرسمية للدولة، كحقيقة أنها تخضع لسيطرة وإدارة محلية ويسهل الوصول إليها جغرافياً واقتصادياً، وتمتلك شرعية محلية قوية.

غير أن لأنظمة الحكم العرفية مشاكلها أيضاً، كما تظهر الفصول الثلاثة الأخرى من الجزء الأول. حيث لاحظت جونستون أن القوانين العرفية في عموم ميلانيزيا تقصي الفئات المهمشة، بسبب افتقار إجراءاتها غير المنظمة للمساءلة والاتساق. ولذا، فإن أنظمة الحكم العرفية أكثر عرضة للتحيز وسيطرة النخبة من أنظمة الحكم الأخرى، ويخضع المهمَّشون فيها غالباً 'لقرارات قسرية تتسم بالعنف والتمييز و/ أو الإقصاء'.

ثمة حقيقة أخرى لا تقل إشكالية، هي أن الحفاظ على الانسجام الاجتماعي في منظومة العدالة العرفية التصالحية (بصفتها عكس العدالة العقابية) له أولوية على حق الأفراد في تحقيق العدالة. كما أن الخلافات على السلطة بين الأطراف المتنازعة تؤدي غالباً إلى تعرض الفئات الضعيفة، كالنساء، إلى التمييز أو الإجحاف في عمليات فض النزاعات.

لقد انتشر العنف المستند الى النوع الاجتماعي على نطاق واسع في بوغانفيل ما بعد النزاع. وتبين جونستون، أنه لم يعد يعتبر قضية خطيرة تستوجب المقاضاة على مستوى المجتمع المحلي. فالاغتصاب غالباً ما يعتبر تهديداً لسمعة المرأة وزواجها ومهرها المتوقع، وليس انتهاكاً لحقوق الإنسان. وكشفت جونستون عن ضعف مشاركة النساء في جلسات رد المظالم الواقعة عليهن في إطار الأنظمة العرفية في ميلانيزيا. ويحكم على الجناة عادة إما بالبراءة أو بعقوبات خفيفة. واستشهدت جونستون، نقلاً عن اليونيسيف (٢٠٠٩)، بإن الفئات المهمشة الأخرى كالشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، تعاني من محدودية الوصول إلى نظم العدالة العرفية.

تستهدف برامج تدريب مؤسسة ميلانيزيا لتمكين الشعب والمجتمع المحلي المعروضة في هذه الدراسة استخدام القيم الثقافية المحلية، وتُقدمها بطريقة تشجع النقاش الاجتماعي لمبادئ المساواة بين الجنسين وتقاسم السلطة وحقوق الإنسان. هذا يعني، أنه جرى تضمين هذه المبادئ في الخطاب الخاص بالثقافة المحلية بطريقة تعتبر التدريب حلاً محلياً وليس مستورداً لمشكلة العنف.

قامت مؤسسة ميلانيزيا بتدريب النساء والرجال على فض النزاعات والتوسط فيها، باستخدام منهجية تستند إلى مصادر مقبولة ومعترف بها محلياً. واللافت أن هؤلاء الوسطاء نجحوا، من وجهة نظر الأطراف المتنازعة على الأقل، في الحفاظ على الأعراف التي تركز على استعادة الوئام المجتمعي وتمكين الأفراد في الوقت نفسه. وتضمن ذلك تمريناً على التوازن، لم يكن نظراؤهم الوسطاء غير المدربين مؤهلين لتطبيقه.

تشكل التجربة المطروحة في دراسة الحالة هذه مساهمة رئيسية في سعينا لتحديد مكونات سياسات وممارسات إدماج ناجحة. وقد سلطت جونستون، محقة، الضوء على أهمية قيام إصلاحيي الإدماج بمراجعة الممارسات العرفية على ضوء القيم العرفية التي تقوم عليها. ورغم تغير الممارسات مع مرور الزمن، فإن قيمها العرفية تتطور بوتيرة أبطأ بكثير عادة. وعندما تتواءم تلك القيم مع حقوق الإنسان، يصبح من الأسهل إدراج تلك الحقوق في النسيج الثقافي والقانوني العرفي.

المقاربات المشتركة

تتقاطع كثير من الموضوعات التي تطرحها جونستون مع موضوعات مطروحة في دراسات حالة أخرى وردت في هذا التقرير. فهي تلاحظ على سبيل المثال، أن معظم حالات الاغتصاب في بوغانفيل يجري (حلّها) عن طريق تزويج الجاني من الضحية صوناً 'لشرفها'. يضمن هذا الحل دفع المهر والحفاظ على الروابط بين الأسر والمجتمعات المحلية، والحد من التوترات والأعمال الانتقامية داخل المجتمعات وفيما بينها – وهي ظاهرة عاينتها ليا كيماثي في دراسة كينيا (الفصل الثاني).

لاحظت جونستون أيضاً أن الفترات الانتقالية، مثل مرحلة ما بعد النزاع في بوغانفيل، قد تفسح المجال أمام الفئات المهمشة كالنساء والشباب لتولي مواقع قيادية ومقررة. إذ أشار تواكب العديد من الأحداث، إلى أن الوقت مناسب لتقدم مؤسسة ميلانيزيا مشروعها في تدريب الوسطاء. وأثار كثير من المؤلفين الآخرين في هذه المجموعة الموضوع نفسه، لا سيما جانين أوبينك في دراسة تمكين المرأة في إقليم أُوامبو في ناميبيا (الفصل الثالث)، وليزا هيمان في دراستها عن مساهمة المرأة في تقدم ريف جنوب أفريقيا (الفصل الرابع)، وجيني هيدستروم في دراستها عن الاتحاد النسائي البورمي (الفصل السابع).

في بوغانفيل، يبدو الوجهاء المحليون، الذين فقدوا بعضاً من سلطاتهم السابقة ووجدوا أنفسهم في مرحلة انتقالية، أكثر استعداداً لدعم النساء وأفراد آخرين من المجتمع بهدف المشاركة في صناعة القرار، وهو ما اكتشفته أوبينك أيضاً في دراسة ناميبيا. كما أن المؤسسات أو الإجراءات التي تنشأ في المرحلة الانتقالية تستمر في كثير من الأحيان بالعمل بعد ذلك، كما تقول جونستون نقلاً عن دوغلاس. ويعني ذلك، أن حماية حقوق الفئات المهمشة منذ بداية هذه المرحلة يزيد فرص استمرارها في مرحلتي ما بعد الانتقال والتنمية.

إن تدريب مؤسسة ميلانيزيا على فض النزاعات، يزود ممارسي الإدماج ببعض الأفكار المهمة عن التوفيق بين حقوق المرأة والفئات المهمشة الأخرى وبين أنظمة الحكم العرفي؛ وهو تحدٍ غالباً ما يُنظر إليه، خطأً، على أنه صدام بين قيم حقوق الإنسان الغربية والتقاليد الثقافية 'الثابتة' و'المتحجرة'.

وأكدت جونستون أن قوة تدريب مؤسسة ميلانيزيا تكمن في توظيف تقنيات تتناسب مع المقاربات العرفية التقليدية المحلية في فض النزاعات، والتأكيد على قيم من قبيل الحفاظ على العلاقات المجتمعية واتخاذ القرارات على أساس توافقي. لقد دربت المؤسسة مجموعة واسعة من أفراد المجتمع المحلي كوسطاء، بمن فيهم زعماء تقليديين ورجال كنيسة وأفراد ملمين بالثقافة والعادات ومتغيرات (ديناميكيات) المجتمع واللغة المحلية. وشمل التدريب التواصل بين الأشخاص والتفاوض وإدارة النزاعات وفضها. كما شكلت مهارات تمكين المرأة أحد مكونات التدريب الهامة.

لوحظ في عديد من دراسات الحالة في هذا التقرير، أن إشراك مجموعة كبيرة من الفئات في التدريب ترك أثراً حيوياً على بناء التحالفات، وهو أمر حاسم في تعديل هياكل السلطة القائمة ومواقف المدافعين عنها. إن نجاح التدريب في زيادة مهارات فض النزاعات في المجتمعات المحلية، ومساعدته في تحقيق الانسجام الاجتماعي داخل كل مجتمع وبين تلك المجتمعات وبناء شعور بالملكية حيال إجراءات العدالة، يُعزى إلى قدرة الوسطاء على العمل مع الفقراء والمقيمين في المناطق النائية لتحقيق العدالة، وهو موضوع تناولته كيماثي في دراستها عن جهود نساء بلدة واجير في بناء السلام في شمال كينيا.

تناولت جونستون في دراستها عن بوغانفيل موضوعاً هاماً آخر، عالجه كتّاب آخرون أيضاً في هذه المجموعة، وهو موقف الرجال بعد زيادة مشاركة النساء في الحكم. ففي مثال ميلانيزيا، عبَّر الرجال والوجهاء الذين تلقوا تدريب مؤسسة ميلانيزيا عن دعمهم الكبير لتمكين المرأة ورغبتهم في وجود المزيد من الوسيطات.

قدّمت هيمان (الفصل الرابع) وهنري (الفصل الثامن) وموهان وتبسّم (الفصل السادس) أمثلة إضافية عن حالات يصبح فيها دعم الرجال حاسماً في تغيير المواقف والسلوكيات تجاه النساء كصانعات قرار. وناقشت دراسة أخرى للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (رووتسالاينن، ٢٠١٢) مثال نساء الماساي في تنزانيا بالتغلب على الإقصاء بفضل دعم أزواجهن والشبان الآخرين.

تشير بحوث المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات إلى أنه في ظل ظروف معينة، ينحو الرجال إلى تبني دور داعم للنساء في جهود الإصلاح. ومن العوامل الحاسمة في هذا الدعم قناعة الرجال بفرص تحقيق مكاسب متبادلة إلى جانب تحقيق مصالحهم الخاصة. ورغم ذلك، لا يزال ضرورياً إجراء المزيد من الأبحاث حول العوامل الرئيسية التي تحدد توقيت ودواعي اتخاذ رجال وفتيان دول الجنوب مواقف تميل إلى دعم المرأة وتمكينها، بدلاً من مجرد إنشاء هياكل سلطة غير رسمية أو استمرار القائم منها. كما تستدعي الاهتمام أيضاً دراسة الظروف التي غيرت مواقف نساءٍ دعمن سابقاً تقاليد حالت دون تمكين نساء أخريات.

الفصل الثاني: اختراق حدود التقاليد:
لجنة واجير للسلام والتنمية في شمال كينيا

في تحليلها كيفية تغلب نساء واجير في شمال شرق كينيا على إقصائهن عن عملية صنع القرار، تركز ليا كيماثي على بناء السلام من خلال إستراتيجيات مخططة ومنفذة بعناية لإدارة النزاع التاريخي المستفحل في الإقليم، ومنع نشوبه في بعض الحالات. وهو نزاع ناجم، أساساً، عن منافسة شديدة بين العشائر على موارد المياه والرعي الشحيحة.

سلطت كيماثي الضوء على العزلة الجغرافية في منطقة محرومة من خدمات الدولة، بوصفها السبب الرئيسي في تعزيز النظم التقليدية ومعايير التمييز التي تناهض تمكين المرأة، وعرضت كيف ناقشت النساء المجتمعات للاحتفال بزفاف إسلامي في واجير، حالة انعدام الأمن الدائم في المنطقة، وكيف قرّرن تجاهل الانتماءات القبلية وتنظيم أنفسهن في رابطة نساء واجير من أجل السلام؛ وهي شبكة ضغط تستهدف إستراتيجيا وجهاء القبائل، وتستقطب في الوقت نفسه شباب المنطقة للدخول في شبكات بناء السلام على مستوى المقاطعة. وقد أخذت هذه المجموعات طابعاً رسمياً واندمجت في أجهزة الخدمة المدنية للحكومة المحلية، قبل أن تمتد كمقاربة وقائية إلى المقاطعات المجاورة المتضررة من النزاع.

شكلت رابطة نساء واجير من أجل السلام ونظيرتها الشبابية المعروفة باسم شباب من أجل السلام، لجنة واجير للسلام والتنمية التي تجمع بين الأساليب التقليدية والمعاصرة، بما في ذلك مقاربات وقائية للتغلب على تهميش النساء. وقد أنجزوا ذلك من خلال اتباع مناورة دقيقة استقطبت مجموعة وازنة من الوجهاء التقليديين غير المنحازين كي تتصدر واجهة صنع السلام. ونفذّت اللجنة القسط الأكبر من العمل، ولكنها تركت للوجهاء نيل شرف تحقيق السلام. ومع اضطلاع النساء بأدوار بارزة تعزز مكانة اللجنة، استطعن تحدي الدور الذي أوكله الوجهاء لأنفسهم كسادة للحرب والسلام.

المقاربات المشتركة (والمختلفة)

تشبه المقاربات التي عرضها تحليل كيماثي مقاربات اعتمدتها فئات مهمشة أخرى في مجموعة الدراسات هذه. فمثلاً، استغلت شبكة المرأة بعض الأحداث لتحفيز النساء الأخريات على الانضمام إلى نضالهن السلمي، مثل الهجوم الذي أسفر عن مقتل خمسة من أبناء إحدى قياديات رابطة نساء واجير من أجل السلام. ويشكل تأكيد الدستور الكيني الجديد على مشاركة النساء تطوراً بالغ الأهمية أيضاً، حيث لعب توقيته دوراً حيوياً في خلق مناخ التغيير. كما ورد الحديث عن أهمية التوقيت في دراسة هيدستروم عن ميانمار، دراسة أوبينك عن ناميبيا، ودراسة هيمان عن جنوب أفريقيا.

كما ورد أعلاه، انصب التركيز الإستراتيجي لنساء واجير على تنسيق جهود مجموعات السلام عبر إضفاء طابع رسمي عليها، وانضوائها تحت مظلة الهياكل الإدارية الحكومية. كما وفقت النساء بين بناء السلام والتنمية، لا سيما إقامة مشاريع إقراض لتوليد الدخل، تقدِّم قروضاً صغيرة لأفراد الميليشيات السابقين والشباب العاطلين عن العمل في المقام الأول. وكانت اجتماعات المصالحة المجتمعية ومهرجانات السلام إجراءات حاسمة لمنع نشوب النزاعات وفرصة لاحتفال الناس معاً بإنجازات السلام، على غرار مهرجان كورتاس وميلاس في دراسة موهان وتبسّم عن راجستان وكارناتاكا.

أخيراً، ساعدت نساء واجير على ضمان إجراء تغييرات في المواقف المستقبلية من تمكين المرأة والفتيات من خلال الاستثمار في تعليم الفتيات، بما في ذلك إشراك علماء الدين الإسلامي. ومثلما أشارت جونستون في دراستها عن بوغانفيل، وولز في دراسته عن أرض الصومال، وموهان وتبسم في دراستهما عن الهند، فإن بناء مبادرات محلية تلبي احتياجات محددة محلياً، يُعطي على طول الخط نتائج أكثر فعالية من الاستجابات القائمة على مقاربة الحل الجاهز لجميع الظروف التي تستخدم دعم أطراف خارجية فاعلة وموارد خارجية.

وتبنت نساء واجير أيضاً مقاربات عدة للتغلب على الإقصاء، تختلف عن مقاربات الجهات الفاعلة الأخرى المذكورة في هذا المنشور. فعلى سبيل المثال، تضمنت المقاربة الوقائية في حفظ السلام التي تبنينها تصدير نموذجها إلى أربع مناطق مجاورة شهدت تاريخياً نزاعات مع منطقة واجير. وفي مثال آخر، دفعت النساء جهات فاعلة أخرى تضم وجهاء وشباباً من قبائل محايدة إلى الواجهة أثناء أهم مراحل التفاوض، فيما تابعن العمل بأنفسهن في بناء تحالفات واسعة من وراء الكواليس.

في غضون ذلك، اختارت نساء واجير إعطاء الأولوية لفضّ نزاعات تنطوي على عنف منزلي وجنسي في المستوى المحلي، لمنع تحول هذه النزاعات إلى صراعات في الأحياء والقرى والمناطق عبر الهجمات الانتقامية الشائعة تاريخياً. وكان لهذه المقاربة تأثير إضافي في زيادة تقبل الوجهاء لجهود النساء في بناء السلام ودعمهم لها.

أخيراً، إن نجاح رابطة نساء واجير في معالجة المعايير العرفية التي تقصي المرأة عن صنع القرار، شيد جسوراً بين المعتقدات التقليدية المحافظة وأنظمة العدالة؛ وهو الموضوع الذي تتناوله دراسة الحالة التالية.

الفصل الثالث: الطريق الناجح لمشاركة النساء في مؤسسات الحكم: تجربة السلطة التقليدية في مملكة أوكفامبي شمال ناميبيا

تبحث دراسة جانين أوبينك كيف استغلت نساء شمال ناميبيا حاجة أحد وجهاء القبائل التقدميين وزعماء تقليديين آخرين لاستعادة دعمهم الشعبي في مساومتهم على تأييد مشاركة النساء في القيادة التقليدية. وبفضل نجاح هذه الخطوة، اكتسبن الثقة لزيادة المشاركة في إجراءات المقاضاة التقليدية، وبزيادة مشاركتهن في إجتماعات المقاضاة العرفية اقتربن أكثر من إقرار حماية حقوق المرأة.

تضافرت برأي المؤلفة أربعة عوامل رئيسية ساعدت النساء في الانتقال من إقصاء عن عملية صنع القرار وتمييز واستغلال فاضحين للأرامل وأطفالهن، إلى تحسن دراماتيكي في حقوق المِلكية ومشاركة النساء في صنع القرارات المجتمعية على حد سواء.

أولاً، لعب زعيم أوكفامبي دوراً حاسماً في تعزيز مشاركة النساء. ثانياً، تزامن المطلب الشعبي للمساواة بين الجنسين في أرض أوفامبو مع حاجة زعامات ناميبيا التقليدية إلى استرجاع الدعم الشعبي، الذي فقدوه إلى حد كبير بسبب تعاونهم مع نظام الفصل العنصري السابق في جنوب أفريقيا. ثالثاً، تفسر محدودية الجاذبية المالية للمناصب القيادية التقليدية في مملكة أوكفامبي إحجام الرجال عن المنافسة على المناصب القيادية الشاغرة، مما جعلها متاحة للنساء. رابعاً، إن التغييرات المتزامنة في المجالات العرفية

الثلاث (وهي القيادة، فض النزاعات ووضع المعايير الأساسية، وزخم التغيير القوي الناجم عن استقلال ناميبيا)؛ كانت عوامل أدت إلى زيادة مشاركة النساء في الهياكل القيادية التقليدية وجلسات المحكمة التقليدية؛ وهي ظاهرة نادرة في أفريقيا حسب أوبينك.

المقاربات المشتركة

يتمثل أحد أبعاد التغيير التي أوردتها أوبينك، والمذكور أيضاً في دراسات أخرى هنا، في ربط التغيير بضرورة العمل من أجله على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. فاقتصار جهود الإصلاح على مستوى واحد أو مستويين قد يُعرضها للخطر، كما بينت دراسات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عن ذوي الاحتياجات الخاصة في أوغندا ونضالاتهم من أجل الاندماج، التي أجراها موسيوكا (٢٠١٢) وسجّابي (٢٠١٢) وسيبوليبا وآخرون (٢٠١٢).

تؤكد دراسة أوبينك على أهمية تأثير القيادة، لافتة الانتباه إلى الدور الحاسم الذي لعبه زعيم المقاطعة في إقناع الوجهاء الآخرين بتلقي التدريب حول تمكين المرأة وأمور أخرى. كما كانت مبادرته بتعيين نساء في مواقع قيادية أمراً حاسماً في إرساء سلوك نموذجي يقتدي به الزعماء الآخرون. وحقيقة أن تصرفاته جاءت بدافع البقاء السياسي، على الأرجح، ليست غريبة على الإطلاق بالنسبة للقادة السياسيين.

إن أهمية الدور الذي تلعبه القيادة السياسية في التغلب على إقصاء الفئات المهمشة، يؤكد أيضاً على هشاشة التغيير المحتملة عندما يستند حصراً إلى القيادة السياسية وحدها. ويتضح ذلك، بشكل خاص، لدى الزعماء الذين يمثلون هياكل سلطة تمييزية بطبيعتها ضد النساء. وبعبارة أخرى، ماذا يحدث عندما يرحل الرئيس التقدمي؟ وهل يعرض غيابه للخطر التغيير الإيجابي نحو الإدماج؟

أخيراً، تلاحظ أوبينك أهمية التوقيت في جهود التغيير؛ الأمر الذي تناولته هيمان أيضاً في دراستها حول جنوب أفريقيا. إذ تزداد احتمالات النجاح في تغيير مواقف وتصرفات الفئات المهيمنة تجاه المهمشين، عندما تتوافق مع حركات تغيير وطنية أخرى.

تستشهد المؤلفة بمزاج التغيير الذي برز مباشرة بعد استقلال ناميبيا. وكان هذا المزاج عالياً جداً في منطقة أوفامبو بسبب دورها المركزي في النضال المبكر لتحرير البلاد، وتزامن مع إشراك النساء في الحكومات الإقليمية والوطنية. ويفسر هذا استنتاج أوبينك، بأن خطاب السياسة الوطنية في المساواة بين الجنسين أفسح مجالاً للنساء في هياكل صنع القرار التقليدية.

الفصل الرابع: القانون العرفي السائد في جنوب أفريقيا: فرصة لتغلب النساء على الإقصاء

تورد دراسة الحالة الرابعة في التقرير التي أجرتها ليزا هيمان العقبات الرئيسية أمام إشراك النساء في عملية صنع القرار، بسبب قانون المناطق المُدارة للسود (١٩٢٧) وقانون السلطات المحلية للسود (البانتوستانات) (١٩٥١) في نظام الفصل العنصري. فقد عملت هذه القوانين، جنباً إلى جنب مع النظم القانونية العرفية الرسمية المدوّنة، على إقصاء النساء من الحكم التقليدي، ومعاملتهن كقاصرات عملياً تحت وصاية الآباء أو الأزواج أو الأخوة الذكور الأكبر سناً من الناحية القانونية. ولذا، لم يكن مسموحاً للمرأة السوداء تمثيل نفسها في المحاكم أو مخاطبة السلطات القبلية. وتُبين دراسة الحالة كيف ساهم الإصلاح الدستوري، إلى جانب الأحكام القضائية العادلة والتطور المجتمعي والعمل الداعم للنساء، في تحقيق تقدم ملموس على وضع المرأة في أنظمة الحكم التقليدي.

كانت النساء قبل هذه التطورات ممنوعات من استملاك الأراضي. وتأثرن بذلك، لا سيما مَن ليس لديهن أطفال ذكور، أو المحرومات من حقوق الأبناء البكر في الميراث، أو المتضررات من حق أقاربهن الذكور في وراثة الأرض أو غيرها من ممتلكات رب الأسرة المتوفى. أما من ناحية الزعامة، فهي تؤول حتماً إلى الابن البكر وليس إلى البنت البكر.

أدت نهاية نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا في عام ١٩٩٤، إلى اعتماد دستور ينص على المساواة بين الجنسين، وتبعه عدد من أحكام المحكمة الدستورية العليا، التي منحت النساء حقوقهن ودعمت إصدار تحديثات للنظم القانونية العرفية تسمح لهن باستملاك الأراضي. ونجم عن ذلك مناخ من التغيير شجع النساء على المشاركة في المجالس المحلية، وغير كلياً من مواقف الزعماء التقليديين ومجالسهم تجاههن.

المقاربات المشتركة

يتشابه التأثير المتسلسل الذي وصفته هيمان مع ذاك الذي حددته أوبينك. كما طور لامبي وداميني الموضوع نفسه في دراستهما عن حالة الكاميرون (الفصل العاشر)، التي تصف إجراءات الإصلاح المطلوبة على المستوى الوطني والمحلي وعلى مستوى المقاطعات.

لاحظت هيمان أنه رغم أن التحول الناجح في هياكل الحكم العرفي في البلاد استند إلى القوانين الوطنية، لا تزال النساء فعالات إلى حد كبير في الأنشطة والمحافل المحلية. كما أن معظم ثقتهن بأنفسهن ومهاراتهن في صنع القرار والحكم، جاء من خلال مشاركتهن في مجموعات مقتصرة عليهن.

لقد مهدت هذه التعاونيات المتواجدة غالباً في أرياف جنوب أفريقيا، الطريق للنساء في معارك الحصول على الحق في ملكية الأراضي، بواسطة توفير الدعم الأسري لهن بإنتاج الأغذية أو الأعمال الأخرى المولدة للدخل. واكتسب هذا الدعم، إلى جانب فرص التعليم والخدمات الأساسية التي تقدمها هذه التعاونيات، دوراً فعالاً في مساعدة النساء للتغلب على التهميش. تتكرر هذه الفكرة في جميع دراسات هذا الكتاب. فقد وردت في تحليلات هيدستروم وهنري حول معيشة المرأة في المناطق الحدودية بين ميانمار وتايلند، ودراسة غوليفر عن العمل مع المرأة الكمبودية في منظمة بانتي سيري على مستوى الحكم المحلي.

استخدمت النساء في جنوب أفريقيا إستراتيجيات رئيسية أخرى للتغلب على الإقصاء، كتشكيل تحالفات مع الشباب (أشارت إليها أيضاً دراسة ليا كيماثي عن كينيا)، واستخدام البحوث العملية للدفاع عن حالات الإدماج وفتح نقاش وطني حولها، والحصول على المساعدة القانونية لتغيير القواعد والممارسات العرفية.

بينما تستمر القوانين العرفية الرسمية في تهميش النساء، فإن القانون العرفي 'السائد' الخاضع للنقاش والتطور الدائمين (أي الذي يتطور استجابة للظروف المتغيرة)، الذي وضعته المجتمعات المحلية استجابة لقضاياها المحلية، خلق أفقاً للتغيير في دور ومكانة النساء في الحكم العرفي.

ساقت هيمان أمثلة عن قوانين عرفية سائدة أوجدت حلولاً مبتكرة ومتطابقة مع دستور جنوب أفريقيا لعام ١٩٩٤، ولبّت في الوقت نفسه القيم العرفية. إن قدرة القانون العرفي على التكيف مع التفسيرات والتطبيقات الجديدة هي خاصية مهمة، نوه إليها أيضاً تحليل جونستون عن بوغانفيل، حيث يشير 'السائد' إلى القانون الذي يضعه الشعب ويتقيد به. ويشير نيكولاس هنري إلى الظاهرة نفسها في دراسته عن جماعة كارين العرقية على الحدود بين تايلاند وميانمار، والتي قام فيها اتحاد كارين الوطني بإشراك النساء كمثال عن قدرة الحكم العرفي على التغير مع مرور الوقت. وبعبارة أخرى، فإن محتوى القانون العرفي وأسلوبه قابلان لإعادة تفاوض مستمر، حسب ملاحظة هيمان وجونستون.

رغم التقدم الكبير الذي أحدثه التأثير المتسلسل لأحداث سياسية وقانونية في مرحلة ما بعد الفصل العنصري، فإن أحد التحديات التي نشأت عن فرض نظام الحصص في المجالس التقليدية، تمثّل في انحياز الزعماء التقليديين لمثلات النساء اللواتي اختاروهن لملء هذه الحصص. وأشار محللون (مثل نوريس وكروك، ٢٠١١) إلى فشل أنظمة الحصص الهادفة إلى تحسين مشاركة النساء في الأنظمة الانتخابية غير العرفية في بعض البلدان، وأشارت هيمان إلى ظاهرة مماثلة في المجالس التقليدية في جنوب أفريقيا.

يحوّل النظام الانتخابي الزعماء التقليديين بتعيين نساء لملء المقاعد المخصصة للمرأة، مما يؤدي إلى اختيارهم نساء مواليات لهم ومترددات في الدفاع عن قضايا المرأة. كما أن نظام الحصص، بحد ذاته، لم يؤدِ إلى زيادة المشاركة الفعالة للنساء في هياكل الحكم العرفي. وقد أفادت عضوات المجالس إن أصواتهن ضاعت في المجالس التقليدية التي يهيمن عليها الرجال؛ وهو ما أوضحته بالتفصيل دراسة سو غوليفر أيضاً عن كمبوديا (الفصل التاسع). وأشارت هيمان وغوليفر إلى الزمن الطويل الذي تستغرقه النساء في مثل هذه الظروف لكسب ثقة الرجال قبل أن تظهر بوادر تغيير في مواقفهم.

ومن التحديات التي ألمحت إليها كلتا المؤلفتين تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي السائد في هياكل الحكم، حيث النساء اللواتي يتقلدن أدواراً ثانوية (مثل أعمال السكرتارية)، يعتبرن أن مشاركتهن هي انتقاص كبير من إمكاناتهن. كما أن أعباء المسؤوليات المنزلية، التي أشار إليها عديد من كتاب مجموعة الدراسات هذه، لا تترك للنساء سوى قليل من الوقت للنشاط السياسي.

وفي هذا الصدد، يتطلب أثر نظام الحصص على مشاركة النساء في الحكم العرفي مزيداً من البحوث. وما استنتجناه من تحليلات مؤلفي هذا التقرير، هو أن نظام الحصص قد لا يحقق النتائج المرجوة، ما لم يترافق مع تدخلات لتغيير السلوك والمواقف على مستويات أخرى.

الجزء الثاني: تقاطع النوع الاجتماعي والدين

تنتقل المجموعة تالياً الى دراسات حالة عن الصومال والهند، حيث يتضافر الفقر مع الدين والنوع الاجتماعي في خلق تحديات معقدة أمام النساء المسلمات اللواتي يكافحن ضد إقصاءٍ ممنهج. وتصف هاتان الدراستان كيف أدى تبني النساء لشبكات وإستراتيجيات تفاوض دقيقة وبرامج تعليم مجتمعي تركز على التفسير المنفتح للآيات القرآنية والأحاديث النبوية، إلى تمكينهن عبر تبادل المعلومات عن حماية الدستور والتشريعات الوطنية، ودخول المحافل السياسية، والى تحقيق نتائج مشجعة وحتى باهرة في حالة الهند.

الفصل الخامس: المشاركة السياسية للنساء في أرض الصومال

في مقابل وصف أوبينك لتعنت الرجال في قبول حق النساء في مشاركتهن في صنع القرار السياسي على قدم المساواة، يعرض مايكل وولز المواقف المختلفة للرجال في أرض الصومال. وتبين دراسة الحالة كيف لعبت منظمة منظمة ناجاد غير الحكومية دوراً رئيسياً في تغيير مواقف رجال أرض الصومال من المشاركة السياسية للنساء، من خلال توعية النساء بحقوقهن السياسية في الإسلام. ويعود نجاح المنظمة إلى شبكات منسقة جيداً سهلت انتشارها الواسع في جميع أنحاء البلاد ووفرت لها مصداقية تمثيلية. كما أحدثت ناجادفرقاً في حياة النساء والفتيات، بزيادة فرصهن في التعليم وضمان حقوقهن الإنجابية وتحسين مكانتهن الاقتصادية ورفاههن ومشاركتهن السياسية.

رغم طغيان سيطرة الرجال على الثقافة الاجتماعية والسياسية، لاحظ وولز إنهم يتفهمون تدريجياً أن زيادة وجود النساء في الحكم لا يتعارض مع حقهم في المشاركة. ويقدم وولز سببين لذلك، نزعة المساواة العالية التي يتمتع بها الذكور في المجتمع الصومالي، وانفتاحهم مؤخراً حيال السماح بتفسيرات أكثر تقدمية للقرآن الكريم في خطاب حقوق المرأة.

المقاربات المشتركة (والمختلفة)

وتشكل تفسيرات ناجاد التقدمية للقرآن الكريم أيضاً موضوعاً مركزياً في دراسة الحالة التي أعدها موهان وتبسّم. ويبرز موضوع آخر في أماكن أخرى من مجموعة الدراسات هذه، وهو الاستفادة من البحوث في دعم إستراتيجية المناصرة وكسب التأييد؛ وهي إستراتيجية استشهدت بها هيمان في دراستها عن جنوب أفريقيا. ويشير وولز إلى أن بحوث ناجاد تدعم دعوتها وتوجه تفكيرها الإستراتيجي وتكشف العوائق التي تَحُول دون مشاركة النساء في الحياة السياسية في أرض الصومال. وقد ساهمت البحوث، بشكل خاص، في دعم حملة إبراز التفسيرات المنفتحة لحقوق المرأة في القرآن والحديث، حيث لاحظ وولز أنه في أعقاب ذلك، ازداد الدعم الشعبي للمشاركة السياسية للنساء في أرض الصومال.

إن النوايا الحسنة للحكومة الصومالية في دعم ناجاد أكسب عملها أهمية خاصة، بغض النظر عن تقصير الحكومة في تحقيق هدفها المعلن بالوصول إلى نسبة ٢٥ بالمئة من النساء، عملاً بنظام الحصص. وقد نجحت الحكومة مع ذلك بإدخال تحسينات على قانون الأسرة، إضافة إلى تأمين فرص عمل وتطبيق إصلاحات اجتماعية وتعزيز إجراءات حماية المرأة من العنف المنزلي، وتعدد الزوجات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

أدت إصلاحات الحكومة للخدمات العامة أحياناً إلى تقارب فرص التوظيف بين النساء والرجال في الدوائر الحكومية، وهو أمر مهم جداً، رغم أنه لا يرقى في كثير من الأحيان إلى معالجة التمييز ضد الفئات المهمشة (بالدوين وشابمان وغراي، ٢٠٠٧). وأكد موهان وتبسُّم هذه النقطة أيضاً في دراسة إدماج النساء المسلمات في الهند.

أخيراً، ذكر وولز مقاربة لم تستخدمها أي دراسة حالة أخرى، وهي سلسلة احتجاجات مباشرة نظمتها نساء ناجاد في المؤتمرات والاجتماعات الوطنية، بما فيها محاصرة المندوبين الرجال والضغط عليهم بلا هوادة حتى لبيت مطالبهن في المشاركة.

الفصل السادس: إشراك النساء المسلمات في هياكل وعمليات الحكم الديمقراطي في الهند

بحثت دراسة الحالة، التي أعدها فاسو موهان وثريا تبسُّم، موضوع حقوق المرأة المسلمة في المشاركة السياسية. ومع أن وولز عرض حالة يشكل فيها المسلمون أغلبية، إلا أن دراسة الحالة هذه تبحث في أوضاع تُشكل فيها النساء المسلمات أقلية دينية.

يقدم المؤلفان وجهة نظر مفادها أن القرآن الكريم يعطي المرأة المسلمة حقوقاً سياسية وقانونية، كالحق في التعليم واختيار الزوج والطلاق والمشاركة في جميع مجالات العمل كالحكم ومشاريع الأعمال. وإن ضمان فهم النساء المسلمات والرجال وقادة المجتمع لأهمية هذه الحقوق، يمثل شرطاً مسبقاً للتغلب على عجز النساء عن ممارستها. ويعيد المؤلفان هذا العجز إلى عادات وتقاليد اجتماعية راسخة 'تأخذ شرعيتها زوراً باسم الشريعة'، والى سوء فهم داخل المجتمعات الإسلامية وخارجها يعزو التمييز بين الجنسين إلى الإسلام وليس الى التقاليد الشعبية المتواجدة قبل مجيئه (ودود، ١٩٩٩ و٢٠٠٦).

معظم الرجال والنساء مِن مسلمي ولايتي راجاستان وكارناتيكا يجهلون هذه الحقوق. وفي هذه البيئة، بادرت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) إلى إطلاق مبادرة المرأة المسلمة الهادفة إلى تقريب النساء المسلمات من التيار الديمقراطي الرئيسي، من خلال تبني مبادرات تعليم مجتمعي تمتد على فترة سبع سنوات. وركزت هذه المبادرات، التي شارك فيها ٣٠,٠٠٠ شخص، على حقوق المرأة المنصوص عليها في القرآن الكريم والدستور الهندي، والمحمية بالقانون.

اشتملت المبادرة بالتحديد على ورشات عمل لنشر المعلومات للرجال والنساء، تبعها تشكيل مجموعات من النساء المسلمات كُلفت بأنشطة الدفاع عن الحقوق وإنتاج الدخل. كما جرى إنشاء خدمات استشارات ومساعدة قانونية وهياكل دعم مجتمعية

لمجموعات النساء، تضم في صفوفها رجالاً بينهم علماء دين. وقدمت المبادرة تدريباً على القيادة وأنشطة توعية للشباب والشابات في المدارس الرسمية والدينية. وكان لهذا النشاط التواصلي دور حاسم في التغلب على عزلة النساء الاجتماعية والجغرافية.

يلاحظ المؤلف أن دور مراكز الاستشارات والمساعدة القانونية كان حاسماً في مساعدة النساء اللواتي يتعرضن للعنف، وكذلك دور شبكة مجموعات المساعدة الذاتية النسائية التابعة لمبادرة المرأة المسلمة، التي دعمت في الوقت نفسه النساء اللواتي يتصدين للعنف والنساء اللواتي باشرن أدواراً جديدة في التمثيل السياسي. والأهم من كل ذلك، استمرت تلك المجموعات في توفير الحماية المجتمعية لأية امرأة في مواجهة احتجاجات المحافظين، بعد انتهاء فترة تمويل مبادرة المرأة المسلمة.

وكان لاستخدام المعلومات بطريقة بناءة، وتوظيف النساء كمعلمات لزميلاتهن لتلافي النقص في معرفتهن بحقوق المرأة في القرآن والقانون الهندي، دور حاسم أيضاً في نجاح مبادرة المرأة المسلمة. كما استخدمت وسائل التواصل التفاعلية مثل تمثيل الأدوار والمسرح المجتمعي. والملفت أن هذه الوسائل، التي أثبتت فعالية عالية (بوال، ٢٠٠٠؛ موريارتي وبلاستو، ١٩٩٩) بصفتها أدواتٍ لتحسين الوعي وتنظيم المجتمع، لم تحتل مكانة بارزة في الدراسات الأخرى ضمن هذا التقرير. ولكن موهان وتبسّم توصلا إلى أن هذه الوسائل تدفع النساء المسلمات إلى إسماع أصواتهن في ورشات العمل والمشاركة الفاعلة في الأنشطة وتبادل تجاربهن الشخصية 'المؤلمة غالباً' عن طيب خاطر.

تجنبت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية المشكلة الشائعة لدى الوكالات الخارجية، وهي فرض وصفات خارجية جاهزة لمعالجة قضايا محلية، وذلك من خلال إقامة شراكات مع منظمات قائمة ذات مصداقية وملتزمة بالمجتمع المحلي، بدلاً من إنشاء هياكل جديدة وتكديسها.

المقاربات المشتركة

أورد المؤلفان عوامل عدة بوصفها حاسمة لنجاح المبادرة، بما فيها أهمية اعتماد مقاربة مجتمعية منسقة وشاملة؛ وتطوير المهارات القيادية لأفراد الفئات المهمشة من خلال إجراءات بناء ثقة تدعمها مجموعات المساعدة الذاتية؛ وكسب دعم وجهاء المجتمع المحلي؛ والأهم من كل ذلك ترجمة هذا الدعم إلى تغيير توجه المدارس الإسلامية نحو حقوق النساء والفتيات. وثمة ملاحظات مماثلة متفرقة في مجموعة الدراسات هذه، مثل دراسة أوبينك عن ناميبيا ودراسة وولز عن الصومال.

ووجدت العمليات المخطَطة جيداً لنشر معلومات مبادرة المرأة المسلمة وتعميمها بوسائل متعددة، أهمها النقل الشفهي، صداها كذلك في أعمال التنظيم الاجتماعي التي وصفها جوليوس لامبي وأوسماتو داميني. ونجحت مبادرة المرأة المسلمة أيضاً في ضم جهودها في التعليم المجتمعي إلى مبادرات شبيهة تعالج قضايا بنيوية كانعدام وسائل المعيشة، من خلال توفير فرص العمل. واتُخذت إجراءات مماثلة في مبادرات عرضتها هيمان في جنوب أفريقيا وهيدستروم في ميانمار وغوليفر في كمبوديا. ومثلما هو حال الدراسات الأخرى الواردة في هذا التقرير، كان لنجاح المبادرة في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية بين المجتمعات المسلمة المحلية دور حاسم في دفع المجتمع المحلي لدعم أهداف المناصرة.

إن مشاركة الرجال في مبادرة المرأة المسلمة أمر جدير بالملاحظة أيضاً. حيث أشار المؤلفان إلى عدم رغبة الرجال بالمشاركة في البداية لاعتقادهم أن المبادرة تقتصر على النساء؛ وهو اعتقاد مشترك كذلك بين الرجال في دراسات الحالة عن ناميبيا والكاميرون. ولكن ورشات العمل جذبت مزيداً من اهتمام الرجال ومشاركتهم، عندما أكد الشركاء المنفذون في المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية على أهمية دور الرجال في حماية حقوق ورفاهية بناتهم وأخواتهم وأمهاتهم وزوجاتهم. وانعكس ذلك في نتائج دراسات ميلانيزيا وكينيا والصومال، التي تشير إلى أنه عندما يتبنى أصحاب السلطة، وهم عادة من الرجال، قضية الإدماج، وعندما يرتكز ذلك على ثقافة وقيم وخطاب محلي، فإنهم يصبحون أكثر ميلاً لقبول إدماج الفئات المهمشة ودعمها. ولكن إستراتيجيات كسب الفئات المهيمنة تحتاج لحسابات مدروسة بعناية، نظراً لاحتمال وجود مجموعات ترغب في عرقلة أجندة الإدماج.

أخيراً، لاحظ موهان وتبسّم بشكل صحيح أن تمكين المرأة يتطلب تغيير مواقف المجتمع تجاه العلاقة بين الجنسين، والأهم على المدى الطويل، تغيير مواقف البنين والبنات. وأظهرت مبادرة المرأة المسلمة أن استمالة قادة المجتمع الذكور كحلفاء حيويين في تغيير معرفة المجتمع ومواقفه وسلوكياته، يضمن أن تحظى برامج الإدماج بتبَنٍ ودعمٍ واسعين.

الجزء الثالث: تجارب نسائية من ميانمار

يعرض هذا الجزء دراستين، تصفان كيف تغلبت نساء كارين والبورميات في المنطقة الحدودية بين تايلاند وميانمار على تحديات الإرث الاستعماري الأبوي والانقسامات العرقية وعقود من القتال ضد جيش ميانمار. وتعرض هاتان الدراستان الطرائق التي أظهرت فيها تلك النساء قدراتهن على تولي مناصب ومسؤوليات صنع القرار على قدم المساواة مع الرجال.

الفصل السابع: تضامن في المنفى؟ تأثير موقف المجتمع من أدوار المرأة والرجل على النضال من أجل الديمقراطية في ميانمار

تظهر دراسة جيني هيدستروم، بوضوح تام، غياب تعاون الرجال مع النساء في نضالهن للتغلب على الإقصاء عن دوائر القرار في الحركة الديمقراطية في ميانمار. وتشرح الدراسة بالتفصيل كيف أنشأ الاتحاد النسائي البورمي أول حركة نسائية متعددة الأعراق في تاريخ ميانمار المعاصر، عبر سلسلة من المشاورات والمفاوضات المكثفة. وعزّز ذلك حس التضامن المشترك بين البورميات ونساء الأقليات العرقية، وبلغ ذروته في تأسيس رابطة نساء بورما.

ركزت رابطة نساء بورما على جيش ميانمار بوصفه عدواً مشتركاً للتغلب على الانقسامات العرقية. ثم شرعت في عمليات تدريب فعالة جداً لتنمية المهارات وبناء الثقة. ودربت الشابات كقياديات محتملات قادرات على التأثير الفعال في طريقة معالجة وسائل الإعلام لقضايا المرأة؛ وهي إستراتيجية لم يجر التأكيد عليها كثيراً في دراسات الحالة الأخرى في هذا التقرير.

كما استثمر الاتحاد النسائي البورمي بكثافة في إستراتيجيات بناء الثقة، بما في ذلك المساهمة في التدريب على تقديم المشورة للناجين من العنف؛ وهي تجربة محورية عانت منها كثير من النساء في نزاع ميانمار. وبذلك، أثبت الاتحاد النسائي البورمي إمكانية التغلب على الإقصاء بقليل من دعم الرجال، رغم الصعوبة البالغة.

حددت هيدستروم دواعي وجود الاتحاد النسائي البورمي وبنيته، وعرضت بالتفصيل عملية استيلاء طغمة عسكرية في عام ١٩٦٢ على بلد تسوده انقسامات عرقية وإرث من سياسات تقسيم استعمارية عمقت النزاع العرقي في مرحلة ما بعد الاستعمار. وأدى استهداف الجيش لأقليات إثنية بعينها إلى زيادة التوترات في البلاد. وبسبب الاضطهاد الذي مارسه الجيش، تشكلت قناعة لدى أقليات عدة بأنها لن تتمكن من العيش بسلام مع الأغلبية البورمية، الأمر الذي حد أيضاً من قدرة الأغلبية والأقلية على إيجاد ما وصفته هيدستروم بـ 'فضاءات لقاء محايدة وآمنة خارج نطاق النزاع'.

تتبعت هيدستروم الجهود التي بدأتها النساء للتغلب على الانقسامات العرقية، التي تميزت بفترة طويلة من الخلافات والاستياء وعدم الثقة. ووصفت كيف حاول الاتحاد النسائي البورمي، عبر تنظيم منتدى للمجموعات النسائية، بناء تحالف يجمع الجماعات العرقية ويوحد النساء في نضالهن ضد جيش ميانمار والفقر المنهج والإقصاء عن عمليات صنع القرار. وعندما فشل الاتحاد في ذلك، نظم منتدى ثانٍ للمجموعات النسائية، أوشك بدوره على الفشل في حل الخلافات العرقية المزمنة. وقدمت هيدستروم مثالاً عن أهمية اللفتة القيادية في الوقت المناسب، لإحدى القائدات

العسكريات المرموقات في جيش التحرير الوطني لكارين، التي حثت أبناء وطنها على التغلب على خلافاتهم لدحر عدوهم المشترك؛ جيش ميانمار أو التاتمادو Tatmadaw كما يسمى. وأدى تصريح 'اللحظات الأخيرة' هذا في النهاية إلى حل القضايا العالقة في المنتدى منذ أمد طويل.

برز موضوع آخر في تحليل هيدستروم لبنية الاتحاد النسائي البورمي، هو الرمزية الهامة التي تكتسبها اللغة في التعبير عن المصالح المتضاربة. فقد اختار الاتحاد النسائي البورمي اسمه على سبيل المثال بعد مداولات مطولة. فمن جهة سببت كلمتا «البورمي» و«الاتحاد» توتراً لدى بعض الأقليات العرقية الداعية للاستقلال. ومن جهة أخرى اعتبرهما البعض بعيديْن عن فكرة توحيد بورما، بغض النظر عن مدى شمولية الاتحاد في الواقع.

المقاربات المشتركة

إن أحد الجوانب اللافتة للانتباه في عمل الاتحاد النسائي البورمي هو الحرص على تأكيد دوره في دعم تطوير الحركة النسائية وليس في قيادتها. ويهدف ذلك إلى التغلب على إرث تاريخي متجذر من عدم الثقة العرقية. وعلى غرار تحليل كيماثي لجهود نساء واجير في دفع الآخرين إلى الواجهة ووضعهن اللاحق النابع من النتائج المثمرة للغاية التي حققتها رابطة نساء واجير من أجل السلام، فقد بدا أن الاتحاد النسائي البورمي حدد أولوياته في التضامن والوحدة بين نساء ميانمار، وحققها عبر استثماره في إستراتيجيات بناء الثقة المذكورة آنفاً.

أخيراً، إن الأهمية الحاسمة التي يلعبها التوقيت في تحقيق أهداف الفئات المهمشة؛ النقطة التي تناولتها أوبينك (ناميبيا) وهيمان (جنوب أفريقيا)، تتضح بصورة جلية في الخسارة الكارثية لمقر قيادة الميليشيا العرقية في قرية مانربلو لصالح الجيش في منتصف تسعينيات القرن العشرين. وقد حفّز هذا الحدث ناشطات من خلفيات إثنية مختلفة على تشكيل الاتحاد النسائي البورمي في محاولة للتغلب على مختلف المشاكل التي تواجههن، ومكّنهن ذلك أيضاً من المساهمة في مقاومة التاتمادو على قدم المساواة مع الرجال.

الفصل الثامن: المكانة التي حققتها النساء عبر مساهمتهن في المنظمات المجتمعية في كارين

تناولت دراسة الحالة التي أعدها نيكولاس هنري تقاطع العرقية والنوع الاجتماعي، وأضافت الدين كبعد ثالث. وركزت على الإستراتيجيات التي اعتمدتها منظمة المرأة في كارين لتعزيز تمكين المرأة في المنطقة الحدودية نفسها التي درستها هيدستروم بين ميانمار وتايلاند. وتضمن ذلك تعزيز مشاركة النساء في منظمة المرأة في كارين

بالـذات، دعـم مبـادرات مجتمعيـة تعـزز إشراك النسـاء ودورهـن القيـادي، التعـاون مـع منظـمات مجتمعيـة أخـرى، والتشـبيك مـع منظـمات دوليـة لحشـد الدعـم مـن أجـل تمكـين المـرأة في كاريـن.

يتنـاول هنـري، بالتحديـد، الأهميـة الحاسـمة لبرامـج التعليـم السياسـية للنسـاء في بنـاء الثقـة بالناشـطات، وقدرتهـن عـلى المشـاركة في صنـع القـرار السـياسي في مجتمعاتهـن. ويسـلط الضـوء أيضـاً عـلى أهميـة بنـاء العلاقـات بـين المنظـمات النسـائية ومنظـمات المجتمـع المـدني الأخـرى في إشراك النسـاء في الحكـم التقليـدي وترسـيخه.

تبـدأ الدراسـة بتحديـد المصدريـن التاريخـي والمنهجـي اللذيـن أديـا إلى إضعـاف دور المـرأة في كاريـن؛ بمعنـى إقصائهـا عـن المؤسسـات السياسـية في ميانـمار، وإقصـاء الأقليـات العرقيـة كأقليـة كاريـن عـن الخدمـة المدنيـة.

وبـرزت بقـوة أيضـاً الأدوار النمطيـة المقيـدة للنسـاء والنابعـة مـن التقاليـد الدينيـة البوذيـة والمسـيحية التـي لا تعتبرهـن ملائـمات لـلأدوار القياديـة. ويضـاف الى ذلـك أثـر النـزاع بحـد ذاتـه، حيـث مـارس الجيـش دوراً تمييزيـاً كبـيراً ضـد المـرأة في عمليـة صنـع القـرار في المجـالات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة. وبالفعـل تضافـر النـزاع العسـكري مـع ممارسـات الاسـتعمار والديانـة المسـيحية التـي جلبهـا معـه، في تهميـش الديانـة الأرواحيـة (ديانـة تعتقـد بوجـود روح في كل مـادة – المترجـم) واعترافهـا بالقيـادات النسـائية التقليديـة.

والأمـر الحاسـم في صـورة مكانـة منظمـة المـرأة في كاريـن هـو تحسـين وضـع النسـاء في مجتمـع كاريـن عـبر التنظيـم المجتمعـي والتشـبيك مـع منظـمات مجتمعيـة وغـير حكوميـة ودوليـة أخـرى. وقـد سـاهم عملهـا في تشـكيل ضغـط دولي وبنـاء السـلام، الى حـد كبـير، في تقديرهـا وتعزيـز سـمعتها الإيجابيـة للغايـة في أوسـاط مجتمـع كاريـن ومنظماتـه المجتمعيـة وغـير الحكوميـة، وعنـد المراقبـين الدوليـين للتطـورات السياسـية في ميانـمار.

أخـيراً، رغـم التقـدم المثـير للإعجـاب الـذي حققتـه منظمـة المـرأة في كاريـن في التغلـب عـلى تهميـش النسـاء، لا تـزال أمامهـا تحديـات كثـيرة لخّصهـا هنـري في حديثـه عـن مشـكلة يواجههـا كثـير مـن منظـمات تمكـين المـرأة السـاعية للإدمـاج، وهـي الجهـود الكبـيرة للتغلـب عـلى لامبـالاة المنظـمات الأخـرى التـي باتـت تعتـبر المنظمـة الجهـة المسـؤولة عـن 'المـرأة'.

المقاربات المشتركة

يطـرح هنـري فكـرة هامـة جـداً، مفادهـا أن التقاليـد مفهـوم يُسـاء اسـتخدامه غالبـاً مـن قبـل الجماعـات المهيمنـة في محاولتهـا تبريـر تهميـش النسـاء. ويلاحـظ أن أحـد العنـاصر الهامـة في جهـود منظمـة المـرأة في كاريـن للتغلـب عـلى هـذا التهميـش، هـو التدريـب المكثـف عـلى

القيـادة والإشراف الـذي تقدمـه للنسـاء، لا سـيما الشـابات منهـن؛ وهـي فكـرة طرحتهـا هيدسـتروم أيضـاً في معـرض الحديـث عـن الاتحـاد النسـائي البورمـي، وموهـان وتبسّـم في حالـة الهنـد.

رغـم هـذا التشـابه، تتفـرد دراسـة هنـري في الإشـارة الى أن منظمـة المـرأة في كاريـن توفـر مسـتوى متقدمـاً مـن التدريـب للراغبـات بمزيـد مـن التقـدم في مواقعهـن داخـل الإدارة التنظيميـة. وباسـتخدام نمـوذج تدريـب المدربـين، يتخـذ تدريبهـا طابعـاً ميدانيـاً ويقـدم الدعـم للمتابعـة الفرديـة. ويفسر هـذا جزئيـاً فعاليتهـا في تغيـير تقييـم الرجـال لكفـاءات النسـاء، ويعـزز في الوقـت نفسـه سـمعتها كمؤسسـة الى حـد كبـير.

إن تقديـم منظمـة المـرأة في كاريـن خدمـات اجتماعيـة لأفـراد المجتمـع، كمحـو الأميـة ومشـاريع تعليـم ذوي الاحتياجـات الخاصـة والخدمـات الصحيـة ورعايـة النسـاء والأطفـال في مخيـمات اللاجئـين، يُفسر قاعـدة الدعـم القويـة التـي تحظـى بهـا لـدى شـعب كاريـن. ويتكـرر هـذا الموضـوع في دراسـات حالـة عديـدة أجرتهـا المؤسسـة الدوليـة للديمقراطيـة والانتخابـات، الأمـر الـذي يـدل عـلى أهميـة حصـول المنظـمات عـلى دعـم المجتمعـات المحليـة وتخطـي العمـل في المجـال السـياسي. وتسـتطيع المنظـمات تحسـين هـذا الدعـم، بتقديـم المسـاعدة العمليـة لشـعب يكافـح للحفـاظ عـلى صحـة أبنائـه ووسـائل معيشـتهم في مواجهـة فقـر مدقـع وحرمـان وانعـدام للأمـن نتيجـة النزاعـات.

يقـدم هنـري أمثلـة عـن أهميـة القيـادة في تأمـين دعـم أوسـع للفئـات المهمشـة؛ وهـو عامـل ناقشـته أيضـاً أوبينـك (ناميبيـا) وهيدسـتروم (ميانـمار). فـالأدوار التـي لعبتهـا زعيـمات القـرى في الـرد عـلى هجـمات الجيـش عـلى الرجـال والفتيـان وزعـماء القـرى المتهمـين بأنهـم أعضـاء في اتحـاد كاريـن الوطنـي أو مؤيديـن لـه، أعطـت صـورة متقدمـة جـداً عـن القـدرات القياديـة للنسـاء.

في الواقـع، أعطـى العديـد مـن المجتمعـات منـذ ثمانينيـات القـرن المـاضي، في محاولـة لمواجهـة القتـل المتعمـد الـذي يرتكبـه التاتمـادو، أدواراً قياديـة للنسـاء، عـلى أمـل أن جنـوده سـيترددون قبـل إقدامهـم عـلى قتـل نسـاء. ومـع أن هـذا التكتيـك أثبـت نجاحـه الى حـد مـا، فقـد اسـتمر اسـتهداف زعيـمات القـرى، لا بـل توسـع في الآونـة الأخـيرة. إن شـجاعتهن في شـغل مناصبهـن في ظـل هـذه التهديـدات، وقدرتهـن عـلى التفـاوض مـع القـادة العسـكريين للتخفيـف مـن مطالبهـم باسـتقدام اليـد العاملـة والمـواد الخـام، حظيـت باحـترام واسـع النطـاق في المجتمعـات التـي يقمـن بخدمتهـا.

ونجـد هـذه السـمة التفاوضيـة للنسـاء وإنجازاتهـن في صنـع السـلام عمومـاً في دراسـة كيماثـي عـن واجـير ودراسـة وولـز عـن أرض الصومـال، فضـلاً عـن تحليـلات كـوراك (٢٠٠٦) وكوكـبرن (١٩٩٨) وبراغنـا (١٩٩٩).

الجزء الرابع: إشراك المرأة في عمليات صنع القرار المحلية

يعرض الجزء الأخير من هذا التقرير دراستين مختلفتين جداً. تدرس الأولى المقاربات الشخصية لأربع كمبوديات حاولن التغلب على إقصائهن من قبل الرجال في الحكومة المحلية؛ وهي عبارة عن مستوى حكومي تهيمن عليه الأحزاب السياسية المركزية. وتعرض الدراسة الإستراتيجية الشخصية التي اعتمدتها كل واحدة منهن لكسب المصداقية في أوساط أعضاء المجلس الذكور. وتحدد الدراسة الثانية العوامل اللازمة لجعل اللامركزية مجدية للنساء والشباب في مدينة بامندا في الكاميرون، مسلطة الضوء على موضوع آخر برز في دراسات أخرى في هذا التقرير؛ وهو أهمية العمل في مستويات الحكم المتعددة لإحداث تغيير حقيقي.

الفصل التاسع: 'وراء كل سياسي تقف امرأة': تجارب النساء الكمبوديات في الحكم المحلي

تدرس سو غوليفر التحديات التي تواجه أربع نساء في الحكومة المحلية في التعامل مع معايير تاريخية متجذرة تحط من قيمة حضور النساء في الشؤون العامة الكمبودية، ومع قوالب نمطية سلبية تحد من قدرتهن على المساهمة في الحياة السياسية. وهي تحدد الدوافع الشخصية التي دفعت تلك النساء للتغلب على تلك العوائق المنهجة، ثم تسلط الضوء على الدعم النقدي الذي قدمته منظمة بانتي سيري، وهي منظمة كمبودية غير حكومية معنية بتطوير التمثيل السياسي للمرأة وتنمية مهاراتها المجتمعية.

احتوت الإستراتيجيات المستخدمة من قبل النساء الأربع أفكار قيمة عن التعاون الديمقراطي، وعن هيئات التنمية المجتمعية التي تسعى الى التغلب على التهميش والإقصاء. وتشمل هذه الإستراتيجيات اعتماد مقاربة ذكورية للمسرح السياسي من خلال الاضطلاع بدور 'الراعي المحسن'، واستثمار احترام زملائهن الذكور في المجلس للنساء اللواتي لعبن دوراً في مرحلة نزاعات الخمير الحمر، واعتماد إستراتيجية تقليدية توازن بعناية بين الأدوار المنزلية والعامة وتحافظ على الصفات الأنثوية التقليدية، لإثبات فعاليتهن في المجلس. وقد أكسبتهن هذه الأدوار احترام الرجال.

أشارت غوليفر الى أنه الى جانب تبني بانتي سيري مقاربة التمكين في تدريب المرأة (على النقيض من التلقي السلبي في التدريب ذي الطابع الفني)، تستطيع أن تمضي أبعد في تفكيك قيود النظام والقيود الثقافية التي تحد من مشاركة النساء في الحياة السياسية. فعلى سبيل المثال، لا يتناول تدريب بانتي سيري التصدي لمشكلة أولوية الانتماء الحزبي على مزايا الأفراد المرشحين.

تقول غوليفر إن بانتي سيري تحتاج الى توضيح مقاربتها في تحقيق هدف دعم التمكين السياسي للمرأة. وقد حددت ثلاثة خيارات للقيام بذلك: تحدّي القيود التي يفرضها الوضع القائم، أو الالتفاف عليها، أو تبني مقاربة بديلة عنها. ووضعت توصيات عدة لتسهيل مشاركة النساء في العملية السياسية، كرفع مستوى الوعي بالحالة المعنية، واعتماد إستراتيجيات تدريب ومناصرة لا تُعرّض المشاركين لمخاطر العقاب الناجم عن التاريخ السياسي للبلاد، وعن مناخ الترهيب وعدم الثقة الذي تثيره السياسات الحزبية رغم التدابير اللامركزية.

إن المقاربة غير الصدامية التي تبنتها الكمبوديات الأربع، على النقيض من مقاربة المواجهة والعمل المباشر التي تبنتها النساء في أرض الصومال المذكورة في دراسة وولز، تستند الى فكرة أن تحدي الوضع القائم لا يتطلب بالضرورة إستراتيجيات الفعل المباشر.

تقترح غوليفر أن تُراجع منظمات التعاون والمساعدة الديمقراطية مهارات ودوافع الموظفين العاملين في مجال التمكين السياسي، للتأكد من كفاية مهاراتهم وملاءمة دوافعهم لأهداف المنظمة. وتشير أيضاً الى أهمية رصد الأداء، بما يتعدى الزيادة العددية للمشاركة السياسية الى قياس أثرها. وتنتقد الانشغال المسبق 'بالتوازن بين الجنسين في المؤسسات السياسية'، بدلاً من الانشغال بمدى تأثير تغير الأعداد على تحقيق المزيد من العدالة. فبدون دراسة تأثير زيادة التوازن في التمثيل بين الجنسين، تبقى قيود النظام القائم مخفية.

تلاحظ غوليفر، أن الأهم من ذلك هو ضرورة صياغة سياسات المشاركة السياسية على قاعدة التجارب المتراكمة للفئات المهمّشة نفسها، بدلاً من التركيز على تقييم 'الخبراء'. وأن تستند أيضاً الى مناقشة مزايا الأفراد وليس الأحزاب. فما لم توضع المشاركة السياسية على أساس الفرد، فإن التمكين السياسي سيفشل في إزالة العقبات الراسخة التي تحد من قدرة الفئات المهمشة على المشاركة.

المقاربات المشتركة

تلاحظ غوليفر أن المنظمات غير الحكومية، على غرار بانتي سيري، تلعب دوراً حيوياً في مساعدة النساء على إدارة تنازع الهويات أثناء المشاركة في المعترك السياسي، مع استمرارهن في لعب أدوارهن في المجال الخاص. وكما ذكرت دراسة هيدستروم في ميانمار ودراسة أوبينك في ناميبيا ودراسة موهان وتبسّم في الهند ودراسة لامبي ودامينـي في الكاميرون، تبدو هذه المنظمات غير الحكومية لا غنى عنها في توجيه النساء والمجموعات المهمشة الأخرى نحو تطوير مهاراتها القيادية وبناء الثقة اللازمة للمشاركة في الأنظمة السياسية.

مع أن هذه الدراسة تختلف الى حد كبير عن الدراسات الأخرى الواردة في هذا التقرير بحكم تركيزها على حالات فردية لأربع نساء، فإن الإستراتيجيات المعتمدة من قبلهن تعكس الكثير من أوجه التشابه مع الإستراتيجيات المعتمدة في أماكن أخرى. ويشمل ذلك المثابرة والتأني في المفاوضات، قدرة الحوار على تطوير الاحترام والرؤى التنموية المشتركة، القدرة على المشاركة والتفاعل الاجتماعي مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنية، وقوة الصوت الجماعي عن العمل من خلال الشبكات.

على غرار العديد من مؤلفي هذا التقرير، تشير غوليفر الى أهمية التعليم وإنتاج الدخل ودعم الادخار ووضع النساء في مناخ اقتصادي مستقر، في تسهيل دخولهن الى عالم السياسة. وتركز على أهمية تعليم المواطنة وحقوق الإنسان والنشاط المجتمعي والقيادة، وأهمية إشراك الفئات المهمشة بالأصالة عن نفسها، والانتقال من زيادة المعرفة بالهياكل السياسية والقوانين والأنظمة الى ربطها بشكل واضح مع التمييز الاجتماعي بين الجنسين. وتوصي بتحليل خطاب الفئات المهيمنة لتوعية المجتمع وتثقيفه سياسياً، إضافة الى استخدام دراسات الحالة عن تجارب الفئات المهمشة في رفع مستوى الوعي.

الفصل العاشر: تجربة مؤسسة التنمية المتكاملة في الكاميرون عن فائدة اللامركزية للمجتمعات المهمشة

تركز دراسة الحالة التي أعدها جوليوس لامبي وأوساماتو داميني على إجراءات تسهيل إشراك النساء والشباب في عملية صنع القرار، انطلاقاً من إجراءات التمكين في العملية التشريعية الوطنية. ولكنها لم تنجح إلا بالترافق مع مبادرات اتُخذت على المستويات المحلية وعلى مستوى المقاطعات، كما لاحظ المؤلفان. ورشحا عوامل رئيسية عدة – كالزخم السياسي والعمل على المستوى الوطني لإصدار دستور يتبنى اللامركزية كشرط مسبق – تفسر جزئياً كيفية تغلب النساء والشباب على الإقصاء الناجم عن قيم تمييز راسخة مرتبطة بالثقافة الذكورية والسلطة التقليدية في شمال غرب الكاميرون.

إلا أن التغلب على هياكل السلطة الراسخة وغير الديمقراطية على مستوى المقاطعات والمناطق، تطلّب من حكومة الكاميرون إصدار مرسوم لإعادة هيكلة المجالس، وتعيين مجالس إدارة فرعية مستقلة على نطاق أضيق لانتخابٍ المحافظين. وقد جردت هذه التدابير السلطات الممنوحة للمندوبين غير المنتخبين الذين عينتهم الحكومة سابقاً لإدارة شؤون الحكومات المحلية. ومع أنها حققت تقدماً كبيراً في مسار اللامركزية، فإنها افتقرت الى بُعد واحد: الإشراك الفعال للسكان المحليين، بمن فيهم الجماعات المهمشة تاريخياً، في تخطيط مشروعات التنمية وتنفيذها ومتابعتها.

تفحص لامبي وداميني بعناية هذا البعد الأخير. وأسفر ذلك عن بعض الرؤى والإستراتيجيات المثيرة لاهتمام إصلاحيي الإدماج. وتتناول دراستهما إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية وهي مؤسسة التنمية المتكاملة، ومسيرتها في خضم توترات مجتمعية مزمنة بين الجنسين والفئات العمرية والعرقية والدينية. فقد شملت أعمال المؤسسة، تأسيس نظام مشاركة على غرار الهياكل والعمليات السابقة بدلاً من إقامة أنظمة جديدة، وتمكين الأطراف المعنية جميعاً من المساهمة في تصميم المشاريع التنموية وتنفيذها.

عززت مؤسسة التنمية المتكاملة مهارات الأطراف المعنية أيضاً، وساعدتها في تحمل مسؤولياتها الإدارية والرقابية في إدارة هياكل الأحياء المشاركة، المعروفة باسم جمعيات تنمية الأحياء السكنية. وأخيراً، أسست علاقات تعاون بين جمعيات تنمية الأحياء السكنية والحكومات المحلية والجهات الحكومية الفاعلة الأخرى المسؤولة عن قضايا تنمية الأحياء.

المقاربات المشتركة

تمكنت النساء والشباب، من خلال جمعيات تنمية الأحياء السكنية، من الوصول في نهاية المطاف الى المشاركة في عمليات صنع القرار السياسي نتيجة تدخلات مستويات حكومية عدة، وليس مستويات محلية فقط؛ وهو استنتاج أيدته دراسة جانين أوبينك عن ناميبيا بتسليطها الضوء على أهمية العمل في مستويات حكم متعددة لإحداث تغيير حقيقي.

والى جانب فرادتها الأكيدة في المشاركة المجتمعية والممارسات التنموية، تستحق بعض خطوات الإدماج التي قامت بها مؤسسة التنمية المتكاملة مع شركائها، وصفها بأنها كانت حاسمة في تسهيل مشاركة الفئات المهمشة سابقاً. ومن هذه الخطوات، الوسائل التي استخدمتها المؤسسة كأساليب اتصال رئيسية لضمان إبلاغ الناس عن اللقاءات المجتمعية؛ والمشاركة في مقاربات التوعية التفاعلية كطرح أسئلة وأجوبة حول نقاط محورية في أماكن التجمعات العامة؛ والتعاقد مع دعاة اجتماعيين يستخدمون مكبرات صوت محمولة على عربات؛ والزيارات المنزلية والمحادثات الشفهية. وتتشابه هذه الأساليب مع تلك التي استخدمتها مبادرة المرأة المسلمة في ولايتي راجستان وكارناتاكا في الهند.

استهدفت مؤسسة التنمية المتكاملة بذلك الفئات المهمشة تحديداً، لا سيما النساء والشباب. وتأكدت من تحديد احتياجاتها والحلول المناسبة لها. واتصلت أيضاً بقادة مختلف الشرائح الاجتماعية والثقافية والدينية، استعداداً للإعلان عن المشاريع وتحفيزاً لأعضائها على المشاركة. وتوصلت في نهاية المطاف الى بناء جسور بين جماعات كانت

متخاصمـة في المـاضي. ومـرة أخـرى، يبـدو أن طلـب دعـم الزعـماء الدينيـين لا يختلـف عـن المقاربـة التـي تبنتهـا مبـادرة المـرأة المسـلمة في دراسـة موهـان وتبسـم.

ومـا يفـوق ذلـك أهميـة، هـو انتقـال مؤسسـة التنميـة المتكاملـة - أيضـاً كـما فعلـت مبـادرة المـرأة المسـلمة - مـن اللقـاءات المجتمعيـة الى تحديـد الاحتياجـات والقضايـا والحلـول المناسـبة لهـا. فغالبـاً مـا يهيمـن عـلى اللقـاءات المجتمعيـة أشـخاص ذوو درايـة بهـا وقـدرة عـلى التعبـير عـن أنفسـهم في محافـل كهـذه، وهـم عـادة رجـال كبـار في السـن. ويـؤدي الوقـت الممنـوح لهـم عـادة الى اسـتبعاد أفـراد الفئـات المهمشـة عـن التحـدُّث، مما يفسر ضعـف مـؤشر اللقـاءات المجتمعيـة الموسـعة بمفـرده في تحديـد 'الاحتياجـات الملموسـة' للمجتمـع المحـلي، إذ تنحـاز ‹الاحتياجـات المعلنـة› غالبـاً لصالـح المجموعـة المسـيطرة (برادشـو، ١٩٧٢: ٦٤٠-٤٣).

أشـار لامبـي ودامينـي الى مقاربـة أخـرى تتقاطـع مـع مقاربـات عرضـت في دراسـات حالـة أخـرى، وهـي زخـم التغيـير الـذي نتـج عـن تحسـين خدمـات الميـاه والـصرف الصحـي الأساسـية، كخلـق فـرصٍ للعمـل وشـعور المجتمـع بأنـه سـيد مصـيره. ويعـزز ذلـك الفكـرة الـواردة في أماكـن أخـرى في هـذا التقريـر، التـي تـرى أن تحقيـق النجـاح مـشروط بربـط إسـتراتيجيات الإدمـاج مـع الإصـلاح الزراعـي والتخفيـف مـن حـدة الفقـر.

أشـار لامبـي ودامينـي، وكذلـك أوبينـك في دراسـتها عـن ناميبيـا، الى الانخفـاض الملمـوس في مشـاركة الرجـال عندمـا تـزداد الثقـة بالنسـاء والشـباب وباقـي الفئـات المهمشـة وتتحسـن مشـاركتها في صنـع القـرار عـلى مسـتوى المجتمـع المحـلي. وفي الوقـت نفسـه، قلـما يرغـب الرجـال بالتخـلي عـن السـلطة في المسـتويات العليـا، الأمـر الـذي ينبـه الى خطـر انتقـال مركـز صنـع القـرار الى الرجـال مـرة أخـرى، عـبر الهيـاكل أو العمليـات غـير الرسـمية المقتـصرة عليهـم.

أخـيراً، وعـلى غـرار موهـان وتبسّـم في دراسـتهما عـن الهنـد، لاحـظ لامبـي ودامينـي أثنـاء تسـليط الضـوء عـلى مكاسـب الإدمـاج الملموسـة التـي تحققـت عـبر تنفيـذ إسـتراتيجيات التعبئـة المجتمعيـة الشـاملة، أن كثـيراً مـن برامـج الإدمـاج تعتمـد اعتـماداً كبـيراً عـلى المـوارد الخارجيـة، بـدلاً مـن اعتـماد مقاربـات قائمـة عـلى مـوارد محليـة أقـل تكلفـة، وتعـد أكثـر ديمومـة مـن حيـث النتيجـة. إلا أن برامـج كلٍ مـن مؤسسـة التنميـة المتكاملـة ومبـادرة المـرأة المسـلمة بَنـت مصداقيتهـا عـلى الهيـاكل المحليـة الموجـودة ونفـذت أعمالهـا بواسـطة منظـمات مجتمعيـة محليـة، وليـس بواسـطة فـرض هيـاكل جديـدة عـلى برامـج قائمـة، مما عـزز قدرتهـا عـلى تحقيـق نتائـج مسـتدامة.

يتنـاول تقريـر المؤسسـة الدوليـة للديمقراطيـة والانتخابـات التغلـب عـلى الإقصـاء السـياسي هـذه المسـألة وقضايـا عديـدة أخـرى.

المراجع وقراءات إضافية

Baldwin, C., Chapman, C. and Gray, Z., Minority Rights: The Key to Conflict *Prevention* (London: Minority Rights Group International, 2007)
[حقوق الأقليات: مدخل الى الحد من النزاعات]

Boal, A., *Theatre for the Oppressed* (London: Pluto Press, 2000) [ملعب المستضعفين]

Bradshaw, J., 'The Concept of Social Need', *New Society*, 19/496 (1972), pp. 640–3
[مفهوم الحاجات الاجتماعية]

Cockburn, C., *The Space Between Us: Negotiating Gender and National Identities in Conflict* (London: Zed Books, 1998)
[فضاء التفاوض الداخلي حول قضايا المرأة والهويات الوطنية المتنازِعة]

Gollifer, S., *Moving Beyond the Shadows: Dissemination of Case Study Findings, Final Report* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished
[ما وراء الظلال: نشر نتائج دراسات الحالة، التقرير النهائي] غير منشور

International IDEA, *Overcoming political exclusion* (Stockholm: International IDEA, 2013) [التغلب على الإقصاء السياسي]

Korac, M., 'Gender, Conflict and Peace-building: Lessons from the Conflict in the Former Yugoslavia', *Women's Studies International Forum*, 29/5 (2006), pp. 510–20 [المرأة والنزاعات وبناء السلام: دروس من النزاع في يوغوسلافيا السابقة]

Moriarty G. and Plastow, J., 'Theatre and Reconciliation: Reflections on Work in Northern Ireland and Eritrea', *Sounding: A Journal of Politics and Culture*, 12 (1999), pp. 153–162
[مسرح الأحداث وانعكاسه على التسوية في آيرلندا الشمالية وأريتيريا، ساونديغ: مجلة السياسة والثقافة]

Musyoka, J., *Successful Inclusion of Persons with Disabilities in Democratic Governance Structures and Processes: The Case of Uganda (Stockholm:* International IDEA, 2012) unpublished
[الإدماج الناجح لذوي الاحتياجات الخاصة في هياكل وعمليات الحكم الديمقراطي في أوغندا] غير منشور

Norris, P. and Krook, M. L., *Gender Equality in Elected Office: A Six Step Action Plan* (Warsaw: Office for Democratic Institutions and Human Rights, 2011)
[المساواة بين الجنسين في المناصب المنتخَبة: خطة عمل من ست خطوات]

Pragna, P., 'Difficult Alliances: Treading the Minefield of Identity and Solidarity Politics', *Sounding: A Journal of Politics and Culture,* 12 (1999), pp. 115–126
[التحالفات الصعبة: الخوض في حقل ألغام سياسة الهوية والتضامن، ساونديغ: مجلة السياسة والثقافة]

Ruotsalainen, P. J., *Inclusion of Maasai Women in Decision-making Practices* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished
[إدماج نساء الماساي في عمليات صنع القرار] غير منشور

Sajjabi, K. R., *Social Inclusion of People with Disabilities in Uganda: Triumphs and Tribulations* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished
[الإدماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في أوغندا: انتصارات وهزائم] غير منشور

Sebuliba, M., Busuulwa, A. and Atwijukire, J., *The Inclusion and Participation of Disabled Persons in Democratic Governance and Decision-Making Structures and Processes in Uganda* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished
[إدماج وإشراك ذوي الاحتياجات الخاصة في هياكل وعمليات الحكم الديمقراطي وصنع القرار في أوغندا] غير منشور

Wadud, A., *Qur'an and Woman: Rereading the Sacred Text from a Woman's Perspective* (New York: Oxford University Press, 1999)
[القرآن والمرأة: إعادة قراءة النص المقدس من منظور المرأة]

— *Inside the Gender Jihad: Women's Reform in Islam* (Oxford: Oneworld, 2006)
[الجهاد في قضايا المرأة: رد اعتبار المرأة في الإسلام]

الفصل الأول:

تدخّل مؤسسة تمكين الشعب والمجتمع المحلي أثناء «الأزمة»: تعزيز مشاركة النساء في أنظمة الحكم التقليدية في بوغانفيل

الفصل الأول

نعومي جونستون

ملخّص

يتعـزز إشراك الفئـات المهمشـة في أنظمـة الحكـم والعدالـة التقليديـة مـن خـلال توفـير تدريب عـلى فـض النزاعـات قائـم عـلى المفاهيـم الثقافيـة المحليـة، عـلى أن يُطبـق بشـكل يدعـم الخطـاب المجتمعـي حـول مبـادئ المسـاواة بـين الجنسـين وتقاسـم السـلطة. وقـد اعتمـدت هـذه المقاربـة منظمـة غـير حكوميـة هـي مؤسسـة ميلانيزيـا لتمكـين الشـعب والمجتمـع في بابـوا، أثنـاء وبعـد الحـرب الأهليـة في بوغانفيـل المتعـارف عليهـا باسـم «الأزمـة». وأشـار بحـث أُجـري في أيار/ مايـو ٢٠١٠ الى النجـاح الملمـوس الـذي حققتـه هـذه المقاربـة، لا سـيما عـلى صعيـد مشـاركة النسـاء في فـض النزاعـات. لكـن التدخـل بحـد ذاتـه حقّـق نتائـج متباينـة. فهـو مـن جهـة، لم يـترك أثـراً يُذكـر عـلى الاعـتراف بالحقـوق الموضوعيـة القانونيـة للنسـاء وحمايـة ضحاياهـن الضعيفـات مـن العنـف، وإدراك اختـلال تـوازن السـلطة. ولكنـه نجـح مـن جهـة أخـرى، في تحسـين المشـاركة والتمكـين في عـدد مـن المجـالات. فقـد زاد عـلى سـبيل المثـال، مـن مسـتوى مشـاركة النسـاء ورضاهـن وإدراك أهميـة اشـتراكهن في فـض النزاعـات. والأهـم مـن ذلـك، أنـه خلـق فرصـاً لهـن وزودهـن بالمهـارة اللازمـة لتـولي مهـام الوسـاطة في فـض النزاعـات وصناعـة القـرار، ممـا أتـاح لهـن المشـاركة بفعاليـة أكـبر كقياديـات في عمليـات الحـوار الداخـلي، والاعـتراض عـلى تفسـير القواعـد التقليديـة التمييزيـة وتطبيقهـا.

المختصرات

BRA	Bougainville Revolutionary Army جيش بوغانفيل الثوري
NZLC	New Zealand Law Commission اللجنة القانونية النيوزيلندية
NGO	non-governmental organization منظمات غير حكومية
PFM	People and Community Empowerment (PEACE) Foundation Melanesia مؤسسة ميلانيزيا لتمكين الشعب والمجتمع المحلي
PNG	Papua New Guinea بابوا غينيا الجديدة

خلفية

إن تعزيــز إشراك الفئــات المهمشــة، بــما فيهــا النســاء، في أنظمــة العدالــة والحكــم التقليديــة مهمــة معقــدة، لكنهــا ضروريــة بســبب ســيطرة تلــك الأنظمــة لــدى كثــير مــن شــعوب البلــدان الناميــة. وقــدرت دراســة لــوزارة التنميــة الدوليــة البريطانيــة (٢٠٠٤: ٣) أن ٨٠ بالمئــة مــن نزاعــات البلــدان الناميــة يجــري حلهــا في محافــل تقليديــة. وهــذا هــو الحــال، لا ســيما في بيئــات النــزاع ومــا بعــد النــزاع، حيــث لا يعمــل النظــام القضائــي الرســمي أو لا يمكــن تطبيقــه في كثــير مــن الأحيــان.

تتمتــع أنظمــة الحكــم التقليديــة في ميلانيزيــا بمزايــا عديــدة؛ فهــي تعمــل وتــدار محليــاً، مما يجعلهــا ســهلة الوصــول جغرافيــاً واقتصاديــاً. كــما أن شرعيتهــا المحليــة الراســخة تجعلهــا شريــكاً طبيعيــا للمتنازعــين المقيمــين في مناطــق معزولــة عــن نظــام الدولــة الرســمي.

إن مفهــوم 'الفصــل بــين الســلطات' المعتمــد في الغــرب لا ينســجم مــع كثــير مــن الأنظمــة التقليديــة، بــما فيهــا تلــك الموجــودة في ميلانيزيــا. فالعديــد منهــا عــلى ســبيل المثــال، لا يميــز بــين الشــؤون القانونيــة أو العدليــة مــن جهــة وشــؤون الحكــم والإدارة مــن جهــة أخــرى. ولا يقيــم أي اعتبــار غالبــاً لمســائل كالتمييــز بــين القضايــا المدنيــة والجنائيــة أو بــين القيــم الدينيــة والقانونيــة. لكــن الإحاطــة بجميــع جوانــب الأنظمــة الســارية في بوغانفيــل، يقــع خــارج نطــاق هــذه الدراســة التــي تركــز أساســاً عــلى عمليــات فــض النزاعــات وعــلى النســاء.

إضافــة لمــا ســبق، فــإن الأهميــة المعطــاة لاســتعادة الانســجام المجتمعــي واتخــاذ القــرارات عــلى أســاس توافقــي، تعكــس الحاجــة الى مجتمعــات ذات نســيج متــين يشــترك أعضاؤهــا بعلاقــات وثيقــة مــن الاعتــماد المتبــادل اجتماعيــاً واقتصاديــاً، وتعيــش مناخــاً مــن انعــدام الثقــة والصدمــة نتيجــة النزاعــات. إلا أن نظــم العدالــة التقليديــة في ميلانيزيــا، كــما في كل مــكان، لديهــا أيضــاً ســلبيات تتضافــر غالبــاً لإدامــة إقصــاء الفئــات المهمشــة. فهــي مثــلاً غــير منظمــة الى حــد كبــير، وتفتقــر غالبــاً الى الضمانــات الإجرائيــة والمســاءلة والاتســاق. ولذلــك فهــي عرضــة أكثــر للتحيــز وتحكــم النخبــة وتغييــب الفئــات المهمشــة عــن عمليــات الحكــم أو العدالــة وتكريــس تفــاوت الســلطة. وتُعــرض هــذه العوامــل أفــراد المجتمــع المهمشــين الى قــرارات قسريــة قــد تكــون عنيفــة وتعســفية وإقصائيــة.

إن التحديــات وجوانــب القــوة هــذه، الى جانــب الأهميــة المحوريــة للقــرارات التقليديــة بالنســبة للفقــراء والمهمشــين، زادت أهميــة الجهــود المبذولــة لاســتخدام الأنظمــة التقليديــة. ويتمثــل التحــدي الرئيــسي، في كيفيــة شرعنــة هــذه الأهــداف محليــاً، والمحافظــة في الوقــت نفســه عــلى الجوانــب الإيجابيــة لنظــام العدالــة التقليــدي. وتُعــد الطبيعــة الإشــكالية والديناميكيــة والمرنــة للثقافــة والتقاليــد عامــلاً رئيســياً في جهــود الإصــلاح. تُمكــن هــذه الخصائــص مســتخدميها

من مراجعة المعايير التقليدية، وفرز الجوانب التمييزية وغير التمييزية منها (تشارترز، ٢٠٠٣).

اختبرت جهات فاعلة عدة تقنيات مختلفة لإصلاح أنظمة العدالة التقليدية في السنوات الأخيرة. وتضمنت إحدى الإستراتيجيات التدريب على فض النزاعات والوساطة بمفاهيم الثقافة المحلية، شريطة تقديمه بطريقة تعزز مبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في الخطاب المحلي. وتبنى هذه المقاربة مؤسسة ميلانيزيا لتمكين الشعب والمجتمع المحلي وهي منظمة غير حكومية في بابوا غينيا الجديدة[١]، عملت في بوغانفيل أثناء الحرب الأهلية وبعدها. ورغم الاعتراف الواسع بأن عملها ساهم في تعزيز بناء السلام على الأرض، لم يجرِ حتى الآن أي تقييم يتناول مدى مساهمة هذه الأعمال في إشراك وتمكين الفئات المهمشة المستفيدة منها.

بوغانفيل

بوغانفيل إقليم يتمتع بالحكم الذاتي في بابوا غينيا الجديدة، ويتألف من جزيرتين رئيسيتين: بوكا في الشمال، وبوغانفيل على 'البر الرئيسي'. يعيش فيه أكثر من ١٧٥,٠٠٠ نسمة، وتبلغ مساحتها نحو ٩٠٠٠ كيلومتر مربع[٢].

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، انفصلت بوغانفيل سياسياً عن جزر سليمان، الجارة الأقرب جغرافياً وإثنياً ولغوياً. وألحقت الإدارة الاستعمارية الأسترالية بوغانفيل بأراضيها في غينيا الجديدة، ووقعت في عام ١٩٦٧ اتفاقاً مع شركة التعدين الأسترالية كوزينك ريو تينتو المحدودة. وفي عام ١٩٧٢، بدأت شركة تابعة لها (بوغانفيل للنحاس المحدودة) بإقامة منجم في بانغونا، اعتبر في حينه أكبر منجم مفتوح في العالم.

أدى ذلك الى تدفق الآلاف من موظفي بابوا غينيا الجديدة الأجانب والمحليين الى مركز بوغانفيل. وفي عام ١٩٧٥، نالت بابوا غينيا الجديدة استقلالها عن أستراليا. وبما أن ملكية الأراضي التقليدية لا تطال باطن الأرض وفقاً لدستورها الجديد، فقد أُنيطت جميع حقوق التعدين بالدولة. وشكل منجم بانغونا قرابة ثلث الناتج المحلي الإجمالي فيها، ولكنه تسبب أيضاً بتدهور بيئي شديد وعوائد غير متكافئة بنظر أهالي بوغانفيل. وسرعان ما أدت هذه العوامل الى نشوب حرب أهلية، عُرفت محلياً باسم 'الأزمة'، ألهب شرارتها جيش بوغانفيل الثوري في عام ١٩٨٩. و في عام ١٩٩٠، أُعلن عن وقف إطلاق النار وانسحب جميع مسؤولي وسياسيي وقوات أمن بابوا غينيا الجديدة، تاركين بوغانفيل تحت سيطرة جيش بوغانفيل الثوري.

'الأزمة' والأنظمة التقليدية

أثّر الاستعمار والمناجم والنزاع كل بدوره على الأنظمة التقليدية. فمثلاً، تقدمت أنظمة العدالة والحوكمة الرسمية في حقبة الاستعمار على الأنظمة التقليدية. ومع ظهور المنجم، لعب الاقتصاد النقدي الجديد وتبدل المتغيرات الاجتماعية المحلية دوراً هاماً في تحطيم القيم التقليدية. واستمر الأمر كذلك أثناء النزاع، حيث باتت السلطة مرتبطة بالبنادق.

بعد فترة وجيزة من اندلاع النزاع، عانت ولاءات أهالي بوغانفيل من تشوش كبير. حيث تجددت النزاعات والشكاوى القديمة حول الأراضي وقضايا أخرى (يعود بعضها الى الحرب العالمية الثانية). وبدأت تظهر كذلك عناصر إجرامية (راسكول *raskol*) رفضت أوامر القيادة، وقامت بأنشطة إجرامية وأعمال عنف عشوائية مستغلة الظروف. وفقد الشباب إحساسهم بالخجل من تصرفاتهم في القرى، وتراجع احترامهم لأقوال الوجهاء والزعماء، مما خلق فراغاً في السلطة (هاولي، ٢٠٠٢).

في هذا السياق، بدأت مؤسسة PFM اعتباراً من عام ١٩٩٤ بإجراء تدريبات على فض النزاعات للزعماء وأعضاء آخرين من المجتمع بطريقة اعتبرت متوائمة مع الأنظمة التقليدية التي كانت نادرا ماً تطبق آنئذ. وقد تُوجت عملية السلام والتي بدأت مع إعلان بورنهام لعام ١٩٩٧، في بوغانفيل في عام ٢٠٠١ بتوقيع اتفاق سلام، أعطى بوغانفيل وضعاً مستقلاً في بابوا غينيا الجديدة ونص على إنشاء لجنة بوغانفيل الدستورية the Bougainville Constitutional Commission.

بعد 'الأزمة'

أشار تقرير لجنة بوغانفيل الدستورية الى أن أهالي بوغانفيل 'يريدون نظام عدالة لا يركز على معاقبة الجريمة فقط، بل على المصالحة واستئناف العلاقات التي تضررت جراء النزاعات أيضاً' (لجنة بوغانفيل الدستورية ٢٠٠٤: ٦, ٥٥). وقد أُدرج ذلك في دستور بوغانفيل، الذي أُنجز في عام ٢٠٠٤. وتنص المادة ١٣ منه على تعزيز السلطات التقليدية، ولا سيما في الفقرة ٤ التي تنص على:

> الاعتراف بالمنظومة العرفية للعدالة في بوغانفيل، التي تستند الى إحلال السلام من خلال استعادة الوئام للعلاقات بين أفراد الشعب، وتعزيزها بما لا يتعارض مع المبادئ المسيحية.

وتنص المادة ٣٧(١) على 'الاعتراف بالقيم التقليدية التي تعزز كرامة ورفاه مواطني بوغانفيل، ودعمها والحفاظ عليها'. كما تحدد المادة ٥١ بدرجة كبيرة المجالات الدستورية التي يُعترف فيها بدور نظام الحكم التقليدي وسلطاته. وهي تشمل

القوانين المتعلقة بالأفعال الجرمية، وقانون الأراضي وانتهاكات حقوق الإنسان وجهاز الشرطة ومجالات كثيرة أخرى.

تشكلت حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ٢٠٠٥، وبنت قدراتها ورسخت شرعيتها بالتدريج. غير أنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التقليدية للحفاظ على السلام والنظام والأمن. وتفتقر وظائف الحكم الى الشرعية، حيث ينظر كثير من سكان بوغانفيل الى الحكومة على أنها متعالية ومنبوذة. والبعض مستعد للانضمام الى شرعية الدولة 'بشكل محدود، شريطة أن تلعب مؤسسات الدولة دوراً مكملاً للمؤسسات التقليدية' (بوجه Boege، ٢٠٠٨: ١٦). وتعترف كل الجهات الحكومية الفاعلة تقريبا بسلطة أنظمة الحكم التقليدي، ويحتفظ كثير منها بعلاقات وثيقة مع المجتمعات المحلية (بوجه، ٢٠٠٨: ٣٠). ومن حيث التفاعل بين الأنظمة الرسمية والتقليدية، يدرك ممثلو الحكومة أن 'عليهم التعاون مع المؤسسات غير الحكومية' وأن 'الحكومة والإدارة في بوغانفيل اتخذت مساراً... منفتحاً على تعزيز دور المقاربات العرفية غير الحكومية' (بوجه، ٢٠٠٨: ٢٦).

النظم العرفية في ميلانيزيا: خصائص وتحديات

يجد كثير من الناس صعوبة في كيفية بناء مؤسسات ذات مصداقية، يشارك فيها الجميع وتعكس الأعراف والعادات وتلبي في الوقت نفسه احتياجات الهياكل الحكومية المحلية المعاصرة. وثمة ثلاث خصائص مميزة يمكن الحديث عنها في نظم العدالة العرفية في ميلانيزيا. أولا: رغم أنها مستمدة غالباً من التقاليد والعادات، إلا أنها تتصف بالديناميكية وتتطور باستمرار تبعاً لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، حسب ما أشارت إليه اللجنة القانونية النيوزيلندية (اللجنة القانونية النيوزيلندية، ٢٠٠٦: ٤٦).

لقد تكيفت النظم العرفية في ميلانيزيا على مدى قرون عدة. وشكل الاحتكاك مع المستعمر والمسيحية قوتي التغيير الأكثر تأثيراً. وتضافر هاتين القوتين جعل من شبه المستحيل تحديد محتوى أو تطبيق القانون العرفي في منطقة المحيط الهادئ قبل ذلك الاحتكاك. والمعلومات القليلة المتوفرة عن هذا القانون آنذاك تواجه بعض التشكيك في الأوساط الأكاديمية، بسبب الإقرار الآن أن كتابات الأنثروبولوجيين والمستعمرين والمبشرين الأوروبيين الذكور عن الممارسات والمعايير الثقافية تجاهلت في أغلب الأحيان وجهات نظر النساء أو دورهن (زورن، ٢٠٠٠: ١١-١٢). ولا يزال مزيد من المؤثرات الجديدة، مثل إنهاء الاستعمار والنزاعات الأهلية والهجرة والعولمة، يؤثر على كيفية عمل هذه النظم العرفية.

لقد عدّلت هذه العوامل الداخلية والخارجية عمل النظم العرفية، وكذلك مكانتها في المجتمع. فهذه النظم التي كانت متميزة ومتماسكة في السابق، لم تعد كذلك في منطقة المحيط الهادئ. ويضطر القادة التقليديون الآن الى التعامل مع مجموعة متنوعة من القضايا الاجتماعية المعقدة، كالاستغلال الجنسي لأغراض تجارية والإجرام المرتبط بالكحول وتعاطي المخدرات. وفي الوقت نفسه، تآكلت في بعض النواحي سلطة وقوة العرف في فض النزاعات، وفقد القادة معارف ومهارات فض النزاعات التقليدية التي كانت لديهم في الأجيال السابقة.

والخاصية الثانية ذات الصلة المباشرة هي الطبيعة المرنة للنظم والقوانين العرفية. ففي المناطق التي تكون فيها تلك النظم والقوانين قوية، ثمة معايير عديدة يجري تطبيقها بكفاءة وضمن بيئتها (اللجنة القانونية النيوزيلندية ٢٠٠٦: ٥٤ – ٥٥). وتسمح هذه المرونة للقادة بابتكار حلول واقعية تتناسب مع الظروف المحلية وتستجيب لقضايا في صلب النزاع. ولكن ذلك يعني أيضاً أن النظم العرفية تفتقر الى الاتساق والقدرة على التوقع. فقد تُطبق بشكل مختلف على مجموعات منفصلة، مما يؤدي الى حلول اعتباطية أو تمييزية. وفي غياب الاعتراف بالحقوق القانونية الأساسية، فإن هذه المرونة والقدرة التفاوضية تفسح المجال للتحيز أو تضارب المصالح، كما تؤثر قضايا العدالة الطبيعية الأخرى على عدالة وتساوق جلسات المحاكم (اللجنة القانونية النيوزيلندية، ٢٠٠٦: ١٥٨).

تكمن الخاصية الثالثة للنظم العرفية في ميلانيزيا في الأهمية المحورية للانسجام الاجتماعي في فض النزاعات، حيث تتفق معظم شعوب جزر المحيط الهادئ مع المفاهيم التي تُركز على استعادة العلاقات والحفاظ على التوازن المجتمعي. وعندما يهدد النزاع هذا التوازن، يستجيب النظام العرفي باستئناف العلاقات بين الأطراف وإحاطتها بالتقدير وطرح إطار لإعادة الإدماج (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، ٢٠٠٠: ٢٤، ٣٣). وإحدى عواقب ذلك، أن النزاع يفضي عادة الى مصالحات أساسها التوافق والتفاوض. كما يقل غالباً اعتماد القرارات على القواعد والحقوق القانونية فيما يكثر اعتمادها على التصورات المحلية للعدالة والإنصاف، وعلى تصورات شخصية عن ماهية النتائج السليمة. إن الحفاظ على التناغم الاجتماعي في عمليات التفاوض هذه يتبوأ أهمية أكبر من حق الفرد في العدالة (اللجنة القانونية النيوزيلندية، ٢٠٠٦: ١٥٦). كما أن تفاوت القوة بين أطراف النزاع يعرّض الفئات الضعيفة الى حلول تمييزية أو مجحفة.

تتضافر هذه الخصائص المركزية الثلاث (الديناميكية والمرونة والتركيز على الانسجام الاجتماعي)، مشكّلة عقبات معقدة أمام توصل الأفراد الى العدالة في المحافل العرفية. فالتركيز على الانسجام الاجتماعي والتفاوض، يساهم غالباً في إخفاق النظام القضائي العرفي بتوفير الحماية الكافية للفئات الضعيفة، لا سيما النساء. ولكن الطبيعة الديناميكية والمرنة للنظم العرفية توفر أيضاً إمكانية الإصلاح. يعرض القسم التالي كيفية عمل هذه الخصائص، كما تبدت في حالة العنف ضد النساء.

أثر الإقصاء عن عملية صنع القرار السياسي

يمثل العنف ضد النساء في ميلانيزيا مشكلة خطيرة وواسعة الانتشار (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٦: ١). وبينما توفرت حماية تقليدية في منطقة المحيط الهادئ لضحايا العنف من النساء، وربما لا تزال موجودة في بعض الأحيان، فقد اتُهمت بعض المؤسسات العرفية الحديثة ضمنياً بالتساهل تجاه هذا العنف (مارتن، ٢٠٠٢: ٢٢٧، ٢٣٠). وقد أكّدت بعض نساء السكان الأصليين أن المرأة كانت تعامل باحترام عميق في الماضي، وكان مرتكبو الاعتداءات الجنسية يعاقبون بشدة بموجب النظم العرفية. وقد عزين 'التساهل' مؤخراً الى ممارسات الاستعمار التي أضعفت مكانة المرأة، والى صدمة ما بعد النزاع التي بقيت دون علاج، والى انهيار آليات الحكم التقليدي (ديفيس وماكغليد، ٢٠٠٦: ٣٨١، ٤٠٣-٤٠٤؛ وبيرندت، ٢٠٠٦). ومن الصعوبة بمكان فهم التطبيق التاريخي للأعراف، لا سيما المتعلقة بالنساء. وبينما يُزعم غالباً أن احترام النساء هو أحد القيم أو المبادئ التقليدية العرفية، فإن 'الاحترام الواجب للنساء لا يتضح في أغلب ممارسات النظم العرفية الحالية' (اللجنة القانونية النيوزيلندية، ٢٠٠٦: ٨٤).

سواء جرى الأمر هكذا دائماً أم لا، فإن العنف المنزلي ضد النساء اليوم لا يعتبر مسألة خطيرة تستحق التقاضي على مستوى المجتمع المحلي في العديد من مجتمعات ميلانيزيا. ويُنظر الى الاغتصاب، على سبيل المثال، من زاوية الضرر الذي يلحق بسمعة الضحية وآثاره المحتملة على الزواج والمهر، أكثر من كونه انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية. وحيثما تتواجد نظم عرفية تتعامل مع هذه الشكاوى، فإن ثمة فرصاً قليلة متاحة أمام النساء للمشاركة في جلسات التقاضي أو رد الظلم الواقع عليهن. وتكون عقوبة الجناة خفيفة عادة، وتجري تبرئتهم دون وجه حق (رغم الأشكال الانتقامية المبطنة نوعاً ما). وتجدر الإشارة الى أن النظم الرسمية أو العرفية لا تعالج جرائم العنف ضد النساء بشكل كاف في أجزاء كثيرة من منطقة المحيط الهادئ (عمرانا جلال، ٢٠٠١: ١٥).

تشكل مرونة القواعد وغياب الضمانات الإجرائية مخاطر خاصة على المتخاصمات أمام المحاكم في ظروف التمييز المعمّم ضد النساء. وقلما تكون النتائج متسقة أو قابلة للتوقع. علاوة على أن التركيز على الانسجام الاجتماعي يؤدي غالباً الى اعتبار وجهة نظر واحتياجات الضحية أمراً ثانوياً أو يجري تجاهلها حتى. وإذا أُعطيت الضحايا فرصة للمشاركة في عملية فض النزاعات، يصبحن عرضة للإكراه من قبل أطراف أكثر قوة للقبول بقرارات لا يرضين عنها، ويخضعن لضغط كبير للموافقة على حلول تعتقد الأغلبية أنها عادلة ومنصفة (البنك الدولي- إندونيسيا ٢٠٠٦). تشعر النساء بالخطر جراء عملية المصالحة، لا سيما عندما تعطى الأولوية للحفاظ على علاقة إيجابية مع الأسرة، وليس لمعالجة آثار الجريمة الواقعة عليهن (بريثويت، ٢٠٠٢؛ دينين

وجويت وكاين، ٢٠٠٣). ويتضح هذا عندما 'تُحل' جرائم الاغتصاب بتزويج الضحية من الجاني. الأمر الذي يقول عنه فوجكوفسكا بأنه 'حل' يأخذ باعتباره ظاهرياً حماية شرف الضحية وضمان دفع المهر، إلا أنه يراعي أيضاً خلق الوشائج بين الأسر وداخل المجتمعات، ويسمح بالتالي باحتواء العنف المترتب لاحقا (٢٠٠٦: ٢١).

تتأتى صعوبة تعديل المعايير والعمليات التمييزية ضد الفئات المهمشة، من حقيقة كونها تعمل غالباً لتعزيز تراتبية السلطة التي تسيطر على النظم العرفية. وكما يُقر عبد الله النعيم، فإن أفراداً ومجموعات قوية تسيطر على تفسير وتطبيق المعايير العرفية والثقافية، وتطبقها وتتلاعب بها خدمة لمصالحها (١٩٩٢: ٢٧ – ٢٨). وبالمثل، يستخدم الزعماء النظم العرفية للحفاظ على مواقع سلطة نسبية، عندما يؤكدون عند شعورهم بالتهديد على 'مواقعهم كأوصياء على أعراف ليست عرضة للتغيير أو الطعن' (اللجنة القانونية النيوزيلندية، ٢٠٠٦: ١٠١). وهذا تذكير بأن التشديد القاطع ظاهرياً على محتوى أو عمليات النظم العرفية أو الأوصياء عليها، يجب النظر إليه على أنه ممارسة سياسة معاصرة وليس ضربا من 'التقاليد' (نيامو، ٢٠٠٠: ٣٨١، ٤٠٥).

يمكن النظر الى هذا الأمر من زاوية مشجعة. إذ إن النظم العرفية ليست مسؤولة بالضرورة عن الممارسات والنتائج المعادية لمصالح النساء، بل تقع المسؤولية على عاتق أفراد داخل النظم يطبقون الأعراف ويفسرونها ويشددون عليها بطريقة تخدم مصالحهم. ومن زاوية أخرى، فإن أية توجهات لاستبدال الهيمنة على تفسير الأعراف وتكييفها، من شأنها أن تهدد المصالح الراسخة وأن تواجه مقاومة شديدة (غريف، ١٩٧٥).

إعادة النظر وليس الرفض

رغم التحديات التي تواجهها الفئات المهمشة، بما فيها النساء، في تحقيق العدالة عن طريق النظم العرفية، فإن الدراسة عن فانواتو (فورسيث، ٢٠٠٩) وجزر سليمان (ميري، ٢٠٠١) أظهرت دعم هذه الفئات الكبير لتلك النظم، بغض النظر عن آرائها بضرورة تغيير بعض الجوانب كي تصبح أكثر عدلاً نحوها. أما بالنسبة للنساء المهمشات، فالتمكين لا يتطلب رفض النظم العرفية بمقدار ما يتطلب إعادة النظر في معاييرها وإجراءاتها، بحيث تشكل 'دعماً للنساء وليس إدانة لهن' (ورشة العمل الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، ٢٠٠٣).

تعمل هذه الطبيعة الديناميكية والمرنة للنظم العرفية في ميلانيزيا على تمكين الفئات المهمشة وإدماجها. ورغم ما يقال غالباً بإن هذه المرونة تؤدي الى التمييز وسوء المعاملة، فإنها تمكن النظم العرفية أيضاً من التغيير والإصلاح. ولكن كيفية تسهيل حدوث هذا التغيير ليست واضحة. ويؤكد الباحث الإسلامي السوداني عبد الله أحمد

النعيم على ضرورة مواجهة احتكار المجموعات المتحكمة بالمعايير الثقافية بواسطة خطاب ثقافي داخلي يفسح المجال أمام تفسيرات بديلة (١٩٩٢: ١٩، ٢٧-٢٨). ويعتقد آخرون بأن التطور الطبيعي للنظم العرفية لا يؤدي بالضرورة الى حدوث التغيرات المنشودة للفئات المهمشة مثل النساء (راجع نيامو على سبيل المثال، ٢٠٠٠: ٣٩٣). ولكن بما أن سدنة المعرفة القانونية لا مصلحة لهم غالباً بانتشار معرفة وفهم واسعين لهذه الحقوق، فلا يمكن بالتالي الاعتماد عليهم في نشرها. كما توجد مخاطر من استمرار التفاوت الاجتماعي واختلال توازن السلطة، إذا انحصر الخطاب ضمن حدود النظام القانوني.

وعليه، وعلى الرغم من أن الجهات الخارجية لا تستطيع القيام بعملية التمكين، فإن تدخلاً خارجياً مصاغاً بعناية قد يكون وسيلة ضرورية لتعزيزها (رولاندز، ١٩٩٥: ١٠١، ١٠٥). فعلى سبيل المثال، يتصور باتليوالا مفهوم التمكين على شكل 'دوامة تغيّر الوعي وتحدّد مجالات التغيير المستهدفة وتخطّط الإستراتيجيات وتعمل من أجل التغيير وتحلل الأنشطة والنتائج' (١٩٩٤: ١٣٢). ويجب أن يشكل دعم وصول الفئات المهمشة الى مواقع القيادة وصنع القرار جزءاً أساسياً من هذا التدخل.

إن المواقف التي تدعي أنها مستمدة من الأعراف في منطقة المحيط الهادئ تستثني النساء والشباب من المناصب في الحكومات الوطنية والمحلية، وكذلك في المؤسسات العرفية. ويعني ذلك أن الفئات المحرومة ليست في الموقع الأفضل للمساهمة في تسهيل التغيير أو حماية حقوقها (اللجنة القانونية النيوزيلندية، ٢٠٠٦: ٩٠). ولذلك، من الأهمية بمكان إتاحة المجال لهذه الفئات كي تصبح من القادة وصناع القرار داخل فضاء المنظومة العرفية. وتنطوي الفترات الانتقالية التي تعقب الكوارث أو النزاعات على إمكان توفير مثل هذا 'الفضاء'.

عمليات الإدماج المنفذة

انطلاقاً من هذه الرؤى، ما هو الشكل المطلوب لمشاريع التمكين؟ من المعروف أن تطعيم الأطر العرفية بأفكار وعمليات مستوردة من ثقافات أجنبية لا يؤدي غالباً الى تغيير إيجابي دائم. فإذا أردنا من النظم العرفية دعم الحقوق وتمكين المستفيدين لفرضها، يجب أن تنطلق العمليات من الداخل وتصب فيه. وعلى 'المحلي' أن يأخذ النصيب الأكبر من التأثير على تشغيل النظم العرفية، وعلى صياغة المواقف كذلك (خير، ٢٠٠٩؛ ٣٣، ٣٥). ويكتسب ذلك أهمية خاصة عند مناقشة الجهود الرامية الى استنهاض مفاهيم حقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ، حيث يوجد مقاومة كبيرة لها، وينظر إليها من قبل كثيرين على أنها مفروضة من الخارج ومقتصرة على 'شؤون النساء' (اللجنة القانونية النيوزيلندية، ٢٠٠٦: ٨٤).

وتتمثل إحدى مقاربات هذه المشاريع في البحث ضمن النظم العرفية والاستناد الى قيم من داخلها لتهيئة الشرعية الثقافية لفكرة حقوق المرأة، وحقوق الإنسان على العموم. حيث يعتقد كثيرون أن فشل النظم العرفية في منطقة المحيط الهادئ في حماية النساء من العنف، هو قطع كبير مع الماضي (مارتن، ٢٠٠٢؛ وبيرندت، ٢٠٠٦). وقالت كارولين غرايدون في كتابتها عن تيمور الشرقية، إنه يجب استخدام 'القيم الراسخة لحقوق الإنسان الموجودة بالفعل في الثقافة' كأساس لحماية مستدامة لهذه الحقوق من خلال إحداث تغيير في النظم القانونية العرفية (غرايدون، ٢٠٠٥: ٦٨؛ ٦٦-٧٠).

وتعتمد إحدى المقاربات ذات الصلة أيضاً على تشجيع مراجعة الممارسات العرفية في ضوء القيم العرفية الأصلية. ويستند ذلك الى حجة مدعومة من عدة كتّاب وقادة في المحيط الهادئ، تفيد بأنه رغم اختلاف الممارسات بمرور الزمن، فإن القيم العرفية لا تزال قائمة (اللجنة القانونية النيوزيلندية، ٢٠٠٦: ١٢). وحيثما تتوافق هذه القيم مع حقوق الإنسان الموضوعية أو الإجرائية، فإنها تندرج في النسيج القانوني العرفي والثقافي، ويجري تبنيها بالتالي 'بطريقة تناسب شعوب جزر المحيط الهادئ، وتأخذ شرعيتها من معايير تلك الشعوب' (اللجنة القانونية النيوزيلندية، ٢٠٠٦: ٧٩).

باختصار، تمتلك جميع هذه المقاربات إمكانيات التمكين والإصلاح. ونظراً للطبيعة الديناميكية والمرنة والإشكالية للثقافة والعرف، يمكن للجهات الفاعلة في ظروف معينة مراجعة نظم العدالة العرفية وفرز الجوانب التمييزية وغير التمييزية في الأعراف. ويبدو أن عمليات إعادة التفسير الملائمة، التي جرى بالفعل إقرارها ووافق عليها المجتمع، هي مسار إصلاح أقل إثارة للجدل. وتعزّز التدخلات الدقيقة والواقعية هذه العمليات بحيث 'تتمكن' الفئات المهمشة، بما فيها النساء.

مؤسسة ميلانيزيا لتمكين الشعب والمجتمع المحلي

أسس النائب العام ووزير العدل والقاضي السابق في المحكمة العليا في بابوا غينيا الجديدة، برنار ناروكوبي مؤسسة ميلانيزيا لتمكين الشعب والمجتمع المحلي (PFM) في عام ١٩٨٩، بناء على رأيه بأن نظام المحاكم الرسمي لا يؤدي دوره تماماً في خدمة شعب بابوا غينيا الجديدة، لا سيما فئاته المحرومة (PFM، ٢٠٠٤). وتشير المنشورات التعريفية والتقارير السنوية للمؤسسة، إضافة الى مقابلات أُجريت مع مديري عملياتها الحاليين والسابقين في بوغانفيل، الى أن هدفها الرئيسي هو بناء مهارات فض النزاعات في المجتمعات المحلية، الأمر الذي يعزز الانسجام الاجتماعي داخل المجتمعات وفيما بينها والملكية المحلية لعمليات العدالة.

في عام ١٩٩٤، وفي سياق بدء جهود فض النزاعات الداخلية في بوغانفيل، دعت الحكومة المؤقتة مؤسسة PFM لإجراء دورة تدريب على فض النزاعات. وأقر

المشاركون على الفور بوجود قواسم مشتركة وثيقة بين تقنيات فض النزاعات لدى المؤسسة والمقاربات التقليدية العرفية في فض النزاعات. حيث تؤكد كلتاهما على قيم مشتركة كالحفاظ على العلاقات المجتمعية وصنع القرار على أساس توافقي. وأكد ذلك زعماء بوغانفيل الذين حضروا هذا التدريب، وشاركوا بالفعل في محاولة إحياء الممارسات العرفية (هاولي، ٢٠٠٧: ٨٢). وعقب الدورة الأولى، طلبت مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المحلية الأخرى إجراء مزيد من التدريب. وقد أعدت المؤسسة بالتعاون مع الزعماء المحليين منهجية تدريب منسجمة مع المبادئ والإجراءات العرفية في بوغانفيل.

الدورات التدريبية

استهدفت دورة العدالة المجتمعية التي نظمتها المؤسسة (المعروفة حتى عام ٢٠٠٣ بدورة ‹المهارات وفض النزاعات›) شريحة واسعة من أفراد المجتمع كالزعماء والنساء والشباب وقادة المجتمع المدني والكنائس من مختلف الطوائف (PFM، ٢٠٠٤: ٥). تناولت هذه الدورة مهارات الناس ومعرفة الذات والعلاقات بين الرجال والنساء ومهارات الاستماع والتواصل الإيجابي والسلطة والتفاوض والقيادة. والغاية من ذلك زيادة معرفة المشاركين بأنفسهم والآخرين وأساليب التواصل وحل المشكلات، التي تساعدهم في التغلب على المخاوف والقلق (PFM، ٢٠٠١: ٥). وكان من السهل على الأميين المشاركة بالدورة، لأن المادة المكتوبة لا تشكل إلا جزءاً صغيراً جداً منها. وتبين مؤسسة PFM أن التأثير يتصاعد كثيراً عند وجود عدد هام من ٢٠-٣٠ مشاركاً في كل قرية، بحيث يتبادلون الدعم، ويناقشون القضايا المطروحة، ويعملون مجتمعين من أجل التمكين (PFM، ٢٠٠٥: ٤).

تبدو عمليات الوساطة والعدالة التصالحية أقرب الى النظم القانونية العرفية في ميلانيزيا، التي تؤكد على قيم الحفاظ على العلاقات المجتمعية واتخاذ القرارات على أسس توافقية. وغالباً ما يُقدم جزء ثانٍ من التدريب على تقنيات الوساطة ومفهوم العدالة التصالحية. ويبدو أن هذين الجزئين الرئيسيين يجتمعان أحياناً، وينفصلان أحياناً أخرى. وأثناء الأزمة وبعدها بقليل، استغرق جزء المهارات أسبوعين، تبعه أسبوعان منفصلان لمهارات الوساطة والعدالة التصالحية. وفي وقت لاحق، جرى دمج هذين الجزئين في أسبوعين من التدريب.

إن ’تمكين المرأة كشريك متساو‘ هو أحد الرسائل المهمة والمتكررة لدورات التدريب (PFM، ٢٠٠٢). ويُنتظر من الدورة أن تزيد ثقة النساء بأنفسهن وقدرتهن على التحدث في حضور الرجال، وتعزز في الوقت نفسه احترام حقوق المرأة ومساهماتها على نطاق المجتمع ككل. والغاية من ذلك تسهيل زيادة المشاركة في صنع القرار، بما في ذلك مشاركة النساء والفئات الضعيفة، بحيث تمثل النتائج وجهة نظر

واحتياجات وتوقعات أوسع قطاعات المجتمع، بدلاً من اقتصارها على 'الزعيم وحاشيته' (PFM، ٢٠٠٥: ٣).

تُصمم طرائق التدريب من أجل تحقيق تلك الغايات. إذ يجتمع الرجال والنساء في مجموعات صغيرة من نحو ستة مشاركين، تناقَش فيها قضايا يطرحها المدرب كالعلاقات بين الجنسين والتمييز والقيم العرفية. وهذا يضع النساء والرجال في وضع غير معتاد يفترض به أن يتجاوز الحدود الثقافية – حيث تختبر النساء مهاراتهن كوسيطات وصانعات قرار، في حين يُرغَم الزعماء وغيرهم من الرجال على مراقبتهن وهن يقمن بهذه الأدوار.

يستخدم التدريب أيضاً تقنية تمثيل الأدوار مستفيداً من الأمثلة ودراسات الحالة عن بوغانفيل، ويحاول طرح أفكار مبتكرة وربما صادمة، ويوائمها مع القيم والمبادئ المسبقة التي يحملها الناس. ويجري ضبط هذا 'الفضاء' الحر بإحكام بواسطة المبادئ التوجيهية المقرّة المعروضة في بداية التدريب، كالاحترام المتبادل ومراقبته من قبل المدربين. كما أنه يتجنب ردة فعل الرجال في بعض الأحيان على استحداث دورات خاصة للنساء، يعتبرونها بمثابة معاملة تفضيلية (PFM، ٢٠٠٢).

يتميز التدريب أيضا بأنه يجري في القرية قرب أماكن سكن المتدربين فيما يُدعى المدربون إليها. وهذا يسمح بحضور مزيد من الأهالي، لا سيما النساء والشباب الذين لا يتوفر لديهم الوقت والمال للسفر الى المدن. وقد سمح إجراء التدريب داخل القرى، أثناء الأزمة، بتدريب المجتمعات المحلية ومجموعات (بما فيها قادة جيش بوغانفيل الثوري) كانت مختبئة في التلال المنعزلة في قلب بوغانفيل (PFM، ٢٠٠٢). كما سمح بإطالة أمد المناقشات في المساء، حيث يستمر المشاركون في تبادل الأفكار أثناء وجبة العشاء ومناقشة ما تعلموه خلال النهار.

المدربون

دُعي أهالي جميع القرى الذين أظهروا الاهتمام والاستعداد لمزيد من التدريب. ولاحظت مؤسسة PFM أن الناس يفضلون المدربين الذين يتفهمون الاختلافات المحلية في الثقافة والعادات واللغة، ويعتمدون على العلاقات القائمة عند استخدام مهاراتهم الجديدة (PFM، ٢٠٠٢). وكما ورد أعلاه، فإن الأهداف الرئيسية لبرنامج المؤسسة هي زيادة مهارات فض النزاعات في المجتمعات المحلية، والتي تساعد بدورها على تحقيق الانسجام الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، وتعزز المِلكية المحلية لإجراءات العدالة. ويتفق الباحثون والمستفيدون على الأثر الإيجابي الذي تركته مؤسسة PFM على المصالحة وبناء السلام في بوغانفيل. ولكن حتى الآن لم

يجـر تحليـل مـدى نجـاح مشروعهـا أو مسـاهمته في إدراج وتمكـين الفئـات المهمشـة. ويقـدم القسـم التـالي رؤيـة عميقـة حـول هـذه المسـألة، مـن خـلال عـرض نتائـج بحـوث ميدانيـة أُجريـت في تسـع مواقـع ريفيـة وموقـع حـضري واحـد في بوغانفيـل.

التغيّرات في المعرفة والمواقف والممارسات والسلوكيات

أُجريـت بحـوث ميدانيـة في بوغانفيـل لمعرفـة أثـر مـشروع PFM عـلى المسـتفيدين مـن عمليـات فـض النزاعـات، لا سـيما عـلى النسـاء. وباسـتخدام منهجيـة تتمحـور حـول الموضـوع، جـرى إعـداد مسـح شـمل مـؤشرات تهـدف الى (أ) قيـاس تقييـم المسـتفيدين لجـودة العدالـة مـن حيـث الإجـراءات والنتائـج (راجـع غراماتيكـوف لتوضيـح المـؤشرات المسـتخدمة)، (ب) اختبـار تأثـير المـشروع عـلى إدراك الجوانـب الإيجابيـة للنظـم العرفيـة، كاسـتعادة الانسـجام والعلاقـات المجتمعيـة (ج) اختبـار مـدى تأثـير المـشروع عـلى تغـير المواقـف مـن النسـاء ومـن تقاسـم السـلطة في فـض النزاعـات.

شـمل المسـح أكثـر مـن ٤٠٠ شـخص في المجتمعـات التـي شـهدت تدريـب مؤسسـة PFM. ومـن هـؤلاء، أجـاب ٢٣١ ممـن فـض نزاعاتهـم زعيـم أو وسـيط لمـدة ١٢ عامـاً منـذ انتهـاء الأزمـة في نهايـة عـام ١٩٩٧، عـن أسـئلة صُممـت لقيـاس رضاهـم عـن العمليـة ونتائجهـا. وقورنـت إجابـات أشـخاص فـض نزاعاتهـم وسـطاء دربتهـم مؤسسـة PFM (زعيـم تقليـدي، أو أحـد أفـراد المجتمـع المحـلي أو المـدني أو الكنيسـة) مـع إجابـات أشـخاص فـض نزاعاتهـم وسـطاء لم تدربهـم المؤسسـة (أحـد الزعـماء عـادة). وأجـاب ٣٩٤ منهـم عـلى أسـئلة مختلفـة تسـتهدف تقييـم أثـر التدريـب عـلى مواقـف المشـاركين. وقورنـت إجابـات المشـاركين في تدريـب المؤسسـة مـع إجابـات غـير المشـاركين.

جـرى إختبـار جميـع مجـالات التحقـق الكميـة إحصائيـاً بشـأن الفـروق بـين الجنسـين، بهـدف تقييـم أثـر المـشروع عـلى النسـاء. واسـتكمل ذلـك ببيانـات نوعيـة اسـتمدت مـن ٢٥ مقابلـة مـع متنازعـين ونسـاء مـن المجتمـع الأهـلي ووسـطاء وزعـماء مدربـين وغـير مدربـين. وتعـرض الجـداول أدنـاه نتائـج المسـح، وفقـاً للمشـاركة في عمليـة فـض النزاعـات ودرجـة الرضـا عنهـا، والتصـورات عـن درجـة الموضوعيـة والسـلطة والحقـوق في عمليـة فـض النزاعـات، ومـدى تأثـير فـض النزاعـات أو نتائجـه، والرضـا عـن تلـك النتيجـة، وتغـير المواقـف الناجـم عـن برنامـج التدريـب المجتمعـي.

الرضا والمشاركة

تشير دراسة بيانات المسح والمقابلات الى أن تدريب مؤسسة PFM أحدث فرقاً إيجابياً كبيراً وأستمر من حينها في رضا المتنازعين من الناحية الإحصائية، وأدى الى زيادة مشاركتهم[٣]. ويبين الجدول ١-١ أن أكثر من ٨٤ بالمئة من ١٤٦ مستجيباً ممن فض نزاعاتهم وسطاء تدربوا في مؤسسة PFM، قالوا بأنهم تلقوا تشجيعاً للتعبير عن آرائهم، وأنهم راضون عن عملية فض النزاعات، وأنهم شاركوا فيها حتى النهاية، وأنهم راضون عن الوسيط أو الزعيم، وأن آراءهم أخذت بالاعتبار أثناء العملية، وأنها أدت الى تعافيهم.

الجدول ١-١ تجربة المستفيدين من عملية فض النزاعات

عبارات المسح	جرى فض النزاع بواسطة:		المستجيبون:	
	طرف ثالث مدرب (١٤٦)	زعيم غير مدرب (٨٥)	رجال (١٠٣)	نساء (١٢٨)
	نسبة المشاركين الموافقين على العبارة ٪			
تلقيت التشجيع للتعبير عن رأيي	٩٨**	٦٥**		
أنا راض عن الوسيط/الزعيم	٩١**	٥٤**		
شاركت في هذه العملية حتى النهاية	٩٤**	٥٥**	٨١*	٦٦*
أنا راض عن العملية	٩٧**	٦١**	٨٩*	٧٩*
أُخذ رأيي بالاعتبار أثناء العملية	٨٩**	٥٥**		
تعافيت أثناء العملية	٨٥**	٥٨**		
أثرت العملية إيجابياً على علاقاتي	٨٦*	٧٨*		

* فرق ذو دلالة إحصائية (p < ٠,٠٥)
** فرق ذو دلالة إحصائية (p < ٠,٠١)
حجم العينة الكلي: ١٣٢

في المقابل، لم يتفق المستجيبون، الذين لم يتدرب وسطاؤهم في مؤسسة PFM، مع تلك النتائج إلا في ٥٠ بالمئة الى ٧٠ بالمئة من الحالات (فرق ذو دلالة إحصائية بنسبة ١ بالمئة؛ P < ٠,٠١). وظهر فرق كبير عند تحليل هذه البيانات حسب النوع الاجتماعي؛ إذ تبين إن المستجيبين الذكور راضون عن عملية فض النزاعات ومشاركون فيها أكثر من المستجيبات.

تجلت نتيجة إضافية في الأثر الإيجابي الذي خلفه التدريب على علاقات المتنازعين. إلا أن الفرق الكبير بين الفئتين كان أقل من النتائج الأخرى (P < ٠,٠٥ بدلا من P < ٠,٠١)، حيث قال ٧٨ بالمئة ممن فض نزاعاتهم زعيم غير مدرّب بأن علاقاتهم تحسنت جراء العملية.

التصورات عن درجة الموضوعية والسلطة والحقوق

يبين الجدول ١-٢ أن ٧٥ بالمئة من المستجيبين الذين درّبت PFM وسطاءهم، و٥٢ بالمئة من المستجيبين الذين لم تدرب المؤسسة وسطاءهم، جرى إيضاح الحقوق القانونية لهم. وعند صياغة العبارة صياغة سلبية للتحقق من الانحراف الإيجابي (أي: 'لست على يقين بشأن حقوقي القانونية')، رد بالإيجاب قرابة ربع مجموع المتنازعين، دون وجود فرق ملحوظ بين الوسطاء المدربين وغير المدربين. وبدا أن للنوع الاجتماعي تأثيره على المتنازعين أيضاً، من ناحية احتمال شرح حقوقهم أم لا، فقد كان إيضاح الحقوق القانونية للرجال (بغض النظر عن كون وسطائهم مدربين أم لا) أكبر من النساء (٧٢ بالمئة لدى الرجال و٦٢ بالمئة لدى النساء).

تشير أدلة شفهية الى أن المشاركين مطلعون على حقوق المرأة كما وردت في دستور بابوا غينيا الجديدة، وكذلك على حقوق النساء في اتخاذ القرارات بشأن ملكية الأرض ومواردها، رغم أن الحقوق القانونية الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ليست جزءا من تدريب مؤسسة PFM. وعلى حد قول وسيط من زعماء الشباب في آتامو: 'تعلمت أن للنساء حقوقاً أيضاً، كالمشاركة في الحكم وفي صنع القرار'[٤].

يبين الجدول ١-٢ أيضاً أن ٩٠ بالمئة من المستجيبين الذين دربت مؤسسة PFM وسطاءهم، أكدوا موضوعية عملية فض النزاعات وعدم تحيزها، مقابل ٤٢ بالمئة فقط ممن لم تدرب المؤسسة وسطاءهم. وترك النوع الاجتماعي أثره على تصورات التحيز أيضاً؛ إذ رد بالإيجاب ٨٠ بالمئة من الرجال (بغض النظر عن كون وسطائهم مدربين أم لا)، مقابل ٦٦ بالمئة من النساء.

تناول المسح موضوعاً آخر يتعلق بكيفية تأثير متغيرات السلطة على فض النزاعات. حيث وجد قرابة ٣٥ بالمئة من المتنازعين صعوبة في التعبير عن وجهات نظرهم، لاعتقادهم بأنهم لا يتمتعون بالقدر نفسه من سلطة الأطراف المشاركة الأخرى. ولم تشكل فرقاً ملحوظاً مسألة تدرّب الوسيط أم لا. نتيجة تفاوت سلطة الأطراف المشاركة، وجدت المتنازعات صعوبة ملحوظة أكبر على العموم في التعبير عن وجهات نظرهن مقارنة بالمتنازعين الذكور (٣٩ بالمئة و٢٨ بالمئة على التوالي). وأيدت ذلك مقابلات أجريت مع وسطاء مدربين وزعماء غير مدربين، حيث كان لمعظمهم إدراك بسيط ومعرفة متدنية جداً بشأن كيفية تأثير تفاوت السلطة على فض النزاعات، وبالتقنيات العملية لتخفيف حدة هذا التفاوت أثناء النزاع.

لم يلاحَظ وجود علاقة إحصائية بين التدريب والنوع الاجتماعي في جميع إفادات عملية المسح؛ أي أن المشروع لم يُقرب الفجوة بين تصورات الرجال والنساء حول عملية فض النزاعات، ولم يباعدها أيضاً°. وفي الواقع، زاد تدريب مؤسسة PFM مستويات رضا النساء والرجال، ولكن تأثيره كان محايداً على الفجوة بين الجنسين في المجالات التي يوجد فيها اختلافات في استجابات الرجال والنساء.

الجدول ١-٢: تصورات المستفيدين من عملية فض النزاعات

عبارات المسح	جرى فض النزاع بواسطة:		المستجيبون:	
	طرف ثالث مدرب (١٤٦)	زعيم غير مدرب (٨٥)	رجال (١٠٣)	نساء (١٢٨)
	نسبة المشاركين الموافقين على العبارة			
جرى توضيح حقوقي القانونية	٧٥**	٥٢**	٧٢*	٦٢*
لست على يقين بشأن حقوقي القانونية	٢٥	٢١		
كانت العملية موضوعية وغير متحيزة	٩٠**	٤٢**	٨٠*	٦٦*
واجهت صعوبة في التعبير عن وجهة نظري لأنني لا أتمتع بالقدر نفسه من سلطة الأطراف المشاركة الأخرى	٣٢	٣٩	٢٨*	٣٩*

* فرق ذو دلالة إحصائية (p < ٠،٠٥).
** فرق ذو دلالة إحصائية (p < ٠،٠١).
حجم العينة الكلي: ٢٣١

الرضا عن نتائج عملية فض النزاعات

حسب الجدول ١-٣، أكد ٨٦ بالمئة من المستجيبين الذين دربت مؤسسة PFM وسطاءهم على عودة الانسجام المجتمعي مقابل ٧٦ بالمئة ممن لم تدرب المؤسسة وسطاءهم.

لكن اللافت أن تدريب المؤسسة أدى الى زيادة ملموسة (P<٠,٠٥) في إدراج احتياجات المجتمع في النتائج المترتبة على فض النزاع: أكد ٧٥ بالمئة من المتنازعين الذين دربت المؤسسة وسطاءهم على أن احتياجات المجتمع أُخِذت بالاعتبار في النتائج، مقابل ٦٧ بالمئة ممن لم تدرب المؤسسة وسطاءهم. وسجلت أدنى نسبة موافقة على واقعة أن الاحتياجات الفردية كانت بين الاعتبارات المادية في النتائج. فقد قال ٦٩ بالمئة من المستجيبين الذين دربت المؤسسة وسطاءهم إن فض النزاع حقق لهم احتياجاتهم الفردية، مقابل ٤٩ بالمئة ممن لم تدرب المؤسسة وسطاءهم.

اتخذ تأثير تدريب المؤسسة منحى إيجابياً واضحاً فيما يتعلق بالرضا العام عن النتائج وجوانبها التصالحية (p> ۰٫۰۱). حيث قال ٨٤ بالمئة الى ٨٩ بالمئة من المتنازعين الذين دربت المؤسسة وسطاءهم أن النتائج أعادت لهم توازنهم الوجداني، وأنهم تلقوا إيضاحات بشأنها، وأنها ساعدتهم على المضي قدماً في حياتهم، وأنهم راضون عنها بشكل عام. أما المتنازعون الذين لم تدرب المؤسسة وسطاءهم، فقد كانت نتائج تلك العبارات الأربع جميعاً بين ٥٢ بالمئة و٦٤ بالمئة ؛ وهي أقل بصورة ملحوظة من نتائج الوسطاء المُدربين (ما بين ٨٤ بالمئة و٨٨ بالمئة).

كانت موافقة النساء على تلك العبارات أقل من الرجال بشكل ملحوظ (P> ۰٫۰۱)، مما يدل على أنهن أقل رضا عن النتائج وآثارها. وبينت نتائج عملية فض النزاعات أن المشروع لم يؤثر على الفجوة بين تصورات الرجال والنساء لها[٦]. وكشف ذلك عن اهتمام الأعراف الميلانيزية باستعادة الانسجام في العلاقات المجتمعية. ففي احتفالات الوساطة والمصالحة التي حضرها كثير من أسر وأفراد المجتمع، قام الزعماء وآخرون بتشجيع المشاركين على العمل معاً والاتحاد من جديد وتبادل الدعم والتسامح إزاء الاختلافات.

رغم ضرورة هذا النهج لتماسك المجتمع، لا سيما أثناء نشوب النزاعات وبعد انتهائها، فإنه قد يهمل كثيراً رأي الفئات المهمشة في اتخاذ القرارات. ومع أن مقابلات عديدة نوهت بأهمية الفرصة المتوفرة للنساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري أو الاغتصاب لتبادل الأفكار والمشاعر، ولكنها تركت القرار النهائي بيد الأسرة. وتم التعبير عن ذلك بوضوح أكبر في مقابلات الزعماء (مدربون أم لا)، ولكن عدداً قليلاً من الوسطاء عبر عنه أيضاً.

الجدول ١-٣ تصور المستفيدين لنتائج فض النزاعات

عبارات المسح	جرى فض النزاع بواسطة:		المستجيبون:	
	طرف ثالث مدرب (١٤٦)	زعيم غير مدرب (٨٥)	رجال (١٠٣)	نساء (١٢٨)
	نسبة المشاركين الموافقين على العبارة			
عززت النتائج الانسجام المجتمعي	٨٦**	٧٦**		
أُدرجت حاجات المجتمع المحلي في النتائج	٧٥*	٦٧*		
أُدرجت حاجاتي الخاصة في النتائج	٦٩**	٤٩**		
مكنتني النتائج من المضي قدماً في حياتي	٨٨**	٦٤**	٨٦*	٧٣*
أعادت النتائج توازني الوجداني	٨٨**	٥٩**	٨٥**	٧٠**
تلقيت الإيضاحات حول النتائج	٨٤**	٥٢**	٨٢**	٦٤**
كنت راضياً عن النتائج	٨٥**	٦٠**	٨٦**	٦٨**

* فرق ذو دلالة إحصائية (p < ٠,٠٥)
** فرق ذو دلالة إحصائية (p < ٠,٠١)
حجم العينة الكلي: ٢٣١

التدريب المجتمعي وتغيير المواقف

يستهدف العنصر الأخير من المسح مقارنة مواقف المستجيبين الذين شاركوا في التدريب المجتمعي على فض النزاعات الذي أجرته مؤسسة PFM (١٧٨) مع مواقف المستجيبين الذين لم يشاركوا (٢١٦). ويبين الجدول ١-٤ أن المستجيبين الذين شاركوا في تدريب المؤسسة وافقوا بنسب مرتفعة للغاية على العبارتين: 'يجب إتاحة فرص مشاركة متساوية للرجال والنساء في فض النزاعات'، و'من المهم مشاركة النساء في فض النزاعات' (٩٨ بالمئة و٩٢ بالمئة على التوالي)، مقابل (٧٦ بالمئة و٧٢ بالمئة على التوالي) ممن لم يشاركوا في التدريب.

قال ١١٤ مستجيباً (٥٣ بالمئة) من غير المشاركين في التدريب إن العنف الأسري مسألة خاصة، مقابل ٢٢ بالمئة من المستجيبين المدرَّبين. وبالمثل، لم ير سوى ١٨ بالمئة من المشاركين المدرَّبين بأن فض النزاعات حكر على زعماء المجتمع، بينما وافق ثلث المستجيبين غير المدربين على ذلك.

جدول ١-٤ التدريب المجتمعي والمواقف

عبارات المسح	تدريب مجتمعي (١٧٨)	بدون تدريب مجتمعي (٢١٦)	المجموع (٣٩٤)
	نسبة المشاركين الموافقين على العبارة		
يجب إتاحة فرص مشاركة متساوية للرجال والنساء في فض النزاعات	٩٨**	٧٦**	٨٥
من المهم مشاركة النساء في فض النزاعات	٩٢**	٧٣**	٨١
فض النزاعات حكر على زعماء القرى	١٨**	٣٢**	٢٥
العنف المنزلي شأن خاص	٢٢**	٥٣**	٣٩
من المهم مشاركة الجيل الشاب في فض النزاعات	٨٣٪	٦٨٪	٧٤٪

* فرق ذو دلالة إحصائية (p < ٠٫٠٥).
** فرق ذو دلالة إحصائية (p < ٠٫٠١).

الدروس المستفادة وأثرها على السياسات والممارسات

ثمة نتيجتان رئيسيتان في البحث المطروح في القسم السابق تقدمان أفكاراً عميقة لإستراتيجيات التعامل مع النظم العرفية في ميلانيزيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وربما على نطاق أوسع من ذلك. فهي أولاً تشير الى أن المشاركة والحقوق القانونية الأساسية مكونان أساسيان لتمكين الفئات المهمشة وإشراكها في عمليات فض النزاعات. وبسبب تركيزها على المكون الأول وإهمال الثاني الى حد كبير، يمكن اعتبار مساهمة PFM فرصة ضائعة. ويعمق هذا الفشل افتقار الوسطاء الى فهم اختلال توازن السلطة وسوء فهم مفهوم 'الحيادية' أو عدم رغبتهم في معالجته. وتفترض النتيجة الثانية أنه في حين لم يتمكن المشروع من سد الفجوة بين الجنسين في تجربة النساء والرجال في فض النزاعات، فقد حقق تدريب الوسيطات مكاسب حقيقية تمثل في معالجتهن قضايا كالعنف الأسري والاغتصاب بطرق مغايرة وأكثر تمكيناً من نظرائهن الذكور.

إيصال رسالة ‹الحقوق›: المشاركة وحدها لا تكفي

ثمة عنصران أساسيان يعززان مشاركة وتمكين العاملين على فض النزاعات انطلاقاً من النظم العرفية: مشاركة مجدية وقدرة على تأكيد أو دعم حقوق قانونية أساسية. تتعلق الأولى بالإجراءات والعملية والثانية بنتائج النزاع.

أظهـرت البحـوث التجريبيـة أن الإنصـاف لا يُنظـر إليـه غالبـاً مـن زاويـة النتائـج بـل مـن زاويـة الإجـراءات والمشـاركة (كلامينـغ وجيسـن، ٢٠٠٨). إن المشـاركة الفعالـة أمـر بالـغ الأهميـة، لأن تبـادل التصـورات والآراء والخـبرات يحـد مـن الإقصـاء بوصفـه أحـد عوامـل التهميـش. كـما أنـه يسـاهم الى حـد كبـير في الرضـا العـام عـن فـض النزاعـات. وتشـير نتائـج المسـح الى أن تدريـب مؤسسـة PFM أحـدث تحسـناً كبـيراً في مشـاركة المسـتفيدين: قـال المسـتجيبون إنهـم تجـرأوا عـلى التعبـير عـن آرائهـم، وشـاركوا بشـكل كامـل في عمليـة فـض النزاعـات، وإنهـم يعتقـدون أن وجهـات نظرهـم أخـذت بالاعتبـار. وقـد سـاهم تضافـر هـذه العوامـل في تحقيـق زيـادة كبـيرة في مسـتوى رضـا المتنازعـين الذيـن دُرّب وسـطاؤهم.

وقـد أكـدت المقابـلات مـع الزعـماء والوسـطاء المدربـين عـلى هـذه النتائـج. وذكـر معظمهـم أنهـم تشـاوروا مـع جميـع المعنيـين بالنـزاع، وشـجعوهم عـلى تقديـم رؤيتهـم الشـخصية للأحـداث، وعـرض كيفيـة تأثيرهـا عليهـم بالتفصيـل. إلا أن درجـة التمكـين الناجمـة عـن ذلـك يجـب أن تُقـارن مـع متغـيرات القـوى المعنيـة. وكـما لاحـظ فوجكوفسـكا وكانينغهـام، فـإن إمكانيـة التعبـير عـن الـرأي لا تضمـن المسـاواة والتمكـين (٢٠٠٩: ٧). ولذلـك عنـد تحليـل كيفيـة أداء الفئـات المهمشـة في العمليـات التقليديـة لفـض النزاعـات، فـإن زيـادة المشـاركة ليسـت الهـدف الوحيـد.

ثمـة ثـلاث قضايـا ذات أهميـة حاسـمة لفهـم نجـاح مـشروع مؤسسـة PFM لصالـح النسـاء وكذلـك جوانـب ضعفـه: الحقـوق الإجرائيـة مقابـل الحقـوق الأساسـية، وتفـاوت السـلطة، والتصـورات عـن الحيـاد.

أولا، ركـزت المؤسسـة صراحـة عـلى تحسـين عمليـات فـض النزاعـات باعتـماد أسـاليب وسـاطة أفضـل وأكثـر تشـاركية بـدلاً مـن تطبيـق الحقـوق الأساسـية. وفي رأيهـا يجـب التعاطـي مـع النـزاع عـبر وسـطاء وزعـماء ’لا يتعاملـون مـع الطرفـين المتنازعـين كقضـاة بـل كمسـاعدين لهـم للتوصـل الى قـرار يناسـبهما معـا‘ (PFM ٢٠٠٥: ٢). وتؤكـد نتائـج المسـح أن الحقـوق الأساسـية لم يجـر تناولهـا إلا بالحـدود الدنيـا. ومـع أن الوسـطاء الذيـن دربتهـم المؤسسـة أوضحـوا الحقـوق القانونيـة للمتنازعـين، إلا أن نسـبة هـذا الموضـوع بقيـت أدنـى مـن غـيره مـن موضوعـات المسـح. إذ ناقـش الوسـطاء المدربـون غالبـاً الحقـوق الإجرائيـة، بـدلاً مـن الحقـوق الأساسـية (مثـل حقـوق الرجـال والنسـاء في عـرض مظالمهـم والتعبـير عـن آرائهـم بشـأن قضايـا المجتمـع). وكان هنـاك إقـرار بـضرورة مشـاركة النسـاء أيضـاً في صنـع القـرارات المتعلقـة بـالأرض ومواردهـا، رغـم أن ذلـك ليـس بالأهميـة التـي يبـدو عليهـا بسـبب وجـود النظـام الأمومـي في مناطـق كثـيرة مـن بوغانفيـل.

لا شك بأنها خطوات إيجابية جداً نحو إشراك النساء في فض النزاعات التقليدية وصنع القرار، لا سيما بالمقارنة مع مقابلات الزعماء غير المدربين، التي أظهرت أنهم قلما شرحوا حقوق الأطراف أو تحدثوا عنها. ولكن في ظروف التمييز المعمم بين الجنسين، فإن التسويات التفاوضية والاعتراف بالحد الأدنى من الحقوق الأساسية يثيران مخاطر محددة على النساء المتنازعات، وهذه المخاطر تتفاقم بسبب تفاوت السلطة ضمن النزاع.

والمشكلة الأساسية الثانية هي أن مؤسسة PFM لم تعالج بشكل كاف آلية تأثير ذلك التفاوت على قدرة المتنازعين على تأكيد آرائهم أو حقوقهم القانونية. ورغم إجراء بعض التدريبات على أشكال مختلفة من السلطة، لم يتمكن سوى عدد قليل من الوسطاء الرجال أو الزعماء من إدراك احتمال اختلال توازن القوى بين المتنازعين، سواء كان ذلك بين ضحايا العنف والجناة أو بين الرجال والنساء أو بين المجتمع والأفراد أو بين الزعماء وعامة الناس. لكن هذا لم يكن حال الجميع. فقد كان بعض الوسطاء والمدربين على وعي بقضايا السلطة، وأدركوا أن ثمة أطرافاً قد تكون خائفة من بعضها، أو أن البعض يملك ثروات ومكانة أكبر من البعض الآخر، أو أن ضحية العنف خائفة من الجاني. وعلى أي حال، فقد انعكس هذا النقص النسبي في وعي متغيرات السلطة على نتائج المسح؛ إذ أكد أكثر من ثلث المتنازعين بأنهم وجدوا صعوبة في التعبير عن آرائهم، لأنهم لا يتمتعون بالقدر نفسه من سلطة الأطراف المشاركة الأخرى. وارتفعت النسبة الى ٤٠ بالمئة لدى النساء.

لذلك، ورغم أرجحية مشاركة المتنازعين الذين دربت PFM وسطاءهم مشاركة كاملة، فإنهم يقعون غالباً تحت ضغط كبير للموافقة على نتائج تعكس مفاهيم معينة عن العدالة (البنك الدولي-إندونيسيا، ٢٠٠٦). وتحابي هذه المفاهيم غالباً الأطراف الأكثر قوة، وتتجاهل الشكاوى المشروعة للأطراف الأضعف أو تضغط عليها لقبول حلول غير مرضية لها (البنك الدولي-إندونيسيا، ٢٠٠٨: ٤٤). وأكثر الأمثلة وضوحاً على ما سبق هي عند وجود تفاوتات متعددة في حجم السلطات، كما في حالات العنف ضد النساء مثلاً.

والقضية الثالثة في هذه المناقشة عن المشاركة والحقوق هي الحياد. ففي محاولة مؤسسة PFM التخفيف من التحيز والتحامل في صنع القرار، انصب تدريبها على أهمية الحياد والموضوعية. وانعكس ذلك إيجاباً على نتائج المسح: بدا الوسطاء المدربون غالباً أكثر موضوعية وعدلاً بكثير. ودعمت هذا الاستنتاج المقابلات مع الوسطاء المُدربين والزعماء الذين أكّدوا على أنها من خصائص صنع القرار لديهم، وشددوا على ضرورة التخلي الكامل عن منظومة المحسوبيات *wontok*. فقد

قال أحد الذين أجريت معهم المقابلات، إنه في حال طُلب من الوسيط معالجة حالة يكون أحد طرفيها من عشيرته، فإن التدريب يشجعه على استدعاء وسيط مستقل من عشيرة ثالثة. وبينما يبدو ذلك إيجابياً للوهلة الأولى، إلا أن المقابلات كشفت عن سوء فهم واسع النطاق حول معنى الحياد بين الوسطاء. حيث فهمه كثيرون منهم على أنه يهدف في المقام الأول لإيجاد حل مقبول متبادل، بدلاً من اشتراط تطبيق القانون في نتيجة النزاع.

ثمة مثلاً حالات اغتصاب يجد الوسطاء أنفسهم أثناء تدخلهم 'لحلها' غير قادرين على الاعتراض على قرار إجبار الضحية على الزواج من الجاني، عندما يتفق كلا الطرفين على ذلك (ظاهرياً على الأقل)، لأنهم ملزمون بـ'الحياد'. ووصف أحد الوسطاء حالة عنف أسري أخرى قائلاً 'نحاول ردعهم أحياناً، لكننا كوسطاء لا نستطيع تخطئة أحد بشكل مباشر ونضطر للمداورة'.

وفي حالات الاغتصاب، ذكر بعض الوسطاء أن الضحية وأسرتها يتخذان القرار النهائي. ولكن أحد الزعماء المدربين قال إن العشيرة وأفراد أسرة الضحية هم في الواقع من يتخذ القرار. ويبدو أن الوسطاء يتسمون بالسذاجة أو لا يتفهمون وضع النساء، إذ وصف أحد الوسطاء حالة مصالحة في قضية اغتصاب اشتركت فيها العشيرة بأكملها، جرت فيها تبادل نقود الأصداف 'ثم رضي الجميع وتصالحوا'.

باختصار، إن زيادة المشاركة في حل النزاعات وتعزيز الحقوق الإجرائية هما عنصران حاسمان في إشراك الفئات المهمشة، ومنها النساء، في فض النزاعات وفق الأعراف وعمليات صنع القرار. ولكنها تحسينات غير كافية في ظل تعميم التمييز بين الجنسين واختلال توازن السلطة.

النساء في عمليات الوساطة وكوسيطات

رغم التحديات التي تواجه الفئات المهمشة في بلوغ العدالة من خلال أنظمة العدالة العرفية، فقد أظهرت الأبحاث في ميلانيزيا أن تلك الفئات تدعم هذه المؤسسات الى حد كبير، وتفضلها على المحاكم (راجع فورسيث، ٢٠٠٩؛ وميري، ٢٠٠١). وهذا يتفق مع ما عبرت عنه نساء كثيرات في بوغانفيل من أن التمكين لا يستلزم رفض أنظمة العدالة العرفية أو إجراءاتها. وفي الواقع، تفخر معظم النساء بـ «الكاستوم kastom» (تبسيط ميلانيزي لعبارة النظم العرفية). ولكنهن يعتقدن بأن إعادة النظر في المعايير والإجراءات ضروري أيضا لمعالجة مشاكلهن عند محاولة التوصل الى حلول منصفة.

تعمدت مؤسسة PFM تقديم تدريب مجتمعي وتدريب على الوساطة للنساء والشباب، الى جانب الرجال والشيوخ. كما تعمدت أن تضم جميع لجان السلام

في عضويتها امرأة وشاباً على الأقل، كي تحظى هذه الفئات المهمشة بسلطة اتخاذ القرار. ومع أن هدفها لم يتحقق في وصول مشاركة النساء الى ٥٠ بالمئة ، فإن أحد موظفيها السابقين قدّر أن النساء شكلن قرابة ثلث الوسطاء. وللأسف، فقد كفّ كثير منهن عن العمل.

كان نقص التمويل أحد تفسيرات ذلك، مما يعني أن الوسيطات اللواتي لم يتلقين أجوراً توجب عليهن العودة الى المنزل لرعاية أسرهن، لأن أزواجهن في العمل. وقالت اثنتان من الوسيطات اللواتي قابلناهن إنهما لن تتوسطا إذا لم يكن ذلك لصالح تدريب مؤسسة PFM، وإنهما واصلتا العمل جرّاء تمكنهما من العثور على تمويل خارجي. وقالت أول وسيطة بدأت عملها كقاضية في محكمة قروية في عام ٢٠٠٥، إنها تعمل غالباً كما في السابق، ولكنها تتلقى أجراً الآن. وقالت الأخرى التي تعمل في أحد المراكز الحضرية إنها تتلقى أجرها من سلطات مجلس بلدية آراوا. وقد ورد في مقابلات مع الرجال ذكر العديد من قاضيات المحاكم القروية النسائية المدربات لدى مؤسسة PFM ووسيطات أخريات لا يتلقين أجوراً، ولكن لا توجد أرقام دقيقة عن الوسيطات العاملات.

لقي مشروع مؤسسة PFM نجاحاً مقبولاً على صعيد مساهمته في بعض جوانب نهضة المرأة. حيث تحقق تقدم في رضا النساء عن عملهن في فض النزاعات، رغم أن الفجوة بين خبرتهن وخبرة الرجال بقيت على حالها. وبالمثل، فرغم تحقق بعض المكاسب على صعيد تعديل المواقف من مشاركة النساء في النزاعات، بقي عمل الوسطاء غير متكافئ. وكان أفضل جوانب التمكين في المشروع، أنه قدم للنساء مهارات الوساطة وفرصة أن يصبحن وسيطات (رغم أن كثيراً منهن لاحظن أيضاً أن ذلك كان جزءاً من مشروع أكبر للتمكين يتضمن تغييراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً أوسع نطاقاً). وفيما يلي مناقشة لجميع هذه النتائج.

أدى التدريب الى تحسين ردود الرجال والنساء على جميع أسئلة المسح تقريباً. ولكن ردود النساء كانت أقل إيجابية بكثير من ردود الرجال في مجالات عديدة (بغض النظر هل الوسيط أو الزعيم مدرّب أم لا)، مما يدل على وجود فجوة بين الجنسين في رضاهما عن العمليات العرفية لفض النزاعات. واتضحت الفجوة أكثر في نتائج النزاعات. فعلى سبيل المثال، كانت النساء أقل إيماناً بقدرة النتائج على تدارك الأذى العاطفي الذي لحق بهن أو مساعدتهن على المضي قدماً في حياتهن. ولم يقلل التدريب من هذه الفجوة بين الجنسين على الإطلاق.

يبدو أن لمشروع مؤسسة PFM تأثيراً إيجابياً أيضاً على المواقف الفردية من العلاقة بين الجنسين. إذ وجدت الدراسة أن الذين دربتهم المؤسسة (بغض النظر عن الجنس) كانوا أكثر تأييداً لضرورة حصول الرجال والنساء على فرص متكافئة في المشاركة في

فض النزاعات، وضرورة حل قضية العنف ضد المرأة في إطار النظم العرفية (ليس ضمن العائلات وفيما بينها). والأمر غير المتوقع هو عدم وجود فروق إحصائية تذكر بين الرجال والنساء المستجيبين في أي من عبارات المسح في قسم المواقف. ومن التفسيرات الممكنة لذلك، أن النساء والرجال قاموا بتأويل العبارة بحيث يوافقون عليها، مع أنهم فهموها بشكل مختلف. أو في تفسير آخر، أن عملية التدريب كانت ناجحة للغاية في إشراك الرجال في عملية التغيير. وبطبيعة الحال، قد يكون الجواب مزيجاً من التفسيرين.

بيد أن ذلك يثير نقطة مهمة: إشراك الرجال كعامل حاسم في عملية التغيير، والعمل معهم لزيادة فهمهم لحقوق النساء والشباب (اللجنة القانونية النيوزيلندية، ٢٠٠٦: ١٠١). فمن خلال إشراك الفئات المهيمنة، ليس الرجال وحدهم بل الزعماء أيضاً، في عملية التغيير هذه، يصبح مرجحاً أن يتوسع ويستمر تقبل حقوق النساء، ومن ثم الاعتراف بها وحمايتها، بدلاً من اعتبارها تهديداً. إضافة الى الأثر المشجع الذي ربما تركته المرحلة الانتقالية التي جرى فيها التدخل على موقف الزعماء التقليديين الإيجابي منها، كما ورد أعلاه.

ثمة بعض الأدلة على تغير معياري إيجابي في مقابلات الرجال. فعلى سبيل المثال اعترف أحد الزعماء بأنه 'عامل زوجته كعبدة في السابق'، وأن التدريب ساعده في إدراك الدور الرئيسي الذي تلعبه النساء في الأسرة والمجتمع، وأنهن مثل الرجال لديهن حقوق وقدرة على الإنجاز أيضاً. وبيّن التدريب لآخرين جوانب التمييز بين الجنسين، من قبيل تكليف النساء غالباً 'بعمل كثير، يزيد على عمل الرجال'، وأن الرجال في بوغانفيل يسيئون معاملة النساء ويستغلونهن في كثير من الأحيان.

أدرك بعض الرجال، نتيجة تفاعلهم مع النساء والنقاشات التي دارت معهن أثناء الدورة التدريبية، أن الرجال 'يهضمون حقوق النساء' غالباً، وأن عليهم زيادة التحدث والاستماع إليهن. وقد صرح أحد الزعماء متباهياً، أنه منذ نهاية التدريب ينتقد الرجال حتى تعرف النساء حقوقهن.

ساهم التدريب المجتمعي أيضاً في منح النساء الثقة للمشاركة في فض النزاعات، ومعالجة قضايا المجتمع المهمة لهن بشكل جماعي. فمثلاً، نجحت نساء قرية أتامو في التوقف عن صناعة 'عصير الأدغال'، وهو مشروب كحولي منزلي قوي للغاية تسبب بارتكاب جرائم عديدة كالاعتداء والاغتصاب والقتل.

رغم ذلك التغير في المواقف، أظهرت المقابلات مع المشاركين أيضاً أن مقاربات الوسطاء في فض النزاعات المتعلقة بالنساء كانت خطرة عليهن في أسوأ الأحوال ولم تكن متسقة في أحسنها. ويدل ذلك على بطء التغيير وعدم اتساقه في التطبيق، رغم بعض التقدم الإيجابي. ولا بد من الاعتراف أن هذه المشاكل لا تستجيب دائما للحلول السريعة أو المتسقة، وبأن التغيير تصاعدي وإشكالي ويواجه مقاومة على الأرجح.

تقاسم السلطة في في قرية بولاماتو الخارجة من النزاع

تبعد قرية بولاماتو ساعة تقريباً عن منجم بانغونا، وهي إحدى القرى التي نشأ فيها جيش بوغانفيل الثوري. وقد باشرت مؤسسة PFM برنامجاً تدريبياً في القرية فور توقف النزاع وعودة معظم السكان من المخابئ أو من القتال في التلال. وكان لهذا التدريب ولتوقيته تأثير ملحوظ (وغير متوقع الى حد كبير) على القرية. ونتيجة له وللنقاشات حول تقاسم السلطة والمساواة بين الجنسين، قرر الزعيم والمجتمع أن يفوض الزعيم سلطاته وأن يتشارك الحكم وفض النزاعات. وتأسست لجان عديدة لإدارة شؤون القرية، كلجنة الصحة، لجنة تخطيط القرية، اللجنة الثقافية، لجنة المرأة، ولجنة الأيتام والمعوقين والأرامل وكبار السن. وتتمحور مهمة الزعيم الآن في التأكد من اضطلاع هذه اللجان بمسؤولياتها. ويتيح ذلك ظاهرياً للجميع، بمن فيهم أفراد الجماعات المهمشة سابقاً، مناقشة احتياجاتهم في المجتمع، وابتكار الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافهم. وتشكل النساء قرابة ثلث أعضاء اللجان التي تضم العديد من الشباب أيضاً. وأصبحت النساء قادرات على طرح القضايا بثقة، ليس في أمور النزاعات فقط، بل وبطريقة إدارة القرية أيضاً.

وكان أبرز تغيير هو اعتماد النساء كوسيطات. وشارك الرجال والنساء في تدريب المؤسسة. ومع أن المتدربات لم يصلن الى العدد المرجو بالأساس، فإن عدداً منهن أصبحن وسيطات. إن اعتماد النساء في مواقع صنع القرار هو نتيجة للتمكين القانوني بحد ذاته، الذي ساهم كذلك في تعزيز تحقيق العدالة للنساء المتنازعات. وأبدت الوسيطات في المقابلات ميلاً أكثر للإقرار بالحقوق القانونية الأساسية، لا سيما ما يتعلق بالعنف ضد المرأة، وقلما ترددن في اعتبار الحدود المعيارية والقانونية أساساً لقبول الأطراف المعنية بالقرار المتخذ. كما أبدين ميلاً لإحالة القضايا الى النظام القضائي الرسمي عندما يعتقدن بعدم قدرتهن على ضمان نتيجة عادلة للضحية. وتخلين بصورة شبه مطلقة عن أي قرار يتضمن زواج الضحية من مغتصبها.

واختلفت كذلك مقاربة الوسيطات عن مقاربة الوسطاء والزعماء غير المدربين في قضايا العنف المنزلي. حيث هددت الوسيطات الجاني بإحالته إلى المحكمة الرسمية إذا لم يتوقف عن ممارسة العنف، وأطلعن الضحية في الوقت نفسه على حقها في رفع القضية إلى المحكمة، وشرحهن لها كيفية القيام بذلك. كما قدمن المشورة للنساء ضحايا العنف المنزلي بشأن خياراتهن في حال قررن تغيير أوضاعهن، كتأمين إحالتهن إلى منظمات غير حكومية تقدم الدعم والاستشارات النفسية.

كما أبدت الوسيطات وعياً أكبر وقدرة على استخدام الأدوات اللازمة لمعالجة اختلال توازن السلطة بين الجنسين. فعندما يتبين لهن أن هذا الاختلال يهدد التوصل إلى نتيجة عادلة ومنصفة، فإنهن ينحزن لإحالة القضية إلى النظام القضائي الرسمي. وقالت إحدى الوسيطات، إنه في حالات اختلال التوازن (بين الضحايا ومرتكبي العنف المنزلي على سبيل المثال) فإنها تطلب أولاً تقديم استشارة نفسية، وإنها تكون لطيفة جداً مع النساء.

تشير هذه النتائج بالإجمال، إلى أن الوسيطات ينجحن شيئاً فشيئاً في الاعتراض على تفسير القواعد العرفية وتطبيقها بهدف تقديم أكبر حماية ممكنة للنساء. وبدا أنهن يحظين بقبول كبير ودعم من جانب الوسطاء والزعماء المدربين الذين أعربوا عن رغبتهم بزيادة عددهن. وهذا مثير للدهشة، نظراً للمقاومة الشديدة التي شهدتها تجارب الدول الأخرى عندما حاولت إزاحة أصحاب السلطة التقليدية، وتصدت عموماً لتفسيرات الرجال وتطبيقهم للقواعد العرفية.

ثمة عاملان يُفترض مبدئياً أنهما وراء انعدام المقاومة في حالة بوغانفيل. أولاً، اعتبار مشروع مؤسسة PFM منتجاً محلياً متوافقاً مع القيم العرفية، وساعد في تعزيز 'أسلوب بوغانفيل' في فض النزاعات. وهذا ناجم عن أسباب عدة. فبدلاً من فرض التدخل كجزء من برنامج مساعدة إنمائية وطنية أو أجنبية، دعت حكومة بوغانفيل المؤقتة مؤسسة PFM لإجراء التدريب. كما أن عدد الأفراد من خارج بوغانفيل كان في حده الأدنى. ولم يتأخر تعيين الموظفين المحليين كمدربين للمدربين، ومن ثم منسقي مناطق وأقاليم. واعتمدت منهجية التدريب كذلك على مصادر مقبولة ومعترف بها محلياً، كالقيم العرفية وأمثلة من داخل البيئة. وساهم هذا في تسهيل النقاش المحلي حول مفاهيم إشكالية، كالمساواة بين الجنسين وتقاسم السلطة وحقوق الإنسان، ولكن بطريقة تسمح لها بأن تصبح جزءاً من النسيج الحالي للثقافة والقواعد العرفية. وأخيراً، أشرك تدريب المؤسسة مجموعة واسعة من المعنيين، بمن فيهم الرجال والنساء والشباب والزعماء والجهات الفاعلة الدينية. وقد سهلت هذه المقاربة حدوث تغييرات في المواقف تجاه مساهمة النساء ودورهن.

ثانياً، كانت هياكل السلطة التقليدية في بوغانفيل بالأساس في حالة اضطراب، نظراً لظروفها الخاصة المتمثلة بالتركة الاستعمارية وتعدين النحاس والنزاع الأهلي. فعندما بدأت مؤسسة PFM برنامجها التدريبي، كان الزعماء قد فقدوا قاعدة سلطتهم القوية السابقة، وربما ساهم ذلك إلى حد كبير في موقفهم الداعم، أو على الأقل المنفتح على فكرة مشاركة النساء وأفراد آخرين من المجتمع في صنع القرار. وقد شوهدت هذه الحالة من التباس متغيرات السلطة في بلدان أخرى أيضاً في الفترات الانتقالية، الأمر الذي أتاح للفئات المهمشة تاريخياً فرصة للإصلاح وفضاء للاندماج. وكما لاحظ دوغلاس، لا يزال كثير من المؤسسات أو العمليات التي تأسست في المراحل الانتقالية موجوداً. وإذا أمكن حماية حقوق المرأة منذ البداية، فإن ذلك يزيد من فرص استمرار هذه الحماية في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية ومرحلة التنمية (٢٠٠٧: ١٦).

وثمة عامل ثالث من البيئة المحلية يتمثل في وجود نظام أمومي في مناطق متعددة من بوغانفيل. ولكن من غير الواضح مدى وكيفية تأثيره على المتغيرات، نظراً لغياب الدراسات في هذا الصدد.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة التغلب على تحدٍ أساسي: كيفية التفاعل مع النظم العرفية لتعزيز الإصلاح، لا سيما في فض النزاعات والتمييز بين الجنسين، بطريقة مشروعة محلياً وتحفظ نقاط قوة هذه النظم. إن الطبيعة الإشكالية والديناميكية والمرنة لكثير من النظم العرفية كتلك الموجودة في ميلانيزيا، تشكل تحدياً لفئات مهمشة مثل النساء، ولكنها تتيح فرصاً ومداخل لنجاح عمليات الإدماج والإصلاح أيضاً. ويمكن استخدام هذه الإمكانات بواسطة مشروعات دقيقة وواقعية ذات إدارة وملكية محلية وتستجيب للظروف المحلية.

تنطلق إحدى المقاربات من تسهيل الحوار بين جميع قطاعات المجتمع عبر تغذيته بمعلومات جديدة مستمدة من القيم المعترف بها والمصادر المقبولة الأخرى. ويهدف ذلك إلى توطيد شرعية ثقافية لمفاهيم عمليات الإدماج والمساواة بين الجنسين وتقاسم السلطة. وتتمثل إستراتيجية تحقيق هذا الهدف في توفير فرص التدريب على فض النزاعات والقيادة؛ ليس للسلطات التقليدية المعترف بها وحسب، بل للفئات المهمشة أيضاً، وتمكينها من مواجهة التفسيرات السائدة للقواعد والإجراءات العرفية. ويقدم مشروع مؤسسة PFM الوارد في دراسة الحالة هذه إطاراً لتقييم الآثار الناجمة عن هذا النمط من الأعمال.

لقد نجح مشروع PFM في الحفاظ على نقاط قوة نظام العدالة العرفي ذات الصلة بتحقيق العدالة للفقراء؛ وتحديداً إمكانية الوصول اقتصادياً وجغرافياً. وبالمثل،

نجح الوسطاء الذين دربتهم، بنظر المتنازعين على الأقل، بالحفاظ على تركيز النظم التقليدية على الانسجام المجتمعي. ونفذوا ذلك بأخذ احتياجات الفرد بالاعتبار أثناء تعزيز التمكين، في عملية موازنة كان الوسطاء غير المدربين أقل ميلاً للقيام بها. فمن الواضح بالتالي أن بعض التقدم قد حصل بحيث يأخذ شرعية محلية ولا يتخلى عن العناصر الإيجابية والأساسية في أنظمة العدالة العرفية.

وأحد جوانب التناقض في هذه الدراسة هو: كيف نحمي حقوق الفئات المهمشة إذا كانت المعايير والعمليات العرفية التي تسهل ممارسات التمييز تعمل على تعزيز تراتبية السلطة التي تتحكم بالنظم العرفية وتديرها. لا تتعامل مؤسسة PFM حصراً مع الزعماء المعترف بهم، ولا تقصيهم أو تتجاهلهم. وإنما يسعى تدريبيها إلى جمع النساء والشباب معا لمناقشة النزاعات وتسويتها بالتعاون مع الزعماء.

نجحت النساء اللواتي تأهلن كوسيطات شيئاً فشيئاً في الاعتراض على تفسير القواعد العرفية وتطبيقها بهدف تقديم أكبر حماية ممكنة لحقوق النساء. ومن المحتمل أن هذا التقدم لم يكن ممكناً لولا الظروف الخاصة التي نشأت في بوغانفيل بعد مرحلة الاستعمار والنزاع الأهلي. مع ذلك، تشكّل الحالة المعروضة في هذه الدراسة فرصة للإصلاح في جميع الظروف الأخرى.

باختصار، سلط مشروع مؤسسة PFM الضوء على بعض التحديات والفرص الرئيسية المتعلقة بتعزيز إشراك الفئات المهمشة في العمليات العرفية لفض النزاعات. وهذا يعني أن المشاريع، التي تشجع تبني خطاب محلي بخصوص الأفكار الإشكالية التي تستند إلى عمليات تغيير مشروعة محلياً، تستطيع تحقيق نتائج إيجابية. إلا أن هذا التغيير يكون عادة تدريجياً وغير متناسق. ولا يمكن معالجة هذا النوع من القضايا الواسعة والعميقة بحلول سريعة أو بسيطة. ومع ذلك، فبالتعلم من جميع المحاولات مع الاحتفاظ بالمرونة والتلقائية، يصبح التغيير قابلاً للاستدامة.

المراجع وقراءات أخرى

Amnesty International, 'Abuse of Women Endemic in Papua New Guinea', *Freedom Letter* (March–April 2006)
[إساءة المعاملة المزمنة للنساء في بابوا غينيا الجديدة]

An-Na'im, A. A., 'Toward a Cross-Cultural Approach to Defining International Standards of Human Rights', in A. A. An-Na'im and F. M. Deng (eds), *Human Rights in Africa: Cross-Cultural Perspectives* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1992)
[نحو مقاربة بين الثقافات لتعريف حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية]

Batliwala, S., 'The Meaning of Women's Empowerment: New Concepts from Action', in A. Sen, A. Germain and L. C. Chen (eds), *Population Policies Reconsidered: Health, Empowerment and Rights* (Boston, MA: Harvard Centre for Population and Development Studies, 1994)
[معنى تمكين المرأة: مفاهيم عملية جديدة]

Behrendt, L., 'Human Rights Trump Customary Law Every Time', *National Indigenous Times,* 26 January 2006
[حقوق الإنسان تتفوق على القانون العرفي دائماً]

Boege, V., *A Promising Liaison: Kastom and State in Bougainville,* Occasional Paper Series (Brisbane: Australian Centre for Peace and Conflict Studies, 2008)
[علاقة واعدة: الأعراف والدولة في بوغانفيل]

Bougainville Constitutional Commission, *Report of the Bougainville Constitutional Commission* (Arawa and Buka: Bougainville Constitutional Commission, 2004)
[تقرير لجنة بوغانفيل الدستورية]

Braithwaite, J., *Restorative Justice and Responsive Regulation* (New York: Oxford University Press, 2002)
[العدالة التصالحية وتنظيم الاستجابة]

Charters, C., 'Universalism and Cultural Relativism in the Context of Indigenous Women's Rights', in P. Morris and H. Greatrex (eds), *Human Rights Research,* Victoria University of Wellington (Wellington: Milne Printers Limited, 2003)
[الإدماج ونسبوية الثقافة في حالة حقوق نساء السكان الأصليين]

Davis M. and McGlade, H., 'International Human Rights Law and the Recognition of Aboriginal Customary Law', *Aboriginal Customary Laws: Background Papers* (Perth: Law Reform Commission of Western Australia, 2006)
[القانون الدولي لحقوق الإنسان والاعتراف بالقانون العرفي للسكان الأصليين]

Dinnen, S., Jowitt, A. and Cain, T. N. (eds), *A Kind of Mending: Restorative Justice in the Pacific* (Canberra: Pandanus Books, 2003)
[العدالة التصالحية في المحيط الهادئ كأحد أشكال الإصلاح]

Douglas, S., *Gender Equality and Justice Programming: Equitable Access to Justice for Women* (New York: UNDP, 2007)
[المساواة بين الجنسين وبرمجة العدالة: حق النساء المتساوي في العدالة]

Forsyth, M., *A Bird that Flies with Two Wings: Kastom and State Justice Systems in Vanuatu* (Canberra: ANU E Press, 2009)
[طائر بجناحين: النظم العرفية وأنظمة العدالة الرسمية في دولة فانواتو]

Gramatikov, M. et al., *A Handbook for Measuring the Costs and Quality of Access to Justice* (Antwerp and Apeldoorn: Maklu, 2010)
[دليل قياس تكاليف وجودة تحقيق العدالة]

Graydon, C., 'Local Justice Systems in Timor Leste: Washed Up, or Watch This Space?', *Development Bulletin,* 68 (2005), pp. 66–70
[أنظمة العدالة المحلية في تيمور الشرقية: فشل أم فرصة؟]

Griffen, V., 'Women Speak Out!', A Report of the Pacific Women's Conference, 17 October–2 November 1975 (Suva: The Pacific Women's Conference, 1976)
[نساء يتحدثن!]

Howley, P., *Breaking Spears and Mending Hearts: Peacemakers and Restorative Justice in Bougainville* (Annandale and London: The Federation Press and Zed Books, 2002)
[كسر الحراب وتصفية القلوب: صانعي السلام والعدالة التصالحية في بوغانفيل]

— 'Prison Fellowship International Award: Peace Foundation Melanesia Bougainville', *DWU Research Journal,* 7 (2007), p. 82
[مؤسسة MFP في بوغانفيل تحصل على جائزة زمالة بريزون الدولية]

Imrana Jalal, P., 'Ethnic and Cultural Issues in Determining Family Disputes in Pacific Island Courts', Paper presented at the 17th LAWASIA Biennial Conference and New Zealand Law Conference, Christchurch, 8 October 2001
[القضايا العرقية والثقافية في تحديد النزاعات الأسرية في محاكم جزر المحيط الهادئ]

Johnstone, G. and Van Ness, D. W., *Handbook of Restorative Justice* (Cullompton: Willan Publishing, 2007) [دليل العدالة التصالحية]

Khair, S., 'Evaluating Legal Empowerment: Problems of Analysis and Measurement', *Hague Journal on the Rule of Law,* 1/1 (2009), pp. 33–5
[تقييم التمكين القانوني: مشاكل التحليل والقياس]

Klaming, L. and Giesen, I., 'Access to Justice: The Quality of the Procedure', TISCO Working Paper Series on Civil Law and Conflict Resolution Systems No. 002/2008 [تحقيق العدالة: جودة الإجراءات]

Mackey, J., 'Meshing Traditional Approaches and Western Methods: Potential and Problems', *ADR Bulletin,* 8/3, Article 2
[الربط بين المناهج التقليدية والأساليب الغربية: الإمكانيات والمشاكل]

Martin, P., ‘Implementing Women’s and Children’s Rights: The Case of Domestic Violence in Samoa’, *Alternative Law Journal,* 27 (2007), pp. 227–30
[تطبيق حقوق المرأة والطفل: حالة العنف المنزلي في ساموا]

Merry, S. E., ‘Changing Rights, Changing Culture’, in J. K. Cowan, M. Dembour and R. A. Wilson (eds), *Culture and Rights* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001) [تغيير الحقوق، تغيير الثقافة]

New Zealand Law Commission (NZLC), *Custom and Human Rights in the Pacific,* NZLC SP 17 (Wellington: New Zealand Law Commission, 2006)
[العرف وحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ]

Nyamu, C., ‘How Should Human Rights and Development Respond to Cultural Legitimization of Gender Hierarchy in Developing Countries?’, *Harvard International Law Journal,* 41/2 (2000), pp. 381–405
[كيف ترد حقوق الإنسان والتنمية على الشرعنة الثقافية للتراتبية بين الجنسين في البلدان النامية؟]

Pacific Regional Workshop, ‘Outcome Statement’, in *Strengthening Pacific Partnerships for Eliminating Violence against Women: A Pacific Regional Workshop Report,* 17–19 February (Suva: Fiji Islands, 2003), p. 8
[بيان النتائج]

PEACE Foundation Melanesia, ‘Information Brochure’ (Port Moresby: PFM, 2002)

— ‘Aims and Objectives’ (Port Moresby: PFM, 2004)

— ‘Standing Orders: Conduct of Courses’ (Port Moresby: PFM, 2004)

— ‘Pamphlet’ (Port Moresby: PFM, 2005)

Penal Reform International, *Access to Justice in Sub-Saharan Africa: The Role of Traditional and Informal Justice Systems* (London: Penal Reform International, 2000)

Rowlands, J., ‘Empowerment Examined’, *Development in Practice*, 5/2 (1995), pp. 101–7

United Kingdom Department for International Development (DFID), *Non-state Justice and Security Systems* (London: DFID, 2004)

Wojkowska, E., *Doing Justice: Informal Systems Can Contribute, United Nations Development Programme* (Oslo: Governance Centre, Democratic Governance Fellowship Programme, 2006)

Wojkowska, E. and Cunningham, J., ‘Justice Reform’s New Frontier: Engaging with Customary Systems to Legally Empower the Poor’, in S. Golub (ed.), *Legal Empowerment: Practitioners’ Perspectives,* 7 (2009)

World Bank Indonesia, *Local, Not Traditional Justice: The Case for Change in Non-State Justice in Indonesia,* Justice for the Poor Program (2006)

— *Forging the Middle Ground: Engaging Non-State Justice in Indonesia, Social Development Unit*, Justice for the Poor Program (2008)

Zorn, J., *Women, Custom and International Law in the Pacific*, Occasional Paper No. 5 (Port Vila: University of the South Pacific, School of Law), pp. 11–2

الهوامش

١. عُرفت مؤسسة PFM باسم مؤسسة القانون والنظام والعدل حتى عام ١٩٩٥، عندما انفصل فرع بوغانفيل عن المؤسسة الرئيسية (مقرها في بورت مورسبي)، وأصبح يُعرف باسم مركز بوغانفيل للسلام والمصالحة.

٢. جرى الإحصاء الأخير في عام ٢٠٠٠. وهذا الرقم مأخوذ من بياناته. ومن المرجح أنه أكبر بكثير حالياً.

٣. أظهرت معظم عبارات المسح في القسم المتعلق بالعملية اختلافات إحصائية ذات دلالة (إما p < ٠,٠٥، أو p < ٠,٠١) بين تجربة وتصور المتنازعين الذين تعاملوا مع طرف ثالث دربته مؤسسة PFM، أو لم تدربه. وباختصار، عندما تكون الدلالة الإحصائية أقل من ٥ بالمئة (p< ٠,٠٥)، فهذا يعني أن فرصة حصول هذه النتيجة كمصادفة تقل عن ٥ بالمئة. عندما تكون الدلالة الإحصائية أقل من ١ بالمئة (p<٠,٠١)، فهذا يعني أن فرصة حصول هذه النتيجة كمصادفة تقل عن ١. واختُبرت الدلالات الإحصائية باستخدام اختبار العينة المستقلة (T-test) بواسطة البرنامج الإحصائي PASW (SPSS سابقا). ثم استُخدمت الجداول التكرارية لاستخراج النسب المئوية للموافقين (تجمع الموافقين وأولئك الموافقين بشدة). وقدمت المؤلفة التفسيرات المتعلقة بنطاق الاستجابات الخمس. ولم تُدرج في الجداول النتائج التي تبين أنها غير ذات دلالة إحصائية.

٤. جرت مقابلات عدة مع وسطاء وقادة وأفراد من بوغانفيل أثناء البحث في دراسة الحالة هذه. ونظراً للطبيعة الحساسة لكثير من النزاعات الواردة في هذا التقرير، جرى حذف أسماء الأشخاص من المقابلات.

٥. جرى التوصل إلى هذا الاستنتاج بواسطة اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد (أنوفا ANOVA) لجميع النتائج التي أظهرت فروقات كبيرة بين الجنسين، لمعرفة مدى ارتباطها مع تدريب الوسطاء. ولم يُعثر على أية علاقة ذات دلالة إحصائية لأي من العبارات.

٦. راجع الهامش ٥ لتوضيح كيفية التوصل إلى ذلك.

الفصل الثاني:

اختراق حدود التقاليد: وجهة نظر نسائية في لجنة واجير للسلام والتنمية في شمال كينيا

الفصل الثاني

ليا كيماثي

ملخّص

إن النزاعـات المزمنـة في واجـير، كـما في أماكـن أخـرى مـن شـمال كينيـا، حدثـت تاريخيـاً بسـبب منافسـة شـديدة بـين القبائـل عـلى المياه والمراعـي، وتفاقمـت بسـبب إهمـال الحكومـة المركزيـة للمنطقـة عمومـاً. ولا يسـتطيع جهـاز الدولـة الضعيـف في هـذه المنطقـة مواجهـة تلـك النزاعـات. وبسـبب ضعـف فعاليـة مؤسسـات الدولـة الرسـمية، تمـلأ الفـراغ غالبـاً أنظمـة غـير رسـمية قائمـة عـلى أسـس تقليديـة ومعـاصرة. ورغـم نجاحهـا إلى حـد بعيـد، فإنهـا تعـاني أوجـه قصـور متعـددة، مثـل التمييـز بـين الجنسـين والتمييـز عـلى أسـاس الوضـع الاجتماعـي. إن لجنـة واجـير للسـلام والتنميـة Wajir Peace and Development (WPDC) Committee هـي منظمـة محليـة لفـض النزاعـات تجمـع بـين منهجيـات تقليديـة ومعـاصرة، تمكنـت مـن التغلـب عـلى مشـكلة تهميـش النسـاء هـذه. وباعتبارهـا نموذجـاً مبتكـراً لتسـويات ترعاهـا الدولـة، حيـث تتضافـر جهـود المؤسسـات التقليديـة وهيـاكل الدولـة المعـاصرة باسـتخدام المزايـا النسـبية لكليهـما، فقـد انتـشر نموذجهـا كلجنـة سـلام لفـض النزاعـات المحليـة في جميـع أنحـاء كينيـا. وتعتمـد هـذه الدراسـة عـلى مقاربـة وصفيـة وتحليليـة. وتقـدم رؤيـة نقديـة عـن النزاعـات في المنطقـة القاحلـة والرعويـة عـلى حـدود كينيا الشـمالية الشرقيـة، ومنطقـة واجـير جـزء منهـا. وتشـكل البيانـات الأوليـة الجـزء الأكـبر مـن مصـادر بيانـات المـادة البحثيـة. وباسـتخدام تلـك المصـادر، تسـتعرض هـذه المـادة نشـأة لجنـة واجـير وتطورهـا وإنجازاتهـا والتحديـات التـي تواجههـا منـذ عـام ١٩٩٣.

المختصرات

CSO	civil society organization منظمة مجتمع مدني
DC	District Commissioner مدير المنطقة
DDC	District Development Committee لجنة تنمية المنطقة
DPC	District Peace Committees لجان سلام المناطق
DSC	District Security Committee لجنة أمن المنطقة
FGM	female genital mutilation ختان الإناث
MDPDC	Madera District Peace and Development Committee لجنة منطقة مانديرا للسلام والتنمية
MPs	Members of Parliament برلمانيون / برلمانيات
MWPD	Mandera Women in Peace and Development نساء مانديرا في السلم والتنمية
MWDPC	Mandera–Wajir Development and Peace Committee لجنة مانديرا–واجير للسلام والتنمية
NCCK	National Council of Churches of Kenya المجلس الوطني للكنائس في كينيا
NGO	non-governmental organization منظمة غير حكومية
NSC	National Steering Committee on Peace Building and Conflict Management اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام وإدارة النزاعات
RRT	Rapid Response Team فريق التدخل السريع
WPDA	Wajir Peace and Development Agency هيئة واجير للسلام والتنمية
WPDC	Wajir Peace and Development Committee لجنة واجير للسلام والتنمية
WPG	Wajir Peace Group فريق واجير للسلام
W WAP	Wajir Women Association for Peace رابطة نساء واجير من أجل السلام

خلفية

لقد ظل الجزء الشمالي من كينيا، وهو منطقة حدودية شاسعة نائية وقاحلة تتاخم إثيوبيا والصومال وجنوب السودان وأوغندا، على الدوام هامشياً ومهمشاً مقارنة ببقية مناطق البلاد. ويعود هذا الإقصاء إلى الحقبة الاستعمارية. فبسبب بعدها عن العاصمة نيروبي واعتماد اقتصادها على الرعي، شكلت المنطقة عبئاً على الاقتصاد الاستعماري الذي اعتمد مبدأ الاستخراج بأدنى حد من الاستثمار. وبعد الاستقلال، اختارت الحكومة الكينية ذات التواجد الضعيف والقمعي في معظم الحالات، الاستمرار في سياسة تهميش المنطقة، مما حوّلها إلى إحدى أكثر المناطق خطراً وفقراً وأقلها خضوعاً للحكومة. واستُخدم العنف أداة وحيدة في فض النزاعات. وفي منتصف ستينيات القرن العشرين، واستجابة لطلب الحكومة الصومالية استرداد بعض أجزاء شمال كينيا، شن بعض السكان الصوماليين في المنطقة تمرداً محدوداً ضد الحكومة الكينية، عُرف باسم حرب العصابات (شيفتا shifta). لكنه فشل في جذب دعم كبير ومباشر من الحكومة الصومالية، وأخمد لاحقاً. وأدى ذلك، للأسف، إلى فرض حالة طوارئ وحشية لم ترفع حتى عام ١٩٩٢ (مينخاوس، ٢٠٠٥).

كان هذا التهميش أكثر وضوحاً في ثلاث مناطق سابقة شكلت محافظة كينيا الشمالية حتى منتصف العقد الأول من القرن الحالي، وتحولت إلى مقاطعات منذ ذلك الحين: غاريسا وманديرا وواجير.

لقد تضافرت عوامل عدة في اندلاع النزاعات المزمنة والعنف في المنطقة. ومع أن السبب الرئيسي لها هو المنافسة الشديدة على المياه والمراعي بين القبائل، بسبب موجات الجفاف المتكررة وندرة الموارد الطبيعية، فقد فاقمها استمرار ثقافة الإغارة على قطعان الماشية، وتدفق اللاجئين من الصومال وإثيوبيا، وانتشار الأسلحة الفردية والخفيفة في المنطقة. وكان جهاز الدولة ضعيفاً وغير قادر غالباً على منع هذه النزاعات أو الرد عليها أو تهدئتها. وكانت السلطة القضائية على وجه الخصوص تفتقر دائماً إلى القدرة على محاكمة الجناة وكان تأثيرها الرادع محدوداً.

تواجه أجهزة فرض القانون صعوبات مادية في العمل في مناطق قاحلة وشاسعة وقاسية، ولا تحظى سوى بدعم ضئيل من المجتمعات المحلية (شوبرا، ٢٠٠٨). إن المشكلة الأساسية التي تقوض عمل كل المؤسسات القضائية وأجهزة فرض القانون هي عدم توافق القوانين والإجراءات القانونية الرسمية مع قيم ومُثل السكان المحليين، التي تحدد ما هو الجرم وتصف كيفية فض النزاعات. فالسكان المحليون لا يعتبرون القانون الرسمي ضمانة للعدل، لا سيما أن المؤسسات الرسمية تقوم على العقاب بدلاً من العدالة التصالحية. بينما يتمثل أحد المبادئ الأساسية للعدالة المحلية في مسؤولية جميع الأقرباء عن الجريمة، مما يلزمهم بدفع

تعويضـات لأقـارب الضحيـة. ويتناقـض ذلـك مـع المحاكـم الرسـمية التـي لا تتعامـل إلا مـع جـانٍ وضحيـة. هـذا لا يخـدم العدالـة ولا يـرضي القبائـل مـن وجهـة نظـر الأقليـة الصوماليـة في شـمال كينيـا.

وكانـت أنظمـة غـير رسـمية تقـوم عـلى معايـير تقليديـة ومعـاصرة هـي التـي تمـلأ غالبـاً الفـراغ الناجـم عـن ضعـف فعاليـة مؤسسـات الدولـة الرسـمية. وتعتمـد هـذه الأنظمـة المرتكـزة عـلى الأسرة والقبيلـة في شـمال كينيـا غالبـاً عـلى الوجهـاء كـرواد للسـلام. وهـم قـادرون عـلى القيـام بهـذا الـدور بسـبب سـيطرتهم عـلى المـوارد، وانتمائهـم إلى شـبكة مـن البنـى القبليـة والعرقيـة، والاحـترام والشرعيـة التـي يكتسـبونها بفضـل أعمارهـم وجنسـهم. كـما ينظـر إليهـم كقيّمـين عـلى الممارسـات والقيـم الثقافيـة، فضـلاً عـن كونهـم خزانـاً للمعرفة والـتراث الثقـافي (أدان، ٢٠١١).

نجحـت هـذه المؤسسـات غـير الرسـمية عـلى مـر السـنين في فـض النزاعـات لأسـباب عديـدة. فهـي عمليـاً سريعـة وقريبـة وإجراءاتهـا مفهومـة للجميـع وتجـري باللغـة المحليـة، وينفـذ أحكامهـا أنـاس يحترمهـم المتخاصمـون اجتماعيـاً. وطالمـا أن هدفهـا المصالحـة وليـس الانتقـام، فهـي مناسـبة تمامـاً لفـض نزاعـات المجتمعـات المحليـة (كيماثـي ٢٠٠٥). ورغـم نجاحاتهـا المميـزة، فقـد عانـت مـن أوجـه قصـور متعـددة: التمييـز عـلى أسـاس العمـر والنـوع الاجتماعـي والمسـتوى الاجتماعـي والظـروف العائليـة؛ وضعـف روابطهـا مـع المؤسسـات القضائيـة والرسـمية الأخـرى؛ والتبايـن الشـديد في قراراتهـا حتـى داخـل المجتمـع نفسـه أحيانـاً. وقـد أدت هـذه العيـوب الى تـآكل مضطـرد لشرعيتهـا في فـض النزاعـات.

تبعات الإقصاء عن عملية صنع القرار السياسي

إن عـدم المسـاواة بـين الجنسـين مشـكلة كبـيرة جـداً. فالنسـاء يعانـين مـن تهميـش مـزدوج في المجتمـع الصومـالي في كينيـا. أولاً، تقتـصر أدوارهـن وتأثيرهـن إلى حـد كبـير عـلى الشـؤون الداخليـة لـلأسرة، ولا يطلـب منهـن تقلـد أيـة مسـؤوليات سياسـية عامـة. ثانيـاً، يعانـين مـن العواقـب الناجمـة عـن التهميـش التقليـدي للأقليـة الصوماليـة، كالحرمـان مـن الاسـتفادة مـن البنيـة التحتيـة والمرافـق الاجتماعيـة الأساسـية، وكذلـك ضعـف التمثيـل في عمليـات صنـع القـرار في البـلاد. إلا أن تغـير المشـهد الاجتماعـي والاقتصـادي والسـياسي في الصومـال أدى إلى تغـير العلاقـات بـين الجنسـين، واضطـرت النسـاء أكثـر فأكثـر لإعالـة أسرهـن، بعـد أن كان الرجـال يقومـون بذلـك تقليديـاً (لجنـة حقـوق الإنسـان في كينيـا، ٢٠١٠). ولم تـؤد هـذه التغـيرات بالـضرورة إلى تحسُـن أوضـاع النسـاء لأنهـا لم تقـترن بتغـيرات في علاقـات السـلطة، حيـث لا يـزال الرجـال يتربعـون عـلى رأس الأسر والقبائـل في مجتمـع صومـالي أبـوي إلى أبعـد الحـدود.

وتسعى لجنة واجير للسلام والتنمية، وهي هيئة محلية في مقاطعة واجير (منطقة سابقاً)، إلى الكشف المبكر عن بوادر النزاعات والوقاية منها وتسويتها. وتحاول التغلب على مشكلة تهميش النساء والشباب من قبل المؤسسات غير الرسمية. وهي مثال يقتدى به عن قدرة النساء في أن يصبحن جزءاً فعالاً من المؤسسات العرفية، وعن كيفية استخدام مهاراتهن غير المستغَلة لفترة طويلة في تحويل النزاعات المجتمعية المتفشية في مجتمع كينيا الأبوي.

تمتد مقاطعة واجير النائية على مساحة ٥٦,٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي القاحلة، ولكن عدد السكان لا يتجاوز ٦٠٠,٠٠٠ نسمة (المكتب الوطني للإحصاء في كينيا، ٢٠١٠). ومناخها صحراوي إلى حد كبير، خلا بعض الأمطار المتفرقة. وينقسم أهلها ذوو الأصل الصومالي إلى ثلاث قبائل رئيسية هي: عجوران وديغوديا وأوغادين. وهي قبائل رعاة ترتحل بقطعانها من الإبل والبقر والغنم والماعز إلى حيث يوجد الكلأ والماء. وبسبب ندرة الموارد والمنافسة الضارة، يرتفع منسوب التوتر الذي يؤدي غالباً إلى نزاعات عنيفة توقع وفيات ودماراً وتشريداً.

فاقمت موجات الجفاف المتكررة مشكلة ندرة الموارد. وشكلت النزاعات الشرسة والجفاف جزءاً من المشهد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في واجير منذ الاستقلال، مثلما هو الحال في بقية شمال كينيا. ولكن العنف المجتمعي بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ برهن أنه أحد أكثر النزاعات شدة في تاريخ المقاطعة الحديث، وأدى إلى ظهور مبادرة لجنة واجير للسلام والتنمية. فقد كان عنفاً متعدد المستويات، شمل قتالاً داخل القبائل وفيما بينها، علاوة على اللصوصية وغياب القانون. وهبّ كبار القوم وزعماء الحكومة لتجنيد الميليشيات وتسليحها، بما في ذلك استئجار المرتزقة من إثيوبيا والصومال، بدلاً من قيادة جهود المصالحة كما يرجى منهم عادة.

كان لهذا النزاع تأثير مدمر على واجير، إذ تسبب بمقتل أكثر من ١,٢٠٠ شخص وإصابة أو اغتصاب ٢,٠٠٠ آخرين. وسُرق قرابة ١,٠٠٠ رأس من الإبل و٢,٥٠٠ من الأبقار و١٥,٠٠٠ من الأغنام والماعز. ونُهب وأُحرق قرابة ١,٥٠٠ مسكن ودُمر قرابة ٥٠٠ محل تجاري وتعرضت قرابة ٣٠ مركبة للسلب والاختطاف. ولم تسلم المدارس من العنف، حيث تضررت بشدة ٤٥ مدرسة ابتدائية وخمس مدارس ثانوية يتجاوز عدد طلابها ١٥,٠٠٠ طالب. واضطرت عشر مدارس لإغلاق أبوابها تماماً. وغادر المنطقة أو رفض العمل في وظائفها الشاغرة قرابة ١٦٥ موظفاً حكومياً، بمن فيهم معلمي المدارس، مما زاد الحرمان من الخدمات الحكومية في منطقة مهمشة أصلاً (إبراهيم وجينر، ١٩٩٦).

وأكد سكان كانوا يقيمون في المنطقة عندما قابلتهم المؤلفة، أنه لا يوجد أية بقعة آمنة في المقاطعة، ولم يسلم أحد من ذلك الاضطراب[١]. وتأثرت النساء بصورة مباشرة، مع أنهن تقليدياً نعمن بأمان نسبي من تبعات النزاعات بين المجتمعات المحلية. وجاءت مشاركة النساء في النزاع بسبب الدمار الواسع وطبيعة النزاع الطويل في الفترة ١٩٩٣–١٩٩٥. واضطرت النساء لإعالة وحماية أسرهن بعد أن قُتل مزيد من الرجال أو اضطروا للفرار أو أفقروا نتيجة فقدان الماشية، الأمر الذي دلّ على تغير العلاقة بين الجنسين. ونتيجة لذلك، انعكس التوتر في المقاطعة حتى على الأماكن التقليدية لوجود النساء كالسوق المحلية.

بعد اندلاع القتال في حزيران/ يونيو ١٩٩٣، تحولت هذه التوترات إلى أعمال عنف في السوق بين التاجرات المنتميات إلى قبائل مختلفة، ممن رفضن أيضاً البيع أو الشراء فيما بينهن. ولم تجدِ مساعي إدارة المقاطعة للتدخل في نزاع اعتبر شأناً نسائياً غير مهم، بسبب اتساع متغيرات النزاع في المقاطعة.

عمليات الإدماج

في حزيران/ يونيو ١٩٩٣، وفي ذروة اشتداد النزاع بين التاجرات، تجمعت نخبة من النساء الصوماليات لحضور حفل زفاف إسلامي في بلدة واجير. وقالت إحدى المدعوات في وقت لاحق، إن مناقشات جانبية في حفل الزفاف تحولت تلقائياً إلى حديث عن حالة انعدام الأمن في المنطقة، في معرض إشارة النساء إلى الضرر الذي يلحق بالجميع، بغض النظر عن الانتماءات القبلية، وإنه لا رابح أو خاسر في هذا النزاع، إذ أصبح الجميع ضحايا. وقررت اثنتان منهن البحث عن حل. حيث زارتا السوق في اليوم التالي، وفتحتا نقاشاً مع التاجرات المتنازعات عن خلافاتهن. وسرعان ما انضم إليهما سيدة أعمال مخضرمة، وبدأن بلقاء تاجرات السوق بعد ظهر كل يوم لمدة شهرين تقريباً. ولأن التوترات والنزاعات قد أثرت بشدة على أعمالهن، فقد وافقن بالإجماع على أن النساء والأطفال هم من تحملوا وطأة النزاع، رغم أن الرجال هم من بدأه. ولذلك، قررن الاجتماع والبحث عن حلول سلمية ودائمة للنزاعات في السوق.

بعد مناقشات أولية، شكلت عشر نساء لجنة لمراقبة الوضع في السوق. وعكفت هذه اللجنة على زيارة السوق يومياً للتأكد من أن جميع التاجرات والمتسوقات يتمتعن بحرية حركة غير مقيدة، وأنهن حرات في مشاركة المكان ومزاولة الأعمال فيما بينهن دون تمييز. ويُطرد من السوق أي شخص لا يلتزم بتطبيق هذه القواعد. وسرعان ما هدأ العنف في السوق (جمعة، ٢٠٠٠). وسعت النساء إثر هذا النجاح إلى ترسيخ حضورهن وانتشارهن، وعلى المدى الطويل، زيادة نفوذهن

وتلقـي الدعـم مـن الوجهـاء في نهايـة المطـاف. حيـث اخـترن في هـذه المرحلـة الأولى التعامـل فقـط مـع الأفـراد والجهـات المتعاطفـة مـع قضيتهـن بهـدف إرسـاء الأسـس. وكانـت الهيـاكل الحكوميـة المحليـة في المنطقـة هدفهـن الأول. ونظـراً لشـكوك المجتمعـات المحليـة الصوماليـة التقليديـة بالحكومـة، اتصلـت أربـع نسـاء مـن قبائـل مختلفـة بمديـر المنطقـة للحصـول عـلى دعمـه. وافـق المديـر عـلى المشـاركة في هـذه المبـادرة، وهكـذا ولـدت رابطـة نسـاء واجـير مـن أجـل السـلام (المعروفـة أيضـاً باسـم نسـاء مـن أجـل السـلام).

كان دعـم مديـر المنطقـة حاسـماً، إذ أدى إلى شرعنـة قضايـا المـرأة في نظـر المجتمـع والحكومـة. ولكـن النسـاء تجنبـن الرجـال في ذلـك الوقـت إلى حـد كبـير، لا سـيما الوجهـاء، مخافـة قتـل هـذه المبـادرة في مهدهـا. ولذلـك قوبـل عملهـن في الأيـام الأولى إمـا برفـض الوجهـاء لـه أو تجاهلـه إلى حـد كبـير.

تضمنـت الأنشـطة الأوليـة للرابطـة المذكـورة لقـاءات مبـاشرة وزيـارات منزليـة لتشـكيل ضغـط مـن أجـل السـلام، وحملـة تعبئـة بـين جهـات متعاطفـة محـددة كالنسـاء الأقـل تقليدية ومحافظـة. سرعـان مـا وصـل عـدد المتطوعـات إلى ١٥ امـرأة مـن بلـدة واجـير، مثلـن شرائـح اجتماعيـة مختلفـة، كالموظفـين الحكوميـين والمعلمـين والعاملـين في مجـال الصحـة. وشـكلت الموظفـات الحكوميـات أكـبر نسـبة في هـذه المجموعـة، لأنهـن جميعـاً مقيـمات في بلـدة واجـير، بينـما تتـوزع المعلـمات والعامـلات في مجـال الصحـة في مناطـق مختلفـة مـن المقاطعـة. كـما تأثـر الموظفـون الحكوميـون أيضـاً بالتنافـس القبـلي. ولذلـك، أدركـت العضـوات أهميـة المبـادرة الملحـة.

ركـزت الموظفـات الحكوميـات بدايـة عـلى زملائهـن. وضغطـن عـلى زملائهـن الرجـال للعمـل معـاً أولاً عـلى حـل النزاعـات القبليـة ضمـن أماكـن عملهـم، كونهـم موظفـون حكوميـون. وقـد وافـق هـؤلاء عـلى مبـادرة زميلاتهـم لأن معظمهـم تعـرض للآثـار التخريبيـة للنزاعـات في أماكـن العمـل. وعـاد الهـدوء بعـد عـدة اجتماعـات، وأُرسـيت بذلـك أسـاليب فـض النزاعـات اللاحقـة. بعـد ذلـك، اسـتخدمت النسـاء مثـال نجـاح إعـادة السـلام بـين الموظفـين الحكوميـين لمناشـدة الرجـال الانضـمام إلى المبـادرة وتكـرار هـذا النجـاح في أماكـن أخـرى. ورغـم أن الرجـال لم يوافقـوا جميعـا عـلى المبـادرة، فقـد أسـس ١٤ شـاباً، غالبيتهـم مـن الموظفـين الحكوميـين، مجموعـة شـباب مـن أجـل السـلام Youth for Peace.

اجتمعـت رابطـة نسـاء واجـير مـن أجـل السـلام مـع مجموعـة شـباب مـن أجـل السـلام وشـكلا فريـق واجـير للسـلام Wajir Peace Group (WPG). وحسـب المجتمـع الصومـالي الـذي يعتـبر الوجهـاء هـم صانعـو السـلام، فقـد اعتُـبر فريـق واجـير للسـلام نخبـة تعمـل ضـد مبـادئ المجتمـع، ونُظـر إلى أنشـطته الأولى بعـين

الريبة والازدراء، لدرجة توجيه تهديدات خطيرة لأعضائه. ففور إعلان المبادرة، قُتل خمسة من أولاد إحدى العضوات الأساسيات في هجوم، اشتبه بأن الدافع وراءه هو مشاركتها في فريق واجير للسلام. ومع ذلك، تعهدت تلك المرأة بمواصلة العمل مع الفريق، الأمر الذي شجع كثيراً بقية الأعضاء على مواصلة حملتهم (جمعة، ٢٠٠٠).

استخدمت النساء في فريق واجير للسلام عدداً من الإستراتيجيات للحفاظ على تركيز الجهود والتغلب على تلك التحديات. وتضمن ذلك توطيد العلاقات مع الإدارة المحلية (التي وفرت الأمن لاجتماعاتهن)؛ والحرص على وجود أعضاء ذكور من الفريق برفقتهن في الاجتماعات العامة؛ واستقطاب أعضاء آخرين رجالاً ونساء، لا سيما أفراد المجتمع العاديين. وعزّز ذلك مكانة الفريق باعتباره مبادرة ذات قاعدة اجتماعية عريضة، بدلاً من اعتباره مجموعة نخبوية من النساء. ولكن الإستراتيجية الأكثر استمرارية ربما التي استخدمتها النساء هي الوصول إلى الوجهاء بوصفهم الجهة المسؤولة تقليدياً عن الحرب والسلام. وقد أقرت النساء بعد صعوبات البداية، أن مبادرة السلام كانت محكومة بالفشل الذريع لولا دعم هؤلاء الوجهاء ومشاركتهم وتبنيهم للقضية.

تأمين دعم الوجهاء

تواصلت العضوات الـ ١٥ الأساسيات في فريق واجير للسلام مع وجهاء القبائل، لإقناعهم بضرورة إنهاء العنف واستعادة السلام والأمن في واجير. ولقيت المحادثات الأولية نجاحاً محدوداً، لكن المهم أنها أرست أسس التواصل اللاحق بين الوجهاء والنساء. وقد غيرت النساء إستراتيجيتهن بعد الإخفاق الأولي، وتقربن من وجهاء قبائل أقلية كونا، التي لم تشارك مباشرة في النزاعات. إذ لم تشارك تلك الأقلية في صراعات السلطة الإقليمية، وأُهملت إلى حد كبير بسبب قلة عددها. بيد أن وجهاءها يتمتعون بالاحترام بين القبائل، مثلهم مثل الوجهاء الصوماليين الآخرين. ولذلك، طلبت النساء منهم التوسط بين وجهاء المتحاربين. وبعد محادثات مطولة، عقد وجهاء كونا اجتماعاً حضره وجهاء يمثلون جميع القبائل. وكانت ضربة موفقة كبرى للنساء. حيث أدركن طوال الوقت أن مواصلتهن حملة السلام دون مشاركة الرجال، يعني تنكر المجتمع لجهودهن. ولذلك، كان من الأهمية بمكان ليس إشراك الرجال فقط، بل وإفساح مجال القيادة لهم أيضاً (في العلن على الأقل). كما أن اجتماع وجهاء القبائل الكبرى بوساطة وجهاء القبائل الصغيرة، يُعتبر أكثر وجاهة لهم من وساطة النساء.

كانت الاجتماعات الأولى عدائية جداً، كما هو متوقع. فالعديد من الوجهاء استاء من حقيقة أن مبادرة السلام بدأتها النساء اللواتي ينظر هؤلاء إليهن كأطفال. لكن الموقف انفرج عندما تحدث أحد الوجهاء لصالح المبادرة، معلناً فشلهم كمجموعة في أداء مسؤوليتهم الأساسية في حماية المجتمع. وأقر الوجهاء الآخرون على مضض، وبعضهم معروف كأمراء حرب، بأن الوقت قد حان لوضع حد للنزاعات التي أثرت سلباً على جميع مناحي الحياة في واجير (إبراهيم وجينر ١٩٩٦). وشكل ذلك اختراقاً هاماً في مجتمع يفضل آراء الرجال والوجهاء على النساء والشباب. وفي حين سمحت النساء للوجهاء بأخذ زمام المبادرة في العلن، إلا أنهن مارسن تأثيراً مباشراً على مجريات جلسات التفاوض، وواصلن تبني هذه الإستراتيجية حتى استتب السلام تماماً في واجير.

لقد بني قرار النساء الصوماليات الشجاع بتولي عملية البحث عن السلام على محنتهن في الحرب وعلى إعادة رسم دورهن التقليدي. فالنساء في واجير كما في المجتمع الصومالي عموماً، يتولين أدواراً ضعيفة سياسياً واجتماعياً ودينياً، ويبدأ ذلك منذ الولادة. فعندما يولد صبي مثلاً، يحتفل به بذبح رأسين من الماشية، في حين لا يذبح إلا رأس واحد أو لا يتم الاحتفال أبداً إذا كان المولود أنثى. وتعلن القابلة المشرفة على الولادة عند ولادة طفلة قائلة إن 'المرأة لم تأت بجديد' (غاردنر والبشرى، ٢٠٠٤). وحظوظ الصبيان في الحصول على التعليم في مرحلة الطفولة أكبر من البنات، اللواتي يغادرن المدرسة غالباً لمساعدة أمهاتهن في المنزل والاستعداد للزواج المبكر، الذي يحدث عادة بين سن ١٢ و١٥ عاماً.

وبعد الزواج، يجعل التقسيم الصارم للعمل بين العام والخاص عمل النساء مقتصراً على المنزل (من إحضار مواد الطعام وإعداده وتربية الأطفال وجلب المياه والحطب)، مما لا يدع لهن وقتاً للانخراط في الشؤون العامة، حتى لو سمحت التقاليد بذلك. ولذا، يفترض بالصوماليات في شمال كينيا أن يُشاهَدن دون أن يُسمعن. فآراؤهن نادراً ما تطرح في الفضاء العام، ولا يسمح لهن بالجلوس مع الرجال أو معالجة قضايا سياسية. ويُنتظر من النساء أن يخضعن للرجال، وأن يؤدين واجباتهن كبنات وزوجات وأمهات. ومن الناحية الثقافية، يشكل العنف ضد المرأة منهج حياة لكثير من النساء. ومن المظاهر الأخرى لثقافة العنف هذه، خضوع أكثر من ٩٠ بالمئة من النساء الصوماليات في شمال كينيا لعملية تشويه الأعضاء التناسلية (ختان الإناث)، مما يتسبب بأمراض ومعاناة دائمة (عبدي، ٢٠٠٩).

أعادت النساء الصوماليات رسم تقاليدهن، باستعارة وإعادة ابتكار بعض أدوارهن التقليدية، التي كانت حاسمة لاستمرار المجتمع في خضم النزاعات التي واجهته. فعلى سبيل المثال، تقضي العادات أن تتزوج الفتيات بعيداً عن مناطقهن بهدف توحيد

قبيلتين وتوطيد علاقاتهما. ولكن انتماءهن يبقى لقبائلهن حتى بعد الزواج، وهذا يضعهن في موقف فريد أثناء النزاع بين قبيلتهن وقبيلة أزواجهن. ويصبحن بذلك غالباً الوحيدات القادرات على التحرك بحرية بين الطرفين المتحاربين. وهكذا، تمكنت النساء من القيام بدور الرسل والوسطاء أثناء الحرب والسلام. وتُدعى النساء اللواتي تجاوزن سن الإنجاب للاجتماع أحياناً مع الوجهاء ومساعدتهم في فض النزاعات. وتلك هي الفضاءات والفرص التي أعادت رابطة نساء واجير من أجل السلام ابتكارها، عندما اختارت التوسط في الحروب القبلية بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٥.

لقد جرى الاعتراف رسمياً بعمل النساء في صنع السلام وقَبِل به المجتمع فور انضمام الوجهاء. وتحولت النساء بعزيمة أكبر في أنحاء المقاطعة، يحشدن مزيداً من السكان لصالح مبادرة السلام وينظمن الأنشطة لاكتشاف سبل تحقيق سلام دائم. تضمنت تلك الأنشطة اجتماعات توعية مع مجموعات المساعدة الذاتية (لا سيما المجموعات النسائية)، ومحادثات سلام مع الشباب داخل المدارس وخارجها، قادتها مجموعة شباب من أجل السلام بدعم من مدير المنطقة. وساهمت هذه المحادثات في تعميم المبادرة، لا سيما بين الكوادر الدنيا في الإدارة المحلية. وتجنبت النساء في هذه المرحلة الاحتكاك مع الوجهاء على المستوى الشعبي. وبدلاً من ذلك، انتظرن من الوجهاء الذين سبق لهم المشاركة أن يدعموا المبادرة أولاً. وعقد الوجهاء من جانبهم سلسلة اجتماعات لصياغة إستراتيجيات أخرى لوقف العنف. وشكلوا لجنة إضافية في مجرى المداولات، سميت وجهاء من أجل السلام.

إعلان الفتح

بعد تشكيل اللجان الأساسية الثلاث التي تمثل الشباب والوجهاء والنساء، ركزت النساء على تعزيز مبادرات وأنشطة سلام مختلفة ذات طابع أكثر ديمومة. ويسّرن عقد اجتماعات لوجهاء من جميع قبائل المقاطعة، توجت بإعلان الفتح الذي وضع المبادئ التوجيهية لاستعادة السلام والعلاقات المستقبلية بين القبائل. ومع أن النساء لم يحضرن الاجتماع الفعلي، إلا أن دورهن كان حيوياً في نجاحه، وعملن مع بعض الوجهاء لاستقطاب وجهاء آخرين من مختلف القبائل لحضور الاجتماع. وضغطن أيضاً على نواب واجير في البرلمان للمشاركة بنشاط وتغطية تكاليف الاجتماع. وطلبن التمويل أيضاً من المكاتب المحلية لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) ولجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة (أوكسفام OXFAM)، واستخدمن الأموال لتسهيل سفر بعض الوجهاء وتغطية تكاليف الاجتماعات الأخرى أيضاً (جمعة، ٢٠٠٠).

التقى وجهاء جرى اختيارهم بمشاركة جميع القبائل في المركز المحلي للتعليم الإسلامي (مدرسة madrassa)؛ المعروف باسم معهد الفتح الإسلامي في واجير. وطُلب من

كل قبيلة من القبائل الثلاث الرئيسة ترشيح ٧٥ من الوجهاء، بينما رشحت القبائل الصغيرة وقبائل كونا أربعة وجهاء عن كل منها. واجتمع الوجهاء المختارون لمدة سبعة أيام لمناقشة القضايا التي تهم قبائلهم. ثم طُلب من القبائل الكبرى ترشيح ٢٥ وجيهاً عن كل منها، ووجيهاً واحداً عن كل قبيلة من قبائل كونا، اعتُبروا بمثابة لجنة توجيهية اختارت ٣٧ وجيهاً هم وجهاء الفتح. وأقسم الوجهاء المختارون اليمين على البقاء محايدين. وانطلاقاً من عملية التمثيل القبلية الشاملة هذه، يتحدث هؤلاء الوجهاء ويتصرفون باسم المجتمع، بغض النظر عن الانقسامات القبلية. وجرى تكريس سبعة أيام أخرى للتوافق حول عملية السلام ووضع القواعد والقوانين لفرضها وإعلان الولاء لها (ندغوا،٢٠٠٣).

أسفرت هذه العملية عن إعلان الفتح، الذي نص على إقامة هياكل عدلية تستند إلى الثقافة الصومالية مستمدة من جميع قبائل واجير. ثم شرع الوجهاء بتعميم الإعلان على جميع أنحاء البلاد. واستهدفوا على وجه الخصوص تحويل بؤر النزاعات الاجتماعية إلى مواقع للمصالحة، كالمساجد ومناهل المياه والأسواق. ونجحت هذه الإستراتيجية نجاحاً باهراً، لأن عدداً من أولئك الوجهاء كانوا معروفين أيضاً كأمراء حرب، وأحدث تحولهم نحو السلام تأثيراً فورياً على وقف العنف. وكلما تقدّم الوجهاء في العمل السلمي، تراجعت النساء عن الخط الأمامي تاركات للرجال المعالجة العلنية للنزاعات القبلية، وتوجهن نحو توسيع قاعدة السلام ولو بأساليب أقل علنية، مخافة أن ينظر إليهن وكأنهن يتنافسن مع الوجهاء.

كان الشباب أول الفئات التي توجهت النساء إليها. ففي النزاعات المجتمعية، يأخذ الشبان عادة دور الجنود المشاة الذين يقترفون أعمال العنف. بينما تأخذ الفتيات في الغالب دور الضحايا. ويطلب الشباب بركة أمهاتهم قبل الذهاب إلى الحرب، وقد يأخذ ذلك شكل أغاني حرب. وفي حالات نادرة، تستخدم الأمهات الأغاني لإقناع الشباب بعدم الذهاب إلى الحرب. اختار فريق واجير للسلام إعادة ابتكار دور الأم هذا لضمان عدم مشاركة الشباب في أي نزاع مستقبلي. وتقرر بعد سلسلة اجتماعات تحديد هدفين رئيسيين لتوجيه تدخلات النساء في أوساط الشباب. أولاً، سلام دائم تسعى النساء للمساهمة في تحقيقه من خلال المساعدة على وقف العنف. ثانياً، مشاريع تنموية تسعى النساء للمشاركة في إنشائها لإعادة بناء قاعدة اقتصادية للشباب، وبالتالي قاعدة اقتصادية للمجتمع.

توطيد السلام في واجير

في سياق تحقيق الهدف الأول، تجمّع عدد من المجموعات الشبابية تحت مظلة قائمة فعلاً هي شباب من أجل السلام. وانتشرت هذه المجموعات في جميع أرجاء المنطقة بحثاً عن شباب لا يزالون في الأدغال، لإقناعهم بوقف العنف والتخلي عن أسلحتهم.

وكُلفت المجموعات أيضاً بعقد تحالفات إستراتيجية مع الوجهاء والنساء في أكثر المناطق تضرراً من العنف، تعزيزاً للملكية المحلية للمبادرة.

أما بالنسبة للهدف الثاني، فقد جرى تشجيع الشباب على الانتظام في مجموعات منتجة للدخل يُقدم لها التدريب فيما بعد. وطُلب من رجال الأعمال المحليين ومن المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة تقديم التمويل للبدء بتلك الأنشطة. وتمثلت نقطة التحول الكبرى في إعادة افتتاح معهد البوليتكنيك للشباب في واجير، الذي كان قد أغلق أبوابه بسبب الاشتباكات. ونُظمت أنشطة مشتركة متنوعة لتعزيز التلاحم بين فئات الشباب المختلفة، بما فيها الأنشطة الرياضية.

كانت فئة الميليشيات السابقة محط الاهتمام الآخر للنساء. وتشمل هذه الفئة شباباً ورجالاً تحولوا إلى قطاع طرق أو تجار أسلحة. وساعد توريد الأسلحة الخفيفة من إثيوبيا والصومال كثيراً في تعزيز دورها في الانفلات الأمني والفوضى في واجير. ذهبت النساء إلى زوجات وأمهات هؤلاء، ودعونهن للانضمام إلى فريق واجير للسلام، دون توجيه أية إدانات. ومن خلال تدخل هؤلاء النساء المميزات واستشعار وجود حركة عامة ضد العنف، قرر عدد من الرجال التحول والعودة إلى الحياة الطبيعية. حيث سلم أحد رجال العصابات المعروفين نفسه للشرطة، مع ٤٦ بندقية استخدمتها عصابته (لجنة واجير للسلام والتنمية ٢٠٠٩). وحفاظاً على زخم التحول، جمعت النساء تمويلاً ووضعن خطة إقراض وبدأن بمنح قروض صغيرة إلى أفراد الميليشيات السابقة.

وسرعان ما أعطت المقاربة متعددة الجوانب، التي تضمنت توسيع قاعدة السلام وإعطاء زمام المبادرة للوجهاء، أكلها في المقاطعة. فبحلول عام ١٩٩٤، توقف العنف في أغلب مناطق واجير، وانخفض التوتر إلى حد كبير، وعادت الأعمال تدريجياً إلى وتيرتها الطبيعية. واحتفالاً بالسلام، أقيم عدد من مهرجانات السلام وورش العمل واجتماعات المصالحة المجتمعية، جَمعت القبائل المتحاربة السابقة وممثلي الحكومة ورجال الأعمال والنساء والشباب والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة (إبراهيم وجينر ١٩٩٦).

ازدهرت المجموعات الداعية إلى السلام، واتضحت الحاجة إلى قيام هيكل مركزي يوائم بين الأنشطة المختلفة وينسقها. وكانت طبيعة هذا الهيكل مسألة مهمة استدعت اتخاذ قرار بشأنها: هل يكون مبادرة غير حكومية، أم تستضيفه الحكومة المحلية؟ ظل ممثلو الحكومة جزءاً من عملية السلام على طول الخط، لا سيما مدير المنطقة والعاملين في مكتبه المكلفين عادة بحفظ الأمن على مستوى المنطقة، وكذلك العسكريين الذين عملوا بشكل وثيق مع فريق واجير للسلام ووجهاء

الفتح من المنطقة. واستكمل مدير المنطقة الأساليب التقليدية لفض النزاع الصومالي التي استخدمها الفريق، بإحالة القضايا المتفق عليها إلى المحاكم الرسمية وتحقيقات الشرطة، ووفر الجيش الدعم اللوجستي كالمركبات والوقود والأمن للفريق عند توجهه إلى الأطراف المترامية من واجير. ونظراً لكون واجير منطقة نائية ومهمشة للغاية، على غرار مناطق شمال شرق كينيا الأخرى، فقد استخدم مدير المنطقة كثيراً من القوى على الأرض، الأمر الذي وسم بدرجة كبيرة طبيعة التعاون بين المجتمع والحكومة. ولذلك كان دعمه وتشجيعه حاسمين لعمل رابطة نساء واجير من أجل السلام في تلك الفترة.

إنشاء لجنة واجير للسلام والتنمية

أنشئت لجنة واجير للسلام والتنمية في أيار/ مايو ١٩٩٥، عندما عقدت جميع الأطراف المعنية بعملية السلام في واجير مؤتمراً لمناقشة طبيعة هيكلية السلام المنشود. وانتظم المؤتمر بناء على مبادرة اللجنة التي دافعت عن ضرورة إضفاء الطابع الرسمي على هيكل السلام لضمان تنسيق جميع أنشطة بناء السلام في واجير والمشاركة الدائمة للأطراف المعنية مع السلطات الرسمية، لا سيما في ظل التغييرات الدورية في إدارة المنطقة (اودينـدال، ٢٠١٠). وضم المؤتمر جميع الجهات الفاعلة المجتمعية الناشطة في الدعوة إلى السلام، وكذلك مدراء الدوائر والموظفين الحكوميين وأفراد الشرطة والجيش في المنطقة.

ضمت اللجنة عند إنشائها كلا من رابطة نساء واجير من أجل السلام، ومجموعات شباب من أجل السلام، ووجهاء الفتح. وأوضح بعض الحاضرين في المؤتمر أنه كان مهماً للجنة التأكيد على الاعتماد المتبادل بين السلام والتنمية، لا سيما في مقاطعة واجير النائية وقليلة الموارد. واتُخذ قرار أيضاً بضم هذه المبادرة الجديدة إلى إدارة واجير الرسمية، وربطها بلجنة تنمية المنطقة. لذلك، تعد لجنة واجير للسلام والتنمية حالياً عضواً في لجنة تنمية المنطقة ولجنة أمن المنطقة، اللتين يرأسهما مدير المنطقة. وحسب مدير منطقة واجير الحالي، فإن تبني لجنة تنمية المنطقة للمبادرة الجديدة يجعلها جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المقاطعة، ويتيح لقضايا السلام أن تلقى الاهتمام على أعلى المستويات الأمنية بالتعاون مع مختلف الدوائر الحكومية، التي استجابت غالباً بسرعة وفعالية. ومن الناحية السياسية، سمح هذا التحرك للجنة السلام بالاستفادة من الدعم والتنسيق الحكوميين دون التخلي عن استقلاليتها المحلية.

بدأ تقسيم العمل الأولي بالتبلور في خضم النجاحات المستمرة التي سجلتها اللجنة الوليدة، وتراجع النزاعات العنيفة. بحيث أصبح الوجهاء واجهة اللجنة والمعنيين بالتدخل في أغلب النزاعات العنيفة، بينما تتدخل النساء غالباً في النزاعات العامة

الأقل حدة كالطلاق والاغتصاب والعنف المنزلي. ومع أن هذا التقسيم الواضح للعمل قد يكون ساهم بتوطيد الأدوار التقليدية للجنسين – وكذلك تهميش النساء – إلا أنهن شعرن بأنه السبيل الوحيد لضمان استمرار وجود الرجال ودعمهم، ناهيك عن أولوية الحفاظ على شرعية اللجنة في المجتمع. ولكن نزاعاً بين المسيحيين والمسلمين اندلع في عام ١٩٩٨. ورغم تدخل مسؤولي الحكومة والقيادات السياسية المحلية، إلا أنه تطور إلى نزاع عنيف. وكان تشكيل لجنة السلام والتنمية في واجير لفريق التدخل السريع الذي ضم رجالاً ونساء، أحد مخرجات هذا النزاع. وجاء تشكيله نتيجة حوادث بسيطة وأحياناً إجرامية بين القبائل (وحتى في داخلها) كانت مرشحة للتفاقم إلى نزاعات واسعة النطاق. فبواسطة التواجد السريع في مواقع النزاع، تمكن الفريق من تخفيف الاستياء وتقليل عدد الهجمات الانتقامية، وبالتالي نزع فتيل نزاعات عنيفة محتملة.

يضم فريق التدخل السريع حالياً في صفوفه نساء وشباباً ووجهاء وفريق أمن المنطقة. ويتوجه الفريق إلى الموقع حالما يتبلغ عن وقوع حادث. ويجمع الأدلة من جميع الأطراف، ويبدأ العمل فوراً حسب مقتضى الحالة. وفي حالات الجرائم المدنية، تتضمن المعالجة عادة إجراء وساطة، بينما تستدعي في حالات الجرائم الجنائية إبلاغ الشرطة والمساعدة في القبض على الجاني. وتجري إحالة القضايا الاختصاصية إلى اللجان الفرعية المعنية. ففي حالات العنف المنزلي، يحيل الفريق القضية إلى اللجنة الفرعية النسائية، التي تحيلها بدورها عند الضرورة إلى رابطة نساء واجير. ولذلك، يشبه عمل فريق التدخل السريع عمل رجال الإطفاء في إخماد النار قبل أن تجتاح القبيلة أو القبائل بأكملها.

منذ نزاعات عام ١٩٩٨، استطاعت لجنة السلام والتنمية في واجير التدخل في حالات عدة كانت مرشحة للتحول إلى نزاعات عنيفة، واحتوتها بمساعدة الأجهزة الرسمية لفرض القانون. وكان نزاع عجوران-غاري، الذي دام عشر سنوات، أحد أفضل تدخلاتها الناجحة. وفي عام ٢٠٠٠، اندلعت أعمال عنف بين قبيلتين متناحرتين، ولم يأتِ شهر تموز/ يوليو من العام نفسه، إلا وكان ٤٢ شخصاً قد قتلوا وسُرقت أكثر من ٧٠٠٠ رأس ماشية. ولوقف أعمال العنف وتحقيق السلام، هيأت اللجنة لعقد اجتماع دام أربعة أيام بين وجهاء من منطقتي مانديرا وواجير. وعبر الجانبان في الاجتماع الأولي عن شكاويهما في مناقشات مفتوحة دارت حول هجمات قطاع الطرق والمناوشات على مصادر المياه والمراعي. ثم توصل الجانبان إلى قرارات بناء السلام بعد احتفال السابين sabeen التقليدي (تقديم كبش وحمل كاعتذار من قبل المجموعات المتناحرة)، وفرض غرامة قدرها ١٥٠ دولاراً على قبيلة غاري لأنها خرقت السلام. واضطلعت لجنة واجير بدور مراقبة تنفيذ القرارات لضمان التعايش السلمي بين القبائل. والأهم من ذلك، أنها ساعدت في تأسيس لجنة

مانديرا–واجير للسلام والتنمية، التي تألفت من أعضاء من القبيلتين المتناحرتين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٠).

أسست رابطة نساء واجير من أجل السلام عملية موازية تضمنت إشراك نساء من كلا الطرفين المتحاربين. حيث شكلت نساء من القبيلتين منظمة تدعى نساء مانديرا في السلم والتنمية. وعلى غرار نزاعات ١٩٩٣–١٩٩٤ في واجير، أثرت النزاعات سلباً على النساء في مانديرا، رغم أنهن لم يشاركن مباشرة في الحروب. وفي أواخر عام ٢٠٠٠، وبعد تلقي منظمة نساء مانديرا نصائح وإرشادات رابطة نساء واجير، جمعت معاً مختلف الأطراف المعنية في مقاطعة مانديرا، بمن فيهم النساء والوجهاء ومنظمات الشباب غير الحكومية والمنظمات المجتمعية العاملة في المنطقة، وشكلت لجنة مقاطعة مانديرا للسلام والتنمية. وبذلك نجحت نساء واجير بتصدير نموذجهن للسلام إلى مانديرا.

وعلى الرغم من تجنب اندلاع عنف واسع النطاق بين القبيلتين في عام ٢٠٠٠، استمر تفجر المناوشات في تحدي السلام الهش. ولسوء الحظ، فإن لجنة مانديرا–واجير للسلام والتنمية لم تسلم من التوترات وانهارت في عام ٢٠٠٣. ولكن نساء مانديرا في السلم والتنمية تجنبت هذه التوترات، وذلك جزئياً بسبب استمرار اتصالاتها مع رابطة نساء واجير. وعقدت نساء من المنطقتين اجتماعات منتظمة لتبادل الخبرات وتعزيز لجنتيهما بإجراء تدريبات مشتركة على بناء السلام. كما شكلن محافل نسائية متنوعة لمعالجة القضايا التي تؤثر على السلام والأمن في مانديرا وواجير. وقد تصدت هذه المنتديات لقضايا تتعلق بعودة ظهور الأسلحة الفردية وتعبئة النساء للمشاركة في الحياة السياسية (هالاخي وبقاليا،٢٠١١).

وتحسباً لاحتمال انتقال نزاعات الدول المجاورة إلى واجير، قامت لجنة واجير أيضاً بـ 'تصدير السلام' إلى مناطق أخرى، إما بالمساعدة في حل النزاعات الجارية أو بإنشاء هياكل مماثلة. ففي عام ٢٠٠٣، تأسست هياكل مماثلة في غاريسا وايزيولو ومارسابيت بالتعاون مع الحكومة الكينية. ونظمت رابطة نساء واجير ورشات عمل لنساء هذه المناطق تحديداً، وساعدت في تشكيل لجان نسائية. ومنذ ذلك الحين، عُقدت اجتماعات دورية وورش عمل جمعت بين أعضاء اللجان المختلفة. وبدعم من منظمات غير حكومية، عُقدت اجتماعات لتبادل الأفكار اقتصرت على النساء، نظراً لكون جميع الدول المجاورة موطناً للرعاة الذين يعتبرون النساء عموماً أقل شأنا من الناحية الثقافية.

في شباط/ فبراير ٢٠١٠، وبدعم من منظمة حلف كينيا Pact Kenya، بدأت رابطة نساء واجير برنامجاً تدريبياً عابراً للحدود لوسيطات من كينيا والصومال. وتنحدر المشاركات في هذا البرنامج الدائم من مقاطعات غاريسا وواجير ومانديرا في كينيا،

ومن مناطق دوبلي وأفمادو وكولبيو وبدادي في الصومال. ويهدف البرنامج إلى تزويد النساء بمهارات الوساطة لمساعدتهن في معالجة النزاعات المنتشرة عبر الحدود. وقد تدربت ١٨٠ امرأة حتى الآن في المرحلة التجريبية من هذا البرنامج.

الوضع الحالي للجنة واجير للسلام والتنمية

تتكون لجنة واجير حاليا من ٢٧ عضواً. وهم: أربعة برلمانيين وخمسة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية وثلاثة زعماء دينيين (مسلمان ومسيحي) وثلاث نساء و إثنين من الموظفين الحكوميين وثلاثة وجهاء و ممثلين إثنين عن الشباب وخمسة من أعضاء لجنة أمن المنطقة.

بيد أن اللجنة في مرحلة انتقالية الآن، لأن منطقة واجير السابقة أُعيد تقسيمها إلى ثمان مناطق جديدة، كما أن الهيكل الإداري للمنطقة السابقة في طور الانتقال حالياً ليصبح إدارة مقاطعة، مع أن ذلك يجري بطريقة غير منسقة. وشكلت لجنة واجير للسلام والتنمية حتى الآن أربعة هياكل مماثلة في المناطق الجديدة، وهي بصدد تأسيس المزيد. كما أسست منظمة غير حكومية أيضاً هي هيئة واجير للسلام والتنمية للعمل على تأمين التمويل وتقديم استشارات السياسات. اعتادت لجنة واجير للسلام والتنمية لمتابعة عملها على مساهمات مالية يقدمها المجتمع وعضواتها. ولم تعتمد على دعم الجهات المانحة، لأنه لا يُقدَّم إلا لجوانب معينة من أعمال اللجنة. ولذلك، يؤمن الدعم المجتمعي المستمر قيام اللجنة بأنشطة متنوعة تهم المجتمع، ولكنها ليست بالضرورة جذابة للمانحين.

تنتظم لجنة واجير للسلام والتنمية وفقاً لأربعة لجان فرعية عاملة هي: وجهاء الفتح، رابطة نساء واجير من أجل السلام، مجموعة شباب من أجل السلام، الجماعات الدينية. ورغم استقلالية اللجان الفرعية، فإنها تعمل معا بشكل منتظم، معتمدة على نقاط قوة بعضها البعض. لدى رابطة نساء واجير حالياً ثمانية فروع جديدة في المناطق الثماني الجديدة، وتشجع على تشكيل لجان نواحي ومواقع في ظل الفروع الجديدة. وتعمل هذه الفروع أيضاً كمراكز للإنذار المبكر، حيث تعمل على فض النزاعات الوشيكة على المستوى المحلي، وترفع تقاريرها أيضاً إلى فريق واجير للسلام على مستوى المقاطعة للرصد والمتابعة. ثم تقرر اللجنة الفرعية للفريق إذا ما كانت القضية تستلزم الإحالة إلى لجنة واجير للسلام والتنمية، حسب ضخامة النزاع الوشيك.

منذ انطلاقة لجنة واجير للسلام والتنمية، كان دور النساء أساسياً لبقاء واستمرار حملات السلام في واجير. وكما ذكر سابقاً، كن أول من بحث جدياً عن السلام من خلال إطلاق 'حركة السوق'. إن صورة النساء في وقت السلم وهن يأخذن أدواراً خلفية تتركز على النزاعات المنزلية، تاركات للرجال التعامل مع النزاعات المجتمعية العامة

هـي صـورة مضللـة، لأن جرائـم الاغتصـاب والنزاعـات المنزليـة الأخـرى تشـكل غالبـاً شرارة النزاعـات القبليـة في واجـير. ففـي عـدد مـن النزاعـات التـي تطـورت إلى العنـف، كان الاغتصـاب إمـا أصـل المشـكلة أو أحـد عوامـل انفجارهـا. واحتلـت النسـاء أيضـاً مناصـب قياديـة في لجنـة واجـير. وشـغلت امرأتـان حتـى الآن منصـب أمانـة اللجنـة، همـا نوريـة عبـد الله والراحلـة ديخـا إبراهيـم. وبشـغلهما هـذا المنصـب، أصبحتـا جـزءا مـن لجنتـي التنميـة والأمـن وهمـا أعـلى الهيئـات الإداريـة في المنطقـة، وأثرتـا عـلى قراراتهـما.

وقـد سـاهمت رابطـة نسـاء واجـير أيضـاً في نـشر ثقافـة السـلام بوسـائل غـير مبـاشرة. فقـد وزعـت عضواتهـا، في سـياق التدخـل السريـع ونـزع فتيـل العنـف، سـلعاً منزليـة وأغذيـة وملابـس لضحايـا النزاعـات والهجـمات المسـلحة في مناسـبات مختلفـة. وشـاركن أيضـاً في الدفـاع عـن حقـوق الإنسـان، ووضعـن النزاعـات في إطارهـا، الأمـر الـذي سـاهم في معالجـة الممارسـات الثقافيـة عميقـة الجـذور كالعنـف المنـزلي والـزواج المبكـر.

أطلقـت الرابطـة أيضـاً حملـة دائمـة تسـتهدف حقـوق الفتيـات الصغـيرات لا سـيما في التعليم، ومشـكلتي الـزواج المبكـر وختـان الإنـاث. وبنـت شراكات مـع منظـمات غـير حكوميـة داعمـة للتعليـم تعمـل في واجـير، غالبـاً عـبر منـح دراسـية للشـابات الواعـدات اللـواتي لـن يحصلـن عـلى التعليـم لـولا ذلـك. وتديـر منسـقة المجموعـة، أوراي آدان، مدرسـة ابتدائيـة خاصـة تمنـح الأفضليـة للفتيـات، وتدعمهـن مـن خـلال شراكـة إسـتراتيجية في مرحلـة مـا بعـد التعليـم الأسـاسي. وبينـما نجحـت حمـلات إبقـاء الفتيـات في المـدارس في إعاقـة الـزواج المبكـر إلى حـد مـا، فـإن ختـان الإنـاث بقـي ممارسـة متفشـية ويتطلـب شراكات دائمـة وواسـعة لإحـداث تغيـير ملمـوس.

لا يجـوز النظـر إلى دور نسـاء واجـير القيـادي والجـريء في البحـث عـن السـلام عـلى أنـه دور منعـزل. فقـد تصـدرت النسـاء شـيئاً فشـيئاً في المجتمعـات المهـددة بالنزاعـات، طليعـة المناديـن بالسـلام والمشـاركة السياسـية في مرحلـة إعـادة الإعـمار فيـما بعـد النـزاع، إضافـة إلى التأكيـد المتزايـد لخطـاب الإدمـاج عـلى المشـاركة المتسـاوية والمسـاواة بـين الجنسـين في جميـع مناحـي الحيـاة. ومـع أن ذلـك قـد يصعـب تحقيقـه عـلى المـدى القصـير في ثقافـات تقليديـة كثقافـة الصومالييـن، تبقـى الحقيقـة بـأن النسـاء في مجـرى النزاعـات المسـلحة وانهيـار المجتمـع الناجـم عنهـا، يواجهـن معانـاة غـير متكافئـة وانتزاعـاً مـن أدوارهـن ومسـؤولياتهن التقليديـة. وهـذا سـبب كاف لإقنـاع نسـاء منطقـة واجـير التـي مزقتهـا الحـرب، بالمشـاركة في البحـث عـن السـلام. وحسـب أندرلينـي (٢٠٠٠) وآيـو (٢٠١٠) وسـاناثنيراراج (٢٠١٠)، فـإن النسـاء غالبـاً مـا يتحملـن مسـؤوليات إضافيـة بسـبب الأدوار التقليديـة للجنسـين، وبسـبب عملهـن وقوتهـن وتصميمهـن عـلى الحفـاظ عـلى أسرهـن ومجتمعاتهـن المحليـة في زمـن الحـرب وأثنـاء المسـار الطويـل والبطـيء لإعـادة بنـاء السـلام. ولذلـك فـإن هـذه الأعبـاء المضافـة عـلى مهـارات البقـاء، تدفعهـن إلى بنـاء السـلام في مواجهـة النزاعـات والعنـف.

إضافة لما سبق، تم التوصل إلى اتفاق دولي يؤكد على ضرورة المشاركة المتساوية للنساء في جميع جوانب صنع القرار في عملية السلام. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات عدة تدعو إلى زيادة مشاركة النساء، من قبيل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، وقرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويؤكد الدستور الكيني الجديد على المشاركة أيضاً، إذ ينص على ضرورة ألا يشكل أحد الجنسين أكثر من ثلثي أعضاء أية هيئة صنع قرار عام. مما أعطى زخماً لتمثيل النساء ومشاركتهن في جميع أنحاء البلاد.

تغيرات في المعرفة والمواقف والممارسات والسلوك

يُعد عمل رابطة نساء واجير الريادي من أجل السلام، منبع حركة السلام في واجير المسؤولة عن السلام النسبي الذي يزدهر في شمال كينيا المضطرب. وقد تأثرت بأعمالها مجتمعات المنطقة وغيرها في كينيا. وكان لخرق التقاليد آثار عديدة على الصعيد المحلي، مقصودة وغير مقصودة.

ربما كانت موافقة الوجهاء على مبادرة النساء هي الأثر المبكر الأكبر. وبما أن المرأة لا يحق لها التحدث أمام الوجهاء أو المشاركة في النقاش السياسي بحكم التقاليد، فإن الاختراق الذي مثله وجهاء الفتح دل على استعداد الرجال للقبول بواقع أن الزمن قد تغير وأنه يمكن للنساء أيضاً أن يقدمن مساهمة إيجابية للمجتمع. ومنذ ذلك الحين، أصبح حضور النساء أكبر في هيئات صنع القرار العام والمواقع القيادية. ففي منطقة واجير توجد امرأتان قياديتان حالياً: عضوة مجلس منتخبة، ومرشحة برلمانية هي إحدى مؤسِسات فريق واجير للسلام. ومن حيث المشاركة السياسية، أبدت عدة نساء معظمهن متحالفات مع منظمة نساء من أجل السلام، اهتماماً بالتنافس على المقاعد الانتخابية في الانتخابات العامة في كينيا في عام ٢٠١٣.

تقديراً للدور المركزي الذي يلعبه التعليم العلماني والديني في تحرير النساء، فقد جرى تكثيف حملة تمكين الفتيات، ليس من قبل رابطة نساء واجير من أجل السلام فقط، بل من قبل نساء المجتمع العاديات أيضاً. حيث واظبن على تشجيع بناتهن على الذهاب إلى المدرسة حتى لا يصبحن 'مثلهن'. واعتباراً من عام ٢٠٠٨، بلغ معدل تسجيل الفتيات في المدارس الابتدائية ١٦,٤ بالمئة مقابل ١٠ بالمئة في أوائل تسعينيات القرن الماضي (روتو، موغو وأونغ وين يي، ٢٠٠٩). ورغم أن الفضل في هذه الزيادة يعود إلى حد كبير إلى اعتماد مجانية التعليم الأساسي منذ عام ٢٠٠٣، لا يمكن التقليل من دور رابطة نساء واجير في حض النساء على منح الفتيات فرصة الحصول على التعليم الأساسي المجاني.

وأصبحت النساء أيضاً أكثر جرأة في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان في المجتمع. وقد بدأن بهذا الصدد، في تحدي الممارسات البائدة كختان الإناث والعنف المنزلي. وكن مدركات أيضاً لقضايا اعتبرت بمثابة مسلّمات، وبدأن بالتشكيك فيها، كالمغالطة القائلة بأن القيادة حكر على الرجال. وفي هذا الصدد، نظمت رابطة نساء واجير عدة لقاءات سياسية في فترة التحضير لانتخابات عام ٢٠١٣، بالاشتراك مع نساء مهنيات في واجير. حيث سعت هذه الحملات لدعم المرشحات للتنافس على المراكز الانتخابية. ورغم عدم انتخاب أياً منهن، فقد ترشح كثير من النساء في ظاهرة شكلت قطيعة مع الماضي الذي قلما شهد نساءً رشحن أنفسهن لشغل مراكز تنافسية.

بدأت النساء يشاركن ويتحدين السلطات التقليدية على نحو متزايد. فعلى سبيل المثال لا تزال مؤسسة الزعامة رمزاً للقمع الحكومي في كينيا، وتقابل بالخشية أكثر من الاحترام. ويتخذ الزعماء المتعاونون مع الوجهاء قراراتهم غالباً لصالح الرجال في أي نزاع في واجير. ولذلك، تفضل النساء عدم التوجه إلى الزعيم عند الدخول في نزاع مع أحد الرجال، حتى في القضايا المنزلية. وأصبحن يتوجهن أكثر فأكثر إلى رابطة نساء واجير من أجل السلام، التي ترفع شكاويهن إلى السلطات كمدير المنطقة والشرطة والمحاكم الرسمية. ومع أن هذا قد يجعل الزعماء يكفون عن الانحياز، إلا أن كثيراً منهم مستمر في عداوته لبدعة 'تمكين' النساء.

تشارك النساء أيضاً في التشبيك والدعم سعياً لرفع مستوى معيشتهن. فالمهنيات المنضويات في رابطة نساء واجير يخصصن جزءا من وقتهن لتوعية النساء في مناطق واجير الريفية. حيث يقمن بزيارة المنازل في عطلة نهاية الأسبوع، لمعالجة قضايا تعتبر حيوية للنساء في دورهن كراعيات للأسرة، مثل الصرف الصحي والتغذية والبستنة وإنتاج الدخل. ودعماً لهذه الجهود، تساهم عضوات الرابطة الحاليات بمبلغ ٥٠٠ شلن (خمس دولارات) شهرياً. كما تدعم الكنيسة الكاثوليكية بانتظام هذه الجهود.

إن أبرز إنجازات رابطة نساء واجير من أجل السلام هو التسويات السلمية التي حققتها في معظم المشاريع، وتغيير موقف المجتمع من السلوك الانتقامي. فمن خلال لجنة واجير للسلام والتنمية أو الأعمال النسائية الفرعية في لجان التدخل السريع، توصلت النساء إلى منع اندلاع أعمال عنف مجتمعية واسعة النطاق بسبب النزاعات المنزلية وشبهات الاغتصاب وهتك الأعراض. وكذلك فإن وجود بنية تحتية للسلام تمتد من المجتمعات المحلية إلى المستوى الإقليمي يمكن بواسطتها معالجة قضايا سلام النساء وأمنهن، ساهم كثيراً في أن يصبحن أكثر ثقة بتحمل ليس مسؤولية شؤونهم الخاصة وحسب، بل والتدخل أيضاً بقضايا الحكم والشأن العام.

مع ذلك، لم يُقابل بالامتنان عمل النساء التحرري من أجل السلام من قبل جميع شرائح المجتمع في واجير. ففي بعض الحالات، رفض عملهن وتعرضن لخطر شخصي كبير. وكما ذكر سابقاً، فقد قتل خمسة أطفال لإحدى مؤسسات المجموعة في أول أيام حملات السلام النسائية، لثنيها عن النشاط. وكلما تنامى عمل النساء، كلما ازدادت مقاومة بعض الجهات، لا سيما الرجال الذين يشعرون بأن النساء يشككن بسلطتهم التقليدية. ورغم أن ذلك يشكل تحدياً لحركة تمكين النساء في جميع أنحاء كينيا ولا يقتصر على واجير، إلا أنه يمثل فيها تحدياً فريداً من نوعه بسبب قلة عدد النساء على رأس الحركة، فضلاً عن عزلة واجير عن بقية البلاد. والحال، فإن النساء لا يستطعن الاعتماد على قوة الحركة النسائية الوطنية ودعمها، ويواجهن تحديات التهميش بمفردهن غالباً.

أدى هذا الشكل من رد فعل الرجال العنيف إلى منع النساء من استخدام مصطلح 'التمكين' في حملاتهن، نظراً للانطباع السلبي الذي تركه لدى الرجال عموماً، وحتى لدى بعض النساء، بأن هدفه هو انتزاع السلطة من الرجال. واضطرت حتى حملات حقوق الإنسان إلى صياغة شعاراتها بعناية، بحيث لا تعتبر معادية علناً للوضع الراهن، الأمر الذي حدّ من فعالية النساء. وتمثل أحد التحديات ذات الصلة في تخلي الرجال عن مسؤولياتهم التقليدية في إعالة الأسرة وتركها للنساء «المتمكنات». ورغم أن ذلك نجم أيضاً عن عوامل أخرى جعلت نشاطات إنتاجية تقليدية للرجال كالرعي غير منتجة، فقد ساهمت به أيضاً حركة النساء، لا سيما بين صفوف عضواتها البارزات. ونظراً لافتقار عدد من هؤلاء النساء للتعليم الرسمي أو العمل، فقد أُجبرن على ممارسة أعمال متدنية كبيع الحطب لإعالة أسرهن. وللأسف، فإن تخلي الرجال عن مسؤولياتهم لم يترافق مع تخليهم عن السلطة في أسرهم. مما أدى إلى زيادة النزاعات المنزلية وحالات الطلاق في المجتمع. لقد حدث تمكين النساء في وقت شهد تزايد شعور الرجال بالعجز بسبب فقدان مواشيهم الناجم عن الجفاف والغزو. إذ تعد المواشي ملكية تقليدية حصرية للرجال، وتشكل الأساس المادي لسيطرتهم التقليدية وادعائهم حق السلطة في الأسرة، والتوسع على مستوى القبيلة. إن عملية تمكين النساء وإضعاف الرجال هذه تزيد وتيرة توليد النزاعات.

شكل ارتفاع عدد حالات الاغتصاب تحدياً رئيسياً آخر، لا سيما استهداف عصابات القبائل المنافسة لناشطات حركة السلام. ففي الصومال، كما في المجتمعات الأخرى، يعد الاغتصاب أثناء النزاعات أداة إذلال وكسر للمعنويات بين القبائل المتنافسة. وقد تعرضت ناشطات حركة السلام في كثير من الأحيان للاغتصاب في مجرى النزاعات المتكررة في واجير، لا سيما في المناطق النائية. ففي إحدى الحالات في عام ١٩٩٨، تعرضت ثلاث نساء من الفرع المحلي لرابطة نساء واجير للاغتصاب الجماعي قرب بلدة ليبوي على الحدود بين كينيا والصومال. حيث كن متوجهات لتهدئة بعض

التوترات بين اللاجئين والسكان المحليين التي كانت تحمل بوادر التحول إلى أعمال عنف. وأفادت المجني عليهن بأن المغتصبين اتهموهن بالدعارة ومخالفة العادات الصومالية.

رغم هذه التحديات، ابتكرت النساء، لا سيما ناشطات حركة السلام في رابطة نساء واجير، وسائل لتوسيع نشاطهن. وتضمن ذلك إفساح المجال أمام الوجهاء لأخذ زمام المبادرة في معظم الحالات العامة، وتوفير خلفية الحماية الضرورية لهن في الوقت نفسه، وهي الإستراتيجية التي اعتبرت الأكثر فعالية في الحركة النسائية حتى الآن. ونتيجة لذلك، أصبح الوجهاء أكثر تقبلاً لأنشطة النساء في بناء السلام، خاصة عندما لا يضطلعن بمزيد من القضايا العامة التي يعتبرها الرجال تحديا لهم.

بات الوجهاء اليوم أكثر تقبلاً لدعوة النساء إلى معالجة قضايا أكثر خصوصية، فيما يتولون هم معالجة الجوانب العامة من النزاعات. ولكنهم يقرون أيضاً بأنه إذا لم تعالج الجوانب الخاصة والمنزلية من النزاع التي تضطلع النساء بها غالباً، فإنها قد تتحول بسهولة إلى نزاعات عامة عنيفة. ومع أن هذه المقاربة تحتمل تهميش النساء على المدى الطويل، فإنها تعد حالياً أفضل طريقة لضمان دعم النساء والرجال لمبادرة السلام.

أنشأت النساء أيضاً شبكات فعالة جداً من العلاقات مع المؤسسات الرسمية والمنظمات المهنية ضماناً لدعم الأجهزة الحكومية الرسمية لعملهن. واعتمدن أيضاً على خبرة المحامين والمرضين لمعالجة الأوجه المتعددة لانتهاكات كالاغتصاب والعنف المنزلي. وجرى التعامل، بالتحديد، مع حالات الاغتصاب وختان الإناث كتحديات جدية تواجه النساء والفتيات. وتتعاون أجهزة فرض القانون والهيئات المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة للقضاء على هذه الممارسات الاجتماعية الضارة، بواسطة مقاربات ثقافية وقانونية واجتماعية وسياسية. ولكن ختان الإناث، كما ذكر في أماكن أخرى، عادة قديمة ويستدعي تضافر الجهود للقضاء عليه. ورغم تلاشيه التدريجي في المدن وبين النساء المتعلمات، فإنه لا يزال متفشياً في المناطق الريفية النائية في شمال شرق كينيا.

لقد مثل تضامن النساء أكبر مصادر قوتهن في مواجهة هذه التحديات. فعلى عكس أجزاء أخرى من كينيا، تبني النساء في شمال كينيا باطراد شبكات ظاهرة ونشطة جداً في مواجهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الصعبة. إن معظم النساء في واجير عضوات في مجموعة أو أكثر من مجموعات المساعدة الذاتية المرتبطة في نهاية المطاف بمبادرات السلام المحلية، لأن النزاعات هي عنصر الاضطراب الأكبر في الإقليم.

يعتبر انتشار تجربة لجان سلام المناطق وتكرارها في مختلف أرجاء كينيا، أحد أهم نتائج حملة النساء لبناء السلام. وهذه اللجان عبارة عن مؤسسات تمثيلية مجتمعية على مستوى المناطق، تجمع بين الآليات التقليدية لفض النزاعات التي يستخدمها الوجهاء والنساء والزعماء الدينيون، وآليات رسمية عدة لفض النزاعات تستخدمها الحكومات والأجهزة الأمنية والمنظمات غير الحكومية (الحكومة الكينية ٢٠٠٩).

قاد المجلس الوطني للكنائس في كينيا آخر مبادرات السلام في محافظة الوادي المتصدع والأقاليم الغربية في أوائل تسعينيات القرن العشرين. وساهم وجوده في تسهيل تشكيل لجان السلام والتنمية في القرى. وتشكلت مؤخراً لجان سلام على غرار نموذج المجلس الوطني للكنائس في كينيا في تجمع بوكوت وكاراموجونغ وتوركانا وسابيني (تجمّع بوكاتوسا)، كجزء من مشروع المنظور العالمي لبناء السلام العابر للحدود (أدان وبقاليا، ٢٠٠٦). وفي الوقت نفسه، استمرت المبادرات المحلية التي تتضمن حوارات سلام واجتماعات مصالحة في شمال كينيا لمعالجة نزاعات المجتمعات الرعوية المزمنة. ولكن هذه المبادرات لم تأخذ شكلاً مقنعاً إلا بعد نشوء لجنة واجير للسلام والتنمية.

رغم أنه من غير الواضح مدى تأثر النساء اللواتي أسّسن لجنة واجير للسلام والتنمية بنموذج المجلس الوطني للكنائس في كينيا، فإن صعودها قدم نموذجاً واضحاً لصنع السلام، تكرر في مناطق مجاورة منذ ذلك الحين. وبعد أن توطدت مكانة لجنة واجير للسلام والتنمية وتحسباً لاحتمال امتداد نزاعات المناطق المجاورة إلى واجير، فقد دعمت عضواتها تشكيل لجان مماثلة في غاريسا وmanديرا وايزيولو ونهر تانا ومارسابيت وبارينغو وتجمع بوكاتوسا. وبعد أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات التي أجريت في كينيا عام ٢٠٠٨، كررت المناطق غير القاحلة نموذج لجان سلام المناطق كالمحافظات الوسطى والساحلية والغربية ومحافظتي نيانزا والوادي المتصدع.

في عام ٢٠٠١، وانطلاقاً من تشكيل لجان السلام ونجاحها بين المجتمعات الرعوية في كينيا، لا سيما أنشطة لجنة واجير للسلام والتنمية، شكلت الحكومة الكينية ومنظمات المجتمع المدني اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام وإدارة النزاعات. وضمت هذه اللجنة ممثلين عن الوزارات والإدارات المعنية وتحالف منظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية ووكالات الأمم المتحدة. وقد كُلفت كمنظمة متعددة الأطراف بتنسيق جميع أنشطة السلام في كينيا. وتضاعف حجمها أيضاً بعد أن وافقت الدول الأعضاء في هيئة التنمية متعددة الحكومات في عام ٢٠٠٢ على بروتوكول الإنذار المبكر للنزاعات. وبهدف تنفيذه، أنشئت وحدة الإنذار المبكر والاستجابة للنزاعات في كينيا. ولم تتضح أنشطتها تماماً إلا في مستوى لجان سلام المناطق، رغم التشجيع الذي تلقته لتشكيل

لجـان سـلام مختلفـة عـلى مسـتوى المحافظـات والمناطـق. وذلـك، لأن المناطـق وحـدات صغـيرة إلى درجـة تسـمح بتكـرار نموذجهـا وكبـيرة إلى حـد يمنـع تحجيـم جهـود السـلام فيهـا. وعـلى غـرار لجنـة واجـير للسـلام والتنميـة، اسـتقرت لجـان سـلام المناطـق في مراكـز المناطـق وقادهـا مديـر المنطقـة.

واجهـت الحكومـة الكينيـة عـدداً مـن التحديـات أثنـاء محاولتهـا تكـرار نمـوذج واجـير في أنحـاء البـلاد. مـن بينهـا، غيـاب حـدود تشـغيلية واضحـة بـين الحكومـة والجهـات الفاعلـة الأخـرى، لا سـيما مـا يتعلـق بالمخـاوف الأمنيـة، عـدم الاعـتراف المجتمـع المحـلي بهـا، الصـدام بـين القانـون الرسـمي المطبـق مـن قبـل موظفـي الحكومـة والقانـون التقليـدي، تعديـات السياسـيين ومديـري المناطـق عـلى اللجـان، وتحديـات تأمـين التمويـل الـلازم لأنشـطة السـلام الهائلـة لهـذه اللجـان. ومـع أن معظـم هـذه التحديـات هـي تحديـات عامـة سـبق أن واجهتهـا لجنـة واجـير للسـلام والتنميـة، فـإن بعضـاً منهـا هـو نتيجـة تكـرار خاطـئ لنمـوذج واجـير.

إن إحـدى المهـام الأساسـية للجنـة التوجيهيـة هـي ضـمان التنـوع في تشـكيل لجـان سـلام المناطـق. وظـل هـذا هدفـاً خياليـاً، إلى حـد كبـير، بسـبب الاختلافـات العمريـة والعرقيـة والاختـلالات بـين الجنسـين في معظـم هـذه اللجـان. ورغـم مشـاركة النسـاء والشـباب، فـإن تأثيرهـم لا يـزال محـدوداً. ونتيجـة اعتـماد الهيـاكل جزئيـاً عـلى العـادات والتقاليـد التـي لا تمنـح النسـاء تفويضـاً مبـاشراً عـلى قـرارات المجتمـع العامـة، ظلـت أصـوات النسـاء والشـباب خافتـة إلى حـد كبـير. وخلافـاً لحالـة رابطـة نسـاء واجـير، فـإن الغالبيـة العظمـى مـن لجـان سـلام المناطـق، لا سـيما في المناطـق غـير القاحلـة، لم تسـتحدث منصـات خاصـة بالنسـاء يسـتطعن مـن خلالهـا معالجـة قضايـا السـلام.

الدروس المستفادة وأثرها على السياسات والممارسة

تقـدم تجـارب لجنـة واجـير للسـلام والتنميـة عـدداً مـن النتائـج والـدروس لممارسـات الإدمـاج وإعـداد السياسـات. فليسـت أهميـة المسـاواة بـين الجنسـين والإدمـاج أمـراً مبالغـاً بـه؛ فهـما يكمـلان بعضهـما البعـض في عمليـة السـلام، ويؤديـان إلى توسـيع الشـعور بالملكيـة لنتائجهـا. ولذلـك، فرغـم أهميـة النسـاء في بـدء عمليـة السـلام في واجـير، فـإن اعترافهـن المبكـر بـدور الأطـراف المعنيـة الأخـرى كالحكومـة الكينيـة والوجهـاء والشـباب في عمليـة سـلام شـاملة كان حاسـماً في نجـاح عملهـن عمومـاً. والـدرس الأسـاسي مـن هـذا التعـاون، هـو بطـلان ادعـاء أي فريـق الفضـل الكامـل في تحقيـق عمليـة السـلام. فالعامـل الحاسـم، كان التعـاون المتبـادل بـين مختلـف قطاعـات المجتمـع.

ثمـة فـرص دائمـة أمـام النسـاء والفئـات المهمشـة الأخـرى لتحسـين أحـوال وأوضـاع المجتمـع حتـى في الثقافـات التـي تبـدو أبويـة متزمتـة مثـل الثقافـة الصوماليـة، وفي الواقـع

في عـدد مـن الثقافـات الأفريقيـة أيضـاً. وليـس انعـدام الفـرص هـو التحـدي الكبـير، بـل تحديـد اللحظـة المناسـبة وإسـتراتيجيات التدخـل. ففـي حالـة واجـير، رأت النسـاء في التأثـير السـلبي للنزاعـات عـلى المجتمـع بـأسره لحظـة مناسـبة لاسـتخدام إسـتراتيجيات غـير تقليديـة.

مـن المهـم في فـض النزاعـات إنشـاء هيـاكل تحـدد أدوار ومواقـع مختلـف الأطـراف المعنيـة. وتسـمح هـذه الهيـاكل بالتنسـيق وزيـادة المزايـا النسـبية، ممـا يجعـل كل مجموعـة تركّـز جهودهـا عـلى مـا تسـتطيع تقديمـه لعمليـة السـلام الشـاملة. إن تشـكيل لجنـة واجير للسـلام والتنميـة وتقسـيم العمـل الناشـئ بـين الرجـال والنسـاء حـالا دون نشـوب أيـة خلافـات قـد يسـببها التداخـل في عملهـم أثنـاء فـض النزاعـات. ونتيجـة لذلـك، أصبـح الوجهـاء حاليـاً أكثـر تقبـلاً ودعـماً لعمـل النسـاء في بنـاء السـلام، واعترفـوا بأهميـة تعـاون الرجـال والنسـاء لتحقيـق سـلام دائـم في واجـير.

يرتبـط التهميـش وتبعاتـه عـلى الفئـات الضعيفـة مبـاشرة بأسـباب النـزاع وتداعياتـه. فقـد أدى اتبـاع الحكومـات الاسـتعمارية ومـا بعـد الاسـتعمارية المتعاقبـة في كينيـا سياسـة تهميـش ممنهجـة لمنطقـة شـمال كينيـا، إلى جعـل واجـير مـلاذاً للنزاعـات المجتمعيـة وغيرهـا مـن أشـكال الفـوضى. وفي مجـرى هـذا التهميـش، تسـبب تـدني المكانـة الاجتماعيـة للنسـاء ليـس فقـط في حرمـان المجتمعـات النائيـة مـن مسـاهمتهن في التنميـة، بـل زادت معاملتهـن بشـكل لاإنسـاني أيضـا مـن احتـمال نشـوب النزاعـات أو تصعيدهـا.

دروس أساسية عن مشاركة الفئات المهمشة الأخرى في صنع القرار

ثمـة ثـلاث نقـاط جديـرة بالاهتـمام بخصـوص الفئـات المهمشـة التـي تسـعى في أماكـن أخـرى لزيـادة مشـاركتها في عمليـة صنـع القـرار. أولاً، تعـد روحية العمـل التطوعـي وملكية العمليـة أمـراً حيويـاً لأفـراد تلـك الفئـات في مواجهـة التهميـش. ولأن الفئـات المهمشـة لا تخطـر غالبـاً عـلى بـال الحكومـات والمنظـمات غـير الحكوميـة، فمـن المهـم للمعنيـين أن يتولـوا بأنفسـهم مهمـة التصـدي للإقصـاء وملكيتـه، حتـى بـدون منافـع ماديـة منتظـرة. فلـم تتطوع نسـاء واجـير بوقتهـن فحسـب، بـل سـاهمن ماديـاً أيضـاً إلى أنْ جـذب عملهـن اهتمامـاً دوليـاً وتحركـت الجهـات المانحـة لمسـاعدتهن. فمنـذ مرحلـة الإعـلان الأوليـة، انـصرف المانحـون مـرة أخـرى للاهتـمام 'بقضايـا أكثـر إلحاحـاً'، بيـد أن الـروح التطوعيـة للنسـاء والوجهـاء أبقـت عـلى عمـل لجنـة واجـير. كـما ضَمِـن العمـل التطوعـي ملكيـة المبـادرة للمجتمـع المحـلي، وعـدم إعاقـة الجهـات المانحـة والمصالـح الخارجيـة الأخـرى جـدول أعـمال الفئـات المهمشـة.

ثانياً، ثمة حاجة إلى بناء قدرات القادة والمدافعين عن الحقوق في صفوف الفئات المهمشة. فأفرادها الذين يفهمون أوضاعها تماماً، لا بد أن يتمكنوا من عرض قضاياها بطريقة مناسبة للجهات الفاعلة الوطنية والدولية. ويجب أن يتمكنوا أيضاً من تصنيف قضاياها، بحيث تستفيد من التشريعات الوطنية والدولية والأطر القانونية القائمة. وهناك أيضاً حاجة إلى بناء قدرات المجتمع المحلي، بحيث يتوفر ما يكفي من الأفراد المعبأين والواعين لدعم عمل المناصرة. وثمة إقرار في واجير، لا سيما بين النساء، أن نجاح مختلف المشاريع الأخرى التي تضطلع بها في جماعات المساعدة الذاتية غير ممكن دون تحقيق السلام. لذلك فقد ارتبطن بشبكات مع منظمات السلام، لا سيما من خلال رابطة نساء واجير. وأدت هذه الشبكات إلى إشهار التنظيم النسائي، وتعد حالياً أكبر مصادر قوة حركة النساء لبناء السلام في واجير.

ثالثاً، ثمة حاجة ماسة لإيجاد أرضية مشتركة تعزز التعاون والروابط بين الجهات الفاعلة والقضايا المطروحة. ففي حالة واجير، سارعت النساء للتعاون مع الوجهاء والشباب والإدارة المحلية. وساهم ذلك بإضفاء الشرعية على مطالبهن وكسب دعم الحكومة أيضاً. كما أقامت المبادرة جسوراً بين القانون الكيني الرسمي والعدالة التقليدية الصومالية، وبالتالي وجدت قبولاً لدى المجتمع والحكومة. فمن المهم عند مواجهة التهميش إقامة علاقات تعاون مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنية لضمان أقصى قدر من الدعم والملكية. إضافة لما سبق، فإن إيجاد السبل الكفيلة بمد الجسور بين التقاليد والممارسات المعاصرة أمر حاسم ويتطلب تأسيس الأعمال على تقاليد الفئات المهمشة وعلى الحقائق المعاصرة في آن معا. كما أن إنشاء شبكات رئيسية مع الجهات الحكومية أمر بالغ الأهمية، حتى لو كانت الدولة هي مصدر الإقصاء. ومع أن ذلك يعطي الدولة شرعية تفتقرها غالباً بين الفئات المهمشة، فإن هذه الفئات تستفيد أيضاً من واقع أن الدولة هي المؤسسة الوحيدة التي تتمتع بشرعية وقوة كافيتين لفرض عقوبات ضد التهميش.

الآثار المترتبة على تعزيز الديمقراطية

يترك عمل لجنة واجير للسلام والتنمية آثار عدة على المنظمات العاملة على تعزيز الديمقراطية. وأحد الدروس الأكثر أهمية للديمقراطية في تجربة واجير، هو الحاجة إلى بناء مؤسسات حكم محلية. فإذا استوردت هذه الهياكل من الخارج – سواء من المانحين أم من الحكومات – ولم تتلق دعماً وملكية محلية كافية، فإن فرص نجاحها تكون في الحد الأدنى. ورغم الحاجة لوجود لجان سلام في جميع أنحاء كينيا بسبب عشرات النزاعات المحلية، فإن نسبة نجاحها متدنية للغاية، لا سيما بعد انتشارها على الصعيد الوطني عقب أعمال العنف التي جرت بعد انتخابات عام ٢٠٠٨، وهي الأدنى في المناطق غير القاحلة من البلاد. ففي تلك المناطق، فُرضت لجان السلام من الأعلى غالباً، ومن إدارة المحافظة عادة، وبأقل قدر من الاستشارات والملكية للمجتمع المحلي. وبالتالي، بقيت غالباً مجرد لجان شكلية وتحولت إلى حلبات تنافس للمصالح الشخصية بين إدارات المحافظات والجهات السياسية المحلية.

إن تعايش أنظمة الحكم المعاصرة والتقليدية هي حقيقة واقعة في أفريقيا والمجتمعات التقليدية الأخرى. فعندما حصلت معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على استقلالها في أوائل ستينيات القرن الماضي، كانت أغلبية الأفارقة تنظم مجتمعاتها وتفض نزاعاتها بالرجوع إلى المؤسسات التقليدية، التي اعتبرت رغم شعبيتها عقبة أمام التنمية. وكان الاعتقاد أنه كلما تقدم الاتجاه المعاصر في أفريقيا، كلما تلاشت المؤسسات التقليدية. ولكن ذلك لم يحدث، وانتشرت أكثر من أي وقت مضى نماذج تنظيم مجتمعي تقليدية وغير رسمية (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ٢٠٠٠). ولذلك، يجب تعزيز المزايا النسبية لهذه الأنظمة وتقليل عيوبها، لأن ذلك يضمن ارتكاز الديمقراطية على التقاليد الشعبية المطعّمة بأفضل التجارب والممارسات العالمية. وحسب كيماثي (٢٠٠٥)، لا يمكن حل الأزمة المؤسسية التي تواجه تحويل المجتمعات نحو الديمقراطية، لا سيما في أفريقيا، بالاعتماد على مؤسسات مستوردة معزولة فقط أو على مؤسسات تقليدية فقط. ولا يكون الحل بإضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات غير الرسمية ولا نزع الطابع الرسمي عن المؤسسات الرسمية، وإنما في التوفيق بين المؤسسات الرسمية المتكيفة والمؤسسات الأصلية غير الرسمية المحدّثة، وتشجيع تقاربهما.

لا تسيطر الحكومات عادةً على المناطق الحدودية في العديد من البلدان الأفريقية لأسباب عديدة، من بينها محدودية قدرة الدولة وغياب الإرادة السياسية. وإن وجود حالة وسيطة بين المؤسسات التقليدية وهياكل الدولة المعاصرة قد يلبي مصالح الدولة والمجتمعات المهمشة على السواء (مينخاوس، ٢٠٠٨). وتعتمد الحكومات المركزية ذات

السلطات المحدودة جداً في هذه المناطق على مجموعة متنوعة من المؤسسات المحلية في تنفيذ مهام الحكومة الأساسية وقضايا الوساطة بين المجتمعات المحلية والدولة. وهذا يخلق مؤسسات هجينة تعزز الديمقراطية، وتوظّف مكونات مستمدة من التقاليد ومن طرق الحكم المعاصرة. وتهجين المؤسسات هذا، هو سبب نجاح حفظ السلام في كثير من مناطق شمال كينيا المضطربة.

المراجع وقراءات أخرى

Ayo, C. and Suthanthiraraj, K., *Promoting Women's Participation in Conflict and Post-Conflict Societies: How Women Worldwide are Making and Building Peace* (New York: Global Action to Prevent War, 2010)
[تعزيز مشاركة النساء في المجتمعات أثناء النزاعات وبعدها: كيف تصنع النساء السلام وتبنيه في جميع أنحاء العالم]

Chopra, T., *Building Informal Justice in Northern Kenya* (Nairobi: Legal Resources Foundation, 2008)
[بناء العدالة غير الرسمية في شمال كينيا]

El-Bushra, J. and Gardner, J. (eds), *Somalia–the Untold Story: the War Through the Eyes of Somali Women* (London: Pluto Press, 2004)
[الصومال؛ قصة لم تسرد بعد: الحرب في عيون النساء الصوماليات]

Government of Kenya, *Standard Guidelines and Terms of Reference for Peace Structures in Kenya* (Nairobi: Government of Kenya, 2009)
[الدليل التوجيهي القياسي والشروط المرجعية لهياكل السلام في كينيا]

Halakhe, M. and Pkalya, R. (eds), *Combating the Problem of Small Arms in Northern Kenya: Case Studies and Testimonies of the Pastoralist Communities* (Nairobi: United Nations Development Programme, 2011)
[مكافحة مشكلة الأسلحة الصغيرة في شمال كينيا: دراسات حالة وشهادات من المجتمعات الرعوية]

Ibrahim, D. and Jenner, J., 'Community Based Conflict Management ', Paper presented at the Kenya Peace Forum Annual Conference, Nairobi, 2–5 May 1996, p. 11 [إدارة مجتمع النزاعات]

Juma, M., *Unveiling Women as Pillars of Peace: Peace Building in Communities Fractured by Conflict in Kenya* (Nairobi: United Nations Development Programme, 2000)
[الكشف عن دور النساء كأركان للسلام: بناء السلام في مجتمعات مزقتها النزاعات في كينيا]

Kenya Human Rights Commission, *Foreigners at Home: The Dilemma of Citizenship in Northern Kenya*, available at <http://www.khrc.or.ke/resources/ publications/ doc_download/11-foreigners-at-home-the-dilemma-of-citizenship- in-northern-kenya.html>, accessed 08 November 2011
[غرباء في بلادهم: معضلة المواطنة في شمال كينيا]

Kenya National Bureau of Statistics, *Administrative Units: The Republic of Kenya* (2009/2010Nairobi: Kenya National Bureau of Statistics, 2010)
[الوحدات الإدارية في جمهورية كينيا]

Kimathi, L., 'Non State Institutions as a Basis of State Reconstruction: The Case of Justice Systems in Kenya', Paper presented at the CODESRIA 11th General Assembly, Maputo, 6–10 December 2005, p. 25
[المؤسسات غير الحكومية كأساس لإعادة بناء الدولة: أنظمة العدالة في كينيا]

Maryam, A., *Overview of FGM/C in North-Eastern Kenya and the Religious Oriented Approach* (Nairobi: Population Council, 2009)
[لمحة عن ختان الإناث والمقاربة الدينية في شمال شرق كينيا]

Menkhaus, K., 'The Rise of a Mediated State in Northern Kenya: the Wajir Story and its Implications for State-Building', *Afrika Focus,* 21/2 (2008), pp. 23–38
[صعود دولة الوساطة في شمال كينيا: قصة واجير وآثارها على بناء الدولة]

— *Kenya–Somali Border Conflict Analysis* (Washington، DC: USAID, 2005)
[تحليل النزاعات الحدودية بين كينيا والصومال]

Mohamud, A. and Ruto, P., *A Snapshot Analysis of the Concept Peace Committee in Relation to Peace Building Initiatives in Kenya* (Nairobi: Practical Action, 2006)
[تحليل موضعي لمفهوم لجنة السلام في العلاقة مع مبادرات بناء السلام في كينيا]

Ndegwa, S., *Peace Building among Northeastern Pastoralists in Kenya: The Wajir Peace and Development Committee* (Washington, DC: USAID, 2001)
[بناء السلام بين الرعاة في المحافظة الشمالية الشرقية في كينيا: لجنة واجير للسلام والتنمية]

Odendaal, A., *Local Peace and Development Committees in Kenya,* available at http://www.i4pinternational.org/kenya/literature>, accessed 18 January 2012
[اللجان المحلية للسلام والتنمية في كينيا]

Penal Reform International, *Access to Justice in Sub-Sahara Africa: The Role of Traditional and Informal Justice Systems* (London: Astron Printers, 2000)
[تحقيق العدالة في أفريقيا جنوب الصحراء: دور أنظمة العدالة التقليدية وغير الرسمية]

Responding to Conflict, *The Wajir Story,* available at <http://www.respond.org/ data/files/LPP_video_notes/lpp_wajir_story_video_notes.pdf>, accessed 26 September 2011
[قصة واجير]

Ruto, S., Mugo, J. and Ongwenyi, Z., *Educational Marginalization in Northern Kenya* (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization), 2009, available at <http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001866/186617e. pdf>, accessed 21 October 2011
[التهميش التعليمي في شمال كينيا]

Sanam, A. (ed.), *Women at the Peace Table, Making a Difference* (New York: United Nations Development Fund for Women, 2000), available at <http:// www. unifem.org/materials/item_detailf6c8.html>, accessed 25 September 2011
[النساء يحدثن فرقاً على طاولة السلام]

Wajir Peace and Development Committee (WPDC), 'Building Peace in Northern Kenya: The Untold Story of Wajir', Paper presented at the Conference on the Role of District Peace Committees in Peace Building in Kenya, Nairobi, 4–6 July 2009, pp. 10–11 (unpublished)
[بناء السلام في شمال كينيا: قصة واجير غير المروية، غير منشور]

United Nations Development Programme, 'Dynamics and Trends of Conflicts in Greater Mandera', *Amani Papers*, 1/2 (2010)
[متغيرات واتجاهات النزاعات في مانديرا الكبرى]

الهوامش

١. جرى جمع البيانات الأولية من الأفراد والمؤسسات في واجير ونيروبي بشكل رئيسي. ففي واجير، استخدمت المقابلات مع المستجيبين الرئيسيين لجمع البيانات من قادة لجنة واجير للسلام والتنمية وقادة ووجهاء المجتمع وقادة النساء والشباب والمسؤولين الحكوميين. وبالإجمال، أجريت مقابلات مع ٢٥ مستجيباً رئيسياً في المقاطعة. وأقيمت أربع مجموعات نقاش في فريقين من الشباب وفريقين من النساء تابعين للجنة واجير. وفي نيروبي، تضمنت مصادر المعلومات الرئيسية أعضاء من اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام، وأعضاء في منظمات غير حكومية تعمل بالتعاون مع لجنة واجير. وبهدف المقارنة، استقت الدراسة معلومات أيضاً من لجان سلام المناطق في نيفاشا وتوركانا عن طريق إجراء مقابلات مع بعض المستجيبين الرئيسيين.

الفصل الثالث

الطريق الناجح لمشاركة النساء في مؤسسات الحكم التقليدي: تجربة السلطة التقليدية في أوكفامبي شمال ناميبيا

الفصل الثالث

جانين أوبينك

ملخّص

تعتبر هياكل الحكم التقليدي وعملياته على نطاق واسع بأنها ذات طبيعة أبوية. وتتناول هذه الدراسة، قضية تعزيز مشاركة النساء والتغلب على إقصائهن عن عمليات وهياكل صنع القرار التقليدية. وهي تحلل الإجراءات المتخذة في المجالات التقليدية في مملكة أوكفامبي في أرض أوفامبو شمال ناميبيا، بهدف جعل نظم الحكم والعدالة العرفية فيها أكثر مشاركة واستجابة للنساء. وقد بدأ التغيير في ثلاثة مجالات رئيسية: إشراك النساء في القيادة التقليدية، مشاركة النساء في إجراءات المحاكم العرفية، وإجراء تغييرات جوهرية في القوانين العرفية لتحصين حقوق النساء. وتحلل هذه الدراسة أيضاً إجراءات التغيير وتوقيته وعوامله في مجالات التجديدات المترابطة الثلاثة المذكورة، وتأثيرها على معرفة وفهم ومواقف وسلوك المواطنين ورموز السلطة. ثم تخلص إلى وجود زيادة كبيرة ليس في مستوى المشاركة في الحكم التقليدي وحسب، بل في إنصافه ومساواته أيضاً. ثمة عوامل هامة عدة تميز حالة أوكفامبي عن تجارب أخرى لتعزيز المساواة بين الجنسين في النظم العرفية. العامل الأول هو الدور الفعال لقيادة شعب أوكفامبي والذي يمكن إرجاعه إلى شخصية زعيمه، المطالبة الشعبية الواسعة بتحقيق المساواة بين الجنسين، حاجة السلطات التقليدية لاستعادة الدعم الشعبي، وضعف الجاذبية المالية للمناصب القيادية التقليدية. إضافة إلى ذلك، فإن التكامل بين الجهود المحلية والإقليمية والوطنية لتمكين النساء في مجال النظم العرفية، والتغييرات المتزامنة في مجالات القيادة العرفية وفض النزاعات والمعايير الجوهرية الثلاثة، وزخم التغيير القوي الناجم عن استقلال ناميبيا، كلها عوامل يجب أخذها بالاعتبار عند محاولة تكرار هذه التجربة في مناطق أخرى.

المختصرات

CLB	Communal Land Board المجلس البلدي للأراضي
SWAPO	South West African People's Organization, Namibia's leading political party and former national liberation movement الحزب السياسي الحاكم في ناميبيا وحركة التحرر الوطني السابقة
NDT	Namibia Development Trust صندوق ناميبيا للتنمية

خلفية

من المسلّم به عموماً في الأدبيات المتداولة أن هياكل الحكم التقليدي وعملياته ذات طابع أبوي إلى حد كبير، وتُحابي مصالح الرجال على حساب النساء. وهذا النقد غير موجه فقط لواقع أن معظم المناصب القيادية التقليدية يُمسك بها الرجال، بل لهيمنة الرجال أيضاً على المحاكم التقليدية، لا سيما عدم وجود قاضيات، والعقبات الثقافية التي تحول دون مشاركة النساء في مداولات المحاكم، إلى درجة تستدعي في بعض الحالات قيام أزواجهن أو أقربائهن الذكور بتمثيلهنّ. كما أن هذا النقد موجه ضد المعايير العرفية الجوهرية غير المتكافئة بين الجنسين، رغم أنها لا تُحابي الرجال عموماً دون شروط (راجع ستيوارت، ٢٠٠٨: ١٤١). فالرجال مستفيدون من معظم حقوق الملكية، ولو أنها مشروطة بإعالة زوجاتهم وأطفالهم وأقاربهم المحتاجين الآخرين. أما النساء فيحصلن غالباً على حقوق من الدرجة الثانية، بوصفهن زوجات أو بنات أو قريبات درجة أولى. وتعمل المبادئ الأبوية للحكم التقليدي على تكريس التحيز ضد النساء، وضمان اتخاذ الرجال غالبية القرارات الرئيسية المتعلقة بقضايا تخصيص الأراضي والميراث والطلاق. (نتسبيزا، ١٩٩٩: ١). وتنتقد بعض الدراسات الطابع المتحيز للحكم التقليدي ضد النساء باعتباره غير قابل للإصلاح، وتدعو إلى الطلاق الكامل معها (خادياغالا، ٢٠٠١؛ وايتهيد وتسيكاتا، ٢٠٠٣). بينما لا يُرجح آخرون أن تختفي أنظمة الحكم التقليدي في المستقبل القريب، وبالتالي يجب أن يحظى إصلاحها بالأولوية على جدول الأعمال (نيامو-ميوسيمبي، ٢٠٠٣: ٢٧). وهذا يطرح مسألة كيفية تعزيز مشاركة النساء والتغلب على إقصائهن عن عمليات وهياكل صنع القرار العرفية.

تتناول هذه الدراسة الوضع المميز للسلطة التقليدية في أوكفامبي في أرض أوفامبو شمال ناميبيا، التي نجحت في بناء هياكل وعمليات حكم تقليدي أكثر إشراكاً واستجابة للنساء، بواسطة عمل متزامن في المجالات الثلاثة للحكم التقليدي: القيادة، فض النزاعات بالطرق العرفية، والمعايير الجوهرية. تبدأ هذه الدراسة بوصف موجز لظروف إقصاء النساء عن المشاركة في الهياكل العرفية في أفريقيا، لا سيما في أوفامبو، وتأثير ذلك عليهن.

تنتقل بعد ذلك إلى عرض عمليات معالجة إقصاء النساء التي اتخذتها أوكفامبي، وتأثير ذلك على معرفة وفهم ومواقف وسلوك المواطنين ورموز السلطة. ثم يشرح القسم التالي الأسباب التي حدت بقيادة السلطة التقليدية في أوكفامبي إلى تشجيع هذه التغييرات والحضّ عليها. وتخلص الدراسة إلى عرض آثار هذه الحالة الناجحة على الفئات المهمشة الأخرى وعلى صانعي السياسات والعاملين في مجال التنمية، على أمل التصدي لعقبات إقصاء مماثلة للنساء[١].

تبعات الإقصاء عن عملية صنع القرار السياسي

لا يمكن التحقق بسهولة من دور النساء في أرض أوفامبو في مرحلة ما قبل الاستعمار. ويجب التعامل بحذر مع أدبيات التوزيع العرقي التي تناولت ناميبيا في أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠ عند تقييم قضايا المرأة، وذلك لعدة أسباب: كان الكتّاب من الذكور حصراً، مما جعل تناولهم للمجتمعات المحلية يقتصر على مجالات الذكور، وتكيّف فهم هؤلاء المؤلفين على الأرجح مع السمات التي تتوافق فقط مع الأيديولوجية الأوروبية للنوع الاجتماعي في القرن ١٩، وكان إنجاز المهمة الحضارية للكتّاب التبشيريين يتطلب تصوير المجتمع الأصلي كمضطهد للنساء ومسيء لهن (بيكر Becker، ١٩٩٥: ٥٦ – ٥٧).

وصفت عدة مصادر أحدث، كالوثائق الصادرة عن منظمة حركة التحرير الوطني لشعب جنوب غرب افريقيا (سوابو)، حالة تبعية النساء في مجتمع ناميبيا قبل الاستعمار واستبعادهن من امتلاك بعض السلع الهامة كالأبقار (حملة سوابو للتضامن مع النساء ١٩٨٨: ٣٥٢)، وتقسيم العمل الراسخ بين الجنسين اعتباراً من النصف الثاني من القرن ١٩ على الأقل (هايس، ١٩٨٨: ١٣٥). يصف مورسوم المنزلة العامة الدنيا للنساء بأنها 'قد تكون التقسيم الاجتماعي الأكثر انتظاماً في مجتمعات ما قبل الاستعمار' (نقلاً عن حملة سوابو للتضامن مع النساء عام ١٩٨٨: ٣٥٢). إلا أن آخرين أشاروا إلى حق النساء في الملكية والميراث، وإنه رغم غيابهن عن الاجتماعات العامة واستبعادهن من العمليات العسكرية، فقد جرت استشارتهن دائماً قبل اتخاذ القرارات، كما تمتعن بسلطة مهمة بقوة شخصيتهن في حالات الحرب (للاطلاع على هذا النوع من الأدبيات، راجع سويري، ١٩٩٦: ٢١ – ٢٢).

ثمة اعتقاد قوي بين سكان ناميبيا بأن النساء في المجتمع التقليدي ما قبل الاستعمار لا رأي لهن في عمليات اتخاذ القرار السياسي والقضائي في مجتمعاتهن. وأكدت بيكر (٢٠٠٠) على تكرار ترداد هذا الاعتقاد في مقابلاتها ومناقشاتها في أوفامبو. وبرأيها، أن 'الافتراض العام عن المنزلة المتدنية للنساء تقليدياً هو محل جدل كبير' (بيكر ٢٠٠٠: ١٧٧). وأشارت إلى حق الملكية الذي تتمتع به كثير من نساء المجتمعات المحلية؛ حيث خفف النظام الأمومي من سيطرة الرجال على النساء، لا سيما الأزواج على زوجاتهم. ولعبت النساء أدواراً هامة كشافيات من الأمراض وربات شعائر وطقوس (بيكر ٢٠٠٠: ١٧٧). وخلصت إلى القول بأنه في مرحلة ما قبل الاستعمار، 'كان وضع المرأة والرجل... مثل ساكنين في فضاءين مختلفين يعيشان ازدواجية اجتماعية كاملة، وليس ككائنين متراتبين حسب النوع الاجتماعي' (بيكر ٢٠٠٠: ١٧٨؛ راجع أيضا سويري ١٩٩٦: ٢٤). إن الانتماء

إلى طبقة النبلاء لدى نخبة أوفامبو أكثر أهمية من النوع الاجتماعي في تشكيل الهوية، وقد حازت نساء النخبة كإناث العائلة المالكة وأم الملك وزوجته الرئيسية على سلطة سياسية كبيرة. إضافة إلى وجود زعيمات تقليديات رغم قلة عددهن (بيكر ٢٠٠٥: ٢٣٦-٣٧، ٢٤٩).

فقدت نساء النخبة جزءا من سلطتهن بسبب مركزة وعسكرة الأنظمة السياسية الحاكمة في أوفامبو أواخر القرن التاسع عشر. ولذلك 'مالت موازين القوى بين الجنسين فعلياً لصالح رجال النخبة عشية الاستعمار' (بيكر ٢٠٠٥: ٢٥٠).

مع أنه لا يمكن التوصل إلى استنتاجات قاطعة بشأن مواقع الجنسين في مجتمع أوفامبو قبل الاستعمار، يتفق معظم الكتّاب على أن العلاقات بين الجنسين تغيّرت جذرياً إبان المرحلة الاستعمارية، وأن مجتمعات ما قبل الاستعمار أعطت النساء احتراماً وحماية وأمناً أكثر من مجتمعات مرحلة الاستعمار. حيث عملت السلطات الاستعمارية على تعزيز سلطة الوجهاء على النساء والشباب بهدف السيطرة وضمان الانضباط والاستقرار الاجتماعي، مما عمّق حرمان النساء في المجتمع التقليدي. وبدعم من الحكومات الاستعمارية، أو حتى بتحريض منها، تلاعبت السلطات القبلية بالعادات والتقاليد الأفريقية في محاولة لإخضاع النساء (بيكر ١٩٩٥: ٩٠؛ هايز، ١٩٩٨: ١٢٥؛ أنترهالتر، ١٩٨٨: ٥٤٩). وجرى في هذه العملية إحياء بعض خصائص القوانين العرفية 'خارج سياقها التاريخي والاجتماعي' (جينووالا، ١٩٨٨: ٥٠)، بهدف تعزيز القمع الأبوي الموجود سلفاً (مجلس نساء سوابو ١٩٨٨: ٣٤٧).

بالتزامن مع ذلك، مهّد التعاقد مع الرجال في أوفامبو للعمل في المناجم والمزارع الكبيرة ومواقع البناء في منطقة الشرطة في البلاد لنشوء اقتصاد نقدي يهيمن عليه الذكور، مما أدى إلى تركيز السلطة في أيديهم. وعمق ذلك من استغلال النساء لأنه أضعف وضعهن المالي مقابل الرجال وزاد أعباءهن بسبب الانخفاض الكبير في مساهمة الرجال في الزراعة. كما تنكبت النساء مسؤوليات إضافية كان الرجال يقومون بها عادة قبل تعاقدهم (هانغو-روموكاينين ٢٠٠٠: ٧٩؛ مورسوم، نقلا حملة سوابو للتضامن مع النساء ١٩٨٨: ٣٤٨). إضافة إلى ذلك، أدت المساواة بين مفهومي 'العمل' و'العمل المأجور' إلى اعتبار النساء غير عاملات، وفقدن الاعتراف بهن كمنتِجات لهن قيمة (بيكر ١٩٩٥: ٩٧-٩٨). ورغم أن غياب الرجال عزّز أيضاً سلطة النساء وإمكانية استقلالهن، فيبدو أن ذلك لم يتحول بحد ذاته إلى واقع ملموس في مجتمعات أوفامبو (بيكر ١٩٩٥: ٩٩).

إن تأثير المسيحية والبعثات التبشيرية الغربية، لا سيما نموذج الأسرة الأساسية المؤلفة من معيل وربّة منزل، ساهم أيضاً في تبعية النساء في المجتمع وعمقها. فحسب الأيديولوجية المسيحية لحياة النساء المنزلية، تُناط السلطة الاقتصادية

والسياسية حصراً بالذكور (بيكر ٢٠٠٥: ٢٥١-٥٤). ولكن بعض النساء نجحن في مقايضة التزامهن التبشيري بحمايتهن من تعدد الزوجات مثلاً، أو بالحصول على مستوى تعليم لم يكن ممكناً لولا ذلك، الأمر الذي أدى إلى تأثير متناقض نوعاً ما للبعثات التبشيرية على علاقات السلطة بين الجنسين (بيكر ١٩٩٥: ١٠٤-١٠٥).

أثرت أيديولوجية النوع الاجتماعي للحكام الاستعماريين أيضاً على التعامل مع الزعيمات التقليديات وغيرهن من النساء المتنفذات سياسياً، ولم تتوافق مع وجودهن. ففي مملكة أوغاندجيرا في أرض أوفامبو، ذات التقاليد العريقة في وجود نساء حاكمات، اجتُثت القيادات النسائية تقريباً من الساحة التقليدية المحلية، وأُقصيت النساء إلى حد كبير عن المشاركة في المحاكم التقليدية، و'تحولت جميع هياكل السلطة القبلية الاستعمارية الناشئة إلى مجالات ذكورية بالكامل' (بيكر ٢٠٠١: ٢٣٤). وبالمثل، لم تكن إدارة جنوب أفريقيا في أوندونغا مستعدة لقبول سلطة موتاليني كامبينغارا لأنها امرأة، مع أنها أم وجدة لثلاثة ملوك من ندونغا (بيكر ٢٠٠٥: ٢٥٠-٥١). كما عارض هاهن (المغرور)، المفوض الوطني لجنوب أفريقيا في أرض أوفامبو طيلة ثلاثة عقود تقريباً (١٩٢٠-١٩٤٦)، 'ممارسة النساء للنفوذ والسلطة والسيطرة' (بيكر ٢٠٠٥: ٢٥١).

أشارت المقابلات التي أجريت لصالح هذه الدراسة إلى أن كثيراً من الناس في أوكفامبي يعتقدون أنه قلما وجدت، أو ربما لم توجد، زعيمات تقليديات في المرحلة الاستعمارية. وقالوا أيضاً، إن النساء استُبعدن إلى حد كبير من المشاركة الفعالة في المحاكم التقليدية قبل الاستقلال.

يجري التعامل مع أيديولوجية النوع الاجتماعي التي تواجدت عشية الاستقلال على أنها أيديولوجية أوفامبو 'التقليدية'، مع أنها بدعة مستحدثة نجمت عن تحولات مقصودة وغير مقصودة في المرحلة الاستعمارية. الأمر الذي يخفي تضافر عوامل عدة أدت إلى إضعاف النساء، تتمثل في عدم قبول الحكام الاستعماريين وجود نساء متنفذات؛ وتلاعب السلطات القبلية للسيطرة على العمالة ورأس المال والعمالة المهاجرة بسبب التحول إلى اقتصاد نقدي؛ والتأثير التبشيري المسيحي، الذي يحيل النساء إلى أعمال المنزل.

تضمن الدستور الجديد لناميبيا بعد الاستقلال مادة تنص على المساواة وعدم التمييز بين الجنسين (المادة ٢ ,١٠). كما أن قوانين السلطات التقليدية لعامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ تُلزم هذه السلطات بتعزيز العمل الإيجابي 'لا سيما من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين في المناصب القيادية'. ورغم معايير المساواة الواردة في الصكوك القانونية المحلية والدولية والإقليمية النافذة، فإن 'وضع النساء في المجتمع الناميبي لا يزال

يشكل تحدياً' (ناميسيب، ٢٠٠٨: ١٠٧). ويشكل المجال التقليدي أحد مجالات التحدي البارزة. إذ أشار بحث أُجري بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ في أوفامبو إلى محدودية معرفة النساء بأنظمة العدالة العرفية وعدم حصولهن عليها. ويرى كثير من النساء أن القوانين العرفية والنظام القضائي العرفي يهمل قضاياهن. واشتكين خاصة من إقصائهن عن المشاركة الفعالة في المحاكم التقليدية (صندوق ناميبيا للتنمية، ١٩٩٣: ES٩).

إن هيمنة الرجال على المجالات الثلاثة المتداخلة جميعاً للنظم العرفية: القيادة وفض النزاعات والمحتوى المعياري، تثير مسألة مدى تأثير أحكام المساواة الدستورية والقانونية على الحياة في المناطق الريفية الداخلية، التي هيمن عليها الزعماء والأنظمة الإدارية والقضائية التقليدية بموجب النظم العرفية المعمول بها محلياً. وتحاول هذه الدراسة تحليل الجهود المحلية لدفع المساواة بين الجنسين من حيث الإجراءات والتأثير على أنظمة الحكم التقليدي، في بلد يعتقد فيه معارضو ومؤيدو المساواة بين الجنسين بوجود 'عداء أبدي' بين حقوق المرأة والنظم العرفية (بيكر ٢٠٠١: ٢٣٣).

شهدت سلطة أوكفامبي التقليدية في العقود الأخيرة تغييراً في ثلاثة مجالات رئيسية: مشاركة النساء في القيادة، مشاركة النساء في إجراءات المحاكم التقليدية، وتغييرات جوهرية في القوانين العرفية حصّنت حقوق النساء. تناقش الأقسام التالية وتحلل هذه العمليات الثلاث.

عمليات المشاركة المنجزة

تتغير عملية اختيار الزعماء التقليديين في أوكفامبي، على مستوى القرية على الأقل، من نظام يقوم على القرابة إلى نظام يقوم على الإنجاز. حيث كان يجري عموماً اختيار زعماء القرى من عائلة الزعيم السابق، الأمر الذي لم يعد مهماً الآن. ورغم أن مرشحي تلك العائلة لا يزالون يحظون بفرصة جيدة لخلافة قريبهم، فإنهم مضطرون الآن لإظهار المزايا القيادية والمهارات اللازمة لهذا المنصب، وإلّا قد يتفوق عليهم شخص آخر أثبت قدرته على المشاركة الفعالة في أعمال المجتمع. إضافة إلى احتمال تفضيل شخص لا علاقة له بالزعيم السابق بهدف اختبار بداية جديدة، حيث يُخشى أحياناً أن يرث عضو العائلة تحيزات وعداوات الزعيم السابق.

ومن التغييرات ذات الصلة مطالبة قرويي أوكفامبي بدور أكبر في اختيار زعيم قريتهم، الذي كان اختياره في السابق حكراً على الوجهاء الكبار والزعيم. ففي أوشاندومبالا

مثلاً، جرى التفاوض على عملية الانتخابات بعد وفاة زعيم لا يتمتع بالشعبية. ويُعدّ انتخاب الزعماء التقليديين مطلباً مشتركاً واسع النطاق لأهالي أوكفامبي (اختار ٩٣ بالمئة من أصل ١٦١ مستجيباً في المسح إجابة «موافق» أو «موافق بشدة» على عبارة 'إن انتخاب الزعماء أو الزعيمات من قبل الأهالي فكرة جيدة'). وطُرح خلال أحد النقاشات الجماعية، أن سبب عدم شعبية الزعيم الحالي هو عدم اختياره من قبل الأهالي.

إن فتح المناصب القيادية التقليدية والتوجه نحو اعتماد الجدارة في القيادة وزيادة الحضور الشعبي في تقرير ذلك، يفسح مجالات جديدة للقيادة النسائية. فالنساء اللواتي أظهرن التزاماً برفاهية القرية من خلال دورهن مثلاً في مجلس الزعيم لوجهاء القرية، يتقدمن الآن إلى الواجهة. وتشكل أرامل الزعماء إحدى المجموعات الخاصة المؤهلة لشغل منصب زعيم القرية. ويعتبرن هؤلاء ذوات دراية ومهارة، نظراً لقربهن من أزواجهن وحضورهن لأنشطتهم عندما كانوا زعماء. كما أن غياب الرجل المناسب، هو حالة أخرى تتيح للنساء فرصة القيادة.

عززت السلطة التقليدية في أوكفامبي، لا سيما زعيم ليبومبو، الدور القيادي للمرأة منذ ثمانينيات القرن الماضي، سواء في الخطب العامة أو بتعيين النساء في مختلف مستويات القيادة التقليدية. ونتيجة لذلك، شهدت أوكفامبي زيادة كبيرة في القيادات النسائية التقليدية، بما في ذلك وجود امرأة في المجلس التقليدي. وتشغل النساء خُمس المستشارين الكبار الموجودين في المناطق حالياً. وفي المناطق الثلاث التي أجريت فيها المقابلات، تراوحت نسبة النساء من الرُبع تقريبا (في منطقة أوناميغا) إلى الخُمس (في منطقة أوغونغو)، إلى مجرد واحد من أصل ١٩ (في منطقة أوتووالا). ويشير هذا الاختلاف إلى الدور الهام الذي يلعبه كبار الوجهاء أو الوجيهات. ومع أن أعداد الزعماء لا تزال أكبر بكثير من أعداد الزعيمات، إلا أن ذلك يمثل تغيراً كبيراً في القواعد التقليدية منذ عشر سنوات.

يطرح دخول القيادات النسائية الجديدة عدداً من الأسئلة: ما هي مشاعر القرويين تجاه هذه القيادات؟ هل جرى قبولهن، وهل يؤخذن على محمل الجد؟ يُشار في المقابلات غالباً إلى أن قبول زعيمات تقليديات مرتبط بأدائهن. فكيف إذن يجري تقييم أدائهن؟ وهل ثمة أي اختلاف مقارنة بتوقعات القرويين من الزعماء الذكور؟ وبالإجمال، كيف يرى القرويون مدى ملاءمة الرجال والنساء للقيادة؟

أُجري مسح شمل ١٦٢ أسرة ريفية، إضافة إلى بحث نوعي للإجابة على تلك الأسئلة، في ثلاث مناطق من أوكفامبي: أوتووالا، أوناميغا وأوغونغو. في الواقع، تنقسم أوكفامبي إلى خمس مناطق (أوشيكاندجو) يرأس أربع منها أربعة زعماء بارزين، وترأس الخامسة زعيمة بارزة (موويني غووشيكاندجو). وتضم كل منطقة

٧٠ قرية، على رأس كل منها زعيم أو زعيمة (موويني غووميكوندا). وتساعد الزعماء في كل مستوى مجالس للزعماء. ويرأس زعيم ليبومبو مجلس أوكفامبو التقليدي، الذي يضم جميع الزعماء والزعيمات البارزين، إضافة إلى عدة مستشارين تقليديين آخرين.

أجابت أغلبية كبيرة (٨٠,٤ بالمئة) من المستجيبين الذين يعيشون في قرية تتزعمها امرأة على عبارة 'يؤدي الزعيم عمله بشكل جيد' بالقول «موافق» أو «موافق بشدة». وأبدى المستجيبون في القرى التي يتزعمها رجل اختلافاً طفيفاً غير ذي مغزى، حيث وافق أو وافق بشدة ٨٢,٢ بالمئة منهم. وظهر النمط نفسه عندما سُئل أفراد العينة عن أداء زعيمين بارزين وزعيمة بارزة: كان التقييم شبه متساو لكلا الجنسين.

لم يكن ثمة فرق كبير بين إجابات المستجيبين في قرى يتزعمها رجل وقرى تتزعمها امرأة، عند سؤالهم عن العلاقة مع زعيم قريتهم. ففي كلتا الحالتين، أجاب ثلاثة أرباعهم (٧٤ بالمئة و٧٥ بالمئة ، على التوالي) أن هذه العلاقة إما جيدة أو جيدة جداً.

اتضح أمر مثير للاهتمام عند فرز بيانات التقييم حسب جنس المستجيبين (الجدول ٣-١). فقد قيم الرجال والنساء الذين يعيشون في قرى تتزعمها امرأة أداء رئيستهم تقييماً متطابقاً تقريباً. وتوافق هذا التقييم إلى حد كبير مع تقييم المستجيبات للزعيم في القري التي يتزعمها رجل. ولكن علاقة ملموسة، ولو بسيطة، ظهرت في القرى التي يتزعمها رجل بين جنس المستجيب وتقييم الرئيس، حيث أبدى المستجيبون موقفاً تجاه قيادتهم أكثر إيجابية من المستجيبات.

الجدول ٣-١ 'يؤدي الزعيم عمله بشكل جيد'.

	قرى يتزعمها رجل (متوسط)	قرى تتزعمها امرأة (متوسط)
رجال	٢,٠٥	١,٧٨
نساء	٢,١٠	٢,١١
المجموع	**٢,٠٨**	**١,٩٩**

يُلاحظ وجود أمر مماثل عند تقييم زعماء تقليديين بارزين: ففي حين تماثل تقريباً تقييم الزعيم البارز لمنطقة أوناميغا مع الزعيمة البارزة لمنطقة أوغونغو من قبل المستجيبين والمستجيبات، فإن تقييم الزعيم البارز لمنطقة أوتووالا اختلف بشكل ملموس بين المستجيبين والمستجيبات (الجدول ٣-٢)

الجدول ٣-٢ 'يؤدي الزعيم البارز عمله بشكل جيد'.

	منطقة أوتووالا زعماء بارزون (متوسط)	منطقة أوناميغا زعماء بارزون (متوسط)	منطقة أوغونغو زعماء بارزون (متوسط)
رجال	١,٧٧	١,٨٢	١,٩٤
نساء	٢,٠٧	١,٩٥	١,٩٣
المجموع	**١,٩٤**	**١,٩١**	**١,٩٤**

وهكذا يمكننا الاستنتاج أنه يُنظر بعين الرضا إلى أداء الزعيمات التقليديات، وأنه يُكافئ كذلك أداء الرجال إلى حد كبير. وهذا يقودنا إلى السؤال التالي: هل أدى ذلك إلى تغيير مواقف الزعماء التقليديين تجاه المرأة كخليفة لهم؟ والجواب هو النفي. إذ كشفت المقابلات أن كثيراً من الزعماء لا يزالون يرون أبناءهم أفضل المرشحين، وتأتي بناتهم كبدائل إذا تغيب أبناؤهم أو كانوا غير مناسبين. وهم يحيلون هذا الرأي إلى التقاليد. وربما كان هذا الموقف متوقعاً من الزعماء الكبار بالسن، ولكن كيف يفكر عموم القرويين بأهمية النوع الاجتماعي لزعيم قريتهم؟ عندما طُرح عليهم السؤال التالي: 'إذا طُلب منك التصويت لاختيار زعيم تقليدي جديد لقريتك، هل تختار زعيماً أم زعيمة؟'، اختار غالبية المستجيبين زعيماً. وكذلك ثلث المستجيبات (الجدول ٣-٣).

الجدول ٣-٣ 'إذا طُلب منك التصويت لاختيار زعيم تقليدي جديد لقريتك، هل تختار زعيماً أم زعيمة؟'

	نساء (٩٢ امرأة)	رجال (٦٦ رجلاً)	المجموع (١٥٨ شخصا)
زعيم	٣٧,٠٪	٥٧,٦٪	٤٥,٦٪
زعيمة	٢٦,١٪	٧,٦٪	١٨,٤٪
لا فرق	٣٧,٠٪	٣٤,٨٪	٣٦,١٪

وعند السؤال هل تفضل أن تكون أكثرية الزعماء التقليديين من النساء، وافق أو وافق بشدة ٢٣,٩ بالمئة من المستجيبين، بينما رفض أو رفض بشدة ٥٩,٧ بالمئة منهم. ووافقت أو وافقت بشدة ٤٣,٣ بالمئة من المستجيبات، مقابل ٤٨,٩ بالمئة رفضن أو رفضن بشدة (الجدول ٣-٤).

الجدول ٣-٤ 'أفضل أن تكون أكثرية الزعماء التقليديين من النساء'

	نساء (٩٠ امرأة)	رجال (٦٧ رجلاً)
موافق بشدة (١)	١٢,٢٪	٣,٠٪
موافق (٢)	٣١,١٪	٢٠,٩٪
حياد (٣)	٧,٨٪	١٦,٤٪
غير موافق (٤)	٤٧,٨٪	٤٤,٨٪
غير موافق بشدة (٥)	١,١٪	١٤,٩٪
المتوسط	**٢,٩٤**	**٣,٤٨**

وبالمثل، أظهرت الإجابات على عبارة 'الزعماء أفضل عموماً من الزعيمات' أن الرجال لا يزالون يُعتبرون الأنسب (الجدول ٣-٥).

الجدول ٣-٥ 'الزعماء أفضل عموماً من الزعيمات'

	نساء (٩٢ امرأة)	رجال (٦٧ رجلاً)	المجموع(١٥٩)شخصا
موافق بشدة (١)	٢٧,٢٪	٤١,٨٪	٣٣,٣٪
موافق (٢)	١٧,٤٪	٢٠,٩٪	١٨,٩٪
حياد (٣)	٣,٣٪	١,٥٪	٢,٥٪
غير موافق (٤)	٤٢,٤٪	٢٥,٤٪	٣٥,٢٪
غير موافق بشدة (٥)	٩,٨٪	١٠,٤٪	١٠,١٪
المتوسط	**٢,٩٠**	**٢,٤٢**	**٢,٦٨**

تبوأ تفضيل القادة الذكور الصدارة أيضاً في المقابلات النوعية. حيث عزا كثير من القرويين تحيزهم للرجال إلى التقاليد، أو إلى ملاءمتهم للعمل على أساس الخصائص المتصورة للجنسين. ولذا، يمكننا دون تردد الاستنتاج من البيانات النوعية والكمية، أن تحول الذهنية المنشود تجاه شغل النساء مكانة متساوية تماماً في مواقع القيادة التقليدية، لم يكتمل بعد.

لكن الصورة ليست قاتمة تماماً، فبيانات المسح تطرح رؤى مهمة في هذا الصدد. فعند فرز بيانات عبارة 'أفضل أن تكون أكثرية الزعماء التقليديين من النساء' ليس حسب النوع الاجتماعي للمستجيب فقط، بل حسب النوع الاجتماعي لزعيم القرية أيضاً، يصبح واضحاً أن موقف المستجيبين الذين يعيشون في قرية يتزعمها رجل أكثر سلبية تجاه زيادة عدد النساء في القيادة التقليدية من المستجيبات في القرية نفسها ومن المستجيبين في القرى التي تتزعمها امرأة (الجدول ٣-٦).

الجدول ٣-٦ 'أفضل أن تكون أكثرية الزعماء التقليديين من النساء'

	قرى يتزعمها رجل (متوسط)	قرى تتزعمها امرأة (متوسط)
رجال	٣,٢١	٣,٦٣
نساء	٢,٨٣	٣,٠٠

بالمثل، سجلت عبارة 'الزعماء أفضل عموماً من الزعيمات' درجات إجابة أعلى بشكل ملحوظ بين المستجيبين والمستجيبات في القرى التي تتزعمها امرأة (مما يشير إلى موافقة أقل على العبارة[1]) من المستجيبين والمستجيبات في القرى التي يتزعمها رجل، مقابل درجات إجابة منخفضة بشكل ملحوظ بين المستجيبين (الجدول ٣-٧).

الجدول ٣-٧ 'الزعماء أفضل عموماً من الزعيمات'

	قرى يتزعمها رجل (متوسط)	قرى تتزعمها امرأة (متوسط)
رجال	٣,٠٠	٢,٠٩
نساء	٣,٠٣	٢,٨٤

وهكذا أصبح لدينا نمطان. في النمط الأول، أظهر المستجيبون في القرى التي يتزعمها رجل موقفاً سلبياً ملحوظاً تجاه قيادة النساء أكثر من المستجيبات، وهذا الفرق معدوم أو أقل بكثير في القرى التي تتزعمها امرأة. في النمط الثاني، أظهر المستجيبون الذين يعيشون في قرى تتزعمها امرأة بالإجمال موقفاً إيجابياً عاماً تجاه قيادة النساء، مقارنة مع المستجيبين الذين يعيشون في قرى يتزعمها رجل. ويكتسب النمط الأخير أهمية خاصة، لا سيما أنه يشير إلى أن آراء الرجال بقيادة النساء، سواءٌ جاءت من القيم التقليدية أو كآراء مسبقة بالسمات الشخصية للرجال والنساء، شهدت تغيراً كبيراً بعد اختبارهم قيادة نسائية ناجحة.

التغيّرات في المعرفة والمواقف والممارسات والسلوكيات

في عام ١٩٩٣، عقدت السلطات التقليدية في أوفامبو ورشة عمل عن النظم العرفية في أونغويديفا، تقرر فيها بالإجماع ضرورة السماح للنساء بالمشاركة الكاملة في أعمال المحاكم المجتمعية. وأعلنت السلطة التقليدية في أوكفامبي استجابة لهذا القرار، أن على كل قرية اختيار ممثلة عنها تكون بمثابة نائبة زعيم القرية، وتساهم انطلاقاً من هذا الدور بفعالية في جلسات المحكمة التقليدية. وشرحت امرأتان في مقابلة خاصة بهذه الدراسة سبب استحداث هذا المنصب الجديد بالقول:

> انطلقت الفكرة من كون النساء في قرانا لسن حرات في التحدث مع الرجال، ولكنهن أكثر حرية في التحدث إلى زميلاتهن. وتعدّ الممثلات جزءا من مجلس الزعيم. حيث تتوجه المرأة إلى الممثلة أولاً لشرح قضيتها، ثم تتوجهان سوية إلى الزعيم.
>
> انطلقت الفكرة من أن النساء لم يتلقين معاملة متساوية مع الرجال. ويُفترض بهذا المنصب [ممثلة النساء] أن يخفف من ذلك، وأن تتمثل النساء ويُعاملن على قدم المساواة. وأحدث هذا المنصب الجديد تغييرات. حيث كانت النساء لا يجرؤن في الماضي على مقابلة الزعيم إذا تعرضن لمعاملة سيئة. أما الآن فلا شيء يمنعهن من مقابلتي.

أبلغت السلطة التقليدية زعماء قرى أوكفامبي أيضاً أنه يجب تشجيع النساء على المشاركة الفعالة في جلسات المحكمة التقليدية (بيكر ١٩٩٦: ٧). وقوبلت هذه التوجيهات بالمقاومة في البداية. حيث شعر بعض الزعماء بالتهديد من القياديات الجديدات، وتجمعت الانتقادات والشائعات من جهات عدة، بمن فيها نساء أخريات. وفترت همة بعض الممثلات المنتخبات حديثاً نتيجة لهذه المقاومة، أو بسبب عدم وضوح طبيعة المنصب وكيفية تحقيق أهدافه. ولكن أخريات ثابرن، ويبدو أنهن شكّلن قدوة، وشجعن نساء أخريات على المشاركة في شؤون القرية. إن مشاركة النساء في جلسات المحكمة التقليدية، وكذلك في محكمة المقاطعة ومحكمة الزعيم، أصبحت بمرور الوقت سمة مقبولة في حياة القرية. حتى أن عدد النساء زاد في كثير من الأحيان على عدد الرجال في كثير من القرى. وقالت إحدى الزعيمات: 'تشكل النساء معظم الحضور في جلسات المحاكم التقليدية في أوشيباندا في هذه الأيام. فالرجال، رغم معرفتهم بإجراءات المحكمة، لا يحضرون. وأحياناً تشاهدهم وهم يمرون في طريقهم إلى الحانات [*shebeens*]. وتقتصر اللقاءات الآن في كل مكان على النساء؛ في الكنيسة وفي اجتماعات سوابو'. ورددت إحدى المستشارات التقليديات القول نفسه: 'ترى النساء الآن يحضرن بأعداد كبيرة في كل اجتماع. والرجال لا يحضرون. وعندما تلتقيهم في الطريق، يسألونك كيف جرى الاجتماع، ولكنهم لا يأتون. ويقولون «باعتنا الحكومة للنساء، فدعوا النساء يعملن الآن»'.

يجب أن يُفهم هذا الوضع في سياق ارتفاع النزوح من المناطق الريفية في شمال ناميبيا. حيث أدت هذه الظاهرة الناجمة عن سوء الحالة الاقتصادية في المناطق الريفية في ناميبيا، إلى ارتفاع نسبة الأسر التي تتزعمها النساء. وصاحب هذا النزوح انعدام وجود الرجال تقريباً في القرى وبقاء الأطفال والمسنين فقط، الذين لا يُعتبرون مناسبين لتولي أدوارا قيادية.

جرى تشجيع النساء علناً على المشاركة بنشاط في الإجراءات في كثير من جلسات المحكمة. وتشير الملاحظة الشخصية للمؤلفة عن هذه الجلسات إلى المشاركة الفعلية لعديد من النساء: لقد تحدثن بحرية كأطراف أو كشهود، وبدَون غير خائفات من إبداء غضبهن أو سخطهن على الطرف الآخر، ورفضن بشدة أحياناً الموافقة على تسويات ودية تنطوي على حلول وسط. كما شاركت 'الحاضرات' أيضاً بنشاط في مناقشة القضايا؛ واستجواب الأطراف والشهود؛ ودراسة مداولات وقرارات المحاكم. ولا يبدو أن ثمة اختلاف واضح في طريقة الحديث والسلوك بين الرجال والنساء كأطراف وشهود وحضور. ولكن البعض يدعي أن ذلك ليس حال جميع النساء، لا سيما المسنات منهن، اللواتي يعتقدن حتى الآن أن القرارات السليمة لا يتخذها إلا الرجال، ولذلك يلتزمن الصمت أثناء المحاكمات.

لا يزال الرجال يشكلون غالبية المستويات العليا في تراتبية المحاكم، نظراً لأن عدد الزعماء التقليديين لا يزال أكبر من عدد الزعيمات. ومع ذلك فإن التغيير عميق أيضاً على هذا الصعيد، حيث يُقال إن النساء أكثر فعالية فيه من الرجال.

إن زيادة مشاركة النساء في المحاكم التقليدية، سواءٌ على 'قوس المحكمة' أو كحاضرات في قاعاتها، إلى جانب تزايد عدد الزعيمات التقليديات، يطرح عدداً من الأسئلة. هل الرجال والنساء راضون عن أداء المحاكم التقليدية؟ هل يشعرون بحرية التحدث وإبداء الرأي في جلساتها؟ هل يتمكن الرجال والنساء حقاً من المشاركة في إجراءات المحاكم التقليدية والتأثير على قراراتها؟ هل تختلف آراؤهم باختلاف زعيم القرية، امرأة كان أم رجلا؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب التمييز بين مفاهيم وآراء الناس الذين يحضرون فعلياً جلسات المحكمة (٣٢ بالمئة من المستجيبين) وغالبية المستجيبين (٦٨ بالمئة) الذين لم يسبق لهم حضور جلسة محكمة تقليدية في قريتهم.

عبر ٥١ بالمئة ممن شهدوا جلسات المحاكم التقليدية لأول مرة عن مستوى عال من الرضا عن أدائها العام، وأشار ٧٥ بالمئة منهم إلى عدم وجود حاجة لتحسين أدائها. وعبر المستجيبون عن حاجة المحاكم التقليدية التي ترأسها نساء إلى تحسين أدائها قليلاً، مقارنة مع تلك التي يرأسها رجال. وعبرت المستجيبات من جهة أخرى، عن

حاجة المحاكم التقليدية التي يرأسها رجال إلى تحسين طفيف في أدائها أكثر من تلك التي ترأسها نساء. وقالت ٧٢ بالمئة من المستجيبات و٩٢ بالمئة من المستجيبين في هذه المجموعة إنهم شعروا بأن المجال مفتوح أمامهم للمشاركة الفعالة في الإجراءات. وكان موقف النساء إيجابياً من المشاركة في القرى التي تتزعمها امرأة أكثر من القرى التي يتزعمها رجل (الجدول ٣-٨).

الجدول ٣-٨ 'هل تشعر بأن مجال المشاركة الفعالة مفتوح أمامك في إجراءات المحاكم التقليدية؟'

	نساء (٢٥ امرأة)	رجال (٢٥ رجلاً)
قرى تتزعمها امرأة		
نعم	٪٨٣,٣	٪١٠٠
لا	٪١٦,٧	٪٠
لا أدري	٪٠	٪٠
قرى يتزعمها رجل		
نعم	٪٦٨,٤	٪٨٧,٧
لا	٪٣١,٦	٪٠
لا أدري	٪٠	٪١٣,٣
المجموع ٥١ شخصاً، إجابات مفقودة ١ إجابة		

ورفض أو رفض بشدة ٨٠ بالمئة من المستجيبين و٦٨ بالمئة من المستجيبات عبارة 'أجد صعوبة في التحدث وإعطاء رأيي في جلسات المحكمة التقليدية'، في حين وافقت بشدة ٢٨ بالمئة من المستجيبات، مقابل ٤ بالمئة من المستجيبين (الجدول ٣-٩).

الجدول ٣-٩ 'أجد صعوبة في التحدث وإعطاء رأيي في جلسات المحكمة التقليدية'

	حاضرات (٥٢ امرأة)	حاضرون (٥٢ رجلاً)
موافق بشدة	٢٨٪	٤٪
موافق	٤٪	١٢٪
حياد	٠٪	٤٪
غير موافق	٤٨٪	٥٢٪
غير موافق بشدة	٢٠٪	٢٨٪

ذكر المستجيبون أن التحدث في المحاكم التقليدية في القرى التي تتزعمها امرأة كان أسهل عليهم مقارنة مع تلك التي يتزعمها رجل. واعتبرت غالبية المستجيبين (٥٦ بالمئة نساء و٦٠ بالمئة رجال) أن النفوذ متساوٍ بين الجنسين، بينما أعلن معظم الباقين أن الرجال يتمتعون بنفوذ أكبر من النساء. وتؤمن المستجيبات بقوة أن تساوي النفوذ بين الجنسين يتحقق في القرى التي تتزعمها امرأة أكثر من تلك التي يتزعمها رجل (الجدول ٣-١٠). وقالت الغالبية العظمى من المستجيبين، بمن فيهم أولئك الذين لم يسبق لهم حضور محكمة تقليدية، إن الرجال والنساء يتلقون معاملة متساوية في المحاكم التقليدية ولديهم فرص متساوية في الحصول على قرارات أو تسويات عادلة، ولا يعتقد بعكس ذلك سوى ٨,٦ بالمئة و٦ بالمئة على التوالي.

الجدول ٣-١٠ 'من تعتقد أنه الأكثر نفوذاً في المحكمة التقليدية في قريتك، الرجال أم النساء؟'

	قرى تتزعمها امرأة (١٦)	قرى يتزعمها رجل (٣٤)
نساء		
رجال	١٦,٧٪	٣٦,٨٪
نساء	٠٪	٠٪
متساوي	٨٣,٣٪	٤٧,٤٪
لا أدري	٠٪	١٥,٨٪
رجال		
رجال	٣٠٪	٢٦,٧٪
نساء	١٠٪	٦,٧٪
متساوي	٦٠٪	٦٠٪
لا أدري	٠٪	٦,٧٪

المجموع ٥١ شخصاً، إجابات مفقودة ١ إجابة

وكان موقف المستجيبين من كلا الجنسين بشأن المعاملة المتساوية إيجابياً أكثر قليلاً في المحاكم التقليدية التي ترأسها نساء من تلك التي يرأسها رجال.

بالإجمال، يرى المستجيبون عموماً أن الرجال والنساء يحظون بمعاملة متساوية في المحاكم التقليدية، إضافة إلى فرص متساوية في الحصول على قرارات عادلة. وفي الوقت نفسه، ترى أغلبية المستجيبين بأن النساء والرجال لهم تأثير متساوٍ في صنع القرار، بينما تعتقد أقلية وازنة أن للرجال تأثيراً أكبر من النساء. وثمة اختلاف واضح بين المستجيبين في القرى التي تتزعمها امرأة وتلك التي يتزعمها رجل. وكان موقف المستجيبات أكثر إيجابية بكثير بشأن إجراءات المحاكم التقليدية في القرى التي تتزعمها امرأة من حيث الأداء العام؛ والقدرة على المشاركة في الإجراءات؛ والسلطة المتساوية بين الجنسين.

كان موقف المستجيبين أكثر إيجابية بقليل بشأن الأداء العام في القرى التي يتزعمها رجل، ولكنهم أشاروا إلى أن تقاسم السلطة بين الجنسين أقرب إلى المساواة، وأنهم يتحدثون بسهولة أكبر في محاكم القرى التي تتزعمها امرأة.

مواءمة المعايير مع الدستور

كان تحسين الوضع القانوني للنساء بما يتلاءم مع مقتضيات الدستور الناميبي أحد أهداف ورشة النظم العرفية التي نظمتها السلطات التقليدية في أوفامبو في عام ١٩٩٣. وقد طرحت خلالها علناً قضية المساواة بين الجنسين من قبل المحامي ف. ج. كوزونغويزي، رئيس مكتب الشكاوى [Ombudsman] في ناميبيا ورئيس لجنة كوزونغويزي، الذي أوضح أن الحكومة لا 'تحاول بمفردها تحسين وضع النساء في ناميبيا'(محاضر ورشة النظم العرفية للزعماء التقليديين في أوفامبو، هينز وجواس ١٩٩٥: الفقرة ٥)، بل ولدى الرئيس سام نجوما اهتمام كبير بهذا الموضوع أيضاً. وقد طلب اجتماع السلطات التقليدية لمعالجة قضية ميراث الأرامل بالتحديد. ووجهت الرسالة نفسها السيدة ناشيلونغو شيفوتي؛ ممثلة مكتب الرئيس في وزارة شؤون المرأة:

> جئناً إلى هنا، نحن النساء، لنسمع ونرى ما يجري، بحيث نتخلص من كل ما يمكن أن يضطهد النساء إذا وجد. يجب أن تتساوى القوانين التقليدية والقوانين العامة. ويجب تعديل القوانين التقليدية بشكل مناسب. ونحن لا نطرح ضرورة إلغائها. يجب حماية الأرامل (هينز وجواس ١٩٩٥: ٥٦).

تشير الإحالة إلى قضية الأرامل إلى أحكام الميراث التقليدية، التي تنص على أن ميراث الرجل عند وفاته يؤول إلى عائلته من جهة والدته. مما يجعل الأرملة رهينة عائلة زوجها.

ورغم التزام عائلة الزوج بدعم الأرامل والأطفال المحتاجين بموجب النظم العرفية، إلا أن ذلك أسفر غالباً عن طرد الأرملة وأطفالها من المنزل وإعادتها إلى عائلة والدتها، وهو سلوك يشار إليه تحت مسمى 'مطاردة الأرملة' أو 'الاستيلاء على الملكية'.

وتنص القاعدة العرفية في أوفامبو على تسديد النساء رسماً معيناً للزعماء التقليديين لقاء بقائهن في الأراضي التي شغلنها مع أزواجهن قبل وفاتهم.

استجابة للمطلب الشعبي في تحقيق المساواة بين الجنسين، لا سيما الانتقاد العلني الحاد لـ 'تجريد الأرامل من الملكية'،أقرت ورشة النظم العرفية بالإجماع وجوب السماح للأرامل البقاء في أراضيهن بعد وفاة أزواجهن، دون تسديد أي بدل لزعيم أو زعيمة القرية. وبما أن الورشة ليست هيئة تشريعية، فقد اعتبرت قراراتها بمثابة توصيات لمجالس المجتمعات التقليدية المختلفة (هينز وجواس ١٩٩٥: ٥٦، الفقرة ٨). وأدرجت السلطات التقليدية في أوكفامبي حماية الأرامل في قوانينها المكتوبة (١٩٥٠ – ١٩٩٥).

عرض غوردون (٢٠٠٨) الجذور التاريخية العميقة لـ 'تجريد الأرامل'، التي بقيت موضع خلاف في أوفامبو لما يزيد على قرن من الزمان. ووصف بالتفصيل المحاولات السابقة للسلطات التقليدية والإدارات الاستعمارية والمبشرين تحسين قضية ميراث الأرامل. وحسب غوردون، كانت محاولات فاشلة إلى حد كبير، مما حدا به للتشكيك 'بنفوذ طالما تباهت به «السلطات التقليدية» التي أظهرت نفسها بأنها على دراية، قاطعة أحياناً، بقضايا الميراث، بينما يبدو أن «قوانينها التقليدية» قد تجاهلتها أو تجنبتها في كثير من الأحيان' (غوردون ٢٠٠٨: ٩). تثير هذه الملاحظة أسئلة عدة: ما هي حدود فعالية جهود السلطات التقليدية في أوفامبو الأخيرة لتحسين حالة الأرامل؟ هل يجري ثانية تجاهل 'القوانين التقليدية' الجديدة أو التغاضي عنها؟ هل لدى الزعماء والزعيمات إلمام بالأحكام الجديدة ومضامينها، وهل هم على استعداد لتطبيقها؟ هل عامة الناس على دراية بتغير الأحكام، وهل لبّت مطالبهم؟ هل أدى ذلك إلى تغير السلوك في قرى أوكفامبي؟

أوضحت المقابلات أن تغير القوانين بات معروفاً على نطاق واسع، وجرى تطبيقه في أوكفامبي، وأن حالات الاستيلاء على الملكية' في المحاكم التقليدية والبلدية ومجالس الاراضي البلدية قد انخفضت، ولا تحدث الآن إلا لماماً. وبالمثل، أشارت نتائج المسح إلى أن أغلبية واسعة من المستجيبين مطلعون على الأحكام التقليدية التي تحظر الاستيلاء على الملكية والمدفوعات الدورية للزعماء أو الزعيمات (٨١,٥ بالمئة و٨١,١ بالمئة على التوالي). ولم تذكر إلا أقلية صغيرة من هؤلاء (٨,٣ بالمئة) معرفتها بحوادث استيلاء على ملكية في قراها في السنوات الثلاث المنصرمة.

لكن هذه التغيرات لا يمكن أن تعزى بالكامل إلى النظم العرفية. فرغم أن نزع ملكية الأراضي ومدفوعات الأرامل الدورية للزعماء لقاء استبقائهن في أراضيهن تعد محظورة في قوانين السلطات التقليدية المكتوبة في أوكفامبي وغيرها في أوفامبو، فقد أُدرجت أحكام ذات فاعلية مماثلة في قانون إصلاح الأراضي المشاع ٢٠٠٢ (المادتان ٢٦ و٤٢).

من الصعب معرفة أي قوانين ناظمة ساهمت أكثر من غيرها في إدراك المعايير بوضوح. فمن جهة، أظهرت بيانات مجالس الأراضي المشاع أنه لا يزال يرد إليها حالات نزع ملكية أراضي في فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، ثم شهدت تراجعاً تدريجياً اقترب من الصفر في الوقت الحاضر. وتزامن ذلك مع اعتماد قانون إصلاح الأراضي المشاع لعام ٢٠٠٢، وليس مع إلغاء المعايير العرفية من قبل السلطات التقليدية في أوفامبو في عام ١٩٩٣. ومن جهة أخرى، أظهرت البيانات الكمية أن ٢١,٢ بالمئة يعتقدون بأن المعايير العرفية هي أساس القوانين الرسمية بالعموم، وأحال ٥,٣ بالمئة بالتحديد إلى قانون إصلاح الأراضي المشاع المحلي، مقارنة مع ٦٤,٤ بالمئة ذكروا أن النظم العرفية هي المصدر.

يكرر الذين يستشهدون بالمعايير العرفية المتعلقة بالأرامل مراراً، مقولة إن الطفل الوريث لا يُعفى من المدفوعات الدورية للزعيم مقابل احتفاظه بالأرض بعد موت والديه. إن ذلك يشكل انتهاكا للمادة ٤٢ من قانون إصلاح الأراضي المشاع، ولكنه لا ينتهك قوانين أوكفامبي المكتوبة (التي لا تأتي إلا على ذكر أحد الزوجين المتبقي على قيد الحياة في المادة ٩)، الأمر الذي يشير إلى أن المعرفة بمضمون قانون إصلاح الأراضي المشاع ناقصة في أحسن الأحوال، وأن المعرفة بالمعايير القانونية أكبر عندما تعكس معايير عرفية. كما تحدث أمبوندا ودي كليرك (٢٠٠٨: ٨٠) أيضاً عن محدودية الإدراك العام لقانون إصلاح الأراضي المشاع لعام ٢٠٠٢.

الدروس المستفادة وأثرها على السياسات والممارسات

اضطلعت السلطة التقليدية في أوكفامبي بإجراءات من شأنها إشراك النساء في هياكل القيادية التقليدية، وتشجيع حضورهن والحض على مشاركتهن في جلسات المحاكم التقليدية، وتغيير القواعد المسيئة لمكانتهن. وباعتبارها ظاهرة نادرة في أفريقيا، فإنها تثير التساؤل حول سبب اختيار قيادة هذه السلطة التقليدية تشجيع هذه التغييرات والحض عليها. وتفسيراً لذلك، ثمة أربعة عوامل تسترعي الانتباه: دور زعيم أوكفامبي، المطالب الشعبية لتحقيق المساواة بين الجنسين في أوفامبو، حاجة السلطات التقليدية في ناميبيا لاستعادة الدعم الشعبي، وضعف الجاذبية المالية للمناصب القيادية التقليدية في السلطة التقليدية في أوكفامبي.

بالنسبة للعامل الأول، يُعدّ زعيم ليمبوبو بالذات فاعلاً رئيسياً في تشجيع إشراك النساء في الهياكل القضائية وبنى صنع القرار التقليدية. وقد دعم قيادة النساء لأغلب المنتديات، وعين قيادات نسائية في مختلف مستويات القيادة التقليدية، إضافة إلى زيارته أوكفامبي والتحاقه مع بعض مستشاريه بالبرامج التدريبية الهادفة إلى تحسين إدارة إجراءات العدالة في المحاكم العرفية والأنظمة التقليدية، التي تمحورت حول العلاقات بين الجنسين (بيكر ١٩٩٦). وبرزت بشكل خاص قضية تعميم إدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات التقليدية لصنع القرار القضائي والسياسي، نظراً لارتفاع نسبة النساء ربات الأسر الناجم عن ارتفاع نزوح الرجال. كما يُحكى عن سبب آخر لاستجابة زعيم ليمبوبو لرغبات شعب أوكفامبي، يكمن ربما في جهوده الرامية لإخماد أي رغبة في إعادة إحياء البيت الملكي في أوكفامبي، كونه ليس الوريث الشرعي لعرش أوكفامبي.

الطلب الشعبي الكبير على المساواة بين الجنسين هو عامل ثان في تفسير المشاركة الفعالة للسلطة التقليدية في أوكفامبي. فقد دخل مفهوم 'حقوق المرأة' معترك السياسة في ناميبيا لأول مرة عندما بدأ دور النساء يزداد بروزاً في النضال من أجل الاستقلال. ورغم أن المناضلات في سبيل الحرية قاتلن دائماً ضد بطش المستعمر الجنوب أفريقي، إلا أنهن أعربن عن معارضتهن أيضاً للعادات والتقاليد المفبركة المساهمة في إخضاع النساء (بيكر ٢٠٠٦: ٤٧). ونظراً لتركيز حركة التحرير على الوحدة الوطنية كشرط لازم لبناء الأمة، فقد اعتُبرت 'المصالح الفئوية' بمثابة عمل تقسيمي. مع ذلك، فإن تغيير أدوار الجنسين وزيادة فرص التعليم والاتجاه النسوي داخل حركات التحرر الوطنية، لعبت دوراً هاماً في نشوء الحركة النسائية في ناميبيا (بيكر ١٩٩٥: ٣٥-٤٠، ١٤٥-٥٣).

عندما أقرت ناميبيا الدستور في شباط/ فبراير ١٩٩٠، تضمن نصّه مادة تكفل المساواة وانتفاء التمييز على أساس الجنس (المادة ٢ , ١٠)، ومادة تنص على أعمال إيجابية لصالح النساء (المادة ٣ , ٢٣). وكانت قضايا المرأة موضوعاً بارزاً للتغطية الإعلامية في ناميبيا مطلع الاستقلال، وكذلك في الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية (بيكر ١٩٩٥: ٢٣٠-٣٣). ويبدو أن ذلك أدى إلى معرفة واسعة بتلك القضايا بين عموم مواطني ناميبيا، كالنص الدستوري بشأن المساواة بين الجنسين الذي نوهت له تقريباً جميع مقابلات البحث الحالي (راجع أيضا بيكر ٢٠٠١: ٢٣١).

استدعى الوضع القلق لميراث النساء بعد وفاة أزواجهن انتقادات كبيرة. ففي سبعينيات القرن الماضي وجد غيرهارد توتيماير (١٩٧٨: ١٤٦) أن نسبة كبيرة ممن أُجريت مقابلات معهم في أوفامبو، يؤمنون بحق الأرملة/ الأرمل وأطفال المتوفي

بوراثة كل التركة (٩, ٦٠ بالمئة) أو جزء منها (٢, ٢١ بالمئة). وكذلك أشارت دراسة نشرت في أوائل تسعينيات القرن الماضي إلى أن ٧, ٩٥ بالمئة من سكان أوكفامبي رفض عبارة «عند وفاة الزوج يجب أن ترث عائلته جميع الممتلكات» (صندوق ناميبيا للتنمية ١٩٩٣: ٦٣). وأخيراً، تظاهرت في عام ١٩٩٣ مجموعة مؤلفة من أكثر من ١٠٠ امرأة ضد قوانين الميراث المجحفة أمام المحكمة العليا للسلطة التقليدية في أوكوانياما (بيكر ٢٠٠٦: ٤٨). وكما ورد أعلاه، دعمت شخصيات بارزة هذا التغيير، كالرئيس الناميبي سام نجوما الذي أطلق غداة الاستقلال نداء علنيا دعا فيه إلى التوقف عن تجريد الأرامل. وبعد فترة وجيزة أصدرت الجمعية الوطنية بالإجماع اقتراحاً يطالب بمعاملة عادلة للأرامل (غوردن، ٢٠٠٨:٨).

إن فهم العامل الثالث (حاجة السلطات التقليدية لاستعادة التأييد الشعبي) يستلزم مروراً سريعاً على تاريخ النظم التقليدية. فقبل مجيء الاستعمار كانت معظم المجتمعات المحلية في أوفامبو تنتظم سياسياً كممالك يتربع على رأس السلطة فيها ملك يحكم من خلال مجلسه، الذي يعمل كهيئة تنفيذية وقضائية وتشريعية رئيسية (كولدر ٢٠٠٠: ١٥٥-٥٦، سويري ١٩٩٦: ٢٠). وأدى مجيء التجار الأوروبيين وإدخالهم الخيول والأسلحة إلى تمركز الثروة والسلطة في أيدي الزعماء ومجموعة مختارة بعناية من الوجهاء. وعززت زيادة القوة الاقتصادية والسياسية الفرز الطبقي و'أبعدت الأتباع عن الحكام إلى حد ما' (هارتمان، ١٩٩٨: ٢٨٣).

تميز الحكم غير المباشر في النظام الإداري الاستعماري باستخدام واسع النطاق للمؤسسات السياسية المحلية، الأمر الذي أثر بدوره على أشكال ووظائف المنظومة السياسية المحلية الحاكمة في أوفامبو. فقد عمل على ربط معظم زعماء أوفامبو بشكل وثيق مع النظام الاستعماري في جنوب أفريقيا، وغيّر العلاقة بين الزعماء التقليديين وشعوبهم. وتضمّن هذا التعاون إجراءات لا تحظى بشعبية عالية، مثل الحفاظ على القانون والنظام وضمان تدفق ثابت للعمال المتعاقدين النازحين إلى 'منطقة الشرطة' والترحيل القسري لمجموعات كبيرة من الناس في أوفامبو (بيرات وغوردون ١٩٩١: ٦٣٧، ٦٤١؛ كاتجافيفي ١٩٨٨: ٥٦٨). وأطاحت إدارة أفريقيا الجنوبية بزعماء تقليديين، مثل ملكي أوكفامبي وأوكيانياما، اللذين عارضا علناً سلطة جنوب أفريقيا، واستبدلتهما بمجلس الزعماء (كاتجافيفي ١٩٨٨: ٥٦١ - ٦٢؛ وكولدر ١٩٨٨: ١٥٦).

عندما عاد العمال المتعاقدون إلى موطنهم متأثرين بطريقة العيش الأوروبية، بدأوا شيئاً فشيئاً بمساءلة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي المحلي، الأمر الذي أفضى إلى عملية تحطيم تدريجية لا رجعة فيها للمعايير والسلطة التقليدية (سويري١٩٩٦: ٤٠ -

٤٢؛ توتيمايـر ١٩٧٨ : ٤٢). ومنـذ سـتينيات القـرن المـاضي، تحولـت أرض أوفامبـو إلى مركـز النضـال مـن أجـل اسـتقلال ناميبيـا. ومنـذ سـبعينيات القـرن المـاضي وحتـى الاسـتقلال، اعتـبر أهـالي ناميبيـا منظمـة سـوابو والكنائـس مصـدري السـلطة الرئيسـيين في مواجهـة الزعـماء والسـلطات القبليـة في أوفامبـو (بيكـر ٢٠٠٦ : ٣٣؛ سـويري ١٩٩٦ : ٥٠؛ توتمايـر ١٩٧٨ : ١٠٤ – ٠٥). واضطـرت حكومـة جنـوب أفريقيـا في سـبعينيات القـرن المـاضي إلى إصـدار عـدة بيانـات دعـماً للسـلطة القبليـة في أوفامبـو، في مواجهـة السـخط المتزايـد للسـكان (دو بيـزاني، ١٩٨٦ : ٢٢٩–٣٠. كولـدر ١٩٩٨ : ٤٩).

كما هو حال العديد من البلدان المستعمَرة، كان النضال ضد الاستعمار نضالاً للتأكيد على حق الأفارقة في طريقة عيشهم (مكاندلا، ١٩٨٨ : ٤٧٣). ويمكن القول إن الحطّ من قيمة الثقافة 'الأم' وتجاهل نظام الفصل العنصري شبه التام لحياة 'السكان الأصليين'، عزّز هذا المسار. ولكن هذا الانبعاث للثقافة الأم عشية الاستقلال لم يتطابق مع قبول مطلق للدور المهم للزعماء التقليديين. فمن ناحية، تردّد القادة الجدد في معرض بحثهم عن هوية وطنية جديدة، في التأكيد على تمييز مختلف 'القبائل' عن زعاماتها التقليدية ونظمها العرفية. ومن ناحية أخرى، فقد الزعماء التقليديون معظم التأييد الشعبي بسبب دورهم السلبي مع الإدارة الاستعمارية في موطنهم. إضافة إلى أن الاعتقاد السائد في ناميبيا بالتعارض الجوهري بين القوانين والنظم العرفية وحقوق المرأة، جعل كثيراً من الناس، لا سيما النساء، حذرين من دمج السلطات التقليدية في هيكلية ناميبيا بعد الاستقلال. وعموماً، اعتُبرت هياكل السلطة التقليدية غداة الاستقلال غير ديمقراطية بطبيعتها، وأن تحويلها نحو الديمقراطية هو جزء من جدول أعمال أوسع وأكثر إلحاحاً للإصلاح الديمقراطي في أفريقيا ما بعد الاستعمار (بيكر ١٩٨٨ : ١).

لذلك، لم يرد ذكر السلطات التقليدية في التقرير الذي نشره معهد الأمم المتحدة لناميبيا في عام ١٩٨٦ كمخطط لناميبيا المستقلة، ولا في دستور ناميبيا. ولكن الموضوع انتقل إلى جدول الأعمال السياسي عندما شكّل الرئيس نجوما بعد عام من ذلك 'لجنة التحقيق في قضايا الزعماء والرؤساء والقيادات والسلطات التقليدية أو القبلية الأخرى'. ورغم الاختلافات الإقليمية وعدم الرضا الشخصي أقرت 'لجنة كوزنغويزي' في عام ١٩٩١ ما يلي:

> بعـد أن وجـدت اللجنـة أن النظـام التقليـدي ليـس ضروريـاً فحسـب، بـل وقابـلاً للحيـاة أيضـاً، تـوصي بـأن يتـم الاحتفـاظ بـه في إطـار أحـكام دسـتور جمهوريـة ناميبيـا وأولويـة سـلامة ووحـدة الأمـة الناميبيـة' (لجنـة التحقيـق ١٩٩١ : ٧٣؛ دوزينـغ ٢٠٠٢ : ١٨٨؛ هينـز، ٢٠٠٩ : ٧٠).

قـادت مقترحـات لجنـة كوزنغويـزي إلى وضـع قانـون السـلطات التقليديـة لعـام ١٩٩٥ (قانـون ١٧ لعـام ١٩٩٥). الـذي أعـاد استنسـاخه إلى حـد كبـير قانـون السـلطات التقليديـة لعـام ٢٠٠٠ (قانـون ٢٥ لعـام ٢٠٠٠). وقـد نـص القانـون عـلى إقامـة سـلطات تقليديـة في المجتمعـات التقليديـة. ورغـم أن القبـول السـياسي للقيـادة التقليديـة منـح الزعـماء التقليديـين

انطلاقة جديدة، إلا أنه لم يغير المشاعر الشعبية تجاه مؤسسة القيادة التقليدية وشاغلي مناصبها. ولا يزال العديد من الزعماء التقليديين يشعر بالحاجة لاستعادة التأييد الشعبي، ناهيك عن تحسين العلاقات مع إدارة سوابو. وقد يكون التحرك نحو إشراك النساء في الهياكل والعمليات العرفية لصنع القرار 'جزءا من جهود [السلطات التقليدية] المتعمدة لتحسين مكانتهم' (بيكر ٢٠٠١: ٢٤٠).

إن العامل الرابع في تمكين، أو على الأقل عدم إعاقة، إشراك النساء في الهياكل القيادية التقليدية هو حقيقة أن القيادة التقليدية ليست موقعاً مغرياً مالياً في السلطة التقليدية في أوكفامبي. وقد أدى غياب الحوافز المالية لمنصب الزعيم التقليدي إلى إمكانية، بل وحتمية، فتح بابه لمرشحين جدد في بعض القرى. وإذا أُضيف ازدياد نزوح الرجال الذي يسم المناطق الريفية في ناميبيا، يصبح فتحه أمام النساء شبه حتمي.

لقد حضت هذه العوامل الأربعة على بذل جهود إضافية لإحداث التغيير على المستوى الوطني والاقليمي (السلطات التقليدية في أوفامبو) والمحلي. وليست التغييرات التي حدثت في النظم التقليدية في أوكفامبي مجرد مبادرة محلية معزولة للسلطة التقليدية وزعيمها، بل هي في أرض أوفامبو جزء من جهد أوسع لتنسيق القوانين العرفية ومواءمتها مع الدستور الناميبي الجديد. وقد شجعت الحكومة الناميبية هذه العملية وشرعنتها، أو حثت عليها جزئياً على الأقل. ولكنها ترددت في فرض التغيير المطلوب من جانب واحد، خشية أن يؤدي ذلك إلى صراعات ونفور من بعض الجهات في أوفامبو (بيكر ١٩٩٥: ٣٤٦-٤٧). إن القرارات التي اتخذتها السلطات التقليدية في أوفامبو، شرعنت بدورها عمليات التغيير في أوكفامبي. وأخيراً، أثرت المشاركة الفعالة للسلطة التقليدية في أوكفامبي والمشاركة الشخصية لزعيم ليمبوبو تأثيراً كبيراً على نجاح الإصلاحات وصلابتها.

خاتمة

حللت هذه الدراسة التدابير التي اتخذتها السلطة التقليدية في أوكفامبي لتعزيز إدماج المرأة في النظم التقليدية في ثلاثة مجالات: إشراك النساء في القيادة التقليدية، مشاركة النساء في إجراءات المحاكم العرفية، وتغيير جوهري في القوانين العرفية لتحصين حقوق المرأة. وقد ظهر ازدياد تدريجي في عدد الزعيمات التقليديات، وأصبحن مقبولات الآن ويعتبرن قائدات جيدات عموماً، بعد أن واجهن في البداية مقاومة معتدلة. ومن الواضح أن التحول التام المطلوب في الذهنية لقبول مشاركة متساوية للنساء في هياكل القيادة لم يكتمل بعد. ومع ذلك، فمن المشجع للغاية أن يكون موقف الرجال الذين يعيشون في قرى تتزعمها امرأة أكثر إيجابية بشأن القيادات النسائية من الرجال الذين يعيشون في ظل زعيم، لأنه يشير إلى أن تجربة قيادات نسائية ناجحة نسبياً يغير موقف الرجال تجاهها بشكل عام. وأظهرت هذه الدراسة أيضاً زيادة مشاركة النساء في جلسات المحاكم التقليدية. إذ لم تعد إمكانية أو ضرورة مشاركة النساء أم لا فيها أمراً مثيراً للجدل، بل أصبحت واقعاً مقبولاً الآن، رغم أن النساء المسنات لا يزلن يتحدثن عن صعوبات المشاركة في هذه العملية. وعبر الذين حضروا جلسات المحكمة عن رضاهم الكامل عن أداء المحكمة، وعن إحساسهم عموماً بقدرتهم على المشاركة الفعالة في الإجراءات.

رأى المستجيبون عموماً أن معاملة الرجال والنساء متساوية، وكذلك فرص حصولهم على قرار عادل في المحاكم. وكانت المستجيبات في القرى التي تتزعمها امرأة أكثر إيجابية بشكل ملحوظ تجاه المحاكم التقليدية، لجهة الأداء العام والقدرة على المشاركة في الإجراءات والسلطة المتساوية بين الجنسين. ورغم أن موقف المستجيبين أكثر إيجابية بقليل حول الأداء العام للمحاكم التقليدية في القرى التي يتزعمها رجل، إلا أنهم أشاروا كذلك إلى أن تساوي السلطة بين الجنسين وإمكانية التحدث بسهولة هو أفضل في محاكم القرى التي تتزعمها امرأة.

إن مجال التغيير الثالث هو تعديل أحكام ميراث الأرامل. وقد أظهرت هذه الدراسة أن هذه الأحكام معروفة على نطاق واسع، حتى من قِبل الذين لا يحضرون جلسات المحاكم، ونافذة، وأن عدد الخصومات بشأن «الاستيلاء على الملكية» قد انخفض كثيراً.

يشير الدور النشط لزعيم ليبومبو في إحداث هذه التغييرات إلى أن وجود قائد محلي فعال مشارك يعطي زخماً إيجابياً، وأن إيجاد بطل بين قادة محليين موثوقين هو إستراتيجية قابلة للتطبيق في أماكن أخرى. وجرى التركيز أيضاً على العوامل المحددة للتغيير: الطلب الشعبي على تحقيق المساواة بين الجنسين، حاجة الزعماء التقليديين لاستعادة الدعم الشعبي، وإمكانية، لا بل حتى ضرورة، فتح باب مناصب القيادة التقليدية نظراً لضعف جاذبيتها المالية.

يجب التأكيد على ثلاثة عوامل إضافية تميز دراسة حالة أوكفامبي، وتفسر نجاحها. أولاً، إن تكامل الجهود الوطنية والإقليمية والمحلية لإشراك المزيد من النساء في الحكم التقليدي هو أمر حاسم لتحقيق النجاح. وأظهرت التجارب المقارنة مع بلدان أفريقية أخرى أن

حصر التغيير في الحقل العرفي بأيدي النخبة التقليدية قلما يؤدي إلى تغيير محلي جدي (راجع مثلا أوبينك ٢٠٠٨). وكذلك حصر التدخل بالمستوى الوطني لا يحدث تغييراً فعالاً في المعايير والإجراءات العرفية. ثانياً، أن تزامن جهود التغيير في جميع المجالات الثلاث للنظم التقليدية: القيادة وفض النزاعات والمعايير الجوهرية، تزيد فرص النجاح.

تترابط هذه المجالات الثلاثة بحيث يحفّز التقدم في أحدها التقدم في الآخر، وقد يمنع انعدام التطور في أحدها التغيير الإيجابي في المجالين الآخرين. ويكمن العامل الثالث والأخير في توقيت التغييرات. لقد شهدت ناميبيا في السنوات الأولى من نيلها الاستقلال اندفاعة قوية باتجاه التغيير. ففي أوفامبو تحديداً، أدى مستوى المشاركة العالي في النضال من أجل التحرير إلى اندماج مكثف مع ناميبيا المستقلة الجديدة، وكذلك فإن إشراك النساء في الحكومات الوطنية والإقليمية وخطاب المساواة بين الجنسين في السياسة الوطنية أتاح مجالاً للنساء في النظم التقليدية. ولا بد من أخذ هذه العوامل بالاعتبار عند تعميم إدماج النساء في النظم التقليدية في بلدان أفريقيا الأخرى، أو في أي مكان آخر من العالم النامي.

المراجع وقراءات أخرى

Ambunda, L., and De Klerk, S., 'Women and Custom in Namibia: A Research Overview', in Oliver C. Ruppel (ed.), *Women and Custom in Namibia: Cultural Practice versus Gender Equality?* (Windhoek: Macmillan Education Namibia), 2008pp. 43– 81 [النساء والأعراف في ناميبيا: لمحة بحثية]

Becker, H., *Gender, Power and Traditional Authority: Four Namibian Case Studies* (Windhoek: Centre for Applied Social Sciences, 1988)
[النوع الاجتماعي والسلطة التقليدية: أربع دراسات حالة عن ناميبيا]

— *Namibian Women's Movement 1980 to 1992: From Anti-colonial Resistance to Reconstruction* (Frankfurt: IKO-Verlag für Interkulturelle Kommunikation, 1995)
[حركة نساء ناميبيا ١٩٨٠-١٩٩٢: من النضال ضد الاستعمار إلى إعادة البناء]

— *Community Legal Activator Programme: Evaluation Report,* CASS Papers No. 35 (Windhoek: Centre for Applied Social Sciences, 1996)
[برنامج المحفّز القانوني المجتمعي: تقرير تقييمي]

— 'A Concise History of Gender, "Tradition" and the State in Namibia', in C. Keulder (ed.), *State, Society and Democracy: A Reader in Namibian Politics* (Windhoek: Macmillan Education Namibia, 2000), pp. 171– 97
[لمحة تاريخية موجزة عن النوع الاجتماعي، 'التقاليد' والدولة في ناميبيا]

— ''We Want Women to be Given an Equal Chance: Post-independence Rural Politics in Northern Namibia', in S. Meintjes, A. Pillay and M. Turshen (eds), *The Aftermath: Women in Post-conflict Transformation* (London and New York: Zed Books, 2001), pp. 225–42
[نريد إعطاء النساء فرصاً متساوية: السياسة في الريف الشمالي لناميبيا ما بعد الاستقلال]

—'''Let Me Come to Tell You'': Loide Shikongo, the King, and Poetic License in Colonial Ovamboland', *History and Anthropology,* 16/2 (2005), pp. 235–58 ['دعوني أخبركم': لويد شيكونغو والملك وحرية الشعر في أرض أوفامبو المستعمرة]

—''''New Things after Independence'': Gender and Traditional Authorities in Postcolonial Namibia', *Journal of Southern African Studies,* 32/1 (2006), pp. 29–48 ['جديد ما بعد الاستقلال': النوع الاجتماعي والسلطات التقليدية في ناميبيا ما بعد الاستعمار]

Berat, L. and Gordon, R. J., 'Customary Law in Namibia: What Should be Done?›, *Vanderbilt Journal of Transitional Law,* 24/4 (1991), pp. 633–51 [النظم العرفية في ناميبيا: ما المطلوب عمله؟]

Commission of Inquiry, *Report by the Commission of Inquiry into Matters relating to Chiefs, Headmen and Other Traditional or Tribal Leaders* (Windhoek: Republic of Namibia, 1991) [تقرير لجنة التحقيق في قضايا الزعماء والرؤساء والقيادات والسلطات التقليدية أو القبلية الأخرى]

Du Pisani, A., SWA /Namibia, the *Politics of Continuity and Change* (Johannesburg: J. Ball Publishers, 1986) [ناميبيا، سياسة الاستمرارية والتغيير]

Düsing, S., *Traditional Leadership and Democratisation in Southern Africa: A Comparative Study of Botswana, Namibia and South Africa* (Hamburg: Lit Verlag, 2002) [الزعامة التقليدية والدمقرطة في جنوب أفريقيا: دراسة مقارنة في بوتسوانا وناميبيا وجنوب أفريقيا]

Gordon, R. J., 'Widow "Dispossession" in Northern Namibian Inheritance', *Anthropology Southern Africa,* 31/1–2 (2008), pp. 1–12 ['تجريد' الأرملة من الميراث في شمال ناميبيا]

Hahn, C. H. L., 'The Ovambo', in C. H. L. Hahn, H. Vedder and L. Fourie (eds), *The Native Tribes of South West Africa* (Abingdon: Frank Cass & Co. Ltd., 1966) [أرض أوفامبو]

Hango-Rummukainen, B., 'Gender and Migration: Social and Economic Effects on Women in Owambo (1890–1940)', in E. Iipinge and M. Williams (eds), *Gender and Development* (Windhoek: Pollination Publishers, 2000), pp. 75–80 [النوع الاجتماعي والهجرة: الآثار الاجتماعية والاقتصادية على النساء في أوفامبو (١٨٩٠ – ١٩٤٠)]

Harper, E. (ed.), *Working with Customary Justice Systems: Post-conflict and Fragile States* (Rome: International Development Law Organization, Van Vollenhoven Institute, 2011) [العمل مع أنظمة العدالة العرفية: الدول الهشة والخارجة من النزاعات]

Hartmann, W., 'Ondillimani! Iipumbu ya Tshilongo and the Ambiguities of Resistance in Ovambo', in P. Hayes, J. Silvester, M. Wallace and W. Hartmann (eds), *Namibia under South African Rule: Mobility and Containment,* 1915– 46 (Oxford, Windhoek and Athens: James Curry, Out of Africa, Ohio University Press, 1998), pp. 263–88 [ناميبيا في ظل حكم جنوب أفريقيا: التنقل والاحتواء]

Hayes, P., '"Cocky" Hahn and the "Black Venus": The Making of a Native Commissioner in South West Africa, 1915–46', Gender and History, 8/3 (1996), pp. 364–92
[هاهن 'المغرور' و'فينوس السوداء': صناعة مفوض وطني في جنوب غرب أفريقيا، ١٩١٥–٤٦]

— 'The "Famine of the Dams": Gender, Labour and Politics in Colonial Ovamboland, 1929–30', in P. Hayes, J. Silvester, M. Wallace and W. Hartmann (eds), *Namibia under South African Rule: Mobility and Containment, 1915– 46* (Oxford, Windhoek and Athens: James Curry, Out of Africa, Ohio University Press, 1998), pp. 117–46
['مجاعة النساء': النوع الاجتماعي والعمل والسياسة في مستعمرة أرض أوفامبو، ١٩٢٩–١٩٣٠]

Hinz, M. O., 'Traditional Governance and African Customary Law: Comparative Observations from a Namibian Perspective', in N. Horn and A. Bösl (eds), *Human Rights and the Rule of Law in Namibia* (Windhoek: Macmillan Namibia, 2009), pp. 59–88 [الحكم التقليدي والنظم العرفية الأفريقية: ملاحظات مقارنة من منظور ناميبي]

Hinz, M. O. and Joas, S., *Customary Law in Namibia: Development and Perspective: Documentation,* Working Document No. 29 (Windhoek: Centre for Applied Social Sciences, University of Namibia, 1995) [النظم العرفية في ناميبيا: تطور ومنظور: توثيق]

Katjavivi, P., 'The Development of Anti-colonial Forces in Namibia', in B. Wood (ed.), *Namibia 1884–1984: Readings on Namibia's History and Society* (London: Namibia Support Committee, United Nations Institute for Namibia, 1988), pp. 557–84 [تطور القوى المناهضة للاستعمار في ناميبيا]

Keulder, C., *State, Society and Democracy: A Reader in Namibian Politics* (Windhoek: Macmillan Education Namibia, 2000)
[الدولة والمجتمع والديمقراطية: قراءة في سياسات ناميبيا]

— *Traditional Leaders and Local Government in Africa: Lessons for South Africa* (Pretoria: Human Sciences Research Council, 1998)
[الزعماء التقليديون والحكومات المحلية في أفريقيا: دروس من جنوب أفريقيا]

— 'Traditional Leaders', in C. Keulder (ed.), *State, Society and Democracy: A Reader in Namibian Politics* (Windhoek: Macmillan Education Namibia, 2000), pp. 150–70 [الزعماء التقليديون]

Khadiagala, L. S., 'The Failure of Popular Justice in Uganda: Local Councils and Women's Property Rights', *Development and Change,* 32 (2001), pp. 55–76
[فشل العدالة الشعبية في أوغندا: المجالس المحلية وحق النساء في الملكية]

Melber, H., 'Economic and Social Transformation in the Process of Colonisation: Society and State before and during German Rule', in C. Keulder (ed.), *State, Society and Democracy: A Reader in Namibian Politics* (Windhoek: Macmillan Education Namibia, 2000), pp. 16–48
[التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجرى العملية الاستعمارية: المجتمع والدولة قبل وأثناء الحكم الألماني]

Mkandla, S., 'Culture and Tradition as a Weapon of Struggle: Notes on a Double-edged Weapon', in Brian Wood (ed.), *Namibia 1884–1984: Readings on Namibia's History and Society* (London: Namibia Support Committee, United Nations Institute for Namibia, 1988), pp. 473–5
[الثقافة والتقاليد كسلاح في النضال: سلاح ذو حدين]

Namibia Development Trust, *Improving the Legal and Socio-Economic Situation of Women in Namibia: Uukwambi. Final Report* (Windhoek: Namibi Development Trust, with assistance from SIAPAC-Namibia, 1993)
[تحسين الوضع القانوني والاجتماعي والاقتصادي للنساء في ناميبيا: أوكوامفي]

Namiseb, T., 'Women and Law Reform in Namibia. Recent Developments', in O. C. Ruppel (ed.), *Women and Custom in Namibia: Cultural Practice versus Gender Equality?* (Windhoek: Macmillan Education Namibia, 2008), pp. 107–12
[النساء وإصلاح القانون في ناميبيا. التطورات الأخيرة]

Ntsebeza, L., 'Land Tenure Reform in South Africa: An Example from the Eastern Cape Province', Paper presented at the DFID workshop on Land Rights and Sustainable Development in sub-Saharan Africa (Berkshire, UK, 1999)
[إصلاح حيازة الأراضي في جنوب أفريقيا: مثال من مقاطعة الكاب الشرقية]

Nyamu-Musembi, C., *Review of Experience in Engaging with 'Non-state' Justice Systems in East Africa* (London: Governance Division Df ID, 2003)
[استعراض تجربة التعامل مع أنظمة العدالة 'غير الرسمية' في شرق أفريقيا]

Soiri, I., 'The Radical Motherhood: Namibian Women's Independence Struggle', Research Report No. 99 (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1996)
[أمومة جذرية: نضال الناميبيات من أجل الاستقلال]

Stewart, J., 'Intersecting Grounds of (Dis)advantage: The Socio-economic Position of Women Subject to Customary Law, a Southern African Perspective', in O. C. Ruppel (ed.), *Women and Custom in Namibia: Cultural Practice versus Gender Equality?* (Windhoek: Macmillan Education Namibia, 2008), pp. 131–48
[العوامل المتداخلة لـ(غياب)المزايا: الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للنساء رهن النظم العرفية، وجهة نظر الجنوب الأفريقي]

Stoeltje, B. J., *'Asante Queen Mothers: A study in Female Authority', Annals of the New York Academy of Sciences,* 810 (1997), pp. 41–71
[أمهات الملكة أسانتي: دراسة في السلطة الأنثوية]

SWAPO Women's Council, 'Namibian Women in Production', in B. Wood (ed.), *Namibia 1884–1984: Readings on Namibia's History and Society* (London: Namibia Support Committee, United Nations Institute for Namibia, 1988), pp. 347–50
[ناميبيا ١٨٨٤–١٩٨٤: قراءات في التاريخ والمجتمع الناميبي]

SWAPO Women's Solidarity Campaign, 'Women Production and Reproduction', in Brian Wood (ed.), *Namibia 1884–1984: Readings on Namibia's History and Society* (London: Namibia Support Committee, United Nations Institute for Namibia, 1988), pp. 351–57 [ناميبيا ١٨٨٤–١٩٨٤: قراءات في التاريخ والمجتمع الناميبي]

Tötemeyer, G., *Namibia Old and New: Traditional and Modern Leaders in Ovamboland* (London: C. Hurst & Company)
[ناميبيا القديمة والجديدة: القادة التقليديون والحديثون في أرض أوفامبو]

Ubink, J. (ed.), *Customary Justice: Perspectives on Legal Empowerment* (Rome: International Development Law Organization, Van Vollenhoven Institute, 2011a)
[العدالة العرفية: تصورات حول التمكين القانوني]

— ‹Stating the Customary: An Innovative Approach to the Locally Legitimate Recording of Customary Law in Namibia', in J. Ubink (ed.), *Customary Justice: Perspectives on Legal Empowerment* (Rome: International Development Law Organization, Van Vollenhoven Institute, 2011b), pp. 131–49
[العدالة العرفية: تصورات حول التمكين القانوني]

— *In the Land of the Chiefs: Customary Law, Land Conflicts, and the Role of the State in Peri-urban Ghana* (Leiden: Leiden University Press, 2008)
[في أرض الزعماء: النظم العرفية والنزاعات على الأراضي ودور الدولة في غانا شبه الحضرية]

Unterhalter, E., 'White Supremacy, the Colonial State and the Subordination of Women: Some Notes and Questions', in B. Wood (ed.), *Namibia 1884–1984: Readings on Namibia's History and Society* (London: Namibia Support Committee, United Nations Institute for Namibia, 1988), pp. 547–50
[تفوق العرق الأبيض والدولة المستعمرة وتبعية النساء: بعض الملاحظات والأسئلة]

Whitehead, A. and Tsikata, D., 'Policy Discourses on Women's Land Rights in Sub-Saharan Africa: The Implications of the Return to the Customary', *Journal of Agrarian Change*, 3/1–2 (2003), pp. 67–112
[سياسات تعالج حق المرأة في استملاك الأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: الآثار المترتبة على الرجوع إلى الأعراف]

Wood, B. (ed.), *Namibia 1884–1984: Readings on Namibia's History and Society* (London: Lusaka, Namibia Support Committee, United Nations Institute for Namibia,1988) [ناميبيا ١٨٨٤–١٩٨٤: قراءات في التاريخ والمجتمع الناميبي]

الهوامش

١. تعتمد الأفكار المطروحة في دراسة الحالة هذه على البحوث الميدانية التي أجريت في منطقة أوكفامبي القبلية بين أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ وشباط/ فبراير ٢٠١٠. وجرى جمع البيانات بطرق جمع البيانات النوعية التي تضمنت مقابلات شبه منظمة ومناقشات مجموعات التركيز وملاحظات المشاركين، إضافة إلى مسح شمل ١٦٢ أسرة ريفية.

الفصل الرابع

النظم القانونية العرفية في جنوب أفريقيا: فرصة لتغلب النساء على الإقصاء

الفصل الرابع

ليزا هيمان

ملخّص

يرفع دستور جنوب أفريقيا الجديد في مرحلة ما بعد الفصل العنصري من شأن التنوع كقيمة أساسية، ويحتوي أحكاماً واضحة تضمن المساواة بين الجنسين. وبهدف تحقيق التوازن بين التقاليد والمرأة والحقوق، فقد أكدت المحكمة الدستورية على الطبيعة الديناميكية للنظم العرفية السائدة، وقدرتها على التطور بما يتلاءم مع القيم الدستورية. وتُعنى هذه الدراسة بالتحولات والإستراتيجيات التي استخدمتها النساء والأطراف المعنية الأخرى للتغلب على الإقصاء في هياكل الحكم التقليدي وعملياته. تعيش نساء من مشارب متنوعة في ظل هياكل الإدارة العرفية في جنوب أفريقيا، ولكنهن يشتركن جميعاً في بقائهن غالباً على هامش صنع القرار، وعدم السماح لهن بالتصرف بالأراضي. ولكن النظم العرفية شهدت تغيراً ديناميكياً منذ نهاية نظام الفصل العنصري. وتشير دراسة التطورات على المستوى المحلي، إلى أن النساء يُحدثن تغييراً تدريجياً في هياكل الإدارة العرفية. حيث نجحت النساء والمجتمعات التقليدية، على المستوى الوطني، في إيصال وجهات نظرهن حول السياسات والممارسات الحكومية. وتكشف مساهماتهن في الحوار الوطني عن تنوع المصالح ووجهات النظر داخل هياكل الإدارة العرفية، حريٌ بصناع السياسة أخذها بالاعتبار. وقد لعب الدستور الجديد دوراً محورياً في هذه العملية. وتبين هذه الدراسة كيف ساهم الإطار الدستوري في ردم الفجوة بين المثال الدستوري عن المساواة بين الجنسين والوقائع المحلية.

المختصرات

CLARA	Communal Land Rights Act قانون حقوق الأراضي المشاع
CPA	Communal Property Association جمعية الأملاك البلدية
MP	Member of Parliament برلماني/ يـة
NGO	non-governmental organization منظمة غير حكومية

خلفية

يعيش حاليا قرابة ١٧ مليون جنوب أفريقي في مناطق ريفية تخضع للولاية القضائية للسلطات التقليدية، وتشكل النساء ٥٩ بالمئة منهم (رودمان، ٢٠٠٩). ورغم أنهن يشكلن بذلك الأغلبية في المناطق الريفية، إلا أنهن ممنوعات من المشاركة في عمليات صنع القرار. ويجري إسكاتهن في الاجتماعات العامة، وقد يضطررن للاستعانة بأقاربهن الذكور للتحدث نيابة عنهن أمام المجالس والمحاكم التقليدية. كما أن ضعف تمثيل النساء بادٍ للعيان في المجالس والمحاكم التقليدية، ولا يشغلن مناصب قيادية تقليدية إلا ما ندر. وأخيراً، تُستبعد النساء اللواتي يعشن في المجتمعات التقليدية من التصرف بالأراضي. ويرفض صناع القرار تخصيص أراض للنساء بموجب النظم العرفية. ونتيجة لذلك فليس للنساء الحصول على الأراضي كحقٍ أصيل لهن.

ثمة عقبتان رئيسيتان أمام إشراك النساء في عملية صنع القرار في جنوب أفريقيا. الأولى، هي السمة الأبوية لهياكل الحكم التقليدي وعملياته. حيث يسيطر الذكور على المجال العام ويحتل البارزون منهم المناصب القيادية ويسيطرون على عمليات صنع القرار، بينما يجري إقصاء النساء والشباب. إن الغالبية العظمى من المجتمعات التقليدية في جنوب أفريقيا هي مجتمعات أبوية، فمبدأ وراثة الابن البكر تضمن وراثة الزعامة للابن الأكبر. وبالمثل، يرث الأرض والممتلكات الأخرى أحد الأقارب الذكور لرب الأسرة المتوفى. ويرى المنظور الأبوي النساء كتابعات للرجال. وليس مناسباً أن يتحدثن على الملأ أو أن يتدخلن في الاجتماعات أو أن يعارضن قرارات الرجال. فالنساء 'يحضرن ولا يقدمن الآراء'.

العقبة الثانية يفرضها توزيع الأدوار بين الجنسين والتقسيم التقليدي للعمل، الذي يجعل النساء سيدات منزل. ففي داخل الأسرة، تتولى النساء شؤون الرعاية ويتولى الرجال الجانب الرئيسي من الإعالة وصنع القرار. وتقتصر أدوار النساء إلى حد كبير على الأعمال المنزلية كتحضير الطعام، بينما ينصرف الرجال أكثر للعمل في المجال العام. وفي الآونة الأخيرة، اقتصرت إعالة الأسر على النساء بسبب ارتفاع البطالة واعتماد كثير منها على منح الرعاية التي تؤمّنُها النساء. وحتى أنهن قد يسعين للحصول على عمل مأجور خارج المجتمع المحلي وتأمين دخل نقدي. ورغم هذه التغييرات في تقسيم العمل والمساهمة في إعالة الأسرة، تبقى النساء مستبعدات من عملية صنع القرار، ولا دور لهن في الحياة العامة. وعلى حد قول أحد المساعدين القانونيين لواضعي هذه الدراسة: 'بإمكانهن العمل الآن، ولكنهن يدركن ضرورة احترام الرجال'.[١]

تبعات الإقصاء عن عملية صنع القرار السياسي

لا تزال آراء النساء غير مسموعة في الحياة العامة لأسباب مختلفة. فالبعض يحظُر عليهن أزواجهن التحدث في الاجتماعات العامة ويحذّروهن من التصرف كـ 'امرأة قليلة الأدب، لا تعرف السكوت'. وتخشى النساء غالباً عواقب تحدي السلطات: 'ومصدر قلقهن أنه في حال اعتبارهن «مثيرات للمتاعب» مثلاً، فإنهن قد يدفعن الثمن إذا رُفعت قضية تتعلق بسلوكهن أمام محكمة القبيلة'. (كلاسينس، ٢٠٠١: ٣٠). تحمل النساء والرجال صورة غير إيجابية عن المرأة النشطة وصاحبة 'الصوت العالي'. ويُنظر إلى النساء اللواتي يتطلعن لشغل مناصب عامة على أنهن لا يتمتعن بحس 'المسؤولية' وغير 'صالحات' كأمهات وزوجات. قد تشعر النساء أيضاً بعدم الأمان نتيجة غياب الخبرة في النقاشات العامة والقيادة. وقد اعتدن أن يمثلهن أحد أقربائهن الذكور لدى السلطات التقليدية. ولاحظ لانغ (٢٠٠٤) أن النساء لا يعرفن أيضاً الإستراتيجيات الفعالة ضمن التراتبية التقليدية. لذلك يشعرن بـ'الخجل' وعدم الاطمئنان عند التحدث في المجال العام، حتى دون حظر صريح.

إرث الفصل العنصري

كان للفصل العنصري تأثير حاسم ومعمم على تهميش النساء في هياكل الحكم التقليدي وعملياته. ونتيجة سلسلة من قوانين الفصل العنصري وما تبعها من عمليات ترحيل قسري، وجَد سود جنوب أفريقيا أنفسهم 'محشورين' في مواطن لا تُشكّل سوى ١٣ بالمئة من المساحة العامة لجنوب أفريقيا. ونصّبت حكومة جنوب أفريقيا زعماء تقليديين طيّعين كمديرين، وزودتهم بصلاحيات ومهام لا تستند بالضرورة إلى النظم العرفية، بل إلى احتياجات النظام بحد ذاته. وجرى في ظل نظام الفصل العنصري تحويل تعقيد وتنوع هياكل الحكم التقليدي وعملياته إلى نظام حكم رسمي واحد. وتمركزت السلطة بدرجة كبيرة بأيدي الزعماء التقليديين، بينما أُضعفت المراكز العرفية الأخرى لصنع القرار على مستوى الأسرة أو الحي. ولذلك، ازداد تهميش الأصوات النسائية التي كانت أكثر تأثيراً وسماعاً عادة في المستويات الدنيا من عملية صنع القرار.

اعتمد نظام الفصل العنصري والزعماء على 'القانون العرفي الرسمي'، وهو نسخة مدونة للنظم العرفية، كتبت السلطات الاستعمارية وسلطات الفصل العنصري معظمها. وهذه النسخة مشوهة لأسباب عدة من بينها حقيقة أن عملية التدوين أمر إشكالي بحد ذاته؛ بمعنى محاولة 'تثبيت' نظام مرن بطبيعته عن طريق كتابته. لقد اعتمد تدوين النظم العرفية غالباً على وجهات نظر الوجهاء الأبويين، مما جعلها تحابي الذكور وتفضل روايات الزعماء على غيرها. ولذلك، يمثل القانون العرفي الرسمي نسخة مشوهة لا تناسب النساء إلى حد كبير.

كانت قوانين الفصل العنصري (وأبرزها قانون المناطق المُدارة للسود وقانون السلطات المحلية للسود)، إلى جانب القانون العرفي الرسمي المدون، فعالة في إقصاء النساء عن هياكل الحكم التقليدي وعملياته. فمن حيث المبدأ، عوملت النساء كقاصرات أبديات تحت الوصاية القانونية للأب أو الزوج أو الإخوة الكبار. ونتيجة ذلك، لم يكن يسمح للنساء السود بتمثيل أنفسهن أمام المحاكم أو مخاطبة السلطات القبلية بالأصالة عن أنفسهن. فأدى ذلك إلى إقصائهن فعلياً عن الحياة العامة وعمليات صنع القرار. وأفضى وضعهن القانوني أيضاً إلى حرمانهن من الحصول على الأراضي كحق أصيل لهن، وكذلك على أي من حقوق الأراضي (المحدودة أصلاً) المتاحة للرجال السود (بينيت، ٢٠٠٤).

علاوة على ذلك، يعزز القانون العرفي الرسمي مبدأ وراثة الابن البكر الذي يستثني النساء من الميراث والخلافة في المناصب القيادية. فمن خلال تطبيقه أصبحت النساء غير آمنات، حتى لو كنّ سابقاً يمثلن مصالح واستحقاقات قوية في علاقات الأسر المتشابكة والمتبادلة داخل النظم العرفية. ونظراً لتطبيق القانون العرفي الرسمي دون مراعاة الالتزامات العرفية في رعاية أفراد الأسرة والمُعالين والمسؤولية عنهم، فقد تقلص الاهتمام بالمرأة (لجنة قانون جنوب أفريقيا ٢٠٠٤).

دستور جديد وقوانين قديمة

لم تختفِ قوانين وممارسات الفصل العنصري التمييزية ضد النساء مع نشوء الديمقراطية. لقد كرّس الدستور الجديد حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، لكن القوانين السارية والممارسات اليومية بقيت نافذة بانتظار إصلاحات قانونية. ويعترف دستور جنوب أفريقيا الديمقراطية الجديدة بالنظم العرفية ومؤسساتها، إضافة إلى مواقع وأدوار الزعماء التقليديين. ولكن تطبيق النظم العرفية والاعتراف بالزعماء التقليديين يخضع للدستور، لا سيما وثيقة الحقوق فيه. وأدرك واضعو الدستور أن أحكام النظم العرفية لا تتوافق جميعاً مع وثيقة الحقوق، وأن معايير الزعامة التقليدية لا تتماشى مع القيم الدستورية مثل الديمقراطية والمساواة بين الجنسين. ومع ذلك، تركت الجمعية الدستورية عمداً 'للتطور الاجتماعي المستقبلي والمداولات التشريعية والتفسيرات القضائية أمر تحديد الخصائص المعقدة والمتنوعة ودائمة التطور، وكيفية عمل هذه الزعامة في مجتمع ديمقراطي أوسع، وكيفية تطوير النظم العرفية وتفسيرها' (وثيقة دستورية: ١٩٧).

رغم نجاح حكومة جنوب أفريقيا في إصلاح الإقرار بالزواج العرفي في عام ١٩٩٨، لم تتقدم كثيراً في إصلاح قضايا أخرى، مثل حيازة الأراضي والقيادة التقليدية، حتى جاء إقرار قانون إطار الزعامة والحكم التقليدي لعام ٢٠٠٣ وقانون حقوق الأراضي المشاع لعام ٢٠٠٤. وإن إلغاء قانون المناطق المُدارة للسود عام ٢٠٠٩ وإلغاء قانون السلطات المحلية للسود (البانتوستانات) عام ٢٠١٠، وضعا حداً نهائياً لقانوني الفصل

العنصري الرئيسيين. لكن بعض المعلقين لاحظوا أن القوانين الجديدة تستند إلى قوانين الفصل العنصري، وتحافظ على الهياكل والعمليات العرفية المشوهة وترسخها (سيثولي ومبيلي، ٢٠٠٨).

تقاطعات النوع الاجتماعي والموقع الجغرافي والحالة الاجتماعية

من المهم أن نلاحظ أن التمييز الذي تعاني منه النساء في المجتمعات التقليدية لا يقوم على النوع الاجتماعي فقط. وأن هياكل الحكم التقليدية المعترف بها رسمياً قد حلّت محل الهياكل القبلية المحلية السابقة، ولم يبقَ سواها تقريباً في هذه المناطق. وفي ظل نظام الفصل العنصري، تقوقعت النساء السود في مواطنهن الفقيرة، واتجه الرجال للعمل في المراكز الحضرية أو المزارع أو المناجم. ولا تزال معدلات الفقر تواصل ارتفاعها، معرِّضة النساء السود لمخاطر العنف والاستغلال الجنسي بشكل خاص. ويعاني الأهالي، لا سيما النساء، من الحرمان في المناطق الريفية النائية ذات الفرص المحدودة في الحصول على المعلومات والعدالة والخدمات الأساسية مثل الصحة والمياه. وترتبط درجة تهميش النساء بمستواهن الاقتصادي والتعليمي (كروس وهورنبي، ٢٠٠٢).

يسمح التعليم العالي للنساء بمعرفة المعلومات المتعلقة بحقوقهن وخياراتهن، ويسمح استقلالهن الاقتصادي بتفادي حالات عدم المساواة. فالنساء المتعلمات والميسورات أقدر على المشاركة في هياكل الحكم التقليدي دون خشية العواقب (كروس ١٩٩٩). كما تلعب الحالة الاجتماعية وعدد الأطفال (وجنسهم) دوراً هاماً. ويشير مسح بودليندير في عام ٢٠١١ عن حق الحصول على الأراضي في ثلاثة مجتمعات محلية إلى أن الحالة الاجتماعية هي محدد رئيسي. إذ إن موقف النساء الأصغر سناً أو العازبات أضعف من الأرامل، وأمهات البنات أكثر حرماناً من أمهات البنين والبنات. في الوقت نفسه، تعاني الأرامل من مشاكل خاصة في الوصول إلى المجالس والمحاكم التقليدية أثناء فترة حدادهن. الأمر الذي يضعفهن، لا سيما في حالات النزاع على الميراث.

دور ارتباط الأرض والسلطة في تعزيز التهميش

من الواضح أن التحكم بحق الحصول على الأرض مرتبط بالسيطرة على النظام الاجتماعي. وإن الخشية من الانهيار الاجتماعي في حال امتلكت النساء الأراضي بالأصالة عن أنفسهن وأصبحن ربات أسرهن، هو أحد أسباب إقصاء النساء الأكثر تكراراً التي ذكرها الرجال (كروس وهورنبي ٢٠٠٢). ولدى الرجال أسباب اقتصادية وجيهة لتهميش النساء في عملية صنع القرار، وكذلك أسباب سياسية لإقصائهن عن امتلاك الأراضي. ويستفيد الرجال اقتصادياً من حيازة النساء غير المضمونة للأراضي على مستوى الأسرة، لأنهم يستطيعون طردهن بسهولة والاستيلاء على الأرض بعد

وفاة أزواجهن أو طلاقهن. ويلعب التصرف بالأراضي والموارد الأخرى (النادرة غالباً) دوراً حاسماً على مستوى المجتمع المحلي. حيث أصبحت الأراضي رأسمالاً متداولاً في المواطن السابقة المكتظة التي يجتاحها الفقر. ولدى صناع القرار الذكور مصلحة في التمسك بالسيطرة على الأراضي، بينما تواصل النساء والفئات المهمشة الأخرى فقدانها غالباً (وايتهيد وتسيكاتا، ٢٠٠٣). وتستلزم سيطرة الذكور على الأراضي هيمنتهم على عملية صنع القرار وسلطة تحديد محتوى قانون الأراضي العرفي.

بالتالي، تسير السيطرة على الأراضي والوصول إلى السلطة جنباً إلى جنب. ويسبب عدم ضمان حقوق النساء في امتلاك الأراضي والنزاع حولها في استبقائهن في 'وضع متدنٍ'. ولاحظ هورنبي وكورس (٢٠٠٢) أن النساء اللواتي يعشن في مجتمعات محافظة جداً يفضلن ألا يجذبن انتباه السلطات بالحديث العلني وتحدي النظام الاجتماعي، أو بنجاحهن الاقتصادي الباهر. وبالمقابل أظهرت دراسات أخرى مدى تحسن الوضع الاجتماعي للنساء ومواقعهن في هياكل المجتمع عند امتلاكهن للأراضي (راجع مثلاً رودمان ٢٠٠٩).

الفقر والتشريد والاعتداءات

إن الحيازة غير المضمونة للأراضي تعرّض النساء للتدخل في أراضيهن أو الاستيلاء عليها من قبل السلطات أو العائلة أو أفراد المجتمع الآخرين: 'يستطيع الرجال بذلك سحب حقوق النساء في الأراضي أو الاستيلاء على عملهن أو أرباحهن منها. كما أن لأقارب الزوج دوراً كبيراً غالبا في تحديد من يستخدم الأرض وطبيعة ذلك الاستخدام' (كورس وهورنبي ٢٠٠٢: ٩٦). وتؤدي الحيازة غير المضمونة للأراضي إلى صعوبة الحصول على إعانات سكن وفرص تمويل تنموية أخرى. وتجعل النساء تقتصر على زراعة كفاف قليلة المخاطر، وتحول دون تطوير أراضيهن وتحقيق الأرباح (كروس ١٩٩٩).

إن التهديد الدائم بالطرد هو أحد الآثار المباشرة الأخرى لحقوق حيازة النساء غير المضمونة للأراضي. فقد رُوي عن إحدى النساء كيف طُردت من منزلها وأرضها بعد وفاة زوجها:

> توفي زوج السيدة س عندما كانت شابة، واستولت عائلة زوجها على كامل تركته بحجة أنها قد تنفقها مع رجل آخر. وأثناء ذلك، جُردت حتى من الممتلكات التي كسبتها بنفسها. لأن أعراف الزولو لا تسمح للنساء بالتملك. واضطرت لإعادة بناء حياتها من الصفر لإعالة أطفالها (ورشة عمل مشروع قانون المحاكم التقليدية، كوازولو-ناتال٢٠٠٨).

تُطرد النساء في حالات أخرى كالانفصال أو الطلاق. وصفت النساء في مبيندويني عواقب الممارسات الحالية: 'عندما يتزوج الرجل مرة أخرى، لا يترك لزوجته الأولى وأطفاله

منهـا أي شيء لأن ملكيـة الأرض والبيـت حـق للـزوج وحـده' (كلاسـينس ٢٠٠٣: ٢١). وبعـد وفـاة الوالديـن، تتعـرض النسـاء اللـواتي يعشـن في منزلهـما كعازبـات أو أرامـل أو مطلقـات للطـرد مـن قبـل إخوتهـن.

إن ضعـف موقـف النسـاء لجهـة الحـق في المنـزل والأراضي يجعلهـن عرضـة للاعتـداءات، لا سـيما مـن الأزواج والأقـارب. وربطـت بعـض الدراسـات بـين الحرمـان مـن حقـوق الملكيـة في أريـاف جنـوب أفريقيـا والعنـف المنـزلي (كـورس وفريدمـان، ١٩٩٧). فعـلى سـبيل المثـال، تخشـى جميـع النسـاء في مسـح أجرتـه آرتـز ' (ARTZ)فقـدان «كل شيء» إذا: رفعـن شـكوى ضـد إسـاءات أزواجهـن، أو حصلـن عـلى منـع اعتـداء، أو تركـن المنـزل نتيجـة الاعتـداءات المتواصلـة' (آرتـز ١٩٩٩: ٥٦).

يـترك إقصـاء النسـاء تأثـيراً كبـيراً عـلى النتائـج المبـاشرة للقـرارات، وكذلـك عـلى آفـاق مشـاركتهن عـلى المـدى الطويـل. ونظـراً لانخفـاض عـدد المشـاركات فعـلاً في عمليـة صنـع القـرار، تميـل النتائـج أكثـر لصالـح الرجـال. الأمـر الـذي يـترك أثـراً كبـيراً عـلى حـق النسـاء في ملكيـة الأراضي. ففـي حالـة نشـوب نـزاع بـين امـرأة ورجـل، تقـف المجالـس التـي يهيمن عليهـا الذكـور إلى جانـب الرجـل (كلاسـينس ونغوبـاني، ٢٠٠٨).

تشـعر ضحايـا الاعتـداء والعنـف المنـزلي بالخـوف وعدم الرغبـة بعـرض قضيتهن أمـام مجالس تقتـصر عـلى الذكـور. وأفـادت امرأة مـن الـكاب الشرقية بأنـه 'إذا أبلغـت إحدى النسـاء، على سـبيل المثـال، عـن سـوء معاملـة أو اعتداء مـن شريكهـا، فإن الزعيـم يسـألها: «لماذا قـد يعتدي عليـك زوجـك مـن دون سـبب؟ لا بد أنك أجبرتـه على معاقبتـك»' (مداولات مـشروع قانون المحاكـم التقليديـة، الـكاب الشرقيـة ٢٠٠٨). وفي غيـاب صوت علنـي وفاعل لممثـلات المرأة، تفتقـد النسـاء إلى قـدوة. ولذلـك يُرجح أن يسـتمر نمـط عدم المشـاركة هذا.

عمليات الإدماج

تطوير قانون الأراضي السائد

نظـراً للتقـدم البطـيء للإصـلاح القانـوني لحيـازة الأراضي والزعامـة التقليديـة في جنـوب أفريقيـا مـا بعـد الفصـل العنـصري، علِقـت النسـاء في فـراغ قانـوني بـين مثاليـة المسـاواة بـين الجنسـين في الدسـتور والواقـع الفوضـوي للقوانـين والممارسـات التمييزيـة عـلى الأرض (أومـين، ٢٠٠٥). واسـتخدمت النسـاء في مواجهـة ذلـك إسـتراتيجيات مختلفـة للتغلـب عـلى العقبـات وإحـداث التغيـير. وتطـورت في هـذا المسـار قوانـين وممارسـات عرفيـة جديـدة أكثـر إشراكاً للنسـاء. فبينـما اسـتمر 'القانـون العـرفي الرسـمي' في تهميـش النسـاء، سـمح 'القانـون العـرفي السـائد' ودائـم التطـور والتفاعـل، بإحـداث تغيـيرات في مكانـة النسـاء. وتُحيـل صفـة 'سـائد' إلى القانـون الـذي يضعـه الشـعب ويتقيـد بـه (بينيـت، ٢٠٠٤).

يتميز القانون العرفي السائد بالديناميكية، لا سيما في مجال حقوق النساء في ملكية الأراضي. فقد أصبح حق الحصول على الأراضي قضية ملحة للأمهات العازبات. فالنساء يعتشن عادة على أراضي أزواجهن أو آبائهن، ويحق لهن استخدامها لأغراض الزراعة من خلال الزواج أو الميراث. ومن غير الشائع تخصيص أراضٍ للنساء بالأصالة عن أنفسهن، مما يحدّ مِن فرص النساء العازبات في تحصيل دخل لأسرهن. ولكن نمط تخصيص الأراضي تغير بشكل واضح منذ نهاية نظام الفصل العنصري، استجابة لتزايد عدد الأمهات العازبات. وقدّم الباحثون وصفاً تفصيلياً لقانون الأراضي العرفي السائد في مجتمعات معينة في مجرى النقاشات حول سياسات الإصلاح الزراعي.

دفع بودليندير وآخرون (٢٠١١) القضية خطوة إلى الأمام، عندما قدّموا بيانات كمية حول التغييرات التي حدثت منذ عام ١٩٩٤. وأجرى هؤلاء الكتّاب مسحاً لبعض المواقع في أقاليم كوازولو-ناتال والكاب الشرقية والشمالية الغربية. ثمة اختلافات حادة بين هذه الأقاليم الثلاثة، لجهة تاريخ تجريد ملكية الأراضي فيها في ظل نظام الفصل العنصري، واستخدام الأراضي الحالي. وتختلف أيضاً في أنظمة حيازة الأراضي وهياكل وآليات إدارتها، فضلاً عن أنماط الزواج وتنظيم الأسرة. ولكن مسحاً شاملاً لهذه المجتمعات الثلاثة المختلفة جداً أكّد على دليل متواتر: التزايد الفعلي لتخصيص الأراضي للأمهات العازبات بالأصالة عن أنفسهن منذ نهاية نظام الفصل العنصري في عام ١٩٩٤. وقال الكتّاب إن السياق السياسي ومداولات القيم الدستورية الجديدة شجعت هذه التغييرات التي حدثت في إطار النظم العرفية (بودليندير وآخرون ٢٠١١).

الحصول على الأراضي بالتفاوض

إن الإجابة عن كيفية نجاح النساء في الحصول على حق أصيل في الأراضي تبدو غالباً بسيطة بشكل لافت: كانت النساء يطلبن من الزعيم التقليدي تخصيص أراضٍ لهن، فيمنحهن قطعة أرض. وفي مجتمعات تعتمد أنظمة حيازة بديلة، توجهت النساء إلى الرؤساء أو إلى لجان التخصيص. وانطلاقاً من الموقف التقليدي (للرجال والنساء) الذي لا يجيز للمرأة التحدث على الملأ أو أمام مجلس تقليدي أو زعيم، فإن مجرد 'الطلب' يُعد خطوة هامة بحد ذاتها. وفي الواقع، توجهت بعض النساء بطلب قطعة أرض عن طريق أحد أقاربهن الذكور. وأشارت النساء أثناء المفاوضات إلى التغيير الاجتماعي وحاجتهن لإعالة أسرهن، وأكدن اكتساب حق عضوية المجتمع بموجب الولادة، واستشهدن بأحكام بالدستور (كلاسينس ونغوباني ٢٠٠٨). وحصلن أيضاً على دعم مساعدين قانونيين عاملين في منظمات غير حكومية، للدفاع عن الحقوق والمساواة بين الجنسين. وأوضحت إحدى المساعدات القانونيات في ساخاني أسلوب تواصلها مع أحد الزعماء التقليديين أثناء عملها لصالح امرأة أخرى: 'قال: «لا؛ لا

يحق للمرأة امتلاك الأرض». فأجبته: «لا؛ ليس الأمر كذلك، لقد تغيرت الأحوال، وأصبح لدينا دستور الآن».'

إن القانون العرفي السائد في مجتمعات تقليدية عدة، يسمح بطبيعته حالياً للأمهات العازبات بإنشاء ملكيتهن الخاصة ورئاسة أسرهن. والمعيار الوحيد لذلك في بعض المناطق هو العمر وعضوية المجتمع، بغض النظر عن النوع الاجتماعي. وفي بعض المناطق، يحق لأمهات الذكر الواحد على الأقل الحصول على الأراضي. والسبب الرئيسي لذلك هو مبدأ الوراثة الأبوي والنظرة الأبوية لبنية الأسرة؛ يخشى صناع القرار من احتمال زواج المرأة العازبة مالكة الأرض عاجلاً أم آجلاً، مفترضين في إطار ثقافتهم الأبوية أن الزوج يصبح تلقائياً رب الأسرة، ويسيطر بالتالي على الأرض. فإذا تزوجت مالكة الأرض أحد الغرباء، فإنه يحصل على الحق المجتمعي في الأرض 'بذريعة الزواج' (كلاسينس ونغوباني ٢٠٠٨: ٣٠٧). وتجنباً لذلك، خصّص صناع القرار قطعة الأرض للأمهات باسم أولادهن الذكور لضمان حمايتها من سيطرة الغرباء غير المرغوب بهم، في حين لا تزال أمهات البنات مستبعدات من ملكية الأراضي (بودلينديدر وآخرون ٢٠١١).

واجهت النساء في مجتمع كالكفونتين مخاوف دخول الغرباء نفسها، عندما طالبن بتملك الأراضي بالأصالة عن أنفسهن. ولكنهن اصطدمن مع الرجال في لقاءات مجتمعية واشتبكن معهم في نقاش حول ممارسات التخصيص وخطر حصول الغرباء على الأراضي عن طريق الزواج من مالكاتها. ومع أن النساء شاركن الرجال قلقهم من احتمال دخول الغرباء عبر زوجاتهم، فإنهن دافعن عن ضرورة ألا ينطوي حل هذه المسألة على حرمانهن من الحق في تخصيص الأراضي (كلاسينس وغيلفيلان، ٢٠٠٨).

بناء التحالفات

تنجح مساعي النساء غالباً في الحصول على أراضٍ للزراعة وليس للإقامة، لا سيما في إطار التعاونيات. ولأن تخصيص الأراضي للمشاريع الزراعية المجتمعية ليس أمراً جديداً في النظم العرفية، تجد النساء أن الحصول على الأراضي أكثر سهولة عن طريق تلك التعاونيات. ويبدو أن اللواتي يستخدمن الأراضي لغرض الزراعة، يتمتعن بقبول ثقافي أكثر من العازبات مالكات الأرض بالأصالة عن أنفسهن (بغرض الإقامة).

استخدمت النساء إستراتيجية أخرى عبر تشكيل تحالفات مع فئات أخرى كالشباب. ففي حالة مبيندويني على سبيل المثال، رفضت السلطة التقليدية في البداية منح مجموعة من النساء أراضٍ بغرض إقامة مشروع بساتين مشتركة، إلا أنهن نجحن في نهاية المطاف بعدما كسبن تأييد الشباب في اجتماع عام. ورضخ صناع القرار في النهاية، وخصصوا للنساء قطعة أرض لإقامة المشروع. لقد اتضحت فعالية التحالفات

بين النساء والشباب في حالة هويبباكرانز، بعدما أعلنت النساء أن 'دستورنا الجديد يسمح لأي كان بارتداء ما يشاء'. ولكن الزعيم رفض إجراء تصويت شعبي حول ارتداء النساء للسراويل: 'أقول للمرة الأخيرة: على السيدات عدم ارتداء السراويل. أنا لا أهتم بإجراء تصويت؛ لأن عدد الشباب كبير، وأصواتهم تفوق أصواتنا' (أومين ٢٠٠٥: ٢٠٤).

يدعم كثير من صناع القرار وضع قوانين جديدة لتخصيص الأراضي، بسبب التغيرات الاجتماعية والسياسية الواضحة. وبينما قاوم بعض صناع القرار وأفراد المجتمع التغيير، فقد قبله البعض الآخر بسهولة، لا بل ساهموا بنشاط في إحداثه. وقد فسروا هذه التغييرات كتطور ملازم للقوانين الجديدة لتخصيص الأراضي، سواءٌ من جهة التغيرات الاجتماعية أو الاحتياجات الاقتصادية للأمهات العازبات، فضلاً عن الإطار الدستوري: 'لقد تغيّر بعد الانتخابات والتصويت، وأقرّ أن الحقوق تشمل الجميع' (بودليندير وآخرون ٢٠١١: ١٢٩).

ثمة نمط واضح في المجموعات الناجحة المقتصرة على نساء في المناطق الريفية في جنوب أفريقيا. فالتعاونيات كما ذكر أعلاه، هي إحدى وسائل النساء في الحصول على الأراضي خارج إطار الزواج أو الإرث أو التخصيص الإفرادي (حيث ينطوي كل منها على تعقيداته الخاصة). وتركز التعاونيات على دعم الأسرة من خلال إنتاج الغذاء أو الإيرادات الأخرى، الذي يتضمن غالباً دعم الفئات الضعيفة في المجتمع كأيتام فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وأفرزت المشاريع المقتصرة على النساء نتائج تمكينية أيضاً:

> 'بدا في جميع اللجان المقتصرة على النساء بأن النساء يتغلبن على شعورهن بالدونية، لأنهن غير مضطرات لتأدية عملهن أمام الرجال. وذكرن أنهن يشعرن بالراحة وهن محاطات بالنساء وبالقدرة على التعبير عن أنفسهن دون خوف من انتقام أو إحراج. وتنشأ الصعوبات بوجود الرجال، الذي يؤدي إلى هبوط حاد في ثقة النساء ومشاركتهن' (هيمسون، ٢٠٠٢: ٢٩).

كانت آثار هذه المشاريع إيجابية جداً على مهارات النساء وخبراتهن وثقتهن العامة بأنفسهن. وحركة النساء الريفيات مثال آخر عن تجمع قدّم دعماً حاسماً لمجموعات نسائية من خلال التدريب على القيادة ومهارات الأعمال والتعريف بالحقوق والخيارات، وكذلك تقديم مساعدة عملية في التعامل مع صناع القرار المترددين. وتتصل حركة النساء الريفيات أيضاً مع الإدارات الحكومية في جنوب أفريقيا، وتربط بالتالي المجموعات النسائية المحلية بالموارد اللازمة لمشاريعها. وقد عبرت إحدى المساعدات القانونيات لواضعي هذه الدراسة عن شعورها بالتشجيع مما وصفته بـ 'العمل الإيجابي' من جانب الحكومة والمانحين الدوليين الذين لا يخفون تفضيلهم للنساء في إجراءاتهم الداعمة لمشروعات إنتاج الدخل.

طبقت النساء في السنوات الأخيرة خبراتهن ومهاراتهن المكتسبة في المجموعات المقتصرة على نساء على الهياكل المجتمعية الأخرى. ولذا، لم تبدأ النساء مشاريعهن الخاصة فحسب، بل شاركن بفعالية أيضاً في تلك 'المساحات الناشئة أو المفترضة' المستقلة (نايدو، ٢٠١١: ٩)، التي تقف على النقيض من الهياكل الرسمية للسلطات التقليدية أو الحكومات المحلية. وهي تتألف من لجان ومنتديات تنمية متنوعة تشمل لجان مدرسية وصحية ونوادي نقل ومشاريع مياه ومجموعات حرفية وحياكة أو مشاريع بساتين مشتركة.

استخدمت النساء هذه المساحات بشكل فعال. وأوضحَت تجربة كالكفونتين أن مشاركتهن تتطور شيئاً فشيئاً: 'أصبحت النساء أكثر نشاطاً في القضايا المجتمعية بعد عام ١٩٩٤. حيث بدأن بحضور اللقاءات المجتمعية (كغوتلا *kgotla*)، والمساهمة في النقاشات قبل فوات الأوان' (كلاسينس وغيلفيلان ٢٠٠٨: ٣٠٧). وتسجل النساء غالباً حضوراً قوياً في لجان التنمية والهياكل المجتمعية الأخرى. ورغم ما يبدو أنه استمرار لتوزيع الأدوار بين الجنسين داخل هذه الهياكل؛ حيث يشغل الرجال مناصب القيادة وتعمل النساء كسكرتيرات، يبدو أن النساء أصبحن أكثر حضوراً ونشاطاً لأنهن استفدن من تجاربهن الإيجابية في المجموعات المقتصرة على النساء. وقد لاحظ هيمسون في عام ٢٠٠٢ أن التحولات ناجمة عن زيادة عدد اللجان التي تضم النساء كعضوات وزعيمات:

> 'تشعر النساء بأنهن يكتسبن معرفة ورؤى جديدة، وأن حضور الاجتماعات يجعلهن متمكنات؛ يقبل الرجال انخراطهن ومشاركتهن في اللجان، وتُتاح لهن فرصة تعلم مهارات جديدة وقيادة وثقة بالنفس. وموقف النساء إيجابي للغاية أيضاً من التطور الشخصي الناجم عن المشاركة. ويشعرن بتحسن علاقاتهن مع النساء والمجموعات النسائية الأخرى وتعزيز مكانتهن داخل أسرهن' (هيمسون ٢٠٠٢: ٣٠).

وبذلك يزداد نشاط النساء كمشاركات في الهياكل المجتمعية غير الرسمية، وحتى كقائدات لها (كلاسينس ٢٠٠١).

شق الطرق إلى هياكل الحكم الرسمية

تكون العقبات التي تحول دون التمثيل والمشاركة أشد ما يمكن في هياكل الحكم الرسمية. وهذه الهياكل الرسمية تضم مجالس الزعماء والمجالس التقليدية والمحاكم والقيادة التقليدية. تقول أومين، إن ثمة فرقاً بين الهياكل الرسمية وغير الرسمية: رغم فعالية النساء في محافل المجتمع المتنوعة فإن 'مداخلهن محدودة إلى جوانب الحياة السياسة الرئيسية' (أومين ٢٠٠٥: ١٨٨). وهذه الهياكل هي في صميم المجتمع الأبوية، وتسيطر على المزيد من سلطات صنع القرار. وبينما تتعامل لجان التنمية الرسمية والمحافل المتنوعة في كثير من الأحيان مع القضايا التي تندرج في إطار المسؤوليات التقليدية للنساء كالمياه والبستنة والرعاية، فإن الهياكل الرسمية تنتمي بوضوح إلى المجال السياسي. ولذلك تستمر مقاومة الرجال وارتباك النساء، لا سيما في هذا المجال.

لا تتحمل النساء غالباً المسؤولية على مستوى المجتمع التقليدي ككل، بل على مستوى أدنى كزعيمة حي أو قرية (لانغ ٢٠٠٤). ولا يكون هذا المنصب وراثياً على الأغلب، ولذلك فإن ترشيح الزعيم التقليدي أو انتخاب المجتمع للنساء يفتح مجالاً لهن ليصبحن زعيمات. وكما اتضح من حالات عدة، تصبح النساء زعيمات أو مستشارات تقليديات بسبب خبرات ومهارات قيادية اكتسبنها في هياكل غير رسمية أخرى. ففي مجتمع زينغوينيا على سبيل المثال، عيّن الزعيم التقليدي إنكوسي مزيميلا، ناتومبينكوزي غوميدي رئيسة (induna) لنحو ٢٠٠ من الأهالي بسبب مشاركتها الفعالة الطويلة في القضايا المجتمعية. وقد سنحت لها فرصة إثبات جدارتها عندما مرض زعيم القرية:

> 'وهكذا أصبحت قائمة بأعمال الزعيم. وأثبتت قدرتها ونجاحها أكثر من رجالنا الزعماء. فإذا لم يكن الأهالي سعداء بذلك الزعيم، حتى قبل مرضه. وكنت قد اتفقت مع المجتمع ووالدي عندما كان لا يزال على قيد الحياة، أنني أستطيع إذا أردت تغيير الزعيم الحالي. ولذلك استخدمت معاييري الخاصة لتعين زعيمة، وقررت تعين تلك الزعيمة. وقد لاقت قبولاً' (لانغ ٢٠٠٤: ١٩٧).

في السياق نفسه، عيّن الزعيم التقليدي إحدى النساء عضوة في المجلس التقليدي في بلدية مهامباثيني استناداً إلى خبرتها وصلاتها خلال قيادتها لأحد المشاريع الزراعية. ورغم أن الزعيمات لا يزلن استثناء للقاعدة، إلا أن مسار حياتهن المهنية يبقى واعداً مع ذلك.

ازداد تمثيل النساء في هياكل الحكم التقليدي الرسمية زيادة سريعة في المجالس التقليدية. ويكمن سبب ذلك في التشريعات الوطنية التي تخصص حصة للنساء في المجالس التقليدية. إذ تنصّ أحكام قانون إطار الزعامة والحكم التقليدي لعام ٢٠٠٣، على أن تشكّل النساء ٣٠ بالمئة من أعضاء المجلس. وتتشكل المجالس التقليدية من أعضاء تنتخبهم مجتمعاتهم التقليدية بنسبة ٦٠ بالمئة، وأعضاء يعينهم الزعماء التقليديون بنسبة ٤٠ بالمئة المتبقية. وأشارت دلائل من تلك المجتمعات التقليدية إلى أن نظام حصص النساء دفع صناع القرار إلى ضم نساء فعالات وجريئات وخبيرات إلى هياكل المجتمع.

يُحكى أن أحد الزعماء التقليديين قال في أحد المجتمعات، إنه يمكن للمجالس التقليدية أن تستفيد من خبرة إحدى الممثلات وصلاتها: 'إنها تعرف جميع الأهالي'. ففي مشونو، شغلت عضوات المجلس منصب رئاسة لجنة الشباب على مستوى الحي قبل ترشيحهن لعضوية المجلس التقليدي من قبل الزعيم التقليدي (كوسينس، ٢٠١١). ولكن تطبيق التشريع الجديد كان بطيئاً وغير متسق. ففي عام ٢٠١٢ وبعد عشر سنوات تقريباً من إقرار هذا القانون، كان إقليما ليمبوبو والشمالي الغربي لا يزالان بانتظار إجراء انتخابات المجالس التقليدية، بينما اعتُبرت العملية باطلة في أقاليم أخرى مثل كوازولو-ناتال (هيمان ٢٠١١).

الزعيمات التقليديات

حدثت تغيرات أقل في خلافة المناصب القيادية التقليدية المحكومة حتى الآن بمبدأ وراثة الابن البكر، مقابل التحولات الأكثر دينامية في مجالي الحصول على الأراضي والتمثيل في المجالس. ولذلك، يحظى الابن البكر بالأولوية في أن يصبح الزعيم التقليدي الجديد، وتبقى النساء مستبعدات إلى حد كبير من مناصب الزعامة التقليدية. ويشغلنها غالباً بالوصاية، لا سيما عندما يكون الوريث الذكر قاصراً.

يتعارض إقصاء النساء عن مناصب الزعامة التقليدية تماماً مع مبدأ المساواة بين الجنسين. ولذلك، فقد قوبل بكثير من العناية والاهتمام العام ونوقش بحماس. ولم تكن مواقف داعمي القيم التقليدية قابلة للتقارب بسهولة مع مواقف المدافعين عن المساواة بين الجنسين. حيث يُعد تغيير مبدأ وراثة الابن البكر بمثابة إلغاء تام للتقاليد (بيكر وبونزاير،٢٠٠٨ ؛ لجنة قانون جنوب أفريقيا ٢٠٠٠). بينما تعتبر وجهة النظر المعارضة أن خلافة النساء في مناصب الزعامة التقليدية، مؤشر رئيسي يحدد مدى الإدماج في هياكل وعمليات الحكم التقليدي.

مع أن عدد الزعيمات التقليديات لا يزال قليلاً، فقد شهد زيادة منذ نهاية نظام الفصل العنصري. إن نظرة عامة على إقليم كوازولو-ناتال، أكثر الأقاليم التقليدية تشدداً، تبين أن مزيداً من النساء يصبحن زعيمات تقليديات. ذكرت غودينوف (٢٠٠٢) أنه لم يجرِ الاعتراف رسمياً حتى عام ١٩٩٥ سوى بزعيمتين تقليديتين، مقابل ١١ زعيمة في عام ٢٠٠٢. بل إن الرقم يرتفع إذا احتُسبت جميع الوصيّات. ويبدو أن شغل منصب الوصيّة هو أكثر الطرق شيوعاً لتصبح المرأة زعيمة تقليدية. ورغم أنهن يعملن فقط بالنيابة عن الولد القاصر والزوج الغائب، فإنهن قد يشغلن المنصب لفترات طويلة ويعترف المجتمع بهن كزعيمات.

يقدم بيكر وبونزاير(٢٠٠٨) مزيداً من الأمثلة عن قوانين نظم عرفية مُعاشة تسمح بنجاح النساء في مناصب الزعامة التقليدية، مُسلطين الضوء على تنوع قوانين الخلافة في جنوب أفريقيا رغم سيادة مبدأ وراثة الابن البكر. ويشير مثالان آخران على تعيين النساء على أساس الجدارة والخبرة (إضافة إلى النسب الملكي). فقد رحب المجتمع بتعيين إنكوسي نزيماكوي 'لأنه سبق لها أن لعبت دوراً جيداً في السلطة التقليدية، وقدمت المساعدة أثناء غياب زوجها' (غودينوف ٢٠٠٢). ويُقال الشيء نفسه عن السيدة شيلوبانا، التي برزت كبرلمانية نشطة.

أصبحت حالة هوسي شيلوبانا مرجعاً شهيراً تستند إليه سلطات المجتمعات التقليدية والعائلات المالكة في تطوير النظم العرفية السائدة بما يتلاءم مع الدستور. فقد رشحت العائلة المالكة وانتخبت السيدة شيلوبانا كزعيمة تقليدية، ومع أن ابن عمها

طعـن في تعيينهـا، فـإن المحكمـة أقرتـه. وتظهـر هـذه التجربـة (التـي يناقشـها القسـم التـالي بالتفصيـل) مخـاوف وصعوبـات تغيـير مبـدأ وراثـة الابـن البكـر: مـن سـيكون خليفتهـا؟ إن تعيينهـا يسـتدعي طرقـاً جديـدة وحلـولاً مبتكـرة. وجـرى الاتفـاق أخـيراً أن تتـزوج 'زوجـة صوريـة'[٢] تختـار لهـا بموجـب النظـم العرفيـة كـما لـو أنهـا زعيـم ذكـر، ويجـري اختيـار أحـد ذكـور العائلـة المالكـة غـير المعلنـين ليصبـح أبـا الطفـل مـن الزوجـة الصوريـة. وتصبـح هـوسي شـيلوبانا في نهايـة المطـاف 'الأب الاجتماعـي' للطفـل، وهكـذا يجـري الحفـاظ عـلى خـط الخلافـة. وتظهـر هـذه الحالـة أن ثمـة عـلى الـدوام حلـولاً ممكنـة وقابلـة للتفـاوض.

تشكيل الحوار الوطني

لقـد ثبـت أن تطبيـق القانـون العـرفي الرسـمي عقبـة رئيسـية تعـترض تمتـع النسـاء بكامـل حقوقهـن. ورغـم أن المجتمعـات لم تلتـزم بحرفيـة تامـة بالنسـخ المدوّنـة، لا تـزال مكانـة النسـاء متأثـرة جديـاً بـه. فـلا يمكـن لهـن أن يأملـن بإصـلاح قانـوني، إذا انتهكـت حقوقهـن دون أن يعرفـن مـا هـي القوانـين المطبقـة التـي تؤثـر سـلباً عـلى مواقفهـن التفاوضيـة. الأمـر الـذي يجعـل تطبيـق أنظمـة عرفيـة مشـوهة يسـاهم في إقصـاء النسـاء. ولكـن المحكمـة الدسـتورية قضـت في العقـد المـاضي، في عـدد مـن حـالات تطبيـق النظـم العرفيـة، بـما يتوافـق مـع المبـادئ الدسـتورية، مثـل المسـاواة بـين الجنسـين.

في قضيـة ريشترسـفيلد، أوضحـت المحكمـة وضـع القانـون العـرفي في ظـل الدسـتور وناقشـت طبيعتـه: 'تطـورت النظـم العرفيـة خـلال تاريخهـا وارتقـت تلبيـة لاحتياجـات المجتمـع المتغـيرة. وسـوف تواصـل تطورهـا في إطـار قيمهـا ومعاييرهـا بـما يتوافـق مـع الدسـتور' (شركـة أليكسـكور المحـدودة ضـد مجتمـع ريشترسـفيلد وآخـرون (٢٠٠٣) CCT ١٩ / ٠٣: ٥٣). وأكّـد حكـم المحكمـة أن النظـم العرفيـة جـزء لا يتجـزأ مـن المنظومـة القانونيـة في جنـوب أفريقيـا، وعـلى قـدم المسـاواة مـع القانـون العـام. وبـما أنهـا ذات سـمات مختلفـة عـن القانـون العـام، يتعـين عـلى المحاكـم أن تراعـي تلـك السـمات وطبيعتهـا المرنـة عنـد تحديـد مضمونهـا.

وفي قضيـة بهـي Bhe، اسـتندت المحكمـة إلى قضيـة ريشترسـفيلد. وكان عليهـا أن تقـرر مسـألة حرمـان المـرأة أم لا مـن مـيراث زوجهـا المتـوفي. وكان قانـون المناطـق المُدارة للسـود لعـام ١٩٢٧ هـو التشريـع المعمـول بـه؛ وهـو أحـد قوانـين الفصـل العنـصري التي رسـخت مبـدأ وراثـة الابـن البكـر بموجـب النظـم العرفيـة. وقـد وصفـت المحكمـة في قرارهـا الآثار التـي خلّفهـا نظـام الفصـل العنـصري عـلى النظـم العرفيـة، التـي أدت إلى: 'إضفـاء طابـع رسـمي وتجميـد نظـام مـن طبيعتـه أن يعمـل بطريقـة فعالـة وديناميكيـة' (قضيـة بهـي وآخـرون ضـد محكمـة صلـح خايليتشـا وآخـرون (٢٠٠٤) CCT ٤٩ / ٠٣: ٩٠). ووجـدت

المحكمـة، أن قوانـين الخلافـة لا تفسـح مجـالا للتطـور والتكيـف مـع التغـيرات الاجتماعيـة. وخلصـت إلى أن:

’[حرمـان النسـاء مـن المـيراث] هـو أحـد أشـكال التمييـز الـذي يُرسّـخ أنماطـاً سـابقة مـن حرمـان الفئـات المهمشـة، وتُفاقمـه المفاهيـم الأبويـة القديمـة وسـيطرة الذكـور التـي لا تنسـجم مـع ضـمان المسـاواة في ظـل هـذا النظـام الدسـتوري‘ (قضيـة بهـي وآخـرون: ٩١).

أكـد القـرار عـلى الالتـزام بالمسـاواة بـين الجنسـين وضرورة تطويـر النظـم العرفيـة بـما يتـلاءم مـع المبـادئ الدسـتورية. ومـع أن المحكمـة الدسـتورية أعربـت عـن دعمهـا للنظـم العرفيـة السـائدة في مواجهـة القانـون العـرفي الرسـمي المشـوه، إلا أنهـا اعترفـت أيضـاً بصعوبـات تحديـد محتواهـا. ومـن ناحيـة الإصـلاح القانـوني، لاحظـت المحكمـة أن ’الحقـوق المعنيـة هـي حقـوق مهمـة. ولا يجـوز للخاضعـين لأحـكام مطعـون فيهـا الانتظـار لفـترة أطـول لرفـع عـبء عـدم المسـاواة والتمييـز غـير العـادل عنهـم، عمـلا بالمـادة ٢٣ وأحكامـه ذات الصلـة‘ (قضيـة بهـي وآخـرون: ١٠٨).

كان تطويـــر النظـــم العرفيـــة أيضـــا في صلـــب قـــرار خلافـــة الســـيدة شـــيلوبانا للقيـــادة التقليديـــة المذكـــورة أعـــلاه. وشـــيلوبانا هـــي ابنـــة الزعيـــم التقليـــدي فالويـــي المتـــوفي في عـــام ١٩٦٨. وبـــما أن القانـــون لم يكـــن يســـمح بوراثـــة الابنـــة في ذلـــك الوقـــت، فقـــد خلفـــه شـــقيقه ريتشـــارد. وفي تســـعينيات القـــرن المـــاضي، اتفـــق ريتشـــارد مـــع العائلـــة المالكـــة والمجتمـــع التقليـــدي عـــلى أن تخلفـــه الســـيدة شـــيلوبانا، ابنـــة شـــقيقه الزعيـــم الأصـــلي، بـــدلاً مـــن ابنـــه. وأعربـــت الأطـــراف بوضـــوح عـــن رغبتهـــا بتطويـــر قوانـــين الخلافـــة بـــما يتـــلاءم مـــع القيـــم الدســـتورية:

’رغـم عـدم جـواز توريـث البنـات لـدى شـعب فالويـي في المـاضي، فـإن توريـث الابنـة بـما أنهـا مسـاوية للابـن بـات جائـزاً في ظـل الديمقراطيـة ودسـتور جمهوريـة جنـوب أفريقيـا الجديـد (...) إن مسـألة الزعامـة والوصايـة يجـب البـت فيهـا وفقـاً لدسـتور جمهوريـة جنـوب أفريقيـا (شـيلوبانا وآخـرون ضـد نواميتـوا، (٢٠٠٨) CCT ٠٧/ ٠٣: ٦).

إن اعـتراض ابـن عمهـا المُنحَّـى عـلى تعيينهـا، أوصـل القضيـة في نهايـة المطـاف إلى المحكمـة الدسـتورية التـي حـذرت مجـدداً مـن مغبـة الاعتـماد عـلى القانـون العـرفي المـدون المشـوه. وبالحكـم لصالـح السـيدة شـيلوبانا، تكـون المحكمـة قـد أكّـدت عـلى حـق المجتمعـات المحليـة في تطويـر نظمهـا العرفيـة. وأعربـت بوضـوح عـن نيتهـا دعـم ’الحميّـة الدسـتورية‘ لمجتمـع فالويـي التقليـدي في اختيـار امـرأة. ولكنهـا أشـارت أيضـاً إلى التحديـات التـي يفرضهـا تطبيـق القانـون السـائد في محاكـم جنـوب أفريقيـا، الـذي يجـب أن يـوازن بـين مطلـب المرونـة والـضرورة القانونيـة وضـمان حمايـة الحقـوق الدسـتورية في الوقـت نفسـه. وأضـاف المعلقـون، أنـه مـن غـير الواضـح حتـى الآن الجهـة التـي تقـع عليهـا مسـؤولية تطويـر النظـم العرفيـة. هـل هـي مسـؤولية المجتمـع ككل، أم السـلطات التقليديـة، أم تقـع

على كاهل العائلة المالكة فقط؟ وكانت قضية شيلوبانا بمثابة حكم رمزي لصالح تطوير النظم العرفية بما يتلاءم مع القيم الدستورية. ولكن الحكم تعرض للانتقاد أيضاً بسبب تركه سلسلة من الأسئلة المنهجية دون إجابة، وافتقاره إلى مقاربة مبدئية ومتسقة (بيكر وبونزاير ٢٠٠٨؛ بينيت ٢٠٠٩).

أخيراً، أصدرت المحكمة الدستورية في عام ٢٠١٠ حكماً في حالة تونغواني، تناولت فيه دستورية قانون حقوق الأراضي المشاع لعام ٢٠٠٤. وكان القانون قد قصد الإيفاء بالالتزام الدستوري بتوفير حيازة مضمونة لأراضي الأشخاص ذوي الحيازة غير المضمونة قانونياً نتيجة قوانين وسياسات الفصل العنصري. وقد طعنت بالقانون أمام المحكمة أربعة مجتمعات خاضعة لأنظمة الحيازة المشاع، بدعوى أن القانون يؤدي إلى زعزعة الحيازة المضمونة لأراضيها. ووافقت المحكمة على أن القانون فرض هيكلاً إدارياً جديداً على المجتمعات:

'لقد أزاح قانون حقوق الأراضي المشاع النظام القانوني الأصلي السائد، الذي ينظم إشغال واستخدام وإدارة الأراضي المشاع. واستبدل المؤسسات الناظمة لهذه القضايا والقوانين ذات الصلة. كما منح المجالس التقليدية سلطات ومهام جديدة واسعة النطاق' (تونغواني وآخرون ضد وزير الزراعة وشؤون الأراضي وآخرون (٢٠١٠) CCT١٠٠ / ٠٩: ٩٦).

مع أن المحكمة لم تبُت في المسائل الجوهرية، إلا أنها أعلنت في نهاية المطاف أن القانون غير دستوري من الناحية الإجرائية. ومع ذلك، فإن جلسات استماع المحكمة والنقاشات العامة والحملات التي سبقت القضية فتحت المجال أمام مختلف الأطراف المعنية لنقاش هياكل الحكم التقليدي وعملياته في جنوب أفريقيا الديمقراطية.

تضم الأطراف المعنية المجتمعات الأربعة التي طعنت بالقانون أمام المحكمة، بسبب خشيتها من احتمال فرضه هياكل إدارية جديدة عليها أكثر استبدادية وأقل تشاركية من هياكلها العرفية. وقالت أيضاً بأن النساء سيتعرضن للحرمان إذا تمركزت إدارة الأراضي بأيدي السلطات التقليدية، على النحو الذي اقترحه القانون. وجذبت تلك المجتمعات دعم تحالف واسع من نشطاء حقوق الأراضي والمجموعات النسائية، الذين عقدوا مشاورات مع المجتمعات الريفية المحلية في أنحاء البلاد بهدف تحديد القضايا ذات الصلة، وإسماع أصواتهم على المستوى الوطني من خلال إصدار سلسلة من المنشورات.

اتبع النشطاء مقاربة 'البحث العملي' لتحقيق ثلاثة أهداف: تعريف المجتمعات الريفية النائية بالقانون؛ وتيسير نقاش القانون والمشاكل الرئيسية في المجتمعات؛ وجمع معلومات ميدانية عن قانون الأراضي السائد (كوسينس ٢٠١١). خلال هذه العملية، انخرطت المجتمعات المحلية والمنظمات القاعدية في نقاش على المستوى الوطني، وقرر بعض منها رفع آرائه إلى البرلمان. فعلى سبيل المثال، اشتركت حركة النساء الريفيات

في عملية التشاور هذه وساهمت كخبير فيما بعد في جلسات المحكمة الدستورية. وأفضى الجانب البحثي في الحملة إلى نشر مجموعة كتب ومقالات تحلل آثار التشويه التي سببها نظام الفصل العنصري على هياكل الإدارة العرفية، وتصف تنوع ومرونة القانون السائد الذي واصل تطوره رغم كل شيء في جنوب أفريقيا، وتقترح مقاربة قانونية مُعاشة لاستيعاب حقوق النساء (كلاسينس وكوسينس ٢٠٠٨).

أيد أكاديميون آخرون حكومة جنوب أفريقيا والزعماء التقليديين، الذين ادعوا أن هياكل الحكم التقليدي وعملياته تمتد جذورها عميقاً في النظم العرفية، وأنها تقدم ضمانات كافية لحماية حقوق النساء. ولكن الحكومة أعلنت عن تغيير سياساتها وخططها الرامية إلى إلغاء قانون حقوق الأراضي المشاع بغض النظر عن قرار المحكمة الدستورية، وذلك قبل وقت قصير من إصدار حكمها في عام ٢٠١٠. وبذلك، أفسحت الدعوى القضائية في المحصلة المجال لإجراء نقاش وطني ضمّ وجهات نظر المجتمعات عموماً والنساء خصوصاً. إلا أن تأثير ذلك على سياسة الحكومة لن يعرف قبل وضع مشروع القانون الجديد على جدول أعمال البرلمان.

التغيّرات في المعرفة والمواقف والممارسات والسلوكيات

تغيرات مواقف الأطراف المعنية

ردت إحدى المساعدات القانونيات في منطقة كيكو على سؤال عن التغيرات التي حدثت في السنوات العشرين الماضية، قائلة ببساطة 'إن النساء هنّ الزعيمات الآن'. وأشارت إلى مختلف الهياكل غير الرسمية والدور الهام الذي تلعبه النساء في إنتاج دخل الأسرة. وفي الواقع، إن النساء في المجتمعات التقليدية في جنوب أفريقيا هن غالبا الزعيمات الحاليات. فهن نشطات في المجموعات المنتشرة المقتصرة على النساء، ويشاركن في هياكل المجتمع، ويتبوأن مناصب قيادية في اللجان والمحافل المختلفة. وتركت مشاركة النساء الفعالة تأثيرها على تقديرهن لأنفسهن وقدراتهن. إذ عندما تقتنع النساء بأنهن قائدات يصبحن في موقع قوة، وتصعب إعادتهن إلى الوراء بسهولة. فمن المهم إذن البدء بهذا التغيير الكبير، لأن 'الخجل' كان ولا يزال عقبة رئيسية أمام مشاركة النساء.

كما تغيرت نظرة الرجال عن النساء في مجرى هذه العملية. حيث أكد بعض الزعماء والسلطات التقليدية، الذين خصصوا أراضٍ للنساء العازبات، على أن معاييرهم تقتصر الآن على الجدارة والمسؤولية، بغض النظر عن النوع الاجتماعي. وهذا يتضمن بطبيعة الحال اعتبار النساء جديرات ومسؤولات من حيث المبدأ، ويمثل ذلك تخلياً واضحاً عن اعتبارهن قاصرات أبديات. وقد قالت النساء حسب كلاسينس ونغوباني بأن '

المرأة مدعاة للاحترام هذه الأيام، نظراً لتمتعها بالقوة والقدرة على رعاية أطفالها بشكل مستقل' (كلاسينس ونغوباني ٢٠٠٨: ١٧٧).

لقد فتحت التغييرات في تخصيص الأراضي الباب أمام النساء لتحقيق ذواتهن كربّات أسر مستقلات، وكسب احترام المجتمع في المحصلة (كورس وفريدمان ١٩٩٧). وكلما ازدادت مشاركتهن في هياكل الحكم التقليدي وعملياته التي تأخذ منحى رسمياً، فإنهن يضفين منظوراً نسوياً أيضاً على المجالس التقليدية. ويأخذ إدماج النساء منحى طبيعياً لا اعتراض عليه أكثر فأكثر، كلما «أدرك الرجال، حتى كبار السن منهم، أن النساء قويات ومجتهدات' (كوسينس ٢٠١١: ٧٣). وفي الواقع، اجتهد الزعماء التقليديون لإشراك النساء في عمليات صنع القرار بهدف فهم أفضل 'لمعشر النساء' (لانغ ٢٠٠٤: ٢١٠). وفي الحقيقة، أحدثت ممثلات النساء فرقاً: أشار كوسينس (٢٠١١)، على سبيل المثال، إلى العلاقة بين النساء الجريئات في مجلس مشونو التقليدي وقراره بتخصيص أراضي للنساء العازبات.

ثمة أدلة من مجتمعات تقليدية تضم نساء في مواقع قيادية بارزة تشير إلى أن الرجال يعترفون بعمل النساء ومساهماتهن في تطوير المجتمع (غودينوف ٢٠٠٢). وتحدث أحد أفراد المجتمع عن إحدى الزعيمات التقليديات القليلات قائلاً: 'نحن محظوظون بقيادتها لنا، لأنها ليست ذكية فحسب بل وشجاعة أيضاً، وتبذل ما بوسعها لمساعدة الجميع في مجتمع نزيماكوي. لقد شهدنا تطوراً' (غودينوف ٢٠٠٢: ١٠٤). وفي حالة شيلوبانا، اعترف أحد الزعماء الذي عارض تعيينها في البداية بأنه كان مخطئاً في شكوكه: 'إنني أطلب الصفح، لأنني أرى كل شيء على أحسن ما يرام، إننا نشهد تطوراً' (ألكوك، ٢٠٠٨).

يعد التوقيت في نواح كثيرة عاملاً حاسماً في تحولات هياكل الحكم التقليدي وعملياته. وقد شكلت نهاية الفصل العنصري فرصة سانحة للتغيير الاجتماعي بشكل عام وتمكين النساء بوجه خاص. وأظهرت المفاوضات بشأن الحصول على الأراضي، كيف أن النساء الريفيات رجعن إلى الدستور كقيمة عامة ومعيار متفق عليه عند مناشدة السلطات التقليدية للحصول على الأراضي. وعلى المنوال نفسه، قبِل الرجال قواعد التخصيص الجديدة التي 'تغيرت بعد الانتخابات والتصويت، وأقرت أن الحقوق تشمل الجميع' (بودليندير وآخرون ٢٠١١: ١٢٩). لا يستشهد الرجال والنساء بالدستور والديمقراطية إلا بصيغ عامة عند توضيح التطورات في النظم العرفية، وأحياناً يشيرون بشكل أشد غموضاً إلى 'تغييرات ما بعد عام ١٩٩٤'.

لقد ساهمت إقامة حكومات محلية منتخبة في جنوب أفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري في إنجاز التحولات، بقدر ما ساهم شعور السلطات التقليدية بأنها مضطرة إلى استباق التغيير وضمان القاعدة الداعمة 'بإعطاء النساء بديلاً جذاباً وتقدمياً'

(كورس وهورنبي ٢٠٠٢: ١١٢). وفي الواقع، اختارت النساء المحافل وهيئات صنع القرار لأنها تعطي نتائج أكثر إيجابية. فعلى سبيل المثال، تتصل النساء بالحكومات المحلية بشأن بعض القضايا ويرفعنها إلى قاضي الصلح بدلاً من المحكمة التقليدية (أومين ٢٠٠٥).

رغم أن التحولات قد تكون سريعة في مراحل التغير السياسي والاجتماعي، إلا أنها تتطلب وقتاً وصبراً أيضاً. وعلى حد قول إحدى المساعدات القانونيات، فإن نضالها لإشراك النساء لم ينجح إلا بعد مرور سنوات عدة، سمحت لصناع القرار بالتعرف عليها والثقة بها. ويبدو أن التغييرات في قوانين تخصيص الأراضي تحدث بشكل أسرع من التغييرات في هياكل الإدارة العرفية. وتشعر النساء بأن الضغط لتأمين الاحتياجات الأساسية لأسرهن أكثر إلحاحاً من الضغط للمشاركة في حقوق مجردة، بينما يستجيب صناع القرار للصعوبات الاقتصادية الواضحة أكثر من استجابتهم لإجراء تغييرات جوهرية على هياكل صنع القرار.

ترد أمثلة كثيرة عن هياكل وعمليات حكم جامعة في مجتمعات تخضع لنظم عرفية، ولكنها تتبع نظام حيازة أراضي وهيكل إداري اختياري. ومن بينها مجتمعات عاشت في ظل حقوق التملك الحر حتى في مرحلة الفصل العنصري، عندما عاشت الغالبية العظمى من السود في جنوب أفريقيا في ظل سلطات تقليدية تعترف بالفصل العنصري وتنتظم بموجب قوانينه. ويقول كينغويل (٢٠٠٨)، إن للنساء حقوقاً أكبر بالأراضي في هذه المجتمعات بسبب تمتعهن بحرية أكبر في تطوير القوانين والممارسات العرفية بما يتلاءم مع التغيّر الاجتماعي والاقتصادي على مرّ السنين.

أمكن للمجتمعات بعد عام ١٩٩٤ أن تختار طريقاً بديلاً باتجاه هياكل قيادة تقليدية أكثر تشاركية، بواسطة تنظيم أنفسها على شكل جمعيات أملاك بلدية، والحصول على صكوك ملكية فردية للأراضي بدلاً من صكوك تفويض ملكية لدى السلطة التقليدية. قبل تسجيل جمعيات الملكية المشاع، تتبنى المجتمعات نظاماً أساسياً يضمن حتماً إدارة هذه الجمعيات بطريقة غير تمييزية وعادلة وديمقراطية، وأن للمؤسسات الحق في مساءلة أعضائها (رودما، ٢٠٠٩). ثمة اختلافات عملية بين هياكل جمعيات الملكية المشاع؛ من مجالس تنفيذية منتخبة بالكامل إلى هياكل هجينة تضم زعماء يدخلون إليها بحكم موقعهم، أو توفر لهم مجالاً استعراضياً على الأقل (كلاسينس وكوسينس ٢٠٠٨). وتخضع هذه الجمعيات للنظم العرفية، لكن اعتمادها نظاماً أساسياً مجتمعياً يسمح بنقاش بعض القوانين وإعادة التفاوض عليها، مما يجعل الهياكل والعمليات أكثر إدماجاً.

الآثار غير المقصودة

لقد أثار شرط تمثيل النساء بنسبة ٣٠ بالمئة في المجالس التقليدية التساؤلات، كما هو الحال في أي نظام حصص أو تدابير تمييز إيجابي. وتمثيلهن في المجالس عرضة للتحول إلى مجرد إجراء شكلي مدفوع من الخارج، وقد يضر حتى بقضية المرأة عموماً إذا كانت ممثلات النساء في هياكل الحكم ضعيفات أو غير متحمسات. والشروط التي تضعها المجالس التقليدية ذات طابع إشكالي، لا سيما وأنها تسمح للزعماء التقليديين استيفاء حصص النساء. ولا ينتخب المجتمع سوى نسبة صغيرة من أعضاء المجالس التقليدية. ويُقال، إن الزعماء التقليديين يختارون تعيين نساء مضمونات الولاء، إذا لم تتوفر مرشحات من العائلة المالكة المحلية (٢٠١١ هيمان). ولا تزال المخاوف قائمة من اختيار ممثلات يترددن في الوقوف إلى جانب قضايا زميلاتهن النساء (معهد بحوث الفقر والأراضي والزراعة PLAAS / مستندات اللجان الوطنية للأراضي لعام ٢٠٠٣). ولذلك، يُثير نظام الحصص النسائية ردود فعل متباينة في أوساط العاملين المعنيين والناشطات (بنتلي، ٢٠٠٦).

لا تحقق الحصص لوحدها زيادة وازنة في مشاركة المرأة بهياكل الحكم التقليدية. وتقول بعض عضوات المجالس، إن أصواتهن غير مسموعة في المجالس التقليدية التي يهيمن عليها الذكور، وإنهن يمارسن أدواراً ثانوية (مثل أعمال السكرتارية). ونتيجة ذلك، بدأت العضوات يعتبرن مشاركتهن بمثابة مضيعة للوقت، لا سيما وأنهن ما يزلن مثقلات بالأعباء المنزلية، بما فيها جلب المياه والحطب أو توفير الغذاء للأسرة، الأمر الذي يترك لهن القليل من الوقت للنشاط السياسي (مير، ١٩٩٧). وطالما استمر وجود عقبات أخرى مثل التصورات الأبوية عن المرأة 'الخاضعة'، وتقسيم العمل بين الجنسين الذي لا يدع للنساء إلا القليل من الوقت يُكرّسنه للمشاركة السياسية، فلن تترك الحصص النسائية سوى آثار محدودة على المشاركة الفعالة للمرأة. ولا بد، والحالة هذه، أن تقترن تدابير التمييز الإيجابي مع إجراءات تمكين كافية.

الدروس المستفادة وأثرها على السياسات والممارسات

توضح تجربة جنوب أفريقيا، أن تبني التنوع والمساواة بين الجنسين مطروح للتفاوض على مستويات مختلفة: داخل المجتمع وعلى مستوى الحكومة الوطنية وفي الإطار الدستوري. ومن المهم تحديد مستوى التفاوض حول قوانين الإدماج، ضماناً لنجاح تبني التنوع والمساواة بين الجنسين. وتركز هذه الدراسة على مستوى المجتمع المحلي، وتُبين إمكانية التغلب على إقصاء النساء ضمن هياكل الحكم التقليدية.

من المؤكد أن التغييرات غير متوازنة، ويصعُب تعقب العوامل الحاسمة الداعمة لها على المستوى المحلي، نظراً للتنوع الإقليمي الهائل في المجريات التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية. ولكن الواضح، أن النساء مصممات على التفاوض من أجل التغيير في إطار النظم العرفية. ومن المهم أن نلاحظ أيضاً، أن النساء لا يُحدثن التغيير بأسلوب المطالبة بحقوق معينة أو التهديد بالتقاضي. إضافة إلى أنهن لا يضعن الحقوق الدستورية في مواجهة النظم العرفية، بل يستخدمن القيم الدستورية لإقناع المجتمع والزعماء بضرورة تطوير النظم العرفية. كما تقدم هذه الدراسة أمثلة على كيفية عثور هياكل الحكم العرفية على حلول محددة السياق، مثل اختيار أب غير معلَن لوريث زعيمة تقليدية. وتمكنت النساء من تخفيف حدة مخاوف الرجال في المفاوضات على المستوى المحلي؛ مخاوفهم حول تأثير الزواج من غرباء على سبيل المثال. وهكذا، استَخدمت هياكل الحكم العرفية صلاحياتها بشكل فعّال. إلا أن حدوث تحول ناجح داخلها، يعتمد على إجراءات وقوانين الحكومات الوطنية.

إدارة التنوع

يمثل التنوع التحدي الرئيسي أمام سياسات وممارسات الحكومة الوطنية. وتوصلت تجارب النساء في جنوب أفريقيا إلى استنتاج أساسي، يفيد بأن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية واسعة جداً بين هياكل الحكم التقليدي وعملياته في جميع أنحاء البلاد. ورغم بعض السمات الثقافية المشتركة وتجارب التشويه المشتركة في نظام الفصل العنصري، فإن قوانين وممارسات النظم العرفية، لا سيما تلك المتعلقة بالأراضي، تختلف بشكل كبير في قرابة ٨٠٠ مجتمع تقليدي في جنوب أفريقيا.

لذا، يجب أن يحرص أي تشريع على عدم تبني مقاربة واحدة مسبقة للجميع. ففي حالة تونغواني، أوضحت المجتمعات المتضررة بأنها طورت هياكلها الإدماجيه والتشاركية بمرور الوقت، وطلبت ألا تخضع لهيكل حكم عرفي أكثر تسلطية. فبالإضافة للآثار الضارة على حقوق النساء التي يخلفها إنشاء هيكل حكم موحد للجميع، فقد أشارت أيضاً إلى آثاره التمييزية. فهذه المجتمعات تريد معاملة متساوية مع ملاك الأراضي البيض، وليس الخضوع لهيكلية مفروضة لمجرد أنها مجتمعات جنوب أفريقية سوداء. ولذلك، تنحو إجراءات الحكومة وسياساتها منحى آخر.

وتبين هذه الدراسة أيضاً تنوع المجتمعات نفسها. فالمفاوضات على المستوى المحلي والقضايا المرفوعة أمام المحكمة الدستورية والنقاشات بشأن الإصلاحات القانونية، أظهرت أن للنساء الريفيات تجارب وقضايا مختلفة عن الرجال، وأنهن يشكلن في المناطق الريفية مجموعة غير متجانسة (لجهة التعليم أو الحالة الاجتماعية أو الوضع الاقتصادي على سبيل المثال). وتتكون المجتمعات من فئات متنوعة لها جميعاً مصالح

واهتمامات متباينة، كالنساء والشباب والوجهاء والعمال المهاجرين والعاطلين عن العمل والعمال والمزارعين وأعضاء المجالس المنتخبين والزعامات التقليدية. الأمر الذي يثير مسألة الطرف المخوّل بتمثيل مصالح المجتمعات التقليدية على المستوى الوطني. ولا بد لأية مقاربة إدارة تنوع، أن تأخذ باعتبارها تنوع المجتمعات المحلية، وأن تضمن حقوق الجميع.

رغم أن جزءاً كبيراً من المفاوضات والبحث عن حلول يحدث على المستوى المحلي، فإن مهمة وضع معالم تحويل هياكل الحكم العرفية بما يتلاءم مع المساواة بين الجنسين تقع على كاهل الحكومة الوطنية في نهاية المطاف. ومن المهم ألا نرتكب خطأ 'ترك مجال' للحكومة كي تتخذ موقفاً سلبياً مطلقاً. فجنوب أفريقيا، في النهاية، هي أبرز مثال عن مدى تأثير الحقبة الاستعمارية ونظام الفصل العنصري على تطور الحكم التقليدي الأفريقي. وبالنتيجة، لم تبق تقاليد 'أصيلة' جامعة للعودة إليها. إن معنى التقاليد ومضمون النظم العرفية هما مجال إعادة تفاوض مستمر. وعلى الحكومة أن تضمن إمكانية تأثير جميع أفراد المجتمع على نتائج هذه المفاوضات، في مجرى خلق مساحة لتطوير النظم العرفية. وطالما استمرت النساء خاضعات في ظل ثقافات أبوية، يتعين على سياسات الحكومة تحقيق التوازن في علاقات القوى.

تصلح جمعيات الملكية المشاع في جنوب أفريقيا كأمثلة عن إعادة التوازن الدقيق لتلك العلاقات. فالقانون يشترط على المجتمعات صياغة أنظمتها الأساسية الخاصة وفقاً لمبدأ المساواة بين الجنسين. وأظهرت أمثلة عدة في هذه الدراسة أن النساء لسن المشاركات الأكثر فعالية غالباً وحسب، بل يتمتعن أيضاً بحيازة للأراضي مضمونة أكثر في هذه الهياكل. ولذلك، يجب أن تستهدف السياسات والقوانين بشكل رئيسي إنشاء ودعم هياكل وعمليات صنع قرار في الحكم التقليدي، تكون مفتوحة أمام المشاركة الشعبية بشكل عام وأمام النساء بشكل خاص.

أخيراً، تتطلب إدارة التنوع والمساواة بين الجنسين حلولاً قانونية. وتصلُح قرارات المحكمة الدستورية كمثال عن المقاربة القانونية لتحقيق التوازن بين النظم العرفية والقيم الدستورية، مثل المساواة بين الجنسين. وتؤكد هذه القرارات على أن النظم العرفية جزء مؤسس للنظام القانوني في جنوب أفريقيا. وبتوضيح أن القانون السائد هو الوحيد الذي يستحق الحماية الدستورية، فإنها تفتح المجال أمام التحول. ورغم أن المحكمة لم تضع حتى الآن مقاربة مبدئية ومتسقة لتحديد القانون السائد ساري المفعول، فقد نجحت في إظهار قدرة النظم العرفية على الإدماج.

الدروس الأساسية للفئات المهمشة الأخرى

تواجه النساء في المجتمعات التقليدية صعوبات بعينها في سعيهن لمزيد من الاندماج، كالتقاليد المديدة للنظام الأبوية، ومبدأ وراثة الابن البكر، واستمرار تقسيم الأدوار بين الجنسين الذي يجعل عمل النساء مقتصراً على المجال الخاص ويمنعهن من التحدث علناً. وتشترك كذلك فئات مهمشة أخرى في حالة الاقصاء عن السيطرة على الموارد أو المشاركة في عمليات صنع القرار. وعلى غرار النساء، لا يتحدى أفراد المجتمع الآخرون، الذين لا يشغلون مواقع سيطرة، الهياكل والعمليات القائمة، لأن ذلك يعد قلة احترام للوجهاء ويرقى إلى مرتبة سلوك 'غير ملائم'. كما يفتقر هؤلاء إلى المهارات والخبرات اللازمة للمشاركة في صنع القرار في المجال العام.

تُظهر حالة النساء في المجتمعات التقليدية في جنوب أفريقيا مدى استفادة الفئات المهمشة من تنظيم نفسها كمجموعة على المستوى المحلي بهدف تبادل المعلومات، واكتساب الثقة والخبرة، والضغط لإحداث التغيير. وإن التحالف مع مجموعات أخرى في مواقع غير مسيطرة أثبت أنه فعال للغاية. إن المجتمعات التقليدية ليست متجانسة، ويسمح تنوع المصالح والفئات الفرعية للنساء باختيار الحليف المناسب للقضية المناسبة. وثمة إستراتيجية أخرى تُستخدم للمساعدة في تحقيق نتائج مرغوبة، تتمثل في تحديد لاعبين آخرين أو هيئات صنع قرار أخرى. ويعزز خيار 'المفاضلة بين المحاكم' الموقف التفاوضي للفئات المهمشة.

يبيّن تزايد إشراك النساء في هياكل المجتمع الرسمية وغير الرسمية تنوع فرص الإدماج والمشاركة الفعالة. ويساعد التحديد الدقيق للفرص والعوائق في اختيار المحافل أو المستويات المناسبة (مثل المناصب المنتَخبة في مقابل الوراثية التي تعتمد بصرامة على مبدأ وراثة الابن البكر). ويتسم بعض الهياكل، ذات الطابع الأكثر رسمية، بصعوبة أكبر في التغيير. وتظهر تجربة جنوب أفريقيا، أن المشاركة في الهياكل غير الرسمية تصلح لتحقيق المكانة والمهارات اللازمة للمشاركة في المستويات العليا. وأخيراً، يحفّز ظهور النساء ومساهماتهن في المجتمع صناع القرار على إدماجهن في هياكل الحكم الرسمية.

تعد هذه الإستراتيجيات فعالة في جنوب أفريقيا، نظراً لأن روحية التحول التي أثارها انتهاء نظام الفصل العنصري شجعت إعادة التفاوض على القوانين والممارسات العرفية. إضافة إلى أن المحكمة الدستورية فتحت مجالاً لوضع قوانين إدماج جديدة والتكيّف مع التغييرات الاجتماعية. وأكدت أومين (٢٠٠٥) على أهمية معرفة الحقوق والخيارات في عمليات التفاوض المحلية. وفي هذا السياق، عمل المساعدون القانونيون مع المنظمات غير الحكومية كوسطاء معلومات لا غنى عنهم بين المستويات المحلية والوطنية. وأظهرت حركة النساء الريفيات، التي بدأت بالتشبيك وتبادل المعلومات على المستوى القاعدي، نجاحاً كبيراً في طرح منظور النوع الاجتماعي في النقاشات

على المستوى الوطني. وضغطت الحركة على حكومة جنوب أفريقيا لإيلاء اهتمام أكبر بتوازن علاقات القوى في المجتمعات التقليدية لضمان إدماج نتائج إعادة التفاوض المستمرة حول القانون السائد. وتحدّت بنجاح سلطة الزعماء التقليديين في تحديد وتمثيل مصالح المجتمعات التقليدية على المستوى الوطني.

يجب على مُيسري الإدماج والمشاركة التركيز على التعريف بالحقوق والخيارات، وإيلاء الاهتمام بالتمكين الاقتصادي والسياسي في الهياكل الرسمية وغير الرسمية على جميع المستويات. وفي هذا الإطار، تعد 'إستراتيجية' المنظمات غير الحكومية في 'البحث العملي' حاسمة، لأنها تسهل نقاشات الإدماج في المجتمع المحلي، وتضع أفراد المجتمع في صورة القوانين المعمول بها، وتقدم أخيراً بيانات تطبيقية عن حالة القانون السائد الذي يمكن استخدامه لإقناع المحاكم والحكومة.

آثار المساعدة الديمقراطية على واضعي السياسات

إن الدستور الجديد هو الميزة البارزة في حالة جنوب أفريقيا. فهو يكرّس وثيقة حقوق تقدمية، ويعزز المساواة بين الجنسين، ويطمح ليصبح أداة التحول. ولهذه الأسباب، تقدّر جنوب أفريقيا دستورها تقديراً كبيراً. وعلى غرار الدساتير الأفريقية الأخرى، يعترف دستور جنوب أفريقيا بالنظم العرفية ومؤسسات الزعامة التقليدية. ويخضع تطبيق النظم العرفية لأحكام الدستور في دساتير أفريقية أخرى كثيرة؛ وفي الواقع، في معظم دساتير ما بعد نزاعات تسعينيات القرن العشرين (تريب، ٢٠٠٩: ١٠٨). ويبدو أن ذلك أحد الدروس الفعلية المستفادة.

مع ذلك، تؤكد حالة جنوب أفريقيا على أهمية أن تعمل الأحكام التقدمية لصالح المساواة بين الجنسين، ولصالح تعزيز التنوع في الوقت نفسه. كما أنها توضّح أن آليات التشاور الفعالة والمحاكم المفتوحة هي مفاتيح التغلب على الإقصاء. ففي جنوب أفريقيا، تعاني مصالح الفئات والفئات الفرعية المتنوعة في المجتمعات التقليدية من عدم كفاية التمثيل. ومع أن الزعامات التقليدية ممثلة جيداً في مجالسها من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، إلا أن الفئات والمصالح الأخرى في المجتمعات التقليدية ليست كذلك.

يضع الدستور والقوانين الوطنية آليات تسمح للزعماء التقليديين بتقديم المشورة للحكومة بشأن القضايا المتعلقة بالمجتمعات التقليدية. وقد يتحول امتياز تواصل الزعماء التقليديين مع الحكومة إلى مشكلة في ضوء التنوع داخل المجموعات العرقية. ومن المؤكد، أن أفكاراً وتصورات مستقبلية تأتي من التمثيل الفعال للمصالح المتنوعة لهذه المجموعات. ولكن حركة النساء الريفيات ومجموعات مختلفة في جنوب أفريقيا، اغتنمت فرصاً أخرى. ولأن الدستور يُلزم البرلمان ويحمّله مسؤولية تسهيل وصول

الناس وإشراكهم في العملية التشريعية، فقد أتاح ذلك رفع مذكرات برلمانية لمختلف الأطراف المعنية. وعندما شعرت تلك النساء بأن أصواتهن غير مسموعة، لجأن إلى المحكمة الدستورية كساحة للتعبير عن قضاياهن (سيثولي ومبيلي ٢٠٠٨).

وفي الختام، لا يمكن للقوانين وحدها تغيير وضع النساء والتغلب على الإقصاء. ولكن الإطار الدستوري في جنوب أفريقيا لم يقدّم بيئة قانونية مواتية فحسب، بل وعمل أيضاً كرمز للتغيير. وبالمثل، عملت المحكمة الدستورية كحلبة نقاش من خلال وثيقة حقوق مشمولة باختصاصها. وبالإجمال، فإنها سمات كانت وستبقى حاسمة في ردم الفجوة بين مبدأ المساواة بين الجنسين والواقع على المستوى المحلي.

المراجع وقراءات أخرى

Albertyn, C., 'The Stubborn Persistence of Patriarchy? Gender Equality and Cultural Diversity in South Africa', *Constitutional Court Review,* 2 (2009), pp. 165–208
[عناد الأبوية؟ المساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي في جنوب أفريقيا]

Alcock, S. S., 'A Hosi Is Truly Born', *Mail and Guardian*, 4 September 2008, available at <http://mg.co.za/article/2008-09-04-a-hosi-is-truly-born>, accessed 18 October 2011
[الولادة الحقيقية لهوسي]

Alexkor Ltd. v Richtersveld Community and Others (2003) CCT 19/03, Constitutional Court of South Africa
[شركة أليكسكور المحدودة ضد مجتمع ريشترسفيلد وآخرون، المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا]

Artz, L., 'Shelter in the Southern Cape: Gender Violence Undermines Development', *Agenda*, 15/42 (1999), pp. 55–9
[مأوى في الكاب الجنوبية: العنف ضد النساء يقوض التطور]

Bekker, J. and Boonzaaier, C., 'Succession of Women to Traditional Leadership: Is the Judgment in Shilubana v Nwamitwa Based on Sound Legal Principles?', *Comparative and International Law Journal of Southern Africa*, 41/3 (2009), pp. 449–462
[خلافة النساء في الزعامة التقليدية: هل استند الحكم في قضية شيلوبانا ضد نواميتوا إلى مبادئ قانونية سليمة؟]

Bennett, T. W., *Customary Law in South Africa* (Landsdowne: Juta and Company, 2004)
[النظم العرفية في جنوب أفريقيا]

— 'Re-introducing African Customary Law to the South African Legal System', *American Journal of Comparative Law,* 57/1 (2009), pp. 1–32
[إعادة إدراج النظم العرفية في النظام القانوني في جنوب أفريقيا]

Bentley, K. A., *Baseline Report for the Longitudinal Study: The Effect of the Legislated Powers of Traditional Authorities on Rural Women's Rights in South Africa* (2006) Black Administration Act No. 38 of 1927 [تقرير أساسي حول دراسة مطولة: تأثير السلطة التشريعية التقليدية على حقوق النساء الريفيات في جنوب أفريقيا]

Budlender, D. et al., *Women, Land and Customary Law* (Johannesburg: Community Agency for Social Enquiry, 2011), available at <http://www.lrg.uct. ac.za/usr/lrg/downloads/Women_and_Land.pdf>, accessed 12 November 2011 [النساء والأراضي والنظم العرفية]

Claassens, A., *'It Is Not Easy to Challenge a Chief': Lessons from Rakgwadi (*Cape Town: PLA AS, 2001), available at <http://www.plaas.org.za/plaas-publication/rr9>, accessed 28 October 2011 ['ليس من السهل تحدي الزعيم': دروس من راكغوادي]

— *Community Views on the Communal Land Rights Bill* (Bellville: PLA AS, 2003), available at <http://www.plaas.org.za/plaas-publication/rr-15>, accessed 4 October 2011
[أراء المجتمع المحلي حول وثيقة حقوق الأراضي المشاع]

Claassens, A. and Cousins, B. (eds), *Land, Power & Custom: Controversies Generated by South Africa's Communal Land Rights Act* (Cape Town: UTC Press, 2008)
[الأرض والسلطة والأعراف: خلافات حول قانون حقوق الأراضي المشاع في جنوب أفريقيا]

Claassens, A. and Gilfillan, D., 'The Kalkfontein Land Purchases: Eighty Years on and Still Struggling for Ownership', in A. Claassens and B. Cousins (eds), *Land, Power and Custom: Controversies Generated by South Africa's Communal Land Rights Act* (Cape Town: UTC Press, 2008)
[شراء الأراضي في كالكفونتين: ثمانون عاماً من كفاح الملكية المستمر]

Claassens, A. and Ngubane, S., 'Women, *Land and Power: The Impact of the Communal Land Rights Act', in A. Claassens and B. Cousins (eds), Land, Power and Custom. Controversies Generated by South Africa's Communal Land Rights Act* (Cape Town: UTC Press, 2008)
[النساء والأراضي والسلطة: تأثير قانون حقوق الأراضي المشاع]

Communal Land Rights Act No. 11 of 2004
[قانون حقوق الأراضي المشاع رقم 11 لعام ٢٠٠٤]

Communal Property Association Act No. 28 of 1996
[قانون جمعية الملكية المشاع رقم ٢٨ لعام ١٩٩٦]

Constitution of the Republic of South Africa Act 108 of 1996
[المادة ١٠٨ من دستور جمهورية جنوب إفريقيا لعام ١٩٩٦]

Constitutional Court of South Africa, Bhe and Others v Magistrate Khayelitsha and Others (2004) CCT 49/03
[المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا، قضية بهي وآخرون ضد محكمة صلح خايليتشا وآخرون]

Constitutional Court of South Africa, Shilubana and Others v Nwamitwa (2008) CCT 03/07 [المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا، قضية شيلوبانا وآخرون ضد نواميتوا]

Constitutional Court of South Africa, Tongoane & Others v National Minister for Agriculture and Land Affairs & Others (2010) CCT100/09 [المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا، تونغواني وآخرون ضد وزير الزراعة وشؤون الأراضي وآخرون]

Cousins, B., *Imithetho Yomhlaba Yasemsinga: The Living Law of Land in Msinga, Kwazulu-Natal* (Cape Town: PLA AS, 2011), available at <http://repository.uwc.ac.za/xmlui/handle/10566/390>, accessed 12 November 2011 [قانون الأراضي السائد في منطقة مسينغا في كوازولو-ناتال]

Cross, C., 'Women and Land in the Rural Crisis', *Agenda*, 15/42 (1999), pp. 12–27
[النساء والأراضي في الأزمات الريفية]

Cross, C. and Friedman, M., 'Women and Tenure: Marginality and the Left- hand Power', in S. Meer (ed.), *Women, Land and Authority: Perspectives from South Africa* (Cape Town: David Philip in association with the National Land Committee, 1997)
[النساء وحيازة الأراضي: التهميش والسلطة الرديئة]

Cross, C. and Hornby, D., *Opportunities and Obstacles to Women's Land Access in South Africa* (South Africa: National Land Committee: Department of Land Affairs, 2002)
[الفرص والعقبات التي تحول دون حصول النساء على الأراضي في جنوب أفريقيا]

De Vos, P., 'Victory for Woman in Developing Customary Law', *Constitutionally Speaking* Blog, 5 June 2008, available at <http://constitutionallyspeaking.co.za/victory-for-woman-in-developing-customary-law/>, accessed 9 January 2011
[انتصار النساء في تطوير النظم العرفية]

Ex Parte Chairperson of the Constitutional Assembly: In Re Certification of the Constitution of the Republic of South Africa (1996) CCT23/96
[إعادة تصديق دستور جمهورية جنوب أفريقيا]

Fortin, E., 'Struggles with Activism: NGO Engagements with Land Tenure Reform in Post-Apartheid South Africa', *Journal of Modern African Studies,* 48/3 (2010), pp. 383–411
[كفاح النشطاء: مشاركة المنظمات غير الحكومية في إصلاح حيازة الأراضي في مرحلة ما بعد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا]

Goodenough, C., *Traditional Leaders: A Kwazulu-Natal Study: 1999 to 2001* (Durban: Independent Projects Trust, 2002)
[الزعماء التقليديون: دراسة كوازولو-ناتال: ١٩٩٩-٢٠٠١]

Heemann, L., *Confusion Marks Traditional Council Elections in North West* (Cape Town: Race and Gender Research Unit Law, 2011), available at <http://www.lrg.uct.ac.za/usr/lrg/downloads/LRG_News_AUG_SEPT2011.pdf>, accessed 30 September 2011
[علامات ارتباك في انتخابات المجلس التقليدي في الشمال الغربي]

— Interviews with paralegal staff at Kwaximba Advice Office, Mkhambathini Municipality; Sakhanya Advice Office, KwaDukuza Municipality; Vryheid Advice Office, AbaQuliusi Municipality; and Qiko Advice Office, Vulamehlo Municipality, October 2011
[مجموعة مقابلات، راجع الهامش ١ (المترجم)]

Hemson, D., '"Women Are Weak When Whey Are Amongst Men": Women's Participation in Rural Water Committees in South Africa', *Agenda,* 52 (2002), pp. 24–32
['النساء ضعيفات ضمن أوساط الرجال': مشاركة النساء في لجان المياه في المناطق الريفية في جنوب أفريقيا]

Kingwill, R., 'Custom-Building Freehold Title: The Impact of Family Values on Historical Ownership in the Eastern Cape', in A. Claassens and B. Cousins (eds), *Land, Power and Custom: Controversies Generated by South Africa's Communal Land Rights Act* (Cape Town: UTC Press, 2008)
[التملك الحر عنوان بناء الأعراف: أثر قيم الأسرة على الملكية التاريخية في الكاب الشرقية]

Lang, A. M., *Traditionale Herrschaft in Südafrika. Anpassungsstrategien Und Aushandlungen in Einem Demokratischen Staat* [Traditional Leadership in South Africa: Adaption and Negotiations in a Democratic State] (Münster: Lit, 2004)
[القيادة التقليدية في جنوب أفريقيا: التكيف والمفاوضات في دولة ديمقراطية]

Logan, C., *The Roots of Resilience: Exploring Popular Support for African Traditional Authorities* (Legon–Accra: Afrobarometer, 2011), available at <http://afrobarometer.org/publications/working-papers/item/178-the-roots- of-resilience-exploring-popular-support-for-african-traditional-authorities>, accessed 6 April 2011
[جذور المرونة: استكشاف الدعم الشعبي للسلطات التقليدية الأفريقية]

Meer, S. (ed.), *Women, Land and Authority: Perspectives from South Africa* (Cape Town: David Philip in association with the National Land Committee, 1997)
[النساء والأراضي والسلطة: وجهات نظر من جنوب أفريقيا]

Naidu, R., *Public Participation and Ward Committees* (Durban: DDP, 2011), available at <http://www.ddp.org.za/information-material/research-unit/ research-themes/citizenship-participation>, accessed 9 July 2011
[المشاركة العامة ولجان الأحياء]

National Movement of Rural Women (NMRW), 'NMRW Programmes', available at <http://www.nmrwsa.org>, accessed 4 November 2011
[برنامج الحركة الوطنية للنساء الريفيات]

Oomen, B., *Chiefs in South Africa: Law, Power and Culture in the Post-Apartheid Era* (Oxford: James Currey, 2005)
[الزعماء في جنوب أفريقيا: القانون والسلطة والثقافة في مرحلة ما بعد الفصل العنصري]

PLA AS/National Land Committee Community Consultation project on the CLRB, *Submission to Parliamentary Portfolio Committee: Communal Land Rights Bill,* available at <http://www.lrc.org.za/component/content/article/814-parliamentary-submissions-relating-to-the-communal-land-rights- bill-2002-2003>, accessed November 2003
[معهد بحوث الفقر والأراضي والزراعة/ مستندات اللجان الوطنية للأراضي لعام ٢٠٠٣]

Recognition of Customary Marriages Act No. 120 of 1998
[قانون إقرار الزواج العرفي رقم ١٢٠ لعام ١٩٩٨]

Repeal of the Black Administration Act and Amendment of Certain Laws Amendment Act No. 9 of 2009
[إلغاء قانون المناطق المُدارة للسود رقم ٩ لعام ٢٠٠٩]

Repeal of the Black Authorities Act No. 13 of 2010
[إلغاء قانون السلطات المحلية للسود رقم ١٣ لعام ٢٠١٠]

Rudman, A., *Equality Before Custom? A Study of Property Rights of Previously Disadvantaged Women under Land Reform and Communal Tenure in Post-Apartheid South Africa* (Gothenburg: University of Gothenburg, 2009), available at <http://gupea.ub.gu.se/handle/2077/21378?locale=en>, accessed 7 October 2011
[المساواة قبل الأعراف؟ دراسة حقوق الملكية للنساء المحرومات سابقاً بموجب قانون إصلاح وحيازة الأراضي المشاع في مرحلة ما بعد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا]

Secker, E., 'Expanding the Concept of Participatory Rights', *International Journal of Human Rights Quarterly,* 13/5 (2009), pp. 697–715
[توسيع مفهوم حقوق المشاركة]

Sithole, P. and Mbele, T., *Fifteen Year Review on Traditional Leadership* (Durban: HSRC, 2008), available at <http://www.hsrc.ac.za/en/research-data/ view/3680>, accessed 12 November 2011
[مراجعة خمسة عشر عاماً من الزعامة التقليدية]

South African Law Commission, *Discussion Paper 93* (Pretoria: South African Law Commission, 2000), available at <http://www.justice.gov.za/salrc/dpapers/dp93_prj90_cmlaw_2000sep.pdf>, accessed 12 October 2011
[لجنة قانون جنوب أفريقيا، الدراسة رقم ٩٣]

South African Law Commission, *Report on the Customary Law of Succession* (Pretoria: South African Law Commission, 2004), available at <http://www.justice.gov.za/salrc/reports/r_prj90_CustomaryLawSuccession2004.pdf>, accessed 12 November 2011
[تقرير عن الخلافة في النظم العرفية]

Traditional *Courts Bill Consultation Eastern Cape* (Qunu, 2008), available at <http://www.lrg.uct.ac.za/usr/lrg/downloads/TCB_meetings/TCB_Meeting_ EC.pdf>, accessed 9 October 2011
[مداولات مشروع قانون المحاكم التقليدية في الكاب الشرقية]

Traditional Courts Bill Consultation Kwazulu-Natal (Pietermaritzburg: Cedara, 2008), available at <http://www.lrg.uct.ac.za/usr/lrg/downloads/TCB_meetings/TCB_Meeting_KZN.pdf>, accessed 9 October 2011
[مداولات مشروع قانون المحاكم التقليدية في كوازولو-ناتال]

Traditional Leadership and Governance Framework Act No. 41 of 2003
[قانون إطار الزعامة والحكم التقليدي رقم 14 لعام ٢٠٠٣]

Tripp, A. M., *African Women's Movements: Transforming Political Landscapes* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009)
[حركات النساء الأفريقيات: تحويل المشهد السياسي]

Whitehead, A. and Tsikata, D., 'Policy Discourses on Women's Land Rights in Sub-Saharan Africa: The Implications of the Re-Turn to the Customary', *Journal of Agrarian Change*, 3/1–2 (2003), pp. 67–112
[الخطاب السياسي حول حقوق النساء في الأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: الآثار المترتبة على العودة إلى النظم العرفية]

الهوامش

١. ما لم يُنصّ خلاف ذلك، فإن كل الاقتباسات مأخوذة من مقابلات أجريت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ مع كادر المساعدين القانونيين في: المكتب الاستشاري في كواكسيمبا بلدية مخامباثيني، المكتب الاستشاري في سوكانيا ببلدية كوادوكوزا، المكتب الاستشاري في فرايهيد ببلدية أباكولوسي، المكتب الاستشاري في كيكو ببلدية فولاميهلو.

الفصل الخامس

المشاركة السياسية للنساء في أرض الصومال

الفصل الخامس

مايكل وولز١

ملخّص

تُفصح العادات والتقاليد الصومالية عن دعمها صناعة قرار عقلانية، إلا أنها تصر على إقصاء النساء عن عملياتها. وفي مجرى الخطوات المؤثرة المتخذة لإرساء ديمقراطية تمثيلية دائمة، ازدادت باطراد جرأة ونشاط النساء الصوماليات في الدعوة لتوسيع المؤسسات الديمقراطية لتشمل حضوراً وازناً للنساء. وقد نجحت المجموعات النسائية في تحقيق فوز غير مسبوق، ولكنه لم يخلُ من العقبات. وقررت مجموعة من الناشطات تشكيل منظمة على شكل مظلة (شبكة ناجاد Nagaad) تتركز جهودها على تعبئة موارد المجموعات الصغيرة المتعددة والمبعثرة بهدف الضغط لزيادة مشاركة النساء، والالتزام بالدعاوة الجماعية وبناء قدرات المنظمات الأعضاء.

كافحت ناجاد سنوات طوال لاعتماد نظام حصص للنساء والأقليات العرقية في البرلمان. ومثّلت إعادة إدراج نظام الحصص على جدول الأعمال، إحدى أهم الخطوات المفردة في معركة تحسين مشاركة النساء السياسية. وكان رئيس أرض الصومال قد عيّن مستشارة له لشؤون المرأة، وأبدى اهتماماً بمراجعة دراسة سياسية تقترح حصة ٢٠ بالمئة للنساء في كل من مجلسي الشيوخ والنواب. وقد فشلت محاولة إدخال هذه الحصص في الدور النهائي للانتخابات المحلية في عام ٢٠١٢. إلا أن ثمة أملاً جديداً بالنجاح في مجلس النواب هذه المرة.

تستند مقاربة ناجاد بقوة إلى الأعراف الصومالية المتداولة، وعقد الاجتماعات والمؤتمرات، والتحدث المتواصل مع أشخاص من داخل المؤسسة السياسية وخارجها. لعبت النساء تقليدياً دوراً حيوياً في بناء السلام والمصالحة في أحيان كثيرة؛ إذ قطعن رحلات مكوكية بين قبيلتهن وقبيلة أزواجهن لنقل رسائل قد لا يجرؤ الرجال على نقلها. مع ذلك، فإن آراءهن لم تؤخذ بشكل رسمي في عملية صنع القرار السياسي حتى الآن.

تسعى هذه الدراسة إلى فهم مقاربة ناجاد، وتحديد السياق الاجتماعي والثقافي والقانوني والسياسي اللازم لفهم أهمية عمل شبكتها في أرض الصومال[٢].

المختصرات

FGM	female genital mutilation ختان الإناث
MPs	Members of Parliament برلمانيون/ برلمانيات
SWA	Somali Women's Association رابطة المرأة الصومالية
SWDO	Somali Women's Democratic Organisation منظمة المرأة الديمقراطية الصومالية
SWM	Somali Women's Movement حركة المرأة الصومالية
UNDP	United Nations Development Programme برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNOSOM	United Nations Operation in Somalia عملية الأمم المتحدة في الصومال
SYL	Somali Youth League رابطة الشباب الصومالي
WPFS	Women's Political Forum in Somaliland منتدى المرأة السياسي في أرض الصومال
NGP	National Gender Policy السياسة الوطنية حول النوع الاجتماعي

خلفية

تقـع جمهوريـة أرض الصومـال (Somaliland) في الطـرف الشـمالي مـن منطقـة القـرن الأفريقـي، وتحدهـا جيبـوتي وإثيوبيـا ودولـة أرض البنـط (Puntland) الصوماليـة، وتقـع اليمـن عـلى الجانـب المقابـل لهـا مـن البحـر الأحمـر.

أعلنـت أرض الصومـال اسـتقلالها عـن الصومـال مـن جانـب واحـد في عـام ١٩٩١، في أعقـاب حـرب أهليـة وحشـية أدت إلى انهيـار نظـام الجنـرال محمـد سـياد بـري. وفيـما انزلقـت مناطـق الصومـال الجنوبيـة إلى صراع مزمـن رغـم مؤتمـرات السـلام الدوليـة 'مـن القمـة إلى القاعـدة'، شرعـت أرض الصومـال بعمليـة داخليـة للمصالحـة وبنـاء الدولـة 'مـن القاعـدة إلى القمـة'. وقـد حـدث ذلـك في إطـار محـدود نسـبياً مـن الوصفـات أو التدخـلات الخارجيـة. ولا يـزال البلـد غـير معـترف بـه دوليـاً، لكنـه أجـرى مرتـين انتخابـاً لرئيـس الدولـة، وكذلـك لمجلـس النـواب والمجالـس المحليـة.

إن جميـع السـكان تقريبـاً صوماليـون عرقيـاً ومسـلمون سـنة دينيـاً، ويسـتمدون معيشـتهم مـن المصـادر التقليديـة للرعـاة الرحـل. ويسـتند الانتـماء السـياسي العـرفي إلى القرابـة؛ وتمـر الثقافـة والحقـوق الفرديـة والجماعيـة ووسـائل العيـش عـبر القبائـل. ويعتمـد صنـع القـرار حسـب الأعـراف عـلى التوافـق بـين الذكـور البالغـين. وتخضـع جميـع الأنشـطة، بـما فيهـا النزاعـات، إلى معايـير السـلوك المعـترف بهـا عـلى نطـاق واسـع. ويظـل الهيـكل الاجتماعـي ذا طابـع أبـوي رغـم وجـود نسـاء ذوات تعليـم رفيـع، إمـا يقضـين أوقاتهـن في الخـارج، أو يسـاهمن في الحيـاة السياسـية والمجتمـع المـدني وقطـاع الأعـمال.

منظمة اجتماعية سياسية

ينتظـم المجتمـع الصومـالي حـول مجموعـة مبـادئ محـددة، تترافـق باعـتراف صريـح باعتـماد مـا يلـزم مـن المرونـة للتعامـل مـع تقلبـات الحيـاة اليوميـة. وتتمحـور تلـك المبـادئ عـلى خطـين؛ حمايـة حقـوق الفـرد في الحيـاة والحريـة والملكيـة، ودعـم الوظائـف الجماعيـة للعائلـة والقبيلـة (فـان نوتـين، ٢٠٠٥). وأظهـرت المؤسسـات السياسـية 'افتقارهـا لأيـة أدوار سـلطوية محـددة بوضـوح' (لايتـين، ١٩٧٧: ٢٧)، رغـم أن تحديـد المسـؤوليات والحقـوق يعكـس تمييـزاً واضحـاً بـين الرجـال والنسـاء.

يُتوقـع مـن الرجـال القادريـن لعـب دورهـم كامـلاً في الحيـاة السياسـية. وينقسـم كثـير منهـم تقليديـاً إلى متعلمـين للأصول الإسـلامية (واداد *wadaad*)، أو محاربـين (واراني *waranle*؛ حملة الرمـاح) (راجـع غاضوينـي، ٢٠٠٩: ١٢١). ولا يُنتظـر مـن واداد أن يدعـو للحرب أو يشـارك فيهـا، بينـما يتوقـع مـن واراني أن يحـارب عند الـضرورة كما تشـير تسـميته، وينال مرتبـة الشرف لشـجاعته في القتـال بالدرجـة الأولى (لويـس، ١٩٩٩ ٢٧ – ٢٨؛ غاضوينـي ٢٠٠٩: ١٢١).

تلعب النساء دوراً حيوياً أيضاً، لكن مجالات نفوذهن تتركز على الأسرة في أوقات السلم، حيث يتخذن القرارات المتعلقة بالشؤون الإنجابية: تغذية الأسرة وتربية الأطفال وتربية الأغنام والماعز في جوار المنزل. وتدير النساء أيضاً عملية نقل مستلزمات الأسرة المادية عندما تستدعي الحاجة انتقال القطعان الصغيرة إلى مراعي أفضل (روضة محمد إبراهيم في غاردنر والبشرى، ٢٠٠٤: ٢٤ – ٥٠).

لكن الرجال يتولون أمر قطعان الماشية الكبيرة، بما فيها الإبل في الوقت الحاضر والخيول في الماضي والأبقار في بعض المناطق. وتجسد هذه القطعان الثروة التقليدية للأسرة. وباستثناء حيازة النساء لواحد أو اثنين من الإبل لأغراض التنقل وبعض النوق الصغيرة لإنتاج الحليب، فإنهن محرومات من استملاك قطعان ماشية كبيرة. الأمر الذي يحرمهن أيضا من مراكمة ثروة شخصية (غاردنر والبشرى ٢٠٠٤: ٢٨؛ لويس ١٩٩٤: ١٢٨ – ٢٩).

تلعب النساء أيضاً مجموعة من الأدوار السياسية، لا سيما في فترات النزاع. فعلى سبيل المثال، يُعد الزواج إحدى وسائل تعزيز التحالفات الخارجية؛ لكنه ليس الوسيلة الوحيدة. ويُعلَن أحياناً أن هدفه تسوية عداوات سابقة، في حالة تُعرف حرفياً باسم 'نسيان العداوات بواسطة النساء غودوب–ريبتا غابادهاها' *godob- reebta gabadhaha* (غاضويني ٢٠٠٩: ١٢٩). وكما في معظم المجتمعات عموما، يوفر الزواج وسيلة مفيدة لتأكيد أو تعزيز العلاقات الودية بين الجماعات. ولذلك، تلعب النساء دوراً غير رسمي ولكنه محوري غالباً كوسيط بين قبيلتها وقبيلة زوجها (مقابلة، هرجيسا، ٢٠٠٧؛ غوندل وضارباكسو، ٢٠٠٦). ومع أن عدداً من المؤلفين أشار إلى هذا الدور، فإنهم نوّهوا أيضاً بأنه يعزز بحد ذاته الشكوك بالنساء من خلال تأكيد صورة افتقارهن للولاء لهذه القبيلة أو تلك (رايالي Rayale، ٢٠١١: ٣٢).

تركز معظم الأبعاد الرسمية للنظم العرفية على العلاقات بين القبائل، لا سيما المبادئ الناظمة لسير الحرب (هيكرا بيري–ما–غيدادا *heerka biri-ma-geydada*)، ويشكّل العنصر الأساسي فيها مبدأ بيري–ما–غيدو (*biri-ma-geydo*)، الذي يعني حرفياً 'محصّن من الرماح' (برادبوري، ٢٠٠٨: ١٨؛ هويلاند، ١٩٩٩: ١٩؛ المنظمة الدولية للصليب الأحمر ICRC، ٢٠٠٨). وينصّ هذا المبدأ على الالتزام بحماية الوسطاء وكبار الوجهاء والوادادات والنساء وكبار السن أو الضعفاء عند نشوب أي قتال (برادبوري ٢٠٠٨: ١٨؛ غاضويني ٢٠٠٩: ٥٧). إضافة إلى ذلك، فإن سرقة الإبل وبعض الأصول الرئيسية الأخرى تُعد ممارسة مقبولة، لكن تُحظّر سرقة القطعان الصغيرة والممتلكات المنزلية، الأمر الذي يحد في ظل الظروف 'العادية'، من آثار الحرب على الأسر (برادبوري ٢٠٠٨: ١٨؛ نوتين ٢٠٠٥: ٢٨).

القبيلة

يشكل نظام القبائل المُقسّمة أساس المجتمع الصومالي، وهو جوهر 'أيديولوجيا القرابة' كما يشير كابتيجنز (١٩٩٥). ويكتسب أهمية كبيرة مفهومُ القبيلة بوصفه أيديولوجياً أساساً: تثير الانتماءات القبلية نقاشات حادة، وثمة اختلافات ملموسة رئيسية في التقاليد المتبعة لدى مجموعات مختلفة. وبهذا المعنى، يُستحسن اعتبار فكرة القبيلة بمثابة توافق مفاهيمي معقّد تقوم عليه الهوية الصومالية، وليس مجرد مجموعة من علاقات القرابة التاريخية الموضوعية بالدرجة الأولى.

يتبع الانتماء القبلي خط النسب الأبوي، ويتتبع الذكر الصومالي أسلافه لأجيال عدة. وتسيطر على أرض الصومال من بين الأنساب الرئيسية قبيلتان من نسب واحد وقبيلتان من خارجه. والقبيلتان الأكثر عدداً هما الإسحاق التي تنتشر في وسط الصومال وفي إثيوبيا ودارود، وتقطن في الأجزاء الشرقية من الصومال والمناطق المجاورة. أما القبيلتان الأخريان وهما غادابوورسي وليز'، فتتوزعان في غرب أرض الصومال. ويتألف كل تجمع قبلي من عدد من المجموعات الفرعية.

يتميز المجتمع الصومالي بالتواصل النشط في بناء التحالفات وفضّ النزاعات والإدارة اليومية للموارد وصنع القرار السياسي، بقيادة مبادرات فردية غالباً، لكنها تجري دائماً في سياق ديناميكية نظام القرابة المذكور. وتوفر القبائل بيئة صالحة لنشوب النزاعات وفضّها. ولا شك بأن كلمة الوجهاء والشخصيات المحترمة لها وزن أكبر من أفراد المجتمع الآخرين، ولكن النظام مع ذلك يتميز بدرجة عالية من المساواة بين الذكور. وهي القاعدة التي انطلق منها نص أي. إم. لويس الإبداعي 'الديمقراطية الرعوية' (١٩٩٩). لكن الجدير بالذكر، أن هذا النمط الديمقراطي أقرب إلى نمط الديمقراطية المباشرة الكلاسيكية منه إلى الديمقراطية التمثيلية المعاصرة.

لا مناص من وجود قدر كبير من عدم الرضا لدى بعض الصوماليين عن النزعة المحافظة المتأصلة في نظام كهذا، مع أنها وضعت رغم ذلك الأسس العملية لبناء الدولة في أرض الصومال حتى الآن. وفي الواقع، يمكن اعتبار أحد أوجه الصراعات الأساسية كنزاع بين من يرى عملية 'التحديث' الاجتماعي ما بعد القبلي كمنطلق أساسي لاستقرار الصومال المعاصر، ومن يؤكد على أهمية استمرار القبيلة كقاعدة لمثل هذا الاستقرار. وفي حالات كثيرة، عمل الإسلام ولا يزال منطلقاً للدعوة إلى 'التحديث' والوحدة العابرة للقبائل. وتتضمن هذه الدراسة لاحقاً إشارة إلى الدور 'التحديثي' للإسلام.

تبعات الإقصاء عن عملية صنع القرار السياسي

خضع دور النساء في المجتمع الصومالي التقليدي (هيديو ضاكان hiddiyo dhaqan) لتقييد شديد بتقسيم العمل بين الجنسين الوارد في النظم العرفية (هير *heer*) وتطبيقه. ومع أن الصوماليات لعبن لفترة طويلة دوراً حيوياً في تسهيل التواصل وتعبئة الموارد وممارسة ضغط غير رسمي لتحقيق نتائج معينة، بقيت العملية الاجتماعية-السياسية الرسمية حكراً على الرجال. حيث يحق لجميع الذكور البالغين التحدث في الاجتماعات، وتُتخذ معظم القرارات بتوافق آرائهم، بينما تُستبعد النساء عموماً من هذه الإجراءات، وتقتصر أصواتهن على المجالات الأسرية غير الرسمية، ويتجهن شيئاً فشيئاً نحو الأعمال الصغيرة والمجتمع المدني.

يتكرّس هذا الإقصاء بشكل أكبر في مجال القيادة السياسية. فامتلاك الموارد 'الإنتاجية' يمنح سلطة كبيرة - ويعني عموماً ملكية قطعان ماشية كبيرة، لا سيما الإبل. وتُستبعد النساء من مناصب السلطة السياسية بسبب عدم امتلاك الإبل (كابتيجنز ١٩٩٥: ٢٤٦). ولا يعني ذلك أنهن كن عاجزات في المجتمع الصومالي أو أصبحن كذلك، رغم أن العلاقة غير متكافئة إلى حد كبير، لا بل يُقال إنها تزداد سوءا بأشكال متعددة. تتمتع النساء تقليدياً بحقوق مميزة بموجب النظم العرفية، بما فيها الحق بالتعويض في حالات الإصابة أو الوفاة، وحماية محددة من الاغتصاب والعنف المنزلي بموجب النظام القبلي (غاردنر والبشرى ٢٠٠٤: ٣٣). ويمتلكن حقوق في الإرث، رغم استبعادهن عموما من وراثة الأصول القيّمة، كالإبل والأراضي. ولهن أيضاً الحق بالطلاق من أزواجهن، رغم أنه حق مقيّد أيضاً مقارنة مع الرجال (برونس، ٢٠٠١: ١٢١؛ نوتين ٢٠٠٥: ١٠٤ - ١٠٥). وقد شكّل الزواج الأول في مرحلة ما قبل الاستعمار وبدايات المرحلة الاستعمارية أساس البنية الاجتماعية، ويعتمد الرجال إستراتيجياً على الزواج بهدف البدء بمسار يسمح بزيادة مكانتهم الاجتماعية. فعندما يمتلك الرجل قدرة إنتاجية وإنجابية على صورة قطعان ماشية كبيرة وأسرة، فإنه يبدأ بمراكمة أوقات فراغ تسمح له بإمكانية أكبر لممارسة السلطة السياسية.

إن مركزية الزواج في هذا التقدم الاجتماعي تمنح النساء وأسرهن سلطة لا يستهان بها عادة. وعلى العموم، يتعدى مهر العروس بكثير قدرة أي شاب بمفرده، لذلك يتطلب الزواج 'الجيد' دعماً قوياً من عائلته. ويذهب معظم المهر إلى عائلة زوجته الجديدة (كابتيجنز ١٩٩٥). وقد تغيّرت هذه المعادلة بعد ازدياد الفرص التجارية أثناء المرحلة الاستعمارية وما بعدها. وأصبح الرجال قادرين على إيجاد سبل بديلة لتجميع المال اللازم لإتمام الزواج، لا سيما عن طريق التجارة. وقد أفسح ذلك المجال لحياة حضرية لا يتطلب الزواج فيها دعم الأسرة بالدرجة نفسها. وغيّر هذا من وضعية البعض، بحيث تزايدت أعداد الرجال القادرين على التفاوض على شروط الزواج

لصالـح زيـادة منفعتهـم الشـخصية. وأصبـح الشـاب قـادراً عـلى توسـيع نطـاق بحثـه عـن 'زوجـة مناسـبة'، بعـد أن تقلّـص نفـوذ أسرتـه الممتـدة. وأدى ذلـك عمليـاً إلى تغيـير في علاقـات القـوى المتعلقـة بالـزواج لصالـح الرجـال.

بطبيعـة الحـال، لا تـزال النسـاء يملـن لرؤيـة دورهـن الرئيـسي في الإنجـاب، إلى جانـب مجـالات نفـوذ وأعـمال إضافيـة في الاقتصـاد الرعـوي. وتتضمـن واجباتهـن الثابتـة مسـؤولية الإنجـاب والتربيـة ورعايـة الأسرة، ولكنهـا تمتـد أيضـاً إلى مشـاركة أوليـة في تجـارة منتجـات الألبـان وغيرهـا مـن السـلع المنزليـة الفائضـة. إذ تمتلـك النسـاء عـادة بعـض رؤوس الماعـز والغنـم، ويتدبـرن أمـر رعايـة قطعانهـن الصغـيرة، ويحـددن كميـة السـمن والحليـب اللازمـة للاسـتخدام المنـزلي ويتاجـرن بالفائـض. وفي العقـود الأخـيرة، أفسـح ذلـك فرصـة لهـن لتوسـيع مشـاركتهن في الأعـمال التجاريـة الصغـيرة غـير الرأسـمالية. وتديـر النسـاء أيضـاً عمليـة انتقـال مسـكن الأسرة (أكال *aqal*) عنـد الرحيـل بحثـاً عـن مـراعٍ أفضـل (غاردنـر والبـشرى ٢٠٠٤: ٢٨–٢٩).

توفـر جميـع هـذه الأنشـطة مجموعـة مسـارات تسـتطيع النسـاء مـن خلالهـا بنـاء 'رأسـمال اجتماعـي' (كابتيجنـز ١٩٩٥: ٢٤٧؛ عيديـد، ٢٠١٠: ١٠٧). وفي الواقـع، لقـد تمركـز عمـل النسـاء لفـترة طويلـة عـلى بقـاء النظـام الرعـوي، لأنهـن يتمتعـن فيـه عمومـاً بسـلطة اجتماعيـة حقيقيـة، رغـم ضرورة ممارسـتها 'خفيـة'، بحيـث 'لا تقـوض سـلطة الرجـال في اتخـاذ القـرارات' (اقتبـاس عـن أمينـة وارسـامي، في غاردنـر والبـشرى ٢٠٠٤: ٣١؛ فـورني، ١٩٨٠).

نظـراً للطابـع الشـفوي للمجتمـع الصومـالي، يحتـل الشـعر مكانـة بـارزة في الحيـاة الاجتماعيـة والثقافيـة الصوماليـة. وكان الأسـلوب الشـعري المعـروف باسـم بورانبـور *buranbuur* أحـد المنافـذ التـي سـمحت للنسـاء بإبـراز أدوارهـن الاجتماعيـة والتعبـير عـن مظالمهـن. ورغـم تأكيـد التقاليـد عـلى أن غـرض هـذا الأسـلوب الشـعري يتركـز عـلى المسـائل الأسريـة والشـخصية، فقـد اتخـذ طابعـاً سياسـياً، لا سـيما في النزاعـات المعـاصرة (عيديـد ٢٠١٠: ١٠٩–١١٧؛ رايـالي ٢٠١١: ٣١–٣٢). وكـما جـرى التعبـير في هـذا الشـعر وبشـكل عـام، تركـت النزاعـات والهجـرة تغيـيرات عميقـة في البنيـة الاجتماعيـة. وأثنـاء النزاعـات المديـدة التـي نشـبت في جميـع أراضي الصومـال في أوقـات مختلفـة، تمكـن الرجـال مـن تعزيـز مكانتهـم بأقـصى درجـة في المـدى القصـير. وطالمـا اسـتمر القـادة العسـكريون في تعبئـة المجتمعـات للقتـال، يشـكل النـزاع فرصـة فريـدة لتعزيـز مواقـع سـلطة الرجـال. وفي النزاعـات الأخـيرة، كان مـن الواضـح أيضـاً أن المبـادئ الناظمـة لسـير الحـرب (هيكـرا بيري–ما–غيـدادا) تأخـذ منحـى الانهيـار، لا سـيما بسـبب تسـييس 'القبيلـة' مـن قبـل سـياد بـري. ونتيجـة ذلـك، تآكلـت الحمايـة التـي تمتعـت بهـا النسـاء إلى حـد كبـير، ممـا أضعـف موقفهـن الاجتماعـي (رايـالي ٢٠١١: ٣١).

إلا أن ارتفاع نسب القتلى بين الرجال، ومعها ربما مستويات عدم المساواة بين الجنسين التي صارت مقبولة في فترات النزاع، أدت إلى حركة معاكسة بمجرد أن هدأت المعارك. وبينما اختار بعض المعلقين التركيز على الدافع شبه الطوباوي للنساء الصوماليات في بناء السلام، فمن الصحيح أن نرى استعادة دور سياسي فعال 'ارتكز على استجابة براغماتية لحالات يائسة، وليس على توجه سلمي أصيل' (البشرى ٢٠٠٧: ١٣٥).

وتبرز براغماتية استجابات النساء بوضوح عندما تؤخذ في سياقها. فقد أُرغمن في كثير من الحالات على تحمل مسؤوليات كانت تقع على عاتق أزواجهن وأقاربهن الذكور المتوفين. وفي الوقت نفسه، عانين أيضاً من مظالم أثناء النزاع لا تقل فداحة عن مواطنيهن الرجال، وفاقمها تآكل آليات الدعم التقليدية. ولذلك، سعت النساء جدياً لاستعادة بعض الحقوق التي خسرنها أثناء النزاع، رغم رفضهن التعامل معهن كناشطات في كثير من الحالات.

كانت النتيجة أن بدأت النساء بتحدي سلطة الذكور في معظم المجالات في المجتمع الصومالي المعاصر. ولكن تغييراً جوهرياً في التمثيل السياسي لم يظهر حتى الآن، رغم الأدلة المتزايدة على حضور النساء. وتميزت المجموعات النسائية بالصلابة والتنظيم أيضاً، لا سيما في المجتمع المدني، في إطار مواصلتها الدفاع عن توسيع الحقوق السياسية (غاردنر والبشرى ٢٠٠٤: ١٨٩–٩٠. جهازبهاي،: ٢٠٠٩: ٧٥ – ٧٦).

ونظراً للتفوق الملحوظ لعدد الرجال على النساء بين من هاجروا أو قتلوا نتيجة سنوات طويلة من النزاع، تمارس النساء دوراً متزايداً باطراد في مجال الأعمال، وغالباً كمعيلات للأسرة بالدرجة الأولى. وقد اتجهت النساء في الأعوام الأخيرة إلى السيطرة على تجارة تجزئة المنتجات الزراعية والملابس، وهذا يعود في الواقع إلى وصل الطرق المقطوعة التي كانت تربط المناطق الصومالية المختلفة في أوائل سبعينيات القرن الماضي. وامتد هذا النشاط التجاري ليشمل استئجار الشاحنات وتحمل المسؤولية الكاملة عن الترتيبات التجارية، الأمر الذي استمر مع زيادة مشاركة النساء في تجارة القات[٣]، حيث يُقال إنهن يملكن أغلبية أكشاك بيعها في كثير من البلدات الصومالية (غاردنر والبشرى ٢٠٠٤: ١١٩–٢١). ويقدر البنك الدولي نسبة الأسر التي تعيلها نساء بـ ١٤,٣ بالمئة في المدن و١١,٧ بالمئة في الأرياف، تشكل الأرامل والمطلقات نسبة ٨٠ بالمئة منهن (البنك الدولي ٢٠٠٣: ١٥). ورغم صعوبة العثور على أرقام مقارنة لسنوات سابقة، فلا شك أن ذلك يمثل زيادة كبيرة.

إن تحويلات الأموال من الخارج، وهي مصدر مهم جداً للقطع الأجنبي في جميع المناطق الصومالية ازداد بشكل كبير منذ عام ١٩٩١، تصل هي الأخرى إلى النساء

بدرجة أكبر كثيراً من الرجال، مما يجعلها تحت سيطرتهن في مناطق الصومال. وتعتبر النساء عادة الأشد حرصاً على هذه الأموال، لأنهن ينفقنها على الأرجح في شراء المستلزمات المنزلية وليس على استهلاك القات الشخصي (برادبوري، ٢٠٠٨: ١٥٠؛ غاردنر والبشرى ٢٠٠٤: ١٢١). وثمة أدلة كثيرة على أن ذلك أدى إلى فتح فرص تجارية أخرى للنساء، ومن الوارد أن يؤدي أيضاً إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة لهن في المجال السياسي في المستقبل. ويمكن تصور حدوث ذلك في إطار تأمين قاعدة تمويل حملات سياسية للمرشحات تضاهي الهياكل القبلية الأبوية الصرفة. لكن هذا التغيير في المشاركة السياسية المباشرة لم يحدث على نطاق واسع حتى الآن.

قضايا تبنتها النساء في مرحلة ما بعد الاستعمار

على الرغم مما سبق، تملك النساء تاريخاً معاصراً طويلاً نسبياً من التنظيم والدعوة إلى مزيد من المشاركة السياسية. وكانت إحدى معالمه الرمزية المبكرة، إحياء إدارة الجنرال بري لذكرى حواء تاكو، المرأة التي قُتلت في عام ١٩٤٨ في اشتباكات جرت في مقديشو بين رابطة الشباب الصومالي حديثة النشأة وإحدى العصابات المحلية الموالية لإيطاليا (عيديد ٢٠١٠: ١١٤).

انطلق منذ البداية نقاش عام حول الفضاء السياسي المتاح للمرأة في الصومال المستقلة. وقدمت صفية عيديد مثالا مناسبا من عام ١٩٥٩، العام الذي سبق الاستقلال. حيث اقتبست قصة عن الرئيس الصومالي المقبل، آدَن عبد الله عثمان، قال فيها إن النساء 'يفتقرن إلى التعليم والوعي السياسي اللازم' للعمل كسياسيات. لكن المرأة التي كان يخاطبها أفحمته بإشارتها إلى أن موقفه يردد منطق السلطات الإيطالية الراحلة التي قالت إن الصوماليين (الذكور) ليسوا جاهزين بعد للاستقلال بسبب افتقارهم إلى 'التعليم [و] النضج السياسي الكافي' (٢٠١٠: ١١٦).

تأسست رابطة المرأة الصومالية في العام نفسه، وغلبت زوجات السياسيين على تشكيلتها. ركزت الرابطة على الرعاية الاجتماعية بشكل رئيسي، رغم أن مجرد تشكيلها قبل عام واحد من الاستقلال كان حدثاً مميزاً (ماكسموود، ٢٠١١). وفي عام ١٩٦٠، قامت مجموعة راديكالية غير راضية عن النزعة المحافظة لرابطة المرأة الصومالية، بتشكيل حركة المرأة الصومالية. ودعت هذه الحركة التي هيمنت عليها نساء الطبقة المتوسطة المدينية علناً إلى زيادة رسمية في حقوق المرأة الصومالية.

جرى حل هاتين المنظمتين في عام ١٩٦٩، عقب تولي الجنرال سياد بري السلطة بانقلاب عسكري. لكن الإدارة الجديدة واصلت الدفع بقوة نحو مساواة أكبر للنساء، وانتظمت كثير من العضوات السابقات في حركة المرأة الصومالية في مجموعات ترعاها

الدولة بهدف تعبئة النساء في الحلبة السياسية (غاردنر والبشرى ٢٠٠٤: ١٧٦، ١٧٧، رايالي ٢٠١١: ٢٦).

تلقت النساء دعماً مؤسسياً كبيراً في عهد الجنرال بري بإصدار قانون العمل لعام ١٩٧٢، الذي نصّ على المساواة في العمل، وإدخال تعديلات على قانون الأسرة في عام ١٩٧٥ تعطي حقوقاً متساوية في الزواج والطلاق والميراث. وجرى تقييد تعدد الزوجات أيضا، وأصبح الرجال معرضين للمقاضاة رسمياً بسبب قضايا العنف المنزلي (برونس، ٢٠٠١: ١٩٨-٩٩، غاردنر والبشرى ٢٠٠٤: ١٧٦-٧٧). أسست الحكومة في عام ١٩٧٧ منظمة المرأة الديمقراطية الصومالية، لتعزيز مشاركة النساء في القطاع العام، وأدى ذلك إلى تحقيق زيادة كبيرة في عدد النساء العاملات في الإدارة العامة. فحسب السجلات الرسمية، ازداد تمثيلهن في القطاع الحكومي بنسبة تراوحت بين ٣٧ بالمئة و٤٥ بالمئة في غضون تسع سنوات؛ أي بحلول عام ١٩٨٤ (برونس ٢٠٠١: ١٩٩).

كانت تلك تطورات حقيقية. ورغم أن الحقوق التشريعية الممنوحة للنساء لم تطبّق بالتساوي، فإن عديداً من المكاسب تحققت في المجالات الاجتماعية والمدنية (فورني ١٩٨٠). لكن حضور النساء في المناصب السياسية في الحكومة بقي شبه مجمد. ولم تتعدَّ ١٠ بالمئة نسبة النساء في البرلمان. وبيّن مسح نشرته إليزابيتا فورني في عام ١٩٨١، عدم وجود نساء في المكتب السياسي المؤلف من خمسة أعضاء، ووجود امرأة واحدة من أصل ٧٦ عضواً في اللجنة المركزية، ووزيرتين فقط من أصل ٥١ وزيراً، وعشر برلمانيات من أصل ١٧٦ برلمانياً، وسفيرتين من أصل ٤٩ سفيرا (مقتبس عن برايدن وشتاينر، ١٩٩٨: ٣٩).

ضاعت جميع المكاسب بعد انهيار نظام الجنرال سياد بري في أوائل عام ١٩٩١، وهو اتجاه بدأ قبل ذلك، عندما ازداد تقييد الحياة السياسية في أرض الصومال تدريجياً مع تصاعد المقاومة ضد نظام بري في ثمانينيات القرن العشرين.

انطلاقا من حالة الصومال المعاصرة، تحتّم البدء بالبناء من مستوى منخفض جداً. حيث تركزت الأنشطة على عمليات بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وعبرت النساء، في الأدبيات المتداولة وبصورة شخصية، عن خيبة أمل كبيرة في استمرار عدم اعتراف المجتمع الصومالي بدورهن في صنع السلام ومداواة المقاتلين الجرحى (الذكور) أثناء النزاع ودعم عملية بناء الدولة.

ولم يعترف غالباً بمساهماتهن، لا سيما في تأمين الطعام والخدمات للمؤتمرات، وحياكة ملابس الشرطة وما شابه ذلك. وقد أدلت إحدى اللواتي أجريت معهن مقابلات بتعليق نموذجي حين قالت: "تُستَخدم النساء دائماً عند الحاجة

لخدماتهن، ويُستغنى عنهن عند توزيع المكاسب' (مقابلة، هرجيسا، ٢٠٠٧). وكان عضوة أخرى في منتدى المرأة السياسي في أرض الصومال صريحةً في تحديد سبب هذا الافتقار إلى التقدم السياسي، عندما علقت قائلة بأنه 'ليس للنساء فرصة للتنافس مع الرجال طالما بقيت القبيلة أساس الحياة السياسية في الصومال' (غاردنر والبشرى ٢٠٠٤: ١٩٧).

الإسلام والمجتمع الصومالي

يعتبر معظم الصوماليين أنفسهم مسلمين سنّة، ويتبع أغلبهم الطريقة القادرية، وهي من أقدم الطرق الصوفية، ويلتزمون بالمذهب الشافعي في الفقه الإسلامي (برونس ٢٠٠١: ٩٥؛ جهازبهاي ٢٠٠٧: ١٠-١١؛ لويس ١٩٩٨: ٨؛ عبد الله، ٢٠٠١). لكن ثمة طرق صوفية أخرى أيضاً، حيث يتبع بعض الصوماليين أحد فرعي الطريقة الأحمدية. وتعد الطريقة الصلاحية، نسبة للشيخ محمد صلاح، أكبر هذه الجماعات، وأكثرها عداوة للإدارة الاستعمارية البريطانية، وكان السيد محمد عبد الله حسن أحد معتنقيها الأشداء (برونس ٢٠٠١: ٩٦-٩٧).

وبينما يُعتقد بأن الثقافة الصومالية 'تتمتع بأعلى نسبة ملتزمين بالإسلام في العالم' (مقتبس عن علي عبد الرحمن هيرسي في جهازبهاي ٢٠٠٩: ١١١)، تتصف غالبية معتنقي الإسلام في الصومال بثلاث سمات فريدة. أولاً، تفسح النزعة الصوفية في التفسير الإسلامي مجالاً لاستمرار تقاليد دينية يعود بعضها إلى نظم عقائدية قبل إسلامية، وتمتد إلى تبجيل الأولياء الصوماليين. واستقر هذا النهج الإسلامي في الطريقة القادرية، ولكنه يبدو مرفوضاً من الطرق الحرفية، بما فيها الطريقة الصلاحية. وكلتاهما طريقتان صوفيتان، لا تتساهلان بما تعتبرانه خرافات بشكل أكبر حتى من المناهج الإسلامية التي قدمت مؤخراً، كالوهابية أو السلفية وبعض من الجهادية الصومالية المعاصرة.

تتعلق السمة الثانية بمتطلبات العيش في بيئة قاسية، حيث يفرض البقاء على قيد الحياة اتباع أسلوب عملي، يستتبع بحد ذاته موقفاً عملياً من الدين.

والسمة الثالثة هي إحساس الصومالي بارتباط هويته بالإسلام كحصن يحميه من المعتقدات الوثنية والمسيحية لمعظم جيران أرض الصومال، الأمر الذي يشكل أساساً لشعور عميق بالهوية الصومالية (لويس ١٩٨٤، لويس ١٩٩٨؛ نوتين ٢٠٠٥: ٢٩). ولذلك، وصف سعيد س. ساماتار النهج الصومالي بأنه 'نهج ثغر إسلامي مطوق بالمتطفلين الوثنيين والمسيحيين من كل جانب. حيث يتميز الثغر الإسلامي بالعدوانية وكراهية الأجانب والشكوك العميقة تجاه التأثيرات الغربية' (٢٠٠٢).

إن الموقف الصومالي من الإسلام موقف معقّد وقابل للتكيف والتعديل، بشكل يجعل الممارسة الصومالية مختلفة عن بعض المجتمعات الإسلامية الأخرى؛ إذ يتميز بحس من الانتهازية البراغماتية التي التقطها أيضاً سعيد س. ساماتار:

تقول حكاية صومالية تقليدية إنه « *Ilaah iyo 'Atoosh baa nego degaallamaya, dhankii 'Atoosh baannuna u liicaynaa*': ذات مرة، شن الله وأحد الزعماء المحاربين المدعو أتوش حرباً مروعة لكسب ولائنا (الصوماليون)، ولم نتردد بالوقوف مع الزعيم ضد الله، لأن الزعيم جلب العطايا أسرع من الله». الأمر الذي يعني أن الصوماليين مستعدون للوقوف ضد شرع الله، إذا تبيّن لهم وجود مصلحة مادية في ذلك (٢٠٠٢).

في الواقع، لعب الإسلام، حسب هذه الحكاية الأسطورية، دوراً مميزاً في الوقوف مراراً بوجه القبلية. وقدّم دائماً أساس الدعوات للوحدة بين الصوماليين، بينما نحَت القبيلة إلى تكريس الاختلافات وأحياناً الانقسامات داخل المجتمع الصومالي. وقد أوضح كاسانيللي ببراعة الأساس التاريخي لهذه التوترات:

ليس وارداً... أن يكون صوماليو المناطق الريفية قد اعتبروا أنفسهم في الماضي جزءا من أمة صومالية أكبر... ويمكن القول بإنصاف إن وجهاء المسلمين، من العرب والصوماليين، هم من غرس مفهوم الهوية الصومالية الأوسع لأول مرة... ونقدر بأن الوجهاء، من خلال أنشطة الوساطة السياسية والتكافل الاجتماعي ونشر الدعوة الدينية، ساهموا في إقامة وتعزيز مفهوم التراث الديني الصومالي المشترك (١٩٨٢: ١٢٨-٢٩).

المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام

رغم أن عوائق عديدة، اجتماعية وثقافية وغير إسلامية، حالت دون تولي النساء أدواراً قيادية فعلية، إلا أن تفسيرات دينية على مدى سنوات طويلة حابت الرجال بشكل واضح رغم تناقضاتها. فضلاً عن هيمنة الرجال، إلى حد كبير، على العمليات السياسية الرسمية في أرض الصومال، كما هو الحال في كثير من البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

رغم أن البعض داخل المجتمع الصومالي وخارجه يعتبر الإسلام سبب التهميش السياسي للنساء، إلا أن كثيرين يعتبرون أنه يوفّر أساساً لتعزيز الحقوق السياسية للنساء. وفي الواقع، حددت منظمة ناجاد للدفاع عن المرأة أولوية لعملها تتمثل في ضرورة توعية النساء بحقوقهن السياسية في ظل الإسلام. وتتناول هذه الدراسة بالتفصيل لاحقاً هذا الجانب من عمل ناجاد وأهمية الإسلام في الخطاب الصومالي الأوسع حول دور المرأة السياسي.

يُبرر تفسير الشريعة غالباً هيمنة الذكور على المجالات السياسية. وعلى العموم، تُعتبر الشريعة حالياً مجموعة ثابتة من الأحكام الصالحة لتحديد مفردات النوع الاجتماعي

من بين مهام أخرى. ولكن الشريعة من الناحية التاريخية اعتبُرت أوسع بكثير من مجرد أحكام مدونة، بل هي إطار معقّد لتوجيه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ليست المكونات القانونية البحتة سوى أحد وجوهه المتعددة. إلى جانب أن تفسيرات الشريعة ومذاهبها تشكلت في الماضي في سياق محلي محدد. وفي الواقع، تشكلت المذاهب في رحم المجتمعات المحلية التي تواجدت فيها ومن خلالها. ولذلك، من المهم التأكيد على أن الشريعة الإسلامية ليست إطاراً مذهبياً واحداً، بل خليطاً من المتغيرات المحلية. وتعمل الشريعة على المستوى المجتمعي بالذات، بحيث يتمكن جميع الأفراد المعنيين من المشاركة والمساهمة في الحوار حول التعليم الشرعي (حلاق، ٢٠٠٧). ويتعارض هذا بشدة مع مفهوم الشريعة السائد حالياً على أنها إطار قانوني مقدس. وفي الواقع، تركّز إحدى الانقسامات الرئيسية في الدراسات الإسلامية على مسألة سياق ودرجة تأثير الظروف المحلية الملموسة في زمن ظهور القرآن والحديث والشريعة على صياغة مكونات كل منها. ودرس الفقهاء في مرحلة ما بعد نشوء الإسلام قضية مشاركة النساء كقاضيات وأئمّة وشاهدات في إطار العقيدة الإسلامية، وهي دراسات بناءة في هذا المضمار.

في نظرة مقتصرة على جواز المشاركة السياسية للنساء الصوماليات، أعرب عدد من المشاركين في مقابلات أجريت لصالح هذه الدراسة عن اعتقادهم بعدم جواز رئاسة المرأة في الإسلام. ومع أن أساس هذا الادعاء لا يزال غير واضح، فقد تُوفّر مراجعة التفاسير الإسلامية بعض القرائن. وانطلاقاً من كون معظم الصوماليين من أتباع المذهب الشافعي، فإن آراء الماوردي، الفقيه الشافعي البارز، مفيدة جداً. ثمة آية قرآنية وحديث نبوي محددين يستشهد بهما الفقهاء غالباً، يشكلان معاً المصدر المحتمل لذلك الاعتقاد. ينطلق الماوردي من الحجة القائلة بأن الرجال قوامون على النساء، وبالتالي لا يمكن لهن أن يصبحن قضاة، لأن ذلك يخالف التراتبية الإلزامية ويمنح سلطة غير مستحقة للنساء. ويستند في حجته إلى الآية القرآنية التالية:

﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ﴾ (النساء: ٣٤).

وأوضح الماوردي أن سبب هذا التفوق يرجع في رأيه إلى افتقار النساء للعقلانية والرأي السديد. ثم استشهد ثانيا بالحديث التالي:

لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة.

رغم أن فقهاء مرحلة ما بعد نشأة الإسلام لا يتفقون جميعاً مع وجهات النظر الماوردي، فقد تشكل توافق عام في الآراء حول تراتبية الجنسين تميل إلى تفضيل الرجال على النساء بما يتماشى مع حججه العامة (باور، ٢٠١٠). وكان ابن حزم (٤٥٦/ ١٠٦٤) والإمام الطوسي (٤٦٠/ ١٠٦٧) والطرابلسي (٨٤٤/ ١٤٤٠) بين أصوات عديدة ساهمت في نقاش الأدوار المسموح بها للنساء في المجالات السياسية والقانونية.

رغم قول البعض بجواز عمل النساء كقضاة، فإن معظمهم يرى عدم تساوي الرجال والنساء نتيجة اختلافات طبيعية متأصلة (باور ٢٠١٠).

إلا أن ثمة عدداً من الأصوات المعارضة ومجموعة متنوعة من المواقف المغايرة، التي تستند إلى تحليل سياق الأدبيات المعنية. فعلى سبيل المثال، يُزعم أن الحديث النبوي الذي استشهد به الماوردي تلا هزيمة الساسانيين الذين كانت تحكمهم امرأة على يد البيزنطيين (باور ٢٠١٠)، مما يفسر اتجاه الرأي في تلك اللحظة.

نوه كثير من الباحثين باختلافات الظروف التي قد لا تسمح بتطبيق الحديث خارج سياقه. وقد كتبت فاطمة المرنيسي، وهي صوت بارز آخر في النقاش الدائر حول النساء، عن موضوع الزعيمات في العصور الوسطى في الإسلام (المرنيسي ١٩٩٤). وأشارت إلى تبوُّء النساء مناصب مهمة في الأنظمة السياسية الإسلامية في مراحل عدة، بما في ذلك رئاسة سلالات حاكمة. وقالت، إن التاريخ يدحض الادعاء الذي يزعم بأن المرأة لا تصلح للحكم.

نزل القرآن الكريم في الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي ضمن ثقافة أبوية متشددة للغاية (قائمة قبلاً). فعندما يُنظر إلى التنزيل في سياقه التاريخي، فإن الآيات القرآنية التي تتحدث عن الزواج أو الطلاق أو الميراث يمكن اعتبارها تخفيفاً للقيود الاجتماعية المفروضة على النساء وضمان حماية أكبر لهن من نظام أبوي شرس غالباً (بارلاس، ٢٠٠٢).

إلا أن النزعات التحررية لا بد أن تخلق حججاً مضادة. وقد ظهر مؤخراً اتجاه يوصف بـ'الإصلاحي'، يسعى في المقام الأول إلى العودة إلى الإسلام 'النقي' من 'شوائب' الفساد التي لحقت به على مر السنين. ففي العصر الحديث، جرى عادة ربط النزعة العلمانية مع شوائب 'الفساد' الغربي، ورأى كثير من زعماء المسلمين ضرورة التأكيد على النظام العالمي الإسلامي (نصر، ٢٠٠٣). ومن المثير للاهتمام، أنه رغم النزعة المحافظة الواضحة في هذا النوع من التفكير، فإنه يمثل أيضاً تحولاً عن الموقف الذي أسسه الماوردي. فبدلاً من الدفع بحجة الطبيعة الأصلية الأدنى للنساء، فقد أصبحن علامات على الأصالة الثقافية، إلى جانب دورهن الهام (أبوجديري، ٢٠٠٤). وقد عبّر الفيلسوف المعاصر سيد حسين نصر بقوله:

> تتصوّر الشريعة... دور الرجل والمرأة وفقاً لطبيعتيهما المتكاملة. وهي تعطي الرجل امتياز السلطة والحركة الاجتماعية والسياسية، مقابل تحمل مسؤوليات ثقيلة وحماية عائلته من جميع القوى والضغوط الاجتماعية والاقتصادية وغيرها (١٩٦٦: ١٣٣).

تبنت أمينة ودود مقاربة شاملة في تحليلها، وتوصلت إلى استنتاجات مشابهة إلى حد ما. فبدلاً من دراسة آية واحدة في وقت واحد، درست السياق الاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي

والسياسي الكامن وراء كل آية وربطت تفسيرها بالأجزاء الأخرى من الأدبيات المعنية. وعلى هذا الأساس، قد تمنح إحدى الآيات امتيازاً للرجال في مسائل الميراث، لكنها تشدد على ضرورة قراءة ذلك بموازاة آية أخرى تنوّه إلى ضرورة التزام الرجال بدعم النساء، مما يبرر استحقاقات الميراث المتباينة تبعاً للظروف الاجتماعية القائمة في حينه. وترى أمينة ودود بذلك أن القرآن نص متعدد المعاني، أي حمّال أوجه يتعين فهم الواجبات والحقوق في سياقه النصي والاجتماعي (رولد، ١٩٩٨). وهذا أيضا يوازن ويفسر ويبرر عدم المساواة بين الجنسين بدلاً من مواجهته، رغم أهمية استناد المبررات إلى التوازن بين المسؤوليات وليس إلى ادعاء عجز أو قوة متأصلين. وتستند أسما بارلاس إلى تعدد المعاني أيضا، ولكنها تقدم حجة أخرى، تدعو فيها إلى جواز القراءات المختلفة للنصوص، دون السماح باحتكار التفسير من قبل مجموعة أو شخص أو أيديولوجية (٢٠٠٢).

يستخدم باحثون آخرون، ذكوراً وإناثاً، أسلوباً تأويلياً ويتوصلون إلى استنتاجات مغايرة إلى حد كبير. حيث يقولون إن القرآن والحديث يوفران قاعدة للمساواة بين الجنسين تسمح بدعم تقدم المرأة ومشاركتها في الشؤون الاجتماعية. يقول رجل الدين والباحث السوداني البارز حسن الترابي[٤] Hassan al-Turabi صراحة بجواز 'أن تكون المرأة رئيسة للدولة، إذا كانت أفضل المرشحين، وأكثرهم قدرة على التصدي للتحديات التي تواجه البلاد' (٢٠٠٦). فبالنسبة للترابي، يجب أن تستند الأحكام الشرعية إلى التجربة المعاصرة بدلاً من تحميلها على سوابق تاريخية. ويصف أحمد موصلي موقفه كما يلي:

أعطى الإسلام [النساء] استقلالهن التام .. [و] إذا كان القرآن قد اعتبر حريتهن الدينية الكاملة أمراً مسلّماً به، فإن ذلك يستتبع حريتهن في جوانب الحياة الأخرى أيضاً: في المجتمع والدولة وفي الاقتصاد والسياسة. فللمرأة حقوق متساوية في الحياة العامة. (موصلي ٢٠٠١: ١١٨)

تكتسب المقاربات المستندة إلى الظروف أهميتها من تحديها لوجهة النظر التي تعتبر أن التأويل غير جائز للقرآن، لأنه كلمة الله المباشرة. ويذهب هذا الرأي، إلى ضرورة أن يركز علماء القرآن على تأكيد الحقيقة الأصلية. إن اعتماد المقاربة الظروفية يساعد الباحثين التقدميين على توسيع نطاق الدراسات الإسلامية بشكل ملموس.

توصلت لجنة تحقيق باكستانية في هذا الصدد، إلى أن علماء المسلمين يتفقون على أن الإسلام يمنح المرأة عملياً مجموعة كاملة من الحقوق، كحقوق الملكية والعمل والأجر، اختيار الزوج والطلاق إذا لم يكن الزواج موفقاً، والتعليم والمشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. كل ذلك تضمنه الشريعة الإسلامية للنساء المسلمات (استشهد به فايس، ٢٠٠٣: ٥٨٧). ورغم صعوبة ادعاء 'اتفاق' العلماء هذا، يتضح من هذا الرأي وجود وجهة نظر مختلفة تماماً عن ادعاء الماوردي عن دونية النساء المتأصلة.

لقد هيمن العلماء الذكور على الخطاب الإسلامي طيلة ١٤٠٠ عام من تاريخه تقريباً. ويقول المعلقون التقدميون، إنه بوجود ذلك الوزن التاريخي الكبير تأثرت الأحكام والمذاهب في التفسيرات النهائية للقرآن بعمق بالآراء الكارهة للنساء في مرحلة النشأة، وتمثلتها فيما بعد الممارسة الإسلامية في التطبيق (بارلاس ٢٠٠٢). وقد شملت هذه العملية كلاً من الرجال والنساء، لأن كثيراً من النساء المسلمات استبطنّ أدوارهن المرسومة اجتماعياً، بالتركيز على 'واجباتهن' كزوجات وأمهات صالحات (أبوجديري ٢٠٠٤).

مع أن عدداً من الباحثين وجد في المصادر الإسلامية مصدراً لتحرير المرأة، فمن المهم ملاحظة أن هذه الأصوات الناشئة لم تشكل حتى الآن تياراً رئيسياً أو غالباً في كثير من المجتمعات الإسلامية. ولكن المنظور الأبوي الذي هيمن على قراءة القرآن الكريم وتفسيرات الشريعة الإسلامية، قد يواجه تحدياً بوجود منظمات مثل ناجاد تعمل على تعريف نساء أرض الصومال بحقوقهن من منظور ديني، وإقدام مزيد من النساء على التعليم والمشاركة في الشؤون الاجتماعية.

عمليات الإدماج

بدأ التحريض لاعتماد دور أكبر للنساء في نظام التمثيل السياسي الرسمي في أرض الصومال بعد انهيار نظام سياد بري مباشرة في أوائل عام ١٩٩١. وبدأت النساء باتخاذ خطوات ضغط مباشرة وصريحة لتنفيذ مطالبهن، في الفترة الواقعة بين مؤتمر برعو (Bur'o) لعام ١٩٩١، الذي أُعلن فيه عن استعادة السيادة الصومالية، ومؤتمر بوراما (Booraame) لعام ١٩٩٣. وتطور الأمر إلى قيام احتجاجات فعلية في عدد من المناسبات، نظمتها مجموعة من النساء لتقديم مطالبهن في أماكن عقد اجتماعات مهمة للمصالحة. ونظراً لعدم السماح لهن بدور فاعل في النقاشات الجارية في الداخل، قررن منع المشاركين الرجال من التوصل إلى إجراءات نهائية قبل التوصل إلى اتفاق محدد على النقاط الرئيسية. وإضافة إلى تحديد مطالبهن بشأن اتخاذ القرارات حول مواضيع محددة، فقد ضغطت بعضهن أيضاً للعب دور أكبر في الاجتماعات نفسها. وتكررت هذه التكتيكات في مناسبات عدة. وثمة عدد من الأمثلة توضّح أسلوب النساء هذا.

اجتماعا الشيخ وهرجيسا قبل مؤتمر بوراما (١٩٩١ و١٩٩٢)

حاصرت النساء عدة اجتماعات رئيسية تحضيرية لمؤتمر بوراما في عام ١٩٩٣. وأعدت مجموعة منهن في إحدى الحالات بياناً مكتوباً حول موقفهن. وقد بدأن المظاهرة بالسير حول المدينة عند الفجر وهن يقرأن بيانهن، معلناتٍ (أ) رفض وقف

الاحتجاج حتى اتخاذ قرارات كبرى؛ (ب) إرسال مذكرة إلى الأمم المتحدة تفيد برفض نشر عملية الأمم المتحدة في الصومال لقواتها في أرض الصومال؛ (ج) إعادة تشغيل نظام فعال لشبكات المياه؛ (د) التعهد بتوفير الغذاء والملابس لقوات الشرطة شريطة إنشاء قوة موحدة. واشترت النساء ميكروفوناً أيضاً، ووضعنه داخل إحدى قاعات الاجتماعات، ووصلنه بمكبر صوت مكنهن من الاستماع إلى المداولات. ثم جلسن في مدخل المكان، بحيث يشكلن ضغطاً 'صوتياً' على المندوبين، كي لا يغادروا أماكنهم حتى معالجة جميع القضايا (مقتبس عن شكري حرير إسماعيل في وولز وآخرون ٢٠٠٨: ٢٠، ٤٩).

قبيلة هبر يونس في بلدة أودويني

في اجتماع مصالحة آخر عقد في الوقت نفسه تقريباً، غادر اثنان من الرجال قاعة الاجتماعات قبل اتخاذ عدد من القرارات الرئيسية المتعلقة بشؤون المجتمع، كإمدادات المياه وقوات شرطة موحدة ونقاط أخرى مشابهة لما ذكر أعلاه. وحسب مبدأ التوافق الذي تعتمده تقليدياً الاجتماعات الصومالية، فإن مغادرة أي مندوب معتمد لهذه الاجتماعات يمنع الباقين فعلياً من التوصل إلى أية قرارات ملزمة. وعندما همّ المندوبان بمغادرة المبنى، توجهت مجموعة من النساء إلى الحراس المسؤولين عن أمن مكان الاجتماع وطلبن منهم إعادتهما. وقد ذُهل المندوبان من استجابة الحراس لهذا الطلب، بحيث تساءلا عمن أصدر هذا الأمر. وعندما قيل لهما بأنه جاء من النساء الجالسات بالجوار، أبديا تذمراً لكنهما عادا إلى الاجتماع. واستؤنفت مناقشة القضايا المطروحة.

بوراما (١٩٩٣)

اجتمعت في مدينة بوراما سبع نساء، وقرّرن التدخل لأنهن قدّرن أن الرجال المكلفين بالتوسط 'يمضغون القات' بدلاً من أداء عملهم. ومرة أخرى، نظمت النساء احتجاجاً واستعنّ بميكروفون ومكبر صوت، ولكنهن استخدمن المكبر هذه المرة لإعلان مطالبهن بصوت عالٍ. وتجمّعن أولاً في مجموعة صغيرة، وبدأن الهتاف:

لا نريد أبا نائما

لا نريد أما باكية

لا نريد دما مسفوكا

لا نريد حربا أهلية

انضمت نساء أخريات ومجموعة من الشبان تدريجياً إلى المجموعة الصغيرة. وتوسع الحشد إلى درجة أنهم اضطروا إلى الانتقال إلى الساحة المجاورة. توقف واحد أو اثنان

من مجلس وجهاء قبيلة غادابورسي لمشاهدة الحدث وتسجيله، ثم عرضوا الشريط على مسامع زملائهم وقالوا: 'لا نستطيع القيام بأكثر مما تقوم به النساء'. وبرهن ذلك التسجيل عن أهميته في إقناع الخصوم بوقف القتال (المقابلات، هرجيسا، ٢٠٠٧).

العمل المنسق: تشكيل شبكة ناجاد

شكلت عدة مجموعات نسائية في عام ١٩٩٧ منظمة غير حكومية تحت اسم ناجاد، في محاولة منها لتنسيق أنشطتها وتركيز جهودها لتحسين فرص الفوز بتنازلات ملموسة من الرجال المشاركين في تشكيل الحكومة الجديدة. وكانت نواة تشكيلها قرابة ٢٠ منظمة نسائية غير حكومية فاعلة.

شكّل مؤتمر هرجيسا، الذي عقد بين تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦ وآذار/ مارس ١٩٩٧، الحافز وراء إنشاء ناجاد، وهو الأخير في سلسلة مترابطة من المؤتمرات الوطنية والمحلية التي ميزت مرحلة انتقالية مدتها سبع سنوات، بين انهيار نظام الجنرال سياد بري ووضع دستور وطني جديد لأرض الصومال. ومثلما هو حال جميع المؤتمرات السابقة، جاء مؤتمر هرجيسا بعد جولة من تجدد النزاع، انتهت عند عقده (وولز ٢٠١١: ١٥١-٥٤).

لقد أُحرز بعض التقدم منذ عام ١٩٩١، تجسدّ بالسماح للنساء، بعد تردد، حضور مؤتمري بوراما وهرجيسا بصفة رسمية، ولكن كمراقبات فقط. وقام الرئيس إبراهيم إيغال، الذي كان قد انتُخب في بوراما وأعيد انتخابه في هرجيسا، بتعيين بضعة نساء في مناصب سياسية. لكن التقدم كان بطيئاً ومحدوداً. وفي مسعى لزيادة فعالية النساء، اقتنعت قرابة ١٨ مجموعة نسائية أن الانضواء جميعاً في منظمة 'مظلة'، من شأنه أن يساهم في تعزيز موقفهن. وأدى اللقاء على هامش مؤتمر هرجيسا إلى تشكيل شبكة ناجاد.

تضم ناجاد الآن ٤٦ منظمة تمثل مجموعات من جميع أنحاء أرض الصومال، وتتمحور أنشطتها حول خمسة محاور أساسية هي: تعليم النساء؛ التمكين الاقتصادي؛ المشاركة السياسية وبناء السلام؛ الحقوق الإنجابية؛ تحسين وضع النساء من خلال المحافظة على البيئة (ناجاد ٢٠١١ أ). ويُنسب للشبكة على نطاق واسع القيام بدور فعال في زيادة الفرص المتاحة للنساء في قطاعات عدة. كما أرست نفسها كواحدة من المنظمات غير الحكومية المحلية الأكثر احتراماً وفعالية. وعملت ناجاد جاهدة لتعزيز الروابط مع شبكات أرض الصومال والشبكات الإقليمية أخرى، وهي عضو في ائتلاف G10 [Coalition G10] المكوّن من عدة مجموعات نسائية ومقره في كينيا، إضافة إلى الهيئات الصحية وجماعات حقوق الإنسان في أرض الصومال (ناجاد ٢٠١١ أ). وتتكامل مساهمة

عضوات ناجاد حالياً في كثير من الأدوار السياسية والمدنية، كوزيرات وقيادات منظمات غير حكومية دولية كبرى وموظفات حكوميات في مناصب رئيسية. وتحتفظ معظمهن بعلاقات مع ناجاد.

ركّزت معظم برامج ناجاد منذ عام ١٩٩٧، إما على مجال الدعاوة كوضع خرائط للتحديات التي تواجه النساء في أرض الصومال، أو على بناء قدرات المنظمات الأعضاء. وتُركّز جهود بناء القدرات على وضع برنامج إرشادي لأعضاء ناجاد الـ ٤٦، وتقديم الدعم من خلال الإرشادات والاتصالات غير الرسمية لإعداد طلبات ومستلزمات التمويل لاستخدامها في أنشطة المناصرة.

أدى ازدياد حجم ناجاد إلى بروز شكاوى من الأعضاء بأن المظلة تحصل عملياً على تمويل المشاريع على حساب أعضائها. وفي مسعى لتخفيف ذلك، وضعت ناجاد خطتها الإستراتيجية ٢٠١١–٢٠١٦، التي تأخذ بموجبها دوراً جديداً كسكرتاريا للأعضاء (ناجاد 2011a)، معلنة بذلك تخليها عن دورها السابق كهيئة تنفيذية. كما أعلنت عن إنشاء 'صندوق تمويل مشترك' (ناجاد 2011b). وبموجب ذلك، تعمل ناجاد مع أعضائها على مقترحات التمويل، ويوضع التمويل في 'صندوق مشترك'، ثم يُوزّع على أساس خطط تنفيذية تتابع تنفيذ الأعضاء للمشاريع، وتحتفظ ناجاد في الوقت نفسه بكمية كافية من التمويل لتأمين إدارة فعالة لـ 'الصندوق المشترك'، وتقديم الدعم في إعداد طلبات التمويل. والغرض من ذلك ضمان أن تؤدي هذه الطريقة إلى زيادة قدرة الأعضاء على إدارة المشاريع وإعداد المقترحات، إلى جانب مواصلة ناجاد دعم هذه العملية.

توسعت عملية وضع الخرائط عن حالة المرأة في أرض الصومال لتشمل عدداً من الدراسات، من أهمها إعداد تقرير عن العنف ضد النساء وختان الإناث وحقوق الإنسان في مجال المرأة (تونغاراز، ٢٠١٠).

استندت دراسة أخرى إلى أحد بحوث مجموعات النقاش التي دفع إليها الضعف الملاحظ في أداء المرشحات في حملة عام ٢٠٠٥ لانتخاب البرلمان المؤلف من ٨٢ مقعداً، وفازت فيها امرأتان فقط (نور وحلس، ٢٠٠٦). حدّدت هذه الدراسة عدداً من العوائق أمام زيادة المشاركة السياسية للنساء، أصبحت منذ ذلك الحين محور عمل ناجاد. وفي الواقع، تتشابه القائمة بشكل لافت مع القائمة التي حددتها خطة ناجاد الإستراتيجية ٢٠١١–١٦ (ناجاد ٢٠١١ أ)، ومع البحث الذي أُجري لصالح دراستنا هذه. ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية المحددة في التقارير الثلاثة على النحو التالي.

١. الهياكل القبلية. إن أكثر الاعتراضات شيوعاً على ترشيح النساء هو الإشارة إلى انقسام ولائهن بين قبائلهن وقبائل أزواجهن. ورغم عدم تنويه الدراسة إلى تهميش النساء الموجود أصلاً في قبيلتي جبوية وميدغان، فمن الجدير ذكره أنهن يواجهن في هذه الحالة عائقاً مزدوجاً.

٢. التعليم الإسلامي المحافظ. لا يوجد إجماع كبير في المجتمع الصومالي على مدى سماح الإسلام للنساء بتبوّء مناصب سياسية. فكما ورد سابقاً، يدعي البعض أن تعاليم الإسلام تعطي المرأة الحق الكامل بالترشح للمناصب السياسية، بينما يرى آخرون أن جميع المناصب جائزة باستثناء الرئيس والإمام، ولا يزال البعض الآخر يدعو إلى فرض حظر كامل على أي دور قيادي للنساء في المجال السياسي. ولا يبدو أن لهذا التفسير المتشدد الأخير له مؤيدين في أرض الصومال بقدر الموقفين الليبراليين الآخرين.

٣. الافتقار إلى التعليم. تؤدي مستويات الأمية الأعلى بين النساء مقارنة بالرجال إلى انخفاض الرغبة والقدرة على المشاركة في النقاش العام، وعلى استيعاب مجموعة الفرص التي تتيحها المراجع الدستورية والقانونية والدينية.

٤. الافتقار إلى التمويل. يؤدي الإقصاء الثقافي للنساء عن ملكية الأصول الرئيسية للثروة إلى صعوبة تمويل الحملات السياسية نتيجة قلة الموارد التي تدعمها.

٥. الافتقار إلى الثقة. إن التأثير المشترك لتضافر ارتفاع نسبة الأمية والتحصيل التعليمي المنخفض والمواقف الاجتماعية المحافظة ونقص الموارد، يؤدي إلى تدني ثقة العديد من النساء الصوماليات بأنفسهن، لا سيما المشاركة بالنشاط السياسي.

٦. مقاومة الرجال للمشاركة في السلطة. إن عدم رغبة الرجال في مشاركة السلطة السياسية خارج الأسرة، هي ظاهرة لا يُعلن عنها صراحة رغم انتشارها الواضح. ويستند البعض إلى الحجج الدينية المذكورة أعلاه، لدعم الرأي القائل بأن النساء بطبيعتهن أقل قدرة على القيادة السياسية من الرجال. ومن الجدير بالذكر، أن النساء أيضاً يعبّرن عن هذه المشاعر نفسها وليس الرجال فقط.

التغيّرات في المعرفة والمواقف والممارسات والسلوكيات

حققت شبكة ناجاد بعض النجاحات الملحوظة بالفعل. ولعل أبرزها التحول التدريجي في المواقف الذي شهد عليه جميع من أُجريت مقابلات معهم، رغم صعوبة إثباته أو قياسه. ويبدو أن الرجال يقبلون تدريجياً الحاجة إلى زيادة حضور النساء في الحياة السياسية مستقبلاً، ويجب عدم اعتبار ذلك تحدياً لحقهم في المشاركة. وشكّل الاعتماد الرسمي للسياسة الوطنية حول النوع الاجتماعي في عام ٢٠٠٩ علامة بارزة على التغيّر. وتقترح هذه الوثيقة إجراء عدد من التغييرات التشريعية لتحسين الحقوق الاجتماعية والسياسية للنساء أو توضيحها، إضافة إلى التركيز على فرز البيانات الديموغرافية الوطنية حسب النوع الاجتماعي. كما تسعى إلى تعميم مشاركة النساء في الوظائف الحكومية على جميع المستويات. ودعمت ناجاد بقوة وضع تلك السياسة، رغم أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو من حرّض على إنجازها فعلياً؛ وقد سبق له أن موّل مشروعاً مماثلاً في الوقت نفسه في بونتلاند (أرض البنط) في الصومال. وتولّت وزارة شؤون الأسرة والتنمية الاجتماعية في أرض الصومال الدور الرئيسي في صياغة هذه السياسة (فوكس Fox وآخرون ٢٠١٠).

رغم بقاء الكثير مما يتعين القيام به، فقد ساعدت جميع المشاريع البحثية التي أجرتها ناجاد في دعم عملها في مجال الدعاوة والتعريف به. وتبنت المنظمة عدداً من الأهداف الإستراتيجية رداً على العوائق المذكورة في الفقرة السابقة. ركّز الهدف الأول على تعزيز الوعي بحقوق المرأة في ظل الإسلام. وليس ذلك مجرد مشروع للتوعية، نظراً لأن إحدى الأولويات الرئيسية لعام ٢٠١٣ كانت إجراء مراجعة للأدبيات المتعلقة بالإسلام وحقوق المرأة. وغاية ذلك، أن تضع ناجاد تلك المراجعة ومن ثم تُعممها على منظماتها الأعضاء، لاستخدامها كمحور في حملات توعية النساء في كل منطقة. وتقضي الخطة بأن يعمل الأعضاء من خلال ٦٠ مدرسة ثانوية، إضافة إلى عدة مراكز تدريب غير رسمية وجمعيات أعمال في المنطقة. وكانت تعتزم ناجاد في عام ٢٠١٣ طباعة ٣٥٠ ألف نسخة من كراس عن الإسلام وحقوق المرأة، وتوزيعها من خلال المنظمات الأعضاء (ناجاد ٢٠١١ أ). يشكل هذا البرنامج الجزء المركزي من أنشطة ناجاد، ويمتد إلى إشراك جمهور أوسع من خلال استخدام وسائل الإعلام والتدريب المباشر والمناسبات في جميع أنحاء البلاد في السنوات الخمس المقبلة.

يمثل إعطاء الأولوية للتفسير الإسلامي، دليلاً واضحاً على اعتبار الإسلام عائقاً أساسياً أمام تعزيز المشاركة السياسية للنساء، رغم إغفال الإشارة إليه عموماً. ويعد ذلك إستراتيجية رئيسية للتعامل مع النزعة الثقافية المحافظة بشأن هذا الموضوع. وهذا ليس مستغرباً؛ فكما ذُكر أعلاه، ثمة توترات مديدة في المجتمع الصومالي بين

أساس قبلي للهوية، قوي ولكنه محافظ، وبين تعاليم إسلامية جامعة وأكثر إدماجية غالباً على المستوى الاجتماعي (وولز وكيبل، ٢٠١٠). وبهذا المعنى، يوفّر الإسلام إمكانية تقديم أساس الدعوة إلى الوحدة في فترات النزاعات (القبلية عادة)، إضافة إلى 'التحديث' الاجتماعي. ومن الصحيح أن نستنتج أن المواقف المحافظة والتقدمية بشأن حقوق النساء تجد بأشكال مختلفة أكثر المجالات خصوبة لها في الخطاب الديني. وإذا أثبتت ناجاد فعالية في تقديم حجج قوية لإدماج النساء في الحياة السياسية على أساس التعاليم الإسلامية، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى توفير أساس فعال للغاية لحملتها ضد العناصر الأبوية للنظام القبلي.

تتضمن المبادرات الإستراتيجية الأخرى، الهادفة إلى تعزيز مشاركة النساء، تقديم التدريب للسياسيات الطموحات، ومواصلة جهود الضغط على السياسيين والزعماء التقليديين لدعم إجراءات معينة كاعتماد نظام حصص نسائية في مجلسي النواب والشيوخ وفي السلطات المحلية. ركزت الدعوات السابقة على الرجال والنساء، ووظّفت الشبكات أينما وجدت. ولكن من الإنصاف القول، إن عمل ناجاد مع النساء القليلات في مناصب السلطة بدا أكثر منهجية وتشاركية من التواصل مع الرجال. وهذا أمر يَسهُل فهمه أيضاً نظراً لإلمام النساء العاملات في هذا المجال بشبكات المرأة الخاصة بهن. ولكن المستقبل يطرح ضرورة العمل بفعالية أكبر مع الحلفاء الرجال، لأن أنشطة التأييد خارج الشبكات النسائية اتسمت حتى الآن بالعشوائية والانتهازية نوعاً ما.

وقد ساعدت ناجاد ومنظماتها الأعضاء في الماضي أيضاً في جمع التبرعات لتمكين المرشحات من خوض الحملات الانتخابية، ويبدو أن الأمور تسير نحو اعتماد حصص نسائية في الانتخابات المقبلة في أرض الصومال. وكانت الحكومة أعربت عن نيتها القيام بذلك في الوقت المناسب للانتخابات المحلية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. ولم تتمكن عشية الانتخابات من إيجاد وسائل لتنفيذ التزامها الشعبي بتطبيق نظام تصويت القائمة المفتوحة، وتأجّل بذلك اعتماد نظام الحصص. ولا تزال أوساط المؤيدين متفائلة باعتماده قبل الانتخابات القادمة المقررة لمجلس النواب في البرلمان والرئاسة. ومن المؤكد أنه سيأخذ شكل 'المقاعد المحجوزة' المخصصة للنساء والأقليات الاجتماعية. ولكن نسبتها لا تزال مسألة مفتوحة. وقد اقترح البعض أن ٥ بالمئة هي حصة مناسبة. وانطلاقاً من وجود سيدتين من أصل ٨٢ عضواً في البرلمان الحالي، فإن هذا الاقتراح يضاعف عدد النساء إلى أربع سيدات، وستجد فيه معظم عضوات ناجاد مكسباً حقيقياً صغيراً. وحيث إن ناجاد نفسها طالبت بحصة نسائية تبلغ ٢٥ بالمئة ، فقد أقرّ أعضاؤها أنه من غير المرجح الحصول على هذه النسبة، وتأمّل بعضهم الحصول على ٢٠ بالمئة. أما معظم الذين تحدثوا في إطار إعداد هذه الدراسة فقد توقعوا حصة بحدود ١٠ بالمئة إلى ١٥ بالمئة.

ومن الجدير بالذكر، أن البرلمان الاتحادي الانتقالي في الجنوب خصّص حصة رسمية قدرها ١٢ بالمئة ، وهي لم تتحقق على الإطلاق، واستقرت أخيراً على ٧ بالمئة (علي ٢٠١١؛ ماكسموود ٢٠١١).

من الواضح أن تدريب السياسيات يهدف إلى معالجة افتقارهن الملموس للتعليم والثقة، بينما تهدف حملات التبرع للمرشحات إلى معالجة مباشرة لنقص الموارد المتاحة لهن. وثمة مخاطر في اتهام ناجاد بتسييس أنشطتها بسبب تبنيها إستراتيجيات، مثل جمع التبرعات للمرشحات. وبالفعل، تعرضت المنظمة لمثل هذا الاتهام في الماضي.

بيد أن مجموعة من العوامل لا يمكن إنكارها، تشمل الجهود المستمرة لناجاد والمنظمات الأعضاء فيها، أفضت إلى نشوء الفرصة الاستثنائية الحالية لاستنهاض مزيد من المشاركة السياسية للنساء في أرض الصومال. ففي منتصف عام ٢٠١٠، ضمت الإدارة المنتخبة في صفوفها أعضاء بارزين من النساء والرجال الذين ناصروا لفترة طويلة تعزيز المشاركة السياسية للنساء. ولعل الزعيم الطموح، أحمد محمد سيلانيو، تسرّع أثناء حملته الانتخابية بإعلان نيته تعيين ربع حكومته من النساء. وقد ثبت بعد الفوز في الانتخابات أن ذلك الطموح بعيد عن التحقيق. مع ذلك، أجمع المستجيبون على أن الحكومة الجديدة تحاول بجدّ وحماس زيادة الفرص السياسية للنساء في أرض الصومال.

ليس من قبيل المصادفة أن تعمل وزيرة التعليم الحالية، جنباً إلى جنب مع أحد المدراء العامين في الوزارة والناشط السابق في المجتمع المدني لوقت طويل، على تحقيق زيادة ملموسة في تسجيل الفتيات في المدارس. ومن المرجح أن يترك هذا النوع من النجاحات أكبر الأثر على المشاركة السياسية للنساء الصوماليات على المدى الطويل (المقابلات، هرجيسا، ٢٠١١).

الدروس المستفادة والآثار المترتبة على السياسات وممارساتها

ثمة شيء من التناقض يتعلق بالمشاركة السياسية للنساء في المجتمعات الصومالية. ففي حين حدث تقدم كبير للنساء في معظم القطاعات، إلا أنه بقي بطيئاً وصعباً في المجال السياسي. ورغم الدعوات العلنية والمنتشرة لمشاركة أكبر للنساء غداة الاستقلال (سواءٌ في مرحلة ما بعد الاستعمار أو بعد عام ١٩٩١) وتشكيل النساء لغالبية ناخبي أرض الصومال، بقي وصول النساء إلى عملية صنع القرار الرسمي وتجاوز مجرد ممارستهن للتصويت محدوداً للغاية.

يُستخدم الإسلام بين فترة وأخرى لدعم نزعة انتقاد السياسيات، ولكن المشكلة الطاغية تتمثل في النزعة الثقافية المحافظة. حيث تترك طبيعة النظام الاجتماعي القبلي النساء على وجه التحديد في وضع معلّق غير مريح، يجري فيه التشكيك بولائهن لتجمعات القرابة الرئيسية. وإذا أضفنا ذلك إلى المظاهر العملية للنزعة الثقافية المحافظة كنقص الموارد المالية والتعليم والثقة، تتضح لنا المصاعب التي تواجهها النساء في تغيير أوضاعهن.

رغم ذلك، تحققت تغييرات كبيرة منذ عام ١٩٩١. ولم يشك أي ممن قابلناهم في التحسن الكبير لفرص النساء في جميع المجالات في أرض الصومال في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك المجال السياسي. وأوضح هذه النقطة بالتحديد جميع من جرت مقابلتهم (مقابلات ٢٠٠٤، ماكسموود ٢٠١١).

لم يتلاشَ الإحباط من النظام الاجتماعي الذي يميل إلى تهميش مساهمة النساء، لكن الشكاوى مشوبة الآن بنظرة متفائلة تأمل بتغيّر الأمور نحو الأفضل. وبدر من أحد الذين أُجريت مقابلات معهم تعليق نموذجي أشار فيه إلى عدم استعداد الرجال للاعتراف بسهولة بمساهمة النساء السياسية: 'إنهم يخلطون الدين بالسياسة'، ويفترضون دوراً محدوداً للنساء، إلا أنهم على استعداد الآن للترحيب باقتراح الحصص النسائية في الانتخابات البرلمانية المحلية والوطنية.

استند التقدم الحالي إلى الازدياد المطرد للدعاوة المستمرة طوال سنوات عديدة. فغداة عام ١٩٩١ مباشرة، بدأ يتزايد شعور النساء بالإحباط من التقدم البطيء لمحادثات السلام في بعض الأحيان، وكذلك من مقاومة المندوبين الذكور الذين أصروا على أن 'المناخ ليس مؤاتياً حالياً' للمشاركة السياسية للنساء. ويجب أن نشهد في الخطوة الكبيرة التالية تطبيق نظام المقاعد المحجوزة للنساء في مجلس النواب في البرلمان. وبينما تبقى احتمالات تحديد مستوى هذا النظام مفتوحة، فإن تحديد أي مستوى يترك بحد ذاته أثراً فورياً. فإذا اعتُمدت وطُبقت نسبة تتراوح بين ١٥ بالمئة و٢٥ بالمئة ، فإنها ستُحدث تغييراً كبيراً يتمثل بدخول عدد أكبر بكثير من النساء إلى الحياة السياسية. أما إذا كانت أقل من ١٥ بالمئة ، فإن التغيير يبقى حقيقياً ولكنه يأخذ طابعاً تدرجياً أكثر.

إن وجود النساء (ولو امرأة واحدة فقط) في مجلس الشيوخ (أو غورتي Guurti)، يقدم دليلاً واضحاً على الدور الفعال والبناء الذي يمكن أن يلعبنه، حتى في أكثر البرلمانات تقليدية. إن تحسناً عددياً صغيراً من هذا النوع ينطوي على سلطة رمزية كبيرة، ويبدو أن اللحظة الراهنة تتيح فرصاً حقيقية لتحقيق مزيد من الإنجازات الهامة. ويمكن بسهولة اعتبار الإدارة الحالية أكثر إدارات أرض الصومال تأييداً لهذه المسألة. ورغم عدم قدرتها على تحقيق وعد حملتها الانتخابية بوضع نساء مناسبات في ٢٥ بالمئة من

المناصب السياسية، فقد أثبتت استعدادها لإيجاد السبل الكفيلة بتحسين التمثيل، ويبدو أن الشعب منفتح أيضاً على مثل هذه الاقتراحات.

كانت الجهود التي بذلتها شبكة ناجاد محورية في تحقيق ما يعتبر الآن فرصة نادرة لإحداث التغيير. فمنذ عام ١٩٩٧، بنَت سمعة مرموقة باعتبارها أكثر منظمات المجتمع المدني المحلية في أرض الصومال جرأة وفعالية. ورغم بقاء الكثير مما يمكن إنجازه بطبيعة الحال، فإن الإنجازات التي حققتها ناجاد حتى الآن هامة جداً. وثمة فرص متاحة أيضاً للهيئات الخارجية لدعم المكاسب التي حققتها ناجاد والمنظمات الأخرى المعنية بتوسيع المشاركة السياسية للنساء. والمبدأ الأكثر أهمية في هذا الصدد، والمطبق أيضاً على نطاق واسع، هو ضرورة دعم العملية الانتقالية في الصومال من الشكل الديمقراطي الأبوي الانتقائي، لا بل حتى في مجال المساواة إلى شكل ديمقراطي أكثر تمثيلاً، لا بد أن يستند إلى مبادرات محلية إذا قيض له أن يكون نظاماً بناء. ويتضح تماماً من وجود مجموعات مثل ناجاد، أن النساء الصوماليات يتفهمن تماماً ضرورة العمل بفعالية لتوسيع مجال مشاركتهن في المؤسسات الديمقراطية التمثيلية. وما يطلبنه ويحتجن إليه في الواقع، هو مساعدتهن في تنفيذ أكثر منهجية لبرامج التأييد والمناصرة التي التزمن بها، مستفيدات من الدروس التي يقدمها نشطاء في أنظمة سياسية أخرى.

حددت ناجاد الحصص النسائية الرسمية في الانتخابات البرلمانية والمحلية، إضافة إلى إجراء دراسات إسلامية تتمحور حول تفسير دور المرأة في الحياة السياسية وتعزيز النقاش حولها، بوصفها دعائم عملها الأساسية في المستقبل القريب. وتؤيد هذه الدراسة الرأي القائل بأنها مبادرات مناسبة تتمتع بتأييد واسع من الهيئات الناخبة والمجتمع المدني والحكومة. وثمة حاجة ماسة لدعم الهيئات الخارجية تتمثل في المساعدة على تحديد، وأحياناً توفير، الخبرة الفنّية واستيعاب التكتيكات والإستراتيجيات السياسية العامة، التي قلما يحصل عليها عديد من النشطاء الصوماليين. ويرقى ذلك إلى توصية تنطبق على ما هو أبعد من المجتمعات الصومالية: إن دعم مؤسسات ديمقراطية أكثر شمولاً وتمثيلاً يتطلب فهماً عميقاً للهياكل المؤسسية القائمة.

لا توجد حاجة لـ 'التحول نحو الديمقراطية' في حالة الصومال، لأن هذا المصطلح يوحي بأن النظم العرفية القائمة ليست ديمقراطية. وفي الواقع، ينتظم المجتمع الصومالي حول تقاليد وعادات أبوية ولكنها ذات نزعة عالية للمساواة وهذا يجعل التحول إلى نظم تمثيلية بنظر كثير من الرجال بمثابة تراجع عن الديمقراطية وليس تقدماً نحوها. ولا يمكن للمرء إلا في هذا السياق أن يبدأ بفهم التحديات التي تواجه الصوماليات، اللواتي بقي نفوذهن السياسي محدوداً رغم التغيّر الكبير الذي شهدته أدوارهن الأسرية والتجارية.

من الأهمية بمكان أن يجد واضعو السياسات ومقدمو الدعم للديمقراطية الانتخابية وسيلة للتعامل مع الصوماليين، رجالاً ونساء. وثمة وثائق كافية تبرهن على الصعوبات التي واجهت محاولات الجهات الفاعلة الخارجية تقديم هذا النموذج أو ذاك لصنع القرار الديمقراطي، دون فهم كافٍ أو إفساح المجال للنشطاء المحليين لوضع جدول الأعمال. إن دراستنا هذه لا تندرج في ذلك النوع من الأدبيات، بل تبيّن أن النجاحات المحلية في أرض الصومال مثيرة للإعجاب وتستحق الدعم بالمعنى الحقيقي للعبارة. ويشارك العديد من النساء والرجال في أرض الصومال بشكل كامل في النقاش الدائر حول المشاركة السياسية للنساء، ولا تنقصهم الأفكار أو المبادرات؛ لكن ما ينقصهم في بعض الحالات هو التعرف الواسع والدقيق على أنظمة من خارج المجتمع الصومالي، ومهارات فنّية لصياغة وثائق السياسات والتشريعات، وتقنيات تعبئة لا تعتمد على الهياكل القبلية في المقام الأول. ففي هذه المجالات، يحقق الدعم أكبر فائدة ممكنة.

المراجع وقراءات أخرى

Abdullahi, M. D., *Cultures and Customs of Somalia* (Westport, CT: Greenwood Press, 2001) [ثقافات وعادات الصومال]

Abugideiri, H., 'On Gender and the Family', in S. Taji-Farouki and B. M. Nafi (eds), *Islamic Thought in the Twentieth Century* (New York: IB Tauris, 2004), pp. 223–60 [حول النوع الاجتماعي والعائلة]

Ahmed Ali (trans.), *Al-Qur'an* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001 [القرآن الكريم])

Aidid, S., *'Haweenku Wa Garab* [Women are a Force]: Women and the Somali Nationalist Movement, 1943–1960', *Bildhaan: An International Journal of Somali Studies,* 10 (2010), pp. 103–24 [قوة النساء: المرأة والحركة القومية الصومالية، ١٩٤٣–١٩٦٠]

Ali, K., 'Women's Exclusion Worsens Somali Crisis', *Nation of Change,* 4 August 2011, available at <http://www.nationofchange.org/womens-exclusion-worsens-somali-crises-1312469850>, accessed 22 November 2011 [إقصاء النساء يفاقم الأزمة الصومالية]

Barlas, A., *'Believing Women'* in Islam: *Unreading Patriarchal Interpretations of the Qur'an* (Austin, TX: University of Texas Press, 2002) [الاعتقادات حول النساء في الإسلام: التفسيرات الأبوية غير المقروءة للقرآن]

Bauer, K., 'Debates on Women's Status as Judges and Witnesses in Post-Formative Islamic Law', *Journal of the American Oriental Society,* 130/1 (2010), pp. 1–21 [نقاشات حول النساء كقضاة وشهود في مرحلة بعد نشأة الشريعة الإسلامية]

Bradbury, M. *Becoming Somaliland* (London and Oxford: James Currey, 2008)

Brons, M. H., *Society, Security, Sovereignty and the State in Somalia: From Statelessness to Statelessness?* (Utrecht: International Books, 2001) [المجتمع والأمن والسيادة والدولة في الصومال: من انعدام الدولة إلى انعدام الدولة؟]

Bryden, M. and Steiner, M., *Somalia Between War and Peace: Somali Women on the Eve of the 21st Century* (Nairobi: UNIFEM, 1998) [الصومال بين الحرب والسلام: النساء الصوماليات على مشارف القرن ٢١]

Cassanelli, L. V., *The Shaping of Somali Society: Reconstructing the History of a Pastoral People 1600 –1900* (Philadelphia, PN: University of Pennsylvania Press, 1982) [تشكيل المجتمع الصومالي: إعادة بناء تاريخ الشعب الرعوي ١٦٠٠ –١٩٠٠]

El-Bushra, J., 'Feminism, Gender, and Women's Peace Activism', *Development and Change,* 38/1 (2007), pp. 131–47 [النسوية والنوع الاجتماعي ونشاط النساء من أجل السلام]

Evaluation Office, *Assessment of Development Results—Evaluation of UNDP Contribution: Somalia* (New York: United Nations Development Programme, 2010)
[تقييم نتائج التنمية؛ تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال]

Forni, E., 'Women's Role in the Economic, Social and Political Development of Somalia', *Africa Spectrum,* 15/1 (1980), pp. 19–28
[دور النساء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الصومال]

Fox, J., Ssewankambo, E. and Saleh, A. M., *Outcome Evaluation for Somaliland Programme, UN Joint Programme on Local Governance and Decentralized Service* (Nairobi: Delivery/Intermedia NCG, 2010)
[تقييم نتائج برنامج أرض الصومال، برنامج الأمم المتحدة المشترك في الحكم المحلي والخدمات اللامركزية]

Gadhweyne, R. (ed.), *War and Peace: An Anthology of Somali Literature*. *Sugaanta Nabadda iyo Colaadda* (London and Pisa: Progressio and Ponte Invisible, 2009)
[الحرب والسلام: مختارات من الأدب الصومالي]

Gardner, J. and El-Bushra, J., *Somalia—The Untold Story: The War Through the Eyes of Somali Women* (London: Pluto Press/CIIR, 2004)
[الصومال، القصة غير المروية: الحرب من وجهة نظر النساء الصوماليات]

Gundel, J. and Dharbaxo, A. A. O., *The Predicament of the `Oday': The Role of Traditional Structures in Security, Rights, Law and Development Somalia* (Nairobi: Danish Refugee Council and Oxfam Novib, 2006)
[مأزق 'عدي': دور الهياكل التقليدية في الأمن والحقوق والقانون والتنمية في الصومال]

Hallaq, W., 'What is Shari'a?', *Yearbook of Islamic and Middle Eastern Law,* 12 (Leiden: Brill Academic Publishers, 2007), pp. 151–80 [ما هي الشريعة؟]

Hassan al-Turabi, 'Sudanese Scholar Hassan al-Turabi Elaborates on His Revolutionary Fatwa on Muslim Women', transcript of interview, Al-Arabiya TV, Dubai/Saudi Arabia (10 April 2006)
[الفقيه السوداني حسن الترابي يشرح فتواه الثورية حول النساء المسلمات]

Hoyland, P., '*Human Rights in Somaliland: Awareness and Action', Reports of a Workshop Held in Hargeisa, Somaliland: 17–19 October 1998* (London and Hargeisa: Amnesty International/International Cooperation for Development, 1998)
[حقوق الإنسان في أرض الصومال: الوعي والعمل]

Ibrahim, N. A., 'The Structure of Somali Mentality and Its Critique', Hiiraan Online, 25 July 2008, available at <http://www.hiiraan.com/print2_op/2008/ july/the_structure_of_somali_mentality_and_its_critique.aspx>, accessed 20 July 2009
[بنية الذهنية الصومالية ونقدها]

ICRC, *Somalia: Sparing People from the Spears: How a Radio Show Can Save Lives* (International Committee of the Red Cross, 2008), available at <http://www. icrc. org/web/eng/siteeng0.nsf/html/somalia-feature-250808>, accessed 21 November 2010 [الصومال: حماية الناس من الرماح: كيف يمكن للبرامج الإذاعية إنقاذ الأرواح]

Jhazbhay, I., 'South Africa's Relations with North Africa and the Horn: Bridging a Continent', in Adekeye Adebajo, Adenayo Adedeji and C. Landsberg (eds), *South Africa in Africa: The Post-Apartheid Era* (Scottsville: University of KwaZulu-Natal Press, 2007) [علاقات جنوب أفريقيا مع شمال أفريقيا والقرن الأفريقي: تلاقي القارة]

— *Somaliland: An African Struggle for Nationhood and International Recognition* (Midrand/Johannesburg: Institute for Global Dialogue/South African Institute of International Affairs, 2009)
[أرض الصومال: صراع أفريقي لبناء الدولة والاعتراف الدولي]

Kapchits, G. L., *Hubsiimo hal baa la siista. Maahmaahaha Soomaaliyeed: Baaritaan lagu ogaaday kuwa ugu caansan* [To Know Something for Sure, One Would Even Part with a She-camel. Somali Proverbs: A Study in Popularity] (Moscow: The Way, 2002)
[تتطلب المعرفة على وجه اليقين، التنازل حتى عن ناقة. الأمثال الصومالية: دراسة الانتشار]

Kapteijns, L., 'Gender Relations and the Transformation of the Northern Somali Pastoral Tradition', *International Journal of African Historical Studies,* 28/2 (1995), pp. 241–59
[العلاقات بين الجنسين وتحوّل التقاليد الرعوية في الشمال الصومالي]

Laitin, D, D., *Politics, Language and Thought: The Somali Experience* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1977)
[السياسة واللغة والفكر: التجربة الصومالية]

Laitin, D. D. and Samatar, S. S., *Somalia: Nation in Search of a State* (Boulder, CO: Westview Press, 1987) [الصومال: أمة تبحث عن دولة]

Lewis, I. M., 'Sufism in Somaliland: A Study in Tribal Islam', in S. A. Akbar and D. M. Hart (eds), *Islam in Tribal Societies: From the Atlas to the Indus* (London: Routledge and Kegan Paul, 1984), pp. 127–68
[الصوفية في الصومال: دراسة حول القبائل المسلمة]

— *A Pastoral Democracy: A Study of Pastoralism and Politics among the Northern Somali of the Horn of Africa* (Oxford: International African Institute/James Currey, 1999)
[الديمقراطية الرعوية: دراسة في النمط الرعوي والسياسة في شمال الصومال في منطقة القرن الأفريقي]

— *Blood and Bone: The Call of Kinship in Somali Society* (Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, 1994) [الدم والعظم: نداء القرابة في المجتمع الصومالي]

— Saints and Somalis: Popular Islam in a Clan-Based Society (London: HA AN Associates, 1998) [الفقهاء والصوماليون: شعبية الإسلام في المجتمع القبلي]

Lindley, A., 'Remittances in Fragile Settings: A Somali Case Study', in *Households in Conflict Network (HiCN) Working Paper 27* (Brighton: University of Sussex, 2007) [تحويلات مالية في إوضاع هشة: دراسة حالة عن الصومال]

Maxamuud, Y., 'Somali Women: Agents of Change: *The Untapped Pedigree of Somali Women's Political Participation'*, WardheerNews, 15 November 2011 [النساء الصوماليات حاملات التغيير: عدم استغلال الأنساب في مشاركة النساء الصوماليات السياسية]

Mernissi, F., *The Forgotten Queens of Islam* (Cambridge: Polity Press, 1994)

Moussalli, A. S., *The Islamic Quest for Democracy, Pluralism, and Human Rights* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 2001) [السعي الإسلامي من أجل الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان]

Munro-Hay, S., *Aksum: An African Civilisation of Late Antiquity* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1991) [الحضارة الأفريقية في أواخر العصور القديمة]

Nagaad, 'Strategic Plan: 2011–2016', Nagaad Network, Hargeisa, 2011a [الخطة الإستراتيجية: ٢٠١١-٢٠١٦]

Nagaad, 'Welcome to Nagaad, Powerpoint notes from presentation of Nagaad Network, Hargeisa, 2011b

Nasr, S. H., *Ideals and Realities of Islam* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1966) [أفكار وحقائق حول الإسلام]

Nasr, V., 'Lessons from the Muslim World', *Daedalus,* 132/3 (2003), pp. 67–72 [دروس من العالم الإسلامي]

Nour, A. A. and Halas, F., *Somaliland Women's Political Participation* (Hargeisa: Nagaad Network, 2006) [المشاركة السياسية لنساء أرض الصومال]

Omer, A. and El Koury, G., 'Regulation and Supervision in a Vacuum: The Story of the Somali Remittance Sector', in S. Munzele Maimbo and D. Ratha (eds), *Remittances: Development Impact and Future Prospects* (Washington, DC: World Bank, 2005) [تنظيم وإشراف في الخواء: قصة قطاع التحويلات المالية الصومالي]

Rayaale, S., 'Participation Through Peace Building: Women's Experiences of Peace Initiatives in Somaliland Since 1991', *Somaliland Journal for Peace and Development,* 1/1 (2001), pp. 24–40 [المشاركة في عملية بناء السلام: تجارب النساء في مبادرات السلام في الصومال منذ عام ١٩٩١]

Roald, A. S., 'Feminist Reinterpretation of Islamic Sources: Muslim Feminist Theology in the Light of the Christian Tradition of Feminist Thought', in K. Ask and M. Tjomsland (eds), *Women and Islamization: Contemporary Dimensions of Discourse on Gender Relations* (London: Berg Publishers, 1998), pp. 17–43 [اعادة تفسير النسوية على ضوء المصادر الإسلامية: الفقه الإسلامي النسوي على ضوء الفكر النسوي في التقاليد المسيحية]

Samatar, S. S., 'Unhappy Masses and the Challenge of Political Islam in the Horn of Africa', *Horn of Africa: An Independent Journal,* 20 (2002), pp. 1–20 [جماهير غير سعيدة وتحديات الإسلام السياسي في القرن الأفريقي]

— 'The Islamic Courts and Ethiopia's Intervention in Somali: Redemption or Adventurism?', Paper presented at Chatham House, Royal Institute of International Affairs, London (25 April 2007)
[المحاكم الإسلامية والتدخل الإثيوبي في الصومال: خلاص أم مغامرة؟]

Tungaraza, M. B., *Women's Human Rights in Somaliland* (Hargeisa: Nagaad / Ministry of Justice/Progressio, 2010) [حقوق المرأة في أرض الصومال]

Van Notten, M., 'The Law of the Somalis: A Stable Foundation for Economic Development in the Horn of Africa', in S. H. MacCallum (ed.), (Asmara/ Lawrenceville: Red Sea Press, 2005)
[قانون الصوماليين: أساس مستقر للتنمية الاقتصادية في القرن الأفريقي]

Walls, M., 'State Formation in Somaliland: Bringing Deliberation to Institutionalism' (London: DPU, UCL, 2011) [تكوين الدولة في أرض الصومال: إدخال التشاور إلى المؤسسية]

Walls, M. and Kibble, S., 'Identity, Stability and the State in Somaliland: Indigenous Forms and External Interventions', Paper presented to the Globalization(s) of the Conflict in Somalia conference (24–25 March 2010), University of St Andrews, St Andrews [الهوية والاستقرار والدولة في أرض الصومال: الأنماط الأصلية والتدخلات الخارجية]

Walls, M., Mohamud, O. A. and Koss, M., 'Peace in Somaliland: An Indigenous Approach to State-Building', *The Search for Peace Series* (Geneva and Hargeisa: Interpeace/Academy for Peace and Development, 2008)
[السلام في أرض الصومال: مقاربة محلية لبناء الدولة]

Warsame, A. M., *Queens Without Crowns: Somaliland Women's Changing Roles and Peace Building,* (2nd edn) (Uppsala: Life and Peace Institute, 2004)
[ملكات غير متوجات: تغيير أدوار النساء في أرض الصومال وبناء السلام]

Watt, W. M., *The Formative Period of Islamic Thought* (Oxford: Oneworld, 1998)
[نشأة الأفكار الإسلامية]

Weiss, A. M., 'Interpreting Islam and Women's Rights: Implementing CEDAW in Pakistan', *International Sociology,* 18/3 (2003), pp. 581–601
[تفسير الإسلام وحقوق المرأة: تطبيق اتفاقية سيداو في باكستان]

World Bank, 'Socio-Economic Survey 2002: Somalia', *Somalia Watching Brief: Report No. 1* (Nairobi/Washington, DC: UNDP Somalia/World Bank, 2003)
[المسح الاجتماعي والاقتصادي في الصومال-٢٠٠٢]

— 'Somalia: From Resilience Towards Recovery and Development. A Country Economic Memorandum for Somalia', Report No. 34356-SO, Poverty Reduction and Economic Management, Country Department for Somalia, Africa Region (Washington, DC: World Bank, 2006)
[الصومال: من الانكماش إلى الانتعاش والتنمية. المذكرة الاقتصادية الوطنية للصومال]

مقابلات غير منشورة

Abdi, Z., transcript of interview, Oriental Hotel, Hargeisa (11 November 2011) Anab Omar Ileye, A. O., Farah, B. S., Bandare, S. H., Ismail, S. H., Da'ud, I. H.,

Waraabe, S. A., transcript of women's group discussion, Academy for Peace and Development, Hargeisa (3 July 2007)

Dr Adan Abokor, transcript of interview, Oriental Hotel, Hargeisa (7 November 2011)

Fadumo J. I., transcript of interview, ناجاد, Hargeisa (10 November 2011) Fawzia M., transcript of interview, interviewee's home, Hargeisa (5 November 2011)

Kinzi Hussein, transcript of interview, ناجاد, Hargeisa (5 November 2011) Mohammed H. I. Gani., transcript of interview, Oriental Hotel, Hargeisa (6 November 2011)

Nafisa, Y., transcript of interview, Oriental Hotel, Hargeisa (6 November 2011) Shukri Haaji Ismaa'iil Bandare, transcript of Interview, Candlelight, Hargeisa (5 November 2011)

Shukri Harir, transcript of Interview, Summer Time Restaurant, Hargeisa (5 November 2011)

Suad Ibrahim Abdi, transcript of interview, Progressio, Hargeisa (3 November 2011)

الهوامش

١. يعرب المؤلف عن امتنانه للسيدة روزينا كانشوالا، لمساعدتها في إجراء البحوث التأسيسية لهذه الدراسة، لا سيما المواد المتعلقة بالإسلام والمشاركة السياسية للنساء. وعلى المساعدة القيمة التي قدمتها في الموضوع نفسه الدكتورة كارين باور، الباحثة المشاركة في وحدة الدراسات القرآنية في معهد الدراسات الإسماعيلية في لندن.

٢. تستند دراسة الحالة هذه على بحوث أولية وثانوية أجراها الكاتب بشكل رسمي وغير رسمي ابتداء من عام ٢٠٠٤. وثمة عدد من المقابلات أجراها في عام ٢٠٠٧ لصالح مشروع آخر يتناول موضوعات وثيقة الصلة بهذه الدراسة، وأجرى أيضا ١٣ مقابلة إضافية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ خصيصاً لهذه الدراسة. وفي كل الحالات، بقيت المنهجية المستخدمة لأغراض البحث الأولي هي المقابلات شبه المنظمة مع مصادر المعلومات الرئيسية. واستغرقت المقابلات الـ١٣ التي أُجريت في عام ٢٠١١ بهدف توفير البيانات النوعية الأولية لهذه الدراسة خمسة أيام. ولم يسمح نطاق المشروع بجمع بيانات كمية. وأُدرجت أسماء مَن جرى مقابلتهم في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ في قائمة المراجع، كما أدرج في المراجع جميع الذين استشهد بهم النص من بحوث سابقة.

٣. القات، ويلفظ أحيانا 'قاد' أو 'خات'، ويعرف باسم ميرا في كينيا، وهو عبارة عن ورقة نبات تُمضغ في الفم، ويتعاطاها الصوماليون واليمنيون وبعض المجتمعات في إثيوبيا وكينيا على نطاق واسع. وهي منبه خفيف نسبياً، تصنفه منظمة الصحة العالمية بأنه 'ذو ضرر خفيف على البشر' <http: / /www.who.int /medicines /areas /quality_safety /٤KhatCritReview.pdf ,٤>. ولكن استخدامه واسع النطاق في الصومال، لا سيما في أوساط الرجال، يثير جدلاً كبيراً.

٤. إضافة إلى كون الترابي فقيهاً في علوم القرآن، فقد بقي لزمن طويل شخصية مثيرة للجدل في الحياة السياسة السودانية أيضاً. وتهتم هذه الدراسة بالجانب العلمي من عمله، رغم الإقرار بسوء سمعته في مجالات أخرى.

الفصل السادس

إشراك النساء المسلمات في هياكل وعمليات الحكم الديمقراطي في الهند

الفصل السادس

فاسو موهان والدكتورة ثريا تبسُّم[1]

عندما تتراكم العيوب، تصل النساء من أسر الطبقة الدنيا، ولعلهن من طوائف دنيا ومن إقليم متخلف، إلى وضع رهيب. [يتعين علينا] فهم كافة الأسباب الجذرية للحرمان، وليس التركيز على سبب واحد فقط (سين ١٩٩١: ١).

ملخص

تتقصى دراسة الحالة هذه ما تعانيه مسلمات الهند من حرمان ثلاثي لأنهن نساء وفقيرات وتنتمين إلى أقلية دينية. وتركز الدراسة على برنامج رائد هو مبادرة المرأة المسلمة التي هدفت إلى تخفيف عزلة المسلمات وتقريبهن من التيار الديمقراطي. وقد اطلع من خلال هذه المبادرة ما يربو على ٣٠ ألف امرأة ورجل وفتاة وشاب على حقوق المرأة الواردة في القرآن والمواثيق الدولية والتي يحميها الدستور والقوانين الهندية. كما أعرب أكثر من ٦ آلاف امرأة شكلن مجموعات نسائية نشطة وأكثر من ١,٥٠٠ من وجهاء المجتمع من النساء والرجال يضمون قادة وعلماء دين وأكاديميين ونشطاء ومحامين عن تأييدهم لتمكين المرأة في مجتمعاتهم. وبدأت المجموعات النسائية المشكَّلة في ظل المبادرة تصيب نجاحاً في اللجوء إلى القضاء وشتى أنظمة تقديم الخدمات، ما أثّر مباشرة على حياة المرأة اليومية. وأخذت هذه المجموعات تتناول تطلعات مجتمعية مشتركة، كتوليد الدخل وتعليم المرأة والقضاء على العنف المنزلي والفساد والحصول على مياه نظيفة وكهرباء وعلى الصحة والصرف الصحي. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسة للمبادرة في تمكن المرأة من التصويت والترشح على كافة المستويات، عبر مشاركتها في العملية الديمقراطية وحصولها على مناصب في القيادة السياسية. وتخلص دراسة الحالة، إلى أنه يمكن باستخدام نهج متعدد الجوانب للحد من تهميش المسلمات، نهج يستند إلى كل من القانون الدولي والهندي إلى جانب المبادئ الإسلامية ويشمل وجهاء المجتمع منذ البداية ويركز على الرجال والنساء على حد سواء، تقليل عزلة المرأة وتعزيز مشاركتها الفاعلة في هياكل الحكم الديمقراطية وعملياته.

المختصرات

IFES	International Foundation for Electoral Systems المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية
MP	Member of Parliament عضو البرلمان
MWI	Muslim Women's Initiative مبادرة المرأة المسلمة
NGO	non-governmental organization المنظمات غير الحكومية
SHG	self-help groups مجموعات المساعدة الذاتية
VAW	Violence against women العنف ضد المرأة

خلفية

السياق التاريخي

حكمت سلالاتٌ مسلمة مختلفة أجزاء كبيرة من شبه القارة الهندية قرابة ألف سنة، شُيِّدت خلالها عجائب معمارية عظيمة ونُظمت ملاحم وقصائد شعرية خالدة، وتطورت لغة الأوردو، وظهرت تقاليد صوفية إسلامية متميزة في جنوب آسيا، وحدثت تجارب عظيمة في التعددية المجتمعية والتطرف على حد سواء.

إن تأسيس العصبة الإسلامية في القرن العشرين ومعارضتها لغاندي ولحزب المؤتمر، وما تبع ذلك من استقلالٍ وتقسيم الهند وباكستان عام ١٩٤٧، والذي أسفر بدوره عن هجرة وموت الملايين شكل عناصر رئيسة في التاريخ الحديث لمسلمي الهند. وقد بقي غالبية مسلمي شبه القارة الهندية في الهند بعد التقسيم، ولكن كثيرين ممن بقوا شعروا أنهم لن يكونوا بأمان إلا بين أفراد مجتمعهم (ميتكالف وميتكالف ٢٠٠٢: ٢١٨). وأفضى ذلك إلى عزلة المجتمعات المسلمة في أنحاء كثيرة من الهند. وقلل التمييز والركود الاجتماعي والحرمان الاقتصادي والتعليمي، تدريجياً، من فرصهم في الاستفادة من برامج التنمية الحكومية، وأسفر عن تهميش المسلمين اجتماعياً واقتصادياً في سائر أنحاء البلاد. كما تراجع عدد المسلمين العاملين في الخدمات الحكومية وقطاعات أخرى تراجعاً كبيراً بعد التقسيم (منظمة معونة العمل ٢٠٠٦: ١).

السياق السياسي والاجتماعي الاقتصادي الحديث

لم يخلق تطور الديمقراطية في الهند سلاماً دائماً بين المسلمين والهندوس، إذ فاقمت السياسة الطائفية الخلافات وأطل العنف الديني برأسه البغيض مسفراً عن خسائر فادحة بالأرواح، وعلى الأخص في عام ١٩٩٢ إثر تدمير مسجد بابري ثم في عام ٢٠٠٢ بولاية غوجارات. وقد أحبطت أعمال الشغب الطائفي المسلمين، وأدت إلى فقدان الثقة بالقوى العلمانية وترسيخ عقلية الحصار الموجودة أصلاً (منظمة معونة العمل ٢٠٠٦: ١). وكان من بين آثار هذه العقلية ميل كثير من قادة المسلمين إلى فرض قيود إضافية على حقوق المرأة بذريعة الحماية، ومعارضة الأصوات الراغبة بتحسين مكانة المرأة في المجتمع، فضلاً عن زيادة عزلة المسلمين، عبر عزل المجتمع والمرأة على وجه الخصوص، عن الغالبية.

بقي التمثيل السياسي للمسلمين في الهند ضعيفاً. وعلى الرغم من أنهم يشكلون ١٣ بالمئة من السكان، تأرجح تمثيلهم في المجلس التشريعي الوطني منذ التقسيم حول ٥ بالمئة (بهارغافا ٢٠٠٧: ٨)، كما كان التمثيل السياسي للمسلمات أدنى من ذلك. ورغم محافظة الهند على معدل نمو اقتصادي هائل بلغ ٩ بالمئة خلال السنوات القليلة الماضية، يعيش أكثر من ٣٠٠ مليون هندي على أقل من دولار واحد يومياً ويعيش

٧٠٠ مليون على أقل من دولارين يومياً. والصورة أكثر قتامة بالنسبة لمسلمي الهند، إذ يعيش ٨٤ بالمئة منهم على أقل من ٥٠ سنتا يومياً (اللجنة الوطنية الهندية للمنشآت في القطاع غير المنظم ٢٠٠٧: ٢).

تقبع المرأة المسلمة وسط هذا المجتمع الفقير في أسفل السلم، إذ يعاني أكثر من ٦٦,٨ مليون مسلمة في الهند (تعداد الهند ٢٠٠١) من حرمان ثلاثي كونهن نساء وفقيرات وينتمين إلى الأقليات. والعوامل الرئيسة التي تحدد المكانة المتدنية للمسلمة في الهند هي، الافتقار إلى المعرفة والقوة الاقتصادية والاستقلالية (حسن ومينون ٢٠٠٤: ٢٤١). وقد أفاد ١٤ بالمئة فقط من المسلمات بأنهن يعملن، خصوصاً في أعمالٍ منزلية متدنية الأجر. ويبلغ متوسط سن زواج المسلمات ١٥,٥ عاماً (وحتى في سنٍ أبكر في الشمال)، أي أن ٦٠ بالمئة من المسلمات يتزوجن قبل بلوغ السن القانوني الذي يبلغ ١٨ عاماً كما ذكرت أكثر من ٧٥ بالمئة من المسلمات أنهن يحتجن إلى إذن من أزواجهن للقيام عملياً بأي نشاطٍ شخصي أو اجتماعي أو عائلي أو صحي (حسن ومينون ٢٠٠٤: ٧٦-٧٧، ٢٣٧).

ترتفع معدلات الأمية بين المسلمات (٥٧,٦ بالمئة) في جميع أنحاء البلاد، ولم يكمل المرحلة الثانوية سوى أقل من ١٠ بالمئة منهن (حسن ومينون ٢٠٠٤: ٤٨). ويُعتبر ٢٣ بالمئة فقط من القرويات المسلمات غير أمِّيات، حيث يُعرَّف محو الأمية بأنه مجرد معرفة المرء قراءة وكتابة اسمه (منظمة معونة العمل ٢٠٠٦: ٥). وحسب منظمة معونة العمل:

> 'يعزى ارتفاع معدلات تسرب المسلمات وتدني تحصيلهن العلمي إلى عوامل مختلفة، منها الفقر وترك المدرسة للمشاركة في الأعمال المنزلية، ومعارضة التعليم المختلط في سن البلوغ ومعارضة عمل الفتيات خارج المنزل، والاعتقاد بأن المكان المناسب للمرأة هو البيت وهو لا يحتاج إلى تعليم عال، وصعوبة العثور على زوج للفتاة المتعلمة، والخوف من تعرض الذكور للطالبات في سن معينة' (منظمة معونة العمل ٢٠٠٦: ١١).

لقد أثَّر انعزال المجتمع المسلم ومواقفه من التعليم على تمثيل المسلمات في الحياة العامة في الهند. ففي السنوات الأخيرة، لم يضم البرلمان الهندي المكون من ٧٩٠ عضواً سوى مسلمتين فقط، أي أقل من ٠,٥ بالمئة (راي ٢٠٠٢: ٣).

أثر الإقصاء عن عملية صنع القرار السياسي

تعرضت مسلمات الهند لإهمال متعدد الجوانب، ويشكل التعقيد المحيط بظروف حرمانهن وتهميشهن عقبة تَحول دون تحسين وضعهن. فبحسب دراسة أجرتها الحكومة الهندية عام ٢٠٠٦ عن الوضع الاجتماعي والتعليمي والاقتصادي لمسلمي الهند (تُعرف شعبياً باسم تقرير ساتشار، نسبة لراجيندر ساتشار رئيس قضاة المحكمة العليا السابق الذي ترأس لجنة إعداد الدراسة)، يُعتبر وضع المسلمين من بين الأدنى بالنسبة لشرائح المجتمع، إذ تعاني المسلمات على وجه الخصوص من التهميش والحرمان. وكشف التقرير عن أن المجتمع المدني والحكومة، على حد سواء، تُحملان المجتمع الديني مسؤولية وضع المرأة المتدني وليس التمييز الاجتماعي وسياسات التنمية الفاشلة (تقرير ساتشار ٢٠٠٦: ١٢-١٣). كما وجد التقرير بأن المسلمين لم يستفيدوا كثيراً من خطط الحكومة للتخفيف من وطأة الفقر وغيرها من البرامج (تقرير ساتشار ٢٠٠٦: ١٨٧). وعلى الرغم من انتشار برامج التمييز الإيجابي للفئات المحرومة، فإنها تاريخياً لم تشمل المسلمين وهو أحد أسباب عدم تقدم تعليمهم (دي هان ٢٠١١: ١٧). كما أن عزلتهم حرمتهم من البنية التحتية الحكومية، كالمدارس والطرق ومرافق التخلص من النفايات والصرف الصحي والمراكز الصحية (منظمة معونة العمل ٢٠٠٦: ٥).

وفي هذا السياق، غالباً ما تعاني المسلمات الهنديات من الفقر المدقع واعتلال الصحة والعنف المنزلي، وكل ذلك في إطار عزلة اجتماعية. ولا تدرك كثيرات منهن أن لهن حقوقاً أقلها ما يمنحهن دينهن من حقوق. وليست لهن صلات مع نساء أخريات في ظل إطار تمكيني. ويقيد افتقارهن للتعليم قدرتهن على كسب دخل لأنفسهن وأسرهن أو الدفاع عن حقوقهن أو الحصول على البرامج والخطط الحكومية، وهو يؤثر أيضاً على ثقتهن بأنفسهن. فهن يعشن داخل حلقة يصعب كسرها، إذ يفضي الفقر والعزلة إلى اعتلال الصحة والافتقار إلى التعليم، وهو عقبة أمام اكتساب المهارات والخبرات المطلوبة في سوق العمل والخروج من دائرة الفقر.

في دراسة صدرت عام ٢٠٠٤، أجرت زويا حسن وريتو مينون مسحاً ميدانياً شاملاً هو الأول من نوعه عن مسلمات في الهند، حيث درسا فرص التعليم والعمل وإحصائيات الزواج ومؤشرات إنمائية أخرى. وقد وجدا بأن المرأة المسلمة في الهند:

> '...من بين الأفقر عادة، سواء أكانت تعيش في مناطق حضرية أم ريفية، وأمية على الأغلب. وحتى إذا كانت متعلمة، فهي نادراً ما تتخطى المرحلة الابتدائية. وهي تتزوج بعمر ١٥ سنة، ويغدو لديها ثلاثة أطفال بعمر ٢٠ سنة، وتعاني من اعتلال في صحتها معظم حياتها. ويحد تدني مهاراتها وتحصيلها العلمي بالإضافة إلى عزلتها وعجزها عن التنقل من فرصها في الحصول على عمل مأجور خارج المنزل، ما يجعلها في تبعية اقتصادية كاملة تقريباً لزوجها

الذي يكون في الغالب فقيراً ومحروماً. كما أن العنف أو التهديد بالعنف داخل المنزل، حيث تقضي الجزء الأكبر من حياتها، والافتقار إلى أي خيارات بديلة ممكنة يبقيها خاضعة وغالباً مضطهدة، بينما لا تتيح لها المعايير الثقافية والاجتماعية، المتشربة بنظام أبوي واسع الانتشار، سوى خيارات محدودة أو استقلالية محدودة في صنع القرارات المتعلقة بجميع جوانب حياتها عملياً' (حسن ومينون ٢٠٠٤: ٢٤١)

تؤثر عزلة المسلمات سلباً على ديمقراطية الهند. فهناك، يتداخل الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الهندي مع المشاركة في الحياة السياسية (منظمة معونة العمل: ٦)، وكما ذكر تقرير ساتشار: 'في مجتمع تعددي، يُعتبر التمثيل المعقول لشتى المجتمعات في الوظائف الحكومية ضرورياً لتعزيز نظام الحكم التشاركي' (تقرير ساتشار ٢٠٠٦: ١٦٣). وتغدو التنمية الاجتماعية والاقتصادية متدنية بشدة، دون المشاركة الكاملة للمرأة في الهياكل الاجتماعية وهياكل الحكم.

علاوة على ذلك، يصبح المجتمع بتهميش هذا الجزء الكبير منه عرضة للأيديولوجيات غير الوطنية والمتطرفة. فعلى مستوى معتدل نسبياً، يمكن أن يدفع ذلك إلى الاعتقاد بأن المؤسسات والعمليات السياسية الرئيسة لا تساعد المهمشين، وقد يفقد كثيرون ثقتهم في الهياكل الرئيسة والعمليات السياسية. وعلى مستوى أخطر، يمكن أن يؤدي ذلك إلى عنف متطرف.

إن ممارسة ما يدعى بسياسة بنك الأصوات في الهند، وهي عملية يتفاوض عبرها القادة والوسطاء مع الأحزاب السياسية باسم مجموعة من الناس أو جماعة، يمكن أن تقود إلى استقطاب انتخابي بين الهندوس والمسلمين وتعزز تهميش المسلمين. وقد قيل إن هذا النوع من العقلية يلائم بعض قادة المسلمين، بينما في الواقع يتبنى بعض المسلمين الهنود مجموعة آراء سياسية (صِدِّيقي ٢٠١٢: ١). وتشكل سياسة بنك الأصوات تهديداً لتعددية النظام السياسي في الهند، وهي تضعف قدرة المسلمين على المشاركة في النظام بطريقة مجدية. وفي النهاية، يشكل ذلك تهديداً للديمقراطية جراء شعور الأفراد بأنهم محرومون من الحصول على حصتهم من العمليات والمنافع الديمقراطية.

يسري هذا الوضع عملياً على واقع المرأة المسلمة نظراً لضعف مكانتها ونفوذها. وعلى الرغم من تمتعها بالحقوق السياسية والقانونية كبقية السكان، إلا أنها تواجه عقبات كثيرة تعيق ممارستها لحقوقها (بهارغافا ٢٠٠٧: ٩). وثمة سوء فهم عام داخل المجتمع الإسلامي وخارجه، على حد سواء، بأن عدم المساواة بين الجنسين متأصل في الإسلام وأن مجتمعات إسلامية كثيرة تَعتبر الدين سبب التفاوت القائم بين الجنسين. والواقع أن العكس هو الصحيح. فالقرآن يمنح المرأة حقوقاً في التعليم والميراث واختيار شريك الحياة والطلاق والمشاركة في كافة مجالات الحياة، منها نظام الحكم

والشركات. ولكن لسوء الحظ، يجهل كثير من المسلمين والمسلمات تلك الحقوق إلى حد كبير. والكثير من القيود المفروضة على الهنديات المسلمات متجذرة في الأعراف والتقاليد الاجتماعية، ويتم إضفاء الشرعية عليها باسم الشريعة. ينظم 'أصغر علي مهندس' ورشات عمل بشأن حقوق المرأة المسلمة. وقد قال: 'لدى سماعهن بما جاء في القرآن حول حقوق المرأة ومكانتها، قلن إنهن لم يعتقدن أبداً أن القرآن يحررهن. كن يعتقدن أن الإسلام يستعبدهن'. (مهندس ٢٠٠٧: ١).

إثر تقرير ساتشار، ازدادت المطالب بالتغيير، وظهرت بعض المؤشرات على وجود إرادة سياسية لمعالجة قضايا تنمية المسلمين، لا سيما المسلمات. وقد تضمنت موازنة الحكومة الهندية لعام ٢٠٠٨ أموالاً لبرامج خاصة متعددة القطاعات لمناطق الأقليات، وزادت دعمها للمؤسسات الإنمائية التي تعمل من أجل رفاه الفئات المحرومة بما فيها الأقليات. واعترفت هيئة التخطيط الحكومية في خطتها الخمسية الحادية عشرة ٢٠٠٧–٢٠١٢ 'بالحرمان المزدوج' للمسلمات، موصية بتنفيذ مشاريع هادفة لصالحهن بوصفها إحدى الأولويات (هيئة تخطيط الحكومة الهندية ٢٠٠٧: ٢٠).

ولكن ١٠ سنوات مضت دون أي متابعة لتقرير ساتشار ولم يُحرز سوى تقدم قليل في تنفيذ توصياته، منها تحسين فرص الحصول على عمل وتعليم جيد وتحسين شروط العمل، وتعزيز إمكانية الحصول على القروض والبرامج الحكومية، وتوفير البنية التحتية وتشجيع المشاريع المجتمعية. وقد أطلقت مسلمات في الهند مؤخراً حملة لحث الحكومة على نفض الغبار عن تقرير ساتشار وتنفيذ توصياته بفاعلية (بيرابادان ٢٠١٢: ١).

عمليات الإدماج المنفَّذة

صممت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وشركاؤها، بعد الأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف، نموذجاً لوقف حلقة التهميش السلبية للمسلمات. واستمر النموذج وهو مبادرة المرأة المسلمة سبع سنين بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١ واعتمد باقة متنوعة من الأنشطة الشعبية من القمة إلى القاعدة وبالعكس لتقريب مسلمات الهند من التيار الديمقراطي. وأظهرت المبادرة وجود وعي بضرورة تنفيذ مشاريع هادفة لتمكين المسلمات ووقف تهميشهن. وفي الوقت نفسه، وجب أن تتسم هذه المشاريع بدقة المقاربة، كي تضمن بألا تعزز الهويات والصور النمطية المصطنعة. ولم يكن الهدف تمكين المسلمات بمفردهن، بل في إطار مجتمع ديمقراطي أوسع. وقد عنى ذلك إشراك النساء كأفراد يتمتعن بآفاق وقدرات فريدة من نوعها، وتطبيق هذه القدرات في الهياكل المجتمعية والاجتماعية الحالية بتوفير المعلومات والدعم. كما أسفر عن توعية الآخرين بقضايا المسلمات، وخلع عباءة التخلف والضحية عنهن.

يكمن نجاح نموذج مبادرة المرأة المسلمة في نهجه الشمولي. فإذا غيرت المرأة نفسها دون أن تسهم في تغيير المجتمع، لن يمضي المجتمع ككل قُدماً. وإذا كرست المرأة نفسها لتغيير المجتمع ولم تغير شخصيتها في الوقت نفسه، فلن تتسم جهودها بالمشروعية أو الديمومة. وغالباً ما تقع نماذج التنمية عند إحدى هاتين النهايتين: تنمية الفرد كي يغير المجتمع، أو تنمية الهياكل الاجتماعية كي تطور بدورها حياة الأفراد. ولا بد أن يحدث الأمرين معاً، وتوضح مبادرة المرأة المسلمة كيف يمكن أن يحصل ذلك. وكما ذكر معهد دراسات الرخاء العالمي:

> لا يمكن فصل قلب الإنسان عن بيئته، لأن الحياة الداخلية لكل إنسان تشكل البيئة وتتأثر بها أيضاً. ولهذا، يعتمد حدوث تغيير دائم على بذل جهود متزامنة لتغيير كل من الفرد والمجتمع (معهد دراسات الرخاء العالمي: ٢٠١٠، ٧٥-٧٦).

تتكون مبادرة المرأة المسلمة التي نفذتها مؤسسات شريكة للمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في الهند من طبقات متعددة للتدخل. وشكلت ورشات عمل نشر المعلومات للرجال والنساء لبنة البناء الأساسية. ثم استُكملت الورشات بتشكيل مجموعات من المسلمات وتزويدها بأنشطة مدرة للدخل وخدمات استشارية ومساعدة قانونية، وإنشاء هيكلية دعم مجتمعي لها تتكون من زعماء دينيين وأكاديميين ونشطاء ومحامين، وتوعية الشباب بتزويدهم بدروس حول حقوق المرأة في المدارس الثانوية والكتاتيب.

حاول كثيرون من داخل المجتمع الإسلامي والمدني والحكومة تنفيذ برامج تمكينية داخل المجتمعات المسلمة المهمشة، وقد أصابوا درجات متفاوتة من النجاح دون أن يبلغوا هذا المستوى من العمق أو الشمولية. وشملت مبادرة المرأة المسلمة أكثر من ٣٠ ألف رجل وامرأة بشكل مباشر، وطالت عدداً آخر لا يحصى من خلالهم. وتمثلت إحدى أهم النتائج وأوضحها في بروز المسلمات كقادة أو رائدات تغيير في مجتمعاتهن. فالنساء اللاتي لم يغادرن منازلهن أبداً من قبل، خضن انتخابات وحققن نجاحاً، وأصبحن فور انتخابهن قائدات نشيطات في تنمية مجتمعهن والدفاع عن الحقوق الأساسية للنساء في مجتمعاتهن.

لمحة موجزة عن برنامج مبادرة المرأة المسلمة وتطورها

وُضعت مبادرة المرأة المسلمة ونُفِّذت على أربع مراحل:

المرحلة الأولى: التوعية.

المرحلة الثانية: إنشاء هياكل دعم مجتمعي.

المرحلة الثالثة: تعزيز الدعم المجتمعي وإقامة الروابط.

المرحلة الرابعة: الترسيخ والتوسع.

بدأت المبادرة بمؤتمر تشاوري عُقد في نيودلهي وحضره وجهاء من المسلمين. وأوصى المؤتمر بإعداد مبادرة تهدف إلى تمكين المسلمات شعبياً، وينفذها شركاء محليون من المنظمات غير الحكومية. وقد انتقت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية هؤلاء الشركاء للعمل في القرى والمناطق العشوائية في المدن بولايتي كارناتاكا وراجستان اللتين اختارتهما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وهي مموِّلة المشروع، بينما اختير الشركاء من المنظمات غير الحكومية العاملة بالفعل على تحسين الصحة والتعليم وغيرها في المجتمعات الإسلامية المحلية.

كانت المنظمات غير الحكومية الشريكة تتمتع بتجربة قيمة في مجال تمكين المسلمات اقتصادياً واجتماعياً، بيد أنها كانت تفتقر بوضوح إلى الخبرة والتجربة في مجال الحقوق القانونية والدينية[٢]. علاوة على ذلك، لم يكن لدى معظم الشركاء سوى فهم بسيط لماهية هذه الحقوق ولأسسها الدينية والقانونية. ولهذا، صُمم برنامج تأهيل للكوادر مدته يومان لتدريب جميع كوادر المشاريع والخبراء المشاركين في تنفيذ أنشطة المبادرة. وقد هدف البرنامج إلى إطلاع جميع الشركاء على المبادرة وأهدافها، وبناء قدرة الكوادر على إيجاد بيئة مواتية للتدخل وإعداد الكوادر لنشر المعلومات بثقة.

جرى تبادل مسودات أولية للملصقات والنشرات ومناقشتها مع الشركاء، ووُضعت طائفة مواد إعلامية نهائية تضم رسائل ومصادر موحدة، بغية ضمان دقة محتوى البرنامج وصحة المراجع القرآنية والشرعية وتفسيراتها وتماثل المحتوى والمنهج بين جميع الشركاء.

اتفق جميع الشركاء المحليين على أهمية التوجه للمجتمعات الإسلامية التي سيعملون معها باحترام ووفق مبادئ معينة، وتعهدوا بأن يراعوا معتقدات المجتمع وقيمه وممارساته. وتحقيقا لهذه الغاية، وافق الشركاء على إشراك مسلمات في فرقهم للمساعدة في التواصل مع المجتمع المستهدف، والتحاور أولا مع القادة الدينيين ووجهاء المجتمع بشأن نطاق البرنامج وأهدافه لتعزيز الدعم المقدم له وتخفيض حجم معارضيه، وإشراك العلماء المسلمين ووجهاء المجتمع لتقديم معلومات والمساعدة في تنفيذ عناصر أخرى من البرنامج.

عقـدت المنظـمات غـير الحكوميـة الشريكـة في البدايـة اجتماعـات مـع وجهـاء المجتمـع المحليـين، وغالبيتهـم السـاحقة مـن الذكـور، وشرحـت الهـدف مـن البرنامـج لتهدئـة سـائر المخـاوف التـي قـد تنتابهـم منـذ البدايـة. ثـم أقامـت ورشـات عمـل منفصلـة للمسـلمين والمسلمات لتوعيتهم بشـأن حقوقهـم وتوفـير معرفـة أساسـية مهمـة للمجتمعـات يمكـن أن تبنـى عليهـا عنـاصر أخـرى مـن المبـادرة. وركـزت ورشـات العمـل عـلى تحديـد حقـوق المرأة التـي يكفلهـا القـرآن والقانـون الهنـدي، بالإضافـة إلى شرح آثـار هـذه الضمانـات عملياً. وقد طُبعـت مجموعـة مـواد إعلاميـة وملصقـات وكتيبـات باللغـات المحليـة بغيـة تسـليط الضـوء عـلى الحقـوق الـواردة في القـرآن والقانـون. وشـاركت النسـاء بحـماس، إذ رويـن طواعيـة معاناتهـن مـع انتهـاكات حقوقهـن. وانضـم رجـال إلى المبـادرة متردديـن ومرتابـين، ولكنهـم في النهايـة شـاركوا بصـورةٍ كاملـة.

وعقـب ورشـات العمـل، وبعـد أن ناقشـت النسـاء علنـاً حـوادث العنـف والقمـع في حياتهـن وحصلـن عـلى معلومـات تسـاعدهن في معالجـة تلـك القضايـا، شـعرن بـما يكفـي مـن الثقـة لطلـب المسـاعدة القانونيـة. وقـد أنشـأ المـشروع لاحقـاً مراكـز لتقديـم المشـورة والدعـم القانـوني. وتُواصـل المنظـمات هـذا العمـل حتـى الآن رغـم مـرور فـترة طويلـة عـلى انتهـاء البرنامـج.

وكـي تترسـخ المبـادرة في المجتمـع المحـلي وتغـدو مسـتدامة، شُـكلت مجموعـات نسـائية لمناقشـة قضايـا حقوقيـة مختلفـة، وكذلـك دور هـذه المجموعـات كصنـاع تغيـير في المجتمـع. وسـعت تلـك المجموعـات التـي كانـت تجتمـع أسـبوعياً إلى دعـم نسـاء أخريـات يعانـين مـن انتهـاكات لحقوقهـن. كـما حُشـد في الوقـت نفسـه قـادة مسـلمين محليـين ومحامـين وأكاديميـين ونشـطاء لتشـكيل مجموعـات دعـم مجتمعيـة، حيـث غالبـاً مـا أسـهم أعضاؤهـا في توفـير معلومـات عـن برامـج الرعايـة الاجتماعيـة الحكوميـة وسـاعدوا المجموعـات النسـائية في حـل قضايـا واجهتهـا النسـاء. والأهـم مـن ذلـك أنهـم حمـوا المجموعـات مـن أي انتقـادات كان سـيوجهها المحافظـون في المجتمـع لـولا وجودهـم.

ولتوسـيع نطـاق الوصـول إلى الشـباب، أدرجـت المؤسسـة الدوليـة للنظـم الانتخابيـة مـادة عـن حقـوق المـرأة في منهـاج المـدارس الثانويـة الإسـلامية المحليـة ونظمـت برامـج تثقيفيـة لعلـماء الديـن وطـلاب الكتاتيـب. كـما نظمـت المؤسسـة دورات تدريبيـة وتثقيفيـة للجماعـات النسـائية حـول حقـوق المـرأة والمهـارات الاستشـارية وتنميـة المنشـآت والتشـبيك والقيـادة. وسرعـان مـا أطلقـت المجموعـات النسـائية قروضـاً صغـيرة وأنشـطة أخـرى مـدرة للدخـل. عـلاوة عـلى ذلـك، ذهبـت النسـاء بزيـارات اطلاعيـة إلى مراكـز الشرطـة والمحاكـم والدوائـر الحكوميـة ومراكـز تقديـم المشـورة والمصـارف للتعـرف عـلى آليـات تقديمهـا للخدمـات. وقـد عـززت هـذه المعلومـات التـي حصلـت عليهـا النسـاء ثقتهـن بأنفسـهن، عند ممارسـتهن لحقوقهـن والحصـول عـلى الإعانـات الحكوميـة ومسـاعدة النسـاء المحتاجـات.

المرحلة الأولى: التوعية

اجتماعات تمهيدية مع وجهاء المجتمع

خلال الشهر الأول من المرحلة الأولى، اجتمع كل شريك محلي مع وجهاء محليين (غالباً ذكور) في مجتمعات إسلامية مختلفة في كارناتاكا وراجستان، منهم أئمة وعلماء دين وأكاديميين ونشطاء ومحامين. وتمثل الغرض الرئيسي لهذه الاجتماعات في شرح الحاجة الأساسية التي سعى البرنامج إلى تلبيتها، وأيضاً في طلب دعمهم. وقد توقع منسقو المشروع أن يضع القادة الدينيون والشيوخ والرجال الآخرون عقبات أمام حضور النساء لورشات العمل، لأن تمكين المرأة غالباً ما يهدد المسلمين المحافظين. ولكن ما أثار الدهشة، هو أن المخاوف القليلة لهؤلاء ركزت على مسألة تمويل المشروع من منظمة أميركية. وقد عالج ممثلو المبادرة تلك المخاوف، إذ كانوا صريحين بشأن مصادر التمويل، ثم غيروا تركيز وجهاء المجتمع نحو مضمون ورشات العمل وفوائدها.

كانت الاجتماعات الأولية مفيدة في إيجاد بيئة مواتية للبرنامج. ومن خلال التعامل الشفاف مع وجهاء المجتمع ودعوتهم لحضور ورشات العمل كي يطلعوا مباشرة على الأمور المناقشة، بات تقديم الدعم للبرنامج مضموناً. وساعدت الاجتماعات أيضاً في ضمان حضور أعداد جيدة من النساء للبرنامج، ولم يساعد وجهاء المجتمع في اختيار المشاركين فحسب بل وحددوا أيضاً الأماكن التي يمكن عقد الاجتماعات فيها. وفي وقت لاحق، شارك عدة باحثين وأكاديميين ومحامين كخبراء وضيوف مميزين.

ورشات عمل توعوية

شكلت ورشات العمل التوعوية للنساء والرجال التي استمرت يومين صلب مرحلة نشر المعلومات. وقد استُخدمت وسائل تفاعلية مختلفة على مدى يومين لإيصال معلومات مهمة، منها تأدية الأدوار والقصص الفكاهية والمناقشات الجماعية وعرض فيلم. ووُزعت ملصقات وبروشورات ومصورات باللغة المحلية لتعزيز التعلم المكتسب أثناء ورشات العمل، ولأخذها إلى المنزل لاستخدامها كمرجع مستقبلي وعرضها على نساء أخريات في المنزل والمجتمع. وقد شاركت النساء بحماس في كافة الأنشطة وروين طواعية قصصهن الشخصية المؤلمة في أغلب الأحيان، ناقضين بذلك المخاوف من تردد المسلمات في التحدث في ورشات العمل.

عُقدت ورشات عمل الرجال والفتيان بمعزل عن ورشات عمل النساء والفتيات. وكان معظم المشاركين هم أشقاء المشاركات في ورشات عمل النساء أو أولادهن أو أزواجهن أو آباؤهن. وكان من الصعب إقناع الرجال بالحضور في البداية، لأنهم

شعروا بأن هذا النوع من برامج التوعية هو للنساء فقط. وقد مثل ذلك تحدياً لمبادرة المرأة المسلمة، لأن مشاركة الرجال في البرنامج كانت في غاية الأهمية لتصحيح المفاهيم المغلوطة والأحكام المسبقة تجاه حقوق المرأة، ولضمان دعمهم وملكيتهم لبرنامج التمكين ككل. وتصدت المنظمات المحلية الشريكة لهذه النظرة، بالتأكيد على أهمية دور الرجال في حماية حقوق ورفاه بناتهم وشقيقاتهم وأمهاتهم وزوجاتهم. وفي النهاية، استقطبت ورشات العمل اهتمام ومشاركة عدد من الرجال أكبر بكثير مما كان متوقعاً، وتعين على جميع الشركاء عقد ورشات عمل إضافية. وقد أشار تقرير ساتشار إلى 'الرغبة والحماس الشديد اللذين تملَّكا النساء والفتيات المسلمات للتعلم'، حتى أنه خلص إلى أن 'ذلك كان من أكثر المعلومات التي حصلت عليه اللجنة إثارة' (تقرير ساتشار ٢٠٠٦: ١٩-٢٠).

نُظِّم محتوى ورشات العمل وعُرض في فئتين رئيسيتين هما حقوق المرأة في القرآن والقانون الهندي. والأهم من ذلك، هو وجود قواسم مشتركة بينهما. وكانت الرسائل الرئيسة لورشات العمل، هي أن القرآن يعتبر الرجل والمرأة متساويين ويشجعهما كليهما على الدراسة لممارسة دينهما، وأن القانون الهندي يحمي هذه المساواة.

وقد ركزت المواد الإعلامية على آية قرآنية. وضَّحت أيضاً، الآيات المأخوذة من القرآن والحديث، واستُخدمت استخداماً مكثفاً أثناء البرنامج لتوضيح المساواة بين الرجل والمرأة المنصوص عليها في القرآن وما يضمنه القرآن من حقوق للمرأة:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾ سورة النساء (٤: ١)

وللتوسع في هذه الرسالة الرئيسة، ناقشت ورشة العمل عدة قضايا أساسية تتعلق بالتعاليم القرآنية:

١. المهر: ثمة اشتراط قرآني بإعطاء المهر كجزء من الزواج. وبحسب القرآن، لا يُعتبر الزواج شرعياً ما لم يُدفع المهر. يدرك المسلمون هذا الشرط، ومع ذلك بات المهر مجرد أمر شكلي يُذكر في عقد النكاح دون أن يُدفع للمرأة. وقد قال كثير من المشاركين إنهم لم يكن لهم رأي في تقرير مبلغ المهر، ولا حتى معرفة مقدار المهر الذي اتُّفق عليه في النهاية. واعتقد معظمهم بأن المهر لا يعطى إلا عند فسخ الزواج وليس عند بداية الحياة الزوجية.

٢. فسخ الزواج: تكفل شروط وقواعد فسخ الزواج في القرآن إعطاء الزوجين فرصة كاملة للصلح. وإذا لم ينجح ذلك، لا يترك الفسخ المرأة دون وسيلة داعمة. وقد يَفسخ الزواجَ الرجلُ (الطلاق) أو المرأةُ (الخلع). ومع ذلك، لا يوجد قبول اجتماعي متساو للأمرين. فالمرأة التي تخلع زوجها تفقد عادة احترام المجتمع، بينما يواصل من يطلق امرأته التمتع بالمنزلة نفسها.

٣. الطلاق: ينطق الرجل في مناطق كثيرة من الهند الطلاق ثلاث مرات دون أن يترك فرصة للمصالحة. ويحرم القرآن طلاق الثلاث، كما تعتبره عدة دول إسلامية غير شرعي، ولكنه يمارَس عموماً في الهند.

٤. مسؤوليات الزوج: بموجب القرآن، الزوج مسؤول عن إعالة زوجته وأطفاله. ويمكن أن يشكل الفقر عقبة إضافية أمام المرأة التي تبحث عن أمن الأسرة وإعالتها.

٥. الموافقة: بموجب القرآن لا بد من موافقة الفتاة على الزواج. ولكن القاضي عملياً لا يطلب موافقة الفتاة إلا في حفل الزواج. ويصعب على الفتاة رفض الزواج بعد حضور المدعوين وتكبد النفقات. وتصبح الموافقة طقساً دون معنى.

٦. مهر الرجل: لا يوجد ذكر لمهر الرجل في القرآن. ورغم أنه تقليد غير إسلامي، إلا أنه يستحيل تقريباً أن تتزوج الفتاة في الهند دونه. ويؤدي عدم دفعه أو عدم كفايته إلى الانفصال أو الطلاق أو العنف المنزلي.

٧. الميراث: يحق للرجل والمرأة وراثة الممتلكات عند وفاة قريب بموجب القرآن. ولكن قلما تحصل المرأة على نصيبها من الممتلكات. ولم تكن غالبية النساء في ورشات العمل تعلمن بحقوقهن في الميراث.

طُلب من المشاركين عقب اليوم الأول إبلاغ ما اكتسبوه من معلومات لأفراد العائلة والأصدقاء والجيران لضمان وصولها إلى جمهور أوسع. وقد وفر التواصل مع المشاركات في ورشات عمل النساء رؤى نادرة حول أوضاعهن المنزلية. وبدا واضحاً بسرعة أن أغلبية المسلمات في هذه المجتمعات لم يكن لهن صوت في عملية صنع القرار ضمن العائلة، ناهيك عن المجتمع والسياسة. وكان ثمة اعتقاد عام سائد (بين الرجال والنساء على حد سواء) بضرورة زواج الفتيات في سن مبكرة وعدم حاجتهن إلى مواصلة تعليمهن أبعد من القراءة والكتابة البسيطة، وكان التعليم الديني يعتبر كافياً. ولذلك، غالباً ما مُنعت المرأة المسلمة من البحث عن عمل، وحتى إذا سُمح لها بممارسة عمل ما فلم يكن لها حرية التصرف بإيراداتها. كما أفادت مشاركات في ورشات عمل عُقدت في ميسور (كارناتاكا) بتقييد حركة المرأة بسبب تقليد حجب

النساء (الفصل بين الجنسين حيث تُلزم المرأة بالبقاء في المنزل) وعرَّضتهن ظاهرة تعدد الزوجات للخطر. وقد أبدت النساء توقاً لمعرفة ما ورد في القانون والقرآن بشأن هذه القضايا.

ورشات عمل لخلق دعم مجتمعي

عقب الانتهاء من ورشات العمل، عُقدت ١٠ ورشات عمل متابعة بحثاً عن تعاون أعمق مع وجهاء المجتمع. وقد حضرها أكثر من ١٥٠٠ أكاديمي ومحامي وإداري وناشط وزعيم ديني. كما دُعيت بعض المشاركات في ورشات العمل التوعوية، حيث قَدمت إفاداتهن لوجهاء المجتمع رؤى عن واقع حياة المرأة في مجتمعاتهم وانتهاكات حقوقها من وجهة نظرها.

ركزت ورشات العمل على القضايا التي ظهرت في ورش العمل التوعوية وما هي طبيعة إستراتيجيات المتابعة وخطط العمل اللازمة لتنفيذها. وتضمنت هذه الإستراتيجيات تنظيم ورشات عمل مماثلة في المؤسسات التعليمية للرجال والنساء في مجتمعات مسلمة أخرى، إنشاء مراكز لتقديم المشورة القانونية والاجتماعية والنفسية للمسلمات، تنظيم المسلمات في مجموعات وتنفيذ برامج لسبل كسب العيش، تشكيل فريق من المستشارين القانونيين لتقديم المشورة القانونية للنساء، الطلب من لجان الجماعات (مجموعة من ١٠–١٢ زعيماً دينياً وعضواً بارزاً في المجتمع) ومجالس الأوقاف (مجالس تدير صناديق خيرية إسلامية) تنظيم ورشات عمل توعوية مماثلة وتشجيع وجهاء المجتمع على الاضطلاع بدور استباقي، تشكيل لجان على مستويات مختلفة لدفع المبادرات قدماً، إنشاء مراكز للمصادر المجتمعية لحفظ المعلومات المتعلقة بالقضايا التي نوقشت قاطبة، وتشكيل لجان لتغيير المناهج في الكتاتيب تلبية لاحتياجات العصر المتغيرة. وقد شُكلت لجنة في كل ورشة عمل، لدعم المنظمة المحلية الشريكة لمبادرة المرأة المسلمة لمواصلة تحسين حياة المسلمات في منطقتها.

المساعدة القانونية والمشورة

تحدث عدد من النساء علناً أثناء المرحلة الأولى عن قضايا العنف المنزلي وطلبن دعماً قانونياً من الشركاء المحليين للمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. واستجابة لذلك، أنشأ كل شريك مركزاً لتقديم المشورة يعمل فيه مستشار ومحام واختصاصي اجتماعي مدة ١٨ شهراً، وحصل أكثر من ٧ آلاف امرأة على خدمات تقديم المشورة ومساعدات قانونية من المراكز. وخصص الشركاء أماكن في مبانيهم لمراكز تقديم المشورة وأدرجوا هذا النشاط كجزء من عملهم الرئيسي. وقد استمرت خدمات تقديم المشورة تلك فترة طويلة بعد مرحلة تمويل أولية دامت ١٨ شهراً.

الاجتماعات والمعارض (Kutas and melas)

تمثل المكوَّن الأخير للمرحلة الأولى في إقامة معارض (في كارناتاكا وفي راجستان)، وهو شكل شائع للتجمع في الهند. وضمت هذه المعارض مشاركين من ورشات عمل مختلفة مع أفراد عائلاتهم ووجهاء المجتمع وأشخاصاً من أهل الرأي. وقد هدفت تلك المعارض إلى التأكيد على مضمون ورش العمل (ضمان الاحتفاظ بالمعلومات) وتوعية الأعضاء الآخرين في الأسرة، وأشادت بتضامن المسلمات المشاركات، ما أظهر قوتهن الجماعية وتوَّج مرحلة نشر المعلومات في البرنامج. واتسم الوضع بطابع مهرجاني، إذ طغت على المعارض تأدية الأدوار والقصص الفكاهية والأفلام والأغاني.

المرحلة الثانية: تطوير هياكل الدعم المجتمعي

تمثل الهدف الرئيسي من المرحلة الثانية في تطوير نظام دعم مجتمعي يحمي حقوق المسلمات. وتم ذلك عبر تشكيل مجموعات نسائية وتنظيم دورات تدريبية لأعضائها، وإدراج مادة عن حقوق المرأة في القرآن والقانون الهندي في منهاج المدارس الثانوية، وتنظيم برامج توجيهية لعلماء الدين وطلاب الكتاتيب، وتعزيز مجموعات دعم وجهاء المجتمع المشكَّلة في المرحلة الأولى.

المجموعات النسائية ومجموعات الدعم المجتمعي

تُشكل المجموعات النسائية صلب برنامج مبادرة المرأة المسلمة، إذ نشأت هذه المجموعات من ورشات عمل توعوية وأخذت تجتمع أسبوعياً لمناقشة حقوق المرأة ودورها كصانعة للتغيير. وقد شُكل ٥٣٤ مجموعة نسائية ضمت أكثر من ٦ آلاف عضو. وكان من السهل من خلال هذه المجموعات تحديد أي مِن النساء بحاجةٍ إلى مشورة ودعم قانوني، فضلاً عن دعم المحتاجات. علاوة على ذلك، عزز دعم الجيران ما تحتاجه المرأة من ثقة لالتماس العدالة. كما اعتُبرت تلك المجموعات وسيلة إضافية لنشر معلومات عن حقوق المرأة، ودُربت عضواتها على مهارات تقديم الاستشارات وأُخذن في زياراتٍ اطلاعية إلى مراكز شرطة ومحاكم ومراكز استشارية ومصارف ومراكز إيواء، حتى يثقن بإمكانية الحصول على الخدمات عند الحاجة.

ومع استمرار البرنامج، شَرَعت المجموعات النسائية في ممارسة أنشطة الادخار والائتمان إضافة إلى الدفاع عن الحقوق. وبُذلت جهود لربط المجموعات بالمصارف كي تتمكن النساء من الحصول على قروض. وباتت النساء في هذه المجموعات موجِّهات لقريناتهن ورائدات تغيير في مناطقهن. وأُقيمت دورات تدريبية عن حقوق المرأة، بالإضافة إلى زياراتٍ اطلاعية إلى مراكز تقديم المشورة القائمة. وجرت مناقشات

وتجمعات دعم شهرية لربط أعضاء المجموعات معاً، وتبادل الخبرات والتحديات، وتعلم المهارات والحلول من بعضهن البعض. ولم تدعم المجموعات رفاهية المرأة فحسب، بل وشاركت أيضاً بفاعلية في حل المشاكل المحلية وإصلاح المدارس المحلية وتحسين المرافق في المستشفيات المحلية وتقديم طلبات لتوسيع برامج الرفاه الاجتماعي. وساعدت المنظمات المحلية الشريكة النساء في اكتساب الثقة بالنفس، وطرح أسئلة على وجهاء المجتمع والمسؤولين الحكوميين، والحصول على خدمات مكاتب المساعدة القانونية مجاناً، واللجوء إلى المحاكم والمستشفيات ومراكز الشرطة، وتعلم مهارات مهنية حتى يحققن الاستقلال الاقتصادي. وفي هذا الإطار، خلُص تقرير ساتشار إلى أن المسلمة تجد أن الأماكن الآمنة الوحيدة هي 'ضمن حدود البيت والمجتمع'، وتَعتبر أماكن كمراكز الشرطة والمكاتب الحكومية والمدارس معادية. ولكن التقرير وجد أن 'المشاركات أكدن في كثيرٍ من الاجتماعات على أنه إذا أتيحت لهن فرص ملائمة للعمل والتعلم، فسيتمكن من إدارة جميع الأمور' (تقرير ساتشار ٢٠٠٦: ١٣).

وفي هذه المرحلة، أقام الشركاء روابط قوية مع مجموعات مجتمعية وجماعات ومراكز استشارية أخرى ومحامين ومراكز شرطة، ونظموا ورشات عمل عن حقوق المرأة للواتي لم يتمكن من حضور ورشات عمل المرحلة الأولى، وعقدوا ورشات عمل لمزيد من وجهاء المجتمع، واتصلوا مع مجالس الأوقاف للحصول على دعم مالي للنساء المهجورات. وقد خصص مجلس أوقاف ولاية كارناتاكا مكانا لإحدى المنظمات الشريكة كمركز استشاري في بانغالور.

ومن الأمثلة على أثر المجموعات النسائية المحتمل على حياة الأفراد، قضية امرأة تقيم في مدينة أجمير بولاية راجستان ومتزوجة من سكّير كان يوسعها ضرباً دوماً. حاول الزوج هجرها في منزل والديها، ولكنهما كانا أفقر من أن يتحملا نفقاتها ونفقات أولادها. وكانت المرأة تجد صعوبة في تلبية الاحتياجات الأساسية لأطفالها. وفي نهاية المطاف، اتصلت بعضوات في إحدى المجموعات النسائية طلباً للمساعدة فأقنعنها بالانضمام إلى المجموعة والتعرف على حقوقها واكتساب بعض المهارات المدرة للدخل كي تتمكن من تلبية احتياجاتها الاقتصادية دون الاعتماد على زوجها أو والديها. فتعلمت حرفة صنع العمامات وبدأت تعيل نفسها وأولادها.

برامج التوجيه في الكتاتيب

يتمثل أحد التحديات الرئيسة أمام تعزيز حقوق المرأة وحمايتها في كسب دعم وتعاون علماء الدين والمدرسين الذين يمثلون صلب المجتمعات الإسلامية. وتُعتبر توعية علماء الدين ووجهاء المجتمع بحقوق المرأة أمراً مهماً لتحسين حياتها في المجتمعات الإسلامية وضمان استثمارها لطاقاتها دون عقبات. وغالباً ما تكون الكتاتيب الخيار التعليمي الوحيد لأبناء الأسر الفقيرة (تقرير ساتشار ٢٠٠٦: ١٧). وهي بالتالي مكون

مهم من المجتمع ووسيلة رئيسة لتقديم معلومات عن حقوق المرأة. وللاستفادة من تعاون مبادرة المرأة المسلمة الأولي مع وجهاء المجتمع في المرحلة الأولى، عقد خبراء كانوا قد أقاموا ورشات العمل في المرحلة الأولى دورات توجيهية على مدى ثلاثة أيام لعلماء الدين ومدرسي الكتاتيب أثناء المرحلة الثانية.

ومن التحديات التي ظهرت توعية رجال الدين؛ لأن معظمهم كان يلم إلماماً سطحياً فقط بقضايا قانون الأحوال الشخصية. وواجه الخبراء مقاومة مبدئية، ولكنهم نجحوا في إفهام المشاركين بأن للمرأة باقة واسعة من الحقوق ينص عليها القرآن والقانون الهندي، والأهم هو أن المجتمع مسؤول عن تعزيز هذه الحقوق وحمايتها. وأكد المشاركون لاحقاً، على أن تلك الدورات غيرت موقفهم إزاء ما تواجهه المرأة من ظروف في مجتمعاتهم، وما هو تحركهم الصحيح نحو ذلك. وتمثل أحد العناصر المهمة التي أفضت إلى هذا التغيير في توضيح البرنامج لأهمية الحقوق العالمية التي يحميها الإسلام والإطار الشخصي والروحي والأخلاقي لإعمالها. وهدفت طريقة التمكين تلك إلى تغيير 'العقل والقلب معاً' كما قالت بعض النساء. وإثر الدورات التوجيهية، تطوع بعض رجال الدين لتشكيل جزء من الفريق الذي يعِّد مقرراً دراسياً عن حقوق المرأة للمدارس والكتاتيب.

توعية الشباب في المدارس الثانوية

دُرِّس المقرر الدراسي الذي أُعد بمساعدة علماء الدين لطلاب الصف التاسع والحادي عشر في المدارس والكتاتيب. وحضر ١٥٠٠ طالب (ربعهم من الإناث) مقررات دراسية عن حقوق المرأة في مدارس إسلامية. ولم يكن الهدف من الحصص تدريس الطلاب حقوق المرأة التي ينص عليها القرآن والقانون الهندي فحسب، بل وجعلهم يدركون أيضاً كيف أسفرت المواقف المتجذرة المتعلقة بالنوع الاجتماعي عن معاملة المرأة معاملة مجحفة وغير متساوية. وركزت الحصص الدراسية على تغيير موقف الفتيان من النساء والفتيات، بالتأكيد على مكانتهن المتساوية في المجتمع وحقهن الواضح جداً في التعليم وكسب لقمة العيش والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي. كما سعت الحصص إلى تحفيز الفتيان ليكونوا رواد تغيير، من خلال توعيتهم بقدراتهم على إحداث تغيير في المواقف والسلوك في بيوتهم ومجتمعاتهم. وقد ظهر الأثر على الطلاب حالاً، إذ شاركوا في مناقشات حية عن قضايا تتعلق بحقوق المرأة وأبدوا اهتماماً عظيماً بالفصول الدراسية، وكان الحضور ممتازاً.

وفيما بعد، استشار الطلاب المنظمات الشريكة لمبادرة المرأة المسلمة حول كيفية نشر ما حصلوا عليه من معلومات. فاقترح الشركاء تشكيل مجموعات يستغل الطلاب من خلالها أوقات فراغهم للتحدث مع أفراد المجتمع عن حقوق المرأة والعنف المنزلي ومساوئ مهر الرجل. وغالباً ما ساعد الفتيان شقيقاتهم في ضمان وممارسة

حقوقهن في التعليم وكسب العيش وتحديد مهرهن. وأثناء الانتخابات، أقنعوا أمهاتهم وشقيقاتهم وغيرهن من القريبات بممارسة حقهن في التصويت. ومن المثير للاهتمام أن الأساتذة قالوا لاحقاً إن الحصص الدراسية أفضت إلى نقاشات بين الأمهات وأولادهن كثرت فيها أسئلة الأمهات عما درسوه اليوم في الصف عن حقوق المرأة. وجعلت هذه النتائج الإيجابية، بالإضافة إلى الملاحظات التشجيعية التي أبداها الأساتذة والطلاب والأهل، المنظمات الشريكة تدرس إمكانية مواصلة تلك الحصص الدراسية مع السلطات المدرسية. وقد اعتُمد المقرر الدراسي لاحقاً في مزيد من المدارس والكتاتيب في ولايتي كارناتاكا وراجستان دون أي دعم مالي من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية.

المرحلتان الثالثة والرابعة: ترسيخ مبادرة المرأة المسلمة

تعزيز المجموعات والآليات الحالية

خلال المرحلة الثالثة من مبادرة المرأة المسلمة، عملت المنظمات المحلية الشريكة على تعزيز المجموعات النسائية التابعة لهذه المبادرة في ولايتي كارناتاكا وراجستان، حيث استمر التواصل الدوري مع هذه المجموعات التي كانت سر نجاح التغيير المستدام بين المجتمعات المسلمة في الهند. وعقد الشركاء اجتماعات توجيهية شهرية ركزت على وضع إستراتيجيات تحمي حقوق المرأة وتعززها. وتضمَّن ذلك المشاركة في عمليات التنمية في مناطقها، وإمكانية الاستعانة بالمصارف ومراكز الاستشارة ومراكز الشرطة للحصول على الدعم، وإقامة روابط مع أعضاء مجموعات دعم وهيئات خدمات أخرى.

وقد أُثيرت قضايا العنف ضد المرأة ونوقشت في هذه الاجتماعات مع التركيز على تنفيذ إستراتيجيات تدعم النساء المتضررات وتصحيح وضعهن. ومن القضايا الأخرى التي نوقشت، الصحة والنظافة والصرف الصحي والتعليم. وفي ناحية باندا باستي قرب مدينة جيبور بولاية راجستان، قرر الأعضاء إيلاء اهتمام بقضايا النظافة والصرف الصحي عبر توعية الأهالي بالقضية أولاً، ثم التواصل مع البلدية بشأنها. وقد نجحت المجموعة من خلال استخدام شعار 'النظافة من الإيمان' في حث المجتمع على تنظيف المنطقة، ما جعل الفارق واضحاً بالنسبة لمظهر المجتمع والشروط الصحية للأهالي.

وللحصول على دعم أكبر للمسلمات وأسرهن وتقريبهن من التيار الديمقراطي، بحثت المنظمات المحلية الشريكة لمبادرة المرأة المسلمة مع الهيئات الحكومية ذات الصلة الفرص التعليمية والمرافق الصحية ومشاريع كسب الرزق وفرص العمل. ودُعيت مجموعات المسلمات في أجمير اللاتي حصلن على قروض من بنك بارودا إلى المشاركة

في معرض نُظم أثناء زيارة رئيسة وزراء راجستان، حيث عرضت النساء صناعاتهن اليدوية ومنتجاتهن وتبادلن خبراتهن الناجحة وأكدن على تمكينهن واستقلالهن الاقتصادي الجديد. وقد أعربت رئيسة الوزراء عن دهشتها وسرورها بتعبئة المسلمات ضمن مجموعات المساعدة الذاتية، واعدةً بدعمها مستقبلاً.

تدريب القيادات

قبل انتهاء المراحل الرسمية لمبادرة المرأة المسلمة، قررت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ضرورة إجراء دورة 'لتدريب القيادات' لمجموعات نسائية بحسب الحاجة. وشكّل ذلك حجر الزاوية في البرنامج، لضمان تمكن المسلمات من الانتقال من حالة المتلقي إلى رائدات تغيير يمكنهن توجيه أنفسهن ومجتمعاتهن وفق الاتجاه السائد في الهند. وتمثلت أهداف ذلك في صياغة إطار بديل من القيادة الرشيدة التي تركز على المجتمع والخدمات والأخلاق، وإطلاق عملية تركز على التحول الشخصي والاجتماعي، واكتشاف العيوب وأوجه القصور في الأشكال السائدة للقيادة، وتشجيع المرأة كي تغدو عاملاً فعالاً في التنمية والعدالة الاجتماعية في المجتمع. وقد نُفذت ١٥ دورة تدريبية من هذا النوع شملت أكثر من ٥ آلاف شخص.

ركز 'تدريب القيادات' في البداية على ضمان تمكن المرأة من تنمية إحساسها بالكرامة واحترامها لذاتها، واللذين قُوِّضا عبر عقود من التهميش وضعف مستوى التعليم، وأيضاً على فهم واستيعاب المساواة بين جميع الناس. وبعد ذلك، ركز التدريب على فهم الأنماط الشائعة للقيادة ونواقصها، منادياً بأهمية تطوير رؤية جديدة للقيادة والاعتراف بقيمة الخبرة والمعرفة الموجودة ضمن المجتمعات المحلية واستغلالها. وشجع المدربون المرأة على مناصرة حقوقها من خلال خدمة تلك الحقوق والتمتع بحافز التميز، وفهم أن التنمية ليست عملية تنفذها وكالة خارجية وإنما شيء يقرر المجتمع عمله بنفسه.

كانت وجهة النظر هذه حاسمة في وضع رؤية بديلة لما يتعين أن تكون عليه القيادة بالنسبة للمجتمع. وقد أُجري تقييم لفعالية كل برنامج لتدريب القيادات لدى انتهائه. وكانت الآراء إيجابية للغاية، إذ اعتبرت المشاركات تدريب القيادات الحاجة الأكثر أهمية، وأنه وفر لهن أدوات تعزز مجموعاتهن القائمة بإقامة علاقات صحية بين الأعضاء، كما انطوى على أثر مباشر على المشاركات اللاتي اخترن لاحقاً لشغل مناصب عامة على مستويي القرية والمدينة. وحالما تم تمكينهن بهذه الطريقة، مارست النساء قيادتهن بطريقة شفافة ومسؤولة ركزت على المجتمع. وبالنسبة لبلد يكافح ضد الفساد، ساعد هذا النوع من القيادة في بناء الثقة في مجتمع خاب أمله بالسياسات السائدة وهياكل السلطة.

ملخص عن البرنامج

أسهمت سائر الأنشطة المنفذة عبر مبادرة المرأة المسلمة في إيجاد بيئة صديقة للمرأة ضمن المقاطعات التي طُبق فيها البرنامج، بالإضافة إلى إدماج المسلمات في مجتمعاتهن. وأصبح أكثر من ١٥٠٠ أكاديمي ومحام وزعيم ديني وبيروقراطي وناشط جزءا من مجموعات الدعم، وتلقى أكثر من ٧٠٠٠ امرأة خدمات استشارية ومساعدة قانونية من المراكز الاستشارية. ودرس زهاء ١٥٠٠ طالب مادة عن حقوق المرأة في المدارس الإسلامية. وبالإجمال، حصل أكثر من ٣٠ ألف رجل وامرأة وصبي وفتاة على معلومات عن حقوق المرأة. كما أفاد شركاء المبادرة بالتحاق مئات الفتيات بالمدارس وحصول عضوات الجماعات النسائية وعائلاتهن ومجتمعاتهن على مساعدات حكومية، وحدوث تحسن كبير في دور المرأة في صنع القرار في العائلة والمجتمع وفي مشاركتها السياسية، مع ظهور أعداد كبيرة من القياديات الجديدات.

التغيرات في المعرفة والمواقف والممارسات والسلوكيات

التغيرات في المعرفة

صمم كوادر مبادرة المرأة المسلمة نوعين من الأدوات لتقييم مدى فهم المشاركين في البرنامج للمواد الإعلامية والاحتفاظ بها وأثرها عليهم. أولاً، أجرت منظمات شريكة محلية غير حكومية تقييماً لمعارف المشاركين في بداية ونهاية كل ورشة عمل باستخدام دراسات الحالات (الأداة ١) لمعرفة مدى تحسن فهمهم. ثانياً، أُجري استبيانٌ (الأداة ٢) في الاجتماعات والمعارض. وأظهر تحليل مدى التجاوب مع دراسات الحالات تحسن الوعي بحقوق المسلمات بنسبة ٧٠ بالمئة. كما بينت نتائج الاستبيان الذي درس معدل الاحتفاظ بالمعلومات أن ٨٠–٩٠ بالمئة من المشاركين تذكروا المعلومات بدقة رغم أن المعارض نُظمت بعد مرور ثلاثة أو أربعة أشهر على انتهاء ورشات العمل. وباختصار، عزز المشاركون بشكل ملحوظ معرفتهم بحقوق المرأة وكيفية ممارستها. والأهم من ذلك، هو احتفاظهم بهذه المعرفة.

كان لبرنامج مبادرة المرأة المسلمة أثر معرفي مضاعف في المجتمع، إذ حاول المشاركون الذين اطلعوا جيداً على حقوق المسلمات تبادل هذه المعلومات مع الآخرين. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، هو تشكيل الطلاب الذين حضروا حصصاً عن حقوق المرأة مجموعات عمل صغيرة لتوعية أفراد العائلة والأصدقاء والجيران بمكانة المرأة في القرآن والقانون الهندي، وبعدم شرعية وأخلاقية ممارسات كمهر الرجل والعنف المنزلي.

تغيرات في الموقف

تمثل الأثر الإجمالي لمبادرة المرأة المسلمة في الإدماج التدريجي للمسلمات اللواتي عانين في السابق من التهميش والإقصاء من العمليات الديمقراطية. وحالما ظهر هذا التغير التدريجي، تأثر أيضاً غير المسلمين المقيمين في مناطق عمل المبادرة حسبما أكد مسؤولو تطبيق القانون والقضاء الذين بدأوا ينظرون إلى المرأة كفرد أراد التغيير ونجح بمسعاه، وليس مجرد ضحية خائفة أو مترددة في اللجوء إلى الشرطة أو المحاكم.

ولإظهار هذا التغير في الموقف، دُعيت عضوات في مجموعات المسلمات لعرض قصصهن الشخصية وإستراتيجياتهن لإصلاح المجتمع على منابر رئيسة، وبالتالي أصبحن بمثابة خبيرات في مشاريع التنمية. علاوة على ذلك، حالما التحقت المسلمات بالتيار الديمقراطي، بدأت بناتهن بممارسة حقهن في التعليم واختيار شركاء حياتهن

والعمـل وكسـب الدخـل. وحظيـت المـرأة السـاعية إلى تـولي منصـب سـياسي بمسـاعدة وتشـجيع رجـال مسـلمين مرموقـين مـن مجتمعهـا ومـن مجتمعـات أخـرى.

لقـد باتـت النسـاء بمسـاعدة الرجـال والفتيـان تتمتـع بفوائـد التنميـة الشـاملة. هـذا برهـان عـلى نـوع الـدور القيـادي الـذي تؤديـه تلـك النسـاء، فهـن ملتزمـات وصادقـات ومتحمسـات لإحـداث تغيـير في المجتمـع، وقـد سـاعدهن في ذلـك رجـال مرموقـون. ويشـجع الرجـال المسـلمون الآن نسـاء أخريـات في مجتمعاتهـم عـلى المشـاركة في الحيـاة السياسـية.

يـؤدي أفـراد المجتمـع الذكـور أدواراً مختلفـة في تعزيـز حقـوق المـرأة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية. فهـم لا يتبادلـون معلومـات عـن برامـج الرفـاه الاجتماعـي مـع الجماعـات النسـائية والمنظـمات غـير الحكوميـة فحسـب، بـل ويعـززون فـرص تغطيـة تلـك البرامـج للمـرأة أيضـاً. ويشـارك الآن بعـض الرجـال المعنيـين في برنامـج مبـادرة المـرأة المسـلمة في تسـوية قضايـا النزاعـات الزوجيـة، وتوفـير سـبل الإنصـاف القانـوني لضحايـا العنـف والجرائـم الأخـرى مـن النسـاء. وعـلى الصعيـد السـياسي، يسـاعد الرجـال النسـاء في الانتخابـات التنافسـية في مجتمعاتهـم، ويسـاندوهن عـبر كثـير مـن المنابـر، ويشـجعوهن عـلى ممارسـة حقهـن في التصويـت في الانتخابـات المحليـة والوطنيـة.

تغيرات في السلوك

إن مجـرد معرفـة المـرأة بحقوقهـا يعنـي شـعورها بالثقـة لممارسـتها ومسـاعدة نسـاء أخريـات في فعـل ذلـك. ولم تكـن المجموعـات النسـائية مجـرد أماكـن للدردشـة، بـل عالجـت قضايـا حساسـة جـداً وجدليـة في المجتمـع المسـلم كتعـدد الزوجـات ومهـر الرجـل وطـلاق الثـلاث وزيـادة مبلـغ المهـر. وقـد تـم العمـل عـلى هـذه القضايـا في بعـض المناطـق بالتعـاون مـع وجهـاء المجتمـع الذكـور، وهـو أمـر لم يسـمع بـه أحـد مـن قبـل.

لم تَعتـبر المشـاركات في مبـادرة المـرأة المسـلمة أن البرنامـج مفيـد لحالتهـن الخاصـة فقـط، بـل بذلـن جهـوداً حثيثـة لدعـم أخريـات في مجتمعاتهـن بدعوتهـن ليصبحـن جـزءا مـن مجموعاتهـن ومسـاعدتهن في كسـب لقمـة العيـش والهـروب مـن العلاقـات السـيئة. وبسـبب مشـاركتهن النشـطة في قضايـا مجتمعيـة، بـدأت نسـاء كثـيرات بالتواصـل مـع مجموعـات نسـائية للحصـول عـلى معلومـات عـن سـبل الحصـول عـلى تقاعـد الأرامـل وبرامـج الرفـاه الاجتماعـي، واسـتغلال فـرص التعليـم والعمـل، والهـروب مـن العنـف المنـزلي.

وتمثلـت إحـدى النتائـج الرئيسـة للمبـادرة، في ظهـور قيـادات نسـائية مسـلمة أو رائـدات تغيـير في مجتمعاتهـن قـادرات عـلى تعزيـز تمكـين المسـلمات ودمجهـن. وترشـحت نسـاء لم يخرجـن في السـابق مـن بيوتهـن قـط في الانتخابـات ونجحـن. ومـن قصـص النجـاح هـذه،

قصة انتخاب جماعات مبادرة المرأة المسلمة في بيجابور وكارناتاكا، حيث انتُخب إلى المجالس القروية ذات النفوذ ثمانية أعضاء من هذه الجماعات، ركزوا في حملاتهم الانتخابية على قضايا المرأة والحاجة إلى تنفيذ برامج التنمية المجتمعية.

وقد مكَّن المشروع عجوزاً متقاعدة تمكيناً كبيراً، لدرجة أنها نافست وفازت بمقعد في هيئة بلدية بنغالور، لتتمكن منذ ذلك الوقت من الحصول لصالح دائرتها الانتخابية على تمويل حكومي بمئات الآلاف من الدولارات التي تُنفق بطريقة شفافة تركز على المجتمع ودون فساد. وأثناء الانتخابات البلدية في هوبلي ودارواد وكارناتاكا، أيدت عضوات مجموعات نسائية بنشاط مرشحيهن المفضلين. والأهم من ذلك، صوتت كافة عضوات المجموعات النسائية وشجعن أخريات على التصويت، بعد أن علمن أنه حق أساسي لهن وطريقة فعالة للمشاركة في العملية الديمقراطية وضمان التمثيل الفعال لمصالحهن كناخبات. وتُعتبر هذه النتائج مهمة؛ خصوصاً في ظل نتائج حسن ومينون، والتي تشير إلى أن ٦٩ بالمئة من المسلمات اللاتي شملهن المسح لم يعرفن بوجود مقاعد محجوزة للمرأة في انتخابات المجالس القروية، وأن ٥ بالمئة فقط شاركن في حملة سياسية (حسن ومينون ٢٠٠٤: ٢١١-١٢).

قررت مجموعاتٌ نسائية إطلاق حملات تنادي بشعار 'لا لتعدد الزوجات'، وعملت على إقناع الأزواج بالآثار السلبية للزواج الثاني ليس فقط على الزوجة الأولى بل وعلى الأولاد أيضاً. وكمثالٍ على نتائج هذه الحملة، اتصلت امرأة من مستعمرة ساكينا قرب مدينة جودبور بولاية راجستان بإحدى المجموعات النسائية لمساعدتها في قضيتها، إذ إن زوجها ينوي الزواج من أخرى رغم أن لديه ثلاثة أولاد من زواجه الحالي. فالتقى أعضاء المجموعة ومستشار قانوني بالزوج وأطلعوه على مسؤولياته تجاه زوجته وأولاده والآثار السلبية للزواج الثاني. وبعد الاستماع لهم ولزوجته، قرر الرجل الاهتمام بزوجته وأولاده وعدم الزواج مجدداً. وقد سويت حالات أخرى كهذه وديّاً في مناطق عديدة يشملها المشروع. ولكن لا يمكننا القول إن جميع الحالات كان تسوى دائماً، بل المهم هو أنه لأول مرة تجد المرأة مكانا تذهب إليه طلباً للدعم.

ونجحت مجموعات المساعدة الذاتية النسائية في الحصول على قروض صغيرة من مصارف محلية للمساعدة في تمويل مشاريع مدرة للدخل. ففي ميسور بولاية كارناتاكا، حصلت المجموعات على قروض بقيمة ٢١ ألف دولار أميركي من مصرف كانارا و١٤ ألف دولار أميركي من شركة لارسن وتوربو الخاصة. وفي مدينة أجمير بولاية راجستان، حصلت مجموعات على أكثر من ٣٥ ألف دولار أميركي بقليل من مصرف بارودا من أجل أنشطة مدرة للدخل، ما مكَّن النساء من المساهمة في دخل أسرهن ومكَّنهن اقتصاديا أيضاً.

شكل الطلاب الذين حضروا حصصاً حول حقوق المرأة مجموعات صغيرة لتوعية أفراد العائلة والأصدقاء والجيران بحقوق المرأة وبالعيوب الاجتماعية الأخرى، خصوصاً مهر الرجل والعنف المنزلي.

حققت مبادرة المرأة المسلمة أهدافها الأصلية إلى حد مدهش. فقد عالج المشروع جهل المسلمات بحقوقهن بموجب القرآن والقانون الهندي، وأسهم في ممارسة نساء كثيرات لها، ونشر التوعية بحقوق المرأة بين جميع شرائح المجتمع المسلم (ومنهم الرجال والفتيان)، وأنشأ هياكل دعم مجتمعي لحماية حقوق المرأة وتعزيزها بتشكيل مجموعات نسائية فاق عدد أعضائها الستة آلاف، وأيضاً مجموعات دعم من أطراف معنية ثانوية (قادة دينيون وإداريون وأكاديميون ومحامون وناشطون) وصل إجمالي عددهم إلى ١٥٠٠ عضو.

إضافة إلى ذلك، أطلقت المبادرة قروضاً صغيرة وأنشطة مدرة للدخل لمجموعات نسائية بهدف زيادة الاستقلال الاقتصادي، وزادت المطالبة بالتغيير وبقبوله ضمن المجتمع المسلم ما أفضى إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المسلمة، وشجعت على ظهور قياديات سيعززن تمكين المسلمات وإدماجهن وإلغاء إقصائهن من العمليات الاقتصادية والديمقراطية.

الدروس المستنبطة وتداعياتها على السياسات والممارسات

قد يستدعي إلغاء التهميش في بعض بقاع العالم ثورة اجتماعية على نطاق واسع أو تغييراً سياسياً أو تشريعياً. ويسري هذا تماماً في مجتمع لا يعترف بحقوق الأفراد ولا يحميها. ويستدعي القضاء على تهميش المسلمات في الهند تغييراً اجتماعياً وانتقال المجتمع المهمش نحو التيار الديمقراطي.

ويتطلب ذلك: ١) وعي المجتمع بالحقوق والحماية التي يمنحها القانون الهندي والشريعة الإسلامية ومسؤوليات المجتمع في دعم هذه الحقوق. ٢) وجود إرادة لدى القادة والمتنفذين في المجتمع للخروج من دائرة أزلية من العزلة تأثرت بعقلية الحصار المستحكمة وسياسات بنك الأصوات. ٣) وضع أدوات وهياكل، تتيح للمرأة معرفة حقوقها وممارستها داخل مجتمعها وخارجه وحشد المجتمع برمته معها في هذه العملية. ٤) توعية متبادلة للمجتمعات غير المسلمة كي لا تَعتبر المسلمات مجموعة متعنتة ومتخلفة وضحية، بل طرفاً فاعلاً شرعياً ومعنياً وقائداً في المجتمع الهندي.

إذا فكرنا بتطبيق النموذج في دول أخرى يشكل المسلمون فيها الأغلبية، تبقى منهجية مبادرة المرأة المسلمة قابلة للتطبيق، لأن البرنامج لا يستند إلى أن المسلمين يشكلون أقلية

بـل إلى افتقـار المـرأة إلى الوعـي بحقوقهـا بموجـب القـرآن والقوانـين العلمانيـة. وبالتـالي، يمكـن تطبيـق النمـوذج ليـس فقـط في مجتمعـات مهمشـة فحسـب، بـل وفي مجتمعـات متكاملـة لكنهـا مجـردة مـن سـبل التمكـين. ولا تقتـصر إمكانيـة تطبيـق الـدروس الأساسـية التاليـة المسـتقاة مـن برنامـج المبـادرة عـلى إدمـاج المـرأة والأقليـات في الهيـاكل الديمقراطيـة السـائدة، بـل وعـلى برامـج التمكـين بشـكل عـام أيضـاً.

١. ليس الناس ضحايا أو مستفيدين سلبيين من الدعم وينبغي ألا ينظر إليهم على هذا النحو، بل كقادة وشركاء في تطوير مجتمعاتهم

يناقـش المهمشـون وقائعهـم المعقـدة والتـي غالبـاً مـا تكـون ثقيلـة الوطـأة بإبـداع وذكاء كبيريـن، وهـم قـادرون عـلى أن يكونـوا عوامـل تغيـير فاعلـة وملهمـة. ويُعتـبر تزويـد الأفـراد بـما يحتاجونـه مـن مـوارد وهيـاكل لإحـداث تغيـير مسـتدام لأنفسـهم أمـراً بالـغ الأهميـة. فعـلى سـبيل المثـال، سـاعد تشـكيل مجموعـات المسـاعدة الذاتيـة النسـائية في مبـادرة المـرأة المسـلمة في تحسـين المكانـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة للمسـلمات المشـاركات وضـمان اسـتدامة إجمـالي مزايـا البرنامـج. وحتـى بعـد انتهـاء البرنامـج، واصلـت الغالبيـة السـاحقة مـن المجموعـات العمـل ونجحـت في حـض النسـاء عـلى منـاصرة بعضهـن البعـض.

كانـت هـذه المجموعـات أيضـاً مكانـاً ممتـازاً للنسـاء كـي يعـبرن عـن مشـكلاتهن ويحصلـن عـلى الدعـم. ومـع تطـور الهيـاكل، اسـتفادت النسـاء بحـماس منهـا ليـس فقـط في معالجـة مـا واجههـن مـن قضايـا فرديـة، بـل وفي حـل قضايـا تنمويـة أوسـع في مجتمعاتهـن أيضـاً. وهنـا، تُجـدر الإشـارة إلى أهميـة اسـتمرار التوعيـة بحقـوق المـرأة أكثـر مـن التركيـز المحـدود عـلى الأنشـطة الاقتصاديـة. فـدون التدريـب المسـتمر عـلى التوعيـة بالحقـوق ومناقشـتها، يمكـن أن تتحـول مجموعـات المسـاعدة الذاتيـة إلى مجـرد جماعـات تمنـح قروضـاً صغـيرة، مـا يُفقدهـا المزايـا الأوسـع لوجودهـا. وهـذه نقطـة مهمـة ينبغـي مراعاتهـا لـدى وضـع أنشـطة الادخـار والائتـمان، والتـي لا يجـب القيـام بهـا إلا عقـب إنجـاز مرحلـة التوعيـة والتثقيـف في مجـال الحقـوق.

٢. ينبغي أخذ وعي الفئات المهمشة ومعتقداتها وتصوراتها ونقاط قوتها الحالية بعين الاعتبار في برامج التنمية والتحفيز

عـلى الرغـم مـن أهميـة الاعتـماد عـلى الخـبرة والمعرفـة والأمثلـة في وضـع برنامـج تمكينـي للمجتمـع المهمـش، إلا أن كل مجتمـع يتسـم بفـرادة وينبغـي إشراكـه منـذ البدايـة في أي برنامـج يؤثـر عـلى مصـيره. ولا يسـاعد هـذا في إقـرار البرنامـج وتعزيـز ملكيتـه فقـط، بـل

وفي تقديم رؤية واضحة عن المجتمع أيضاً، ما يضمن توجيه البرنامج بدقة بحيث يعالج القضايا المهمة للمجتمع فعلياً، مع الاستفادة من المعرفة القائمة ونقاط القوة ضمن المجتمع.

٣. التعليم والتوعية يبنيان الثقة المطلوبة لزيادة المشاركة الاجتماعية والسياسية للفئات المهمشة

يشكل نقص الوعي بالحقوق الاجتماعية والقانونية والدينية عائقاً كبيراً أمام ممارستها ضمن مجتمع الأغلبية أو العمليات الديمقراطية الأوسع. والتعليم ليس نشاطاً تنموياً سلبياً أو معزولاً، بل محفزاً للتحول الاجتماعي. وقد أظهرت مبادرة المرأة المسلمة أنه من خلال أنشطة التعليم والتوعية إضافة إلى بناء القدرات والدعم، عززت المسلمات في المجتمعات المستهدفة ضمن كارناتاكا وراجستان ثقتهن بأنفسهن ليصبحن قائدات أو رائدات تغيير في مجتمعاتهن، ما عزز تمكينهن وإدماجهن. فالنساء اللاتي لم يغادرن منازلهن قط من قبل، خضن انتخابات وحققن نجاحاً وأصبحن حال انتخابهن قائدات فاعلات في تنمية مجتمعاتهن.

ويحظى بالقدر ذاته من الأهمية تحول النساء في المجموعات النسائية والتي لم تسعَ للاعتراف بحقوقهن الخاصة فقط، بل وساعدت أخريات في المجتمع في فعل الأمر عينه. وحالما التحقت النساء بالتيار الديمقراطي، بدأت بناتهن ممارسة حقهن في التعليم واختيار شركاء حياتهن والعمل وكسب الدخل. وكان تنظيم زيارات اطلاعية إلى جهات حكومية ومرافق تطبيق القانون مهمّاً جداً في زيادة ثقة المرأة، كي تتمكن من اللجوء إلى القضاء واستخدام برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية والانضمام إلى الاتجاه الرئيسي السائد في البلاد. وقد أدركت المرأة أن حالتها كأقلية لم تمنعها من الالتحاق بهذه البرامج، وأن تلك الزيارات أزالت كثيراً من المخاوف والترهيب الذي كانت تثيره هذه الهيئات سابقاً.

٤. ينبغي أن تستند البرامج التعليمية الحقوقية المخصصة للمجتمعات المسلمة المهمشة إلى القرآن، إضافة إلى الحمايات القانونية الوطنية (والدولية حيثما يكون مناسباً)

تُعتبر الحقوق التي تضمنها الأديان وتتوافق مع الحقوق العالمية بمثابة جسر إلى الوقائع اليومية للناس. ويصح ذلك على وجه الخصوص في المجتمعات المسلمة التي تهتدي في حياتها اليومية بمبادئ مستمدة من القرآن. لقد كان إدراك المسلمات المهمشات، التي وصلت إليهن مبادرة المرأة المسلمة بأن لديهن حقوقاً بموجب القرآن، أمراً مهماً جداً، منحهن أساساً لثقة لم يكن ليوفرها مجرد برنامج لحقوق الإنسان. فمعرفة أن

كلاً من القرآن والقانون الهندي ينصان على حقوق للمرأة، شكلت العامل الأساسي في زيادة ممارستهن لها. وحالما علمت المرأة أن ديانتها وقوانينها العلمانية تدعم حقوقها وتضمنها، أخذت تطرح أسئلة عن انتهاكات هذه الحقوق. ولم تعد تشعر بالتردد لتوعية الناس بأن لديها حقوقاً ستمارسها.

٥. في كافة المشاريع التي تهدف إلى تحسين حياة المرأة، من الضروري عدم تجاهل النصف الآخر من المجتمع. فإشراك الرجل في برامج تمكين المرأة المسلمة يحظى بأهمية خاصة

وجد مايسون وسميث (٢٠٠٣)، أن المعايير الراسخة المتعلقة بنوع الجنس في المجتمع هي مؤشر على تمكين المرأة أقوى بكثير من السمات الفردية كالعمر أو التعليم أو سن الزواج أو الخبرة الاقتصادية. ونستدل من هذا الاستنتاج، على أنه لتمكين المرأة لا بد من تغيير القيم والمعايير المجتمعية المتعلقة بالعلاقات بين الجنسين، ويجب تغييرها في صفوف الرجل والمرأة على حد سواء. وقد أظهرت مبادرة المرأة المسلمة، أن وجهاء المجتمع الذكور لن يقفوا عائقاً في طريق برامج تطوير المرأة إذا ما تم إقناعهم بطريقة ملائمة بها، حتى أنهم سيغدون في واقع الأمر أنصاراً نشيطين لها. فالعثور على حلفاء بين الرجال، كفل أن يحظى البرنامج بملكية وموافقة واسعتين. وقد اتفق أغلب الرجال، على أهمية معرفة الحقوق الواردة في القرآن والقانون الهندي بالنسبة للمرأة في مجتمعاتهم. لقد ضمنت ورشات العمل الخاصة بالرجال عدم شعورهم بالتهديد من طبيعة المعلومات ومساعدتهم في تنفيذ البرنامج، وأسهم هذا المنهج، بالإضافة إلى التوعية وتقييم هيكلية الدعم المجتمعي، في تشكيل بيئات صديقة للأنثى في مناطق تنفيذ البرنامج. ووفقاً لمايسون وسميث، يُعتبر هذا التحول الاجتماعي ضرورياً لنجاح برامج تمكين المرأة (مايسون وسميث ٢٠٠٣: ١٩).

٦. الشباب مصدر رئيسي للمثالية والطاقة والحماس في المجتمعات. ويمكن أن يشكل تسخير هذه الطاقات عبر برامج مدرسية عنصراً فعالاً جداً في برنامج شامل

إن إدراج مناهج توعوية في المدارس والكتاتيب في مبادرة المرأة المسلمة ونجاح هذه المناهج، أظهر أن الشباب لا يهتمون كثيراً بما تواجهه مجتمعاتهم من مشاكل فقط، بل غالباً ما يكونون عوامل تغيير فاعلة ومتحمسة فيها. فقد كان للبرامج المدرسية أثر مضاعف طال أيضاً المدرسين والآباء ومسؤولي التعليم، وكانت خير مثال على استخدام الهياكل السائدة كالمدارس الثانوية لتنفيذ برامج تُمكن المجتمعات المهمشة. وفي هذا المثال، لم تشترك الفئة المهمشة المستهدفة في النشاط مباشرة لكنها استفادت مباشرة من نجاحه.

٧. تتطلب محاربة إقصاء الفئات المهمشة إشراك وجهاء المجتمع الحاليين وإيجاد وجهاء جدد ضمن الفئة المهمشة

يُعتبر الاتصال بوجهاء المجتمع الحاليين قبل البدء بالبرنامج أمراً مهماً؛ تماماً كعرض أهداف البرنامج بنزاهة. وقد شكل إشراك وجهاء المجتمع في الاجتماعات السابقة وورشات العمل حدثاً استثنائياً بالنسبة لمبادرة المرأة المسلمة وأحدث قبولاً مجتمعياً للمشروع، ما ساعد كثيراً في ضمان نجاحه. وكان وجهاء المجتمع الذكور على استعداد ليفسحوا المجال لمنظمات محلية شريكة للمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية لتنظيم ورشات عمل في مجتمعاتهم، لأن تلك المنظمات تعمل في هذه المجتمعات منذ أمد بعيد. وقد وجدت مبادرة المرأة المسلمة أنه حالما تم الحصول على دعم وجهاء المجتمع، شعرت النساء والفتيات عموماً براحة أكبر في المشاركة في أنشطة المشروع قاطبة، كما أن مشاركتهن في مجموعات الدعم الذاتي والمجموعات النسائية اضطلعت بدور فعال وأسهمت في المشاركة الديمقراطية.

علاوة على ذلك، كانت ورشات العمل عن القيادة ضرورية للتعريف بمفهوم القيادة المجتمعية عوضاً عن النهج الفردي، وأسهمت أكثر في استدامة البرنامج. وأكدت برامج تدريب القياديات للمرأة أن هدف المجموعات النسائية إحداث تغيير في حياتها وفي حياة مجتمعها. وخلال مرحلة تدريب القياديات، ساعد تقييم النماذج الشائعة للقيادة ومآزقها في ضمان إلزام النساء أنفسهن وقادتهن بمعايير غالباً ما تفتقر إليها السياسة الهندية بشدة، منها الشفافية والمساءلة والعدالة.

ومن الجدير بالذكر أن الواقع خالف توقعات المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، بتحول أغلبية النساء اللاتي شاركن في مبادرة المرأة المسلمة إلى قادة فاعلين وصريحين في مجتمعاتهن يدافعن عن حقوقهن الخاصة وعن حقوق الأخريات. وقد يكون مرد ذلك إلى عجز المنظمات الشريكة عن تخصيص وقت كافٍ لتحسين القدرات القيادية لجميع النساء، وربما أيضاً إلى وقوف الخلفيات التعليمية والعائلية عائقاً حال دون أن تصبح بعض النساء قياديات، أو لأن بعض مَن أصبحن قياديات لم يفسحن المجال لأخريات للمشاركة في القيادة. وعلى أي حال، اعتبرت النساء تدريب القياديات أحد أهم العناصر في برنامج التمكين.

توصيات وخطوات عملية

تستند التوصيات التالية الموجهة إلى صانعي السياسات، والتي تركز على إدماج الفئات المهمشة في المجتمع إلى الدروس التالية:

١. لا بد من وضع منهج مستدام ومتعدد المسارات لتمكين المجتمعات المهمشة وإدماجها. وعادة ما يشكل التعليم والتوعية أساس برامج التمكين، ولكن يجب إدراج هذا العنصر المهم ضمن برنامج أوسع يؤسس هياكل مجتمعية للتغيير الحقيقي ويؤمن الوصول إلى الأنظمة والخدمات السائدة الحالية.

خطوات عملية:

- ابدأ أي برنامج بتقييم احتياجات مجتمعك.
- صمِّم برنامجاً يتضمن أنشطة ومراحل مختلفة تسعى لإحداث تغيير بطريقة شمولية، كتوجيه الزعماء الدينيين وتوعية المرأة وتنفيذ برامج تعليمية للأطفال.

٢. في برامج التمكين التي تركز على المرأة المهمشة، ينبغي أن يكون المجتمع برمته جزءا من الحل. فتمكين المرأة ينطوي في نهاية المطاف على تغيير أنظمة النوع الاجتماعي وأسسها المعيارية. ويُعتبر الرجال عناصر مؤثرة رئيسة في أنظمة النوع الاجتماعي، والشباب والأطفال هم رواد التغيير في المستقبل.

خطوات عملية:

- اتصل بوجهاء المجتمع، خصوصاً الرجال، في بداية البرنامج لشرح أهداف البرنامج وطلب دعمهم.
- أشرك علماء وقادة ومدرسين من الذكور والإناث في تصميم برامج التدريب على الحقوق وتنفيذها، حيث يكون ذلك ممكناً.
- أكد للمشاركين الذكور على الفوائد التي يعود بها تمكين المرأة على المجتمع بأسره.
- قدِّم معلومات عن حقوق المرأة في المدارس والكتاتيب للمساعدة في ضمان تغيير الاتجاهات أو المواقف لدى الأجيال الجديدة.
- شجِّع النساء على تبادل المعلومات مع أسرهن والمجتمع.

٣. وبالمثل، يمكن أن يشكل الدين جزءا مهما من الحل في برامج التمكين التي تشمل المجتمعات الدينية المهمشة. وحسب طبيعة المجتمع الديني وكيفية تأثير الدين على تهميش هذه الجماعة (كأقلية دينية)، يمكن أن يكون الاستناد إلى المبادئ الدينية ومعالجة أي أفكار خاطئة أو تفسيرات ومعتقدات أبوية ضمن المجتمع الديني شكلاً قوياً من أشكال التمكين الشخصي. ويسري ذلك، على وجه التحديد، عندما تُسهم المعتقدات والأفكار الخاطئة في اضطهاد شريحة من الفئات المهمشة أو في ظروف عزلة وتهميش الفئة بأكملها. ويمكن أن يعزز ربط المبادئ القانونية بالتعاليم الدينية التمكين ويعمل بمثابة دعامة لوقائع الناس اليومية.

خطوات عملية:

- اضمن أن تستند البرامج التدريبية إلى الحقوق والتعاليم الواردة في القرآن والقوانين الوطنية.
- احرص على دحض أي أفكار خاطئة عن حقوق المرأة مع مراعاة تعاليم القرآن والقانون الوطني والدولي والرجوع إليها.
- ركِّز على المسؤوليات، ومنها مسؤوليات الرجال عن دعم حقوق المرأة الواردة في القرآن.

٤. لا يمكن تمكين المجتمعات المهمشة بمعزل عن غيرها. وبعبارة أخرى، يستدعي الإدماج المشاركة بالحياة العامة وإلا سادت العزلة. والأهم هو إقامة روابط مع الخدمات والهياكل الرئيسة والمشاركة في هياكل الإدارة السياسية السائدة. وتُعتبر المناصرة الفعالة على مستوى المناطق والولايات والدولة مهمة أيضاً.

خطوات عملية:

- ادرس إمكانية إدراج أنشطة في البرنامج (كالزيارات الاطلاعية المتبادلة) تربط المجتمعات المهمشة بالخدمات الرئيسة (كمراكز الشرطة والمحاكم والمصارف ومكاتب الحكومة المحلية والخدمات الاجتماعية).
- قدِّم معلومات عن حق الناس في المشاركة وسبل مشاركتهم أيضاً.

٥. يزداد احتمال نجاح الإدماج عندما ينشأ من حاجة داخل المجتمع ولا يُفرض من الخارج. وفي حالات كثيرة، يعود التهميش جزئياً أو كلياً إلى عوامل اجتماعية أو دينية قوية، ولا بد من توفر إرادة لدى قادة المجتمع وأفراده على حد سواء لمعالجة تلك العوامل. ولهذا تُعتبر موافقة المجتمع المهمش على برامج التمكين وامتلاكه لها أمراً مهماً.

خطوات عملية:

- أشرك المجتمع في تصميم وتنفيذ برنامج تمكيني، بحيث لا يحوز المجتمع على الأنشطة فحسب بل وعلى دافع التغيير أيضاً.
- يمكن تحقيق ذلك من خلال؛ مثلاً عقد اجتماعات تشاورية مع وجهاء المجتمع، والطلب منهم ومن القادة الدينيين الداعمين لبرنامج التمكين المساهمة في تصميم مواد تدريبية، ودعم المدرسين لإدراج مواد تدريبية في المناهج الدراسية الحالية، وإنشاء هياكل دعم مجتمعية من خلال المجموعات النسائية والمجتمعية.

٦. قد يكون هناك أكثر من حالة تهميش واحدة داخل المجتمع، ورغم أنها ستكون مترابطة على الأرجح، من المهم معالجة جميع عناصر التهميش في برنامج التمكين. فعلى سبيل المثال، قد يتطلب التمكين الاقتصادي وضع برامج للقروض الصغيرة، وربما يستدعي الحصولُ على خدمات رئيسة القيام بزيارات اطلاعية، وقد يحتاج تغيير أنظمة النوع الاجتماعي إلى تثقيف بشأن الحقوق. ويُعتبر ضعف مستويات التحصيل العلمي مشكلة رئيسة، ينبغي معالجتها أيضاً لضمان استمرار التغييرات.

خطوات عملية:

- أجرِ تقييماً في بداية برنامجك لجميع العوامل التي تسهم في التهميش، واسعَ لمعالجة كل منها على حدة حيثما كان ذلك ممكناً.
- على سبيل المثال، تضمن دورات محو الأمية أو برامج القروض الصغيرة شعور المرأة بأنها مهيأة لممارسة حقوقها التي اطلعت عليها في برنامج توعوي أوسع.

٧. وفقاً للنقطة الواردة أعلاه، ولتحقيق إدماج حقيقي ومستدام، يجب أن تهدف برامج التمكين إلى إحداث تحول اجتماعي متماسك ودائم وليس إلى تحركات فردية غير متناسقة إزاء مختلف قضايا التهميش.

خطوات عملية:

- صمِّم برنامجك بطريقة تضمن وجود هدف واضح وشامل له، يركز على إحداث تغيير اجتماعي دائم وليس على إجراءات مؤقتة، ويضمن مساهمة جميع الأنشطة مباشرة في تحقيق هذا الهدف.
- قيِّم تقدم البرنامج في كل مرحلة جديدة، وقِس التقدم نحو تحقيق الهدف الإجمالي، وعدِّل الأنشطة عند الضرورة.

٨. أخيراً، ينبغي أن يستند البرنامج بكامله إلى مبادئ الشفافية والمساءلة والصدق والنزاهة وتثمين التنوع واعتقاد راسخ بقوة الوحدة، ليس فقط ضمن المجتمع المهمش بل وفي المجتمع الأوسع أيضاً الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه. فهذه الوحدة تشكل قوة كبيرة للتغيير.

خطوات عملية:

- بادر بتحديد القيم الأساسية للبرنامج باستخدام موارد ومقولات دينية وعلمانية، على حد سواء، حيثما كان ذلك مناسباً.
- عزِّز تلك القيم بنشرات إخبارية شهرية وغيرها من آليات التواصل.

المراجع وقراءات أخرى

Action Aid, Jahangirabad Media Institute and Indian Social Institute, *Preliminary Report on the Socio-Economic Condition of the Muslims in India* (New Delhi: Action Aid, 2006), available at <http://www.docstoc.com/docs/44501428/Report-on-the-Socio-Economic-Conditions-of-Muslims-in-India>, accessed 11 September 2011

Bhargava, R., 'On the Persistent Political Under-representation of Muslims in India", *Law and Ethics of Human Rights,* 1/1 (2007)

Census of India, Office of the Registrar General, *Tables: Profiles by Main Religions: Muslims* (New Delhi: Office of the Registrar General, 2001)

Engineer, A. A., 'Muslim Women in Indian Society", Center for Study of Society and Secularism, 8 March 2007, available at <http://www.csss-isla.com/arch%2071.htm>, accessed 9 September 2011

Government of India, *Social, Economic and Educational Status, of the Muslim Community: A Report* (New Delhi: Prime Minister's High Level Committee, 2006)

Government of India, *Report on Conditions of Work and Promotion of Livelihoods in the Unorganized Sector* (New Delhi: National Commission for Enterprises in the Unorganised Sector, 2007), available at <http://www.prsindia.org/uploads/media/Unorganised%20Sector/bill150_20071123150_Condition_of_workers_sep_2007.pdf>, accessed 11 September 2011

Government of India, Planning Commission, *Report of the Steering Committee on Empowerment of Women and Development of Children for the Eleventh Plan* (New Delhi: Government of India, Planning Commission, 2007), available at <http://planningcommission.nic.in/aboutus/committee/strgrp11/str11_wcd.pdf>, accessed 5 November 2011

Hasan, Z. and Menon, R., *Unequal Citizens: A Study of Muslim Women in India* (Oxford: Oxford University Press, 2004)

Institute for Studies in Global Prosperity, 'May Knowledge Grow in our Hearts: Applying Spiritual Principles to Development Practice", Occasional Papers on Insight and Practice No. 2 (2010), available at <http://www.globalprosperity. org/documents/ISGP_May_Knowledge_Grow_in_our_Hearts_Applying_Spiritual_Principles_to_Development_Practice.pdf>, accessed 1 June 2012

Mason, K. and Smith, H., *Women's Empowerment and Social Context: Results from Five Asian Countries* (2003), available at <http://siteresources.worldbank.org/INTEMPOWERMENT/Resources/13323_womens_empowerment.pdf>, accessed 9 September 2011

Metcalf, B. and Metcalf, T., *A Concise History of India* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002)

Perappadan, B. S., 'Muslim Women Offer 'Chadar' to Revive Comatose Sachar Report", *The Hindu,* 3 August 2012, available at <http://www.thehindu.com/news/national/article3718836.ece>, accessed 10 December 2012

Rai, S., 'Class, Caste and Gender: Women in Parliament in India", in *Women in Parliament: Beyond Numbers* (Stockholm: International IDEA, 2002), pp. 115–123

Sen, A., *The Argumentative Indian: Writings on Indian History, Culture and Identity* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005)

— Interview with Amartya Sen, *The Atlantic Online,* 15 December 1999, available at <http://www.theatlantic.com/past/docs/unbound/interviews/ba991215.htm>, accessed 1 June 2012

Siddiqui, S., 'Believe Me: Muslims Are Not a Herd", *The Hindu,* 5 February 2012, available at <http://www.thehindu.com/opinion/lead/believe-me-muslims-arenot-a-herd/article2863455.ece>, accessed 10 December 2012

الهوامش

١. يود المؤلفان أن يعربا عن امتنانهما لزميلتهم كاثرين إلِينا، على ما قدمته من دعم في مجال البحث والتحرير أثناء إعداد هذه الدراسة.

٢. لم تكن جميع المنظمات غير الحكومية الشريكة إسلامية. ولكن، كان لدى جميعها طاقم كبير يعمل مع المجتمعات المسلمة على باقة من القضايا تشمل التعليم والصحة.

الفصل السابع

تضامن في المنفى؟ تأثير موقف المجتمع من أدوار المرأة والرجل على النضال من أجل الديمقراطية في ميانمار

الفصل السابع

جيني هيدستروم

ملخص

تصف دراسة الحالة هذه المفاوضات والعمليات التي قامت بها نساء امتلكن البصيرة والشجاعة لتأسيس أول حركة نسائية متعددة الأعراق في ميانمار. وهي تحدد على وجه الخصوص ما قامت به مؤسّسات اتحاد النساء البورميات من خطوات وعمليات لإنشاء رابطة نساء بورما التي عملت بمثابة مظلة لتأسيس الحركة النسائية منذئذ.

بحلول عام ١٩٨٨، وصل عدم رضا السكان عن النظام العسكري إلى منعطف تاريخي تُوج بمظاهرات عمت البلاد وأخمدها المجلس العسكري بوحشية. وعقب الحملات العسكرية على المعارضة الداخلية، هرب آلاف البورميين إلى حدود ميانمار. وهناك، عادت المعارضة إلى الظهور وأعادت تشكيل نفسها على الحدود مع تايلند في المقام الأول. وازداد عدد النساء المطالبات بالاعتراف السياسي.

كان اتحاد النساء البورميات أول منظمة نسائية متعددة الأعراق تظهر على الحدود، وقد حاول الاتحاد الترويج لهوية جماعية بورمية على أساس النوع الاجتماعي وليس على أساس قومية عرقية من الأقليات. والأهم من ذلك، لم يضم كادر وأعضاء الاتحاد نساء من مجموعات عرقية مختلفة من الأقليات فحسب، بل وبورميات أيضا (مجموعة الأغلبية في ميانمار)، وبالتالي ينتمين إلى العرق نفسه للنظام العسكري.

تتسم التوترات بين البورميين ومجموعات الأقلية بالشدة، لأن النظام العسكري يعزز سياسة 'البَورمة' التي تنطوي على اضطهاد الأقليات العرقية والاستخدام الإلزامي للغة والأعراف والديانة البورمية، حتى أن البعض يتهم النظام بأنه يدعو إلى التطهير العرقي. وعلى الرغم من ذلك، استطاع اتحاد النساء البورميات، من خلال مشاورات ومفاوضات أسفرت عن تشكيل أول حركة نسائية متعددة الأعراق في تاريخ ميانمار المعاصر، تعزيز حس التضامن بين البورميات ونساء الأقليات العرقية، والتي تُوجت بتأسيس رابطة نساء بورما.

المختصرات

ABSDF	All Burma Students' Democratic Front الجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما
BWU	Burmese Women's Union اتحاد النساء البورميات
CEC	Central Executive Committee اللجنة التنفيذية المركزية
DAB	Democratic Alliance of Burma تحالف بورما الديمقراطي
DPNS	Democratic Party for a New Society الحزب الديمقراطي من أجل مجتمع جديد
ENC	Ethnic Nationalities Council مجلس القوميات العرقية
KNLA	Karen National Liberation Army جيش التحرير الوطني لكارين مبادرة المرأة المسلمة
KNU	Karen National Union اتحاد كارين الوطني
KWO	Karen Women's Organization منظمة نساء كارين
MWO	Mon Women's Organization منظمة نساء مون
NCUB	National Council of the Union of Burma المجلس الوطني لاتحاد بورما
NDF	National Democratic Front الجبهة الوطنية الديمقراطية
NGO	non-governmental organization المنظمات غير الحكومية
NLD	National League for Democracy الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية
NLD-LA	National League for Democracy Liberated Areas الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية–المناطق المحررة
WLB	Women's League of Burma رابطة نساء بورما

خلفية

ينتمي أكثر من ثلث سكان ميانمار إلى إحدى الأقليات العرقية العديدة. وكلمة 'بورما'، اسم مجموعة عرقية تشير إلى أغلبية سكان بورما وإلى اللغة التي يتحدثونها. ولكن هناك أكثر من مئة لغة ولهجة مختلفة محكية في جميع أنحاء ميانمار، ويمارس كثير من الجماعات عادات خاصة ويعتنق ديانات مختلفة. وكانت الأقليات العرقية المقيمة حول الجبال وبالقرب من حدود ميانمار مستقلة قبل الاستعمار البريطاني، ويقاتل زهاء ثلثها في سبيل الحصول على درجات من الحكم الذاتي من حكومة ميانمار منذ عقود (سميث ٢٠٠٧: ٨). وبسبب باقةٍ من العوامل المعاصرة والتاريخية المبينة أدناه، انعدمت الثقة بين الأغلبية البورمية ومعظم الأقليات العرقية، وأيضاً بين شتى الأقليات والمجموعات الفرعية.

الاستعمار

قبل الاستعمار، عاشت عدة أقليات عرقية في ممالك تتمتع بسيادة على أراضيها مع وجود اتصال محدود مع البورميين الذين سكنوا الاراضي المنخفضة الوسطى لميانمار ودلتا إيراوادي، حيث تقع العاصمة السابقة رانغون. ودأبت المناوشات على الاندلاع بين مملكة بورما وممالك أخرى من حين إلى آخر، إذ سعى البورميون إلى توسيع مملكتهم. كما حدثت نزاعات بين ممالك أخرى ومجموعات عرقية في بعض الأحيان.

تكونت ميانمار بوضعها الحالي عندما حدد حكام الاستعمار البريطاني إقليم بورما في الهند البريطانية، وبذلك أكدوا سيطرتهم على مملكة بورما في وادي إيراوادي وضموا المناطق النائية التي كانت خاضعة لسيطرة أقليات عرقية، ومنها مملكتي شان ومون، الواقعتان على مقربة من تايلند الحالية. واستند الحكم الاستعماري إلى إدارة مركزية مقرها يانغون، بينما سُمح لمناطق الأقليات العرقية خارج الاراضي المنخفضة بالمحافظة على أشكال الحكم الخاصة بها. وبالاحتفاظ بما دعيت بالمناطق الحدودية بمعزل عن الاراضي المنخفضة لبورما، طبق البريطانيون نظامين مختلفين بفاعلية، ما ساعدهم في جعل التواصل بين البورميين وكثير من الأقليات ضمن حدوده الدنيا (فينك ٢٠٠٠). علاوة على ذلك، استبعد البريطانيون البورميين عمداً من الجهاز الاستعماري، وفضلوا عوضاً عن ذلك استخدام إداريين هنود وأفراد من أقليات عرقية اعتقدوا بأنهم أنسب للعمل في الجيش والإدارة، ما أثار حفيظة البورميين إزاء البريطانيين وبعض الأقليات.

وفاقم الكفاح من أجل الاستقلال حدة هذه التوترات، إذ قاتل البورميون بدعم مؤقت من اليابانيين، البريطانيين والجيش العرقي المكون بصورة رئيسة من أقليات والخاضع للقيادة البريطانية، ليُتوج ذلك بحوادث عنف دموية أثرت على البورميين والأقليات

العرقيـة (شـتاينبرغ ٢٠١٠: ٣٦). وبالنسـبة لكثيريـن، سـاعدت المواجهـات خـلال النضـال مـن أجـل الاسـتقلال في إظهـار تطلعـات مسـتقبلية للحكـم الـذاتي، أي دول أحاديـة العرقيـة (ثانـت ٢٠٠٨: ٢٠٦).

اندلاع الحرب الأهلية

قبـل اسـتقلال ميانـمار في عـام ١٩٤٨، عـزز البريطانيـون حـدود الحكـم الاسـتعماري، بـما فيهـا المناطـق الداخليـة التـي سـكنتها أقليـات في المقـام الأول ورُسـمت حدودهـا وفـق تـوزع الأقليـات العرقيـة. ولكـن حـكام الاسـتعمار البريطـاني خفضـوا مـن مشـاركة الأقليـات العرقيـة في عمليـات وضـع الدسـتور، وتجاهلـت حكومـة مـا بعـد الاسـتقلال المطالبـات بمسـتويات متفاوتـة مـن تقريـر المصـير. وفي غضـون عـام واحـد، حمـل الحـزب الشـيوعي البورمـي السـلاح ضـد الحكومـة المركزيـة، وسرعـان مـا حـذت حـذوه شـعوب كاريـن ومـون وكارينـي (سـميث ٢٠٠٧: ٨٤).

سـيطر المجلـس العسـكري عـلى ميانـمار في عـام ١٩٦٢ لتحقيـق الاسـتقرار ظاهريـاً في بـلاد كانـت تشـهد نزاعـات في عـدة ولايـات. وقـرر المجلـس، بعـد أن زادت مقاومـة جيـوش الأقليـات العرقيـة ضـده اتبـاع مـا دعـي بسياسـة 'البَورمـة'. وحظـر الجنـرال 'ني ويـن' رئيـس الحكومـة العسـكرية تعليـم اللغـات والتاريـخ والأعـراف غـير البورميـة أو طباعـة نصـوص بلغـات الأقليـات. وعُـززت البوذيـة عـلى حسـاب الأقليـات المسـيحية والمسـلمة وغيرهـا. فاشـتد اسـتياء الأقليـات العرقيـة، لأن النظـام حـاول إدمـاج غـير البورميـين بالقـوة داخـل الأكثريـة الميانمارية/ البوذيـة (سـالاي زا سـيو ليـان ٢٠١٠).

وبالإضافـة إلى هـذه القوانـين الثقافيـة التقييديـة والتمييزيـة، طبقـت الأجهـزة الأمنيـة التابعـة للمجلـس العسـكري إسـتراتيجية 'قطـع الإمـدادات الأربعـة'، التـي تـم بموجبهـا اعتبـار مناطـق عرقيـة عـلى أنهـا تحـت سـيطرة المتمرديـن ويتعـين لذلـك عـلى التاتمـاداو (قـوات ميانـمار المسـلحة) تدميرهـا. أقنـع ذلـك كثـيراً مـن الأقليـات بأنهـا لـن تتمكـن مـن العيـش بسـلام مـع الأغلبيـة البورميـة، وقلـص بقـوة فـرص الأكثريـة والأقليـة في إيجـاد فضـاءات محايـدة وآمنـة للالتقـاء خـارج عـالم النـزاع. وقـد أسـفر ذلـك عـن اسـتقطاب المجتمعـات، والافتقـار إلى المعرفـة والتفاهـم بـين مختلـف المجموعـات. وعـاش النـاس حقـاً حيـاة معزولـة جـداً، عالقـين في مشـاريع عرقيـة قائمـة في مجتمعاتهـم (فينـك ٢٠٠٠ وكوكبـيرن ١٩٩٨).

الجماعات المسلحة

شملت النزاعات، بشكل رئيسي، قوات الأقليات العرقية التي اجتاحت أراضيها التاتماداو على مر السنين، لتبقي سيطرتها على مناطق تتقلص مساحتها بسرعة قرب حدود ميانمار. ولدى بعض القوات العرقية أنظمة إدارية وأنظمة حكم خاصة بها، وهي تفرض ضرائب على السلع المنتجة أو المباعة. ويصعب إحصاء عدد الجماعات المعارضة المسلحة في ميانمار بدقة، لأنه على الرغم من تركيز جهود معظم القوات العرقية على محاربة التاتماداو، انقسم بعضها إلى فصائل يقاتل بعضها بعضاً. وما خلط الأوراق أكثر، هو أن بعض الفصائل توحدت تحت قيادة واحدة. ولكن تشير غالبية التقارير إلى أن ٣٠ مجموعة مسلحة قاتلت حكومة ميانمار أو استمرت تقاتلها بقوة.

علاوة على ذلك، ثمة جماعات مسلحة ذات أساس عرقي وقومي أضعف؛ كالحزب الشيوعي البورمي والجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما (يدعى جيش الطلاب). كما تسيطر مؤسسات إجرامية على المناطق الغنية بإنتاج الأفيون وغيره من الموارد الاقتصادية. وغالباً ما تحصل هذه الفصائل المختلفة على المال من التجارة أو الضرائب المفروضة على السلع المارة بمناطقها. وتدفع شركات دولية لبعض هذه المؤسسات أتاوة مقابل عدم تعطيل أنشطتها القائمة في بعض المناطق، بينما تعمل مؤسسات أخرى في الاتجار بالسلع والبشر.

وعلى مدى العقود الستة الماضية، وقع نحو ٢٥ جماعة مسلحة اتفاقيات وقف إطلاق النار مقابل حصولها على درجات مختلفة من السيطرة على أراضيها، لكن بعض هذه الاتفاقيات جرى خرقها. وعدد قليل من الجماعات الرئيسة، منها جيش التحرير الوطني لكارين (KNLA)، لم يتوصل إلى أي نوع من اتفاقيات السلام الرسمية مع النظام، فيما انحل بعضها ببساطة. وقد أبرم جيش التحرير في عام ٢٠٠٤ 'اتفاق شرف' لوقف إطلاق النار، وفي مطلع نيسان/ أبريل ٢٠١٢ وافق على وقف إطلاق نار فعلي ولكن حتى تاريخه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق رسمي. وكما هو واضح، تبقى الحرب الأهلية المستمرة أطول نزاع مستمر في التاريخ المعاصر (سميث ٢٠٠٧).

النساء في الجماعات المسلحة

يضم كثير من الجيوش العرقية جناحاً نسائياً لطالما كان مسؤولاً عن الاهتمام باحتياجات النساء والأطفال في المجتمع العرقي. وبوصفه فرعاً للمنظمة العسكرية، شارك هذا الجناح في مشاريع عرقية وثقافية كتدريس لغات الأقليات والتاريخ للأطفال، كما أدى رقصات وأغان تقليدية في الأعياد العرقية (رأس السنة الجديدة في شان، واليوم الوطني في كارين، إلخ). وانضم عدد صغير من النساء أيضاً إلى الكفاح المسلح ضد التاتماداو كجنديات، ولكن غالبية النساء لم تشهدن أي معركة. والواقع أن

دور تلك الفروع النسائية كان مكملاً للسلطة العسكرية الذكورية للجماعات المسلحة العرقية وليس مشككا فيها. وهكذا، جمعت النساء الطعام وطهته، واستقبلن زوار المعسكرات، وأدرن محلات تجارية وروضات غير رسمية، وأشرفن على التواصل، ودرَّسن في المدارس، وعملن مسعفات. بيد أنه حتى في خضم الصراع المسلح، لم يقم سوى القليل منهن بأدوار يتولاها الرجال (هيدستروم ٢٠١٢: ٥٣).

السياق الاجتماعي والاقتصادي: التنمية البشرية والاقتصاد

شوهت عسكرة الاقتصاد أولويات الاستثمار لصالح الأسر الحاكمة. ونتيجة لذلك، باتت ميانمار اليوم إحدى أفقر دول العالم رغم غناها بالموارد كالمعادن والغاز الطبيعي. وقبل سيطرة الجيش، كانت ميانمار المنتِج الرئيسي للأرز في العالم، بمتوسط صادرات سنوية بلغ زهاء مليوني طن (شتاينبرغ ٢٠١٠: ٣٢). أما حالياً، فتكاد لا تصدر الأرز إطلاقا. واحتكر الجيش سائر القطاعات الاقتصادية الرئيسة الأخرى، كالتعدين وقطع الأشجار والنفط. وبالتالي، فإن الأزمة المالية لا تعود بالضرورة إلى قلة الدخل أو التمويل، بل إلى كيفية توزيعه أو استثماره (بوت ٢٠١٢). ويعيش ثلث السكان تقريباً على أقل من دولار يومياً. ويهاجر كثيرون إلى الخارج بحثاً عن عمل بسبب عدم قدرتهم على كسب لقمة عيشهم في ميانمار.

ينفق النظام أقل من ٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية والتعليم، مفضلاً عوضاً عن ذلك أن ينفق المال على الأجهزة العسكرية. ونتيجة لذلك، لا يحظى الريفيون إلا بفرصة ضعيفة، إن توفرت، للحصول على خدمات عيادات الرعاية الصحية أو المرافق التعليمية أو البنية التحتية الجيدة، رغم أنهم يشكلون غالبية سكان ميانمار.

وبسبب فشل حكومة ميانمار الواضح في إعالة مواطنيها، فإن أقل ما يوصف به دور المنظمات المحلية والدولية غير الحكومية هو أنه رائع. فقد عقد النظام اتفاقيات مع وكالات الأمم المتحدة الكبرى قاطبة، فضلاً عن عشرات المنظمات المحلية والدولية التي تقدم خدمات أساسية (منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٨)، ناهيك عما تقدمه منظمات الإغاثة العابرة للحدود من خدمات مهمة وغير رسمية. فعلى سبيل المثال، يقدم مستوصف ماي تاو من مقره في تايلند خدماته لنحو ١٥٠ ألف مريض سنويا (مستوصف ماي تاو ٢٠١٢).

أثر الإقصاء من عملية صنع القرار السياسي

حسب رابطة نساء بورما، يعود جزء مما تواجهه نساء ميانمار داخل البلاد وفي المنفى من تمييز إلى القيم المجتمعية الأبوية التي تركز على الدور العائلي للمرأة، إذ ينبغي للفتيات أن يصبحن بنات صالحات وزوجات مطيعات ومهذبات وهادئات وألا تُعرن بالاً إلا لقضايا الأسرة فقط. وتروج الهيئات الوطنية لهذه النظرة. فاللجنة الوطنية لشؤون المرأة في ميانمار، وهي جهة رسمية مكلفة بتعزيز مكانة النساء والفتيات، تذكر على موقعها أنه 'في العائلة الميانمارية، يوفر الزوج الاحتياجات المالية، ويجوز أن تخرج المرأة لتعمل من أجل التنمية المجتمعية، ولكنها تبقى المسؤولة الأولى عن رعاية العائلة' (اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في ميانمار ٢٠١٢). وفي تقاريره المُرسلة إلى لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، أشار المجلس العسكري مراراً إلى الواجبات الثقافية والأخلاقية للمرأة مُبرزاً دورها كحاملة للقيم التقليدية (سيداو ٢٠٠٨: ٢٠). وغالباً ما تُعتبر قدرات المرأة محدودة كما يظهر من الحضور الذكوري الكبير في الأدوار الرسمية وفي الحكومة (كما سنناقش أدناه). وعلى الرغم من وجود استثناءات طبعاً، حيث تمثل أون سان سو تشي نموذجاً ملفتاً، يمكن القول إن كثيراً من أشهر النساء استمدين بعضاً من مشروعيتهن الأولية من نسبهن الأبوي.

ينتشر العنف المنزلي في ميانمار، وفي كثير من الحالات لا أحد يحقق فيه. ولا توجد قوانين في ميانمار لمكافحته، ولا حتى لمعاقبة الاغتصاب الزوجي الذي لا يُعتبر جريمة. ومعدل التسرب من المدارس في المناطق العرقية الريفية أعلى بين الفتيات منه بين الفتيان، لأن الفتيات في المناطق المعرضة للصراع معرضات لخطر مهاجمتهن في طريقهن إلى المدرسة. وفيما لا تُظهر الإحصاءات الرسمية أي فروق في المعدلات التعليمية بين الفتيات والفتيان، نادراً ما تشمل هذه الأرقام تلك المناطق الريفية المعرضة للصراع. وتذكر النساء المنفيات، أن نسبة التسرب في صفوف الفتيات أعلى بكثير منها بين الفتيان (سيداو ٢٠٠٨: ٣٠). وتشير أيضاً استبيانات تعليمية أُجريت في مخيمات اللاجئين في تايلند إلى علو تعليم الفتيان مقارنة بتعليم الفتيات (منظمة ZOA لرعاية اللاجئين في تايلند ٢٠٠٥، ٢٠١٠).

تُهمَّش نساء الأقليات العرقية بسبب هويتهن وبسبب جنسهن، على حد سواء. وتستهدفهن التاتمادو مستخدمة الاغتصاب والعنف الجنسي كإستراتيجية حرب. وهؤلاء النساء أكثر عرضة لمخاطر العمل الجبري في القطعات العسكرية التي تتمركز أساساً في المناطق العرقية. كما أن عدم إلمامهن باللغة البورمية غالباً ما يمنعهن من التظلم إلى السلطات (شبكة شان للعمل النسائي ٢٠٠٢). ولذلك، يُبقي الأهالي في المجتمعات العرقية الريفية بناتهم في المنزل بسبب وجود مخاطر حقيقية تهدد سلامتهن،

ما يعزز الاعتقاد بأن الرجل أفضل وأكثر قدرة على التعلم من المرأة (حكومة الائتلاف الوطني لاتحاد بورما ٢٠٠٩، ورابطة نساء بورما ٢٠٠٨).

يتخذ الفقر في ميانمار، كما في أي مكان آخر، صورة لوجه أنثى. فالمرأة مسؤولة عن رعاية أسرتها، وتُجبر فتيات كثيرات على ترك المدرسة لكسب مال إضافي لأقاربهن. ويهاجر كثيرون إلى الخارج بحثاً عن عمل، ولكن نظراً لأنه لا يوجد بحوزة غالبية نساء مجتمعات الأقليات العرقية النائية وثائق سفر، يتوجب عليهن اللجوء إلى المهربين، ما يعرضهن للإتجار بهن. ومتى خضعن لظروف عمل استغلالية في الخارج كسوء المعاملة من جانب رب العمل أو احتمال التعرض له، يغدو من الصعب تغيير الوضع (اتحاد النساء البورميات ٢٠٠٧). ويعود ذلك في جزء منه إلى وضع المرأة غير النظامي كمهاجرة، وأيضاً إلى اعتماد أسرتها على ما ترسله من نقود إليها (هيدستروم ٢٠١٢).

العسكرة والسلطة والمرأة

تسيطر التاتماداو اليوم على أكبر قوة عسكرية في جنوب شرق آسيا، إذ يبلغ تعدادها قرابة نصف مليون جندي رغم عدم وجود أي نزاع خارجي يهدد ميانمار (لوين ٢٠١١). وتتخلل الهياكل العسكرية للدولة جميع جوانب المجتمع تقريباً، ما يفضي إلى مزيد من إقصاء المرأة عن السياسة الرسمية. وكما أوضح أحد القادة السابقين في الجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما (جيش الطلاب) فرع الشمال قائلاً: 'جميع القادة في البلاد جنرالات وجميع الجنرالات رجال'. فالمرأة ممنوعة من دخول الأكاديميات العسكرية، ما يحرمهن من تولي مناصب قيادية داخل الأجهزة العسكرية للدولة، وهو شرط فعلي لتسلم مناصب سياسية رفيعة. ولما كان ربع مقاعد الهياكل التشريعية الجديدة وكافة المناصب المهمة فيها محجوزة للجيش، تُحرم المرأة عملياً من المناصب العامة العليا. وحتى انتخابات ٢٠١٠، لم يكن للمرأة أي تمثيل على المستوى الوطني إطلاقاً. ولكن منذ الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٢، تشغل المرأة ٢,٧ بالمئة من مقاعد البرلمان الوطني. وليس لدى المرأة مرجع تعترض من خلاله على التمييز لأن الدستور لا ينص على أي تدابير تعالج التمييز، وهو رسمياً لا يلتزم بمبادئ المساواة. ولكن المادة ٣٥١ تنص على ألا شيء 'يحول دون تعيين الرجال في المناصب المناسبة للرجال فقط' (وزارة الإعلام في ميانمار ٢٠٠٨: ١٥٠).

عمليات الإدماج المنفذة

انتفاضة الديمقراطية: الأربع ثمانيات

في تمام الساعة ٨:٠٨ من يوم ٨ آب/ أغسطس ١٩٨٨، وهو يوم أصبح يعرف منذئذ بالأربع ثمانيات، تجمع آلاف الأشخاص في شوارع المدن الرئيسة في ميانمار للإعراب عن استيائهم من النظام العسكري. كان هذا اليوم الذي اختير لورود الرقم ٨ فيه عدة مرات وهو نذير حسن تتويجاً لأشهر عدة من التخطيط والمظاهرات الصغيرة التي قادتها مجموعة طلاب من العاصمة رانغون آنئذٍ. ففي أكبر احتجاج شهدته البلاد، نزل مئات الآلاف من المتظاهرين إلى الشوارع في جميع أنحاء ميانمار يطالبون بالديمقراطية والحرية. حاول النظام منع الناس من المشاركة بإعلانه أن المتظاهرين سيتأذون من سفك الدماء الذي يرجح أن يعقب ذلك، إذ صرح الدكتاتور ني وين وقتئذ: 'عندما يطلق الجيش النار، يطلقها بنية القتل' (وردت في هلاينغ ٢٠٠٧).

شاركت جماهير من مختلف مشارب الحياة في المظاهرات، وانضمت نساء كثيرات إلى جمعية ربات البيوت البورميات. وشاركت طالبات شابات بفاعلية في التخطيط للاحتجاجات وتنفيذها، وسرن جنباً إلى جنب مع نظرائهن الرجال. وكان ثمة عدد قليل من النساء بين الطلاب النشطاء البارزين، واللواتي لم تواجههن أي معارضة علنية لمشاركتهن كونها اعتبرت مظاهرة شعبية شارك فيها الجميع، بصرف النظر عن الجنس أو العمر أو المهنة وتعرضوا للمخاطر عينها. وقد أوضح ذلك القائد السابق للجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما بقوله: 'كنا متساوين، لأنه عندما سدد الجيش وأطلق النار علينا لم يميز بين من يقتل'.

وشاركَتْ في الاحتجاجات أون سان سو تشي التي صادف وجودها في ميانمار للعناية بوالدتها المريضة والمحتضرة. وسو تشي هي ابنة بطل الاستقلال الشهير الجنرال أونغ سان، ولهذا كانت محط اهتمام وتبجيل الشعب البورمي. وقد حضر الآلاف لسماع خطابها الأول الذي أقنع الحضور بقدراتها على قيادة حركة المقاومة. وبسرعة بات اسمها محلياً ودولياً مرادفاً للكفاح من أجل الديمقراطية في ميانمار (لينتنر ٢٠٠٧: ٦٤).

وعلى الرغم من شدة القمع، تواصلت المظاهرات في الأيام والأسابيع التي تلت ٨ آب/ أغسطس. وبنهاية أيلول/ سبتمبر، فُرضت أحكامٌ عرفية وأعاد الجيش بسط سيطرته على البلاد بالقوة. وحسب المعارضة، قُتل أكثر من ٣ آلاف شخص في الانتفاضة، وتعرضت نساءٌ لاعتداء جسدي وجنسي على أيدي الشرطة الخاصة (اتحاد النساء البورميات ٢٠٠٧: ١). ولكن تقديرات النظام لا تذكر سوى موت أقل من ١٠٠ شخص. وقد فر أكثر من ١٠ آلاف شخص شارك في الاحتجاجات إلى مناطق

تسيطر عليها الأقليات العرقية في الغابات وعلى الحدود، حيث أعاد الطلاب تنظيم وتشكيل الجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما.

النساء جلسن في صمت

عندما هربت الشابات اللائي شاركن في الانتفاضات المؤيدة للديمقراطية إلى الغابات لمواصلة نضالهن، شهدن تحولاً على أكثر من صعيد. فقد تعسكرت حركة الطلاب، وتمت هيكلة أدوار النوع الاجتماعي داخلها بطريقة تقليدية، ما ترك المرأة خارج التسلسل الهرمي العسكري. وتحول الرجال إلى جنود وضباط، ولكن لم يكن يُنتظر من النساء الخضوع لتدريب عسكري، بل النهوض بواجبات الرعاية كالاعتناء بزوار المعسكر وإعداد الطعام ورعاية الأولاد. ولم يُسمح لهن بممارسة أي تأثير مباشر على عملية صنع القرار. وحتى النساء اللاتي برزن داخل الحركة الطلابية، أُسندت إليهن أدوار ثانوية. وقد أوضحت مِي سو بوينت العضوة السابقة في الجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما ومؤسسة اتحاد النساء البورميات، بأن الناس لم يروا بأنه من الملائم أن تشغل النساء مناصب قيادية في المجموعات المسلحة. ولذلك، فقد جلست النساء بصمت أثناء الاجتماعات.

شكلت الجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما جزءا من هيكليتها على غرار الجيوش العرقية الأكثر خبرة، والتي شاركتها معسكراتها في الغابات. ففي الجيوش العرقية، لم يكن للمرأة دور سياسي أو عسكري وأُقصيت من القيادة. وكانت الأنشطة العسكرية تُعتبر مجالاً خطراً وحكراً على الرجال، يمكن أن تتأذى المرأة فيه بسهولة. وقد ذكرت إحدى المستطلَعات:

> يقتصر دور المرأة على الرعاية ومساعدة الأسر وزوجات الجنود المقاتلين، ولهذا كان من المستغرب جداً للناس في ذلك الوقت أن تتخطى المرأة هذا الدور.

لم تعترض نساء كثيرات على دورهن التقليدي داخل المعسكرات، إذ لم يعتبرهن أي أحد ملائمات للقيادة العسكرية. فالمرأة الصالحة هي من تدعم زوجها وأسرتها وتنفذ الأوامر دون اعتراض. وعندما جرت انتخابات لجان المعسكر، لم تحصل القلة القليلة من المرشحات على أي صوت إطلاقاً:

> لم يكن هناك، حقاً، أي دور سياسي كبير إطلاقاً [للنساء في عام ١٩٨٨]. كانت هناك مجموعات نسائية قليلة، مثل اتحاد نساء كارين، ولكن اقتصر دورها على الرعاية الاجتماعية فحسب. وكما تعلم، كانت القاعدة هي أن أي مجموعة نسائية تواجدت هناك كانت نوعاً من الفروع التكميلية، أي أشبه بالجناح النسائي في الجيش. وأعتقد أن ذلك كان بسبب نظرة الناس إلى دور المرأة التقليدي، ولما لَمْ يُعْرض على النساء شيء مختلف؛ فقد قمن بدورهن وحسب.

ولادة اتحاد النساء البورميات

كانت الحياة في معسكرات الغابات قاسية، لا سيما على قاطني المدن سابقاً. وغادرت نساء كثيرات، فيما عمل من بقي منهن بجد لاكتساب احترام القادة الذكور ولإثبات جدارتهن في القيام بهذا النوع من العمل الذي كان عادة حكراً على الرجال. وقد ذكر جندي سابق في الجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما، أنه لم يُسمح للنساء في معسكره بتلقي تدريب عسكري ولكن قلة منهن شققن طريقهن نحو التدريب على أي حال، رغم النكات المتعلقة بأجسادهن وافتقارهن الملحوظ للقوة:

> حاولت نساء، بجد، تحدي هذا النوع من الصعوبة وتمكنَّ من إثبات مقدرتهن. فحملن السلاح، ليس سلاحاً حقيقياً، لم يكن يتوفر لدينا ذلك، لذا كان علينا أن نقطع من أشجار الخيزران لنصنع منه سلاحاً، وكان علينا أن ننفذ التدريبات والمواكب العسكرية الصباحية يومياً، وأثبتت النساء قدرتهن على القيام بذلك.

أصبح التزام الأخريات بالنضال المسلح وقدراتهن على المشاركة في أنشطة المعسكر يحظى ببطء باعتراف بعض الرجال في قيادة الجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما، إذ أثبتت النساء باستمرار قدرتهن كجنديات وتفانيهن في خدمة القضية. وانتُخبت نساء قليلات إلى اللجنة التنفيذية المركزية، حيث دافعن عن زيادة مشاركة المرأة في إجراءات صنع القرار. وتطورت فكرة إنشاء منظمة نسائية تتكون من زوجات جنود الجبهة الديمقراطية وشقيقاتهم ببطء. وبما أن التاتماداو شنت هجمات كبيرة على الجيوش العرقية وحلفائها في أواسط التسعينيات، فقدت الجبهة الديمقراطية قواعدها الرئيسة، لا سيما مقرها في قرية مانربلو الذي كانت تتشاركه مع بعض الميليشيات العرقية. وبالتالي لم تعد الجيوش قادرة على توفير ما يكفي لأفرادها، وفُتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لتنظيم جهود الإغاثة. وازدادت قيادة الجبهة الديمقراطية رغبة في إنشاء جناح نسائي يوفر الرعاية لأسر الجنود. وكما أوضح القائد السابق للجبهة:

> اعتقدنا أن كل ما أردنه، هو تشكيل اتحاد كغيره من المنظمات النسائية الأخرى لتقديم الرعاية ومساعدة الأسر. لم ننتبه إلى قضية النوع الاجتماعي، ولهذا اعتقدنا أنها فكرة سديدة.

في عام ١٩٩٥، شكل عدد صغير من الناشطات من خلفيات إثنية مختلفة، مستغلين اللحظة لإحداث تغيير، اتحاد النساء البورميات بشكل رسمي على الحدود التايلندية الميانمارية. وطالبن بأن تحظى حقوق المرأة باهتمام متساو في النضال من أجل الديمقراطية وكونَّ من أنفسهن منظمة مستقلة، وهو ما شكل إحباطاً كبيراً للبعض في قيادة الجبهة الديمقراطية لأنهم فضلوا أن يكون الاتحاد تحت قيادتهم. ويهدف الاسم الذي اختير بعناية بعد مداولات كثيرة إلى الإشارة إلى عضوية كاملة، وبشمولية أكبر إلى إدراج النساء من مختلف الخلفيات العرقية. ومثَّل تأسيس الاتحاد على أساس النوع

الاجتماعي عوضاً عن الهوية العرقية أو الدين بياناً سياسياً مهماً. فقد أسفر تاريخ النزاع العرقي المعاصر في ميانمار عن انعدام الثقة بين الأغلبية البورمية والأقليات. ويطرح استخدام كلمتي 'الاتحاد' و'البورميات' معاً بعض المشاكل. فمثلاً، تتعارض مطالب بعض الأقليات العرقية بالاستقلال مع فكرة اتحاد ميانمار بصرف النظر عن مدى شموليتها:

أدرك اتحاد النساء البورميات أن المنظمات الأخرى ستعتبره منظمة بورمية. فهي لا تستطيع عبور ذلك النوع من الخطوط العرقية لرؤية جميع النساء معاً، بصرف النظر عن العرقية... لقد كان في غاية الصعوبة أن تجد قادة يتمتعون برؤية تجعلهم يقبلون أفكاراً عريضة بشأن تجاوز الخطوط العرقية.

تنظيم اتحاد النساء البورميات

تمثل الهدف الرئيسي للاتحاد حتى عام ١٩٩٧ في زيادة قاعدة عضويته وتنظيمها. وانضمت إليه جميع زوجات وبنات جنود الجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما تلقائياً. وتمكن الاتحاد من بلوغ نساء يعشن في مخيمات اللاجئين على الحدود التايلندية الميانمارية، وطالبات ناشطات هاجرن إلى البلدان الغربية، ونساء يعشن في المناطق الحدودية للصين والهند. وعندما بات لدى الاتحاد قاعدة عضوية متينة، طفقت القيادات تنظم مشاريع مهنية صغيرة للمتطوعات الجدد (كالتدريب على الحياكة)، إذ اعتُبر التدريب المهني وسيلة تساعد العضوات في كسب دخل وتبقيهن داخل الاتحاد، كما استُخدم كإستراتيجية لزيادة استقلال المرأة اقتصاديا:

أردنا تمكين النساء من كسب مالهن الخاص وألا يكن عالة على أزواجهن أو على لجنة مخيم [اللاجئين]. وتمثل الهدف أيضاً في تمكين المرأة من الدفاع عن نفسها.

ثم بدأ الاتحاد بتنظيم دورات محو الأمية للكبار بغية تطوير مهارات القراءة والكتابة لدى الأعضاء، وعقد ورشات عمل عن حقوق المرأة والديمقراطية وسياسة ميانمار. وحتى تلك اللحظة، لم يعر الرجال اهتماماً كبيراً باتحاد النساء البورميات ربما، كما تكهنت إحدى الناشطات المقيمات في تايلند، لعدم قدرتهم على أخذ القدرات السياسية للمرأة على محمل الجد. ومع ذلك، عندما تسيست النساء بأعداد كبيرة، استاء بعض القادة الذكور وخشوا من أن تقسم النساء الحركة وغضبوا من إفسادهن لنظام النوع الاجتماعي. وقد قالت إحدى المستطلَعات:

كان هناك كثير من الخوف وعدم الثقة والسخرية. لم يكن هناك محيط داعم جداً. أعتقد أن هذا هو الشعور السائد. وتكررت إحدى العبارات كثيراً: 'نحن نناضل من أجل الديمقراطية، نحن نقاتل معاً، لا تقسموا الحركة الديمقراطية'. لقد تكررت مراراً وتكراراً ومرة تلو الأخرى.

تنظيم الحركة النسائية

قرر اتحاد النساء البورميات في عام ١٩٩٨ أنه بات لديه قاعدة عضوية راسخة وكافية؛ فحوَّل اهتمامه إلى هدفه التالي، وهو بناء شبكات مع مجموعات نسائية أخرى بغية تأسيس حركة نسائية قوية وبارزة لرأب الانقسامات العرقية. وفي العام نفسه، عقد الاتحاد أول مؤتمر له وأنشأ فيه هيكلاً تنظيمياً على غرار المجموعات المسلحة. ويتكون الهيكل من ثلاثة مستويات: المؤتمر واللجنة المركزية فضلاً عن اللجنة التنفيذية المركزية المكونة من الرئيس والأمين العام والأمين العام المساعد الأول والثاني وأربعة أعضاء آخرين. ومدة العضوية في اللجنة التنفيذية سنتان، بعد ذلك ينعقد المؤتمر ويجري انتخابات.

كما قرر الاتحاد العمل من أجل إنشاء مجموعة تعمل بمثابة مظلة نسائية متعددة الأعراق لإعلاء صوت المرأة البورمية ومكانتها. وأُسندت إلى مِي سو بوينت مهمة الاتصال بمجموعات مختلفة، وهي مهمة صعبة لأن الإنترنت لم يكن قد دخل حيز الاستخدام بعد ولم يكن لدى الجميع أجهزة هاتف وفاكس. فأرسلت بوينت رسائل ورُسلا لنشر المعلومات عن خطط تشكيل حركة نسائية متعددة الأعراق. وجابت الحدود بين تايلند وميانمار، وداخل مخيمات اللاجئين وخارجها. وسافرت إلى الهند والصين واتصلت بقادة مجموعات مسلحة (ذكور) لجمع معلومات عن النساء المقيمات في المناطق العرقية.

ولكن كثيرين ممن اتصلت بهم بوينت أبدوا ارتياباً كبيراً من هذه المجموعة الجديدة البورمية ظاهرياً، والتي لم تتحدَّ الدكتاتورية العسكرية فحسب بل والتسلسل والامتياز الذكوري التقليدي. ولم يكن القادة الذكور سعداء بإقصائهم من أنشطة المجموعة، ولم تثق نساء كثيرات من الأقليات العرقية بنساء الاتحاد لأنهن اعتقدن أنهن يمثلن الأغلبية البورمية. وكما أشرنا آنفا، كان اتحاد النساء البورميات أول منظمة ترحب بنساء من كافة المجموعات العرقية في ميانمار كأعضاء. وآمنت نساء الاتحاد بفكرة إنشاء اتحاد فيدرالي لميانمار عوضاً عن القومية العرقية، وبتعزيز وحماية حقوق كافة النساء في ميانمار، بما فيهن البورميات. وقد كان ذلك وسيبقى مسألة خلافية. علاوة على ذلك، كانت لغة عمل الاتحاد اللغة البورمية التي تستخدمها الأغلبية البورمية. وللمساعدة في تخطي عقبات اللغة، نظم الاتحاد دورات لتعليم اللغة البورمية لنساء الأقليات العرقية، ولكن ذلك لم يؤد إلا إلى تعزيز الشكوك بأن الاتحاد وكالة بورمية هدفها الرئيسي تأكيد السيطرة على نساء الأقليات العرقية وتقويضهن.

في عام ١٩٩٨ وبغية التغلب على هذه التحديات، قرر الاتحاد إقامة ورشات عمل على الحدود التايلندية الميانمارية وجمْع نساء الأقليات العرقية معاً، في فضاء يفسح المجال لهن لبناء الثقة وزيادة معرفتهن بالحقوق الإنسانية للمرأة والتحدث عن كيفية تنظيم

نساء ميانمار في حركة متحدة. وفي ورشات العمل هذه، طهت المشاركات وأكلن بشكل جماعي، ولعب أطفالهن معاً، وفي الليل نام الجميع في المبنى نفسه. كان الاتحاد يأمل من خلال خلق هذه الفضاءات غير الرسمية التي يمكن أن تلتقي فيها النساء القادمات من خلفيات إثنية مختلفة بتخطي الانقسام بينهن. وطبَّق مشرفو ورشات العمل خطاب القواسم المشتركة، وكشفت الاجتماعات عن وجود مخاوف وصعاب مشتركة وأكدت على التضامن بين الجنسين. وقد وصفت إحدى المستطلَعات الاجتماعات كما يلي:

قدمنا أنفسنا أولاً، ثم شرحنا بروية عن اتحاد النساء البورميات قائلات بأننا لسنا بورميات بل خليطاً... وشرحنا ماذا تعني البورمية... [ثم] تحدثنا عن قضايا المرأة، وقلنا إنها ليست قضية عرقية بل قضية المرأة. ووضعنا المشاركات في مواقع مختلفة، أحياناً في موقع الأغلبية، وأحياناً في موقع الأقلية. وهكذا، تركناهن يتحدثن عما شعرن به في المواقع المختلفة، وعندما تحدثن أصغت الأخريات ثم قلن: 'نعم لقد حصل هذا معي'.

لقد مكن تبادل المعلومات النساء من التواصل مع بعضهن والاعتماد على دعم بعضهن البعض. وكما أوضحت إحدى المستطلَعات، يعني الاعتماد على شخص ما وجود مستوى من الثقة، وبهذه الطريقة ساعدت ورشات العمل في فهم أهمية بناء شبكة دعم والمحافظة عليها:

أتذكَّر إحدى الدورات التدريبية التي أقمناها على الحدود. كانت النساء يغادرن الدورات التدريبية ويذهبن إلى بيوتهن ليتعرضن لضرب مبرح، لأنهن عدن متحمسات جداً وعارفات بحقوقهن. وبالطبع، لم يتغير الرجال إطلاقاً... قررنا أن نعقد اجتماعات توجيهية في نهاية الجلسات للحديث عما يلي، '... خلال الأيام القليلة التي أمضيتموها هنا حققتنّ قفزات هائلة ولكن شيئاً لم يتغير في الخارج، وستعُدن إلى المجتمع نفسه وعليكن أن تحافظن على سلامتكن. تحدثن مع زميلاتكن عندما تشعرن بالإحباط، ولكن لا تتوقعن أن العالم سيتغير هناك'.

المنتدى الأول لنساء بورما

بعد أشهر من التحضيرات، اعتقد اتحاد النساء البورميات أنه أصبح جاهزاً لعقد اجتماع رسمي يهدف، بشكل واضح، إلى إنشاء مجموعة تعمل بمثابة مظلة نسائية متعددة الأعراق. وكانت نساء الاتحاد يدركن أن البعض لا يزال ينظر إليهن بوصفهن جبهة بورمية. ولهذا، اتصلن بثلاث نساء من الأقليات العرقية من خارج الاتحاد يتمتعن بقدر كبير من الاحترام في مجتمعاتهن. وطلب الاتحاد منهن الإشراف على الاجتماع الرسمي وإرسال دعوات وترتيب تحضيرات الاجتماع، لأنه خشي من أن تفضل النساء عدم الحضور إذا علمن أن الاجتماع ينظمه الاتحاد. وأوضحت ذلك مي سو بوينت بقولها: 'لقد تعرضنا لكثير من التحديات والمواجهات، وقررنا أننا بحاجة إلى طرف ثالث لترتيب أول منتدى نسائي'.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، عُقد أول منتدى لنساء من بورما في شيانغ ماي بتايلند. ودُعيت مجموعات نسائية مشاركة في باقة من أنشطة الرعاية الاجتماعية وناشطات مستقلات أيضاً. وسُمح لكل منظمة بإرسال مشاركتين كحد أقصى، وبلغ إجمالي الحاضرات ٣٥ امرأة. وكان الهدف من المنتدى توفير فرصة للنساء كي يناقشن عملهن بصراحة، ويحددن القواسم المشتركة وأوجه التعاون المستقبلي في منتدى حركة نسائية متعددة الأعراق (رابطة نساء بورما ٢٠٠٧: ١٨)

ومع ذلك، كان على اتحاد النساء البورميات أن يستوعب تماماً مدى حذر الناس منه لأنهم اعتبروه منظمة مثيرة للجدل، أو يعي متانة ولاء كثير من نساء الأقليات العرقية لمجتمعاتهن. فقد كانت بعض نساء الأقليات العرقية المشاركات موالين لمنظمات سياسية عرقية ومجموعات مسلحة تقاوم البورميين وتناضل بقوة من أجل الاستقلال. ولهذا، كان الانضمام إلى مظلة تضم في عضويتها بورميات أمراً في غاية التطرف بالنسبة لهن. علاوة على ذلك، كان كثير من المشاركات يعاني من آثار الحرب الأهلية، ومنها إساءات كثيرة قام بها الجيش البورمي. وهكذا كان انعدام الثقة بالبورميات سيد الموقف. وقد انفضت النقاشات في المنتدى لأن الانفعالات طغت على الاجتماع، وبات من الصعب إجراء حوار فعال.

لا أعتقد أن المشاركات اللواتي أتين من أعراق مختلفة كن مستعدات تماماً لهذا. لم تكن هناك حركة [نسائية] حينها، لم يكن هناك أي شيء حقاً. أعني كانت هناك مجموعات نسائية عرقية، ولكنها، كما تعلم، لم تكن مستقلة. لذلك، كانت الأمور مختلفة جداً. وكانت المجموعات العرقية الموجودة مختلفة كثيراً عما هي عليه الآن. وكان هناك نساء عرقيات لا ينتمين إلى مجموعات عرقية، أو لم يكن لديهن خلفية ليتجمعن كنساء معاً، ولم يتوفر لهن فضاء للقيام بذلك. ولهذا، ظهرت مقاومة كبيرة لأن بعض قياديات [اتحاد النساء البورميات] كن بورميات... وشعرن بالاستفزاز. لم يكنّ مستعدات تماماً. حسناً، والآن بالنسبة لي، كما تعلم، كان الاتحاد سابقاً لأوانه. فقد حاول إقامة رابطة قبل ١٠ سنوات من استعداد أي شخص آخر لذلك.

تخوفت نساء كثيرات أيضاً من سطوة قياديات الاتحاد اللواتي كن أقوى وأكثر فاعلية سياسياً منهن، لأن القياديات كن ناشطات سياسيات خلافاً لأغلبية المشاركات في المنتدى، إذ كانت كثيرات منهن يعشن في تايلند أو نازحات على الحدود التايلندية الميانمارية، وكانت مشاركتهن في الأنشطة عرضية أكثر منها أيديولوجية. ولم تكن قد ظهرت بعد أجندة سياسية متطورة من منظور النوع الاجتماعي بين السكان المنفيين. وبعض النساء لم يسبق له المشاركة في أي اجتماع سياسي، فشعرن بعدم الارتياح من التحدث أمام الجمهور. وحضرت كثيرات منهن دون أجندة محددة، ولهذا بدت لهن فكرة تشكيل تحالف سياسي راديكالي أمراً غريباً. وما زاد الطين بلة، هو استخدام اللغة البورمية التي على الرغم من فهم الجميع لها، إلا أن بعض النساء لم يعتدن التعبير عن أنفسهن بها ولهذا شعرن بالتهميش. وهكذا، كان تعليم المشاركات وخبرتهن

وأعمارهـن ومقدراتهـن ووعيهـن متبايناً بشـدة، مـا جعـل تنفيـذ الأنشـطة في المنتـدى أمـراً صعبـاً. وقـد قالـت إحـدى المسـتطلَعات:

أعتقـد أن الخلفيـات المتعـددة لأعضـاء اتحـاد النسـاء البورميـات ولكثـير مـن نسـاء العرقيـات كانـت مختلفـة جـداً... وأرى بـأن ذلـك شـكل جـزءاً مـن المشـكلة، واللغـة، كـما تعلـم. ضـم الاتحـاد أكثـر المخضرمـات سياسـياً وأكثرهـن بلاغـة، ولـذا، أعتقـد أنـه ذلـك قـد لعـب دوراً مـا. لا بـد وأن بعـض النسـاء العرقيـات قـد شـعرن بالقلـق لأنهـن بالـكاد تمكـن مـن التعبـير عـما شـعرن بـه، وشـعورهن بإمكانيـة تصنيفهـم ضمـن شيء مـا ربـما كان جـزءا مـن سـبب وجـود توتـرات. لم يكـن لذلـك علاقـة بالعرقيـة.

انتهـى المنتـدى دون الاتفـاق عـلى تشـكيل مظلـة. ولكـن المؤتمـر وفـر لأول مـرة فرصـة التقـاء نسـاء مـن خلفيـات مختلفـة معـاً. فقـد أقيمـت خـلال ذلـك علاقـات وأُنشـئت شـبكة غـير رسـمية للنسـاء، ووافقـت الكثـيرات، عـلى أنـه رغـم أن الوقـت مـا زال مبكـراً جـداً، عـلى إنشـاء أي نـوع مـن الأحـلاف متعـددة الأعـراق؛ فإنـه مـن المفيـد أن تلتقـي النسـاء مـن جديـد. وتقـرر عقـد منتـدى جديـد في السـنة التاليـة بتنظيـم هـذه المـرة مـن جهـة خارجيـة:

تـأزم الوضـع في النهايـة، لأنـه بينـما كانـت المشـاركات تتحدثـن عـن الاجتـماع التـالي اعـترض البعـض عـلى تنظيـم اتحـاد النسـاء البورميـات لـه... كان الاتحـاد مذهـولاً، وأخـذت بعـض النسـاء بالبـكاء. فقـد أملـن بإنشـاء [رابطـة نسـائية] منـذ البدايـة، ليقـال لهـم عـلى حـين غـرة بـأن ذلـك غـير ممكـن.

تمثلـت إحـدى النتائـج غـير المتوقعـة للمنتـدى في تشـكيل منظـمات نسـائية عرقيـة، منهـا شـبكة شـان للعمـل النسـائي ورابطـة نسـاء كاشـين في تايلنـد. تـم ذلـك في بعـض الحـالات لمجـرد تنظيـم الأنشـطة القائمـة بالفعـل، ولكـن الدافـع للقيـام بذلـك جـاء نتيجـة المنتـدى.

مفاوضات من أجل منتدى ثان

في مطلـع عـام ١٩٩٩ أي بعـد أشـهر قليلـة مـن المنتـدى الأول، عقـد اتحـاد النسـاء البورميـات اجتماعـاً لتقييـم مـا جـرى مـن فعاليـات، ولضـمان أن تتمثـل النتيجـة النهائيـة للمنتـدى المزمـع عقـده في إنشـاء تحالـف متعـدد الأعـراق. وقـد قـرر الاتحـاد، في إطـار إسـتراتيجيته الراميـة إلى الوصـول إلى توافـق في الآراء في أوسـاط المجموعـات النسـائية وكسـب ثقتهـا، تنظيـمَ ورشـات عمـل واحتفـالات في المناسـبات تدعـى إليهـا نسـاء مـن مجتمعـات مختلفـة.

وبنـاء عـلى ذلـك، نُظمـت عـدة ورشـات عمـل في المناطـق الحدوديـة التايلنديـة الميانماريـة في السـنة التاليـة للمنتـدى الأول مـن أجـل إعـادة جمـع المشـاركات فيـه. وتضمنـت القضايـا التـي غطتهـا ورشـات العمـل حقـوق المـرأة والقيـادة المجتمعيـة والمصالحـة وبنـاء الثقـة. واطلعـت المشـاركات عـلى قضايـا المـرأة وأهميـة تضامنهـن. وزادت الثقـة والتعاطـف، عندمـا

ناقشت المشاركات ورشات العمل في المنتدى وخطط تشكيل حركة نسائية شاملة للبورميات. وأكد الاتحاد، على قاعدة عضويته المختلطة وحرص حرصاً كبيراً على التأكيد أن دوره يتمثل في دعم إنشاء حركة نسائية والمساعدة في تطويرها وليس الهيمنة عليها. وفي الوقت نفسه، ساعدت الأنشطة التي نفذتها مجموعات نسائية شُكلت حديثاً من أقليات عرقية، فضلاً عن النقاشات السياسية الشهرية (تبادل المعلومات بين النساء) التي نظمتها إحدى مجموعات عمل المهاجرين البورميين، ساعدت في تسييس النساء ووفرت فرص تشبيك مهمة (انظر مؤسسة ماب، دون تاريخ).

وفي آذار/ مارس ١٩٩٩، نظم اتحاد النساء البورميات بالتعاون مع منظمتي كارين وكاريني النسائيتين احتفالات باليوم العالمي للمرأة في مخيمين للاجئين على الحدود الميانمارية التايلندية. وحضرت أكثر من ٣٠٠ امرأة الاحتفالات التي أكدت على أهمية التضامن والوحدة بين النساء. وفي حزيران/ يونيو، نظم الاتحاد في تايلند دورة تدريبية لتقديم المشورة للناجين من العنف الذي لحق بنساء من شتى الخلفيات العرقية دون أن يلق اهتماماً من قبل. وأشرف خبيران خارجيان على الدورة التي اتبعتها ١٠ نساء معظمهن ينتمين إلى أقليات عرقية. كما احتُفل ولأول مرة بعيد ميلاد أون سان سو تشي على الحدود التايلندية الميانمارية. وقد أُطلق هذا الاحتفال ونُظِّم بشكل مشترك من جانب اتحاد النساء البورميات الذي وقع بياناً أصدرته سبع منظمات نسائية عرقية، وسلط الضوء على معاناة جميع نساء ميانمار بصرف النظر عن هويتهم العرقية. وفي وقت لاحق من ذلك العام، أقام الاتحاد 'صلاة من أجل أمهات المفقودين' لمدة أربعة أيام في أربع مناطق مختلفة من تايلند. وروت نساء من مجتمعات مختلفة قصصهن الحزينة والعنيفة، وشاركن في مراسم الشفاء والصلوات الرمزية (اتحاد النساء البورميات ٢٠٠٢: ٥).

اتسمت الاحتفالات بعيد ميلاد سو تشي بأهمية خاصة في تقريب وجهات النظر حول المضي قدماً بفكرة عقد منتدى ثان قدماً. وارتأى الاتحاد، أن يجتمع الناس قبل المنتدى الفعلي للتوفيق بين الاختلافات وحل المشاكل مسبقاً، أملاً بأن تجري فعاليات المنتدى بصورة أهدأ من المنتدى الأول. وخلال احتفالات عيد ميلاد سو تشي، التقى الاتحاد بقياديات من أقليات عرقية وناقش أفكاره بشأن اجتماع ما قبل المنتدى، على أمل أن يتمكن من التوصل إلى اتفاق لتشكيل تحالف قبل المنتدى. ولكن بعض القياديات لم تشعرن بارتياح لهذا الأمر. وبحسب إحدى المستطلَعات: 'حدث ذلك عندما بدأت المفاوضات، وعندما بدأ بعض المجموعات العرقية يبدي ردة فعله ولم يشأ أن يكون التحالف تحت سيطرة الاتحاد... ظهرت توترات؛ لكن الفاوضات استمرت المفاوضات بضعة أشهر'.

لم ترغب نساء الأقليات العرقية أن تجتمع مع الاتحاد دون أجندة وهدف واضحين متفق عليهما فيما بينهن، جراء خشيتهن من عدم القدرة على التعبير عن مطالبهن ومن سيطرة الاتحاد على الإجراءات. وهكذا، ناقشت مجموعات نسائية عرقية، دون أن تدْعي الاتحاد، خطط إنشاء تحالف متعدد الإثنيات من نساء ميانمار، ومنهم البورميات. وبذلك، تمكنت هذه المجموعات من دراسة مزايا وسلبيات إنشاء حركة نسائية في الوقت الذي تشاء وبلغاتها الخاصة دون أن تشعر بالضغط. وشعر الاتحاد بالإقصاء، لكنه أدرك أهمية اجتماع نساء الأقليات. وبحسب مي سو بوينت:

دعت النساء العرقيات لاجتماعهن بغية إعداد أجندتهن وخططهن الخاصة، بحيث لا يتوجب عليهن متابعة الاتحاد. لقد أردن أن يظهرن استعدادهن لتشكيل مجموعة ما، ولكنهن لم يرغبن بأن تكون تلك مجموعة تابعة للاتحاد... واتخذن قرارهن بالانضمام إلى الرابطة في اجتماعهن. وهكذا، كانت المجموعات النسائية العرقية التي وافقت هي من اتخذ قرار التشكيل وجعلت ذلك ممكناً.

المنتدى الثاني لنساء بورما

في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، التقت ممثلات عن منظمات الأقليات العرقية واتحاد النساء البورميات في ماي هونغ سون بتايلند. وخُصص هذا الاجتماع من أجل التحضير للمنتدى الثاني لنساء بورما المقرر عقده بعد بضعة أشهر. ورغم الموافقة غير الرسمية لنساء الأقليات العرقية على تشكيل نوع من التحالف بينهن، أصبحت الأمور مرة أخرى محل نزاع كبير. فظهرت شكوك حول النوايا الفعلية للاتحاد في الدفع نحو تأسيس تحالف كهذا، وطغت الخلافات والشكاوى على كل شيء ابتداء من هدف المظلة ووصولاً إلى هيكلية عضويتها. كانت الأمور تتجه نحو الانهيار. وخشي الاتحاد من ألا يتمكن قط من إنشاء حركة نسائية متحدة تشمل البورميات.

وكانت الأمور ستصل إلى طريق مسدود لولا تدخل امرأة تدعى ماري أوهن وهي رائد في جيش التحرير الوطني لكارين وعضو في منظمة نساء كارين. كانت ماري تتمتع بشخصية ساحرة وحماسية وتحظى باحترام كبير في المجتمع، وقد استخدمت نفوذها في دعم تشكيل مجموعة تحالف متعددة الأعراق. وتتذكر إحدى النساء كيف وقفت ماري تقدم حججاً مقنعة للنساء كي يتخطين خلافاتهن:

قالت الرائد ماري أوهن: 'فلتتذكرن أننا لا نقاتل المجموعات العرقية الأخرى، بل النظام العسكري. لا نريد أن نكون عدائيين تجاه بعضنا بعضاً. فنحن جميعا نقاتل النظام'.

أعارت المشاركات اهتماماً كبيراً لما قالته ماري. وفي نهاية الاجتماع، اتفقن أخيراً على أهمية تشكيل حركة نسائية متعددة الأعراق ومتحدة.

وتعزى القرارات الإيجابية المتخذة في نهاية الاجتماعات، إلى حد بعيد، إلى ماري، لأن الأخريات وهن جميعاً أصغر سناً استمعن إليها. قالت، علينا أن ندعم تشكيل رابطة نسائية. ولو لم تحضر ماري الاجتماع، لما تشكلت رابطة نساء بورما. لقد وافقنا جميعاً بسبب ماري.

عُقد المؤتمر الثاني لنساء بورما في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وكانت الأعمال التحضيرية لكل من اتحاد النساء البورميات والأقليات العرقية قد مهدت الطريق لعقد المنتدى، وهو ما يسر التوصل إلى إجماع على قضايا رئيسة. وافقت الـ ٤٢ امرأة المشاركة على تشكيل مظلة تقود الحركة النسائية وتشمل نساء الأقلية والأغلبية العرقية. ولكن تخلل الأجواء شعور بالاستياء وعدم الثقة والخلاف، وهو ما ظهر جلياً في القضية الخلافية المتعلقة بإيجاد اسم مناسب لهذه المجموعة الجديدة. وقد اعترفت مي سو بوينت قائلة: 'وجدنا صعوبة حتى في الاتفاق على الاسم، وأمضينا يوماً كاملاً نتجادل حوله'. وأخيراً، وبعد نقاشات مستفيضة، تم التصويت لتسوية المسألة.

وفي ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ وهو آخر يوم في المنتدى، تأسست رابطة نساء بورما بصفة رسمية. وكان الأعضاء المؤسسون هم منظمة نساء لوشاي الديمقراطية لعموم بورما، منظمة نساء تشين، رابطة نساء كاشين في تايلند، اتحاد النساء البورميات، منظمة نساء كارين، المنظمة النسائية الوطنية في كاريني، منظمة نساء لاهو، اتحاد نساء باو، اتحاد نساء راخاينغ، شبكة شان للعمل النسائي، اتحاد نساء داوي، ورابطة بورما لحقوق المرأة ورخائها (رابطة نساء بورما، ٢٠١١: ٣٨).

وهكذا، وعقب أشهر من التحضير والمفاوضات، أُنشئت أخيراً حركة للنساء البورميات، وهي تحالف متعدد الأعراق يضم جوهرياً نساء من الأغلبية والأقلية.

التغيرات في المعرفة و/أو المواقف و/أو الممارسات و/أو السلوكيات

أصاب اتحاد النساء البورميات منذ إنشائه في عام ١٩٩٥ نجاحاً في عدة مناطق، وغالباً بالتعاون مع رابطة نساء بورما. والأهم من ذلك، أن الاتحاد نجح في زيادة عدد النساء الناشطات سياسياً في المنفى وعدد النساء في المناصب القيادية، وفي خلق مستوى من الثقة بين مجموعات الأغلبية والأقلية العرقية، وبدرجة أقل في التأثير على المجتمع المنفي من حيث تغيير المواقف (إدماج النوع الاجتماعي).

زيادة عدد الناشطات سياسياً

يدير اتحاد النساء البورميات حالياً عدداً من البرامج الرامية إلى التوعية السياسية، وبالتالي المشاركة السياسية للبورميات. وأنشأ الاتحاد مكتبات في الهند والصين وتايلند، ليتمكن البورميون في المنفى من استعارة الكتب والمجلات أو المشاركة في النقاشات حول العنف المنزلي أو حتى تبادل الأحاديث والنصائح عن المكان الذي سيقصدونه في المرة التالية. ويزور المكتبات نحو ١٠ آلاف شخص سنوياً في ماي سوت بتايلند، بالإضافة إلى ألفي شخص في الصين وألف في الهند (اتصالات المؤلفة مع اتحاد النساء البورميات ٢٠١١). وتمثل النساء ٦٠–٨٠ بالمئة تقريباً من مستعيري الكتب. وهنا، فإن الجدران تزيّنت بملصقات ملونة تحوي رسوماً كرتونية تشرح مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى صور لأون سان سو تشي.

وإضافة إلى المكتبات، يدير اتحاد النساء البورميات ملجأ في ماي سوت حيث يعمل ويعيش زهاء ٥٠٠ ألف عامل بورمي مهاجر. وهو مخصص أساساً للهاربات من العنف المنزلي، ولكن الاستخدام المجاني للغسالة الآلية ووجود مجموعة ضخمة من الأغاني البورمية على أقراص DVD يغري نساء أخريات في المجتمع على القدوم إلى الملجأ. وتتوفر أيضاً للمهتمين منشورات مطبوعة، تحوي معلومات عن الوقاية من الأمراض أو تحليل الانتخابات البورمية. وفي بعض عطل نهاية الأسبوع، يوفر الاتحاد وجبات إفطار في الملاجئ يتبعها نقاش غير رسمي حول صحة الأمهات أو السياسة.

ينشر اتحاد النساء البورميات بالاشتراك مع رابطة نساء بورما تقارير عما يرتكبه الرجال من أعمال عنف ضد المرأة في مجتمعاتهم المحلية. وهو يملك دور حضانة للأطفال كي تتمكن الأمهات من الخروج للعمل. كما يزور الاتحاد، إذا سُمح له بذلك، أماكن عمل المهاجرات البورميات لتبادل الأخبار الجديدة من ديارهن ونشر معلومات عن حقوق المرأة وقوانين العمل. وتتبادل النساء بدورهن معلوماتهن الجديدة مع بعضهن. وبهذه الطريقة تنتشر المعرفة عبر المجتمع، كما توضح إحدى المستطلَعات:

نقدم مواضيع سياسية بطريقة غير مباشرة من خلال مكتباتنا ومناقشاتنا... ثم تتبادل [النساء] المواضيع مع نساء أخريات وتنتشر المعرفة كالأثر المتوالي.

أتاح الوصول إلى تلك البيئات غير السياسية للنساء اللاتي قد لا يشعرن بالراحة في بيئة يغلب عليها الطابع السياسي أن يرتبطن برابطة سببية، ويعززن تدريجياً قدراتهن ومعارفهن السياسية. ومن خلال هذا الاستخدام الإستراتيجي للخدمات الاجتماعية، تمكن اتحاد النساء البورميات من بناء الثقة مع العائلات التي تستخدم مرافقه الاجتماعية. وقد أنشأ أثناء ذلك قنوات للوصول إلى المجتمع، وشبكة واسعة يمكنه من خلالها نشر المعلومات وحشد الدعم لعمله وتجنيد أعضاء جدد. وكما أوضحت إحدى المستطلَعات:

دعمت [مجموعات نسائية] كثيراً من أنشطة المنظمات الأخرى. فهي تعمل وتؤثر كثيراً من خلف الكواليس، وتقوم بدور كبير في توعية المجتمع وتنظم الأنشطة والجهود في مجتمعاتها. وكان لهذا أثر ثانوي، لأن لديها شبكة واسعة ومنظمات أخرى في مجتمعاتها تلجأ إليها لتسهيل تنفيذ الأنشطة. وبهذه الطريقة، تؤثر المنظمات النسائية على المجتمعات التي تعيش فيها وتشكل عمودها الفقري.

علاوة على ذلك، خلق التركيز على القضايا الاجتماعية للمجموعات النسائية، منها اتحاد النساء البورميات، منصة تمكنت عبرها من اقتحام المجال السياسي (الذكوري) كالدخول في عضوية اللجان التنفيذية المركزية للمنظمات المعارضة الريادية. وقد أظهر مسح أجري عام ٢٠١٢ –وشمل ست منظمات معارضة منفية رئيسة (تحالف بورما الديمقراطي والحزب الديمقراطي من أجل مجتمع جديد ومجلس القوميات العرقية والمجلس الوطني لاتحاد بورما والجبهة الوطنية الديمقراطية والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية–المناطق المحررة– ازدياد عدد النساء في المناصب القيادية بنسبة ١٠٠ بالمئة منذ عام ٢٠٠٥ (اتصالات المؤلفة مع مركز إغاثة بورما ٢٠١٣، ومركز العدالة العالمية ٢٠١٢). وقد وفر لها عملها في ميدان العنف ضد المرأة مدخلاً إلى المجال العام، لدرجة بات فيها الخطاب العام حول ميانمار الآن يتضمن بانتظام إشارة إلى قضايا النوع الاجتماعي.

وخلافاً للتحليلات السابقة، تُعتبر المجموعات النسائية مرجعيات بشأن عنف الجيش ضد المرأة، ويعود ذلك، بشكل رئيسي، إلى التقارير الصادرة عن المجموعات النسائية المنتمية إلى الأقليات العرقية المستقلة والتي نشرتها رابطة نساء بورما. وقد اعتمدت خطاباً حقوقياً في مناقشاتها عن العنف التي تؤيده الدولة، ما مكن تلك المجموعات من التأثير على الحوار السياسي حول ميانمار. كما طالبت المجموعات النسائية بنجاح، بعد أن أصبحت خبيرة في مجال العنف والجيش، بالاعتراف بها في المجال السياسي حتى لو كان الإدماج بدائياً أحياناً. وكما وصفت إحدى المستطلَعات ذلك:

أكاد أجزم بازدياد الاعتراف بالمرأة كجزء من النضال وكجزء من الحل... لم تكن هناك في بادئ الأمر أصوات نسائية إطلاقاً، على الأقل، هذا ما بدا لي في البداية. كان هناك عدد قليل من النساء هنا وهناك، ولكن لم يكن لهن صوت. ولكن يستحيل الآن على الرجال، حتى لو لم يدعموا صوتهن كثيراً، أن يتجاهلوه تماماً كما كانوا يفعلون في السابق... فالاعتراف قائم، ولدى المرأة ما تقوله.

زيادة عدد النساء في المراكز القيادية في المجتمع المنفي

نظم اتحاد النساء البورميات برنامجين مدة كل واحد منهما ستة أشهر في تايلند، بهدف زيادة القدرة السياسية للشابات والفتيات وهما 'برنامج التمكين السياسي' و'برنامج التدريب الداخلي'. واستمر البرنامج الأول في شيانغ ماي بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ واتبعته ٢٨ امرأة ولكن أُغلق لدواعٍ أمنية، ما حرم المشاركات في عام ٢٠٠٩ من التخرج. أما البرنامج الثاني فقد جرت مرحلته الأولى في تايلند في الفترة ١٩٩٧–٢٠٠٠ لتتخرج منه ٧٠ مشاركة. وفي عام ٢٠٠٣، أُطلق البرنامج من جديد في شيانغ ماي وماي سوت. وأظهر تقييم أُجري عام ٢٠١٠ أن ٥٠ امرأة أكملن البرنامج، وأن غالبية خريجات البرنامجين وجدن عملاً دائماً داخل الحركة المناصرة للديمقراطية أو واصلن تعليمهن (اتصالات المؤلفة مع اتحاد النساء البورميات، ٢٠١١).

تحصل المشاركات في هذين البرنامجين على توجيهات بشأن حقوق المرأة والديمقراطية والسياسة، بالإضافة إلى الخطابة العامة ومبادئ الحاسوب واللغتين الإنكليزية والتايلندية. كما يطلعن على تاريخ ميانمار وعلى إنجازات رابطة نساء بورما وما تواجهه من تحديات. والمشاركات في البرنامجين هن من المجتمعات المنفية ومن ولايات مختلفة عرقياً داخل ميانمار، وهن عاملات مهاجرات ولاجئات وطالبات مدارس. إنهن صغيرات؛ فمعظمهن مراهقات، وقلة منهن تجاوزن سن العشرين. وهن يطلعن على أهمية إيجاد حركة نسائية موحَّدة، وما يمكن تحقيقه، وما حققته المرأة بالفعل بالمثابرة والعمل الجاد. ويعمل اتحاد النساء البورميات بنشاط على استقطاب الشابات والفتيات لهذين البرنامجين اللذين صنعا عدداً لا بأس به من الناشطات البارزات وثاقبات النظر. وحسب إحدى المستطلَعات:

بالتأكيد، ازداد كثيراً عدد النساء اللواتي يمكنهن الآن طرح قضايا عديدة ومناقشتها والدفاع عنها ببلاغة من منظور نسائي. نعم أصبحت النساء على الحدود أكثر ثقة وبلاغة. الكثير جداً جداً من النساء الآن.... كان اتحاد النساء البورميات قدوة يحتذى بها ليس للنساء فحسب، بل وللرجال أيضاً ولنساء تايلند. لقد اتسم بالاتساق والمثابرة أيضاً.

يستهدف اتحاد النساء البورميات أيضاً الشباب والرجال كمشاركين في ورشات عمل تثقيفية عن النوع الاجتماعي (كالمناقشات والاحتفالات). وتُظهر دراسة لتقارير الأنشطة للفترة ١٩٩٨–٢٠٠٧ أن الاتحاد أطلق وقاد سبع ورشات عمل للرجال عن

المساواة بين الجنسين. هذا بالإضافة إلى مناقشات أسبوعية تجري في المكتبات والمراكز ويشارك فيها الرجال أيضاً، فضلاً عن المشاركة في المناسبات كاليوم العالمي للمرأة ويوم الأربع ثمانيات، والتي غالباً ما يتحدث فيها الاتحاد عن قضايا تتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وتنضم إلى الاتحاد في هذه الجهود مجموعات نسائية أخرى تنفذ أيضاً برامج تثقيفية مختلطة بين الجنسين. وحسب إحدى الناشطات في تايلند، كان لهذا أثر إيجابي على جيل الشبان المغتربين الذين يرون أن تحولاً قد حصل في طريقة نظرة الرجال، خاصة الشبان، إلى هذه القضايا.

يوفر اتحاد النساء البورميات للمشاركين فرصة لاكتساب خبرة سياسية ضمن منظماتهم بهدف دعم جميع الأعضاء (ولا سيما الجدد منهم) في جهودهم تلك. وتوضح إحدى أعضاء الاتحاد، بأنه عندما يُدعى لحضور اجتماعات مع منظمات التحالف داخل الحركة الديمقراطية يرسل عضوتين: عضوة قديمة ذات خبرة سياسية وعضوة مبتدئة. وتقول: 'بهذه الطريقة، نحاول أن نُظهر للمنظمات الأخرى أهمية العضوات الأصغر سناً وضرورة دعمهن'. وعندما يُطلب من عضوة ما إلقاء كلمة في إحدى المناسبات، تكتبها العضوات معاً. وإدارة الاتحاد المكونة من مجلس متعدد العضوات تتناوب دوريًا كي يكتسب مزيد من العضوات مهارات الإدارة والخطابة. وتتيح العضوية في الاتحاد إمكانية التواصل مع شبكة من الأشخاص ذوي آراء متشابهة يمكن اللجوء إليهم طلباً للدعم. ويشغل كثير ممن شاركوا في برامج الاتحاد اليوم مراكز قيادية لدى الحركة المنفية ويقدمون نموذجاً يحتذى للجيل الأصغر:

> أعتقد أن سبب انتخاب نساء إلى الهيئات هو إظهارهن لقدراتهن خلال السنوات العشر الماضية. فهن اكتسبن خبرات. وقد اكتسبن عموماً خبرة سياسية من نوع ما داخل المنظمات النسائية وهذا أمر معترف به، ولكن ذلك لم يكن ليظهر من قبل، لأنهن لم يُظهرن للرجال أنهن كن قادرات على ذلك... إن الأمر يحصل، ببطء وليس بما يكفي تقريباً، ولكنه يحصل.

خلق مستوى من الثقة بين مجموعات الأغلبية والأقلية العرقية

يعيش المشاركون في برامج اتحاد النساء البورميات معاً ويأكلون معاً ويحيون معاً مناسبات بعضهم بعضاً، سواء كانت دينية أم قومية أم عرقية (مثل رأس السنة الجديدة في شان، ومهرجان الماء البوذي، وعيد اتحاد ميانمار). ويكرر الاتحاد بهذه الطريقة ما تعلمه في وقت مبكر، وهو أنه من خلال السماح للنساء بالالتقاء والتعاون طبيعياً وتحضير الطعام جماعياً وإعداد قوائم المؤونة للسوق والتعاون لحل الواجب البيتي يتعلمن أن يثقن ببعضهن. وبهذه الطريقة، يخلق الاتحاد شبكة من الشابات القادرات على رأب الانقسام العرقي.

تعتقد عضوات الاتحاد، أن مزيداً من الناس في هذه الأيام يدركون هدفه ويثقون بعضواته. وبحسب إحدى المستطلَعات، لم يعد يتعين عليهن الدفاع عن أنفسهن أو تبرير تصرفاتهن كما كن يفعلن في السابق. ولكنهن ما زلن حريصات على تقديم أنفسهن للمجموعات الأخرى والأفراد الجدد ببطء وبشكل تام، ليشرحن وهن يحتسين الشاي أو يتناولن طعام الغداء مهمتهن وتكوين قاعدة العضوية في الاتحاد. وهن، يجرين التدريب ويساعدن منظمات أخرى في عملها مجاناً بهدف بناء الثقة. وقد أقرت تلك المستطلَعة، بأنها تسأم أحياناً لأنه يتعين عليها أن تكون متيقظة دائماً إلى ما يعتقده الآخرون عن الاتحاد، بيد أنها تستدرك أنه بسبب تاريخ ميانمار العنيف، لا يمكن أن تأتي الثقة بسهولة بين أناس ينتمون إلى مجموعات مختلفة.

يُعتبر تشكيل رابطة نساء بورما، بحد ذاته، مؤشراً على وجود الثقة. فهي منتدى فعال، تناقش فيه نساء الأغلبية والأقلية قضايا معينة ويتبادلن معلومات ويعملن معاً في مشاريع مشتركة. وكانت الرابطة تضم في عضويتها عند إعداد هذه الدراسة ١٣ منظمة. واتحاد النساء البورميات هو المنظمة العضو الوحيدة التي لا تقوم عضويتها على أقلية عرقية معينة، أما المنظمات الاثنتا عشرة الباقية فيمثل كلٌّ منها مجموعة عرقية مختلفة .

ومن خلال أنشطة هذه المنظمات، تطورت العلاقات والشبكات بين نساء مختلفات، ما سمح بوجود سلوك تعاوني. ولكن من المعترف به أن مهمة الاتحاد تختلف قليلاً عن مهام منظمات الأقليات العرقية الأخرى، لأنه لا يروج لحقوق الجماعات العرقية بالطريقة نفسها، فهو يُعتبر منظمة نسائية تؤيد الديمقراطية وحقوق المرأة بشكل أعم في ميانمار. وبهذه الطريقة، لا يدافع الاتحاد عن حقوق إثنية بعينها أو عن تقدم ولايات إثنية مستقلة، خلافاً للمجموعات الأخرى التي تؤكد على حقوق المرأة في جماعة عرقية محددة:

> أعتقد، أن المسألة هي أن اتحاد النساء البورميات لا يمكنه التحدث نيابة عن [جماعة عرقية]، رغم كل ما يحاول القيام به، لا يمكنه؛ فقط لأنه مختلف. ولهذا تُعتبر رابطة نساء بورما مهمة، لأنها تُعتبر منتدى يمكن لعضواته العمل معاً على قضايا المرأة ومحاولة تمثيل الجماعات العرقية، وهي، كما تعلم، توازن عمل الاتحاد أيضاً.

التأثير على الجالية في المنفى من حيث تغير المواقف (إدماج النوع الاجتماعي)

أصبحت الحركة الديمقراطية في ميانمار أكثر وعياً بحقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، بسبب الضغوط التي مارستها الجماعات النسائية والمانحون الدوليون، ومقولة أن لا ديمقراطية دون المرأة. ويرى البعض أن هذا الوعي تجميلي أكثر منه

واقعي، وأن المنظمات التي يهيمن عليها الذكور لا تفعل شيئاً سوى التظاهر بتأييد أفكار إدراج النوع الاجتماعي. وتؤيد مي سو بوينت ذلك إلى حد ما. ونتيجة لذلك، تحاول مجموعات نسائية تحديد الرجال الذين يؤمنون بحق بالمساواة بين الجنسين. وبهذه الطريقة، يمكن لتلك المجموعات العمل من خلال هؤلاء الرجال للتأثير على رجال آخرين في المجتمع. وبالطبع، يؤثر ضغط المانحين على طريقة إدارة منظمات المنفى لبرامجها، ولكن لا يمكن للمرء أن يتجاهل بسهولة الدور الجماعي للمجموعات النسائية المحلية المنضوية تحت مظلة رابطة نساء بورما. وحسب إحدى المستطلَعات:

من وجهة نظر سياسية، إن وجود صوت موحَّد للمظلة هو الذي أحدث فارقاً. كانت رابطة نساء بورما كمن يحفر بأظفاره ويحفر ويحفر، والرجال كمن يقول لها ارحلوا بعيداً، ولكنك تعرف أنها لن تتوقف حتى يستدير الرجال ويعترفون بها.

يسعى اتحاد النساء البورميات إلى التأثير على حركات المنفى من داخلها بتشجيع ودعم عضواته الشابات على حضور برامج التدريب الداخلي أو الانضمام إلى عضوية منظمات يهيمن عليها الذكور. وترى الناشطة المقيمة في تايلند أنه حالما تنضم المرأة إلى تلك المنظمات، تؤثر على طريقة إدارة الأمور. وقد حصل تغيير في طريقة صياغة وسائل الإعلام في المنفى للقصص لتغدو أكثر شمولاً لصوت المرأة وقضاياها، إذ ازداد عدد الصحفيات الشابات اللواتي يكتبن وينشرن من منظور نسوي في هذه المنظمات. ويعود ذلك في جزء منه إلى برامج التثقيف آنفة الذكر، وفي جزء آخر إلى حدوث زيادة حقيقية في الوعي بالنوع الاجتماعي داخل المجموعات المناصرة للديمقراطية في المنفى.

يتمثل بعض ما تغير، في أن الناس باتوا يعرفون الآن كيف يكونون أكثر صواباً من ناحية سياسية والبعض تغير [حقاً]... والأمور التي تحدث بتأثير من الجهات المانحة يكون من الواضح جداً أنها كذلك. وثمة أمور كثيرة تحصل دون تأثير من الجهات المانحة، وهي ذات مغزى أكبر. وثمة اعتراف بضرورة تمتع المرأة بفضاء أكبر خارج مجال الطبخ، وهو ما عناه الفضاء في البداية. لذا، أجل؛ في الاقتراحات والأشياء، عليهم أن يكتبوا عن النوع الاجتماعي، وهم يكتبون ذلك ويسهبون فيه، ولكن ما يغير الأمور برأيي هو قوة المرأة وشق طريقها بنفسها نحو هذا الفضاء.

والقضية مطروحة على الطاولة الآن ليراها الجميع، إذ تؤكد إحدى المستطلَعات: 'حتى لو لم يؤمنوا بفكرة المساواة بين الجنسين، فهم يعلمون أنه ليس بوسعهم تجاهلنا كما كانوا يفعلون في السابق'. في الماضي، كانت الجماعات المؤيدة للديمقراطية التي يهيمن عليها الذكور تتهم علناً المنظمات النسائية بتقسيم الحركة وصرف الانتباه بعيداً عن هدفها المتمثل في تحقيق الديمقراطية. واليوم، ظاهرياً على الأقل، توافق الغالبية على أن الديمقراطية، بطبيعتها، تقتضي الإدماج الكامل والمتساوي للنساء والفتيات. ومن الإنجازات الملحوظة هي أن رابطة نساء بورما، بمشاركة فاعلة

من اتحاد النساء البورميات، نجحت في إدراج لغة تراعي النوع الاجتماعي وحصة ٣٠ بالمئة في دستور جمهورية بورما الاتحادية، وهو دستورُ ظِلٍّ صاغته مجموعات المعارضة في المنفى.

لا يزال أمام المجموعات النسائية الميانمارية طريق طويل لتقطعه، ولكن زيادة أعداد الناشطات سياسياً يعني ظهور مزيد من النساء في منظمات المنفى، ومنها وسائل الإعلام. وهي بذلك تقدم نموذجاً يحتذى للرجال والنساء والفتيان والفتيات، وتثبت أن المرأة قادرة ومؤهلة كالرجل. وكما أوضحت إحدى القياديات السابقات:

> تغيرت الحركة على الحدود كثيراً خلال السنوات العشر المنصرمة. فعلى سبيل المثال، باتت النساء يشاركن في مجالات عدة كالمنظمات والدورات التدريبية، وأخذ كثير من الشباب الجدد يشارك أيضاً. وقد أصبح بعض [هؤلاء النساء] في مراكز قيادية الآن... وبدأ الناس يَقبلون عن علم أو جهل بأهمية دور المرأة.

الدروس المستنبطة وتداعياتها على السياسات والممارسات

يمكن استخلاص عدد من الدروس من تجارب اتحاد النساء البورميات. أولاً، لا يمكن نكران أهمية العمل الجماعي في التغلب على التحديات التي تفرضها الانقسامات الراسخة وعميقة الجذور. وكانت تعبئة المجتمع عنصراً أساسياً لتسهيل العمل. ومن خلال إدراج النساء من مجموعات الأغلبية والأقلية في برامج التدريب وورشات العمل والمناسبات، تمكن الاتحاد من تهيئة مناخ ملائم للحوار والتفاهم، ما وفر في نهاية المطاف أرضاً خصبة لتطوير الحركة النسائية. وقد ساعد ذلك المرأة في إيجاد نظام دعم من الناشطات المتشابهات في الميول والأفكار، ما يسّر مشاركتهن في إحداث تغيير ناجح.

والدرس الثاني الذي يتسم بالقدر عينه من الأهمية، هو تحديد أرضية وأهداف مشتركة وعدو مشترك بغية دعم التعاون عبر المجموعات المختلفة. وهنا، سهَّل استخدام الفضاءات غير السياسية خلق أماكن اجتماعات غير رسمية، كالمكتبات للمهاجرين ومراكز استقبال ضحايا العنف المنزلي، حيث تمكنت النساء من الالتقاء والتواصل معاً رغم فروقهن العرقية دون أجندة سياسية صريحة. وقد فتح ذلك لاتحاد النساء البورميات الباب واسعاً على شبكة كبيرة من المهاجرين واللاجئين، تمكن من خلالها من نشر معلومات عن المساواة بين الجنسين والاستفادة منها لتطوير العضوية فيه.

ثالثاً، أسهم بناء قدرات المرأة في المجتمع وتبادل الخبرات والمسؤوليات مع العضوات الشابات، في إيجاد عدد لا بأس به من النساء البليغات والخبيرات والقادرات على إيصال صوتهن. وهنا ثبتت أهمية استخدام تداول الإدارة بطريقة

توفر الفرص للعضوات عديمات الخبرة وإرسال عضوات قديمات وجديدات معاً لاجتماعات خارجية وأغراض تمثيلية. وكانت برامج التدريب السياسي التي تستهدف الشابات، مهمة في خلق ناشطات واثقات وثاقبات النظر سياسياً. وقد أتاحت هذه الإستراتيجيات للمرأة تولي مناصب قيادية داخل جالية المنفى لتقدم بذلك نموذجاً يحتذى به للأجيال الشابة.

رابعاً، ثبُت بأن التعرف على رجال يناصرون قضايا النوع الاجتماعي لتسهيل إدراج التوعية به داخل منظمات المنفى يمثل إستراتيجية مهمة للتغلب على المعارضين لتلك القضايا. ومن خلال استهداف منظمات وتحالفات ومجموعات إعلامية يهيمن عليها الذكور لتوفير فرص التدريب والعمل لعضواته الشابات، تمكن اتحاد النساء البورميات من التأثير على تلك المنظمات من داخلها. وقد وفر التمثيل الواضح لنساء موثوقات ومحترمات سياسياً في جماعات المنفى ووسائل الإعلام، تفسيرات بديلة وأكثر شمولاً للدور الذي يمكن ويجب أن تضطلع به النساء والفتيات في المجتمعات البورمية.

خامساً، وفر اضطلاع الاتحاد بدور بارز الدعم لعمله، في وقت كان هو بأمس الحاجة إليه. وهذا يؤكد على أهمية الدعم الخارجي عند الشروع في أنشطة تكون حساسة أو مثيرة للجدل سياسياً.

سادساً، تأكد في نهاية المطاف أن سقوط قرية مانربلو كان بمثابة فرصة وفرت فضاء أرحب لظهور مجموعات مجتمع مدني مختلفة. وهكذا، يجب إلقاء الضوء على أهمية الاستفادة من لحظات معينة عندما يكون التغيير مطروحاً.

سابعاً، عند بحث التردد الأولي لبعض نساء الأقليات العرقية في المشاركة في اتحاد النساء البورميات، من المهم أن ندرك بأن بعض الدوائر قد تحتاج إلى زمان ومكان كي تتطور وتغير رأيها وتنضم إلى أنشطة الاتحاد.

الدروس الرئيسة للتعاون الديمقراطي

يمكن للمنظمات الدولية والمحلية التي شاركت في التعاون الديمقراطي أن تستخلص النتائج التالية، استناداً إلى ملاحظات اتحاد النساء البورميات.

أولاً، يجب أن تكون المبادرات عضوية بطبيعتها عوضاً عن أن تُفرض من الأعلى. وبهذه الطريقة، يمكن ضمان الملكية المجتمعية للمشروع، ويغدو القبول المجتمعي أكبر.

ثانياً، يُعتبر إشراك أصحاب السلطة المحليين منذ بداية البرنامج أمراً مهماً لاستمرار نجاح المشروع واستدامته. علاوة على ذلك، قد يكون استخدام الأماكن غير السياسية،

كمراكـز الاسـتقبال والمكتبـات، والمناسـبات الاجتماعيـة، كمراسـم الصـلاة وورشـات العمل الهادفـة إلى تضميـد الجـراح، فعـالاً في بنـاء الثقـة والتفاهـم بـين النـاس مـن مختلـف الهويـات الدينيـة والعرقيـة. وقـد فتـح ذلـك لاتحـاد النسـاء البورميـات البـاب واسـعاً عـلى شـبكة كبـيرة مـن الرجـال والنسـاء في المنفـى وفرصـاً لإطـلاع الـزوار والمشـاركين عـلى مواضيـع سياسـية تدريجيـاً. وتـدوم هـذه المبـادرات أبعـد مـن دورة التمويـل الفوريـة، حيـث تتبـادل النسـاء الـلاتي يسـتقبلن المعلومـات معارفهـن المتزايـدة مـع أعضـاء آخريـن في المجتمـع، مـا يضاعـف آثـار ذلـك.

ثالثـاً، تسـاعد اسـتدامة المبـادرات أيضـاً في إيجـاد قياديـات يقدمـن بدورهـن نموذجـاً يحتـذى لأجيـال جديـدة مـن الناشـطات.

والـدرس الرابـع، هـو أنـه ينبغـي للجهـات المانحـة أن ترهـن مسـاعداتها الماليـة بإدمـاج النـوع الاجتماعـي في جميـع المشـاريع، لا سـيما في تمويـل المبـادرات الإعلاميـة في المنفـى نظـراً لأهميـة ذلـك في إثـراء الـرأي العـام.

وأخـيراً، يُعتـبر إشراك الرجـال والشـبان في برامـج المسـاواة بـين الجنسـين أمـراً حاسـماً. وعـلى هـذا النحـو، يجـب دعـم مشـاريع تمكـين المـرأة التـي تسـتهدف الرجـال والشـبان وتشـملهم.

المراجع وقراءات أخرى

Boot, W., 'Can Burma Become World Rice Bowl Again?', *The Irrawaddy,* 14 August 2012

Burmese Women's Union (BWU), *Activity Report 1998–2001* (Mae Hong Son: BWU, 2002)

— *Activity Report 2002–2004* (Chiang Mai: BWU, 2005)

— *Activity Report 2005–2007* (Chiang Mai: BWU, 2008)

— *Caught Between Two Hells* (Chiang Mai: BWU, 2007)

Cambodian Ministry of Information, *Constitution of the Republic of the Union of Myanmar* (Myanmar: Printing and Publishing Enterprise, 2008)

Cockburn, C., *The Space Between Us: Negotiating Gender and National Identities in Conflict* (London: Zed Books, 1998)

Fink, C., 'An Overview of Burma's Ethnic Politics", *Burma: Human Rights, Forgotten Wars, and Survival: Cultural Survival,* 24/3 (2000)

Hedström, J., *Jag har en röst* [I have a voice] (Malmö: Pupill Förlag, 2012)

Hlaing, K. Y., 'The State of the Pro-Democracy Movement in Authoritarian Burma", *Policy Studies*, 36 (2007)

Lian, S. Z. C., 'New Flag for Burma: A Symbol of Burmanization', *Chinland Guardian*, 29 October 2010, available at <http://www.chinlandguardian.com/index.php/commentary-opinion/item/312-new-flag-for-burma-a-symbol-ofburmanization>, accessed 19 October 2011

Lintner, B., *Aung San Suu Kyi and Burma's Struggle for Democracy* (Chiang Mai: Silkwork Books, 2007)

Lwin, M., 'War Office Sets Out Ambitious Army Plan', *Democratic Voice of Burma,* 21 July 2011, available at <http://www.burmanet.org/news/2011/07/21/democratic-voice-of-burma-war-office-sets-out-ambitious-army-plan-minlwin/>, accessed 13 October 2011

Myanmar National Committee for Women's Affairs, *Status of Myanmar Women,* available at <http://mncwa.tripod.com/mncwa/id8.html>

Myint-U, T., *The River of Lost Footsteps: A Personal History of Burma* (London: Farrar, Straus and Giroux, 2008)

National Coalition Government of the Union of Burma, 'Rights of Women", in *Burma Human Rights Yearbook 2008* (Chiang Mai: Human Rights Documentation Unit, 2009)

Shan Women Action Network and Shan Human Rights Foundation, *License to Rape* (Chiang Mai: 2002)

Smith, M., 'State of Strife: The Dynamics of Ethnic Conflict in Burma", *Policy Studies,* 36 (2007)

Steinberg, D. I., *Burma/Myanmar: What Everyone Needs to Know* (Oxford: Oxford University Press, 2010)

Women's League of Burma (WLB), *The Founding and Development of the Women's League of Burma: A Herstory* (Chiang Mai: WLB, 2011)

— *In the Shadow of the Junta: CEDAW Shadow Report* (Chiang Mai: WLB, 2008)

— *Courage to Resist: Women Human Rights Defenders of Burma* (Chiang Mai: WLB, 2007)

— *Looking Through Gender Lenses* (Chiang Mai: WLB, 2006)

World Health Organization, *Country Cooperation Strategy 2008–2011* (Myanmar: World Health Organization, 2008)

ZOA Refugee Care Thailand, *Education Survey 2010*, available at <http://www.burmalibrary.org/docs11/ZOA-Edu_Survey_2010.pdf>, accessed 20 August 2012

— *Education Survey 2005,* available at <http://www.ibiblio.org/obl/docs3/ZOA_Education_Survey_2005.pdf>, accessed 20 August 2012

الهوامش

١. تتكون منهجية دراسة الحالة هذه من مراجعة للأدبيات، منها مواد مستمدة من كتب، وتقارير صادرة عن منظمات مجتمع مدني وصحف، ومواد رئيسة نشرتها حركة النساء البورميات. علاوة على ذلك، أُجريت ١٥ مقابلة شبه منظَّمة في السويد وتايلند وجمهورية التشيك مع جهات مانحة إقليمية ودولية ومنظمات مناصرة دولية وشركاء بورميين من المجتمع المدني وأعضاء في اتحاد النساء البورميات. ونظراً للطبيعة الحساسة لكثير من تعليقات المستطلَعين، حُذفت الأسماء وغيرها من المعلومات الشخصية.

الفصل الثامن

المكانة التي حققتها النساء عبر مساهمتهن في المنظمات المجتمعية في كارين

الفصل الثامن

نيكولاس هنري

ملخص

تركز دراسة الحالة هذه على الدور الجماعي لنساء كارين في التنظيم من أجل التغيير ضمن عمليات إدارة مجتمعاتهن، لا سيما بالمشاركة في منظمة نساء كارين، حيث تتقصى الدراسة تطور هذه المنظمة كمنظمة سياسية تعزز دور المرأة ضمن مجتمعات كارين.

تحققت مساهمة منظمة نساء كارين في إدماج المرأة وإشراكها في الحكم التقليدي، عبر عمليات مترابطة تمثلت في تعزيز مشاركة المرأة في المنظمة نفسها وعلى المستوى المجتمعي بهدف دعم إدماجها وتوليها مناصب قيادية، والعمل مع منظمات مجتمعية أخرى كاتحاد كارين الوطني لتعزيز إدماج المرأة، والتشبيك مع منظمات دولية لحشد الدعم من أجل تمكين نساء كارين.

وتُعتبر برامج التثقيف السياسي للمرأة ضرورية في بناء ثقة الناشطات وقدرتهن على المشاركة في الحياة السياسية لمجتمعاتهن. كما يُعد بناء العلاقات بين المنظمات النسائية والمنظمات المجتمعية الأخرى مهمّاً أيضاً لإشراك المرأة في الحكم التقليدي.

وتستنتج دراسة الحالة هذه دروساً للمنظمات المجتمعية التي تتبع إستراتيجيات تعليمية لتمكين المرأة، وتسعى لتحقيق توازن بين الاستقلال التنظيمي والانتماءات التقليدية. ويمكن للمنظمات الدولية أن تساعد بدعم الأنشطة المستقلة للمنظمات النسائية، وتعزيز فرص التشبيك، وإدراج قضايا النوع الاجتماعي في جميع المشاريع.

المختصرات

BWU	Burmese Women's Union اتحاد النساء البورميات
CBO	community-based organization منظمة مجتمعية
ELP	Emerging Leaders Programme برنامج القادة الجدد
KNLA	Karen National Liberation Army جيش التحرير الوطني لكارين
KNU	KarenNationaUnion اتحاد كارين الوطني
KWAT	Kachin Women's Association of Thailand رابطة نساء كاشين في تايلند
KWO	Karen Women's Organization منظمة نساء كارين
KYO	Karen Youth Organization منظمة شباب كارين
MMCWA	Myanmar Maternal and Child Welfare Association جمعية رعاية الأمومة والطفولة في ميانمار
MWAF	Myanmar Women's Affairs Federation اتحاد شؤون المرأة في ميانمار
NGO	non-governmental organization المنظمات غير الحكومية
UNHRC	United Nations Human Rights Commission المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
WLB	Women's League of Burma رابطة نساء بورما
YWLS	Young Women's Leadership School مدرسة القيادات النسائية الشابة

خلفية

إذا طُلب من منظمة نساء كارين أو من كوادرنا المشاركة في مناسبة ما أو تدريب أو أي شيء، فلن نقوم بأعمال الطبخ أو التزيين فحسب، بل يجب أن نكون على المنصة أيضاً. وإذا لم نكن على المنصة، لن نقوم بأي عمل آخر. (مقابلة مع قائدة فريق منظمة نساء كارين ٢٠١١)[١].

تبحث دراسة الحالة هذه في الدور المتغير للمرأة في الحكم التقليدي داخل مجتمعات كارين في ميانمار وعلى الحدود التايلندية الميانمارية، مع التركيز على الدور الجماعي الذي اضطلعت به نساء كارين من خلال منظمة نساء كارين. وقد ظهر نجاح المنظمة في تعزيز مشاركة المرأة في الحكم التقليدي بشكل كبير، عبر انتخاب ناو زيبورا سين القائدة السابقة للمنظمة إلى منصب الأمين العام لاتحاد كارين الوطني عام ٢٠٠٨ الذي شغلته حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ عندما أعيد انتخابها نائباً للرئيس.

أصبح نجاح قياديات مثل ناو زيبورا سين ممكناً، عبر البرنامج الطموح للتنظيم المجتمعي القائم على التعليم والخدمات الاجتماعية والمناصرة التي وفرتها منظمة نساء كارين خلال العقد المنصرم. وقد نجحت نساء كارين في التغلب على العقبات التي تحول دون مشاركتها في صنع القرار في مجتمعاتهن، من خلال بذل جهود متضافرة لإنشاء منظمة نساء كارين كمنظمة مستقلة توفر للناشطات قاعدة يعملن من خلالها مع القادة الذكور على قدم المساواة. وفيما لم تكتمل هذه العملية بعد ولا تزال العقبات قائمة، فقد تطورت مشاركة المرأة في الحكم التقليدي لمجتمعات كارين كثيراً بفضل أنشطة المنظمة.

وتستعرض دراسة الحالة هذه تقارير صادرة عن منظمة نساء كارين ومنظمات أخرى، ومصادر ثانوية ومقابلات أُجريت مع أعضاء منظمات مقرها على الحدود بين ميانمار وتايلند. وقد أُجريت مقابلات مع الناطقين الرسميين باسم المنظمة واتحاد كارين الوطني من أجل هذه الدراسة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١. وبالتالي، تركز هذه الدراسة على الأفكار والخبرات التي وفرها المشاركون في المقابلات، مع إدراج مواد إضافية للخلفية والسياق. وتهدف الدراسة إلى استكمال المادة الحالية التي توثق عمل المنظمة، منها تقارير العمل المتاحة على موقعها (https: / /www.karenwomen.org).

للإدارة التقليدية تعريف عام يشمل باقة من أشكال صنع القرار في مجتمعات كارين، ولكنها ليست مستخدمة رسمياً في الجهاز الحكومي لأي ولاية أو حكومة. وكما أشار بويجي وآخرون (٢٠٠٨: ١٠)، يختلف الحكم التقليدي اختلافاً كثيراً، إذ يمكن أن تُمارَس السلطة في مجتمع ما وفق تسلسل هرمي من قبل فرد أو جماعة عبر أشكال متنوعة من الحكم التشاركي.

ولا يمكـن رسـم خطـوط واضحـة بـين الحكـم التقليـدي وحكـم الدولـة، لأن الأشـكال التقليديـة لحكـم المجتمـع تتخـذ معـان ومهـام جديـدة في سـياقات سياسـية جديـدة (بـور ٢٠٠٢: ٤٢٨٣). حتـى أن التقاليـد نفسـها يُعـاد اسـتحداثها وحشـدها انتقائيـاً لتناسـب الأهـداف الحاليـة. وعوضاً عـن تحديـد أشـكال معينـة مـن الحكـم بوصفهـا تقليديـة، تتمثـل المنهجيـة هنـا في دراسـة أشـكال الحكـم غـير الخاضعـة للدولـة، والقائمـة في مجتمعـات كاريـن مـن حيـث سـبل مشـاركة المـرأة في صنـع القـرار وهيكليـة السـلطة السياسـية.

ويمكـن اعتبـار مشـاركة منظمـة نسـاء كاريـن في تنظيـم المـرأة في مجتمعـات كاريـن جـزءا مـن عمليـات الحكـم التقليـدي، إذ تنتخـب المنظمـة ممثليهـا في كل مقاطعـة مـن المقاطعـات السـبع التـي يعمـل فيهـا اتحـاد كاريـن الوطنـي وفي كل قسـم مـن مخيـمات اللاجئـين عـلى الحـدود التايلنديـة الميانماريـة. ومـن خـلال هـذه الهيـاكل المتوازيـة، يمكـن أن يكـون لنسـاء كاريـن أثـر كبـير عـلى شـؤون مجتمعاتهـن. وقـد تأسسـت منظمـة نسـاء كاريـن في عـام ١٩٤٩ بقيـادة داو نيتـا زوجـة سـاو بـا يـو جيـي قائـد كاريـن ومؤسـس اتحـاد كاريـن الوطنـي. ولكـن المنظمـة لم تكـن نشـطة حتـى أُعيـد تأسيسـها عـام ١٩٨٥ بمبـادرة مـن الاتحـاد أيضـاً، وهـذه المـرة بقيـادة نـاو لاه بـو زوجـة الجنـرال سـاو بـو ميـا رئيـس اتحـاد كاريـن الوطنـي حينهـا (مكارتـن ٢٠٠٨).

كان الهـدف مـن المنظمـة في كلا المرتـين دعـم مشـاركة المـرأة في عمـل الاتحـاد عـلى عـدة مسـتويات، بيـد أن دور المنظمـة تغـير عـبر الزمـن لتتحـول مـن داعمـة للاتحـاد ومشـاركة في العمـل الاجتماعـي، إلى مؤسسـة سياسـية مسـتقلة بحـد ذاتهـا. وقـد تعـزز دورهـا السـياسي منـذ انضمامهـا إلى منظـمات أخـرى تمثـل نسـاء مـن أعـراق مختلفـة في ميانـمار لتشـكيل رابطـة نسـاء بورمـا عـام ١٩٩٩. ومنذئـذ، ازداد دور المنظمـة دوليـاً، مـا مكنهـا مـن جمـع التبرعـات مـن منظـمات ومؤسسـات دوليـة غـير حكوميـة دعـماً للعمـل المحـلي في مجتمعـات كاريـن.

تسـتند الشرعيـة السياسـية لمنظـمات، مثـل اتحـاد كاريـن الوطنـي ومنظمـة نسـاء كاريـن إلى عمليـات مكثفـة مـن التنظيـم المجتمعـي وبنـاء علاقـات تتنافـس فيهـا منظـمات غـير حكوميـة مـع الدولـة عـلى السـلطة السياسـية، وتصبـح مـزودة رئيسـة للخدمـات العامـة (هنـري ٢٠١١). وكـما أصبحـت المجتمعـات تعتمـد عـلى هـذه المنظـمات في التمثيـل والبقـاء، تعتمـد المنظـمات عـلى دعـم قواعدهـا الشـعبية في المجتمعـات. وقـد وصـف ذلـك أحـد أعضـاء اتحـاد كاريـن الوطنـي قائـلاً: 'لم نحصـل عـلى أي دعـم خارجـي طـوال النضـال بـأسره، بـل حصلنـا عـلى دعـم فقـط مـن شـعبنا في كاريـن مـن الداخـل'. وتعـين عـلى اتحـاد كاريـن الوطنـي، للمحافظـة عـلى قاعـدة الدعـم، أن يعيـد تنظيـم نفسـه بغيـة التصـدي لتحديـات طرحتهـا جماعـات مـن كاريـن كانـت مهمشـة ضمـن الهيـاكل الأصليـة للاتحـاد. وقـد حـدث الانشـقاق الأعظـم عـام ١٩٩٥، عندمـا خـسر الاتحـاد دعـم بعـض

أعضائه البوذيين الذين أحسوا بأنهم ضحية تمييز تمارسه ضدهم القيادة المسيحية المسيطرة. وأدى انشقاق الجنود البوذيين في جيش التحرير الوطني لكارين، ليشكلوا الجيش البوذي الديمقراطي لكارين ويبايعوا النظام، إلى السقوط المباشر لمقرات الاتحاد في مانربلو.

وكردٍّ على ذلك، أدرج الاتحاد أعضاء بوذيين في لجانه المركزية وفي إدارة الشؤون الدينية لديه، بهدف حشد دعم الأغلبية البوذية في ولاية كارين (أونغ زاو ومو جيو ٢٠٠٠). وثمة الآن تحول جارٍ أكثر هدوءاً ولكنه عظيم أيضاً، تلبية لطلب من نساء كارين بتمثيلهن في عملية صنع القرار ضمن منظمات كارين، منها اتحاد كارين الوطني.

خلفية إقصاء المرأة

أكدت منظمة نساء كارين (٢٠١٠)، بأن المعتقدات التقليدية بشأن دور المرأة تشكل حاجزاً أمام مشاركتها في القيادة السياسية. وبحسب ناو زيبورا سين، كان للمعتقدات التقليدية التي تعتبر أنه ينبغي للمرأة أن 'تتولى الأعمال المنزلية والعمل الاجتماعي ولكن ليس المجالات السياسية' أثر سلبي على الثقة بإمكانية انخراطها في العمل السياسي. ووفقاً للمنظمة، لطالما اعتُبرت المرأة غير جديرة بلعب أدوار قيادية (مثل مختارة القرية) في مجتمعات كارين. وعلى الرغم من إظهار بعض النساء قدرات واضحة واختيارهن كقياديات، اعتُبرن استثناء للقاعدة العامة التي تقول إن القيادة لا تلائم المرأة.

ولكن منظمة نساء كارين تعترف أيضاً بأهمية ومكانة بعض الأدوار التي تولتها المرأة تقليديا. وتذكر الروايات الشفوية نساء عظيمات وقويات عُرفن باسم 'كاو كي ساو مو'، وكن قياديات روحيات وحاملات لمشاعل معرفة وصاحبات سلطة على استخدام الأرض والممارسات التقليدية. ويُذكر بأن تلك الرموز المرجعية النسائية كن منتشرات في قرى كارين التي تؤمن بالمذهب الروحاني حتى ثلاثينيات القرن العشرين (منظمة نساء كارين ٢٠١٠: ٨). ولاحظ أيضاً علماء أنثروبولوجيا غربيون الأدوار المهمة للمرأة في مجتمع كارين، خصوصاً في المناطق الجبلية، في تنظيم الطقوس الاجتماعية والحقوق المتعلقة بالأرض وزراعة التراحيل (مثلاً، مارشال ١٩٢٢، وإبيرلي ١٩٦١). وبالتالي، هنالك سوابق تقليدية لقيادة المرأة ومشاركتها في الحكم التقليدي في كارين رغم استبعاد بعض هذه الأدوار مع ظهور المؤسسات الأبوية وتمزق الحياة المجتمعية جراء النزاع العسكري.

وكما أكدت رابطة نساء بورما (٢٠٠٦: ٦)، ليست الثقافات ثابتة، وينبغي ألا تُعتبر القيادة الأبوية جزءا ثابتاً من الثقافة الكارينية أو البورمية مثلها في ذلك مثل الثقافات

الغربية. ويجب أن يتفادى تفسير التمييز بين الجنسين إغواء إسقاط تحيزات الحاضر على رؤية ثابتة للماضي، وأن يقر بأن التقاليد الثقافية هي دائماً نتاج روايات اجتماعية أعقد من أي قصة بمفردها تروى عنها. والمواقف المحافظة تجاه المرأة والتي تدّعي أنها تمثل التقاليد، ربما تستند فعلياً إلى روايات أحدث أو تكون نتاجها. وبالفعل، فإن بعض جوانب الحكم التقليدي في مجتمعات كارين والتي اعتُبرت أنها تعكس النظام الأبوي، مثل نظام مخاتير القرى، يمكن أن يُعزى إلى فرض السلطة الاستعمارية البريطانية.

يتخطى نظام المخاتير الذي وُضع في ظل الأحكام العرفية بموجب قانون القرى لعام ١٨٨٦ الأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعي ليفرض وحدة سلطوية ذكورية محددة جغرافياً (تايلور ٢٠٠٩: ٨٢). وقد تمت المحافظة على وظائف هذا النظام ’ المتمثلة في تسهيل تحصيل الضرائب والعمل الجبري والمساعدة في "تهدئة" المجتمعات المقاومة بفرض العقاب الجماعي‘ ونقلها من مرحلة الحكم الاستعماري إلى برامج مكافحة التمرد في أنظمة الحكم التي سادت في ميانمار بعد الاستقلال. وانطوت عملية إعادة التنظيم الاجتماعي هذه، التي تقوم بها الحكومة المركزية منذ الفترة الاستعمارية، على تهميش أشكال معقدة ومتداخلة من الحكم التقليدي، مارست المرأة من خلالها سابقاً درجة من السلطة على الأرض والمعرفة والممارسة الاجتماعية.

تَدين الأفكار الحالية، بشأن دور المرأة في الثقافة التقليدية الكارينية، بالكثير إلى جهود بناء الأمة التي بذلتها أجيال عديدة من قادة كارين. وحتى وقت قريب، كان قادة كارين النافذون رجالاً مسيحيين من جماعة كارين الناطقة بلغة سكاو مثل سو با يو جي والجنرال الراحل سو بو مايا، الذي سعى وغيره من القادة إلى تعزيز هوية كارينية موحَّدة تجمع قيماً أخلاقية مسيحية قوية (كورويا وفيركويتين ٢٠٠٩: ٣٩٥). ويمكن اعتبار هذه القيم مؤثرة جداً في بعض الأدوار الأولى لمنظمة نساء كارين بعد أن أُعيد تشكيلها في أواخر الثمانينات، عندما كان ’يُنتظر من العضوات المساعدة في الحفاظ على الطابع الأخلاقي التقليدي لنساء كارين أي العفة قبل الزواج‘ والترويج لارتداء المرأة الثياب التقليدية لكارين (كوروين ١٩٨٩). وبما أن قادة كارين ومفكريها سعوا إلى ضمان موقع شعب كارين ضمن البيئات السياسية لميانمار خلال الحقبة الاستعمارية وبعد الاستقلال، فقد استندوا إلى قصص عن التقاليد، وبالتالي إلى الدور التقليدي للمرأة عند شعب كارين دعماً لقضيتهم.

خدمت ’حكاية الأُمة‘ هذه (بهابا، وردت في راجا ٢٠٠٢: ٥١٨) غاية؛ هي السعي للحصول على الاعتراف والشرعية من أطراف خارجية مثل ممثلي منظمات حكومية ودولية وأيضاً من أعضاء مجتمعات كارين، فضلاً عن تعزيز الهوية الجماعية والتضامن من خلال التربية الشعبية. وقد ذهب مراقبون خارجيون لهذه العملية

أحياناً إلى أن فكرة تأسيس أمة كارينية يهددها تسييس العرقية (هاريدن ٢٠٠٢: ٨٤). ولكن، إذا قبلنا أن جميع الشعوب هي 'مجتمعات متخيَّلة' 'لا تتميز بزيفها أو أصالتها بل بالأسلوب الذي يتم تخيلها فيه' (أندرسون ٢٠٠٦: ٦)، عندها يصبح من الممكن مناقشة العواقب السياسية لقصص معينة عن بناء الأمة دون الحاجة إلى مهاجمة الحركة السياسية التي تحدث ضمنها. وحقيقة أن من وضعوا قصصاً من التقاليد الكارينية كانوا على الأغلب مسيحيين ذكوراً، تسمح لنا بنقد ما طرحته تلك القصص من أفكار عن الأدوار التقليدية للمرأة في مجتمع كارين، دون جعل أهداف المساواة بين الجنسين تخالف تقاليد كارين أو مشروعها الهادف إلى بناء الأمة بحد ذاته. وبالفعل، فإن عودة ظهور قيادات نسائية في مجتمع كارين وما رافقه ذلك من نمو منظمة نساء كارين وتولي ناو زيبورا سين منصب أمين عام اتحاد كارين الوطني، قد حدثا على أساس الالتزام الراسخ بتعزيز دور المرأة ضمن بناء الأمة الكارينية.

عمِل أحياناً الدين المنظَّم، المعمداني والبوذي، على حد سواء، بمثابة وسيلة لوضع وترسيخ أشكال جديدة من السلطة الأبوية في الحكم التقليدي في مجتمعات كارين. وكانت الكنيسة الإنجيلية المعمدانية في مناطق كارين أثناء فترة الاستعمار خاضعة بشدة للسيطرة الذكورية بوجود منظمات تبشيرية تتخذ خطوات فعالة لتقييد دور المرأة وقمعه داخل الكنائس وفي العمل التبشيري (ووماك ٢٠٠٨). وفيما تتولى نساء كارين الآن أدواراً أهم في المنظمات المجتمعية المسيحية وأصبح بعضهن قساوسة غير رسميين، لا يمكنهن أن يصبحن كهنة أو يتخذن أدواراً قيادية في الكنائس (مجموعة كارين لحقوق الإنسان ٢٠٠٦: ١٧). وتستند أيضاً المؤسسات البوذية في ولاية كارين، كما في أجزاء أخرى من ميانمار، إلى هياكل قيادية ذكورية حصرياً ينحصر فيها دور المرأة بتجهيز قرابين للمعابد وصدقات للرهبان (مجموعة كارين لحقوق الإنسان ٢٠٠٦).

عززت اللوائح الرسمية لمجتمع الرهبان البوذيين (المجتمع الرهباني ويشمل القيادة الدينية من رؤساء أديرة ورهبان بارزين) في ميانمار التفسيرات المحافظة للكتب الدينية، والتي تشير إلى المكانة المتدنية للمرأة وواجباتها الأخلاقية لتكون تابعاً للرجل (رابطة نساء بورما ٢٠٠٨: ١٩). وقد ألغت الديانتان المنظَّمتان، المسيحية والبوذية، ممارسات روحانية استمرت لدى أقلية كبيرة من المجتمعات في مناطق معزولة لعبت المرأة فيها دوراً كبيراً كزعيمة روحية ضمن العائلات الممتدة (مجموعة كارين لحقوق الإنسان ٢٠٠٦: ١٧). وعلى الرغم من أن المؤسسات المسيحية والبوذية وفرت للمرأة فرصاً تعليمية وتنموية مجتمعية، وعلى الرغم من إشراك المرأة في كوكبة من المنظمات المجتمعية الدينية، لا تزال القيادة الدينية في ولاية كارين شأناً يهيمن عليه الرجل.

لقد أوهن التهجير القسري للمدنيين، كجزءٍ من الحملات العسكرية لمكافحة التمرد في ولاية كارين، الأساس الاجتماعي والاقتصادي للأدوار التقليدية للمرأة، وأعاق جهود المنظمات النسائية الرامية إلى تنظيم أشكال جديدة من المشاركة السياسية. ففي ولاية كارين، كما في مناطق الصراع الأخرى، استهدفت التاتماداو (القوات المسلحة في ميانمار) المدنيين بشكل منهجي في محاولة لإضعاف المقاومة. وشملت الانتهاكات التي أُبلغ عنها وجهاء المجتمع في كارين، التدمير المنهج للقرى والمحاصيل واحتجاز القرويين في منازلهم أو ترحيلهم بالقوة وعزلهم عن حقولهم ومؤنتهم. وقد دفعت هذه الانتهاكات اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى توجيه انتقادات علنية إلى نظام ميانمار عام ٢٠٠٧، لأنه خلق 'حالة من الخوف الدائم بين السكان' (اقتُبست في بريس ٢٠٠٨: ٤). وهذه الانتهاكات، هي تكتيكات عسكرية رسمية تنفَّذ منذ أن أدخل الجنرال ني وين سياسة قطع الإمدادات الأربعة عام ١٩٦٢ لحرمان اتحاد كارين الوطني الثائر من الطعام والتمويل والمعلومات والمجندين (غراندي- وار وونغ سيو يين ٢٠٠٢: ١٠١).

وفي عام ٢٠١٠، أشارت تقديرات اتحاد الحدود التايلندية البورمية إلى أن أكثر من نصف مليون شخص نزحوا بسبب الصراع المسلح في جنوب شرق ميانمار (منها ولايات كارين وكاريني ومون وشان)، وأن الجيش الحكومي والقوى المتحالفة دمرت ٣٧٠٠ قرية منذ عام ١٩٩٦. وكانت الفترة بين آب/ أغسطس ٢٠١٠ وحتى تموز/ يوليو ٢٠١١ الأسوأ خلال عقد من الزمن على صعيد التهجير القسري الذي طال ١١٢ ألف شخص في ١٠٥ قرية بجنوب شرق ميانمار. وكانت مجتمعات كارين من بين الأكثر تضرراً حين اندلع القتال بين النظام وعناصر من الجيش البوذي الديمقراطي في كارين والمتحالف مع النظام في السابق، واستمرت عمليات مكافحة التمرد ضد اتحاد كارين الوطني باستهداف المدنيين. وتشمل الأرقام أيضاً أكثر من ٢٨ ألف شخص من قرى كارين هُجِّروا بالقوة من مناطق تأثرت بمشروع سد كياوك ناغا، الذي أغرق مناطق كبيرة من ولايتي كارين وباجو الشرقية (اتحاد الحدود التايلندية البورمية ٢٠١١: ١٨). وفي ظل الوضع الراهن من القمع العسكري والصعوبات الاقتصادية، أصبحت المسؤولية التي تتحملها النساء من أجل بقاء أسرهن وظيفة بدوام كامل. وحسب ناو زيبورا سين، جعلت الحاجة إلى التركيز على بقاء العائلة 'مِن الصعب جداً على المرأة أن تستكشف الخارج، وتحظى بوقت إضافي كي تعمل وتركز على السياسة أو على أشياء إضافية كالعمل المجتمعي'. لقد رسخ هذا الوضع أدوار النوع الاجتماعي الراهنة التي يتولى فيها 'الرجل العمل عادة، كالعمل الثوري أو الاقتصادي، بينما تتخلف المرأة وتعمل لصالح الأسرة وترعى الأطفال'.

تُعتبر عسكرة الحياة في ميانمار، خصوصاً في المناطق الحدودية، عملية ذكورية، إذ تشير رابطة نساء بورما (٢٠٠٦: ٢) إلى أن التاتماداو مؤسسة ذكورية بامتياز، وأن الهيمنة العسكرية للمؤسسات السياسية والاجتماعية تشكل بذلك عائقاً مباشراً أمام مشاركة المرأة في الحكم. وقد أنشأت الحكومة منظمات نسائية رسمية، مثل اتحاد شؤون المرأة في ميانمار وجمعية رعاية الطفولة والأمومة في ميانمار، بقيت تحت السيطرة المطلقة للقادة الحكوميين الذكور. وفي ولاية كارين، أُفيد بأن الوحدات العسكرية تجبر القرى على شراء عدد محدد من مقاعد العضوية في هاتين المنظمتين، رغم جهل المرأة في هذه المجتمعات بهما وعدم اهتمامها بالانضمام لهما (مجموعة كارين لحقوق الإنسان ٢٠٠٦: ٣٨). علاوة على ذلك، تضمنت العسكرة العنف ضد المرأة، ومنه الاستخدام الواسع والموثق للاغتصاب كعمل حربي (منظمة نساء كارين ٢٠٠٤)، ما أثر على قدرتها على السفر والعمل بشكل مستقل وزرَع لديها ثقافة الخوف على سلامتها في كل الأوقات (منظمة نساء كارين ٢٠٠٤: ٢٢). وثمة أدلة أيضاً على استخدام التاتماداو للعنف الجنسي عمداً، كتكتيك لثني المرأة عن تولي مراكز قيادية. وقد أفادت كثيرات من زعيمات القرى اللاتي قابلتهن منظمة نساء كارين (٢٠١٠: ١٤) أن ضباط الجيش قد اغتصبهن، هن أو أفراد عائلاتهن، كعقاب أحياناً على عدم الخضوع للأوامر. وفي عدة حالات موثقة سابقاً لدى منظمة نساء كارين (٢٠٠٤: ١٧)، اتُّهمت ضحايا العنف الجنسي بدعم اتحاد كارين الوطني أو بوجود أقارب لهن ينتمون إليه.

أثر الإقصاء من صناعة القرار السياسي

مع أن اتحاد كارين الوطني التزم بتنفيذ سياسات تعزز دور المرأة القيادي، إلا أنه ناضل لإحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف. وعلى الرغم من أنه يدعم الهدف الطموح الذي وضعته رابطة نساء بورما وهو زيادة حصة المرأة في المناصب القيادية إلى ٣٠ بالمئة، فقد وجد صعوبة في تحقيق حتى حصة الخمسة بالمئة الحالية التي ينص عليها دستوره. وبينما يمر الاتحاد بعملية تحول في الاعتراف بالطاقات القيادية للمرأة، فإن التقدم متفاوت، خصوصاً على مستوى المناطق؛ إذ ليس لديه قادة مناطق من الإناث. وعلى الرغم من وجود عضوات في اللجان الإدارية لبعض المناطق، يهيمن الذكور على مناطق أخرى هيمنة كاملة. وكما صرحت متحدثة باسم منظمة نساء كارين: ’ يمكننا أن نرى كيف تزداد مشاركة المرأة على المستوى المركزي لاتحاد كارين الوطني، ولكن على مستوى المناطق لا يزال البعض يعتقد إنه ليس لديه نساء...، لا يستطيع إيجاد نساء.‘

في الماضي، جرى الدوران في حلقة مفرغة لا تعترف بالمرأة كقيادية ولا تدعمها. وكانت المرأة تفتقر إلى الثقة والخبرة كي ترشح نفسها لمناصب قيادية. ولم تتشكل العوائق

أمام مشاركة المرأة في اتحاد كارين الوطني نتيجة سياسة مدروسة وإنما بسبب لامبالاة القادة الذكور وإهمالهم لقضايا النوع الاجتماعي. ويعود تقدم المرأة في الاتحاد أساساً إلى مبادرة منظمة نساء كارين. وحتى عندما حصلت المنظمة على الاعتراف بأهمية تمكين القياديات والناشطات، فإنها ناضلت كي تتغلب على لامبالاة المنظمات الأخرى التي باتت الآن تَعتبر قضايا النوع الاجتماعي مسؤولية المنظمة. وكما صرحت ناطقة باسم المنظمة:

> تقليدياً، يقولون إننا بحاجة إلى مشاركة مزيد من النساء، ومسألة إرسالهن متروكة لمنظمة نساء كارين... يعتقدون أن المنظمة هي المسؤولة عن توفير النساء، بدلاً من أن يقوموا بإحضارهن والمساعدة في تدريبهن أو دعوتهن إلى الاجتماعات والتدريبات وبناء قدراتهن على هذا النحو.

تعين على النساء اللائي يتولين مناصب قيادية أن يتغلبن على تشكيك زملائهن الذكور بقدراتهن وتجربتهن. وقد وصفت ناو زيبورا سين ما واجهته من صعاب بعد أن أضحت الأمين العام لاتحاد كارين الوطني، قائلة:

> أنا أول امرأة في هذا المنصب، وأعتقد أنه كان يصعب على القادة الذكور أو بعضهم قبول تولي امرأة لهذا المنصب. لذلك كنت أشعر، أحياناً في البداية، ببعض الاختلاف عن القادة الذكور... كان ذلك صعباً جداً علي.

تناقش دراسة الحالة هذه لاحقاً العوامل التي مكنت ناو زيبورا سين من الوصول إلى هذا المنصب، ومنها تجربتها السابقة كقائدة لمنظمة نساء كارين. ولكن حتى مع توفر الدعم التدريبي والتنظيمي من المنظمة، تَعتبر نساء كثيرات أن اختراق الأدوار التي يهيمن عليها الرجال ضمن منظمات كارين مهمة شاقة. وكما صرحت متحدثة باسم منظمة نساء كارين:

> نحن نخاف، لأن المنظمات أحياناً لا تُطلع المرأة على العمل أو لا تسلمها إياه بالشكل المناسب أو لا تزودها بمعلومات كافية. ولذلك، بطبيعة الحال، عندما تذهب المرأة إلى اجتماع ما، لا تشعر أنها قادرة على فعل أي شيء. فهي بحاجة إلى توجيه ومعلومات.

شكّل الافتقار إلى الدعم، الذي عانت منه بعض نساء كارين عند الانضمام إلى منظمات مجتمعية، عائقاً أمام مشاركتهن الكاملة في العمل السياسي. وعندما تُمنع المرأة من تحقيق طاقاتها وتقديم أفضل ما لديها بسبب الافتقار إلى الدعم المؤسسي، يعزز ذلك نظرة مشوهة تقول إن المرأة غير مناسبة للعمل السياسي.

وتشكل العدائية والمضايقات في الثقافة غير الرسمية للمنظمات عائقاً آخر تواجهه المرأة عند المشاركة في المنظمات المجتمعية. فقد تلقت منظمة نساء كارين ملاحظات من عضوات تعرضن للمضايقات أثناء العمل مع موظفين ذكور من منظمات أخرى في كارين: 'عندما تسافر النساء مع الرجال أحياناً، يمكن أن يتعرضن لمضايقات لفظية أو

للسخرية أو لسماع أشياء ليست لطيفة عن المرأة. وهذا يجعلهن يشعرن بعدم الارتياح للعمل في هذه البيئات'. كان هذا النوع من المضايقة أحد التفسيرات التي استشهدت بها منظمة نساء كارين، حول الصعوبات التي أبلغت عنها منظمات مجتمعية ومجموعات حقوق الإنسان في إيجاد كوادر نسائية للعمل كباحثات ميدانيات داخل ولاية كارين. وقد أوضحت منظمات حقوق الإنسان، أن تلك الصعاب تتمثل في وجود عوائق على مستوى المجتمع (حيث جعلت المسؤوليات العائلية للمرأة ودورها الاجتماعي التقليدي 'من غير المألوف أن تسافر امرأة تخطت سناً معيناً خارج القرية')، وفي مخاطر جسدية يشكلها وجود الجيش في المنطقة (مقابلة مع كادر مجموعة كارين للموارد البشرية ٢٠١١). ولكن كادر منظمة نساء كارين اعترض على هذه النظرة بقوله 'إن وجود بيئة وسياسة صديقتين للنوع الاجتماعي' يُعتبر عاملاً أهم يساعد في تمكين المنظمات من تجنيد كوادر نسائية ميدانية، وإنه 'إذا كان لديها سياسات سليمة تتفهم احتياجاتنا، عندها ستتمكن من تجنيد النساء'. ويرد لاحقاً بالتفصيل منهج السياسات الذي اعتمدته منظمة نساء كارين، من أجل تجنيد موظفات ومنظِّمات مجتمعيات وتنمية قدراتهن والاحتفاظ بهن.

وثمة عائق آخر أمام مشاركة النساء في الحكم التقليدي واجهته المشاركات في منظمات مثل منظمة نساء كارين، وهو الاعتقاد بأن مبرر وجود منظماتهن الوحيد هو دعم ورعاية احتياجات المنظمات التي يهيمن عليها الرجال. وغالباً ما اعتَبرت نساء من كوكبة منظمات في المناطق الحدودية لميانمار هذه المشكلة عاملاً رئيسياً يشجع على تسييس وتأكيد استقلالية منظماتهن. فعلى سبيل المثال، أُنشِئ اتحاد النساء البورميات متعدد الأعراق أصلاً كمنظمة نسائية ضمن الجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما، وهو جيش الطلاب الثوري. ولكن، كما أشارت إحدى المستطلَعات، باتت النساء المنظِّمات يشعرن بالإحباط لأن دورهن اعتُبر على أنه مجرد 'تلبية ما يحتاجه الجنود. التحضير لهم فقط، وهذا هو دورهن كاتحاد النساء البورميات'.

دفعت هذه التجربة الاتحاد إلى تشكيل منظمة مستقلة تتسم بالتزام قوي بالتشبيك مع المنظمات النسائية العرقية القائمة لتعزيز حركة المرأة في ميانمار. وثمة قصة مشابهة روتها عضوة في جمعية نساء كاشين في تايلند. فعندما تأسست الجمعية لأول مرة، كان من المتوقع أن تعمل كنوع من الفرع النسائي لجيش استقلال كاشين 'يساعدن الرجال من الخلف. وكما تعلم، يتعين عليهن طهو الطعام فيما الرجال يقاتلون. لقد تعين على المرأة أن تطهو وترسل الطعام أي الأرز إلى الجبهة'. تشكلت جمعية نساء كاشين في تايلند كمنظمة منفصلة في تايلند، لدعم أهداف منظمات كاشين مع التواصل مع منظمات نسائية أخرى كمجموعة مستقلة تمثل المصالح الخاصة لنساء كاشين.

أدت منظمة نساء كارين عندما تأسست لأول مرة بمبادرة من اتحاد كارين الوطني عام ١٩٤٩ دوراً مماثلاً بوصفها منظمة إنسانية وداعمة. وجُندت النساء لاحقاً للعمل كمعلمات ومسعفات ضمن أقسام التعليم والصحة في اتحاد كارين الوطني، لكن لم يُنتظر منهن أن يتولين أدواراً سياسية أو يكون لهن رأي في صناعة القرار في المنظمة. وتذكر ناو زيبورا سين الاجتماعات في مخيمات لاجئي كارين على حدود ميانمار وتايلند، حيث كانت تُفرش حصيرة من الخيزران لأعضاء المجتمع بغية مناقشة القضايا المطروحة، 'بيد أن نساء كثيرات كن يجلسن بعيدات قرب الباب، ويشعرن أن افتقارهن للتعليم يعني أنه لا يحق لهن الجلوس على الحصيرة والإدلاء بآرائهن' (زيبورا سين ٢٠٠٣: ١).

منذ إعادة تنظيم منظمة نساء كارين كمنظمة سياسية عام ١٩٨٥ والجهود اللاحقة الرامية إلى تحسين الفرص التعليمية للمرأة تغير الوضع، لكن لا تزال هناك تصورات على أنه يمكن دعوة المنظمة لتقديم خدمات في مجال دعم القدرات دون أن يُعرض عليها دور في صناعة القرار. وكما وصفت متحدثة باسم المنظمة، 'لطالما اعتُبر عملنا يقتصر على تقديم الرعاية لمن يحتاجها وفي أي مناسبة، كالأم التي تطبخ لأولادها. لطالما كان ينظر إلينا هكذا'. وكان أثر هذا التوقع الراسخ هو أن النساء كن يخدمن في مناسبات مجتمعية لا يُمثَّل صوتهن فيها. وقد انطوى ذلك على أثر سلبي على مشاركة المرأة في الحكم التقليدي كونها حُرمت من فرصة الاعتراف الشعبي بعملها السياسي:

عملنا في الطهو فقط لا يتوافق مع هدفنا في تطوير وتعزيز مستوى معيشة المرأة وقيادتها. كيف لنا أن نصبح قياديات إذا كنا دوماً في المطبخ نطهو ولسنا في المقدمة أو نواجه الجماهير؟

إن التوقع بأن تشارك المرأة بشكل رئيسي في أعمال الدعم بينما يتولى الرجل صناعة القرار ويعمل كوجه رسمي للمنظمة، يتخطى المناسبات الاحتفالية ويؤثر على الأدوار الموكلة للرجل والمرأة في المنظمات المجتمعية. وينطوي ذلك على مشاكل خصوصاً في المكاتب حيث تكون التوصيفات الوظيفية مرنة، وغالباً ما تعتمد الترقية داخل المنظمة على إظهار الكفاءة والمبادرة في باقة متنوعة من المهام. ويمكن أن تشكل الأنظمة غير الرسمية لتوزيع مهام العمل عقبة أمام تقدم المرأة مثلها في ذلك مثل التسلسل الهرمي الرسمي، ما يحرمها من فرصة إثبات مهاراتها وتطويرها:

عندما يجندون أو يدربون كوادر أو مدربين جدد، عليهم أن يحققوا التوازن بين الجنسين، ثم يدربوهم ويسندوا إليهم وظائف هامة. صحيح أن لديهم عدداً من النساء في المكتب، لكن ما الأعمال التي يقمن بها هناك؟

هذا هو سبب إصرار منظمة نساء كارين، على أن يتخطى مقياس الفرص المتاحة للمرأة في المنظمات المجتمعية المقاييس الكمية لأعداد الكوادر النسائية بغية إيلاء اهتمام لتجارب عملهن. فعندما تجنِّد المنظمات كوادر نسائية ثم تمتنع عن تطوير مهاراتهن وتقديرها، يخلق ذلك عائقاً أمام تقدمهن ويحرم أيضاً منظمات ومجتمعات أخرى من مناصرات ومنظِّمات فاعلات:

بينما يُرقَّى بعض النساء إلى مستويات أعلى، يبقى بعضهن على حالهن. فنقول: 'إذا كنتم غير قادرين على الاستفادة منهن، فإننا نريد استعادتهن'، ولكن المنظمة ترفض إعادتهن أيضاً وتستمر بتكليفهن بالعمل عينه. وفيما بعد، لا تكنَّ في المستوى الذي نرغب أن نراهن فيه.

إن انتشار الثقافات المؤسسية غير الرسمية التي تناضل فيها المرأة حتى يُعترف بجدارتها بالمسؤولية والترقية، يمثل أحد تفسيرات شعور كثير من نساء كارين بأن 'عليهن أن يصبحن أمهر بكثير من الرجال في مستوى القيادة نفسه'، كي يُعتبرن بأنهن جديرات بالمساواة معهم.

عمليات الإدماج المنفذة

تحققت مساهمة منظمة نساء كارين في إدماج المرأة وإشراكها في الحكم التقليدي عبر عمليات متداخلة: تعزيز مشاركة المرأة ضمن المنظمة نفسها، المشاركة على المستوى المجتمعي دعماً لإدماج المرأة وقيادتها، العمل مع منظمات مجتمعية أخرى مثل اتحاد كارين الوطني لتعزيز إدماج المرأة، والتشبيك مع منظمات دولية من أجل حشد الدعم لتمكين نساء كارين. وتحظى النساء الآن بالاعتراف بأدوارهن القيادية، من جانب المجتمعات المحلية وزملائهن الذكور على حد سواء.

يجسد المثال الذي ضربه إنجاز ناو زيبورا سين نجاحَ الإستراتيجية التنظيمية التي اتبعتها القيادات النسائية في كارين. وقد تم الترحيب بتعيين امرأة رئيسة للاتحاد الوطني لكارين بوصفه مؤشراً مهماً للتغيير، حيث وصفته نانغ ياين الأمينة العامة لرابطة نساء بورما على أنه 'إثبات على اعتراف اتحاد كارين الوطني بدور المرأة في الحركة السياسية' (ساو يان ناينغ ٢٠٠٨). وتؤكد العملية التي وصلت عبرها ناو زيبورا سين إلى هذه النقطة، الحد الذي لا تزال تمثل فيه منظمة نساء كارين الأداة الرئيسة للنهوض بالمرأة في مجتمعات كارين. فقد شاركت ناو لأول مرة في اتحاد كارين الوطني كمندوبة إلى مؤتمره بترشيح من منظمة نساء كارين. وكان التفاوض على حق المنظمة في إرسال مندوبات يحق لهن التصويت إلى المؤتمر، قد جرى اعترافاً بالوضع السياسي المتنامي للمنظمة. بيد أنه لم يحضر المؤتمر سوى عدد قليل من النساء، ما يعني أن إدارة حملة انتخابية ناجحة اقتضى إقناع المندوبين الذكور بامتلاك ناو للمهارات والالتزام لتمثيل سائر مجتمعات كارين.

وعلى الرغم من عدم قدرة ناو على منافسة ما يتمتع به بعض القادة الذكور من خبرات طويلة في اتحاد كارين الوطني، إلا أنها نجحت باستغلال خبراتها الأخرى كمعلمة في مجتمعات كارين ومنظِّمة وقائدة لمنظمة نساء كارين، ما منحها ميزة. وتَعتبر ناو ما تلقته من تدريب، عبر منظمة نساء كارين، أهم عامل مكّنها من النجاح: 'لدي خبرة سابقة في شتى أنواع التدريب، ما منحني الشجاعة'. وعلى وجه الخصوص، حظيت ناو قبيل الانتخابات بفرصة حضور برنامج تدريبي في جامعة ييل للمرشحات لمنصب سياسي ضمن إطار منحة مقدمة لرابطة نساء بورما. وهي تعتبر بأن مشاركتها في هذا البرنامج منحتها الثقة اللازمة للترشح لمنصب أمين عام اتحاد كارين الوطني، بالإضافة إلى تطوير المهارات الضرورية للضغط بنجاح في سبيل الحصول على الدعم: 'لقد عرَّفَنا البرنامج على سبل التعامل مع مختلف القادة واكتساب مهارات التواصل'.

كان المسار عبر منظمة نساء كارين وإلى منظمات مجتمعية أخرى وسيلة المرأة الرئيسة للوصول إلى مراكز ذات نفوذ في الحكم التقليدي لكارين. وثمة نساء، من قبيل ناو بلومينغ نايت زيون التي ارتقت في صفوف منظمة نساء كارين قبل أن تغادر لتتسلم منصب مدير مشارك للجان الإغاثة في كارين، يتمتعن الآن بنفوذ واحترام كبيرين في أوساط اللاجئين والنازحين. وتتبع قياديات كارين أثناء انتقالهن في مناصب ضمن مجموعة من المنظمات المجتمعية خطوط العلاقات التي أرستها منظمة نساء كارين.

تجمع العلاقات بين منظمة نساء كارين ومنظمات مجتمعية أخرى في كارين خصائصُ الاستقلالية والتبعية. ففي بعض الجوانب، منظمة نساء كارين منظمة مستقلة لديها عمليات مستقلة في اتخاذ القرارات وحشد الموارد. وفي نواح أخرى هي منظمة تابعة بقوة لمنظمات مجتمعية أخرى في كارين، سواء رسمياً كما في حالة اتحاد كارين الوطني، أو عبر أواصر غير رسمية من الهوية والمصلحة المشتركة والعلاقات الشخصية، كما هو الحال مع مجموعات الإغاثة وحقوق الإنسان والبيئة في كارين. وقد ارتبط التقدم في مشاركة المرأة وقيادتها بجميع مظاهر الحياة المجتمعية في كارين ارتباطاً وثيقاً بتطور العلاقات بين منظمة نساء كارين ومنظمات أخرى في كارين. إن الديناميكية السابقة، التي كانت تعمل فيها منظمة نساء كارين كمنظمة دعم بينما تمسك المنظمات التي يقودها الذكور بالساحة السياسية، آخذة الآن بالتغير بينما تؤكد المنظمة نفسها كمنظمة سياسية.

وبينما كان ينتظر من منظمة نساء كارين سابقاً أن تنهض بأعباء فعاليات يتولى فيها القادة الذكور دوراً مركزياً، تتبع المنظمة الآن سياسة 'إذا كان لديهم فعالية ويرغبن بأن تساعدهن النساء، فيمكنهن الطهو شريطة ألا يكنّ الوحيدات اللائي يقمن بذلك،

ويجب أن يكنَّ على المنصة أيضاً'. ونتيجة لهذه السياسة، يزداد ظهور هذه المنظمة على منصة الفعاليات السياسية في معسكرات اللاجئين وفي ولاية كارين، جنباً إلى جنب مع قادة اتحاد كارين الوطني ومنظمات أخرى كمنظمة شباب كارين. وكما أوضحت إحدى المستطلَعات من منظمة نساء كارين، يُعتبر هذا مؤشراً على ازدياد الاعتراف بالمنظمة كمنظمة سياسية، وأمراً مهما لاستمرار تطورها:

بات الآن يُطلب من المنظمة أن تكون على المنصة للتحدث أو لإلقاء الخطب. وعندما تُمنح منظمة أخرى فرصة التحدث، تروج لنفسها ولعملها... وإذا لم نكن على الخط الأمامي نتحدث عن دورنا، فلن نحظى بالاعتراف أبداً. ولهذا، يجب أن نكون على المنصة كي نتمكن من التحدث إلى الناس وإطلاعهم على عملنا وكيف ندعم المجتمع.

اتسمت العلاقة المتطورة بين منظمة نساء كارين واتحاد كارين الوطني بأهمية كبيرة، مع تحول الاعتراف والاحترام المتناميين للمنظمة كمنظمة سياسية إلى تحسن بطيء ولكن مطرد في مكانة المرأة داخل هياكل حكم الاتحاد. وكانت تجربة المنظمة على الشكل التالي:

من خلال تحركنا داخل اتحاد كارين الوطني، يمكننا أن نتتبع تغير مواقف بعض الرجال إزاء اعترافهم بالمرأة. ففي العمل الذي يقومون به، هم يفكرون بالمرأة ويقولون مثلاً، يتعين علينا أن نشرك منظمة نساء كارين أو نطَّلع على وجهات نظر النساء حول ذلك. وهكذا، يمكننا القول بأن ذلك يمثل نجاحاً. لم يدعوا المنظمة إلى اجتماعاتهم في السابق، ولكن ضمن مجموعات كارين المجتمعية الآن، تحظى المرأة بالاعتراف، وأصبحنا نُدعى إلى الاجتماعات ونشارك في التخطيط والتنفيذ. ولهذا، نعتبر ذلك تقدماً.

ليس هناك بالضرورة تناقض بين استقلالية منظمة نساء كارين بوصفها هيكلية موازية لاتحاد كارين الوطني والتبعية بينهما، ولكن هناك توترات. وكما هو موضح أعلاه، كانت المنظمة ضحية نجاحها في بعض الحالات، إذ تَعتبر منظمات أخرى الآن قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسؤولية المنظمة. وقد أصبحت هذه القضية محوراً رئيسياً لعلاقات المنظمة مع منظمات أخرى، كونها تسعى إلى الجمع بين ميزة أن تكون منظمة مستقلة تمثل المرأة وبين الحاجة إلى إدماج قضايا النوع الاجتماعي بوصفها أمراً يهم جميع المنظمات:

وهكذا، من الأمور التي نتحدث فيها دوماً إلى مجموعات أخرى هو أن ضم النساء وتعزيز قيادتهن ومشاركتهن ليس واجب منظمة نساء كارين فحسب بل وواجب تلك المنظمات أيضاً. فمن مسؤوليتنا تمكين المرأة وتوفير الفرصة لها، كي تمكن نفسها وتشارك لاحقاً على مستوى القيادة. كما يتعين على المنظمات نفسها أن تعمل، جنباً إلى جنب، مع المرأة.

غالباً ما تجري اتصالات بين المنظمات بشأن قضايا النوع الاجتماعي، رداً على ملاحظات من نساء حضرن دورات لمنظمة نساء كارين حول قضايا تؤثر عليهن داخل منظماتهن. وتتعزز جهود منظمة نساء كارين الرامية إلى حث منظمات أخرى

على المشاركة في قضايا النوع الاجتماعي، عبر الاتصال بكوادر ومتدربين سابقين لدى المنظمة يعملون حالياً مع هذه المنظمات. فعلى سبيل المثال، تمثل الآن ناو زيبورا سين صلة بين منظمة نساء كارين والقيادة العليا لاتحاد كارين الوطني، وهي قادرة على ضمان إدراج المرأة في عمليات التدريب وصنع القرار داخل الاتحاد.

يستند الدعم الذي يمكن أن تقدمه منظمة نساء كارين إلى القياديات الناشئات إلى خبرة طويلة في العمل على تخطي ما يواجه المرأة من عوائق في السياسة. فمثلاً، تقدم سياسات إجازة الأمومة ورعاية الطفولة التي وضعتها المنظمة نموذجاً لمنظمات أخرى تسعى إلى دعم المرأة للتوفيق بين التزامات العمل والأسرة:

لدينا في منظمة نساء كارين نساء كثيرات لديهن أطفال رضع لكنهن يواصلن الحضور إلى العمل، لأنه علينا أن نأخذ الاحتياجات بعين الاعتبار كي تغدو النساء قادرات على العمل. ونحن نحاول أن نقدم لكل امرأة في المجتمع رعاية لأطفالها؛ وإن لم تكن كبيرة. ولدينا هنا أيضاً سياسة جيدة بشأن إجازة الأمومة ورعاية الطفولة، ونشجع كل منظمة أن تحذو حذونا. فبإمكانها توظيف نساء، ولكن عندما يصبح لديهن أطفال يتعين عليهن إخذ إجازة بالطبع.

تفيد تقارير منظمة نساء كارين أيضاً بأن الشركاء الذكور لعضواتها بدأوا يعترفون بأهمية عملهن. وقد أُفيد أن أزواج عضوات في المنظمة 'يدعمون ويشجعون كثيراً مشاركة زوجاتهم في المنظمة، ويتقاسمون الواجبات المنزلية معهن لتسهيل ذلك' (منظمة نساء كارين ٢٠١١: ٥٩).

ومن القواسم المشتركة الأخرى التي تجمع منظمة نساء كارين بمنظمات نسائية أخرى في المنطقة، هي إيلاء المنظمة أولوية كبرى للتعليم في جهودها الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة داخل المنظمة وفي المجتمع. فداخل المنظمة، تتطور القدرة القيادية للعضوات الشابات بتنفيذ مزيد من برامج التعليم والتدريب الداخلي. وقد أخذ جيل جديد من القياديات والعاملات المجتمعيات من الظهور في كارين من خلال برامج مثل 'مدرسة القياديات الشابات'، وهو دورة مكثفة مدتها ١٠ أشهر يليها شهرين من العمل الميداني. ويغطي منهاج المدرسة تطوير المجتمع وإدارته، حقوق الإنسان والمرأة والطفل، القانون الأساسي والمهارات الإدارية، جمع المعلومات وتوثيقها (كمهارات إدارة المكتبات وإجراء المقابلات)، تاريخ وسياسات كارين، اللغتين الإنكليزية والبورمية، مهارات القراءة والبحث، مهارات الحياة العملية (مثل الطباعة والكروشيه والتطريز والطبخ) ومهارات القيادة (منظمة نساء كارين ٢٠١١، ٢٨).

ويركز برنامج المدرسة على الخطابة العامة لتطوير هذه المهارة وبناء الثقة لدى المرأة للتحدث بالمسائل السياسية، بحيث 'تشعر بثقة أكبر في التعبير عن رأيها من

خـلال الممارسـة'. ولكـن مـا تكتسـبه القياديـات الشـابات مـن ثقـة عـبر مشـاركتهن مـع منظمـة نسـاء كاريـن، تسـتند إلى أكثـر مـن ممارسـة الخطابـة وحدهـا. فالممارسـة التنظيميـة والتثقيفيـة التـي توفرهـا المنظمـة، تُعتـبر أساسـا للقـوة الجماعيـة التـي تثـق المـرأة بدعمهـا أثنـاء محاولتهـا التعبـير عـن رأيهـا واتخـاذ إجـراءات مـن أجـل التغيـير. وكـما عـبرت عنهـا إحـدى المسـتطلَعات:

يمكننـا القـول، إنـه بسـبب وجـود منظمـة نسـاء كاريـن؛ إذا كانـت هنـاك مشـكلة يتعـين عـلى المـرأة مواجهتهـا، فليـس عليهـا أن تخـاف وتصمـت، بـل يمكنهـا أن تتكلـم، وعندهـا تـدرك أن هـذه المنظمـة سـتحاول مسـاعدتها.

تابعـت عـدة خريجـات طريقهـن ليشـغلن مناصـب رئيسـة في منظمـة نسـاء كاريـن وغيرهـا مـن المنظـمات. وحسـب وكالـة التنميـة الدوليـة للمـرأة التـي تمـول المـشروع، شـاركت ٢٢٠ امـرأة مـن كاريـن في المدرسـة، ويعمـل ٩٠ بالمئـة منهـن الآن في منظـمات مجتمعيـة في كاريـن (وكالـة التنميـة الدوليـة للمـرأة ٢٠١٣). وتُنتخـب خريجـات هـذا البرنامـج لمناصـب قياديـة في هيـاكل إدارة معسـكرات اللاجئـين، مـن بينهـا منصـب نائـب رئيـس وأمـين عـام ومدقـق حسـابات وأمـين صنـدوق. ولم يسـبق للمـرأة أن شـغلت تلـك المناصـب مـن قبـل. وقـد اعتـبرت منظمـة نسـاء كاريـن هـذا التطـور 'اعترافـاً في غايـة الأهميـة بقـدرة الشـابات' (منظمـة نسـاء كاريـن ٢٠١١: ٢٨).

إن إحـدى النسـاء التـي عملـت لصالـح منظمـة نسـاء كاريـن وتعمـل الآن في المجلـس التنفيـذي لرابطـة نسـاء بورمـا، هـي إحـدى الخريجـات الأوائـل مـن المدرسـة.

التحقـتُ بالمدرسـة في سـنتها الأولى. وبعـد تلـك السـنة، تعـود المـرأة لتعمـل مـع المجتمـع. ويمكننـا أن نلاحـظ ازديـاد مشـاركة المـرأة في المجتمـع، وفي صنـع القـرار أيضـاً.

يُعتـبر التـزام منظمـة نسـاء كاريـن المسـتمر بمتابعـة تدريـب المشـاركات أمـراً مهـماً في نجـاح البرنامـج. فالمشـاركات القادمـات مـن منظـمات مجتمعيـة أخـرى في كارن يعـدن إلى منظماتهـن لـدى انتهـاء البرنامـج، وتتابعهـن منظمـة نسـاء كاريـن للتحقـق مـن مـدى تقدمهـن. وقـد تختـار الخريجـات الانضـمام إلى منظـمات أخـرى لـدى عودتهـن إلى مجتمعاتهـم مثـل اتحـاد كاريـن الوطنـي، حيـث 'تحظـى الخريجـات بفرصـة أكـبر في المشـاركة عـلى مسـتوى المقاطعة'. ومـع انتشـار النسـاء الـلاتي دربتهـن منظمـة نسـاء كاريـن ضمـن منظـمات أخـرى في المجتمع، تتعـزز سـمعة البرامـج التدريبيـة للمنظمـة بالإضافـة إلى العلاقـات بـين المنظمات:

عقـب تخـرج الشـابات، يعـدن ويعملـن. ونسـمع ملاحظـات إيجابيـة جـداً، بأنهـن يتحدثـن أكثـر ويتمتعـن بمهـارات التفكـير النقـدي والموثوقيـة في عملهـن. ويسـألن دائـماً متـى سـننظم برنامجـاً آخـر، ويرغبـن بإرسـال مزيـد مـن النـاس.

وبغيـة زيـادة تطوير خريجـي مدرسـة القياديـات الشـابات ودعـم النسـاء السـاعيات إلى التقـدم ضمـن منظـمات مجتمعيـة أخـرى في كاريـن، أسسـت منظمـة نسـاء كاريـن أيضـاً ' برنامـج القياديـات الناشـئات' المتقـدم، الـذي يسـتمر أكثـر مـن عـشرة أشـهر ويغطـي كوكبـة واسـعة مـن المواضيـع منهـا مدخـل إلى النـوع الاجتماعـي، تاريـخ ميانـمار وكاريـن، الديمقراطيـة والفدراليـة، الخطابـة، الاقتصـاد والتنميـة، صنـع السياسـات، مهـارات الضغـط، ومواضيـع أخـرى كثـيرة (منظمـة نسـاء كاريـن ٢٠١١: ٣٠). وقـد نُفِّـذ البرنامـج مرتـين في الفـترة ٢٠٠٨–٢٠١٠، وتخرجـت منـه ٢٨ مشـاركة عُـدن عقـب ذلـك للعمـل في منظـمات مجتمعيـة في كاريـن. ولكـن البرنامـج لم يسـتمر في الفـترة ٢٠١٠– ٢٠١١ بسـبب الافتقـار إلى التمويـل المضمـون (منظمـة نسـاء كاريـن ٢٠١١: ٣٠). ومـع ذلـك، عـززت المدرسـة والبرنامـج، إلى حـد كبـير، قـدرة نسـاء كاريـن عـلى التأثـير عـلى حكـم مجتمعاتهـن، وسـاعدا في تطويـر العلاقـات التعاونيـة بـين منظمـة نسـاء كاريـن ومنظـمات مجتمعيـة أخـرى:

أرسـلت منظـمات أخـرى ممثـلات إلى المدرسـة والبرنامـج. وعندمـا ننظـم التدريـب، ندعـو منظـمات أخـرى، منهـا مجموعـات طلابيـة ومجموعـات بيئيـة ومجموعـات معنيـة بالإغاثـة والتنميـة.

وثمـة تركيـز قـوي أيضـاً داخـل المجتمـع عـلى تنفيـذ دورات تدريبيـة للتوعيـة بالجوانـب العمليـة والسياسـية لمشـاركة المـرأة. فعـلى سـبيل المثـال، اعتمـدت منظمـة نسـاء كاريـن منهجيـة تعليميـة لمعالجـة تهميـش المـرأة داخـل نظـام العدالـة التقليـدي في مخيـمات اللاجئـين:

دعمـت منظمـة نسـاء كاريـن المـرأة في مشـاركتها في نظـام العدالـة التقليـدي... ولتمكـين المـرأة والمجتمـع مـن المشـاركة في النظـام القانـوني التقليـدي واللجـوء إليـه، توفـر المنظمـة دورات تدريبيـة في القانـون العـرفي كجـزء مـن برامجهـا التعليميـة. كـما ندعـم المـرأة ونشـجعها في إجـراءات المحكمـة نفسـها، مـن خـلال مسـاعدتها في عمليـة التمثيـل وشرح تلـك الإجـراءات (منظمـة نسـاء كاريـن ٢٠٠٦: ١٥).

وتسـهم منظمـة نسـاء كاريـن أيضـاً في التعليـم العـام للنسـاء والأطفـال في مخيـمات اللاجئـين، مـن خـلال الحضانـات التـي أنشـأتها ومشـاريع محـو أميـة الكبـار والمشـاريع التعليميـة الخاصة للطـلاب المعوقـين، فضـلاً عـن تقديـم الدعـم المبـاشر للنسـاء والأطفـال للاهتـمام بالتعليـم. ويحتـل التعليـم مكانـة بـارزة في العمـل التنظيمـي الـذي تقـوم بـه المنظمـة في ولايـة كاريـن:

لدينـا كل سـنة رحلـة تنظيميـة لنتجـول في الولايـة، ونلتقـي مـع النسـاء ونقيـم لهـن دورات تدريبيـة ونتحـدث معهـن كـي نطلعهـن عـلى أنشـطة المنظمـة. وإذا أعربـن عـن اهتمامهـم بالأمـر، يمكنهـن المشـاركة أو التقـدم بطلـب للحصـول عـلى العضويـة.

إن هـذا المنهـج الـذي يوائـم بـين الدعـوات للتضامـن الجماعـي والاختيـار الفـردي الطوعـي للانضـمام إلى المنظمـة، يختلـف بوضـوح عـن منهـج التعبئـة القسريـة للمنظمتـين النسـائيتين الرسـميتين، اتحـاد شـؤون المـرأة في ميانـمار وجمعيـة رعايـة الأمومـة والطفولـة في ميانـمار.

التغييرات في المعارف والممارسات والسلوكيات

تعاملت المرأة في ولاية كارين مع الصراع العسكري بطرق حازت فيها على الاعتراف بقدرتها القيادية. وكرد فعل على العنف ضد الرجال والفتيان الذين يتعرضون للقتل لاشتباه انتمائهم أو تأييدهم لاتحاد كارين الوطني، ازداد تولي المرأة في ولاية كارين لأدوار سياسية تستدعي التواصل مع الجيش. وفي مناطق النزاع، لطالما أُعدم مخاتير القرى بموجب محاكمة عاجلة بسبب عدم امتثالهم لأمر بسيط، أو اتهامهم بذلك من جانب القوات الحكومية المحتلة لمنطقتهم. ورداً على ذلك، بدأت المجتمعات منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين بتعيين مخاتير من النساء (مختارات) على أمل أن يتردد ضباط الجيش قبل الأمر بقتلهن. وقد نجح هذا التكتيك إلى حد ما، وانتشر رغم أن المختارات ما زلن يواجهن إساءات.

تشغل مختارات كثيرات الآن منصبهن هذا منذ عقود، وقد نلن احترام مجتمعاتهن لقدرتهن على التفاوض وتخفيف طلبات القادة العسكريين على اليد العاملة والمعدات. ويتوجب على المختارة 'أن تتفاوض لحماية القرويين كي يكلَّفون بعمل أقل، وعلى الأقل لا يُعذَّبون أو يُكرَهون على القيام بأعمال كثيرة'. وتظهر مقابلات أجرتها مجموعة كارين لحقوق الإنسان (٢٠٠٦) ومنظمة نساء كارين (٢٠١٠) مع مختارات، أنهن يتولين مناصب سلطوية حقيقية داخل مجتمعاتهن، ويعهد إليهن بمهمة أساسية هي تمثيل مصالح القرويين أمام الجيش. وكما قالت إحدى عضوات منظمة نساء كارين: 'يمكننا أن نرى أنه في تلك الظروف الصعبة، يُعترف بقدرات المرأة ومهاراتها'. وقد أشادت ناو زيبورا سين باسم اتحاد كارين الوطني بشجاعة النساء اللائي يتولين مناصب قيادية في قرى كارين:

> تتمتع المرأة بالثقة في مواجهة المشاكل لامتلاكها مهارات مختلفة في التعامل مع الموقف. وعلى الرغم من أنها قد تواجه مشاكل كثيرة عند توليها مناصب قيادية، فإنها تحافظ على رباطة جأشها كي تتصدى لها. وقد تعرضت نساء كثيرات للتعذيب وسوء المعاملة وأنواع مختلفة من الانتهاكات على يد الجيش، بيد أنهن واصلن مشوارهن. وفي هذه الحالة، أرى أن المرأة تتمتع بالمهارات والشجاعة كي تتولى أدواراً قيادية في مجتمعها.

وكما ذكرت ناو زيبورا سين، دفعت المختارات ثمناً شخصياً باهظاً جراء دفاعهن عن القرويين. وكما يرد بالتفصيل في الفصل السابق، واجهت النساء في المناصب السلطوية في قرى كارين ضغوطاً شديدة كي يرضخن للمطالب التي تفرضها التاتماداو على مجتمعاتهن، وعانين من انتهاكات عدة كالاغتصاب والتعذيب والقتل. وعلى الرغم من هذه الصعوبات الشديدة، حظيت القياديات النسائية بالاعتراف بثباتهن وجرأتهن في التفاوض على قضايا حياة وموت أفراد مجتمعاتهن.

تحركت نساء كارين أيضاً جماعياً لمواجهة الصراع المسلح على أراضيهن من خلال جهود منظمة نساء كارين في بناء السِلم. ويذكر بيان رسالة المنظمة، بأن أحد مبادئها الأساسية يتمثل في 'أن مساهمة المرأة عامل أساسي في بناء السِلم وعمليات المصالحة الوطنية في بورما' (منظمة نساء كارين ٢٠٠٦أ). وتتفق المنظمة مع اتحاد كارين الوطني، على أن التسوية السياسية التي تعالج الأسباب الجذرية للصراع مع حكومة ميانمار هي وحدها الكفيلة بتحقيق سلام دائم في مناطقهما. ولما كانت منظمة نساء كارين منظمة نسائية مستقلة ملتزمة بمبدأ اللاعنف، فهي قادرة على الوصول إلى شبكات محلية ودولية غير متاحة لاتحاد كارين الوطني. ومن خلال شبكات محلية مثل رابطة نساء بورما والاتصال بمنظمات نسائية دولية، يتسنى لمنظمة نساء كارين ممارسة ضغط إضافي على الحكومة البورمية للتفاوض مع اتحاد كارين الوطني. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، بدأ قادة الاتحاد ومنهم ناو زيبورا سين التحضيرات لمحادثات السلام مع إدارة الرئيس ثين سين (إروادي ٢٠١١). ورغم تعثر اتفاقيات وقف إطلاق النار السابقة، يحدو الاتحاد الأمل بإحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية.

لقد تعززت قدرة نساء كارين على المشاركة في بناء السلام من خلال التشبيك مع منظمات نسائية أخرى محلية ودولية. ومنذ تأسيس منظمات مستقلة و'رابطة نساء بورما' الجامعة، لعبت الحركة النسائية دوراً قياديا في الضغط الدولي بغية الطعن في شرعية النظام العسكري في ميانمار. ومن الأعمال الأولى لاتحاد النساء البورميات دولياً، تقديم مذكرات إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بناءً على اتصالات جرت في مؤتمر بيجين للمرأة. وقد اعتُبر ذلك مهماً لربط القضايا العامة لانتهاكات حقوق الإنسان بما تواجهه المرأة من انتهاكات. ومنذ تشكيل رابطة نساء بورما عام ١٩٩٩، حيث كانت منظمة نساء كارين إحدى الأعضاء المؤسسين لها، تولت الرابطة مهمة تنسيق أنشطة الضغط الدولية تلك. وقد اضطلع ممثلو منظمات نسائية عرقية مثل شبكة شان للعمل النسائي ومنظمة نساء كارين بأدوار ضغط بارزة، عبر مقابلة قادة الولايات وإعداد تقارير عما يرتكبه النظام من انتهاكات في ميانمار ضد المرأة.

وفي معرض حديثها عن دورها مع منظمة نساء كارين، أكدت ناو زيبورا سين على جهود الضغط الدولية الناجحة التي تقوم بها المنظمة كعامل أساسي في الحصول على اعتراف منظمات كارين الأخرى بأهمية المنظمة ضمن الحركة السياسية:

> نقوم أيضاً بأنشطة كثيرة من أجل المناصرة الدولية، حيث نتحدث عن معاناة الناس في كارين. ونحن لا نتحدث عن معاناة المرأة فحسب، بل وعن معاناة جميع الناس أيضاً. وهذا أمر معترف به.

رفدت الخبرات المكتسبة من التشبيك الدولي عمل التنظيم المحلي، لا سيما بطريقة تَواصل المنظمات النسائية مع بعضها بعضاً. وشكلت المشاركة في مؤتمر بيجين للمرأة نقطة تحول تاريخية لمنظمات نسائية من ميانمار على صعيد الاعتراف بأهمية التشبيك المحلي والدولي. وقد أفضت سلسلة ندوات أجرتها قياديات من مجتمعات إثنية مختلفة في أواخر التسعينيات، إلى اتخاذ قرار بتشكيل رابطة نساء بورما كاتحاد لمجموعات نسائية. وتصف ناو زيبورا سين أهمية هذه العملية بالنسبة لمنظمة نساء كارين:

أعتقد بأن المرأة تغدو أقوى عندما تشكل شبكات مع نساء أخريات. فقبل أن نشكل رابطة نساء بورما، كانت منظمة نساء كارين والمنظمات الأخرى تعمل بشكل منفصل ولم نتطور كمنظمات سياسية. ولكن عندما تشكلت الرابطة كمظلة، ركزت على الجانب السياسي لأنها منظمة سياسية. ومن هنا، أفادت الرابطة المنظمات الأعضاء فيها لأن هذه الأخيرة ركزت على السياسة. وقد طرأت تغييرات بعد أنشأنا الشبكات والرابطة، إذ عززت المرأةَ ودعمت الحركة النسائية. ونحن نرى بأن الحركة النسائية ليست فقط لكل مجموعة عرقية بل لكل نساء بورما.

الدروس المستنبطة وآثارها المترتبة على السياسات والممارسات

ثمة دروس عدة يمكن استخلاصها من تجارب منظمة نساء كارين، بالنسبة للمجموعات الساعية إلى تذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في الحكم التقليدي والمشابهة لما تواجهه نساء كارين. فعلى الرغم من عدم وجود سبل مختصرة على صعيد نوع مناهج التنظيم المجتمعية المستدامة التي تستخدمها المنظمة، توجد بعض الدروس الجيدة في قصتها بالنسبة للمنظمات النسائية التي تناضل في سبيل الحصول على الاعتراف والاحترام في مجتمعاتها.

أولاً، تستغرق إستراتيجية التنظيم المجتمعي المستندة إلى التثقيف السياسي للناشطات (تدريب المدربين) وقتاً حتى تظهر نتائجها، لكنها قد تحقق حينها نمواً هائلاً في قاعدة المنظمة وتغييراً سياسياً مستداماً لأجيال من النساء. ثانياً، يمكن أن يكون التشبيك مع منظمات نسائية أخرى محلياً وإقليمياً ودولياً عملية قيمة ليس بغية حشد الموارد والدعم العملي للمنظمة فحسب، بل ومن أجل عمليات التغيير التي يطلقها التشبيك ضمن المنظمة، ما يوسع من أفق الناشطين ويدفع باتجاه تعزيز تسييس عمل المنظمات. ثالثاً، إن الإصرار على الاستقلال التنظيمي والعمليات الديمقراطية التي تشرف عليها عضوات في المنظمة، يمكن أن يدعم إدماج المرأة في هياكل المؤسسات التقليدية المهيمنة والمنظمات المجتمعية ما دامت القياديات مستعدات لتحمل الضغط والمساهمة في دعم مشاركة المرأة. وتشير تجربة منظمة نساء كارين، إلى أن القادة الذكور يصبحون أكثر

تقبلاً لمشاركة المرأة حالما يدركون قيمة ذلك بالنسبة للمجتمع، وأن هذه القيمة تبرز بسهولة أكبر من موقع القوة التنظيمية المستقلة.

تتحدد متغيرات العلاقة بين منظمة نساء كارين واتحاد كارين الوطني، في إطار الصراع الطويل في ولاية كارين والتعبيرات الخاصة بالهوية الجماعية لكارين التي انبثقت في عملية المقاومة. ولكن، يمكن للمنظمات النسائية، في مجتمعات تواجه تحديات مماثلة، أن تدرس تفاصيل عمل منظمة نساء كارين لمعرفة الجوانب التي تنطبق على وضعها. وبالنسبة للمنظمات النسائية في الدول النامية، خصوصاً في مجتمعات مهمشة ومجتمعات تعاني من صراعات طويلة الأمد، يلقى تركيز المنظمة على إستراتيجيات تمكين المرأة القائمة على التعليم صدى كبيراً. وتُظهر برامج المنظمة المخصصة للمرأة، على مستوى القواعد الشعبية، كيف يمكن دمج التدريب العملي في مجالات مثل محو الأمية وتوليد الدخل مع التثقيف السياسي لتمكين المرأة من المشاركة في صناعة القرار وتولي أدوار قيادية. وقد أثبتت برامج تطوير المهارات القيادية التي نفذتها منظمة نساء كارين، ومنها مدرسة القياديات الشابات وبرنامج القياديات الناشئات، أنها دوافع قوية للتغيير السياسي في مجتمعات كارين، ويمكن أن تقدم نماذج لمنظمات أخرى تسعى لبناء ثقة الناشطات وقدراتهن.

لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل من جانب المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية الدولية، لوضع إستراتيجيات تمكن النوع الاجتماعي استناداً إلى المشاركة وبناء العلاقات المستدامة وطويلة الأمد في مجتمعات كارين. وتُعتبر نقاط عديدة وردت في ملاحظات منظمة نساء كارين مهمة في هذا الصدد، وبنّاءة للمنظمات التي تعمل في ظروف مشابهة. أولاً، ينبغي للمنظمات أن تركز على تطوير الكوادر النسائية كالتزام طويل الأجل، عوضاً عن الاعتماد على إستراتيجيات استقطاب تصطاد الكوادر الخبيرة من منظمات أخرى. فمنظمات كارين، تكافح بالفعل في سبيل الاحتفاظ بالكوادر والمنظمين جراء الوضع غير المستقر داخل ولاية كارين وإعادة توطين اللاجئين إلى بلدان أخرى. ويمكن أن يشكل استقطاب منظمات غير حكومية عبئاً إضافياً على الموارد البشرية النادرة في المجتمع، ما لم تلتزم منظمات خارجية بتنفيذ إستراتيجيات مستدامة لتطوير كوادر محلية. ثانياً، يتعين على المنظمات الراغبة بالعمل على قضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ضمن المجتمعات المستهدفة، العمل مع منظمات محلية مثل منظمة نساء كارين والتي تقوم بهذا العمل بالفعل، فضلاً عن التفاوض على عقد شراكات عوضاً عن تكرار البرامج القائمة.

ثالثاً، وفقاً للمستطلَعات من منظمة نساء كارين، ينبغي للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن 'تنظر إلى المنظمات المجتمعية وإلى المهارات والقدرات الموجودة، ثم تشرع في العمل معها عوضاً عن تجاهلها والبدء من الصفر'. وينبغي أن تعمل

المنظمات الدولية أيضاً على فهم ودعم الإستراتيجيات التي تعتمدها المنظمات النسائية لمواءمة الاستقلال التنظيمي مع التبعية التقليدية والمجتمعية. كما يتعين على الجهات المانحة إضافة إلى دعم العمل المستقل للمنظمات النسائية، السعي لضمان إدماج قضايا النوع الاجتماعي، ومنها تعزيز مشاركة المرأة ومهاراتها القيادية من خلال برامج تلك المنظمات مع منظمات أخرى. وأخيراً، ينبغي أن يشمل تقييم الجهات المانحة لعروض التمويل 'دراسة سبل إشراك المشروع للمرأة وأثره عليها'.

المراجع وقراءات أخرى

Aberle, D., "Matrilineal Descent in Cross-Cultural Perspective", in D. Schneider and K. Gough (eds), *Matrilineal Kinship* (Berkeley, CA: University of California Press, 1961)

Aung Z. and Moe G., "The New Face of the KNU", *The Irrawaddy*, 8 February 2000, available at <http://www2.irrawaddy.org/article.php?art_id=678>, accessed 15 November 2011

Boege, V. et al., *On Hybrid Political Orders and Emerging States: State Formation in the Context of "Fragility"* (Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2008), available at <http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/boege_etal_handbook.pdf>, accessed 15 November 2011

Brees, I., "Forced Displacement of Burmese People", *Forced Migration Review*, 33 (2008), pp. 4–5

Curwen, P., "The Kawthoolei Women's Organization", *Cultural Survival Quarterly,* 13/4 (1989), available at <http://www.culturalsurvival.org/publications/culturalsurvival-quarterly/burma/kawthoolei-womens-organization>, accessed 15 November 2011

Grundy-Warr, C. and Wong Siew Yin, E., "Geographies of Displacement: The Karenni and the Shan across the Myanmar–Thailand Border", *Singapore Journal of Tropical Geography*, 23/1 (2002), pp. 93–122

Henry, N., *People Power: The Everyday Politics of Democratic Resistance in Burma and the Philippines,* Doctoral thesis (Wellington: Victoria University of Wellington, 2011), available at <http://researcharchive.vuw.ac.nz/bitstream/handle/10063/1750/thesis.pdf>, accessed 15 November 2011

— Interviews with Karen women's organizations, October 2006 and October 2011

International Women's Development Agency (IWDA), *Karen Young Women's Leadership School,* available at <http://www.iwda.org.au/our-work/civil-andpolitical-participation/kywls/>, accessed 28 January 2013

Karen Human Rights Group (KHRG), *Dignity in the Shadow of Oppression: The Abuse and Agency of Karen Women under Militarisation* (KHRG, 2006), available at <http://www.khrg.org/khrg2006/khrg0605.pdf>, accessed 15 November 2011

Karen Women's Organisation (KWO), *Shattering Silences: Karen Women Speak Out about the Burmese Military Regime's Use of Rape as a Strategy of War in Karen State* (Mae Sariang: KWO, 2004), available at <http://www.crr.unsw.edu.au/media/File/Shattering_Silences.pdf>, accessed 15 November 2011

— *KWO Annual Report 2005* (Mae Sariang: KWO, 2006), available at <http://www.karenwomen.org/Reports/Annual%20Report%202005%20COLOUR.pdf>, accessed 15 November 2011

— *Objectives of the KWO* (Mae Sariang: KWO, 2006a), available at <http://www.karenwomen.org/index.html>, accessed 15 November 2011

— *Walking Amongst Sharp Knives: The Unsung Courage of Karen Women Village Chiefs in Conflict Areas of Eastern Burma* (Mae Sariang: KWO, 2010), available at <http://www.karenwomen.org/Reports/WalkingAmongstSharpKnives.pdf>, accessed 15 November 2011

— *KWO 2-year Report: January 2009 to December 2010* (Mae Sariang: KWO, 2011), available at <http://karenwomen.files.wordpress.com/2011/12/kwo-2-year-report-2009-2010.pdf>, accessed 15 November 2011

"KNU Appoints Delegation for Peace Talks", *The Irrawaddy*, 11 November 2011, available at <http://www2.irrawaddy.org/article.php?art_id=22439>, accessed 15 November 2011

Kuroiwa, Y. and Verkuyten, M., "Narratives and the Constitution of a Common Identity: The Karen in Burma", *Identities*, 15/4 (2008), pp. 391–412

Macan-Markar, M., "Our Movement is Unique for Women: Interview with Hseng Noung, the Women's League of Burma", *The Irrawaddy*, 26 February 2010, available at <http://www2.irrawaddy.org/article.php?art_id=17899>, accessed 15 November 2011

Marshall, H., *The Karen People of Burma: A Study in Anthropology and Ethnology* (New York: AMS Press, 1922)

McCarten, B., "Remains to be Seen", Mizzima, 28 October 2008, available at <http://www.mizzima.com/archive/1204-remains-to-be-seen.html>, accessed 15 November 2011

Pur, K. A., "Interfaces in Local Governance in Karnataka", *Economic and Political Weekly*, 37/42 (2002), pp. 4283–7, available at <http://www.jstor.org/stable/4412742>, accessed 15 November 2011

Saw, Y. N., "KNU Appoints Karen Woman General-Secretary", *The Irrawaddy*, 20 October 2008, available at <http://www2.irrawaddy.org/article.php?art_id=14475>, accessed 15 November 2011

Taylor, R., *The State in Myanmar* (Singapore: NUS Press, 2009)

Thai–Burma Border Consortium (TBBC), *Displacement and Poverty in South East Burma/Myanmar* (Bangkok: TBBC, 2011), available at <http://theborderconsortium.org/idps/report-2011-idp-en.zip>, accessed 15 November 2011

— *Protracted Displacement and Chronic Poverty in East Burma/Myanmar* (Bangkok: TBBC, 2011), available at <http://theborderconsortium.org/idps/report-2010-idp-en.zip>

Womack, W., "Contesting Indigenous and Female Authority in the Burma Baptist Mission: The Case of Ellen Mason", *Women's History Review*, 17/4 (2008), pp. 543–59

Women's League of Burma (WLB), *Looking Through Gender Lenses: Position Paper on Gender Equality* (Chiang Mai: WLB, 2006), available at <http://www.womenofburma.org/Statement&Release/genderpaper_english.pdf>, accessed 15 November 2011

— *In the Shadow of the Junta: CEDAW Shadow Report* (Chiang Mai: WLB, 2008), available at <http://www.womenofburma.org/Report/IntheShadow-Junta-CEDAW2008.pdf>, accessed 15 November 2011

Zipporah, S., *Indigenous Education Program Case Study: Fighting Oppression through Literacy: A Case Study of the Karen's Women's Organisation* (Burma: Asian South Pacific Bureau of Adult Education, 2003), available at <http://portal.unesco.org/education/es/file_download.php/fc52d82d0f51c3d30cd9682e2ecb71df IEP-+Burma+Case+Study.pdf>, accessed 15 November 2011

الهوامش

١. ما لم ينص على غير ذلك، أُخذت كافة الاقتباسات في دراسة الحالة هذه مِن مقابلات أجراها المؤلف مع أعضاء مختلفين من منظمات كارين في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١. ونظراً للطبيعة الحساسة لهذه المقابلات، لم تُذكر الأسماء ولم تُحدَّد الشخصيات.

الفصل التاسع

’وراء كل سياسي تقف امرأة‘: تجارب النساء الكمبوديات في الحكم المحلي

الفصل التاسع

سو غوليفر

'نظروا إليَّ نظرة دونية كما لو أنهم يزدرونني لأنني امرأة، وأرادوا الدوس عليَّ وجعلي أفشل، لكنهم عندما فعلوا ذلك نهضتُ مسرعة ووقفت من جديد' (سرويونغ).[١]

ملخص

تلجأ دراسة الحالة هذه إلى قصص أربع نساء في الخمسين من عمرهن من الريف الكمبودي، لتبيّن الإستراتيجيات المتنوعة التي استخدمنها لتذليل ما اعترضهن من عقبات وهن عضوات في المجلس المحلي. وقد عملت تلك النساء في جو من القيم الثقافية المتحيزة ضد المرأة، والبنى الاجتماعية الهرمية والثقافة السياسية الأبوية التي يغلب فيها الانتماء الحزبي على حساب الجدارة الفردية للمرشح. وتحدد الدراسة السمات والميول الشخصية الرئيسة لكل من تلك النساء، وتدرسها من حيث علاقتها بالتحول التاريخي والسياسي. ويساعد ذلك في تحديد الدوافع السياسية المميزة وتسليط الضوء على تلك النساء، وكيف أعدن بناء هوياتهن الأنثوية تجاوباً مع التحويلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمع متغير. كما تحلل الدراسة دور منظمة محلية غير حكومية، وإلى أي مدى أسهمت في مشاركة المرأة في السياسة المحلية.

وتخلص الدراسة، إلى أن النساء الأربع وضعن إستراتيجيات مختلفة في سبيل مواجهة الإقصاء التقليدي للمرأة عن الأدوار السياسية العامة. ولعب الدافع السياسي دوراً أساسياً في هذه الإستراتيجيات، وهذا الدافع متأثر بالعلاقات الأسرية والمشاركة والفعالية الاجتماعية وتجارب الهوان الشخصي والتمييز. كما اضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور أساسي في تحقيق هذه الدوافع، وفي مساعدة النساء على إدارة هوياتهن المتنازعة عند انخراطهن في الشأن السياسي العام، مع استمرار تأديتهن للدور المنوط بهن في المجال الخاص.

ولنتائج ذلك انعكاسات مهمة بالنسبة للعاملين في مجال المساعدة الديمقراطية وصناع السياسات، إذ أبرزت الحاجة إلى الاعتراف بالدوافع السياسية وإستراتيجيات التلاؤم الفردية المختلفة، والعمل معها في سبيل تحسين مواجهة الأثر السلبي للتنشئة الاجتماعية للنوع الاجتماعي على انخراط المرأة في معترك السياسة.

المختصرات

CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CF	community facilitator مدرب محلي
COMFREL	Committee for Free and Fair Elections in Cambodia لجنة الانتخابات الحرة والنزيهة في كمبوديا
MDG	Millennium Development Goals الأهداف الإنمائية للألفية
NGO	non-governmental organization منظمة غير حكومية
UNDP	United Nations Development Programme برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
VDC	Village Developmen Committee لجنة تنمية القرية

خلفية

في ظل عجز النظام الديمقراطي الكمبودي الحالي عن تمثيل مصالح الشعب الكمبودي (لجنة الانتخابات الحرة والنزيهة في كمبوديا، ٢٠١٠، ٢٠١١أ)، ثمة عدة فئات مميزة مستبعدة من عملية صنع القرار السياسي في كمبوديا اليوم. وعلى خلفية بعض الإجراءات التي اتخذها الحزب الحاكم الحالي، أضحى تهميش قطاعات من المقترعين شائعاً على نحو مرعب، وأصاب كل من انضم إلى الحزب ’الخطأ‘ وتجرأ على الكلام وممارسة حقه في حرية التعبير، أو من حُرم من الحصول على التعليم الجيد والمعلومات. وقد شكلت المرأة إحدى تلك الفئات المهمشة.

ذكر كاتب كمبودي مجهول في إحدى كتاباته عام ١٩٥٤، أنَّ ’ثمة امرأة تقف في الظل وراء كل سياسي تقريباً‘ (اقتُبس في فريزن ٢٠٠١: ١). وعلى الرغم من أن هذا القول كان صحيحاً في كمبوديا في الجزء الأكبر من القرن العشرين، لم يكن التمثيل السياسي الضعيف للمرأة سمة تميز كمبوديا وحدها. فقد ذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أحد تقاريره، أن المرأة تشغل ٤٠ بالمئة من مقاعد البرلمان في سبعة بلدان فقط من أصل ١٨٧ دولة، وهي السويد، آيسلندا، فنلندا، أندورا، كوبا، جنوب أفريقيا، ورواندا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١١). بيد أنه عندما تعاني المرأة من تهميش سياسي في كمبوديا، يغدو من الضرورة بمكان عدم إهمال تجاربها أو إخفائها خلف الصراع في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية لكل المواطنين الكمبوديين. وليست النساء كتلة متجانسة، بل مجموعة متنوعة من حيث العمر والقومية والمقدرة والطبقة والوضع الاقتصادي. ولكن ’وضعهن بالنسبة للرجال أدنى على صعيد الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية والتمثيل الاجتماعي‘ (فريزن ٢٠٠١: ٢).

وتهدف دراسة الحالة، إلى تكوين فهم أفضل من منظور النوع الاجتماعي للتجارب السياسية لأربع نساء (سيم وسرويونغ وفينغ وثافي) شغلن منصب عضوة مجلس بلدي في كمبوديا، بغية استخلاص الدروس المفيدة للعاملين في مجال المساعدة الديمقراطية لدى منظمات غير حكومية ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات أهلية، فضلاً عن الجمهور بصورة عامة. وتنحدر النساء الأربع من مناطق ريفية في مقاطعتين تعمل فيهما منظمة محلية غير حكومية تدعى بانتي سيري. وجميعهن في العقد الخامس من عمرهن: اثنتان منهن من الخمير واثنتان من الصينيين الخمير.

وقد جاء القرار بالتركيز على تحليل النوع الاجتماعي واختيار ريفيات في الخمسين من العمر نتيجة تركيز عمل منظمة بانتي سيري. وينتمي زهاء ٩٠ بالمئة من سكان كمبوديا إلى الخمير، و٨٥ بالمئة منهم مزارعين يعتمدون على الزراعة لتأمين رزقهم (حكومة مملكة كمبوديا ٢٠١٠). وأعمار غالبية أعضاء المجالس البلدية تتجاوز ٤٩ عاماً (فيميليا وآخرون ٢٠٠٩). وتعمل منظمة بانتي سيري في مناطق ريفية مع

عضوات المجالس البلدية من الخمير والصينيين الخمير، ومن أهدافها الرئيسة معالجة العلاقات بين الجنسين لزيادة تمكين المرأة الريفية سياسياً.

وليست الغاية من قصص النساء الأربع عرض حقائق موضوعية ذات طابع تمثيلي، وإنما فهم العوامل المحفزة والتحديات وإستراتيجيات مواجهتها. وهي لا تهدف إلى تقديم النساء بوصفهن فئة متجانسة، بل بالأحرى التمعّن في تجارب حياتية مشتركة يمكن أن تساعد في فهم التعقيدات والتناقضات التي تسم التجربة الإنسانية. وينصبّ التركيز في دراسة الحالة على الطابع المتحيز ضد المرأة لهذه التعقيدات والتناقضات، مع التطرق إلى مواقف الزملاء الذكور لأولئك النساء بغية دعم الحجج المقدمة.

السياق السياسي

إن نظام الحكم في كمبوديا ملكي دستوري يتبنى الديمقراطية الليبرالية والنظام الحزبي التعددي. وتجري الانتخابات الوطنية والبلدية (المحلية) كل خمس سنوات. وتكمن فرصة تنمية الفئات المهمشة والبلاد ككل في منظومة اللامركزية، وفي الدور الذي يمكن أن تضطلع به الريفيات في عملية صنع القرار السياسي. ويُعتبر توسيع مشاركة المرأة في صنع القرار العام وفي السياسة شرطاً أساسياً للحد من الفقر، وقد ثبُتت آثاره الإيجابية على معالجة انعدام المساواة بين الجنسين (هوري وآخرون ٢٠٠٨). كما أنه حق أساسي من حقوق الإنسان يرِد في عهود ومواثيق دولية كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية والمعني بالمساواة بين الجنسين (هوري وآخرون ٢٠٠٨). وقد صادقت كمبوديا على اتفاقيات حقوق الإنسان تلك وغيرها، ويمنح دستورها الحقوق السياسية لمواطنيها (الإطار ٩-١).

الإطار ٩-١

يُعتبر الدستور الكمبودي أسمى قانون في البلاد، وهو يكفل للشعب الكمبودي حق الاقتراع والترشح في الانتخابات وفق المادتين ٣٤ و٥١ منه وحقوقاً سياسية واجتماعية أخرى. علاوة على ذلك، وقّعت كمبوديا وصادقت على عدة اتفاقيات معنية بحقوق الإنسان كالاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والتي تُلزم الحكومة الكمبودية بموجب القانون الدولي باحترام الحقوق الواردة فيها (لجنة الانتخابات الحرة والنزيهة في كمبوديا ٢٠١٠: ١).

أجرت كمبوديا في عام ٢٠٠٢ أول انتخابات بلدية مباشرة فيها (كانت الحكومة حتى ذلك الوقت هي من يعين مجالس المحافظات والمقاطعات)، بينما جرت الانتخابات الثانية في عام ٢٠٠٧. ونتيجة لتعديل قانون الانتخابات في عام ٢٠٠٩، بات أعضاء المجالس البلدية هم من ينتخب مجالس المحافظات والمقاطعات. ولكن عدداً من مجموعات المجتمع المدني، منها لجنة الانتخابات الحرة والنزيهة في كمبوديا، احتج على هذه الإصلاحات معتبراً إياها غير ديمقراطية ولا تحقق مبدأ الاقتراع العام: ’يؤكد الاقتراع العام على الشمولية وعدم التمييز ضمن المجموعة التي مُنحت حق الاقتراع‘ (لجنة الانتخابات الحرة والنزيهة في كمبوديا ٢٠١٠: ٣).

وعلى الرغم من تبنّي الدستور لمبادئ ديمقراطية والتصديق على معاهدات دولية تتعلق بحقوق الإنسان، ليس بوسع الشعب الكمبودي اختيار ممثليه على مستوى المحافظات والمقاطعات، ما يعني تقييد مبدأ محاسبة المسؤولين المنتخَبين. ويبين هذا النظام حجم السلطة السياسية التي يمكن أن يتمتع بها أعضاء المجالس البلدية إذا كانوا من حزب الأغلبية الحاكم، ومدى ضعف الأعضاء المنتمين إلى أحزاب تشغل عدداً أقل من المقاعد (الإطار ٩-٢).

الإطار رقم ٩-٢

نظراً لأن الانتخابات المحلية تجري بطريقة غير مباشرة، يتناسب عدد المقاعد مع العدد الحالي لأعضاء المجالس البلدية من حزب الشعب الكمبودي (٧٠ بالمئة) وحزب سام رينسي (٢٣ بالمئة) وحزب نورودوم راناريد (٤ بالمئة) وحزب فونسينبيك (الجبهة الموحدة من أجل كمبوديا مستقلة وحيادية ومسالمة ومتعاونة) (٣ بالمئة) (لجنة الانتخابات الحرة والنزيهة في كمبوديا ٢٠١٠: ٣).

تخلق سلطة الحزب على المرشح المستقل تربة خصبة للفساد والإكراه. ولذلك، فإن الحرية والمجال الديمقراطي في كمبوديا محدودان، كما يظهر من ازدياد تشدد الحكومة تجاه تحركات المجتمع المدني إزاء عمليات الاستيلاء على الأراضي والطرد الإجباري منها. وليس أعضاء البرلمان الذين يتمتعون بحصانة من الملاحقة القضائية بمنأى عن خطر تقييد حرية التعبير، حتى أن النظام الداخلي الجديد للبرلمان يقيد المشاركة الفاعلة لأحزاب المعارضة (لجنة الانتخابات الحرة والنزيهة في كمبوديا ٢٠١١أ). كما أن حرية الصحافة مقيدة، إذ ترزح الصحف تحت تهديد قضايا القذف والتشهير ونشر معلومات كاذبة، ويواجه الصحفيون خطر السجن، فيما يهيمن الحزب الحاكم على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية أو يسيطر عليها بصورة غير مباشرة أشخاصٌ لهم ارتباطات قوية معه.

واستجابة لأنشطة المناصرة التي تنفذها لجنة الانتخابات الحرة والنزيهة في كمبوديا وغيرها من منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، أنشأت الحكومة مجموعة العمل الفنية المشتركة في نيسان/ أبريل ٢٠١٠ للإشراف على إمكانية تحسين عمليات تسجيل قوائم الناخبين وإعدادها (لجنة الانتخابات الحرة والنزيهة في كمبوديا ٢٠١١أ). ومع ذلك، لا تزال القوانين غير الواضحة والنظام القضائي تُستخدم كأدوات سياسية لكمّ الأفواه لا لمعالجة قضايا الاقتراع وحرية التعبير والاستخدام المنصف لوسائل الإعلام.

الطابع الذكوري للسياسة

تحتل كمبوديا واحدة من أدنى المراتب آسيويا على صعيد تمكين المرأة، ويبلغ مؤشر تنمية النوع الاجتماعي فيها ٠,٥٠٠، وهي تشغل المرتبة ٩٩ من أصل ١٨٧ دولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١١). وغالباً ما تعاني المرأة الريفية أكثر من المرأة الحضرية من عدم المساواة بين الجنسين نتيجة تعرضها للعنف المنزلي والاعتداء الجنسي والاغتصاب والتجريد من ملكية الأرض (وزارة شؤون المرأة ٢٠٠٨، وناكاغاوا ٢٠٠٦). كما خلقت التقاليد والقيم الثقافية فوارق مديدة بين الجنسين على صعيد الحصول على التعليم والتحصيل العلمي ومستويات الفقر والفرص في المجال السياسي العام، ما أضعف تمثيل المرأة في السياسة. وقد شجع رئيس الوزراء المؤسسات الحكومية على تعيين نساء في مناصب نواب ومعاوني مدراء، وحث الأحزاب السياسية قاطبة على إدراج المرأة في قوائم مرشحيها للانتخابات البلدية لعام ٢٠١٢ (لجنة الانتخابات الحرة والنزيهة في كمبوديا ٢٠١١ب). ولكن على الرغم من هذا الخطاب السياسي الذي يشجع على التمكين السياسي للمرأة والمناقشات بشأن تطبيق نظام الكوتا، لم يضع أي حزب حتى تاريخ كتابة هذه السطور سياسة أو خطة عمل بشأن النوع الاجتماعي (لجنة الانتخابات الحرة والنزيهة في كمبوديا ٢٠١١ب).

يتسم المجتمع الكمبودي بتاريخ طويل من النظام الأبوي المحدَّث، ما أسهم في خلق 'تقليد راسخ يتمتع فيه الزعماء بسلطة مطلقة ولا يعرف بالتالي مفاهيم تقاسم السلطة والمعارضة الموالية والانتخابات' (باتْ وآخرون ٢٠٠٧ في فيميليا وآخرون ٢٠٠٨: ٢٢). ومن شأن العلاقة بين الراعي والرعية في مجتمع هرمي، وهي سمة تميز نظام الحكم الأبوي، أن يضفي الشرعية على انعدام المساواة وعلى العلاقات التبادلية غير الرسمية بين من هم في منزلة دنيا (المرؤوسين) ومن هم في منزلة عليا (الرؤساء): 'هذا النوع من الروابط، يحافظ على وجوده في مجتمع يتسم بانعدام المساواة (في الثروة والمنزلة والسلطة) وبضعف الهياكل الرسمية التي تتأثر بعلاقات تبادلية غير رسمية' (باي ١٩٨٥ في فيميليا وآخرون ٢٠٠٨: ٢١).

ولطالما حطّت الهياكل الهرمية في كمبوديا من قدر المرأة باعتبارها جنساً أدنى منزلة، إذ تحيل التراتبية الهرمية بهذا المعنى إلى مجتمع يتكون من سلسلة عمودية من العلاقات

بـين الراعـي والرعيـة (نيشـيغايا ٢٠٠٥: ٦٤). وقـد خلقـت الأدوار المرسـومة كـما تـرد في تشـباب سِري، وهـي مدونـة السـلوك التقليديـة للمـرأة، صفـات محـددة تلتصـق بالمـرأة كالالتـزام بالمنـزل والسـلبية والخضـوع، وصفـات ذكوريـة ترتبـط بالقيـادة كالحـزم والعدائيـة والسـلطة (فيميليـا وآخـرون ٢٠٠٨، ووزارة شـؤون المـرأة ٢٠٠٨). وتنـص تشـباب سري عـلى أن المـرأة المثاليـة لا تخـرج إلى الشـارع وحيـدة، وأنهـا تتحـلى بمناقـب زوجهـا وتقـدم لـه مشـورة طيبـة (نيشـغايا ٢٠٠٥: ٦٤) ويظهـر دورهـا في الأسرة مكمـلاً لـدور الرجـل لا مجابهـاً لـه (فريـزن ٢٠٠١).

إن مفهـوم الفضيلـة المكتسـبة مهـم في كمبوديـا وينبـع مـن تأثـير البوذيـة التيرافاديـة: ’ينسـب مفهـوم ’الانضـواء تحـت الكنـف‘ في كمبوديـا عـادة إلى المجـالات السياسـية للحيـاة، بينـما يرتبـط مفهـوم الفضيلـة عمومـاً بالمجـالات الدينيـة‘ (زوكـر ٢٠٠٩: ٣٣). ويـرى زوكـر، أنـه إذا نظرنـا إلى البوذيـة في ممارسـتها المحليـة باعتبارهـا تلبـي الاحتياجـات اليوميـة للنـاس، فيمكننـا فهـم ’أوجـه التشـابه البنيويـة بـين الانضـواء تحـت الكنـف وصناعـة الفضيلـة ‘ (زوكـر ٢٠٠٩: ٣٣). وتتمثـل نتائـج ذلـك بالنسـبة للمـرأة في موقـع السـلطة، كعضـوة في المجالـس البلديـة، في معاناتهـا مـن تنـازع في الشـخصية بـين دورهـا كرعيـة (في علاقـة الذكر/ الأنثـى في المجالـين الخـاص والعـام) ودورهـا كـراعٍ (في علاقتهـا كعضـوات في المجلـس البلـدي مـع ناخبيهـا). ويسـتدعي ذلـك لا محالـة إجـراء مفاوضـات تفـضي إلى ’ توتـرات وتغيـيرات عـلى مسـتويات كثـيرة‘ (فريـزن ٢٠٠١).

وتشـير المؤلفـات عـن المـرأة الكمبوديـة في السياسـة إلى أنهـا لـدى انتخابهـا إلى مناصـب حكوميـة، فإنهـا إمـا تتوافـق مـع الصـورة النمطيـة عنهـا ’كـي تتـلافى اعتبارهـا تهديـداً للرجـل وللوضـع القائـم‘ أو ’تفضـل التشـبه بالرجـل لأن تحديـه ليـس خيـاراً صائبـاً‘ (فيميليـا وآخـرون ٢٠٠٩: ٢٨). ويمكـن أن يعـزى هـذا السـلوك، بعيـداً عـن التعميـم، إلى التنشـئة الاجتماعيـة للنـوع الاجتماعـي. فاضطـلاع المـرأة بـدور مهيمـن أمـر مقبـول بـه في الشـؤون الأسريـة، لكنـه مرفـوض في الميـدان السـياسي.

وكـما أشـار فريـزن، تنـزع الأدوار السياسـية الأنثويـة في جنـوب شرق آسـيا إلى الارتبـاط بالعلاقـات الأسريـة و’تخضـع النسـاء في معـترك السياسـة علنـاً للتراتبيـة الهرميـة الذكوريـة وليـس لعلاقـة فاعلـة وتشـاركية‘ (المصـدر السـابق، ٢٠٠١: ٣). وقـد أفـضى تمثُّـل المعايـير المتحيـزة ضـد المـرأة إلى قبـول السـلوك الذكـوري المتصـف بالرفـض وعـدم التعـاون مـع الزميـلات، وإلى تـصرف القياديـات وفـق معايـير ذكوريـة (فيميليـا وآخـرون ٢٠٠٩). ويمكـن أن تـؤدي القطيعـة مـع تلـك التقاليـد إلى التنـازع في المجالـين العـام والخـاص.

أثر الإقصاء عن صناعة القرار السياسي

إن أثـر التنشـئة الاجتماعيـة للنـوع الاجتماعـي عـلى الأدوار العامـة والخاصـة للمـرأة موثـقٌ توثيقـاً جيـداً (ناسـبوم ٢٠٠٠، ووزارة شـؤون المـرأة ٢٠٠٨، وهـوري وجيـل ٢٠٠٨). وعـلى الرغـم مـن أن النسـاء يشـكلن ٥٣ بالمئـة مـن عـدد الناخبـين في كمبوديـا، لا يـزال تمثيلهـن السـياسي ضعيفـاً، وتعـاني المـرأة المنخرطـة في السياسـة مـن التمييـز والنقـد حتـى تسـتقيل في نهايـة المطـاف (فيميليـا وآخـرون ٢٠٠٨).

تمثُّل المعايير والصور النمطية المتحيزة ضد المرأة

ازدادت نسـبة المرشـحات مـن ١٦ بالمئـة إلى أكثـر مـن ٢٠ بالمئـة بـين عامـي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ (منظمـة سـيلاكا ٢٠٠٧)، لترتفـع مجـدداً إلى ٢٥ بالمئـة في عـام ٢٠١٢ (لجنـة الانتخابـات الحـرة والنزيهـة في كمبوديـا ٢٠١٣). وتضاعـف عـدد النسـاء اللـواتي احتللـن واحـدة مـن المراتـب الثـلاث الأولى في القوائـم الحزبيـة بـين عامـي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، بينـما ازدادت نسـبة الفائـزات في انتخابـات المجالـس البلديـة مـن ٨,٥ بالمئـة في عـام ٢٠٠٢ إلى ١٦,٨ بالمئـة في عـام ٢٠٠٧ (منظمـة سـيلاكا ٢٠٠٧، وفيميليـا وآخـرون ٢٠٠٩، ولجنـة الانتخابـات الحـرة والنزيهـة في كمبوديـا ٢٠١١ب)[٢]. ولكـن عـلى الرغـم مـن تلـك الزيـادات، لا يـزال ضـمان التمثيـل الـكافي للمـرأة مسـألة مقلقـة (وزارة شـؤون المـرأة ٢٠٠٨)، إذ لا تزيـد نسـبة رئيسـات البلديـة عـن ٤ بالمئـة مـن أصـل جميـع رؤسـاء البلديـات عـن حـزب الشـعب الكمبـودي الـذي فـاز بأكثـر مـن ٧٠ بالمئـة مـن كافـة مقاعـد المجالـس (فيميليـا وآخـرون ٢٠٠٩). ولمـا كانـت الأحـزاب هـي التـي تبـتُّ بشـأن قوائـم مرشـحيها وترتيبهـم فيهـا، غالبـاً مـا تشـغل المـرأة، إذا وجـدت مكانـاً لهـا عـلى القائمـة أصـلاً، ترتيبـاً أدنـى مـن الرجـل بنـاء عـلى نتائـج اقـتراع عـام جـرى بـين أعضـاء الحـزب (يـب ٢٠٠٧). وبالتأكيـد، يُنتخـب عـدد أكـبر مـن الرجـال لمنصـب رئيـس البلديـة ونائبيـه الأول والثـاني. وأغلبيـة عضـوات المجالـس البلديـة يصبحـن مسـؤولات عـن قضايـا النـوع الاجتماعـي ويتولـين مهمـة تلبيـة احتياجـات المـرأة والطفـل. ويمكـن القـول، إن وضـع المـرأة في هـذه المناصـب يكـرس عـدم المسـاواة بـين الجنسـين ولا يعالجـه، لأنـه يسـند للمـرأة مناصـب في المجـال الأسري مقبولـة في ثقافـة المجتمـع. إن القطيعـة مـع القيـم الثقافيـة، التـي غـدت جـزءاً لا يتجـزأ مـن الواقـع السـائد بالاسـتناد إلى معايـير متكونـة في المجتمـع عـن الجنسـين، ليـس بالأمـر اليسـير.

سـيم، هـي المـرأة الوحيـدة في مجلـس بلـدي يضـم ١١ عضـواً. وهـي مسـؤولة عـن اللجنـة المعنيـة بقضايـا الأمومـة والطفولـة. وبخـلاف الأخريـات المذكـورات في دراسـة الحالـة هـذه، تبـدو تجربـة سـيم في ظـل نظـام الخمـير الحمـر (١٩٧٥ - ١٩٧٩) ظاهـراً قائمـة عـلى روابـط أسريـة أقـل تفـككاً. فهـي تقتـدي بوالدهـا، لمـا يتمتـع بـه مـن سـمعة عطـرة في القريـة نظـراً لنشـاطه الاجتماعـي طـوال حكـم الخمـير الحمـر، وفـترة الحكـم الفيتنامـي (١٩٧٩-١٩٨٩)

ومرحلة ما بعد الحرب والتنمية في كمبوديا (١٩٨٩ حتى لحظة كتابة هذه السطور عام ٢٠١٣). ويقدم وصف سيم لوالدها نموذجاً لعلاقة الراعي–الرعية:

حتى عندما كانت أمي تؤنبني، كان أبي يقول لها لا ذنب للأطفال. وأحياناً حتى عندما يرتكب طفل ما خطأ، كان يستخدم شيئاً صغيراً لضربه. ولا يزال سلوك والدي مثالاً للسلوك الطيب حتى يومنا هذا، ومعظم الناس يعرفون سمعتنا من اسم العائلة. وهذه الطفلة [تقصد نفسها] تساعد المجتمع والنساء اللواتي يواجهن أزمة ما. ويتأتى ذلك بتأثير من الأب – فالنساء لا تمتلكن هذه الفكرة فيما بينهن [تعني أن تأثير الأب الجيد أقوى من تأثير الأم الجيدة] (سيم).

سرويونغ أيضاً تقتدي بوالدها الذي فقدته أثناء فترة حكم الخمير الحمر. وهي تشير إليه باعتباره نموذجاً يحتذى به لأنه كان مثال رب الأسرة الصالح، وبسبب عمله ككاتب في المحكمة قبل استيلاء الخمير الحمر على السلطة. ورداً على سؤال حول مدى اقتدائها بأمها أو أثرها على قرارها للترشح إلى الانتخابات، أجابت: ’لا، كل ما قامت به أمي هو البقاء في المنزل فقط‘. وكان قدوتها هو والدها ونائبة برلمانية صرفت على تعليمها. وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية نمط العلاقة بين الراعي والرعية، كان والدها والنائبة في منزلة أعلى منها في التراتبية الاجتماعية على أساس الجنس ومستوى التعليم والوضع المادي والطبقة:

نعم، قلت لنفسي بأنني سأدرس بجد كي أغدو عندما أكبر مثل ’المدام‘، وكنت أرغب في تقاضي راتب مثل راتب والدي. ولذلك، ظل إحساسي الشخصي يخبرني أنني أرغب عندما أكبر في أن أصبح شخصاً ذا منزلة عالية وأجر مرتفع مثل والدي تماماً.

أوضحت سرويونغ أن عملها كعضوة في المجلس البلدي تأثر بهاتين القدوتين. وهذا التمثُّل للصور النمطية عن النوع الاجتماعي يظهر في علاقاتٍ أخرى. فسرويونغ تصف زوجها بأنه رجل صالح لأنه ’لا يضربني ولا يشتمني ويأخذني حيثما أريد‘. وتبين هذه العبارة قبولاً بهيمنة الرجل تماشياً مع المعايير الثقافية. وأثناء حكم الخمير الحمر، تعين على النساء والرجال، على السواء، القيام بأعمالٍ جسدية شاقة، ما خفف من حدة تقسيم العمل بين الجنسين، بيد أن لحمة الأسرة تفككت (تشاندلر ١٩٩١) وحُرمت المرأة ’من الواجبات التي تمنحها القيمة والاحترام‘ (فريزن ٢٠٠١)، كما بقيت معرضة لخطر الاستغلال الجنسي (ناكاغاوا ٢٠٠٨). وكان الزواج بالإكراه ممارسة شائعة في عهد الخمير الحمر (زوكر في إيهرليخ ١٩٩٩). ويتجسد الأثر العاطفي والنفسي لهذه الزيجات في الإحساس بالدونية والذنب والخضوع:

توفي والداي في عهد بول بوت، وأصبحنا أنا وأخوتي وأخواتي أيتاماً نعيش في شروط بائسة ومزرية. وكنت سأُرغم على الزواج من شخص معاق في عام ١٩٧٩، ولكن حظي تبسم لي في ذلك الوقت بالزواج من رجل آخر في القرية (سرويونغ).

أوضحت سرويونغ لاحقاً بأنها كانت محظوظة، لأنها عثرت على زوج عوضاً عن التهرب من الزواج بالإكراه: 'تحسنت حالتي من خلال الزواج وحالة أطفالي في ما بعد'. ويُعتبر الحصول على دعم الزوج لدخول معترك السياسة أمراً شائعاً في المؤلفات التي تتحدث عن المرأة الكمبودية في السياسة، لوجود تصور مسبق بأنه ينبغي للمرأة أن تضع مسؤولياتها المنزلية في مقدمة أولوياتها لضمان خير الأسرة وصالحها (فيميليا وآخرون ٢٠٠٩). وتواجه عضوات المجالس البلدية 'عبئاً يومياً مضاعفاً، لأن عملهن خارج المنزل لا يغير التصور المتجذر بأنه يتعين عليهن الاعتناء بالمنزل والأطفال' (فيميليا وآخرون ٢٠٠٩: ٢٨). وتُعتبر إعادة التفاوض على توزيع الواجبات بين الجنسين أمراً مطلوباً، لكن 'لما كانت إعادة التفاوض مستحيلة عملياً' (فيميليا وآخرون ٢٠٠٩: ٢٩)، فإما أن تتحمل المرأة عبئاً يومياً مضاعفاً أو تختار ألا تغتنم ما يسنح لها من فرص في الميدان السياسي'.

وقد أسفرت مشاركة بعض النساء في السياسة عن طلاقهن، بينما ظلت أخريات عازبات أو اخترن الانخراط في معترك السياسة بعد تحررهن من الأعباء الأسرية (فيميليا وآخرون ٢٠٠٩). ولكن سيم اختارت العبء اليومي الإضافي:

> أنا أقوم بأعمالي المنزلية كطهو الطعام وجلب المياه وتقطيع الحطب قبل ذهابي إلى العمل. فمثلاً، أنا دوماً أُعد الطعام لزوجي ليأخذه إلى حقل الأرز ثم أمضي إلى عملي. وعندما أعود إلى البيت، لا أواجه مشاكل مع أسرتي.

ترى فرستاد (فرستاد ٢٠٠١: ١١١) بأن تلك المفاوضات 'تحدث على كافة المستويات وفي ظروف شتى، وهي تتصف بالرغبة في التبعية والاستقلال في آنٍ معاً'. وتربط فرستاد هذه المعضلة الداخلية بالشخصية الأنثوية، وهي 'أكثر تشابكاً في علاقاتها مع الآخرين' (فرستاد ٢٠٠١: ١١٠). أما الشخصية الذكورية، فهي من جهة أخرى أكثر استقلالية و'ترسم دائماً حدوداً مع الآخرين من خلال... إنجازاتهم' (فرستاد ٢٠٠١: ١١٠). وقد أشار المستطلَعون والمستطلَعات من أعضاء المجالس البلدية إلى انخفاض أجورهم. ولا شك أن زيادتها له أثر إيجابي يعزز الاستقلالية، ولكن تبقى المعضلة الداخلية التي تشير إليها فرستاد بحاجة إلى معالجة.

ثافي، هي المرأة الوحيدة بين أعضاء مجلس بلدي مؤلف من تسعة أعضاء. اختفى زوجها في فترة حكم الخمير الحمر تاركاً لها أربعة أطفال. ولذلك، تختلف تجربتها في العمل عن تجربة سيم، لأنها لم تتأثر مباشرة بانتظار الزوج منها أن تقوم بعبء عمل مضاعف. ولكنها تشير إلى أن المعضلة الداخلية لا تزال قائمة عندما يتعلق الأمر بأطفالها وعملها في الرابطة الوطنية للمرأة، والتي تأسست بعد سقوط نظام الخمير الحمر عام ١٩٧٩. وثافي شخصية فاعلة خارج بيتها، لكنها كذلك تشعر بالذنب لبعدها عن أطفالها:

... حاولت تربية أطفالي كلهم بمفردي، وكافحت من أجل البقاء لكن الحرب الأهلية أخذت تستعر يوماً بعد يوم... سافرتُ مع نساء من المقاطعة وعندما عدت إلى البيت وجدت أطفالي مستلقين على أسرتهم، وأخذت أبكي ثم حاولت بكل كد أن أربي أطفالي وأقوم بعملي.

فينغ، امرأة غير متزوجة وليس لديها أطفال، لذلك فهي تمثل حالة مغايرة لسرويونغ وسيم وثافي. وهي من أسرة لا تضم نموذجاً ذكورياً قوياً، بل هي تقول إن والدتها وإخوتها وأخواتها مصدر إلهام ودعم لها. وتعتقد فينغ أن كونها عازبة أمرٌ يعطيها ميزة في مشاركتها السياسية، لا سيما على صعيد حرية حركتها: ’... لن يكون هناك مشكلة إذا لم يكن لديك أطفال، لكن المشكلة تكمن عند اللواتي لديهن أزواج... ففي بعض الأحيان يمنع الزوج زوجته من العمل‘. بيد أن فينغ لا تزال تكافح في سبيل التحرر من تنازع الشخصيات كما يتضح من اضطرارها إلى تبرير دورها العام:

حتى أن آخرين قالوا لِمَ تفعلن ذلك؟ لا يوجد راتب ولكننا نتشرف بذلك، وهذا حقي وعملي. عندما نذهب إلى أي مكان، يأتي الناس للإعراب عن احترامهم وتقديرهم لنا. فعندما نبقى في المنزل، لا يعرفنا إلا الجيران والأقارب فقط ، لكن عندما نكون متطوعات أو عضوات في المجالس البلدية، يمكننا الذهاب إلى أماكن أخرى حيث يقدِّرنا القرويون. وأنا أريد أن تفهم النساء جميعاً أنه يتعين علينا النضال كي ننجح. يجب أن يتحلين بالجرأة مثلي، ولا يبالين حتى لو قالوا عنهن أشياء. افعلن كل ما عليكن فعله لإنجاز عملكن.

يعزز النظراء الذكور لهؤلاء النسوة دون وعي المعايير الثقافية المتحيزة ضد المرأة في حديثهم. فقد أقر أحد أعضاء المجالس البلدية في معرض حديثه عن تصرفات زوج غيور على زوجته العضوة في المجلس بما تواجهه العضوات من قيود، ولكنه بإشارته إلى المعايير الثقافية يبرر تصرف الزوج عوضاً عن الاعتراض عليه:

كان زوجها ثملاً جداً وتعرض لحادث سير وهو يقود دراجة نارية واصطدم بأنبوب ماء [يضحك]، ربما بسبب غيرته الشديدة من زوجته، لا؛ ليس ربما، ولكنني أخال أن أزواجهن كانوا يشعرون بالقلق والغيرة عندما كانت زوجاتهم بعيدات عن المنزل على هذا النحو ولا يعلمون ماذا يفعلن لأنهن لسن تحت أنظارهم، وهذا أمر في غاية الصعوبة. بصراحة، هكذا تجري الأمور بالنسبة للخمير.

يمثل فقدان الثقة بالنفس وعدم احترام الذات وضعف القدرة على أداء الوظائف العامة نقاط ضعف مشتركة مقترنة بالمرأة. وتذكر سرويونغ كيف انتُخبت رئيسة لإحدى لجان التنمية القروية ضمن برنامج سيلا، وهو إطار لتعبئة المساعدات وتنسيقها دعماً لإصلاحات اللامركزية في البلاد، حيث أطلقته الحكومة عام ١٩٩٦ كتجربة للتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية (تعني كلمة سيلا ’حجر الأساس‘ في اللغة الخميرية السنسكريتية). وقد ركزت المرحلة الأولى التي امتدت خمس سنوات

(١٩٩٦ – ٢٠٠٠) على القرى وعلى انتخاب لجان التنمية القروية. وكانت هذه اللجان مختلفة عن القيادة القروية المعينة من القمة إلى القاعدة، وأُولي اهتمام خاص لضمان إدراج المرأة والرجل في هذه اللجان باستخدام نظام الكوتا (أندرسون ٢٠٠٤).

رفض رئيس المجلس البلدي النتائج التي أسفرت عن فوز سرويونغ. وهي تعتقد أنه فعل ذلك رغبة منه في أن يغدو ابنه رئيساً للجنة، فأُعيدت الانتخابات ولكن سرويونغ فازت مجدداً. وبعد ثلاثة أشهر، دُعيت إلى اجتماع في المكتب البلدي وأُمرت بتقديم استقالتها:

قالوا إنني لست مؤهلة لأن أكون رئيسة اللجنة لأنني امرأة. كنت غاضبة. قالوا نريد استبدالك بفلان لافتقارك للمؤهلات... جلسوا ليكتبوا على ورقة مليئة بكلمات ثم طلبوا مني الوقوف... كانوا يكتبون على ورقة على أرجلهم، ثم جعلوني أمسك الميكرفون. لم أخف ولكنني لم أكن أجيد التحدث (في إشارة إلى الخطابة). لم أكن حينها بارعة في الحديث على عكس الآن، وكان بوسعي التحدث بكلمة أو نحوها. ثم التقطتُ الميكرفون وقرأت الورقة. وعندما انتهيت من القراءة قالوا إن حديثي متثاقل.

ورغم أن النساء الأربع جميعهن تأثرن بمعايير اجتماعية متحيزة ضد المرأة، فإن درجة تأثير تلك المعايير على أدوارهن في المجالين العام والخاص تحددها الدوافع السياسية وإستراتيجيات التأقلم الموضوعة لتحقيق هذه الدوافع. ويمكن أن يكشف فهم هذه الدوافع وتحديد تلك الإستراتيجيات، عن وجود آثار مهمة بالنسبة لعمل العاملين في مجال المساعدة الديمقراطية.

عمليات الإدماج المنفذة

تذهب الأدبيات، إلى أن أثر القوالب النمطية للنوع الاجتماعي والمعايير الثقافية يدفع المرأة إلى الامتثال 'لتفادي اعتبارها تهديداً للرجل والوضع القائم'، أو 'تفضل التشبه بالرجل ولا تناضل في سبيل إدماج قضايا جديدة كالنوع الاجتماعي' (فيميليا وآخرون ٢٠٠٩: ٢٨). وبناء على قصص أولئك النساء الأربع، تميل تلك الحجج إلى الإفراط في تبسيط تعقيدات التنشئة الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة، وهي بذلك لا تعترف بالطاقة المحتملة الكامنة في عملية إعادة التفاوض وإعادة تحديد هويات الجنسين، والتي تَحدث عندما تسعى المرأة إلى التغلب على الصراع بين هويتها التابعة وهويتها المستقلة.

تكوين الدافع السياسي عبر التجارب المعاشة

عاشت كل واحدة من النساء الأربع التاريخ السياسي نفسه. فقد شهدن في الستينيات وهنَّ طفلات حُكماً محلياً يعتمد على أشخاص تعينهم الدولة كرؤساء البلديات وزعماء القرى. وفي عهد الخمير الحمر، عندما أصبحت هؤلاء النساء في أواخر سن المراهقة أو مطلع سن

الرشـد، وأثنـاء الحـرب الأهليـة التـي أعقبـت ذلـك، طـال الدمـار بشـكل رئيسي نظـام الحكم والمؤسسـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة في البـلاد. ومنـذ تسـعينيات القـرن المـاضي، أفضـت المشـاركة الدوليـة المكثفـة في جهـود بنـاء الدولة بعد الصراع إلى منافسـة سياسـية بـين الأحزاب السياسـية الثلاثـة الرئيسـة في البـلاد. وحتى عـام ٢٠٠٢، بقيـت الحكومة مكونة من أشـخاص تعينهـم الدولـة. وحتـى يومنـا هـذا، ورغـم عمليـة اللامركزيـة، تغـذي السياسـة الحزبيـة بيئـة المنافسـة والترهيـب وعدم الثقـة. وقد تركت تلـك المراحل السياسـية الثلاث بصماتهـا على حياة النسـاء الأربـع، وسـاعدت في تكويـن دوافعهن السياسـية.

تقـول سرويونـغ بأنهـا تَعتـبر مرحلـة مـا قبـل الخمـير الحمـر، عندمـا كان والدهـا يعمـل كاتـب محكمـة وعندمـا دفعـت نائبـة البرلمـان تكاليـف تعليمهـا، أسـاس دافعهـا السـياسي. فقـد أفسـحت هاتـان القدوتـان الفرصـة لهـا لتطـل عـلى عـالم يختلـف عـن عالمهـا، عـالم لا يمكـن بلوغـه إلا عـبر ’منصـب رفيـع وراتـب مرتفـع‘. ورغـم كونهـا فقـيرة وذات تعليـم محـدود، ورغـم القيـود الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية التـي تحـد مـن مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية، تمكنـت سرويونـغ مـن أن تصبـح عضـوة مجلـس بلـدي. وهـي تصـف نجاحهـا مـن حيـث علاقتهـا مـع القـرى، مشـيرة إلى القرويـين الذيـن يقصدونهـا شـخصياً طلبـاً لمسـاعدتها في حـل منازعـات أو صراعـات. وبينـما يـزور النـاس مكاتـب المجالـس البلديـة في مجموعـات عـادة، يقابـل أعضـاء المجلـس البلـدي النـاس إفراديـاً. ’وربـما يكـون مـرد ذلـك في ضـوء الثقافـة السياسـية في كمبوديـا إلى أن أعضـاء المجلـس يُعتـبرون عـلى الأرجـح رعـاة بينـما يُنظـر إلى مكتـب المجلـس بوصفـه سـلطة رسـمية. ويُفضـل أن يجتمـع المـرء مـع الرعـاة سراً لالتـماس معـروف أو إعـلان ولاء‘ (نينـه وهينكـي ٢٠٠٥: ٢٧). وبالنسـبة إلى علاقـة سرويونـغ مـع القرويـين فيـما يتعلـق بهـذا التوضيـح المحتمـل، ثمـة تفسـير يشـير إلى أنهـا تشـعر بارتيـاح أكـبر مـع هـذه الأشـكال التقليديـة مـن الانضـواء تحـت الكنـف لأنهـا مألوفـة لديهـا.

ومـع ذلـك، تعـين عـلى سرويونـغ التغلـب عـلى افتقارهـا للثقـة بالنفس واحـترام الـذات، والـذي كرسـته التجربـة المهينـة المتمثلـة بإنـزال رتبتهـا كرئيسـة للجنـة التنميـة القرويـة: ’لا زلـت أشـعر بالغضـب عندمـا أرى وجوههـم، فأنـا أكرههـم... ومـا زلـت حانقـة عليهـم حتـى الآن، ولا أرغـب بمحادثتهـم عندمـا أرى وجوههـم‘. انضمـت سرويونـغ إلى حـزب المعارضـة بعـد تخفيـض رتبتهـا. ووصفـت ذلـك عـلى أنـه تـصرف متهـور وينـم عـن جهـل: ’كنـت غاضبـة جـداً ولهـذا انضممـت إلى الحـزب الفـلاني... بسـبب هـذه الأمـور الشـخصية فقـط. تركـت الحـزب وانضممـت إلى الحـزب الفـلاني‘. وقالـت في إشـارة منهـا إلى زميـل لهـا ألمـح إلى انتمائهـا الحـزبي خـلال أحـد اجتماعـات المجلـس:

> أشرت إليـه وقلـت: لا تتحـدث عـن الحـزب الفـلاني. نحـن نعمـل معـاً في هـذا المجلـس البلـدي. هـل أعمـل لصالـح الحـزب أم لصالـح النـاس أجمعـين؟ أنـا أعمـل لصالـح النـاس... نحـن نعمـل معـا هنـا في المجلـس البلـدي، وليـس لصالـح أحـزاب مسـتقلة‘.

عندما طُلب من سروينغ تفسير سلوكها هذا، أشارت إلى أن تبنّيها لما وصفته بالسلوك الذكوري جعلها تشعر بثقة أكبر وخوف أقل: 'عندما أتحدث هكذا كالرجل، أغدو أقوى... ويصغون إلي'. ويشير ذلك إلى أن إستراتيجيتها في التأقلم، هي تبنّي ما تعتبره سمات ذكورية تسمح لها بأن تقدم أفكارها وآراءها في الاجتماعات العامة.

تتشاطر كل من سروينغ وثافي اهتماماً في معالجة الظلم الاجتماعي. ولكن تجربة ثافي الحياتية شكلت شخصيتها على نحو مختلف، كما أن إستراتيجيتها في التأقلم مختلفة. ولا يغذي نهجها منطق شخصي بل حس سليم بالعدالة. فقد ناقشت تهميش المرأة من ناحية افتقارها إلى التعليم: 'لا تدرك المرأة الحقوق الواردة في القانون... لقد دامت الحرب الأهلية فترة طويلة ولم تتمكن نساء كثيرات من الذهاب إلى المدرسة'. كانت ثافي واحدة من أولئك النساء، وهي بالتالي تدرك ما يعنيه الحرمان من أحد حقوق الإنسان الرئيسة. ولكن تعليمها اتخذ شكل نشاط سياسي عندما انضمت إلى الرابطة الوطنية للمرأة عام ١٩٧٩. ويبدو أن ذلك منحها إحساساً أقوى بالأمان منه بالنسبة لسروينغ. وزملاء ثافي الذكور يعتبرونها مثقفة بسبب نشاطها السياسي:

> أهم شيء هو أن يتعهد المرشحون بخدمة الناس. وأنا أعمل هنا منذ فترة طويلة وقد مررت بمراحل عدة، ولكن هناك أناس كثيرون أجدر منا (تشير إلى التعليم). وهناك أحياناً من يتمتع بالمعرفة والقدرة على التصرف، ولكنه لا يفكر بخدمة الناس أو الشعب مطلقاً وإنما بخدمة مصالح ومنافع أسرته.

يعكس دافعها السياسي لأن تكون عضوة مجلس بلدي حاجتها إلى خدمة الصالح العام أكثر من رغبتها في الحصول على مكانة ما أو مكاسب شخصية. ويبدو أن دورها السابق في المجال السياسي العام قد أضفى الشرعية على دورها الحالي في نظر زملائها الذكور. ويسمح ذلك لها بالتفاوض معهم، استناداً إلى إحساس مشترك بالتعاون لإعادة بناء حياة الأسرة والمجتمع، وهي إستراتيجية تستفيد منها جيداً.

وتختلف تجربة سيم كثيراً عن تجربة سروينغ وثافي. ففيما حصلتا على حد أدنى من التعليم قبل فترة حكم الخمير الحمر، كان عمر سيم ١٦ سنة في عام ١٩٧٥ وكانت قد التحقت بالمدرسة بتشجيع من والدها، إذ نجت أسرتها من فترة حكم الخمير الحمر. وينبع دافعها السياسي من والدها كونها ترغب في مواصلة نشاطه المجتمعي والمحافظة على سمعته الطيبة بين القرويين. كما أنها شاركت في السياسة المحلية قبل انتخابات المجالس البلدية عام ٢٠٠٢ وانتُخبت رئيسة لإحدى لجان التنمية القروية، وهو منصب شغلته حتى انتخبت عضواً في المجلس البلدي. وقد عانت مثل سروينغ من التمييز والانتقاد، ربما لأنه اعتُبرت تهديداً للأعضاء ذوي التحصيل العلمي الأدنى. ولكنها تعاملت مع هذا الترهيب بطريقة مختلفة.

تتبع إستراتيجية سيم في التأقلم نهجاً أكثر تقليدية. فقد قبلت بعبء العمل اليومي المضاعف. وهي أدت ضمن العائلة، كطفلة وكبالغة، الدور التقليدي للفتاة الجيدة والزوجة الصالحة. وتعتقد أنه من خلال مثابرتها على تحمل عبء العمل اليومي المضاعف نجحت في اكتساب احترام زملائها الذكور الذين توقفوا عن انتقادها. وهي تتفق مع زميل لها يصفها بأنها تتمتع ’بدماثة خلق وتاريخ جيد‘، وتعتقد أنه لا يمكن أن يكون للمرء دور سياسي ما لم يحظَ بدعم زملائه من الذكور والإناث.

وعندما حازت سيم على ثقة زملائها، بدأت تشاطرهم العقبات التي تواجهها المرأة، وتضرب لهم مثلاً من نفسها. وقد أدى هذا الاحترام إلى تغير مواقفهم، وباتت سيم الآن تضطلع بدور أكثر تأثيراً في المجلس، ويتمثل ذلك في استشارتها بقضايا تبرز في جميع اللجان وليس في اللجنة المسؤولة عن المرأة والطفل فقط.

شهدت فينغ تغيرات تاريخية وسياسية في بلادها كامرأة عزباء ليس لديها أطفال. ولكنها، مثلها مثل ثافي، لديها تاريخ من العمل في برامج التنمية المجتمعية مع أعضاء المجلس البلدي الذين لا تزال تعمل مع كثير منهم حتى اليوم. ويصفها نظراؤها الذكور بأنها المرأة التي انخرطت في النشاط السياسي للصالح العام بعد عهد الخمير الحمر. وبحسب أحد أعضاء المجلس، يستعين هؤلاء الرجال بمرجعيات تلمح إلى الدور المتوقع للمرأة أثناء النزاع: ’كانت تذهب إلى ساحة القتال لتجمع الطعام وتقدمه إلى الجنود. كانت في الخط الأمامي‘. يعكس هذا الوصف صورة النساء كمدافعات عن الأمة، صورة استخدمتها فينغ بعد ثلاثين سنة أو نحو ذلك لزيادة نفوذها كعضوة مجلس محلي. فالقائد الجيد في كمبوديا يوصف بأنه:

> ’شخص يمكن أن يختلط جيداً مع القرويين... يتعين على القائد كي يحظى بالثقة ويتعرف على القرويين بشكل جيد، أن يختلط مع مَن يسكر أو يقامر أو يغني أو يعمل. وعندما لا يتمكن من الاختلاط، فلن يحظى بالثقة ولن يكون موضع ترحيب‘ (فيميليا وآخرون ٢٠٠٩: ٨٥).

تصف فينغ كيف يمكنها الذهاب ’من قرية إلى أخرى... تتحدث وتمزح‘ دون أن تضطر ’لإعداد الطعام للأطفال‘.

يبدو أن روايتها تشير إلى الحاجة لإظهار قيمتها الذاتية وسمعتها كونها عزباء:

> ’أعتقد أن ذلك ليس له علاقة بوجود زوج أو غيابه... فمن الصعب ألا تكون متزوجاً وأن يتعين عليك في الوقت نفسه أن تثقف الرجال... وتساعدهم على الفهم... بأنه يمكن للمرأة أن تزاول عملاً‘.

يتمثل هدفها السياسي في تحسين حياة النساء والأطفال كي لا يعانوا ما عانته في سبيل الاعتراف بها: 'لا؛ لا أريدهم أن يعانوا مثلي... ينبغي لنا أن نعترض على كيفية سير الأمور اليوم'. ووسيلتها لتحقيق ذلك هي استغلال عملها في لجنة المرأة والطفل كمصدر قوة للتفاوض من خلاله. وهي تؤكد بأن هذا الدور يتطلب مهارات أنثوية في التعاطف والتعامل بحساسية، مهارات تعتقد أن الرجال لا يمتلكونها: 'إذا كانت لديهن مشكلة يمكنهم إطلاع النساء عليها وليس الرجال، لأنهن يشعرون بالحرج معهم ولن يتفهم الرجال'. وتستند فينغ في حججها إلى صفات ذكورية/ أنثوية محددة اجتماعياً، بينما تتبنى في الوقت ذاته صفتي التواصل وقابلية التحرك المرتبطتين تقليديا بالذكور.

تعكس وجهات نظر هؤلاء النساء الأربع إستراتيجيات تأقلم مختلفة لتحقيق دوافعهن السياسية الفريدة. وبما أن الثقافة الكمبودية أبوية وهرمية، يمكن القول إن سرويونغ اتخذت دور الراعي الصالح. واستفادت ثافي وفينغ من تجربتهما في التضامن مع نظرائهم الذكور بعد انتهاء حقبة الخمير الحمر. ولكن بينما تُولي ثافي أهمية لضمان قيامها بدورها المنزلي، يعكس سلوك سرويونغ وفينغ صفات قيادية ترتبط ثقافياً بالرجل. أما الغرض من إستراتيجية سيم في التأقلم، فهو أن تدير بعناية أدوارها المنزلية والعامة وتؤكد على قيمة السمات الأنثوية التقليدية كوسيلة لإظهار قدرتها كعضوة مجلس بلدي لزملائها الذكور.

خلق الدافع عبر التعليم: دور منظمة بانتي سيري

من المثير للاهتمام ملاحظة تركيز النساء الأربع على التعليم. فدون تعليم، يشعرن أنهن غير قادرات على التفاوض بفاعلية مع الرجال والقيام بدورهن السياسي العام. فعلى سبيل المثال كانت سيم متعلمة، ومع ذلك بقيت تشعر أنها غير مؤهلة وغير آمنة عندما بدأت تمارس مهمتها كعضوة في المجلس بلدي، ما يعني أن تعليمها لم يؤهلها للاضطلاع بدور عام. وتشير جميع النساء إلى الحاجة إلى تطوير ما يدعى بالصفات القيادية التقليدية الذكورية، عبر توفير فرص تعليمية كالإدارة والتخطيط والتنظيم والخطابة والقيادة.

أنا لا أجيد التحدث [التحدث أمام الناس] ولكنني أعرف كيف أجاهر [أعبّر عن رأيي] (سرويونغ).

تحتاج النساء إلى المعرفة والعقل السليم وإلى الدعم والتمكين على حد سواء... يجب أن أصبح مثالية [توضح أن الواقع الحالي ليس كذلك، ولكن هذا ما تكافح من أجله] (سيم).

... إذا حظينا بفرصة التكلم علناً، وإذا كان لدينا الوقت لنطرح أفكارنا ستتعزز ثقتنا بأنفسنا ولن نخشى هل الكلمة التي نتفوه بها صحيحة أم خاطئة. عندما أعطوني الميكرفون قبل أن أصبح عضوة في المجلس البلدي، شعرت بالارتعاش والخوف (فينغ).

تعمل منظمة بانتي سيري مع النساء والرجال في مقاطعتي باتامبانغ وسيم ريب منذ أكثر من ١٩ عاماً، بهدف تمكين النساء الضعيفات لتحسين وضعهن السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتركز المنظمة على تنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية وأعمال المناصرة والتدريب والتواصل. وقد تحدثت النساء الأربع عن دور المنظمة في مساعدتهن في تطوير مهاراتهن القيادية وتحديد إستراتيجيات للقضاء على التمييز ومناصرة زيادة مشاركتهن في السياسة المحلية. وأشارت النساء إلى بناء علاقات ثقة متبادلة بين كادر المنظمة والقرويين، ما عزز فهم هذه العملية السياسية الناشئة محلياً.

وتُعتبر طريقة عمل المنظمة كوسيط وميسر مُهمة، إذ تعمل على التوعية بتجارب النساء في المنطقة والاستفادة من تلك التجارب لمناصرة المرأة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وأشادت النساء جميعاً بشدة بأثر المنظمة من حيث معالجة قضايا المساءلة. وقد نوقش أثر بعض السياسات والقوانين الوطنية على الشؤون المحلية، ما سمح بمناقشة التحديات التي تواجه تطبيق القانون. وحسبما ذكرت ثافي: ’كنا دائماً نقدم اقتراحات في كل اجتماع وكانت منظمة بانتي سيري تساعدنا في إعداد الطلب أو تقديمه لتحسين قانون الأراضي أو قوانين عامة‘. كما كان لأنشطة توليد الدخل والادخار التي كملتها دورات محو الأمية دور مهم في معالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للمرأة:

كنت أمية سابقاً... لم أكن أجيد القراءة والكتابة في عهد نظام بول بوت. تزوجت عام ١٩٧٩، ثم انشغلت بتربية الأطفال. وفي عام ١٩٩٣، بدأت الوكالة الدولية لتنمية المرأة (أصبحت منظمة بانتي سيري في عام ١٩٩٠) تعمل هنا. وقد قدموا لنا ٣٠٠ ألف ريبل (٧٥ دولار أميركي) لشراء محراث لحقول الأرز و٥٠٠ ألف ريبل (١٢٥ دولار أميركي) لبرامج القروض. ثم شكلوا لجنة ولكنهم لم يجدوا أحداً، فاختاروني رغم أنني لا أجيد الكتابة. ورفضت ذلك لجهلي الكتابة. ثم بدأت أمسك قلماً بيدي وتعلمت الكتابة وكانت أحرفي أشبه بالخربشة. وقد طلبوا مني العمل متطوعة لصالح هذه البلدية في خمس قرى بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧... بدأتُ أستوعب، وأردت أن أسجل اسمي كي أصوت في الانتخابات... ولم أكن لأعرف كيفية عمل ذلك بمفردي (سرويونغ).

يجب أن تضمن أنشطة التدريب والمناصرة، التي تنفذها منظمات غير حكومية مثل بانتي سيري، عقد شراكات إستراتيجية وليس خلق تصور بأن المرأة متلقية طفيلية للتدريب. وقد وصفت النساء الأربع دعم منظمة بانتي سيري بأنه تمكيني وأشرن إلى اكتسابهن أو تعزيزهن لمهاراتهن ومعارفهن، ما سمح لهن منذئذ بتحدي المعايير الثقافية المتعلقة بالجنسين:

قبل أن أصبح عضوة مجلس بلدي كنت متطوعة في البلدية أعمل دون أي تعويض. وقد عملت منظمة بانتي سيري مع متطوعي البلديات وأجرت دورات تدريبية. كان التدريب في البداية عن سبل إقامة مشروع ثم حول المهارات القيادية، وبعد ذلك وفرت المنظمة فرصة للمشاركة في زيارات متبادلة داخل المحافظة وخارجها... لم أعتقد قط أني سأحظى بفرصة شغل منصب عضوة مجلس بلدي على هذا النحو، لأنني كنت أحسب النساء ضعيفات وغير قادرات على القيام بعمل بسبب عاطفتنا (فينغ).

وضعت منظمة بانتي سيري نظاماً لمراجعة المهارات يحدد الاحتياجات التدريبية بالتعاون مع النساء التي تعمل معها، ومنهم ميسِرون وميسرات مجتمعيات ينتخبهم الناس في كل قرية تعمل فيها المنظمة ويصبحون مرشحين محتملين لعضوية المجلس البلدي. كانت فينغ ميسرة مجتمعية في السابق، وهي تؤمن جازمة بأنها لو لم تصبح ميسرة لما قررت أبداً الترشح لانتخابات المجلس البلدي. وقد ساعدتها تجربتها كميسرة في تحديد دافعها السياسي وطورت مهارات ومعارف رئيسة أحست أنها ضرورية عند العمل كعضوة في المجلس المحلي. وبالإضافة إلى المهارات آنفة الذكر – مهارات الإدارة والتخطيط والتنظيم والخطابة والقيادة والقراءة والكتابة وتوليد الدخل – أكدت النساء على تطور إحساس قوي بالتضامن والتواصل عبر الزيارات الميدانية والمشاركة في المناسبات المحلية والوطنية والإقليمية.

لكن الأمر الذي لا يظهر في عملية مراجعة المهارات، هو مهارات معالجة القيود المنهجية والمؤسسية التي تقف عائقاً أمام المشاركة السياسية للمرأة. ولدى مناقشة أثر العوائق الاجتماعية والثقافية والمنهجية أثناء جلسة متابعة مع كادر منظمة بانتي سيري والنساء الأربعة، لوحظ تأكيدهن على تنمية المهارات الفنية لتذليل تلك العقبات وليس على إستراتيجيات تحميل المؤسسات الحكومية مسؤولية ضمان الحق في المشاركة السياسية.

التغيرات في المعرفة والمواقف والممارسات والسلوكيات

يتسم مفهوم النجاح بالنسبية والذاتية. فعلى سبيل المثال، رغم أنه يمكن اعتبار تكليف عضوات المجالس البلدية بتلبية احتياجات المرأة والطفل على أنه استمرار للصور النمطية عن النوع الاجتماعي، فقد اتفقت النساء الأربع على أنه يمكن اعتبار هذا الدور تمكينياً. ورأين أنهن أقدر من الرجال على التعامل مع قضايا اجتماعية مهمة تحسن حياة النساء والأطفال، وبالتالي المجتمع ككل. واعتبرن هذا الدور وسيلة لتأكيد موقعهن داخل المجالس والتفاوض للعب دور أكبر في اللجان الأخرى غير تلك التي تتناول شؤون المرأة والطفل. ولهذا، من الضروري أن نصف مفهوم النساء 'للنجاح' بغية فهم دور التعليم ونقاط قوته ومحاكاته لإزالة القيود على المشاركة في صنع القرار السياسي.

مفاهيم النجاح

وصفت سرويونغ ’النجاح‘ من وجهة نظرها بأنه استماع واحترام نظرائها الرجال لها. وقد قالت وهي تشير إلى كيف عوملت في السابق: ’نظروا إليَّ نظرة دونية كما لو أنهم يزدرونني لأنني امرأة، وأرادوا الدوس عليَّ وجعلي أفشل، لكنهم عندما فعلوا ذلك نهضتُ مسرعة ووقفت من جديد‘.

أحست سرويونغ وزميلتها في المجلس أنهما كانتا مستبعدتين سابقاً من عملية صنع القرار في اجتماعات المجلس. وقد ذكرت كيف قدمتا خطة تحسِّن عملية تسوية النزاعات كتلك المتعلقة بما تُلحقه الحيوانات من أضرار بالممتلكات. رُفضت الخطة في البداية، بيد أنهما واظبتا على تقديم الخطة المحسنة للمناقشة في سائر الاجتماعات. وقد أفضى ذلك إلى انتقاد صريح لمهاراتها في القراءة والكتابة: ’أود أن أخبركم أن مَن انتقدني قال إنني لا أستطيع التهجئة‘.

عندما رافقت سرويونغ قرويين اثنين قصدا المجلس البلدي لمناقشة نزاع يتعلق بأضرار في الممتلكات، استمعت إلى القرار النهائي للمجلس وانتظرت مغادرة القرويين ثم قالت إنها تشعر بأنهم لم يتخذوا القرار الصائب. فقال أحد زملائها الذكور، إنها لا تدرك ما الذي تتحدث عنه بسبب محدودية خبرتها كعضوة في المجلس وانتمائها لأحد الأحزاب. ورغم الانتقاد، واصلت سرويونغ توجيه نقاشها لرئيس المجلس، مشيرة إلى ضرورة أن يتخطى دور أعضاء المجلس الانتماء الحزبي وأن يعطي الأولوية لاحتياجات القرويين. وهي تعتقد أن إستراتيجيتها نجحت، إذ أسفرت عن إصدار بيان بلدي جديد. وحسب سرويونغ وزميلتها، أفضى إصرارهما العنيد إلى عملية صنع قرار أكثر ديمقراطية بين أعضاء المجلس، وهما منهم: ’صرنا بعد هذه التجربة نتحدث معا بسهولة. صحيح أننا لا نزال نختلف أحياناً، ولكن متى أبدأ بالكلام، لا يجرؤ [الشخص الذي انتقدها علنا] على الحديث معي بفوقية‘.

وحسب القرويين، تم أيضاً تناول تعزيز الشفافية والمساءلة إلى درجة ما في صياغة البيان البلدي الجديد. وذكر قرويون، أنهم شعروا سابقاً باضطرارهم للذهاب إلى رئيس المجلس لتسوية النزاعات وفق ما يراه بمفرده. وقد أيد القرويون سرويونغ في إيمانها بأنه ’يمكن لرئيس المجلس بهذا البيان أن يتخذ قرارات عادلة. كما يساعد البيان الناس في تدبر أمورهم بأنفسهم وهذا أمر جميل، لأنهم عندها لن يضطروا إلى الذهاب إلى رئيس المجلس‘.

عرَّفت ثافي ’نجاحها‘ على أنه تحديد حاجة ما، ثم قدرتها على معرفة سبل تلبيتها من خلال خطة الاستثمار البلدي. وهي ترى بأن من واجبها، بوصفها عضوة في

المجلس البلدي، السهر على تعزيز رفاهية النساء والأطفال الذين تمثلهم نتيجة التنمية القروية التي تستدعي المناصرة والتوعية على مستوى القرية:

تفتقر القرية إلى مدرسة. لذلك، حاولت الاتصال بممثلي القرية لوضع خطة استشارية، لأنني تعلمت أنه لا يمكن للأطفال، إلى حد ما، الذهاب إلى المدرسة جراء عدم وجود طرق. ولهذا، ناقشت المشروع واحتياجات الأطفال، وقد منحه القرويون الأولوية... شق طريق لهم.

أسفر دعم المجلس البلدي للمشروع عن ذهاب مزيد من الأطفال إلى المدرسة، ليس بسبب شق الطريق الجديد فحسب بل وارتفاع قيم التعليم. وربطت ثافي النجاح بقدرتها على التأثير على الآخرين لتلبية احتياجات النساء والأطفال الذين تعمل معهم. وينطوي ذلك على تغيير مواقف الرجال والنساء، على حد سواء، لدعم عملها:

لم يعد هناك الآن سوى عدد قليل منهم [الرجال] يتحدث ضدي ويقول إنني لا أساعد سوى النساء فقط [تضحك]. يتعين علي القيام بأعمال كثيرة، ولذا فأنا أبذل قصارى جهدي وليس لدي وقت للطهو وخدمة الرجال... وأنا أؤدّي دوراً رئيساً في مجال المناصرة، وأحياناً عندما يطلب مني أحد الزملاء [الذكور] الذهاب لطهو الطعام أقول له، لكل منا عمله الخاص وعندما ننتهي منه يمكننا أن نطهو معاً' (ثافي).

كان لدى سيم تعريف مشابه للنجاح. وقد أعربت عن اعتقادها بأن نجاحها يتجلى في طريقة ترتيب أولوياتها لاحتياجات المرأة في خطط البلدية. وهي ترى، بأن أحد مؤشرات النجاح يكمن في تغير مواقف زملائها الذكور وسلوكهم وفي دعم زوجها لعملها. وهي نتائج معقولة، بالنظر إلى ما تذكره سيم عن الترهيب وانعدام الأمن الذي أحست به عند انتخابها لأول مرة. وقد شهدت سيم تحويل أموال مخصصة للمرأة والطفل إلى مشاريع عائدة لزملائها الذكور وكافحت لإيجاد طريقة للتعامل مع ذلك. ورغم تعرضها لانتقادات علنية على تصرفاتها من قبل أحد رؤساء المناطق الذكور، فقد أكسبها اجتهادها احترام غالبية زملائها الذكور. ويتجلى ذلك في الدور الذي تضطلع به في كافة لجان المجلس وليس في قضايا المرأة والطفل فحسب، وهو إنجاز أشار إليه زميل لها:

تؤدي عضوات المجالس البلدية الآن دوراً مماثلاً لنظرائهن الذكور. فعلى سبيل المثال، يمكن للعضوة أن تكون مسؤولة عن إدارة الكوارث والعنف والفيضانات وعن إعداد الخطط أيضاً. نعم، لقد لاحظتُ ذلك.

وصفت فينغ نجاحها، بأنه قدرتها على إحداث فارق يعترف به القرويون. وضربت مثالاً على العمل على مشروع شق طريق يجعل وصول الأطفال إلى المدرسة والنساء إلى الأسواق المحلية أسهل:

كان القرويون يقولون إنهم أصغوا لما قلته وفكروا به. لقد فهموا قيمة المشروع لأنه عكس حقيقة قريتهم.

تعني قصتها أن الاعتراف الشعبي بما تناضل من أجله يمثل مؤشرات للنجاح، لا سيما إذا اقترن هذا الاعتراف بفهم لنضالها كامرأة تحقيقا لذلك: ’نحن نحظى بالاحترام بسبب نضالنا وعملنا الشاق حتى نحقق هدفنا‘. والواقع، أنها ذهبت أبعد من ذلك بالإيحاء إلى أن النجاح يقاس أيضاً من خلال تغير سلوك المرأة والرجل، والذي يتحدى المعايير التقليدية للنوع الاجتماعي:

نعم، يحضر الآن مزيد من النساء الاجتماعات، ولم يكن يحظين بفرصة المشاركة من قبل... أو كن يقلن إن ذلك مضيعة للوقت ومن الأفضل البقاء في المنزل للاهتمام به وبالأولاد... أما الآن فقد لاحظن ما يستطعن تحقيقه من الاجتماع، وهن يحضرن حتى دون موافقة أزواجهن... وبعد ذلك نتناقش مع الأزواج، ويبدو الآن ثمة تفاهم أكبر بين الزوج والزوجة.

توضح هذه الأمثلة على كيفية فهم هؤلاء النساء لنجاحهن، تأثيرَ منظمة بانتي سيري من ناحية المساعدة في تطوير المهارات الفنية لتعزيز إستراتيجياتهن في التأقلم. فعلى سبيل المثال، بوسع النساء الملمات بالقراءة والكتابة المشاركة وازدياد إدراكهن لما يجري من حولهن. وللنساء الأربع دور فعال في وضع الخطط المجتمعية، مع التركيز على احتياجات المرأة والأطفال. كما تتعزز مهارات التضامن والتواصل نتيجة لبرنامج المنظمة، وهي مهارات مكنت تلك النساء من دعم بعضهن بعضاً ودعم ناخبيهن. ويفضي تحسن المهارات التقنية إلى ازدياد الإحساس بالثقة واحترام الذات، وهو ما يمكن أن يغير المعايير التقليدية التي تكرس الصورة النمطية للمرأة مع ازدياد عدد المشاركات في السياسات المحلية من خلال الاجتماعات وخطط التنموية القروية. وبات لدى النساء منبر للإدلاء بآرائهن حول القضايا التي تؤثر عليهن، والتماس الإنصاف عبر النظام السياسي المحلي.

ولكن يمكن القول، إنه على الرغم من مفاهيم النجاح هذه، فإن الثغرات المنهجية والمؤسسية التي تعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية لا تُعالَج من خلال إستراتيجيات التأقلم وحدها. ويمكن القول أيضاً، إن إستراتيجيات التأقلم التي تبنتها النساء الأربع مثل تحمل عبء عمل مضاعف من أجل اكتساب احترام الزملاء الذكور كما في حالة سيم وثافي، أو وضع إستراتيجية يمكن أن تكرس فكرة ارتباط مهارات القيادة الجيدة بصفات ذكورية هي قابلية التحرك والتواصل الاجتماعي كما في حالة سرويونغ

وفينغ – تكرس دور المرأة المحدد اجتماعياً. ولذلك، ورغم أهمية الاعتراف بنجاح إستراتيجيات تلك النساء – والتي تعززت من خلال دورات محو الأمية وتوليد الدخل ومعرفة الأنظمة السياسية والتواصل والتضامن والتوعية بالعدالة الاجتماعية والحقوق، من المهم أيضاً ألا نغفل عن معالجة القيود المؤسسية[٣].

الدروس المستنبطة وتداعياتها على السياسات والممارسات

أثناء كتابة هذه السطور، كانت اثنتان من النساء الأربع في منصبيهما لدورة ثانية وقررت أربعتهن الترشح لانتخابات المجالس البلدية لعام ٢٠١٢. وهذا يوضح، أنه رغم تمثُّل الرجل والمرأة لمعايير النوع الاجتماعي ورغم الأنظمة الأبوية والأنماط السلوكية المحددة اجتماعياً والمتحيزة ضد المرأة، تتحدى هؤلاء النساء الأدوار التقليدية للجنسين ويعدن صياغتها. وقد سهلت باقة من إستراتيجيات التأقلم المستندة إلى تجارب حياتية ودعم من منظمة غير حكومية تلبية دوافعهن، بمساعدتهن في إدارة هوياتهن المتضاربة في المجالين العام والخاص.

وفّرت دراسة الحالة هذه لنساء ريفيات، يشكلن طليعة التمثيل النسائي في الحكم المحلي في كمبوديا، فرصة للإفصاح عن آرائهن. ومع الاعتراف بقيود استخدام أربعة أصوات في دراسة حالة تقترح توصيات لتوجيه أنشطة المختصين في مجال المساعدة الديمقراطية، يمكن استنباط دروس مهمة من تجاربهن الشخصية لجهة معالجة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية في كمبوديا وسياقات قُطرية أخرى. وبذلك، تخلُص دراسة الحالة هذه إلى كوكبة من التوصيات الخاصة بالمنظمات العاملة مع المرأة لتعزيز مشاركتها السياسية، تليها مجموعة توصيات عامة تستهدف جمهوراً أوسع.

توصيات خاصة

١. ضرورة تطوير مهارات الرجل والمرأة الفنية مثل زيادة الدخل والادخار وتعلم القراءة والكتابة والحساب لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية

فيما يتعلق بمعالجة سبل المعيشة غير المستقرة اقتصادياً وتدني مستويات وفرص التعليم، أقرت جميع النساء بدور خطط توليد الدخل وأنشطة الادخار في إتاحة الفرصة للمشاركة في السياسة المحلية، إذ يستحيل أن تسهم المرأة في دور سياسي عام دون تمتع أسرتها باستقرار اقتصادي. وتكتسب مشاركة الرجل في أنشطة زيادة الدخل والتعليم الأساسي والتوعية أهمية خاصة، لأنها تعزز مفهوم المسؤولية المشتركة لتقسيم العمل داخل الأسرة متحدّيةً بذلك القوالب النمطية الثقافية والاجتماعية. كما اعتُبرت المنتديات وعمليات التعليم التي تعزز المعرفة الخاصة بالسياسات المحلية والوطنية ومهارات القراءة والكتابة والقيادة والتواصل مهمةً في هذا الخصوص.

٢. التركيز على ما هو أبعد من مجرد تطوير المهارات الفنية لضمان معالجة المعوقات المنهجية والمؤسسية

مع أنه يمكن اعتبار منهجية منظمة بانتي سيري فعالة لأنها تنمي الاحتياجات الأساسية للمرأة، يمكن للمنظمة أن تمضي قدماً في معالجة المعوقات المنهجية والمؤسسية. وقد ركزت المنظمة أثناء مراجعتها للمهارات، على المهارات الفنية الأساسية إضافة إلى التدريب العام للتوعية بالحقوق وقضايا الجنسين، منها قوانين الحماية والنظام القانوني اللذين ينبغي الاطلاع عليهما لتنمية الثقة بالنفس واحترام الذات بناء على زيادة المعرفة بالنظام السياسي. ولكن حتى يكون دور المؤسسات الداعمة لدور المرأة في السياسة أداة حقيقية للتحول، يجب أن يشمل تحديد ومعالجة المعوقات التي لا تستطيع تنمية المهارات الفنية معالجتها بمفردها، منها تأثير الانتماء الحزبي على حساب جدارة المرشَّح كما هو الحال في كمبوديا.

وتؤكد قصص النساء الأربع بوضوح على أن النظام الانتخابي الحالي يمثل عقبة رئيسة أمام المشاركة السياسية، ما يفاقم تهميش المرأة في المجتمع. وتشير نتائج دراسة الحالة أيضاً إلى أن هؤلاء النساء أصبحن يثقن كلياً بدور منظمة بانتي سيري. وكمنظمة تشارك في التمكين السياسي، يتمثل أحد مهامها في قراءة الوضع السياسي وفهم انعكاسات وأثر التوعية والتدريب والمناصرة على التعامل مع الواقع السياسي. ومن المهم، تحديد الأسباب الجذرية لتهميش النساء التي تعمل معهن المنظمة وإجراء مناقشات عامة حول ذلك. وتشير نتائج دراسة الحالة، إلى أنه عندما

تكسب المرأة الثقة من خلال تطوير مهاراتها الفنية كتعلم القراءة والكتابة والتحدث أمام الجمهور، يزداد احتمال تحديدها للتحديات المنهجية والمؤسسية. وتكون نقطة الانطلاق هي التأمل في هذه التحديات وتقديم التجارب الفردية في المنتديات العامة. ولكن ينبغي أن يتمثل دور المنظمة في مساعدة المرأة في الاستعانة بتجاربها، لتطوير رؤى فردية عن القيام بتحركات إستراتيجية جماعية بغية معالجة العقبات المنهجية والمؤسسية.

٣. المشاركة والاستفادة من البحوث النوعية عن التجربة المعاشة للفئات المهمشة لإغناء السياسة والممارسة، ويجب أن يصبح جمع وتحليل البيانات عن شتى أنواع عوائق المشاركة السياسية للمرأة جزءاً لا يتجزأ من عمل هذه المنظمات

من المهم إدراك أن التجارب الفريدة للفئات المهمشة يمكن أن تكون أدوات ممتازة للتوعية والتدريب والمناصرة. وتوفر البحوث الهادفة إلى تحديد وفهم تجارب مختلف المهمشين في العملية السياسية بيانات يمكن أن تثري طريقة عمل المنظمات. فعلى سبيل المثال، نأمل أن تساعد دراسة الحالة هذه التي توضح تنوع التجارب وإستراتيجيات التعامل مع التحديات التي واجهتها النساء الأربع الآخرين في فهم مخاطر اعتبار النساء فئة وحيدة اللون (عديمة التنوع) في الوثائق والممارسات السياسية. وتشمل تلك المخاطر إغفال الفوارق الدقيقة للتنوع، والتي تعكسها التجارب المعاشة لأولئك النساء، ما قد يكرس عدم المساواة.

لم توثَّق جيداً وجهات نظر النساء الريفيات بشأن فعالية إستراتيجيات معينة مثل نظام الكوتا، الذي غالباً ما يتعرض للانتقاد لأنه يقال إنه دون وجود مطلب شعبي ونظام متطور للمساءلة في المناصب العامة، لن يتقبل المجتمع بوجه عام 'مفهوم المساواة' (ميراندا في فيميليا وآخرون ٢٠٠٩: ٢٨). ولكن يمكن أن يقال أيضا إنه دون أصوات نساء مثل سرويونغ وثافي وسيم وفينغ، يصعب إشراك المجتمع عموما في مناقشات حول المساواة. ويجب أن تشكل تجارب المستبعدين من المشاركة في النظام السياسي جزءاً لا يتجزأ من المناقشات العامة.

تدعم دراسة الحالة هذه نتائج بحوث تشير إلى أن المرأة 'لا تُمنح إلا مسؤوليات تتناسب ودورها التقليدي النمطي فقط' (ميراندا في فيميليا وآخرين ٢٠٠٩: ٢٨). بيد أنه استناداً إلى شهادات سرويونغ وثافي وسيم وفينغ، يمكن أن يساعد تولي تلك المسؤوليات في تمكين المرأة لأن الرجل يفتقر إلى المهارة الكافية لتوليها. وغالباً ما تجري مناقشات على المستوى الأكاديمي أو السياسة الوطنية بشأن مدى فاعلية نظام الكوتا والإستراتيجيات الأخرى في زيادة مشاركة الفئات المهمّشة. وكثيراً ما

يعني ذاك إهمال أصوات النساء كأولئك المذكورات في دراسة الحالة هذه. ويُعتبر فهم أهمية تجارب النساء كأداة قوية لإغناء المناقشة أمراً مهما للعاملين في مجال المساعدة الديمقراطية.

٤. يجب أن يغدو العاملون في مجال المساعدة الديمقراطية قادرين على توضيح دوافعهم، لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة قبل محاولة تعزيز المشاركة السياسية لأولئك اللواتي يعملون معهن

تمكنت النساء الأربع من توضيح ما يحفزهن في عملهن كعضوات مجلس بلدي. وأثناء جلسة المتابعة عندما دعين للتعليق على أقوالهن المستخدمة في دراسة الحالة هذه، اتضح أن موظفي منظمة بانتي سيري وجدوا صعوبة في التعبير عن دوافعهم الشخصية للعمل في مجال المساعدة الديمقراطية وفي مناقشة معتقداتهم السياسية، لأنهم لم يعتادوا على المناقشات السياسية المفتوحة. والواقع، أن تعلم التعبير عن الدوافع الشخصية والسياسية لتعزيز تمكين المرأة سياسياً، يتيح للفرد التماهي مع قضية الجماعة. وفي كمبوديا، حيث الانتماء الحزبي أقوى من الجدارة الفردية، من المرجح أن يحسن الدافع الشخصي الواضح (أي فهم التجارب الشخصية التي تحفز مشاركتك السياسية) والدافع السياسي (أي فهم توقعاتك من النظام السياسي) أن يحسن عمل العاملين في مجال المساعدة الديمقراطية في دعم النساء من أجل التعبير عن دوافعهن الشخصية والسياسية. وقد يؤكد ذلك بدوره على الجدارة الفردية عوضاً عن نفوذ الحزب، ويحفز المناقشات حول القيود المنهجية والمؤسسية.

٥. تحديد منهجيات إنمائية تتماشى مع البيئة الاجتماعية والسياسية في البلاد

لعل من أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب هؤلاء النساء الأربع، هو أن النشاط السياسي لا يعني بالضرورة القيام بتحركات راديكالية. ويبدو أن النهج الناعم والآمن الذي اعتمدته هؤلاء النساء كان فعالاً في إزالة العقبات المؤسسية، خاصة في مناخ سياسي يتسم بثقافة الترهيب والفساد المنهجي والخوف. وتعكس إستراتيجية أولئك النساء قوة المثابرة والمفاوضات المتأنية، وقوة الحوار لكسب الاحترام ووضع رؤى تنموية ومشتركة، وقوة المشاركة والتفاعل الاجتماعي مع طائفة واسعة من الأطراف المعنية، وقوة الصوت الجماعي والعمل عبر الشبكات.

توصيات عامة

١. تُعتبر البحوث أداة مهمة لمعالجة القيود المنهجية والمؤسسية التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولذلك يجب منحها الأولوية بوصفها إستراتيجية تعزز التمكين السياسي للمرأة.

تسلط تجارب النساء الأربع في دراسة الحالة هذه الضوء على ثلاثة مجالات بحثية تتعلق بزيادة المشاركة السياسية للمرأة في كمبوديا وغيرها من الدول. أولاً، يُعتبر تحليل خطاب الفئات المهيمنة مهماً عند مناقشة إشراك الفئات المهمّشة في الحياة السياسية (مثل عمل أعضاء المجالس البلدية الذكور والإناث معاً). ثانياً، استناداً إلى مقابلات أُجريت مع عضوات مجالس بلدية ونظرائهن الذكور، كان دور الشباب في الحياة السياسية موضوع اهتمام مشترك. وشعر جميع المشاركين في العملية البحثية بالحاجة إلى زيادة مشاركة الشباب في السياسة، لا سيما أن متوسط العمر الحالي للمشاركين في السياسة المحلية هو ٤٩ سنة. ثالثاً، تسمح دراسات التوزع العرقي، التي تجري على مدى فترة زمنية محددة لفئة مهمشة من الريف أو المدينة أو لفئتين واحدة من الريف والأخرى من المدينة لأغراض المقارنة، بفهم أثر التهميش على صنع القرار والأدوار القيادية. وفي هذا الإطار، يجب إشراك الفئات المهمّشة في تخطيط الأنشطة البحثية وإجرائها وتحليلها.

٢. اتباع منهجيات حقوقية تؤكد على المساءلة والإدماج لزيادة مشاركة الفئات المهمشة في السياسة

كان لتجربة اللامركزية في كمبوديا أثر مهم على العلاقات الهرمية التقليدية، وعلى طريقة التنافس على منصب بين الزعماء السياسيين والحكوميين والناخبين المحليين (فيميليا وآخرون ٢٠٠٩). ويخلق ذلك 'فرصاً وقيوداً مختلفة أمام القادة وعلاقات مختلفة مع غرباء، وربما أنواعاً مختلفة من القادة من خلفيات مختلفة' (فيميليا وآخرون ٢٠٠٩: ٢٩). كما أنه يخلق فرصة للتأكيد على دور الدولة في ضمان المشاركة السياسية، حسبما جاء في الصكوك القانونية الوطنية والدولية. ومن خلال التأكيد على المشاركة السياسية باعتبارها استحقاقاً رئيسياً، تتسم المناقشات، مثلاً، حول صياغة السياسات وخطط العمل الحزبية للنوع الاجتماعي بمزيد من القوة لأنها تغدو مبررة قانونياً.

٣. تعزيز إدماج المواطنة والتثقيف في مجال حقوق الإنسان في وثائق السياسات والمناهج التعليمية في النظام المدرسي الرسمي وغير الرسمي، ومن خلال الدورات التدريبية غير الرسمية للشباب

تساعد تجارب المجموعات المهمّشة في إغناء عمليات التثقيف الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية والإدماج السياسي. وتشير تجارب النساء الأربع في دراسة الحالة هذه، إلى أهمية تناول قضايا العدالة الاجتماعية في سائر أنواع برامج التثقيف على جميع المستويات ولكافة الأعمار. ويجب تطوير الدروس المستمدة من هذه التجارب ونشرها، بالتشاور مع أعضاء المجتمع وبمشاركة جادة منهم، كوسيلة لخلق إحساس بالتضامن بين الشباب والشيوخ لتحقيق أهداف سياسية مشتركة. ومن شأن الهدف التعليمي طويل الأجل، لتعزيز التثقيف في مجال المواطنة الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن باقة واسعة من المبادرات التثقيفية، أن يستكمل الإستراتيجيات الفورية التي تعكسها هذه التوصيات.

المراجع وقراءات أخرى

Andersen, H., *Cambodia's Seila Program: A Decentralized Approach to Rural Development and Poverty Reduction* (Washington, DC: World Bank, 2004)

Banteay Srei, *Six-month Report. January–June 2011* (Phnom Penh: Banteay Srei,

2011)

Cambodian Ministry of Women's Affairs, *Fair Share for Women: Cambodia Gender Assessment Report* (Phnom Penh: Ministry of Women's Affairs, 2008)

Chandler, D., *The Tragedy of Cambodian History* (Bangkok: Yale University, O.S. Printing House, 1991)

Committee for Free and Fair Elections in Cambodia (COMFREL), *Participation of Youth in Elections* (Phnom Penh: COMFREL, 2007)

— *2009 Report on Cambodian Democracy, Elections and Reform* (Phnom Penh: COMFREL, February 2010)

— *2010 Report on Cambodian Democracy, Elections and Reform* (Phnom Penh: COMFREL, 2011a)

— *Gender Policy and Women's Political Empowerment in Cambodia* (Phnom Penh: COMFREL, 2011b)

— *The Empowerment of Women in Politics and the 3rd Mandate Commune Council Elections 2012* (Phnom Penh: COMFREL, 2013)

Ehrlich, R. S., 'The Tragedy of Pol Pot Women', (1999) available at <http://www.freerepublic.com/focus/news/718391/posts>, accessed 10 November 2011

Frieson, K., *In the Shadows: Women, Power and Politics in Cambodia,* Occasional Paper No. 26 (Victoria: University of Victoria Center for Asia-Pacific Initiatives, 2001)

Harris, I., *Cambodian Buddhism: History and Practice* (Honolulu: University of Hawai"i Press, 2005)

Hoare, J. and Gell, F. (eds), *Women"s Leadership and Participation: Case Studies on Learning for Action* (Bourton on Dunsmore, Oxford: Oxfam, Practical Action Publishing, 2008)

Nakagawa, K., *More Than White Cloth? Women's Rights in Cambodia* (Phnom Penh: Cambodian Defender's Project, 2006)

— *Gender-based Violence during the Khmer Rouge Regime: Stories of Survivors from the Democratic Kampuchea (1975–1979)* (Phnom Penh: Self-published, 2008)

Ninh, K. and Henke, R., *Commune Councils in Cambodia: A National Survey on their Functions and Performance, with a Special Focus on Conflict Resolution* (Phnom Penh: Asia Foundation in collaboration with the Center for Advanced Study, 2005)

Nishigaya, K., *Country Study for Japan's ODA to the Kingdom of Cambodia,* Part II (Phnom Penh: JICA, 2002), available at <http://www.jica.go.jp/english/publications/reports/study/country/cambodia.html>

Nussbaum, M., *Women and Human Development: The Capabilities Approach* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000)

— *Creating Capabilities: The Human Development Approach* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011)

Royal Government of Cambodia, *National Programme for Sub-national Democratic Development* (NP-SNDD) 2010–2019 (Phnom Penh, 2010)

SILAKA, *Promoting Women's Participation in Decision-making* (Phnom Penh: CPWP Secretariat, 2007)

United Nations Development Programme, *Human Development Report 2011: Sustainability and Equity. A Better Future for All* (New York: Palgrave Macmillan, 2011)

Verstad, B. S., 'Rural Youth, Gender Construction and Visions of a Rural Future', in I. R. Edvardsson (ed.), *Bright Summer Nights and Long Distances: Rural and Regional Development in the Nordic-Scottish Context* (Akureyri: University of Akureyri, Iceland, 2001), pp. 94–115

Vimealea, T., Sivhuoch, O., Netra, E. and Tem, L., *Leadership in Local Politics of Cambodia: A Study of Leaders in Three Communes of Three Provinces,* Cambodian Development Research Institute Working Paper Series No. 42 (2009)

Yip, J., *From Cambodia: Women's Rising Power in Local Government* (Cambodia: The Asia Foundation, 2007), available at <http://asiafoundation.org/inasia/2007/04/04/from-cambodia-women"s-rising-power-in-local-government/>, accessed 14 November 2011

Zucker, E. M., 'Matters of Morality: The Case of a Former Khmer Rouge Village Chief', *Anthropology and Humanism,* 34/1 (2009), pp. 31–40, available at <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1548-1409.2009.01021.x/full>, accessed 14 November 2011

الهوامش

١. لم تُذكر الأسماء الحقيقية للنساء الوارد ذكرهن في دراسة الحالة هذه. علاوة على ذلك، استُخدمت كلمة 'الفلاني' للإشارة إلى الأحزاب السياسية التي ذُكرت أثناء المقابلات.

٢. جرت انتخابات المجالس البلدية عام ٢٠١٢ بعد كتابة دراسة الحالة هذه. وتشير نتائج الانتخابات إلى حدوث ارتفاع طفيف في نسبة المرشحات (٢٥ بالمئة) ونسبة الفائزات بالانتخابات (١٨ بالمئة) (لجنة الانتخابات الحرة والنزيهة في كمبوديا ٢٠١٢).

٣. لدى مساعدة منظمة بانتي سيري في إعادة إعداد الأنشطة التدريبية للقضاء على العقبات المنهجية والهيكلية والاجتماعية والثقافية التي تقف حائلاً دون المشاركة السياسية للمرأة، عملت المؤلفة بدعم من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على وضع منهجية تحلل تجارب النساء التي تعمل منظمة بانتي سيري معهن على مستوى فردي وتجميع هذه التجارب في أسلوب منقح للتدريب والمناصرة. وقد وُثِّقت الطرق المستخدمة في هذه العملية ونتائجها في تقرير متاح على موقع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. كما تصف ورقة المناقشة المرفقة بالتقرير الحالي (الملحق أ) هذه العملية بشيء من التفصيل.

الفصل العاشر

تجربة مؤسسة التنمية المتكاملة في الكاميرون عن فائدة اللامركزية للمجتمعات المهمشة

الفصل العاشر

يوليوس لامبي وأوسيمتاو داميني

ملخص

كان تطبيق اللامركزية الإدارية في الكاميرون بطيئاً وخجولاً على مدى العقود الثلاثة الماضية. ونظراً إلى عدم وجود نموذج عملي لإشراك المواطنين في عملية صنع القرار، تميل الإصلاحات اللامركزية على المستوى المحلي إلى إعادة إحداث أوجه القصور عينها في مجال المساءلة والشفافية والتحرك، والتي تؤخذ على الإدارة المركزية. ولا يزال المانحون وغيرهم من العاملين في مجال التنمية والذين يشاركون في عملية اللامركزية، يكافحون لمعرفة سبل إدماج أصوات فئات المجتمع بفاعلية في صنع القرار محلياً، وتنفيذ المشاريع والإشراف عليها دون جعل هذه العمليات مرهقة وغير فعالة.

وتصف دراسة الحالة هذه نموذجاً رائداً لمشاركة المواطنين، نفذته منظمة غير حكومية تدعى مؤسسة التنمية المتكاملة في اثنين من أحياء بامندا عاصمة الإقليم الشمالي الغربي من الكاميرون. وعزز هذا النموذج الرائد للتنمية التشاركية بفاعلية إدماج الفئات المهمشة، لا سيما النساء والشباب، عبر تعبئة هذه الجهات المعنية وغيرها في جمعيات منظَّمة لتنمية الأحياء السكنية. وقد منح إبرام اتفاقيات شراكة خطية بين تلك الجمعيات والمجالس البلدية سكان الأحياء المهمشين سابقاً شبه حق في المشاركة، وكذلك قناةً فعالة لإبلاغ سلطات المجلس بحاجاتهم التنموية.

المختصرات

ATUDA	Atuazire Quarter Development Association جمعية تنمية حي أتوازير
CIG	common-initiative group مجموعة المبادرة المشتركة
CPDM	Cameroon People's Democratic Movement الحركة الشعبية الديمقراطية في الكاميرون
IDF	Integrated Development Foundation مؤسسة التنمية المتكاملة
MUDA	Mugheb Quarter Development Association جمعية تنمية حي موغِب
NGO	non-governmental organization منظمة غير حكومية
QDA	quarter development association جمعيات تنمية الأحياء السكنية
SDF	Social Democratic Front الجبهة الاجتماعية الديمقراطية

خلفية

اعتَبرت وكالات التنمية الدولية، على مدى العقود الثلاثة الماضية، أشكال الحكومة المركزية وغير الشاملة الأسبابَ الكامنة وراء سوء تقديم الخدمات الأساسية في الدول الأفريقية. ومنذ مطلع التسعينيات، شجعت الدعوات الوطنية والدولية لإرساء حكم ديمقراطي، فضلاً عن توفر الدعم من المانحين لإعادة هيكلة الحكومات المحلية كثيراً من الحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء على تنفيذ إصلاحات ترمي إلى تفويض السلطة من المركز إلى الأطراف. واتخذت الحكومة الكاميرونية خطوتها الأولى نحو اللامركزية في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، عندما ضغطت أحزاب المعارضة على الرئيس بول بيا لتبنّي دستور ديمقراطي مؤيد للامركزية، إذ نصت المادة ١(٢) من الدستور الجديد على أن 'الكاميرون دولة موحدة مركزية'، كما نصت المادة ٥٥(٢) على أن 'السلطات الإقليمية والمحلية... تتمتع باستقلال إداري ومالي في إدارة المصالح الإقليمية والمحلية، وتديرها بحرية مجالس منتخبة بموجب شروط ينص عليها القانون' (دستور الكاميرون لعام ١٩٩٦). ومنح هذا الدستور آمالاً عريضة في التحول التدريجي نحو حكم أكثر شمولية على المستوى المحلي.

بيد أن اعتماد دستور مؤيد للامركزية أمر، وتطبيق اللامركزية على أرض الواقع أمر مختلف كلياً. ففي الانتخابات البلدية التي أُجريت بُعيد اعتماد الدستور الجديد، حقق مرشحو الحزب المعارض لمنصب رئيس البلدية نصراً في بعض المدن الرئيسة في البلاد، ومنها بامندا عاصمة الإقليم الشمالي الغربي ومعقل الجبهة الاشتراكية الديمقراطية المعارضة. وعلى الرغم من أن الدستور دعا إلى تفويض السلطة الإدارية والمالية إلى رؤساء البلديات المنتخَبين، لم تكن الحركة الديمقراطية الشعبية في الكاميرون، وهي الحزب الحاكم، مستعدة للتنازل عن السلطة لرؤساء البلديات المنتخَبين من الحزب المعارض، إذ عين الرئيس بول بيا في بامندا وغيرها من المدن مندوبين حكوميين من الحزب الحاكم لرئاسة المجالس البلدية هناك، ما قوض استقلالية رؤساء البلديات (نيامنجوه ١٩٩٩، وسيكود ٢٠٠١).

وأحبط ترشيح مندوب حكومي رئيساً لمجلس بامندا المدني أساساً هدف الانتخابات البلدية، المتمثل في تعزيز حكم شامل برعاية مسؤولين محليين منتخَبين. فبذلك، لم يعد المجلس مسؤولاً أمام السكان المحليين، كما أن إسناد الصلاحيات للمندوب الحكومي عوضاً عن رؤساء البلديات المنتخَبين أبقى على نظام إداري مركزي أقصى المواطن من عملية صنع القرارات وتنفيذ المشاريع. واتسمت الإدارة اليومية في مجلس بامندا المدني بالتنافس بين المندوب الحكومي ورؤساء البلديات المنتخَبين. واستمر هذا التخريب للديمقراطية المحلية مدة ١١ عاماً، غدا خلالها إقصاء المواطن من إدارة المجلس أمراً اعتيادياً.

اتخذت الحكومة الكاميرونية خطوة أخرى مهمة نحو الأمام في عملية اللامركزية في تموز/ يوليو ٢٠٠٤ عندما أقر البرلمان قانونين وضعا إطاراً قانونياً مفصلاً لهيكلة الحكومات المحلية. ودعا القانونان (القانون رقم ١٧ لعام ٢٠٠٤ الخاص بتوجيه المجالس، والقانون رقم ١٨ لعام ٢٠٠٤ الخاص بالقواعد المطبقة على المجالس) إلى نقل قيادة المجالس إلى رؤساء البلديات وأعضاء المجالس المنتخَبين. وتمثلت أكبر ميزة للقانونين في توضيح مسؤوليات رؤساء البلديات وأعضاء المجالس المنتخبين في إدارة المجلس. ولكن للأسف، لم ينص القانونان على إشراك المواطن في صنع القرار بوصفه إحدى المسؤوليات الإلزامية للمجلس، ولم يضعا إطاراً يمكن للمجالس استخدامه لإشراك المواطن في مشاريع التنمية. ولأن قوانين اللامركزية جعلت إشراك المواطن في صنع قرار المجالس تقديرياً وليس إلزامياً، لم يتخذ مجلس بامندا المدني بقيادة المندوب الحكومي خطوات تذكر لإشراك السكان المحليين بفاعلية في مشاريع التنمية.

كان مجلس بامندا المدني يجري أحياناً مشاورات محدودة مع لجان تنمية الأحياء السكنية قبل الشروع في تنفيذ مشاريع التنمية المقررة. وكان هذا النوع من المشاركة خادعاً، لأنها مشاركة دون القدرة على تغيير أي شيء. وكانت فوائد تلك المشاورات على الجهات المعنية كالنساء والشباب محدودة بشكل خاص، لأن لجان التنمية نفسها لم تكن شاملة بطبيعتها. ففي الأماكن المحرومة مثل أتوازير وموغِب مثلاً، لم تتضمن عضوية اللجنة إلا رئيس الحي ورجالاً مختارين من المجلس التقليدي. وكان الرئيس التقليدي للحي يرشح أعضاء لجنة التنمية في أتوازير وموغب، على أن يكونوا ذكوراً وكباراً في السن وأعضاء في المجلس التقليدي.

ولم تكن لجنتا التنمية في أتوازير وموغب منظمتي مجتمع مدني حقيقيتين، لأنهما خضعتا لسيطرة أعضاء المجلس التقليدي والفون (الرئيس) الذي كان تابعاً للدولة. وكانت السلطة التقليدية قد انتزعت أساساً صلاحيات ومسؤوليات منظمات المجتمع المدني في الحيين. وكان التعاون والتواصل بين الجماعات الثقافية والاجتماعية والدينية المنتشرة هناك ضعيفاً للغاية. ومهد سوء تنظيم المجتمع المدني الطريق لمسؤولي المجلس البلدي والجهات الحكومية، كالسلطات التقليدية، للسيطرة على عمليات صنع قرارات التنمية المحلية.

ونادراً ما دعت لجنتا التنمية في أتوازير وموغب إلى عقد اجتماعات عامة، وحتى عندما فعلتا ذلك، كان الإقبال ضعيفاً في الغالب. علاوة على ذلك، لم يحسب أعضاء اللجنتين أي حساب للسكان الذين شاركوا هم نيابة عنهم في مشاورات عرضية مع مجلس بامندا المدني. وتعود الطبيعة غير الديمقراطية لهاتين اللجنتين، خاصة تهميشهما للنساء والشباب، إلى القيم الثقافية التمييزية القوية المرتبطة بالسلطة التقليدية

في الإقليم الشمالي الغربي. فوفق هذه القيم التقليدية، كان صنع القرار من مستوى الأسرة إلى المجتمع الأوسع مهمة الرجل، وكان من غير الملائم ثقافياً للمرأة تحدي الرجل أو معارضته. ولم تحصل غالبية نساء الحيّين على تعليم رسمي، فاستفاد الرجال من ذلك لتأكيد هيمنتهم وتبرير تهميش النساء في جميع مجالات صنع القرار. ولكن رئيس الحي في أتوازير تغاضى استثنائياً عن هذا العرف ورشح امرأة بارزة سياسياً من الحي لعضوية لجنة التنمية، بيد أن أثر هذه العضوة الوحيدة كان محدوداً جداً في اللجنة التي يهيمن عليها الذكور. أما في موغب، فلم يكن هناك أي امرأة في لجنة التنمية.

وبالإضافة إلى تحيزها ضد المرأة، ربطت الثقافة التقليدية للإقليم الشمالي الغربي التقدم في السن بالمعرفة والخبرة وبالتالي بالحكمة. ولذلك، كان العرف يعتبر كبار السن أفضل مَن يتخذ القرارات نيابة عن فئات المجتمع قاطبة، واقتضى أيضاً أن يحترم الشباب ويلتزموا بتعليمات كبار السن، لا سيما شيوخ المجلس التقليدي لأنهم الأوصياء على ثقافات الأسلاف ومعتقداتهم المقدسة. ولم يكن بمقدور النساء والشباب التدخل أثناء اجتماعات لجنة التنمية إلا لأداء الدور الذي أسنده العرف لهم، أي تقديم الطعام والشراب لأعضاء المجلس التقليدي. ومنعت هذه القيم الثقافية القوية النساء والشباب من محاولة المساهمة في صنع القرار في لجنة التنمية. وفي مرحلة تنفيذ مشاريع التنمية في الحيّين، اقتصر إشراكهم على أداء أعمال يدوية.

وكحال المدن الرئيسة في الكاميرون، حيث تعكس التركيبة السكانية تنوع الجماعات العرقية التي يزيد عددها على ٢٥٠ جماعة في البلاد، كانت التركيبة العرقية لسكان أتوازير وموغب غير متجانسة إلى حد كبير، إذ كانوا ينتمون إلى شعوب قرى مانكون ومنداكوي ونكوين والذين يشكلون سكان بامندا الأصليين، فضلاً عن مستوطنين من قبائل متنوعة في الإقليم الشمالي الغربي ومناطق أو محافظات البلاد الأخرى. والديانات التي يؤمن بها سكان الحيين هي، المسيحية والإسلام وديانة الأسلاف. وكان السواد الأعظم من سكان الحيين ينتمي إلى أحد حزبين سياسيين رئيسيين هما 'الحركة الديمقراطية الشعبية' الحاكمة وألد أعدائها 'الجبهة الاجتماعية الديمقراطية'. وعلى عكس الدين والعرق، كان الانتماء الحزبي أساس خلاف كبير في الحيين. ولأن أغلبية سكانها كانوا أنصاراً للجبهة، لم يؤد إقصاؤهم من لجنة التنمية التي تهيمن عليها الحركة إلا إلى تعزيز الشقاق الاجتماعي وانعدام الثقة والازدراء العام للجنة.

ولم يكن للامركزية في بامندا معنى يذكر بالنسبة لسكان أتوازير وموغب، لا سيما النساء والشباب، لأن عوامل هيكلية وسياسية وثقافية اجتمعت معاً لتكرّس إقصاءهم

من إدارة المجلس. فعلى المستوى الهيكلي، حافظ تعيين مندوب حكومي للتسلط على المسؤولين المنتخَبين على إدارة المجلس مركزياً، ما قوض المساءلة التنازلية. وعلى مستوى السياسات، لم تنص قوانين اللامركزية على حق المواطن في المشاركة في صنع قرارات المجالس البلدية. وبعبارة أخرى، لم تعط قوانين اللامركزية المجتمعات المحلية أي دعم أو تشجيع للضغط على المجلس البلدي من أجل إتاحة الفرصة للمشاركة في تصميم وتنفيذ مشاريع التنمية التي تؤثر عليها. أما على المستوى الثقافي، فقد تبنت المعايير التقليدية تفوُّق الذكور وأعلت من معرفة كبار السن على الشباب.

وشكلت هذه المعايير أساس إقصاء النساء والشباب من لجان التنمية، وهي الهياكل الوحيدة في الأحياء التي كان مجلس بامندا المدني يتشاور معها بين الفينة والأخرى.

وتحلل دراسة الحالة هذه أثر التهميش على سكان أتوازير وموغب، والسمات الرئيسة لبرنامجٍ موّلته الحكومة والبنك الدولي وأسهمَ في تذليل العقبات التي تحول دون الإدماج. ويركز النقاش على النساء والشباب، لأنهم الفئات التي حدت الأعراف التقليدية التمييزية مباشرة من مشاركتهم في صنع القرار على المستوى المحلي.

أثر الإقصاء من عملية صنع القرار السياسي

كان للإقصاء من صنع القرار في المجلس البلدي آثار سلبية كثيرة على سكان أتوازير وموغب، خاصة على النساء والشباب الذين كان تمثيلهم ضئيلاً أو معدوماً في لجنة التنمية. وتعيين مندوب حكومي رئيساً للمجلس والإقصاء الناجم عن ذلك، خيب أمل السكان تماماً باللامركزية. فبالنسبة لهم، كانت مفاهيم اللامركزية والحكم التشاركي مجرد خطاب سياسي ليس له معنى حقيقي في واقعهم اليومي. وقد دفعت خيبة الأمل تلك كثيراً من الناس إلى معارضة أو رفض دعم أعمال التنمية التي يقودها المجلس في الحي.

فعلى سبيل المثال، نظراً لقلة تعاون السكان، وجد مجلس بامندا المدني الذي لم يكن لديه عدد كاف من العمال صعوبة في فرض المعايير الدنيا لتشييد دورات المياه في أتوازير وموغب. كما أسفر الإقصاء عن قلة الحصول على المعلومات من المجلس البلدي، وبالتالي عدم معرفة الناس بلوائح الإسكان والصرف الصحي في المجلس البلدي، ما أفضى إلى انخفاض الامتثال لها، وهذا ما يفسر جزئياً لِمَ ظلت معايير الإسكان والصرف الصحي في هذين الحيين المحرومين يرثى لها.

وكانت الظروف الصحية السيئة في أتوازير وموغب أيضاً، تجسيداً لعجز لجنة التنمية عن تطبيق قواعد المجتمع الأساسية للتخلص من النفايات الصلبة. وبما

أن اللجنة غير شاملة بطبيعتها، فقد كانت تفتقر إلى دعم المجتمع المحلي والشرعية، واللذين كانا شرطين أساسيين للتطبيق الفعال للوائح المجتمع الخاصة بالتخلص من النفايات. وفي أتوازير، لم يضع كثير من الناس القمامة في أماكنها، وكما ذكر أحد سكان الحي: 'كانت هناك قمامة في كل مكان'. وقد أعاق التخلص من النفايات في النهر المار بالحي الصرف الصحي، وخلق تربة خصبة مواتية لتكاثر البعوض. وفي موغب، جرفت الأمطار الغزيرة نفايات المنازل المتناثرة من جانب الطريق إلى قنوات الصرف المجاورة، ما تسبب في انسدادها. وفي كلا الحيّين، شكل التخلص المستمر من النفايات أولوية تنموية للنساء والشباب لأنهم من تقع على عاتقه مسؤولية التخلص من النفايات المنزلية.

ونظراً لإقصاء سكان الحيّين من منابر صنع القرار مثل لجنة التنمية، غالباً ما غابت احتياجات الناس الملحة عن أعمال التنمية التي نفذها المجلس. وبالإضافة لحاجتهم إلى برنامج آمن ومريح للتخلص من النفايات المنزلية، كان الحصول على مياه الشرب أولوية تنموية أخرى للنساء – وهن القائمات على رعاية الأسر – والشباب، إذ كانوا يقطعون مسافات طويلة لجلب الماء. وقد أجبرتهم أزمة المياه في موغب على استخدام مياه النهر لغسل الملابس، ما عرضهم إلى مخاطر صحية شديدة لأن النهر كان أيضاً مكباً للنفايات المنزلية. وفي أتوازير، شكّل تشييد جسر آمن على ممر مشاة خطِر يستخدمه يومياً أكثر من ٢٠٠٠ شخص، منهم ٨٠٠ طالب، إحدى أولويات التنمية التي لم تُنفَّذ. وقد وقعت حوادث عديدة على الممر، وأغلبها يعود إلى سقوط أطفال عن الجسر الخشبي المتزعزع.

افتقرت لجنتا التنمية غير الشاملتين في حيي أتوازير وموغب إلى دعم المجتمع، ما جعلهما أضعف من أن تضغطا على مجلس بامندا المدني لمعالجة المشاكل التي يواجهها سكان الحيين الذين تدمرت روح الجماعة لديهم جراء إقصائهم من اللجنتين. وبالنسبة لمعظمهم، كانت اللجنتان قصيرتي النظر وتعملان لخدمة مصالح ذاتية وأظهرتا قدراً ضئيلاً من الالتزام تجاه تنمية المجتمع على نطاق واسع. ونظراً إلى عدم ديمقراطية اللجنتين، لم يكونا في وضع يسمح لهما بالطلب من المجلس البلدي اتخاذ قراراته بطريقة تشاركية.

وقد حرم إقصاء سكان الحيين، لا سيما النساء والشباب، اللجنتين من الديناميكية ومن أفكار جديدة للنمو. وواصل أعضاء المجلسين التقليديين في الحيين إدارة اللجنتين بالطريقة القديمة غير الرسمية، إذ كانت الاجتماعات غير دورية، ولم تُسجل محاضر الاجتماعات بدقة والأمر عينه يسري على السجلات. كما لم يكن هناك أي وثائق عن القواعد الناظمة للجنتين ولا عن أهدافهما وعضويتهما وهيكليتهما التنظيميتين.

ولم تُسجَّل اللجنتين قانونياً بوصفهما جمعيتين أهليتين، ولذلك لم تَعتبرهما المنظمات المانحة العاملة في بامندا منظمتي مجتمع مدني حقيقيتين تستحقان الدعم المالي. كما أن إقصاء سكان الحي من اللجنتين، حرمهما من الاشتراكات المالية من كثير من أفراد المجتمع.

وعلى مستوى المجلس البلدي، أفضى إقصاء السكان من تخطيط مشاريع التنمية وتنفيذها ومتابعتها إلى سوء الإدارة وسوء تقديم الخدمات. فنتيجة لسوء المتابعة مثلاً، قدم كثير من المقاولين، الذين تعاقد معهم المجلس لبناء قناة للصرف الصحي وشق الطرق في أتوازير وموغب، خدمات دون المستوى المطلوب أو تخلوا عن المشاريع تماماً. ولم يتمكن السكان من الضغط على المقاولين لعدم إلمامهم بجوانب القضية وحرمانهم من حق المشاركة في المتابعة. وبسبب سوء تنفيذ هذه العقود، غدت طرق الحيين مغبرة للغاية في موسم الجفاف ومليئة بالحفر وموحلة في موسم الأمطار. وبالتالي، دفع السكان المستفيدون الثمن النهائي لاستمرار طريقة المجلس غير الشاملة في الحكم. وقد خلق إقصاء السكان من مشاريع المجلس التنموية ثغرة في الشفافية والمساءلة عززت الفساد.

عمليات الإدماج المنفذة

في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧، جددت الحكومة الكاميرونية التزامها بتفعيل اللامركزية من خلال إصدار المرسوم الرئاسي رقم ١١٧ لعام ٢٠٠٧ الذي أعاد هيكلة مجلس بامندا المدني ووضع حداً لعدم تمكين رؤساء البلديات المنتخبين. وقسم المرسوم المجلس إلى ثلاث وحدات فرعية مستقلة هي، المجلس الفرعي الأول والثاني والثالث في بامندا. إضافة إلى ذلك، أنشأ المرسوم مجلساً خاصاً (مجلس مدينة بامندا) مسؤولاً عن تخطيط المشاريع التنموية وتنفيذها بالتعاون مع المجالس الفرعية. ومثل المرسوم قفزة عملاقة نحو تعزيز الديمقراطية المحلية لأنه فوض إدارة المجالس الفرعية الثلاثة لرؤساء البلديات المنتخَبين، تاركاً مجلس مدينة بامندا تحت سيطرة مندوب حكومي معين.

شكل نقل الاستقلال الإداري إلى رؤساء البلديات المنتخَبين خطوة كبيرة في عملية اللامركزية، ولكن بقيت مسألة واحدة معلقة هي الإدماج الفاعل للسكان في تخطيط مشاريع التنمية وتنفيذها ومتابعتها. وفي عام ٢٠٠٧، انتقت وزارة التنمية العمرانية والإسكان منظمة محلية غير حكومية هي مؤسسة التنمية المتكاملة لتنفيذ مشروع رائد في أتوازير وموغب لمعالجة إقصاء السكان من قضايا التنمية. وتتمتع هذه المؤسسة بخبرة واسعة في العمل مع المجتمعات المحلية في الإقليم الشمالي الغربي، ولديها سِجل حافل بالنجاح في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية هناك.

وأشرفت وحدة خاصة تدعى 'مشروع دعم التنمية العمرانية والمائية' في الوزارة على مشروع رائد للتنمية التشاركية مولته الحكومة الكاميرونية والبنك الدولي ومدته ثلاث سنوات، وهدف إلى توسيع نطاق تغطية الخدمات الأساسية لتشمل أكبر عدد من السكان في الحيين باتباع منهجية تشاركية.

وبوصفها المهندس الاجتماعي المكلف بتحقيق الهدف الرئيس للمشروع، تولت مؤسسة التنمية المتكاملة ثلاث مسؤوليات رئيسة: (أ) بناء علاقات تعاون قوية بين الحيين والحكومة المحلية، وكذلك الجهات الحكومية الأخرى المسؤولة عن قضايا التنمية فيهما. (ب) وضع نظام للمشاركة يسمح لكافة الأطراف المعنية في الحيين بالمساهمة في تصميم مشاريع التنمية وتنفيذها. (ج) تعزيز قدرات الأطراف المعنية الرئيسة لتمكينها من القيام بمسؤولياتها في المشروع.

ولتذليل العقبات التي تحول دون المشاركة في أتوازير وموغب، نفذت مؤسسة التنمية المتكاملة نموذجاً للتنمية التشاركية مكوّناً من أربع خطوات رئيسة: (أ) تشخيص الأطراف المعنية وتحديدها وتعبئتها وإشراكها في التخطيط.

(ب) تشكيل جمعيتين تنمويتين وتنظيمهما. (ج) عقد شراكات بين الجمعيتين والمجالس البلدية. (د) بناء قدرات الأعضاء التنفيذيين المنتخبين في الجمعيتين (مندوبو المجتمع). وكانت هذه المنهجية في تعزيز مشاركة المواطن في التنمية قد أسفرت سابقاً عن نتائج إيجابية في حيين في مدينة دوالا العاصمة الاقتصادية للكاميرون، ما شجع وزارة الشؤون العمرانية على توسيع المشروع الرائد إلى حيي أتوازير وموغب في بامندا، حيث عملت مؤسسة التنمية المتكاملة بوصفها المهندس الاجتماعي للمشروع.

نشأت الخطوة الأولى في نموذج التنمية التشاركية، من منظور أن تذليل العقبات التي تقف حائلاً أمام المشاركة يستدعي فهماً عميقاً للعوامل التي أبقت على الإقصاء في سياق معين. وبالنسبة لفريق الهندسة الاجتماعية بمؤسسة التنمية المتكاملة، كانت الفئات التي عانت من هذا الإقصاء في وضع يسمح لها بوصف وضعها وتحدياتها والمساهمة في تحديد الحلول لها. وبالتالي، تمثل أحد الأهداف الرئيسة لمرحلة التشخيص في هذا المشروع الرائد في الحصول على معلومات من شتى الأطراف المعنية في الحيّين وتحليل النزاعات القائمة أو المحتملة بينها. وبالاعتماد على السكان أنفسهم للحصول على المعلومات، استخدم الفريق أيضاً الدراسة التشخيصية لوضع الأساس الأول لإدماج الفئات المهمشة في قضايا التنمية. كما شملت الدراسة التشخيصية مسحاً أساسياً للحصول على بيانات موثوقة عن برامج التنمية التي اعتبرها غالبية سكان الحيين أولوية.

بدأ فريق الهندسة الاجتماعية المرحلة الأولى من المشروع الرائد، بتوفير معلومات مفصلة عن أهداف المشروع والأنشطة المقررة لرؤساء الحيين وأعضاء المجلسين التقليديين في أتوازير وموغب، وهم المسيطرون على الحيّين، وبالتالي كان الحصول على موافقتهم من البداية ضرورياً لنجاح البرنامج. وعقب ضمان تعاونهم، أطلقت مؤسسة التنمية المتكاملة حملة توعوية أوسع في الحيين لإعطاء السكان معلومات عن المشروع (كالأهداف الرئيسة ومصدر التمويل والمدة المتوقعة، إلخ)، ودعوة أو تعبئة جميع الأطراف المعنية للمشاركة فيه، والتعاون معها لوضع معايير لتقييمه.

استخدم فريق الهندسة الاجتماعية تقنيات متنوعة لنقل المعلومات للوصول إلى الأطراف المعنية في الحيّين. فأعد أولاً بياناً حول هذا المشروع بثته محطات إذاعية محلية مراراً وتكراراً، واستعان بالمنادين المحليين في الحيين للإعلان عنه، وخصوصاً في المساء عندما يكون معظم السكان في منازلهم، ثم جال معبئون مجتمعيون اختيروا من الشباب في الحيين من بيت إلى بيت لتقديم المعلومات ودعوة الناس للمشاركة في المشروع، كما نظم الفريق جلسات أسئلة وأجوبة على

مختلف مفترقات الطرق في الحيين حيث يتجمع الناس عادة. وتناقلت الألسن أخبار المشروع بسرعة.

بالإضافة إلى ذلك، وظفت مؤسسة التنمية المتكاملة مشجعين إذاعيين مشهورين لنشر المعلومات في الحيين، باستخدام مكبرات صوت محمولة على سيارات. وشملت الحملة أيضاً ملصقات إعلامية، علقها فريق المشروع في نقاط إستراتيجية في الحيين مثل مقر إقامة رئيس الحي وأمام المتاجر التي يتردد عليها السكان. وأقام فريق الهندسة الاجتماعية أيضاً علاقات تعاون مع زعماء مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية والدينية في الحيين، ثم ساعد هؤلاء الزعماء في الإعلان عن المشروع في اجتماعاتهم وحشدوا أعضاء فئاتهم للمشاركة. وأسهم رئيسا الحيّين في التوعية عبر القيام بزيارات منزلية للسكان لإطلاعهم على المشروع، ما زاد من مصداقيته في أعينهم. واستمرت حملة التوعية والتعبئة المكثفة طوال مرحلة التشخيص التي استمرت شهرين.

ولإشراك سائر الأطراف المعنية في المناقشات في مرحلة التشخيص، قسّمت المؤسسة الحيّين بمساعدة رئيسيهما إلى كتل فرعية، نظمت المؤسسة في كلٍّ منها اجتماعات تشاورية عديدة استهدفت، بصفة خاصة، النساء والشباب الذين حُرموا من المشاركة في لجنتي تنمية الحيين. وضمنت حملات التوعية المستمرة مشاركة كبيرة للنساء والشباب في جلسات النقاش، حيث تحدثوا عن الإقصاء وتحديات التنمية التي واجهتهم، والأهم من ذلك أنهم سلطوا الضوء على الإجراءات التي يعتقدون أنها الأفضل في تعزيز المشاركة وتحسين جودة الخدمات. وقد شكلت هذه الاقتراحات حجر الزاوية في أنشطة فريق المشروع في الخطوات اللاحقة له.

كشفت جلسات المناقشة في الحيين عن وجود أنماط صراع بين المسنين والشباب وأيضاً بين الذكور والإناث. وأكد السكان في اجتماعات عديدة داخل الكتل، أن حل هذه التوترات يكمن في إنشاء جمعية لتنمية الحي يمكن أن تجمع كل سكانه بغض النظر عن العرق أو الانتماء السياسي أو السن أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الجنس. كما أشار السكان إلى تدنّي مستوى الحضور في الاجتماعات العامة التي كانت لجنة تنمية الحي تعقدها أحياناً، لأن هذه الاجتماعات كانت تجري في الهواء الطلق، معتبرين أن إنشاء قاعة عامة لعقد الاجتماعات ومناقشة مشاكل التنمية المشتركة له دور مهم في تعزيز المشاركة. وفي جلسات النقاش تلك، شاركت النساء والشباب بفاعلية في تحديد أولويات احتياجات التنمية الأساسية في الحيّين، منها الحصول على مياه صالحة للشرب، جمع القمامة بكفاءة، تشييد بنية تحتية لائقة للطرق والجسور وممرات المشاة، بناء قنوات صرف، وخلق فرص عمل للشباب.

وأكمل فريق المشروع اجتماعات النقاش بمسح ديموغرافي، كان أحد أهدافه الرئيسة مساعدة السكان في تحديد أولويات الاحتياجات التنموية المختلفة التي ذكروها في جلسات النقاش. ولضمان ارتفاع معدل الاستجابة، جنَّد الفريق شباباً أكفاء وديناميكيين من الحيين لتنفيذ المسح فيهما. وبغية فهم العلاقات بين شتى الأطراف المعنية، عقد الفريق لقاءات مع رئيسي الحيين وأعضاء المجلسين التقليديين، وأجرى أيضاً مقابلات مع أشخاص ذوي خبرة في الحيين. وعبر إشراك الفئات المهمشة والأطراف المعنية الرئيسة، مثل الرئيسيين وأعضاء المجلسين في هذه المرحلة المبكرة جداً (مرحلة التشخيص) من المشروع، غرسَ الفريق إحساساً بملكية المشروع لدى السكان، ما حفزهم على مضاعفة دعمهم له أو حشد آخرين للمشاركة.

تشكيل جمعيتي التنمية وتنظيمهما

لاحظ فريق الهندسة الاجتماعية في دراسته التشخيصية وجود ٣٠ جماعة ثقافية اجتماعية (جمعيات مجتمعية قبلية و/ أو قائمة على التضامن) في كل من الحيّين، بالإضافة إلى كثير من جماعات المساعدة الذاتية أو جماعات المبادرة المشتركة بسبب تركيبة الحيين السكانية متعددة الأعراق. وكانت مشاركة النساء والشباب مرتفعة في تلك الجماعات. ومع ذلك، كان تهميش النساء والشباب سائداً على مستوى صنع القرار في الحيّين (مثلاً في لجنتي التنمية). وسادت روح قوية من التضامن والتعاون بين المنتمين إلى الجماعة الاجتماعية الثقافية أو جماعة المساعدة الذاتية نفسها، كما كان التعاون كبيراً داخل الجماعة. بيد أن هذا النوع من روح التعاون، كان غائباً أو ضعيفاً بين السكان المنتمين إلى جماعات مختلفة. والواقع أنه خارج تلك الجماعات الفردية، كانت المصالح الشخصية للسكان تتغلب على المصالح المشتركة.

وانطوت الخطوة الثانية من النموذج الرائد للتنمية التشاركية، على تعزيز روح الجماعة بتعبئة الناس في مختلف الجماعات الاجتماعية والثقافية وجماعات المساعدة الذاتية للعمل معاً في جمعية مشتركة لتنمية الحي. وقد أدركت مؤسسة التنمية المتكاملة، أن السكان لن يشاركوا بحماس في الجمعية المشتركة إلا إذا 'شعروا أنهم في بيتهم' فيها. وقد شرع فريق الهندسة الاجتماعية واضعاً ذلك نصب عينيه في تعبئة السكان لوضع مبادئ وقواعد توجه الجمعية المستقبلية.

أولاً، دعا الفريق إلى عقد اجتماعات عامة للكتل التي شكلها في الحيّين أثناء مرحلة التشخيص. فعيَّن سكان كل كتلة في هذه الاجتماعات أربعة أشخاص (رجل وامرأة وشاب ومسن) ليمثلوا الكتلة. ووضع هذا التوازن أسس مشاركة سائر الأطراف

المعنية على قدم المساواة في المشاورات على مستوى الكتل ثم على مستوى الحي. وفي الاجتماعات على مستوى الكتل، جمع السكان تعليمات أو قائمة بالمبادئ والقواعد والقيم التي أرادوا أن تجسدها جمعيتهم.

وعقب تلك الاجتماعات، شكل فريق الهندسة الاجتماعية لجنة مبادِرة مكونة من ممثلي الكتل في كل حي لوضع مسودة وثيقة قانونية تنص على النظام الداخلي ومبادئ أساسية وقوانين انتخابية لجمعيتي التنمية المستقبليتين. وحسب التوجيهات التي وُضعت في المناقشات على مستوى الكتل، ناقش أعضاء كل لجنة وصاغوا مسودة قواعد الجمعية. ثم قدم ممثلو الكتل المسودة إلى السكان لمراجعتها والتعليق عليها، وبعد ذلك اجتمعت لجنة المبادرة ونقحت المسودة مستعينة بملاحظات السكان.

وعندما وافق السكان على مسودة القواعد المنقحة، دعا فريق الهندسة الاجتماعية إلى عقد جمعية عامة لسكان كل حي. وكان الإقبال على اجتماع الجمعية العامة شديداً، أولاً، بسبب حملة التوعية المستمرة لمؤسسة التنمية المتكاملة، وثانياً، لأن السكان كانوا قد أدوا الدور الأساسي في وضع المبادئ والقوانين التي ستوجه عمل جمعية التنمية. وعلى الرغم من أن المؤسسة هي من اقترح نموذج جمعيتي التنمية، عنَى استنباط سكان كل حي لقواعدهم الخاصة أنهم اعتبروا جمعية التنمية مبادرة وُلدت من رحم تطلعاتهم. وفي اجتماع الجمعية العامة، أقر الحاضرون بالإجماع القوانين وقانون الانتخابات للجمعية، ما أذن بولادة جمعية تنمية حي أتوازير وجمعية تنمية حي موغب.

شكل اعتماد القوانين الناظمة لجمعيتي التنمية منعطفاً للنساء والشباب الذين لطالما هُمِّشوا في صنع القرار في الحيين. أولاً، أعطت هذه القوانين جميع سكان الحي الحق في المشاركة في الجمعية، بغض النظر عن الجنس أو العمر أو الانتماء السياسي أو المركز الاجتماعي. ومثّل ذلك تحولاً كبيراً عن القيم التمييزية التي سادت في لجنة التنمية. ثانياً، شددت القوانين الانتخابية على ضرورة اختيار أعضاء الجمعية التنفيذيين عبر انتخابات نزيهة وشفافة في اجتماعات الجمعية العامة. ولضمان إشراك النساء والشباب في إدارة جمعية التنمية، خصص دستورها منصباً تنفيذياً للنساء (مسؤولة عن شؤون المرأة) وآخر للشباب (مسؤول عن شؤون الشباب). وشكل ذلك تحولاً كبيراً آخر عن التحيز الذي كان سائداً ضد النساء والشباب في لجنة التنمية البائدة. وعلى عكس اللجنة، ثمَّن النظام الداخلي للجمعية التشاور. فعلى سبيل المثال، أسندت القوانين معظم سلطة اتخاذ القرارات إلى الجمعية العامة، ولم تمنح الأعضاء التنفيذيين إلا صلاحيات متابعة المشاريع والإدارة اليومية للجمعية.

وعقب اعتماد النظامين الداخليين للجمعيتين، خطط فريق الهندسة الاجتماعية بالتعاون مع ممثلي الكتل لإجراء انتخابات لانتخاب الأعضاء التنفيذيين في الجمعيتين، أي مندوبي المجتمع. ففي كل حي، شكل الفريق هيئة انتخابية مؤلفة من ممثلي الحكومة ومسؤولي المجلس واثنين من سكان الحي تنازلوا عن حقهم في التنافس في الانتخابات. وتولت الهيئة الانتخابية تنظيم الانتخابات، حيث أعدت قائمة بأسماء المرشحين الذين تنافسوا على المناصب التنفيذية المختلفة، وسجلت السكان على قائمة الناخبين. وفي هذه المرحلة من المشروع، كثف الفريق حملة التوعية لتعبئة السكان للتسجيل في الانتخابات المقبلة.

وأثناء عملية التحضير للانتخابات، واجهت مؤسسة التنمية المتكاملة تحدياً كبيراً، إذ أصر رئيسا الحيين وبعض أعضاء المجلسين التقليديين على التنافس في الانتخابات، رغم أن القوانين الانتخابية للجمعيتين والتي وُضعت بصورة مشتركة وأُقرت بالإجماع نصت على عدم أهلية الجهات الحكومية لتولي مناصب تنفيذية. وكان المنصب التنفيذي الوحيد الذي يحق لرئيس الحي وأعضاء المجلس التقليدي شغله هو منصب 'الشيخ المسؤول عن الثقافة'. وشكا أعضاء لجنتي التنمية البائدتين، من أن المؤسسة تدخلت في الحيين ونقلت صلاحياتهم إلى الجمعيتين. وضايق كثير من أعضاء المجلسين لفظياً أعضاء فريق الهندسة الاجتماعية وهددوهم، حتى أن بعضهم شن حملة تشويه لثني السكان عن المشاركة في الجمعيتين الجديدتين.

وهدد هذا التضارب في المصالح بين السلطات التقليدية التي أرادت المشاركة في الجمعيتين والسكان الراغبين في الحفاظ على استقلاليتهما نجاح المشروع جدياً. ولحل هذه المشكلة، نظم فريق الهندسة الاجتماعية مفاوضات مع رئيسي الحيّين وأعضاء المجلسين التقليديين، حيث أوضحت مؤسسة التنمية المتكاملة أهداف المشروع المتمثلة في تعزيز الحكم التشاركي في إطار عملية اللامركزية. وشرح الفريق عملية اللامركزية والأنواع الثلاثة الرئيسة للجهات الفاعلة المشاركة في العملية (أي المجتمع المدني والمجلس المحلي والدولة، ومنها السلطات التقليدية)، وأهمية فصل السلطات والمسؤوليات بين هذه الجهات.

وقد أثبتت محادثات التفاوض في أتوازير نجاحها في البداية، لأن رئيس الحي وأعضاء المجلس التقليدي وافقوا، وإن مع بعض التردد، على عدم المنافسة على المناصب التنفيذية في الجمعية. أما في موغب، فلم تلقَ فكرة استقلال الجمعية استحساناً لدى أعضاء اللجنة البائدة. وهكذا في أول انتخابات للجمعية، تنافس رئيس الحي وبعض أعضاء المجلس على المناصب التنفيذية، رغم أن دستور الجمعية يحظر ترشيحهم. بيد أن ذلك لم يعنِ لفريق الهندسة الاجتماعية دليلاً على الفشل؛

فتغيير ممارسات اجتماعية راسخة يحتاج إلى صبر وجهود متواصلة. وكان الحكم التشاركي في إطار اللامركزية تجربة جديدة على حيي أتوازير وموغب، وسيستغرق الأمر بعض الوقت حتى تحترم جميع الأطراف المعنية جميع الأفكار، لا سيما فكرة استقلال المجتمع المدني.

كان انتخاب مندوبي المجتمع في الجمعيتين نموذجاً للديمقراطية على المستوى المحلي، لأن التصويت جرى بالاقتراع السري وتضمّن استخدام صندوق اقتراع شفاف. إضافة إلى ذلك، أشرفت سلطات المجلس البلدي رفيعة المستوى، أي عمدة المجلس الفرعي الثاني في بامندا والأمين العام لمجلس مدينة بامندا، على الانتخابات، ما منحها مزيداً من المصداقية. بيد أن منع أعضاء المجلسين التقليديين من شغل مناصب تنفيذية في الجمعيتين، عاد ليظهر كقضية خلافية عقب نشر نتائج الانتخابات.

وبالتحديد، ضغط رئيس حي أتوازير على المندوب الحكومي لمجلس مدينة بامندا لإلغاء نتائج انتخابات الجمعية لعدم انتخاب أي عضو من المجلس التقليدي إليها، وأحيا الإلغاء العداء المكبوت بين رئيس الحي والهيئة الانتخابية للجمعية. وبوصفها المهندس الاجتماعي، تدخلت مؤسسة التنمية المتكاملة لحل النزاع. ونظراً لتاريخها الطويل من العمل في المنطقة وفهمها العميق لظروفها، علمت المؤسسة كيف تشجع الحوار بين رئيس الحي والهيئة الانتخابية. وبالتشديد على أن الديمقراطية عملية وليست حدثاً، أقنعت المؤسسة الهيئة بتنظيم انتخابات جديدة. وكانت إستراتيجية المؤسسة المتمثلة في ترسيخ ثقافة الحوار مهمة، لأنها تمكن الجمعية من اعتبار التفاوض والتسوية خارطة طريق لإدارة النزاعات في المستقبل. وفي الانتخابات الجديدة، نافس رئيس الحي على منصب الأمين العام للجمعية. وجاءت نتائج الانتخابات مماثلة لسابقتها باستثناء منصب الأمين العام الذي فاز به رئيس الحي. بيد أن الهيئة الانتخابية، ألغت انتصاره بحجة عدم جواز ترشحه وفق النظام الداخلي للجمعية الذي وُضع بشكل ديمقراطي. وأيدت الجمعية العامة لجمعية تنمية حي أتوازير قرار الهيئة، وقبل المندوب الحكومي نتائج الانتخابات بوصفها تعبِّر عن صوت الشعب.

أما في موغب، ونظراً لأن جمعية تنمية الحي مبادرة جديدة، فقد قضت الهيئة الانتخابية بدعم من الجمعية العامة بتنحّي رئيس الحي الذي بات يشغل منصب نائب رئيس الجمعية وأعضاء المجلس التقليدي الذين انتُخبوا إلى مناصب تنفيذية بعد قضاء ولاية واحدة. ولكنهم رفضوا التنحي عندما انتهت ولايتهم. فضغطت الجمعية العامة، وهي أعلى سلطة لصنع القرار في جمعية تنمية حي موغب، عليهم للاستقالة. وبعد ذلك، نظمت الهيئة الانتخابية انتخابات جديدة، مُحتَرِمَةً هذه المرة النظام الداخلي لجمعية التنمية.

أظهـرت التوتـرات في جمعيتـي تنميـة الحيـين الجديدتـين، أن ميـل الجهـات الحكوميـة (أي أعضـاء المجلسـين التقليديـين) إلى التعـدي عـلى صلاحيـات ومسـؤوليات الجهـات الفاعلـة في المجتمـع المـدني والاسـتيلاء عليهـا كان سـمة سـائدة وراسـخة للغايـة في الحيـين. ولمسـاعدة الجمعيتـين في بنـاء وتعزيـز قيـم تحـترم حقـوق الفئـات المهمشـة كالنسـاء والشـباب، نظـم فريـق الهندسـة الاجتماعيـة عروضـاً بسـيطة لكنهـا فعالـة عـلى مسـتوى الكتـل بشـأن المسـاواة بـين الجنسـين وفوائـد المشـاركة عـلى التنميـة. وعقـب انتخـاب الأعضـاء التنفيذيـين في الجمعيتـين، سـاعد الفريـق الجمعيتـين في تقديـم طلـب للحصـول عـلى اعـتراف قانـوني بوصفهـما منظمتـي مجتمـع مـدني. ومنـح هـذا التسـجيل القانـوني الشرعيـة لهـما، مـا سـاعدهما في الحصـول عـلى تمويـل للمشـاريع المسـتقبلية مـن الدولـة والجهـات المانحـة.

بناء شراكات بين الجمعيتين والمجلس البلدي

نظـراً لإخفـاق المجلـس في تلبيـة الاحتياجـات التنمويـة الملحـة، كان لـدى النـاس في الأحيـاء المحرومـة مثـل أتوازيـر وموغـب ثقـة ضئيلـة جـداً في الحكومـة المحليـة. وفي المرحلـة الثالثـة مـن المـشروع، ركـزت مؤسسـة التنميـة المتكاملـة عـلى دعـم الجمعيتـين الجديدتـين والمجلـس البلـدي في بنـاء احـترام وثقـة متبادلـين يمكـن أن يشـكلا أساسـاً لتعـاون بعيـد الأمـد في قضايـا التنميـة. وتمحـورت جهـود فريـق الهندسـة الاجتماعيـة لبنـاء هـذا الاحـترام المتبـادل، عـلى تغيـير طريقـة نظـر المجلـس إلى السـكان مـن مجـرد منتفعـين مـن التنميـة إلى شركاء فيهـا، يتعـيّن عليهـم الاضطـلاع بـدور حاسـم في السـعي لتقديـم خدمـات فعالـة ومنصفـة.

وكان تقديـم الدعـم للسـكان لتنظيـم أنفسـهم في إطـار جمعيـة تنميـة مشـتركة، خطـوة أساسـية في حمـل المجلـس البلـدي عـلى الاعـتراف بمسـاهمات السـكان في عمليـة التنميـة. وفي الاجتماعـات التشـاورية مـع مسـؤولين مـن مجلـس مدينـة بامنـدا ومجلـسي بامنـدا الفرعيـين الثـاني والثالـث، شـدد فريـق الهندسـة الاجتماعيـة عـلى أن جعـل جمعيتـي التنميـة شـاملتين يمكـن أن يـزود المجالـس بمعلومـات موثوقـة عـن الاحتياجـات التنمويـة للسـكان. ولذلـك، فـإن اعتبـار الجمعيتـين شريكتـين في التنميـة يتيـح للمجالـس توجيـه المـوارد الشـحيحة نحـو المشـاكل الملحـة في الحيـين. كـما شـدد الفريـق عـلى الـدور المهـم الـذي يمكـن أن تقـوم بـه الجمعيتـين في مراقبـة المشـاريع في الحيـين، وإبـلاغ السـكان بتعليـمات المجالـس والخاصـة ببنـاء المنـازل ولفـت انتبـاه المجالـس إلى المخالفـين.

ولعبـت دعـوة كبـار مسـؤولي المجالـس لـلإشراف عـلى انتخـاب الأعضـاء التنفيذيـين في الجمعيتـين دوراً رمزيـاً في تغذيـة علاقـة التعـاون بـين الحيـين والمجالـس. وطـوّر فريـق الهندسـة الاجتماعيـة هـذه العلاقـة بجمـع الأعضـاء التنفيذيـين في الجمعيـة ومسـؤول

المجلس البلدي في دورة تدريبية وتشاورية تفاعلية عن اللامركزية ومبادئ الشراكة الناجحة، وهي الاحترام المتبادل، التواصل، الانفتاح، المساءلة، المشاركة في اتخاذ القرار، وضوح أدوار الشركاء، احترام استقلاليتهم، وتقاسم المخاطر والواجبات والمسؤوليات. كما مثلت الدورة منبراً للمشاركين لمناقشة شروط شراكة رسمية بين الحيّين والمجالس والاتفاق عليه.

وعقب الدورة، صاغ فريق الهندسة الاجتماعية اتفاقيتي شراكة رسمية، استناداً إلى ما توصل إليه ممثلو المجالس ومندوبو المجتمع من قرارات عبر المداولات المشتركة. ونصت كل اتفاقية على أن المجلس سينفذ جميع الأنشطة الإنمائية في الحي بتعاون وثيق مع الجمعية عبر اتخاذ قرارات جماعية، وعلى أن مندوبي المجتمع هم مسؤولو الارتباط في الحي ويناقش معهما المجلس كل الأمور المتعلقة بإدارة موازنة التنمية.

كما نصت الاتفاقيتان على أن مسؤوليات الجمعيتين في التنمية تتضمن مراقبة جودة خدمات البنية التحتية، تقديم الشكاوى إلى المجلس، توفير اليد العاملة لأعمال التنمية، القيام بأعمال صيانة خفيفة للخدمات القائمة، إبلاغ السكان بلوائح المجلس (كلوائح بناء دورات المياه والتخلص من القمامة) إبلاغ المجلس بالمخالفين، وتقديم تقارير فصلية عن مدى استيفاء حييهما لشروط الشراكة.

وعزز فريق الهندسة الاجتماعية التعاون بين الحيين والمجالس البلدية بتنظيم حفل رسمي لتوقيع الاتفاقيتين. وكان حفل التوقيع العام أيضاً بمثابة حملة غير مباشرة لإعادة بناء ثقة السكان بالمجالس المحلية. ولأول مرة منذ اعتماد الكاميرون لدستور مؤيد للامركزية، استطاع سكان حي أتوازير وموغب أن يتباهوا بتوقيع اتفاقية شراكة قانونية مع المجالس البلدية ضمن إدماجهم في العمل التنموي مدة ١٠ سنوات.

بناء قدرات مندوبي المجتمع

تمتع دور مندوبي المجتمع في نموذج التنمية التشاركية الرائد لمؤسسة التنمية المتكاملة بأهمية قصوى. فقد كانوا حلقة الوصل الرئيسة بين الحيّين والمجالس، وهم أيضاً المسؤولون عن إدارة جمعيتي التنمية اللتين كان بقاؤهما ونموهما ودرجة تأثيرهما على المجالس رهن كفاءاتهم. وفي الخطوة الرابعة من المشروع، أولت المؤسسة اهتماماً كبيراً لبناء قدرات مندوبي المجتمع.

أولاً، نظم فريق الهندسة الاجتماعية دورة تدريبية حول 'إدارة الجمعيات' لمندوبي المجتمع من الحيين. وتناولت مقررات التدريب في هذه الدورة قضايا مثل هيكلية الجمعيات، دور العضو التنفيذي، العوامل التي تحدد النجاح في الجمعيات، سبل

تنظيم اجتماعات فعالة، وإدارة النزاع في الجمعيات. إضافة إلى ذلك، أكسب الفريق مندوبي المجتمع مهارات في تعبئة الموارد والإدارة المالية وحفظ السجلات، وهي مهارات ضرورية لأن عدم الشفافية في إدارة أموال الجمعية يمكن أن يثبط عزيمة الأعضاء المسجلين ويثني الآخرين عن الانضمام إليها. كما تلقى مندوبو المجتمع تدريباً على تسوية النزاعات وبناء الشراكات. وقد ساعد هذا التدريب مندوبي الحيين في تحسين العلاقة المتوترة بين الجمعيتين والسلطات التقليدية، لا سيما رئيسي الحيّين.

علاوة على ذلك، وبفضل دورات بناء القدرات في مجال الرصد والتقييم، اضطلع مندوبو المجتمع من أتوازير وموغب بالتعاون مع رئيسي الحيّين بدور فّعال في رصد وتقييم أعمال البناء التي نفذها المتعاقدون هناك. وبالتحديد، طابق مندوبو المجتمع جودة العمل الجاري مع المعايير المنصوص عليها في العقد المبرم بين المتعاقد ومجلس المدينة. كما مكنت تلك الدورات مندوبي المجتمع من تتبع طريقة إدارة مجلس مدينة بامندا للأموال المخصصة لمشاريع التنمية في الحيين بنجاح. وأسهمت هذه المرحلة الرابعة من المشروع في محاربة الفساد، وأسفرت عن تحسن ملحوظ في جودة الخدمات الأساسية في الحيين.

التغيرات في المعارف والمواقف والممارسات والسلوكيات

تضمّن مشروع التنمية التشاركية الرائد نهجاً إجرائياً سلمياً، وضع الاحتياجات التنموية للسكان في صميم جهود المجلس البلدي التنموية. وكانت فوائد المشروع على الفئات المهمشة والحيين عموماً كثيرة. فعلى سبيل المثال، حشد المشروع كافة الأطراف المعنية في الحيين ليعملوا معاً على تحقيق مهمة مشتركة هي تحسين الحصول على الخدمات الأساسية. وهكذا، ساعدت المبادرة في تغيير مواقف السكان إزاء التنمية من التركيز على المصالح الفردية إلى السعي نحو تحقيق الصالح العام.

وعزز إنشاء جمعيتي التنمية، اللتين شملتا في عضويتهما رجالاً ونساء وشباباً من أصول عرقية ومشارب سياسية مختلفة، روح الجماعة في الحيين. وعلى عكس لجنتي التنمية القديمتين اللتين لم تضما سوى عدد قليل من الأعضاء التقليديين، بلغ عدد الأعضاء المسجلين في الجمعيتين ١٥٠ عضواً في أتوازير و٩٥ عضواً في موغب. وجعل إنشاء هاتين الجمعيتين السكان أكثر حماساً للمساهمة في مشاريع التنمية التي رعاها المجلس وقدمت منافع للمجتمع بأكمله. ففي أتوازير مثلاً، قدم السكان بسهولة الأراضي لعدد من مشاريع التنمية كان أبرزها بناء قاعة عامة مريحة يمكن فيه للجمعية الاجتماع لمناقشة مشاكل المجتمع. وقد أصبحت تلك القاعة مصدر فخر لسكان أتوازير، وكانت دليلاً على الانتقال الناجح للمجتمع المدني من الانقسام إلى الوحدة ومن الضعف إلى القوة المتنامية.

وأسهم مشروع التنمية التشاركية إسهام كبيراً في الحد من تهميش النساء والشباب في قضايا التنمية في الحيين. فقد تشاور الرجال والنساء والشباب معاً في اجتماعات كل من الجمعيتين لاتخاذ القرارات. وعلى الرغم من أن مندوبي المجتمع كانوا مسؤولين عن إدارة شؤون الجمعيتين، إلا أن القرارات الكبرى التي نفذوها جاءت من الجمعيتين العامتين اللتين ضمتا كافة الأطراف المعنية في الحيين. وفي اجتماعات الجمعية العامة، اتُّخذت القرارات بأربع خطوات. أولاً، كان العضو التنفيذي يقدم قضايا إشكالية تستدعي الاهتمام. ثانياً، يقترح سكان الحي حلولاً مختلفة للمشكلة. ثالثاً، يفتتح العضو التنفيذي النقاش للسماح للأعضاء بمقارنة مزايا كل حل مقترح. رابعاً، تستقر الجمعية العامة على حل واحد، إما بالاتفاق العام أو بالتصويت البسيط (أي برفع الأيدي).

عملت الجمعيتان العامتان لجمعيتي التنمية على مبدأ تقدير كل رأي، ما شجع النساء والشباب على المشاركة في مداولاتهما. وفي البداية، بقي كثير من النساء والشباب صامتين أثناء المناقشات، لكنهم اكتسبوا تدريجياً الثقة وشاركوا بنشاط في المناقشات. وكما يقول باتمان (١٩٧٠: ٤٢ – ٤٣) 'تُطور المشاركة وتُعزز الصفات ذاتها اللازمة لها. وكلما زاد عدد الأفراد المشاركين، كانوا أقدر على المشاركة'. وفي الواقع، كما قالت عضوة في لجنة تنمية حي موغب: 'باتت النساء في اجتماع الجمعية العامة أكثر فاعلية من الرجال، لأن نسبة حضورهن أعلى من نسبة حضور الرجال دائماً'.

وأتاحت المشاركة الفاعلة للنساء والشباب في الجمعيتين لهذه الفئات المهمشة سابقاً الفرصة للتأثير مباشرة على طريقة استخدام مجلس مدينة بامندا لموازنة التنمية في الحيين. فعلى سبيل المثال، رفض سكان أتوازير، الذين كان معظمهم لا يملكون سيارات وأطفالهم يرتادون طرقاً خطرة إلى المدارس، اقتراح المجلس البلدي استثمار موازنة التنمية في بناء طريق سريع. وبسبب صوت المرأة القوي، قررت جمعية تنمية حي أتوازير استثمار الموازنة في بناء جسر مشاة آمن لأطفالهم. ووصفت امرأة في أتوازير هذا التغيير الإيجابي قائلة: 'أضحى الطريق الآن آمناً جداً. ولم نعد نشهد سقوط أي طفل في النهر'.

وكحال أتوازير، قرر سكان موغب ما هي أولويات التنمية التي ينبغي تقديمها إلى مجلس مدينة بامندا عبر اتخاذ قرار تشاركي في جمعيتهم، إذ فضلوا بناء قاعة عامة والتركيز أيضاً على شق الطرق وإنشاء ممرات للمشاة. وضغطت النساء والشباب في الجمعية لإجراء تحسينات على نظام جمع النفايات وحفر الآبار التي مكنتهم من الحصول على المياه بأمان وسهولة. وكما قالت امرأة من موغب: 'ساعدت الآبار سكان الحي بجعل المياه أرخص. لم نعد بحاجة إلى قطع مسافات طويلة للحصول على المياه'.

أسهم مشروع التنمية التشاركية مساهمة كبيرة في وضع حد لمعايير وقيم ثقافية أقصت النساء والشباب عن صنع القرار في الحيين. وهو أيَّد انتخاب ممثلي الحي عوضاً عن تسميتهم، ما أتاح للنساء والشباب فرصة الوصول إلى مناصب قيادية في جمعيتي التنمية. فعلى سبيل المثال، كان هناك خمس نساء من ضمن ١١ عضواً تنفيذياً في جمعية تنمية حي أتوازير، وستة شباب في جمعية تنمية حي موغب. وأظهر مندوبو المجتمع المنتخَبون مزيداً من الحماس والالتزام والمساءلة في دورهم كممثلين عن الحيين. وبإنشاء منتدى يجتمع فيه الرجال والنساء والشباب وكبار السن ليتناقشوا حول مشاكل التنمية المشتركة، أسهم المشروع بشكل هادف في إضعاف أنماط الصراع بين 'الذكور والإناث' والمسنين والشباب' التي كانت قائمة في الحيين.

أثـار إنشـاء جمعيتـي التنميـة في البدايـة توتـرات بـين السـكان والسـلطات التقليديـة، التـي خشـيت أن تسـلبها الجمعيتـان صلاحياتهـا كلهـا وتجعلهـا دون فائـدة. ومـع ذلـك، وبسـبب تدخـلات فريـق الهندسـة الاجتماعيـة المسـتمرة في تسـوية النزاعـات وتوضيـح دور كل مـن السـلطات التقليديـة والجمعيتـين في عمليـة اللامركزيـة، اعتـبر الطرفـان في نهايـة المطـاف نفسـيهما شركاء. فعـلى سـبيل المثـال، اضطلـع رئيسـا الحيّـين والسـلطات التقليديـة بالـدور الرئيـس في التفـاوض عـلى رفـع اليـد عـن بعـض الأراضي وتخصيصهـا لمشـاريع تنمويـة اقترحتهـا الجمعيتـان عـلى مجلـس مدينـة بامنـدا. وفي كلا الحيـين، تعـاون رئيـس الحـي ورئيس جمعيـة التنميـة لمراقبـة أعـمال البنـاء.

عـلاوة عـلى ذلـك، فـرض رئيـس الحـي ومندوبـو المجتمـع، بالعمـل معـاً، عـلى شركات المقـاولات توظيـف عـمال محليـين للعمـل التنمـوي في حيهـم. وجمعـت جمعيتـا التنميـة أسـماء السـكان الراغبـين في العمـل وقـدم رئيسـا الحيـين تلـك القوائـم إلى شركات المقـاولات.

لقـد أصـاب نمـوذج التنميـة التشـاركية الرائـد نجاحـاً كبـيراً لأنـه أبـرم اتفاقيتـي شراكـة بـين الحيـين والمجلـس البلـدي، مـا سـمح للسـكان بلعـب دور قـوي في عمليـة صنـع القـرار وتنفيـذ ومتابعـة مشـاريع التنميـة في حييهـما (الجـدول ١٠-١). ومثلـت اتفاقيـة الشراكـة الخطيـة تقدمـاً كبـيراً عـلى قوانـين اللامركزيـة، لأنهـا منحـت السـكان ترخيصـاً أو شـبه حـق في المشـاركة في برامـج المجلـس التنمويـة. كـما عـززت الشراكـة تدفـق المعلومـات بـين المجالـس والسـكان، مـا أفـضى إلى زيـادة المسـاءلة التنازليـة والشـفافية في إدارة موازنـة التنميـة المخصصـة للحيـين.

الجدول ١-١-١: نظرة على الشراكة بين جمعيتي التنمية والمجالس البلدية

النشاط	مسؤوليات مندوبي المجتمع (جمعية التنمية)	مسؤوليات المجالس
صنع القرار	تحديد مشاريع/احتياجات التنمية ذات الأولوية، وتقديم توصيات للمجالس.	مراجعة أهمية مقترحات الجمعية بشأن الأموال المتوفرة والمناقشة مع مندوبي المجتمع.
تنفيذ المشاريع	تسهيل الحصول على الأراضي لتنفيذ المشاريع، واختيار العمال في الحي وتقديمهم لشركات البناء لتوظيفهم.	تنفيذ المشاريع، أو التعاقد مع مقدمي خدمات أكفاء.
الرصد والتقييم	تقييم جودة العمل الجاري وإبلاغ الشكاوى أو المخالفات إلى المجالس.	مراقبة جودة العمل الجاري والرد على شكاوى الجمعية.
الصيانة	القيام بأعمال صيانة خفيفة للبنية التحتية، وإبلاغ المجالس عند الحاجة إلى أعمال صيانة ثقيلة.	تنفيذ أعمال الصيانة الثقيلة على البنية التحتية.
الإشراف	إبلاغ السكان بلوائح المجالس (حول تشييد المنازل، إلخ). وإعلام المجالس بالمخالفين.	تقديم لوائح المجالس (حول بناء المنازل، إلخ) إلى الجمعية، ومعاقبة المخالفين عند الضرورة.
الصرف الصحي	حشد السكان لتنظيف الأماكن العامة في يوم حملة التنظيف الشهرية، والتأكد من رمي السكان للقمامة في أماكنها، وتذكير المجالس بجمع القمامة عندما تتخلف شاحنة جمع القمامة عن موعدها.	توفير حاويات القمامة في الأماكن المخصصة لجمع القمامة، وإزالة القمامة من أماكن الجمع المحددة.
تبادل المعلومات	إرسال تقرير فصلي عن أنشطة الجمعية إلى المجالس.	التعليق على التقارير الفصلية، وتوفير معلومات للجمعية عند الطلب.

أدى تدريب مندوبي المجتمع وتمكينهم من التعاون مع رئيسي الحيّين في مراقبة جودة أعمال البناء إلى استخدام الموارد المالية بكفاءة. وقدم مندوبو المجتمع في الحيّين، في كثير من المناسبات، شكاوى إلى مجلس مدينة بامندا عندما لم تتقيد شركات المقاولات بالشروط التعاقدية. ولدى استلام هذه الشكاوى، كان مسؤولو المجلس يأمرون المقاول بالالتزام بتلك الشروط، ما جعل خدمات البنية التحتية عالية الجودة.

وأسـهمت القاعـة العامـة والطـرق وممـر المشـاة والجسر والآبـار الجديـدة في الحيـين في إعـادة بنـاء ثقـة السـكان بالمجالـس البلديـة، مـا عـزز بـدوره التـزام النـاس بشراكتهـم مـع المجلـس.

الدروس المستفادة والآثار المترتبة على السياسات والممارسات

اكتسـب مفهـوم اللامركزيـة شـعبية واسـعة بـين المنظـمات الدوليـة المانحـة وصنـاع سياسـات التنميـة والقائمـين عليهـا. وسـنت حكومـات كثـيرة في أفريقيـا جنـوب الصحـراء ونفـذت إصلاحـات اللامركزيـة بدرجـات متفاوتـة. وفي الكامـيرون، تفتقـر سياسـة اللامركزيـة إلى إطـار تفصيـلي حـول سـبل إشراك السـكان في صنـع القـرار المحـلي وتنفيـذ برامـج التنميـة ومتابعتهـا عـلى مسـتوى المجالـس البلديـة اللامركزيـة. ولذلـك، كثـيراً مـا أفـضى نقـل السـلطة إلى المسـتوى الأدنـى في الكامـيرون إلى أوجـه القصـور عينهـا في المسـاءلة والشـفافية والتحـرك، والتـي تؤخـذ عـلى الإدارة المركزيـة. وتسـود هـذه المشـكلة في برامـج اللامركزيـة في كثـير مـن دول أفريقيـا جنـوب الصحـراء. وعـلى الرغـم مـن شـعبية اللامركزيـة، لا تـزال الحكومـات تبحـث عـن نمـوذج عمـلي لضـمان مشـاركة المواطـن مشـاركة فعالـة في إدارة الحكـم المحـلي.

كيـف يمكـن إدمـاج أصـوات الفئـات المهمشـة في إدارة الحكـم المحـلي دون جعـل العمليـة مرهقـة وغـير فعالـة؟ هـذا هـو أهـم سـؤال يتصـدى لـه العاملـون في مجـال التنمية المشـاركون في عمليـات اللامركزيـة الجاريـة في أفريقيـا جنـوب الصحـراء. ويقـدم المشروع الـذي نفذتـه مؤسسـة التنميـة المتكاملـة في حيّـي أتوازيـر وموغـب جوابـا عـلى هـذا السـؤال، إذ يوضـح المـشروع كيـف تجلـت الشـفافية وتحـرك الحكومـة ومزايـا المسـاءلة التـي تعـزى إلى الحكـم التشـاركي عـلى أرض الواقـع.

والعوامـل العامـة التـي أسـهمت في نجـاح المـشروع، هـي تجـدد التـزام الحكومـة المركزيـة بتنفيـذ إصلاحـات اللامركزيـة في بامنـدا وتوفـر التمويـل مـن الحكومـة والجهـات المانحـة لتقديـم الخدمـات الأساسـية إلى الحيـين. إضافـة إلى ذلـك، حقـق المـشروع هدفـه المتمثـل في تعزيـز مشـاركة المواطـن بفضـل منهجيـة تصاعديـة وضعـت الفئـات المهمشـة في صميـم الجهـود المبذولـة لإعـادة هيكلـة عمليـات صنـع القـرار عـلى المسـتوى المحـلي. وبحشـد السـكان لمناقشـة أسـباب الإقصـاء وإيجـاد الحلـول، فهـم فريـق الهندسـة الاجتماعيـة سـبل التعامـل مـع علاقـات القـوة والخصومـات بـين مختلـفَ الأطـراف المعنيـة. كـما منحـت المنهجيـة التصاعديـة السـكان شـعوراً بملكيـة المـشروع أفـضى إلى دعـم والتـزام قـوي مـن المجتمـع، مـا سـهّل تحقيـق أهـداف المـشروع.

وعزز نموذج التنمية التشاركية بفاعلية إدماج الفئات المهمشة، لأنه حدد هياكل المشاركة المجتمعية القائمة واستند إليها. وأنشأ فريق الهندسة الاجتماعية جمعيتي التنمية من البنية التحتية الاجتماعية المتوفرة – أي الجماعات الاجتماعية الثقافية وجماعات المساعدة الذاتية التي تضم بالفعل أعضاء من النساء والشباب. وهذه السمة 'النابعة من الداخل' للمشروع جعلته يلقى قبولاً اجتماعياً منقطع النظير في الحيّين.

ويدل نجاح المشروع، على أن ربط جمعيات تنمية الأحياء والمجالس البلدية إستراتيجياً وسيلة فعالة لإدماج الفئات المهمشة بفاعلية في الإدارات الحكومية المحلية في دول أفريقيا جنوب الصحراء. وعلى النقيض من المنهجية التقليدية المتمثلة في عقد اجتماعات عامة لاستطلاع آراء المجتمع، فإن إنشاء شراكات بين جمعيات تنمية الأحياء والمجالس منهجية أكثر استدامة وتركيزاً وأقل مضيعة للوقت، وبالتالي أكثر فائدة لتعزيز المشاركة في المجالس البلدية اللامركزية.

ولعل فشل قوانين اللامركزية في اعتبار إدماج المواطن في صنع القرار إحدى المسؤوليات الإلزامية للمجلس، أكبر عقبة أمام المشاركة في الحكومات المحلية اللامركزية في الكاميرون. ولذلك، ينبغي لصناع القرار والعاملين في مجال التنمية الذين يدعمون اللامركزية في أفريقيا أن يضعوا في اعتبارهم أن قانون اللامركزية الذي يعتبر المشاركة في المجالس المحلية حقاً من حقوق المواطن يسهل إدماج الفئات المهمشة في مشاريع التنمية المحلية.

ويعتبر مشروع مؤسسة التنمية المتكاملة في أتوازير وموغب حالة نادرة من حالات 'الممارسات الجيدة التي تستبق السياسات'. فقد منحت اتفاقية الشراكة الخطية المبرمة بين المجلس وجمعية التنمية السكان ترخيصاً أو شبه حق في المشاركة في برامج المجلس التنموية. وكما يقول باحثون مثل لوندز وبراتشيت وستوكر (٢٠٠٦)، يشارك الناس في حكومتهم المحلية عندما يُدعون للمشاركة، وعندما تتوفر قنوات واضحة لهم للإدلاء بصوتهم، وعندما يشعرون أن صوتهم مسموع. وكانت اتفاقية الشراكة بمثابة دعوة رسمية للمجتمعات المحلية للمشاركة في برامج التنمية وإعلاناً رسمياً عن استعداد المجلس للاستماع إلى سكان الحي.

وباختصار، يعطي مشروع مؤسسة التنمية المتكاملة خمسة عِبر ودلالات رئيسة لمنظمات التنمية الدولية وصناع السياسات المشاركين في تعزيز الديمقراطية. ولتعزيز إدماج ومشاركة الفئات المهمشة في الحكومات المحلية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بنجاح، يتعين على جهود التعاون في مجال الديمقراطية أن:

١. تضمن سن تشريعات ملائمة للحكم التشاركي، بحيث تُسنِد إدارة الحكم المحلي إلى مسؤولين منتخَبين لا مسؤولين حكوميين معينين، وتَعتبر مشاركة

المواطن جزءاً إلزامياً لا يتجزأ من إستراتيجية الحكم المحلي لضمان المساءلة والشفافية والاستجابة.

٢. تولي قدراً كبيراً من الاهتمام لتعزيز المجتمع المدني بدعم منظمات رسمية للفئات المهمشة تحديداً، إذ لن تغدو المشاركة هادفة عندما تكون الفئات المهمشة مشتتة وغير منظمة وغير رسمية وبالتالي ضعيفة سياسياً. وبالإضافة إلى دعم سكان أتوازير وموغب في تشكيل جمعيتي تنمية رسميتين، كرست مؤسسة التنمية المتكاملة جهوداً كبيرة لتدريب مندوبي المجتمع للقيام بدورهم كمتحدثين باسم الحيّين.

٣. تضمن وضوح توزيع الصلاحيات والمهام بين الحكومة والفاعلين من المجتمع المدني وتوثيقه. فعندما يكون الخط الفاصل بين مسؤوليات المجتمع المدني والحكومة مبهماً، تميل الجهات الفاعلة الحكومية إلى الاستيلاء على مجال صنع القرار بأسره. فقبل تشكيل جمعيتي التنمية في أتوازير وموغب، كانت الجهات الحكومية (السلطات التقليدية) تمثل الفئات المهمشة أو تتحدث نيابة عنها.

٤. تضع خطة أو إستراتيجية لحل النزاعات قبل بدء تنفيذ برنامج الحكم التشاركي. فتعزيز إدماج ومشاركة الفئات المهمشة، يعني في أغلب الأحيان أن تلك الفئات تكسب مزيداً من النفوذ على حساب بعض القوى الفاعلة الأخرى أو قوى هيمنت في السابق على مجال صنع القرار. ووجود خطة مسبقة للتفاوض وحل النزاعات أمر بالغ الأهمية، لأنه دونها يمكن للقوى الفاعلة المهيمنة التي ترى بأن سلطاتها باتت مهددة أن تخرب برنامج المشاركة قبل أن يتاح الوقت له ليترسخ. وقد سمح تدخل مؤسسة التنمية المتكاملة في الوقت المناسب، لحل النزاعات بين أعضاء المجلسين التقليديين وجمعيتي التنمية لبرامج المشاركة في الحيين بالترسخ وتحقيق النتائج.

٥. تستخدم 'الأثر الظاهر' لمشاريع الحكم التشاركي الرائدة لمواجهة الجمود الحكومي، وتحفيز الإرادة السياسية لإجراء إصلاحات شاملة وواسعة النطاق على الحكم. فعلى الرغم من ارتفاع مستوى الدعم المقدم لأشكال الحكم الشاملة في الخطاب التنموي، لا يؤمن المديرون الحكوميون المحليون الذين اعتادوا على الإدارة من القمة إلى القاعدة إلا بما يمكن أن يروه في الواقع. ويمكن أن يوفر تنفيذ مشاريع رائدة، تُثبت بوضوح المزايا العملية لمشاركة المواطن نقاط مرجعية مهمة لمناصرة الديمقراطية أو تغيير السياسات.

وعموماً، تثبت الخدمات الاجتماعية عالية الجودة التي وفرها مشروع مؤسسة التنمية المتكاملة لحيي أتوازير وموغب أن أفضل مراقبي ومقيِّمي مشاريع التنمية هم المستفيدون أنفسهم، لأنهم دائماً في الموقع ولديهم أكبر حافز لضمان الاستخدام الفعال للموارد. وفي الوقت الحاضر، لم تعد اللامركزية بالنسبة للرجال والنساء والشباب العاديين في أتوازير وموغب كلمة جوفاء براقة، بل غدا لها معنى حقيقي بفضل ما تقوم به جمعيتا التنمية من دور فعال في برامج المجلس التنموية.

المراجع وقراءات أخرى

Dameni, O., ‘Travaux d’Amélioration de l’acces aux Services de Base dans les Quartiers Atuazire et Mugheb à Bamenda’, in *Rapport General de Maitrise d’Oeuvre Sociale* (Bamenda: IDF, 2011), available at <http://idfbamenda.files.wordpress.com/2011/01/pdue-project-atuazire-and-mugheb-diagnositic-report.pdf>, accessed 10 August 2011

— ‘Travaux d’Amélioration de l’acces aux Services de Base dans les Quartiers Atuazire et Mugheb à Bamenda’, in *Rapport Sommaire* (Bamenda: IDF, 2011), available at <http://idfbamenda.files.wordpress.com/2011/01/pdue-projectatuazire-and-mugheb-summary-report1.pdf>, accessed 11 August 2011

Lowndes, V., Pratchett, L. and Stoker, G., ‘Diagnosing and Remedying the Failings of Official Participation Schemes: The CLEAR Framework’, *Social Policy and Society*, 5/2 (2006), pp. 281–91

Nyamnjoh, F., ‘Cameroon: A Country United by Ethnic Ambition and Difference’, *African Affairs*, 98 (1999), pp. 101–18

Pateman, C., *Participation and Democratic Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970)

President of Cameroon, Presidential decree No. 2007/117 of 24 April 2007

Republic of Cameroon, 1996 Cameroon Constitution, Law No. 96-06 of 18 January 1996, available at <http://confinder.richmond.edu/admin/docs/Cameroon.pdf>, accessed 16 October 2011

Republic of Cameroon, National Assembly, Law No. 2004/017 of 22 July 2004 ‘On the Orientation of Decentralization’

Republic of Cameroon, National Assembly, Law No. 2004/018 of 22 July 2004 ‘To Lay Down Rules Applicable to Councils’

Sikod, F., ‘Constraints to Managing Urban Poverty in Cameroon’, *Environment and Urbanization*, 13/1 (2001), pp. 201–208

الهوامش

١. جُمعت بيانات نوعية من أجل دراسة الحالة هذه من خلال ورشة عمل نُظمت على مدى يوم واحد في كل من الحيين. وزادت مقابلات مجموعات التركيز التي استخدمت أسلوب ورشات العمل موثوقية البيانات، إذ أكملت المعلوماتُ التي جُمعت من ١٥ مستطلَعاً في كل حي بعضها بعضاً وأكدت على صحتها. كما قدمت مراجعة التقارير عن مشروع التنمية التشاركية الذي مولته الجهات المانحة معلوماتٍ تكميلية. وكما هو الحال مع دراسات الحالة الأخرى الواردة في هذا التقرير، لم تُذكر أسماء المستطلَعين.

الخاتمة:
دروس من تجارب النساء المهمشات

الخاتمة: دروس من تجارب النساء المهمشات

جوليان سميث

تتناول هذه الخاتمة الدروس المستقاة من دراسات الحالة العشر الواردة في هذا التقرير، وآثارها على المشاركين في التعاون في المجال الديمقراطي والإصلاح.

التدخلات متعددة الأبعاد عامل حاسم في التغلب على الإقصاء السياسي

إن ارتباط الفقر بالتهميش والإقصاء الناجم عن عوامل معقدة، هما الرابط الذي تتكرر الإشارة إليه غالباً بين أنظمة الحكم العرفية وغير العرفية. فالتهميش والفقر ويؤديان إلى تدني مستوى المعيشة والتعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى، وهذا التدني يرتبط بدوره غالباً مع الإقصاء عن عملية صنع القرار السياسي.

وانعكاس ما سبق على الإصلاح الديمقراطي هو أن التدخلات ينبغي أن تكون متعددة الأبعاد، تتضمن إجراءات ملزمة قانونياً وتحت الرقابة، مثل الإصلاحات الدستورية والتشريعية والقانونية الشاملة، وأن تتضافر مع مشاريع إنتاج الدخل ومحو الأمية والتعليم المجتمعي والبنية التحتية المادية. وقد تضمنت معظم المشاريع الواردة في هذا التقرير تدريبات عملية في مجالات معينة كمحو الأمية وإنتاج الدخل، مترافقة مع التثقيف السياسي والتدريب على القيادة في إطار تمكين النساء. وترتبط هذه الإجراءات بعمليات السلام والحملات السياسية الهادفة إلى تغيير معايير المجتمع ومعالجة الإقصاء السياسي.

بالمثل، يسلط العديد من دراسات الحالة الضوء على الحاجة غالباً إلى إصلاحات على صعيد الإدماج على المستوى المحلي أو على مستوى المحافظات والأقاليم والبلد ككل، بل وأنْ تترافق حتى بتدخلات دولية تضمن إزالة العقبات التي تحول دون الإدماج. وينطبق ذلك، بصورة خاصة، على الحالات التي تنطوي على مستويات تمييز متعددة أو متداخلة، مثل حالة النساء من أقليات عرقية ودينية وردت في هذا التقرير في دراستي الهند وميانمار.

ليست الإصلاحات التي تستهدف مستوى واحداً أو مستويين فقط فعّالة في معظم الأحيان. كما يجب أن تترافق الإصلاحات الدستورية والتشريعية وإصلاح الأحزاب والمؤسسات السياسية الأخرى مع مبادرات تعليم مجتمعي، تُشجع تغيير المواقف للتغلب على العقبات المنهجية والمؤسسية عميقة الجذور التي تحول دون المساواة بين الجنسين. وتوضح دراسات الحالة، أن التقدم في أحد هذه المجالات يؤدي إلى تقدم في مجال آخر، محدثاً تأثير متسلسلاً، كما في مثالي ناميبيا وجنوب أفريقيا.

استخدام أنواع مختلفة من البحوث كأدوات إصلاحية

ذكر عددٌ من كتّاب دراسات الحالة، أن البحوث المدعّمة بالأدلة عن تجارب النساء المعاشة ساهمت بدور مهم جداً في تنظيم المعلومات عن أسباب الإقصاء، العوائق المحددة التي تحول دون الإدماج، إجراءات الإصلاح ذات حظوظ النجاح الكبيرة، وأثر التدابير الإيجابية مثل نظام الحصص في تسهيل تمثيل النساء. ولكن الدور الأهم الذي لعبته البحوث في العديد من دراسات الحالة، تمثّل في إغناء عملية إعداد إستراتيجيات الدعم والتواصل، وتزويد المجموعات النسائية بالبيانات اللازمة لإقناع صناع القرار بالخسائر الناجمة عن استمرار التمييز والاستغلال والإقصاء السياسي ضد النساء والفتيات، والمكاسب الناجمة عن مشاركتهن الحقيقية في عملية صنع القرار.

وتبيّن أيضاً بأن استخدام بحوث دراسات الحالة لفهم تجارب النساء، يشكل أداة منهجية فعالة في إغناء المناقشات المتعلقة بتمكين المرأة، وذلك باستخدام قصص النساء المروية بلسانهن باعتبارها أفضل وسيلة لزيادة الوعي بقضايا الإقصاء.

كما يُعد تحليل خطاب المشاركة بين المجموعة المسيطرة والفئات المستبعدة من الحياة السياسية (مثل عمل أعضاء المجالس المحلية مع عضوات المجالس المحلية في كمبوديا)، أداة مفيدة في فهم وتحليل تفاوت السلطة بين الرجال والنساء.

وأخيراً، يشكل إشراك الفئات المستبعدة في تخطيط وإدارة وتحليل الأنشطة البحثية ونتائجها درساً هاماً في ضمان ملكية عملية البحث ونتائجها إلى النساء، وتحسين فرصهن في الاستفادة من تلك النتائج بتحويلها إلى مكاسب لمناصرتهن، كما في حالة أرض الصومال.

تمثيل النساء في المؤسسات السياسية يأتي نتيجة حلول توافقية غالبا

تشير دراسات عديدة إلى سطحية أو نقص تمثيل النساء في المؤسسات العرفية أو الديمقراطية القائمة، وإسناد مسؤوليات لهن تقتصر غالباً على الأدوار التقليدية النمطية، كما رأينا في دراسة كمبوديا. وهذا يتفق مع إشارة دراسة الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٠٨، إلى أن أكثر من نصف البرلمانيات اللواتي شملهن المسح أكدن أن صعوبة تحقيق التوازن بين الالتزامات الأسرية والسياسية يشكل عائقاً في وجه توليهن مناصب قيادية، وبقيت نسبة النساء في المناصب القيادية البرلمانية عند حدود متواضعة لا تتعدى ١٠,٧ بالمئة (أي ٢٨ من أصل ٢٦٢) من رؤساء البرلمانات والجمعيات الوطنية في العالم، طيلة السنوات العشر ١٩٩٩-٢٠٠٨ (الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٠٩: ٧٦).

إلا أن دراسة كمبوديا تبين قدرة النساء على استخدام تلك الظروف لتمكين أنفسهن، من خلال التعامل مع الأدوار المعطاة لهن وفقاً لتصورات التمييز بين الجنسين ذاتها، بوصفها أدواراً لا يتمتع الرجال بالمهارات الكافية للاضطلاع بها. وتستطيع النساء استخدام فحوى هذه الأدوار كمنطلق لبناء معرفتهن وسلطتهن السياسية، والانتقال من ثم إلى مجالات أخرى.

التدابير الإيجابية التي تحدّد نسبة تمثيل النساء في أنظمة الحكم أداة فعّالة في التغلب على الإقصاء السياسي

يؤدي توافق أنظمة الحصص والمقاعد المحجوزة مع النظام الانتخابي، إلى زيادة كبيرة في عدد النساء المنتخبات. ولكن يجب الانتباه إلى أن الإدماج لا يقود بالضرورة إلى التمثيل الفعال. فمن الدراستين اللتين تعاملتا مع هذه المسألة في هذا التقرير، دعمت إحداهما إجراءات المقاعد المحجوزة في تعزيز مشاركة النساء في جمعيات تنمية الأحياء على المستوى التنفيذي (الكاميرون)، بينما طرحت الثانية شكوكاً كبيرة حول تأثير أنظمة الحصص على الحكم التقليدي في جنوب أفريقيا. وثمة دراسة ثالثة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات غير مدرجة في هذه المجموعة عن تقييم أثر نظام الحصص على مستوى الحكم المحلية في أفغانستان، أثارت شكوكاً كبيرة أيضاً بفعالية نظام الحصص لجهة جودة مشاركة النساء.

إضافة إلى ذلك، أفادت النساء المنتخبات كأعضاء مجالس حكم محلية في دراستي جنوب أفريقيا وكمبوديا، أن أصواتهن لا تلقى أذناً صاغية ضمن هيكليات المجالس التي يهيمن عليها الرجال.

تخلص هذه الدراسات إلى الأهمية الحاسمة لشرعية العملية التي تتحكم بكيفية اختيار النساء كمرشحات لنظامي المقاعد المحجوزة أو الحصص. ففي دراسة الكاميرون، كانت مقاعد هيئات صنع القرار المحلية المحجوزة وغير المحجوزة متاحة لأي مرشح محلي على استعداد لخوض الانتخابات التي تُشرف عليها هيئات انتخابية مستقلة وفق لوائح ناظمة واضحة، ودون أي تدخل سياسي في هذه العملية. وفي المقابل، تصف دراستا جنوب أفريقيا وأفغانستان بأن اختيار أصحاب السلطة التقليديين لممثلات مواليات لهم لإيفاء نظام الحصص، يقوّض نظام الحصص الهادف إلى تحسين مشاركة النساء. وتتوافق هذه الاستنتاجات مع ما خلصت إليه دراسات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عن نظام الحصص النسائية، والتي كشفت عن أن تحقيق التوازن بين تمثيل الإناث والذكور في الهيئات المنتخبة، رغم أنه يسير في الاتجاه الصحيح وفق ذلك النظام، فإن دخول النساء إلى المعترك السياسي يتعرّض غالباً لخطر الحرّاس، كالأحزاب السياسية، إلى جانب عوائق أخرى كأصحاب السلطة التقليدية من الذكور والتمويل، كما ورد في دراسات الحالة هنا.

الدور الهام للقيادة السياسية والقضائية والدينية في التغلب على إقصاء النساء المهمشات

تنوه العديد من دراسات الحالة، إلى القيادة السياسية أو القضائية أو الدينية كعامل حاسم في دعم إشراك النساء في هياكل وعمليات صنع القرار والارتقاء بها في بعض الحالات. ويميل كثير من القادة الذكور إلى استيعاب مشاركة أكبر للنساء، إذا وجدوا في ذلك مكاسب متبادلة من حيث فائدتها للمجتمع الذي يمثلونه ولقضايا النساء. ففي دراسة ناميبيا على سبيل المثال، اعترف الرجال باستعادتهم للدعم المفقود كناتج إيجابي جانبي.

إلا أن عاملاً رئيسياً في توطيد دعم القيادة الذكورية لتمكين النساء السياسي في النظم العرفية، وهو وثيق الصلة أيضاً بالحكم الديمقراطي، هو استناد قضية الإدماج على الثقافة والقيم المحلية والخطاب المحلي. وتطرح دراسات الحالة في بوغانفيل وكينيا وكارين ميانمار والصومال والهند أمثلة واضحة جداً عن أهمية ذلك.

رغم ذلك، فإن اعتماد إستراتيجيات الإدماج على القيادة السياسية وحدها، لا سيما بوجود زعماء يمثلون هياكل سلطة تقليدية تمييزية ضد النساء، سرعان ما يُعرّض الإصلاحات للخطر ويجعلها قصيرة الأجل بطبيعتها. وتبدّى ذلك تدريجياً في أفغانستان، حيث حافظت هياكل السلطة التقليدية التمييزية ضد النساء على سيطرتها، رغم التزام الحكومة الأفغانية بالاتفاقيات الدولية ودعمها تنفيذ برنامج التضامن الوطني (برنامج

قائم على تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في انتخابات مجالس التنمية المجتمعية، والمشاركة في قرارات المجالس حول مشروعات التنمية المجتمعية المحلية).

تكتسب المشاركة الفعالة للرجال في برامج تمكين المرأة أهمية فائقة، ولا يمكن تحقيقها إلا عندما تؤكد الجهات المنفّذة على الدور الهام الذي يلعبه الرجال في حماية حقوق ورفاهية بناتهم وأخواتهم وأمهاتهم وزوجاتهم. ويوضح مثال برنامج مبادرة المرأة المسلمة، قدرة الجهود الإصلاحية المتجذرة في القيم والهياكل العرفية المحلية على التغلب على المقاومة التقليدية للمجتمعات التي تردد رجالها بتقديم الدعم الفعلي سابقاً.

ويفيد درس آخر، بأنه رغم الأهمية الكبيرة لدعم القيادة الذكورية في توسيع دعم المجتمعات ومؤسساتها السياسية لإدماج النساء، فليس من الضروري تحقيق ذلك في بداية حملة الإدماج. حيث تعرض دراسة الاتحاد النسائي البورمي نموذجاً ممتازاً انطلق من تحديد الرجال المتفهمين لقضايا المرأة بهدف تسهيل تعميم وعي المنظور الجنساني داخل منظمات الخارج. وجرى تطبيق ذلك باستهداف التحالف والمجموعات الإعلامية والمنظمات التي يهيمن عليها الرجال لإتاحة فرص تدريب وعمل لشابات الاتحاد النسائي البورمي، الأمر الذي جعل الاتحاد قادراً على التأثير على المنظمات التي يهيمن عليها الذكور من داخلها.

أخيراً، أثبت مثال جنوب أفريقيا الدور الهام الذي يلعبه الجهاز القضائي، لا سيما قرارات التمسك بأحكام دستورية شاملة، بأنه آلية حاسمة في حماية حقوق النساء عندما تطعن الحكومة المحلية العرفية بأحكامه. وبيّنت هذه الدراسة أهمية آليات التشاور الفعالة وسهولة الوصول إلى المحاكم في التغلب على الإقصاء.

يجب أن يتماشى تقدم حقوق الإنسان والديمقراطية في الحكم التقليدي مع القيم العرفية التي تقوم عليها المعايير التقليدية

يستخدم مفهوم التقاليد الثقافية بشكل مغلوط غالباً من قبل الجماعات المهيمنة، عند محاولتها التقليل من عواقب تهميش النساء. ولكن حتى في أكثر التقاليد الثقافية جموداً، ثمة طرق لإيجاد قواسم مشتركة مع مبادئ حقوق الإنسان كالمساواة بين الجنسين التي يتبناها الإصلاحيون. وكما تُبيّن حالة جنوب أفريقيا، يتمتع الحكم التقليدي بإمكانية إيجاد حلول خلاقة للتنازع بين المبادئ الوطنية للمساواة بين الجنسين المقرّة في دستور البلاد، وقانون الوراثة العرفي الرسمي القائم على حق 'توريث الابن البكر'. ويرجع ذلك، إلى مرونة الحكم العرفي وانفتاحه غير المدرك

على التغيير عندما تستند إستراتيجيات التغيير إلى القيم التقليدية. ورغم ذلك، يتوقف نجاح إصلاح هياكل الحكم التقليدي في الواقع على استخدام الإجراءات الحكومية والقوانين الوطنية في أغلب الأحيان لنشر التغيير على المستوى المحلي، كما تبيّن دراسة جنوب أفريقيا.

وسائل الإعلام حليف حاسم في حملات إصلاح هياكل المشاركة

إن عمليات التدريب على تنمية المهارات وبناء الثقة لدى الاتحاد النسائي البورمي، التي أثبتت أنها فعالة للغاية وتضمنت إرشاد القيادات النسائية الشابة حول كيفية التأثير الإيجابي على تناول وسائل الإعلام لقضايا المرأة، أفرزت تأثيراً إيجابياً تراكمياً في تغيير المواقف والسلوكيات تجاه تمكين المرأة ضمن المنظمات والمجتمعات. وأدت أيضاً إلى بروز إعلامي لنساء من مجموعات المنفى حائزات على الثقة والاحترام السياسي، مقدمة بذلك للمجتمعات المحلية البورمية تفسيرات بديلة وأكثر شمولية للدور الذي يمكن ويجب أن تضطلع به النساء والفتيات.

أدوار الجهات الخارجية التي تقدم المساعدة/التعاون الإنساني والسياسي تشكّل إما داعماً حاسماً لحملات إصلاح هياكل المشاركة أو خطراً على نجاحها

في بيئة يعتبر الدفاع عن حقوق الإنسان فيها حساساً للغاية، يعود النجاح الحاسم الذي حققته المجموعات النسائية في بورما وكارين إلى الصلات التي أقامتها مع الحلفاء الدوليين وسلطت من خلالها الضوء على ميانمار وبعض قضايا حقوق الإنسان. فمن خلال الشراكات مع المنظمات الإنسانية الخارجية وغيرها والانكشاف الدولي الذي تلاه، ازداد الدعم الذي اكتسبته المجموعات النسائية البورمية، سواءٌ من الشعب البورمي على الإقليم الحدودي بين تايلاند وميانمار أو على المستوى الدولي. فيما لعبت المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أدواراً مهمة على الساحة الدولية في تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان والإقصاء السياسي.

مع أن توصيات كثيرة قُدّمت في هذا القسم لمنظمات التعاون/ المساعدة الديمقراطية حول كيفية العمل مع شركاء التعاون/ المساعدة الوطنيين في هذا المجال، من المهم توجيه بعض التوصيات المحددة لمقدمي التعاون/ المساعدة الديمقراطية الدوليين. ومن هذه التوصيات ضرورة استناد الدعم الخارجي إلى مبادرات محلية، كما خلصت دراسة أرض الصومال. وتفهّم النساء المهمشات تماماً الحاجة إلى العمل الفعال لتأمين مساحة

واسعة للنساء في المؤسسات الديمقراطية العرفية والتقليدية. وما يطالبن به غالباً هو الدعم للقيام بالدعاوة بطرق أكثر منهجية، مستفيدات من تجارب نشطاء في أنظمة سياسية أخرى، على غرار تلك المبينة في هذا التقرير.

وبشكل أكثر تحديداً، يمكن للوكالات الخارجية أن تعمل مع شركاء محليين للمساعدة في توصيف الخبرة الفنّية اللازمة وتوفيرها أحياناً، وفهم الإستراتيجيات والتكتيكات السياسية العامة التي يصعب نسبياً على النشطاء المحليين الحصول عليها. ويرقى ذلك إلى مصاف التوصية. وكما اتضح في دراسة أرض الصومال وتكرر في دراستي الهند والكاميرون، على الدعم الدولي أن يتعمق في فهم الهياكل المؤسسية والمجتمعية القائمة ودعائمها من القيم والمعايير لبناء مؤسسات صنع قرار أكثر شمولاً وتمثيلاً.

وثمة وثائق كثيرة بالفعل، تشير إلى الصعوبات والأضرار التي نتجت عن محاولة جهات خارجية تقديم نماذج صنع قرار ديمقراطي دون فهم كاف لطبيعة عمل النشطاء المحليين، أو إتاحة المجال لهم لوضع وتنفيذ جدول الأعمال.

أخيراً، ثمة توصية إضافية متكررة لشركاء التعاون/ المساعدة الخارجيين في المجال الديمقراطي تنصح البرامج التي تسعى عادة إلى التغلب على الإقصاء السياسي للنساء بالحرص على اعتماد مقاربة إصلاحية شاملة. واتضح ذلك في دراسة الهند، حيث تضمنت التدخلات توجهاً نحو الزعماء الدينيين وبرامج توعية للنساء وتعليماً للأطفال لزيادة المشاركة السياسية للنساء المسلمات. وقد شاركت مجتمعات بأكملها في إعداد الحلول وتنفيذها. ففي نهاية المطاف ينطوي تمكين النساء على تغيير أنظمة التمييز ضد المرأة وأسسها المعيارية، وإشراك الرجال كونهم فاعلين رئيسيين في نظام التمييز ضد المرأة، فضلاً عن الشباب والأطفال كعوامل مستقبلية للتغيير.

يتطلب اعتماد مقاربة إصلاحية شاملة الاعتراف أيضاً باحتمال أن تتعرض أكثر من فئة واحدة للتهميش داخل المجتمع أو في النظام السياسي، وأن توجد ضمن الفئات المهمشة تراتبية وفئات فرعية مستبعدة. وقد تكون هذه السويات من التهميش مترابطة داخل الفئات وفيما بينها، ولذلك فمن المهم أن تتناول برامج الإصلاح السياسي جميع عناصر التهميش.

أهمية تطوير مهارات القيادة لأفراد الفئات المهمشة في نجاح حملات الإدماج

إن استثمار الوقت والموارد في إجراءات بناء الثقة بواسطة التدريب على القيادة الذي تترافق غالباً مع برامج محو أمية وفرص لإنتاج الدخل، هي سمات مشتركة في الحملات الناجحة لإشراك النساء. وكان ذلك فعالاً، لا سيما في ميانمار، حيث اتبعت النساء المخضرمات في الاتحاد النسائي البورمي أسلوب الإرشاد المستمر في العمل مع زميلاتهن الشابات بهدف التمثيل الخارجي، إلى جانب اعتماد هيكلية إدارية تناوبية لتوفير الفرص الإدارية لعديمات الخبرة في الاتحاد. وكانت برامج التدريب السياسي للشابات حاسمة في خلق ناشطات واثقات ومحنكات سياسياً، شكّلن قدوة للأجيال الشابة.

حظيت منظمة المرأة في كارين بنجاحات مماثلة، معتمدة في تنظيمها المجتمعي على الثقافة السياسية لناشطاتها وعلى تدريب المدربين. ورغم الوقت الطويل الذي استغرقه ظهور نتائج هذه المقاربة، فقد أدت آثارها الإيجابية إلى نمو مطرد في قاعدة دعم المنظمة، فضلاً عن تغيير سياسي مستدام لأجيال من النساء. وفي سعي خريجات مدرسة القياديات الشابات في منظمة المرأة في كارين لتحقيق تقدم ضمن منظمات كارين المجتمعية، نفذن برنامجاً أكثر تقدما للقادة الجدد مدته عشرة أشهر، الأمر الذي عكس الأهمية الكبيرة التي توليها المنظمة لهذه الإستراتيجية.

تثقيف الشباب بأهمية إدماج الفتيات والنساء، إستراتيجية حاسمة على المدى الطويل

أبرز العديد من كتّاب دراسات الحالة أنه لا وجود أبداً لطرق مختصرة في تذليل العقبات التي تحول دون مشاركة النساء. وهذا يعني أن إدراج مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان في مناهج التعليم الرسمي وغير الرسمي، كتحقيق المساواة للفتيات والنساء، من شأنه إنتاج تغييرات إيجابية في المعرفة والمواقف والسلوكيات المجتمعية، وتحقيق دفع كبير في تمكين النساء والفتيات على المدى الطويل.

اعتُبر الاستثمار في تعليم الفتيات – كالاستفادة من علماء الدين في مجتمع إسلامي مثلاً لضمان حدوث تغيير في المواقف من تمكين النساء والفتيات في المستقبل – عامل نجاح حاسم في الإصلاح لأن النساء أنفسهن يُعارضن غالباً تحسين حقوق المرأة. فقد لعب التعليم المستند إلى القرآن الكريم والحماية القانونية الوطنية والدولية المناسبة دوراً أساسيا في النجاح المذكور هنا.

أدى تعزيز مبدأ المشاركة السياسية أيضاً بواسطة المناهج التعليمية كاستحقاق أساسي مدرج في معظم الدساتير، إلى اعتماد الأحزاب والمؤسسات السياسية الأخرى سياسات مساواة بين الجنسين وسياسات إدماج وخطط أخرى كأطر للتغيير. وشكّل انخراط الشباب الفعال والمتزايد في المعترك السياسي درساً هاماً أيضاً في تيسير تغيير طويل الأجل. وفي الواقع، أشار العديد من كتّاب دراسات الحالة إلى أهمية بناء المجموعات النسائية لتحالفات مع الشباب باعتبارهم شركاء فعالين في حملات الإصلاح.

البيئة الثقافية والأمنية هي التي تحدد إستراتيجيات التغيير غالباً

لا بد للإستراتيجيات الهادفة إلى تيسير التغيرات في المعرفة والمواقف والممارسات، وبالتالي السلوكيات تجاه النساء في نهاية المطاف، أن تنسجم مع ظروف البلد الثقافية والبيئات الاجتماعية والسياسية والأمنية. فعلى سبيل المثال، لا تعبّر الفعالية السياسية في كمبوديا بالضرورة عن أسلوب المواجهة الذي استخدمته النساء بنجاح في أرض الصومال. فبالنسبة للنساء الكمبوديات، شكل أمنهن الشخصي وأمن عائلاتهن المحدد الرئيسي لعملهن من أجل التغيير السياسي. الأمر الذي أدى إلى تبنّي مقاربات غير صدامية إطلاقاً في التعامل مع المواقف المناهضة للمرأة، في بيئة تعرّض كثير من الناس فيها إلى صدمات ناجمة عن النزاعات، وحيث الأحزاب السياسية المركزية تسيطر بإحكام على سياسة المجالس المحلية. إن أهمية حرص النشطاء على الاستمرارية وتحليل المخاطر في بيئة غير آمنة سياسياً وعسكرياً إلى جانب إعداد خطة إدارة أزمة للتعامل مع التهديدات المحتملة عند مباشرة أعمال التغيير، يشكّل التوصية الرئيسية لورشة عمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لعام ٢٠١٢ حول إستراتيجيات الإدماج لنشطاء التغيير.

وعلى خلاف تجربة كمبوديا، تجرأت النساء بأنفسهن في أرض الصومال على تبني إستراتيجية مواجهة جماعية بعد أن شهدن نجاحات عدة لأعمال احتجاجات مباشرة. ويجب على العمل الإصلاحي الديمقراطي حسب الدرس المستنبط مما سبق، أن يدرك أن أفضل نسق من الإستراتيجيات لتسهيل التغيير في أي ثقافة اجتماعية وسياسية (وأي ثقافة فرعية في الواقع)، هو ما تحدده وتتبناه نساء تلك البيئات الثقافية. ويدعم ذلك درس إضافي بارز ومتكرر في جميع دراسات الحالة، يفيد غالباً بفشل الحلول المفروضة من الخارج التي تستبدل الحلول النابعة من الداخل.

العمل الجماعي المنسّق جيداً بواسطة التشبيك وبناء التحالفات يساعد في التغلب على الإقصاء

رغم ضرورة التخطيط والتصميم المحليين لإستراتيجيات التغيير، فإن أهمية الحامل الجماعي في التغلب على التحديات التي تفرضها الانقسامات بين الجنسين والانقسامات العرقية والدينية القديمة والراسخة هي عنصر مشترك آخر في جميع دراسات الحالة. ويُعد بناء التحالفات من خلال تشبيك وتنسيق حملات التغيير السابقة المتبعثرة غالباً عنصراً رئيسياً في النجاحات التي عرضها الكتّاب. وتبيّن أن تعزيز المجتمع المدني الداعم للفئات المهمشة بمزيد من الانتظام الرسمي في هياكل منسقة ساعد الحملات بشكل كبير. كما لاحظ لامبي وداميني في حالة الكاميرون، فإن المشاركة الفعالة لا تحدث عندما تكون الفئات المهمشة مبعثرة وغير منظمة وغير رسمية، وبالتالي ضعيفة سياسياً.

عندما تؤدي الانقسامات بين الجنسين والانقسامات العرقية والدينية إلى نشوب نزاعات، تصبح إقامة تحالفات بين أطراف محايدة أمراً بالغ الأهمية إستراتيجياً لحمل الخصوم على تبني موقف واحد. ففي حالة نساء واجير الداعيات إلى السلام في شمال كينيا، برهن وضع شيوخ محايدين ولكنهم محترمون في مركز التفاوض على أهميته المحورية في نجاحهن في صنع السلام.

إن تعبئة نساء ترددن سابقاً في المشاركة في جهود الإصلاح، كما في حالة الاتحاد النسائي البورمي، قد تستدعي استخدام فضاءات غير سياسية تشمل أماكن اجتماعات غير رسمية مثل المكتبات المخصّصة للمهاجرين ومراكز الإيواء المؤقتة للناجيات من العنف المنزلي، حيث تتمكن النساء فيها من اللقاء والتواصل مع بعضهن وتنحية الاختلافات العرقية وجدول الأعمال السياسي العلني جانباً. وبرهن استخدام الحالات غير السياسية والمناسبات الاجتماعية، مثل مراسم الصلاة وورشات التعافي والمهرجانات، عن فعاليته في بناء الثقة والتفاهم بين أفراد من هويات دينية وإثنية مختلفة.

أتاحت هذه الإستراتيجيات للاتحاد النسائي البورمي، ولغيره أيضاً من المجموعات الواردة في دراسات الحالة، إمكانية الوصول إلى شبكة واسعة من داعمي الإصلاح المحتملين وفرصاً لطرح المواضيع السياسية تدريجياً. ويتبادل الأشخاص الذين يحصلون على هذه المعلومات معرفتهم المتزايدة مع أفراد المجتمع الآخرين، مضاعفين بذلك تأثير نشرها، وهي خطوة أساسية أولى في تعبئة مشاركين إصلاحيين جدد.

أخيراً، وكما ورد أعلاه، فإن التشبيك وبناء التحالفات مع فئات تواجه قضايا إقصاء مشابهة كالشباب، هي إستراتيجية هامة تُشرك موارد بشرية إضافية، وتضيف حماساً وطاقة ووزناً سياسياً لمبادرات الإصلاح.

المواصفات الشخصية، لا سيما عندما تتجنب الظهور في مقدمة المشهد، قد تحقق مزايا إستراتيجية هامة

يشير درس آخر أبرزته نساء واجير ومجموعات نسائية أخرى واردة في هذا التقرير، إلى أهمية التقليل من حب الظهور بالسماح للآخرين باجتذاب الأضواء والاستفادة من نجاحات النساء التفاوضية. فقد مكنت هذه المقاربة النساء من اكتساب احترام جميع الأطراف المعنية الأخرى بسرعة، نظراً لفعاليتهن وغياب الدوافع الأنانية. وفي الواقع، كان للقناعة التي تشكلت بأن نساء واجير يعملن بدوافع بعيدة عن الأنانية ونابعة من روح التطوع ودون السعي وراء مكاسب شخصية، دور أساسي في قدرتهن على كسب احترام جميع الأطراف. وقد لعبت روح التطوع هذه وإحساس 'الملكية' لدى أفراد الفئة المهمشة دوراً محورياً في مواجهة التهميش. إذ غالباً ما تغيب الجماعات المهمشة عن رادارات الحكومة أو دعم المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يزيد من أهمية اعتماد الأشخاص على أنفسهم في التنظيم ومكافحة الإقصاء، حتى دون أمل بمنفعة مادية.

تزامن حملات الإدماج مع أحداث أخرى ذات أهمية وطنية وإقليمية ومحلية يزيد من سرعة التغيير واتساعه

كانت هياكل السلطة التقليدية مضطربة بالفعل أثناء إجراء عدة دراسات حالة واردة هنا، وتزامنت جهود الإصلاح المحلية مع هذه التطورات، بينما تزامنت دراسات أخرى مع الحركات الإصلاحية الوطنية. وحتى في الثقافات الأبوية المتزمتة، ثمة فرص تستطيع النساء والفئات المهمشة الأخرى اغتنامها للتغلب على الإقصاء وعدم المساواة. وكما أشار وولز في دراسته عن أرض الصومال، فإن التحدي يكمن في تحديد اللحظة المناسبة لتنفيذ إستراتيجيات التغيير.

يمكن استخدام اللغة لتحديد عدو مشترك في تسوية المصالح المتضاربة

تشير غالبية أدبيات فض النزاعات إلى استخدام لغة محايدة، وتحدّث العديد من دراسات الحالة الواردة هنا عن ملاءمتها لتحقيق التوافق بين المصالح المتضاربة. وأوضحُ مثال على ذلك يأتي مرة أخرى من الاتحاد النسائي البورمي الذي اختار اسمه بعد مداولات مطولة، رغم التوترات التي أثارتها كلمتا 'بورما' و'الاتحاد' لدى بعض الأقليات العرقية الداعية للاستقلال. ولذا، فقد ساهمت الإشارة إلى العدو المشترك في الوقت المناسب في التغلب على الكثير من الخلافات التي عصفت بجهود صياغة موقف موحد بين الجماعات العرقية والمجموعات النسائية الأخرى.

وهـذا يتوافـق مـرة أخـرى مـع إشـارة كثـير مـن أدبيـات فـض النزاعـات إلى أهميـة تحديـد 'المجموعـة خـارج' الحلبـة، إضافـة إلى الخيـارات المتاحـة لتحقيـق مكاسـب مشـتركة بـين المجموعـات المتنازعـة.

تعزيز الإصلاحات عبر إقامة روابط إستراتيجية واضحة مع الهيئات والمؤسسات الحكومية القائمة

لا شـك أن المبـادرات المترابطـة إسـتراتيجياً، مـن قبيـل المبـادرات المرتبطـة مـع المجالـس البلديـة أو مكاتـب مديـر المنطقـة في الكامـيرون وأرض الصومـال، تعـزز مكتسـبات المنظـمات المحليـة في إشراك الجماعـات المهمشـة في الحكـم المحـلي. ورغـم ذلـك، مـن المهـم أيضـاً التأكيـد عـلى وضـوح العلاقـات بـين منظـمات المجتمـع المـدني والحكومـة المحليـة وتوثيقهـا. وقـد بيّنـت دراسـة الكامـيرون أن الجهـات الحكوميـة الفاعلـة تنحـو إلى 'احتـلال' مجال صنع القرار، عندما تكون الحدود ضبابية بين مسؤوليات الحكومة والمجتمع المدني.

ولمواجهـة ذلـك، مـن الـضروري أن يقـوم الإصلاحيـون بوضـع خطـة أو إسـتراتيجية لفـض النزاعـات قبـل أيـة شراكـة محتملـة مع الحكومـة المحليـة. حيث يـؤدي إدمـاج الفئات المهمشـة غالبـاً إلى اكتسـابها مزيـداً مـن النفـوذ عـلى حسـاب الجهـات الفاعلـة المهيمنة سـابقاً عـلى صنع القـرار. وكـما بينـت تجربـة الكاميرون، فـإن وجـود خطة جاهـزة لفـض النزاعات أمر حاسـم؛ فمـن دونهـا قـد تلجـأ الجهـات الفاعلـة المهيمنـة عنـد رؤيـة تـآكل سـلطاتها إلى تخريـب عمليـة المشـاركة قبـل توطّدهـا، أو ببسـاطة إلى اعتـماد عمليـة موازيـة غـير رسـمية تحتفـظ مـن خلالها بسـلطة صنـع القـرار الحقيقية بمعـزل عن الفئـة المهمشـة. وأوضحت دراسـة الكامـيرون أيضاً أن الاسـتعداد لفـض النزاعـات واعتـماد أعضاء المجلـس التقليـدي والهيكل التشـاركي الجديد عمليـة فعالـة لفضهـا، يسـمح بأن يصبـح الهيـكل الجديـد ثابتـاً ومنتجاً.

المشاركة وحدها لا تكفي لضمان المساواة ما لم تستند إلى إشراف المواطنين

تتحـدث جونسـتون في دراسـتها عـن بوغانفيـل عـن محدوديـة نتائـج التمكـين إذا نظرنـا إليهـا مـن زاويـة المشـاركة وحدهـا، بينـما يتعـيّن النظـر إليهـا في سـياق متغـيرات السـلطة السـائدة. ولكـن ذلـك يسـتند كـما يُقـال إلى تعريـف محـدود للمشـاركة، حيـث تنـوه جونسـتون إلى تعريـف فوجكوفسـكا وكانينغهـام للمشـاركة بأنهـا 'قـدرة المـرء عـلى التعبـير عـن رأيـه' (مُقتبـس عـن فوجكوفسـكا وكانينغهـام في جونسـتون ٢٠١٢: ١٨). وبـدلاً مـن ذلـك يجـب وضـع مفهـوم المشـاركة في صيغـة متعـددة الأبعـاد، عـلى غـرار المفهـوم الـذي وضعتـه ارنشـتاين في مقالتهـا الكلاسـيكية عـام ١٩٦٩، التـي عرضـت فيهـا سـلم مشـاركة المواطنـين.

وقدّمت دراسة بوغانفيل مثالاً عن حالة يتعين اعتبار المشاركة فيها أقرب إلى الرمزية أو التشاور منها إلى المشاركة الجادة. وسلطت بعض دراسات الحالة الضوء على بعد آخر لعملية المشاركة، يفيد بأن مشاركة بعض الدوائر الانتخابية يستلزم وقتاً ومجالاً للتطور بسبب التردد الأولي والافتقار إلى التآلف مع هذه القضايا. ويعدّ التردد الأولي لبعض نساء الأقليات العرقية في بورما بالمشاركة مع الاتحاد النسائي البورمي المذكور أعلاه مثالاً على ذلك.

وثمة درس آخر جدير بالذكر في حالة الكاميرون، يفيد بأن مشاركة المواطنين تصبح أكثر سلاسة إذا أُقرّت تشريعات مناسبة للحكم التشاركي، بواسطة أطر قانونية تُسند المناصب الحكومية المحلية إلى موظفين منتخبين بدلاً من موظفين تعينهم الحكومة. كما أن الناس يشاركون غالباً في الحكومة المحلية عندما تتوفر أمامهم قنوات واضحة للقيام بذلك.

اكتشاف السمات المشتركة يُسهل الوحدة وفض النزاعات عندما تحدث الانقسامات بسبب سمة واحدة

تسلط دراسة الاتحاد النسائي البورمي الضوء على أهمية تعزيز هوية مشتركة ذات بعد واحد (النوع الاجتماعي في حالتنا) في التغلب على خلافات عميقة في بعد آخر (العرقية في حالتنا). وكانت هذه الظاهرة واضحة أيضاً في مثال أرض الصومال، حيث تجاوزت النساء من مجموعات قبلية مختلفة ولاءاتهن القبلية لإقامة شراكة قائمة على النوع الاجتماعي وعلى الالتزام بالمساهمة في وضع حد للخصومات القبلية السائدة تاريخيا في أرض الصومال. ويفيد الدرس الذي يقدمه هذا التحليل، بأن تعزيز سمات مثل النوع الاجتماعي وتبادل الخبرات على أساسها، يربط الناس مع بعضهم من خلال تجاهل الخلافات الناشئة عن سمات أخرى.

يجب أن تلتزم عمليات الإصلاح بأخلاقيات التنمية لضمان تحقيق نتائج شفافة وخاضعة للمساءلة تتفق مع مبادئ حقوق الإنسان المتبعة في حملات الإصلاح

يترتب على هذا الدرس عدد من التبعات المتعلقة بتخطيط وتنفيذ عمليات وبرامج الإصلاح، لا سيما التي تنطوي منها على شراكات مع جهات خارجية. وتستند التدابير العملية التالية إلى افتراض أن النساء المهمشات يتولين إدارة وتنفيذ الأنشطة بأنفسهن، بدلاً من الجهات الخارجية التي تعمل نيابة عنهن.

تقييم الاحتياجات

تبيّن أن عمليات تقييم الاحتياجات الأكثر فعالية، هي التي تعتمد بالدرجة الأولى على طرائق جمع الاحتياجات التي تعبر عنها النساء في الاجتماعات العامة واسعة النطاق والاستبيانات المكتوبة ويجري التغاضي عنها غالباً. وتحظى الاجتماعات المنظمة، على نطاق ضيق من خلال التبليغ الشفهي أو التقييمات الناجمة عن زيارات لمنازل أفراد المجتمع الأقل اختلاطاً، بنجاح أكبر في تحديد احتياجات النساء اللواتي يواجهن أشكال إقصاء وتهميش مزدوجة أو مثلثة، كالأقليات الدينية والعرقية وذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء والمعزولين جغرافياً، والنساء الموصومات اجتماعياً بسبب ميولهن الجنسية أو سمات أخرى.

إن التدخلات المستندة إلى عمليات وهياكل مشاركة قائمة هي أكثر ديمومة بكثير من خلق هياكل جديدة وتكديسها فوق الهياكل القائمة، بصرف النظر عن عدم كفاءتها. ويؤدي استخدام الهياكل الاجتماعية القائمة، كمجموعات المساعدة الذاتية التي تضفي طابعاً مؤسسياً على مشاركة النساء والشباب، إلى توليد استثمار وملكية أكبر من الهياكل والعمليات المفروضة من الخارج.

وبالمثل، فإن مبادرات الإصلاح القائمة على الاستجابات المحلية للاحتياجات المحددة محلياً، تعطي على طول الخط نتائج أكثر فعالية من الاستجابات القائمة على مقاربة المقاس الواحد الذي يناسب الجميع التي تستخدم جهات خارجية وموارد خارجية كبيرة. وكما بينت دراسة الهند، لا يجوز اعتبار الأفراد مجرد ضحايا أو متلقين سلبيين للدعم، بل قادة وشركاء في تنمية مجتمعاتهم المحلية باستخدام معرفة الفئات المهمشة ومعتقداتها وتصوراتها ونقاط قوتها في قيادة عملية الإصلاح. وبهذه الطريقة، تتحقق الملكية المجتمعية للمشروع ويزداد اقتناع المجتمع به.

التنفيذ

يجب على المنظمات أن تركز على بناء كادر نسائي كالتزام طويل الأجل في تنفيذ برامج الإصلاح في البيئات المحلية، بدلاً من اعتماد إستراتيجيات استقطاب كوادر خبيرة من منظمات أخرى. وتستنزف سياسات توظيف المنظمات غير الحكومية غالباً الموارد البشرية النادرة في مجتمعات تعاني بالأصل من تسرب الأدمغة بسبب النزاعات، ما لم تلتزم هذه المنظمات بإستراتيجيات دائمة لتطوير كادر محلي. وعلى المنظمات الراغبة في الاضطلاع بقضايا النساء وتمكينهن في مجتمعات محلية مستهدفة، أن تعمل مع منظمات محلية تقوم أصلاً بذلك، وأن تفاوض لإقامة شراكات بدلاً من تكرار البرامج القائمة.

يجب على المنظمات الدولية العمل أيضاً على فهم ودعم إستراتيجيات الجمع بين الاستقلال التنظيمي والالتزام بالانتماءات المجتمعية والتقليدية التي تتبناها المنظمات النسائية المحلية، بدلاً من فرض مناهج خارجية لا تراعي حساسيات البيئة الثقافية المحلية. وأخيراً، على برامج التعاون الديمقراطي أن تستجيب للتنوع وتمكين المرأة القائم على مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة والأمانة، وإدماج مشاركين متنوعين، والإيمان الراسخ بأهمية الوحدة ليس داخل المجتمعات المهمشة فحسب، بل أيضاً داخل المجتمع الأوسع الذي يجب عليها أن تكون جزءاً لا يتجزأ منه.

الجهات المانحة

إضافة إلى دعم الجهات المانحة لعمل المنظمات النسائية المستقلة، عليها أن تعمل لضمان تعميم قضايا النوع الاجتماعي من خلال تعزيز مشاركة وقيادة النساء بواسطة برامجها مع منظمات أخرى. وفي الواقع، فإن تقديرات المانحين لاقتراحات التمويل يجب أن تستند إلى تولي النساء المهمشات قيادة مراحل تصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها.

يجب مناقشة الإصلاحات مع نظم الحكم التقليدي

إن فشل مساعي الإصلاح الوطنية والإقليمية والمحلية في تبنّي سياسات وأطر لإشراك قوانين وعمليات الحكم التقليدية القائمة، يؤدي إلى استمرار تعرض الفئات المهمشة للتمييز والإقصاء من قبل الهياكل الاجتماعية القبلية النافذة. وتستمر النساء المهمشات في التعرّض للآثار السلبية للنظم القانونية المزدوجة السارية في بلدان تُقرّ كلا النظامين، ولكن نظمها العرفية ترفض الاعتراف بالتقدم المحرز في القانون المدني، الأمر الذي يضع النساء في موقع غير مؤات سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. ويمثل ذلك مشكلة كبيرة للنساء، لا سيما ذوات الاحتياجات الخاصة أو الأقليات النسائية من المثليات أو ذوات الميول الجنسية المزدوجة أو المتحولات جنسياً أو ثنائيات الجنس.

يعكس القانون العرفي المدون غالباً تقاليد الفئة العرقية المهيمنة، ويُنكر الحقوق التقليدية لنساء الأقليات أو الحقوق الممنوحة لهن بموجب القانون العام. وتُقدم دراسات بوغانفيل وجنوب أفريقيا وأرض الصومال نظرة معمقة لكيفية إدراج حقوق الإنسان في نظم الحكم العرفي. وتقدم حالة جنوب أفريقيا مثالاً رائعاً عن كيفية التفسير القضائي للقوانين استناداً إلى دستور البلاد الشامل، إلى جانب التطبيقات الإبداعية للنظم العرفية المرنة، الأمر الذي يضمن تطابق النظم العرفية مع القانون الوطني في حماية حقوق المرأة.

يكـرّس دسـتور جنـوب أفريقيـا وثيقـة حقـوق تقدميـة، ويعـزز المسـاواة بـين الجنسـين، ويطمـح ليصبـح أداة التحـول. ولهـذا، تقـدّر جنـوب أفريقيـا دسـتورها تقديـراً كبـيراً. وعـلى غـرار الدسـاتير الأفريقيـة الأخـرى، يعـترف هـذا الدسـتور بالنظـم العرفيـة ومؤسسـات الزعامـة التقليديـة. ويَخضـع تطبيـق النظـم العرفيـة لأحـكام الدسـتور في دسـاتير أفريقيـة أخـرى كثـيرة؛ وفي الواقـع، في معظـم دسـاتير مـا بعـد نزاعـات تسـعينيات القـرن العشريـن. ويبـدو أن ذلـك أحـد الـدروس الفعليـة المسـتنبطة، كـما أشـارت ليـزا هيـمان.

المراجع وقراءات أخرى

Arnstein, S. R., 'A Ladder of Citizen Participation', *Journal of the American Institute of Planners*, 35/4 (1969), pp. 216–24
[سُلّم مشاركة المواطنين، صحيفة المعهد الأميركي للمخططين]

Equality in Politics, *A Survey of Women and Men in Parliaments* (Geneva: Inter-Parliamentary Union, 2009)
[المساواة في المعترك السياسي: مسح للنساء والرجال في البرلمانات، الاتحاد البرلماني الدولي]

Fisher, R. and Ury, W. L., *Getting to Yes: Negotiating Agreement Without Giving In* (Boston, MA: Houghton Mifflin Harcourt, 1991)
[الحصول على الموافقة: مفاوضات لا هوادة فيها]

International IDEA, *Successful Strategies Facilitating the Inclusion of Marginalized Groups in Customary and Democratic Governance: Lessons from the Field* (Stockholm: International IDEA, 2012), available at <http://www.idea.int/democracy-and-diversity/strategies-for-inclusion-lessons-from-the-field.cfm>
[إستراتيجيات ناجحة لتسهيل إدماج الفئات المهمشة في الحوكمة العرفية والديمقراطية: دروس من الميدان]

International IDEA, *Women in the Driver's Seat of Democratic Politics* (Stockholm: International IDEA, 2013), available at <http://www.idea.int/gender/women-in-the-drivers-seat-of-democratic-politics.cfm> [نساء على مقعد قيادة السياسة الديمقراطية]

Stigter, E., *The Inclusion of Women in Local Governance in Afghanistan: Lessons from the National Solidarity Program* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished
[إشراك النساء في الإدارة المحلية في أفغانستان: دروس من برنامج التضامن الوطني، غير منشور]

لمحة عن المؤلفين

أوساماتو داميني Oussematou Dameni

أوساماتو داميني: منسقة مؤسسة التنمية المتكاملة (Integrated Development Foundation)، وهي منظمة غير حكومية مقرها الكاميرون. تتمتع بخبرة سنوات عديدة في تنفيذ برامج تنمية اقتصادية محلية ممولة من جهات مانحة في المنطقة الغربية الشمالية من الكاميرون.

سو غوليفر Susan Gollifer

سو غوليفر: طالبة دكتوراه ومدرسة مساعدة في كلية التربية في جامعة آيسلندا. كتبت عن المواطنة وتعليم حقوق الإنسان وسياسات التعليم متعددة الثقافات، وعملت في مشاريع التعليم والتنمية في كمبوديا طوال السنوات العشرين الماضية.

جيني هيدستروم Jenny Hedström

جيني هيدستروم: عملت في برنامج التنوع والديمقراطية في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات منذ عام ٢٠١١. تتمتع بخبرة عملية تتجاوز ١٠ سنوات في قضايا متعلقة بالمرأة والعرقية، لا سيما في ميانمار، حيث تولت منذ عام ٢٠٠٥ تنسيق برنامج يتمحور حول مشاركة النساء في صنع القرار على المستوى المحلي. كتبت ونشرت على نطاق واسع في قضايا متعلقة بميانمار والمرأة والعرقية؛ وآخر أعمالها كتاب تناولت فيه بالتفصيل تجارب النساء البورميات في الصين وتايلاند، وتقرير لجنة بورما السويدية عن مبادرات المرأة والنزاعات والسلام.

ليزا هيمان Lisa Heemann

ليزا هيمان: زميلة باحثة في جامعة غيسن ومنسقة في مشروع 'المراجعة القضائية والديمقراطية في غرب أفريقيا الفرنكوفونية – تحليل القانون الدستوري المقارن'. عملت في عام ٢٠١١ باحثة زائرة في معهد جنوب أفريقيا للقانون الدستوري المتطور والعام وحقوق الإنسان والقانون الدولي (SAIFAC)، وأجرت مجموعة بحوث في جنوب أفريقيا وغانا وأوغندا لأطروحتها لنيل الدكتوراه عن الاعتراف بالمؤسسات التقليدية في الدساتير الأفريقية.

نيكولاس هنري Nicholas Henry

نيكولاس هنري: محاضر في العلاقات الدولية في جامعة ديكن في أستراليا. تتركز أبحاثه على الجهات الفاعلة في السياسة الدولية من غير الدول.

نعومي جونستون Naomi Johnstone

نعومي جونستون: تعمل حالياً مستشارة بحوث لدى رئيس محكمة أرض ماوري ومحكمة وايتانغي. وهي خبيرة وباحثة في مجال فض النزاعات والتعددية القانونية والعدالة الانتقالية. وقد عملت في سريلانكا وآتشيه (إندونيسيا) وبوغانفيل (بابوا غينيا الجديدة).

ليا كيماثي Leah Kimathi

ليا كيماثي: تعمل حالياً استشارية سلامة وأمن المجتمع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال. كتبت الكثير في مجال السلم والأمن في أفريقيا. كما كتبت في مجالات الدولة والمجتمع المدني في أفريقيا، وعن دور المؤسسات غير الرسمية في بناء السلام. والسيدة كيماثي مستفيدة من منحة الباحث / الناشط كلود أكي Claude Ake من جمعية الدراسات الأفريقية والمعهد الأميركي–الأفريقي في الولايات المتحدة الأميركية.

جوليوس لامبي Julius Lambi

جوليوس لامبي: محلل برامج في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وكان سابقاً زميل أبحاث دكتوراه في مدرسة فيينا للحكم (فيغو) في جامعة فيينا. وقد كتب عن مشاركة المواطنين والحكم الديمقراطي في الكاميرون.

فاسو موهان Vasu Mohan

فاسو موهان: نائب مدير إقليمي في المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES). يعمل حالياً على إصدار كتابين: كتاب عن تمكين النساء المسلمات في الهند، يعرض فيه مقابلات مع نساء يُعتبرن عوامل التغيير في مجتمعاتهن، وكتاب 'مقتطفات من تاريخ سريلانكا'، يترجمه من اللغة التاميلية إلى الإنكليزية. يدير منذ عام ٢٠٠٣ ملف الهند في المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ولعب دوراً رئيسياً في إعداد مبادرة الحقوق القانونية للنساء التي أطلقت مبادرة المرأة المسلمة، كأحد مكوناتها الهامة والفعالة. يتمتع موهان بخبرة تتجاوز ١٥ عاماً في مجال إعداد برامج الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان في آسيا، لا سيما التمكين السياسي والاجتماعي والقانوني للشباب والنساء والأقليات العرقية المحرومة.

جوليان سميث Julian Smith

جوليان سميث: مستشار بارز في الديمقراطية والتنوع في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد. تتمحور خلفيته وبحوثه وكتاباته حول تنمية المجتمع والصحة العامة والدفاع عن حقوق الإنسان عند السكان الأصليين والنازحين والأطفال والشباب، وعمل أساسا في جنوب آسيا وغرب أفريقيا وجنوبها.

ثريا تبسّم Suraiya Tabassum

الدكتورة ثريا تبسّم: اختصاصية بارزة في المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وترأس مبادرة المرأة المسلمة في الهند. أصدرت ثلاثة كتب، منها كتاب 'في انتظار الفجر الجديد: تصورات النساء المسلمات عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي وتطبيقاته'، الذي حظي بشهرة خاصة. وهي باحثة وناشطة ومدربة وكاتبة في قضايا حقوق النساء. ومنذ نيلها درجة الدكتوراه في دراسات المرأة في عام ٢٠٠١، عملت على مسألة إقصاء المرأة الهندية المسلمة وإدماجها من خلال الأبحاث والدعاوى. وقد وضعت بالتعاون مع فريق المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية مفهوم هذا المشروع الرائد وأعدته ونفّذته.

جانين أوبينك Janine Ubink

جانين أوبينك: عضوة هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة ليدن (هولندا)، ومنذ خريف عام ٢٠١٣، هي عضوة أيضاً في هيئة تدريس كلية القانون في جامعة كاليفورنيا-إيرفين حيث كانت تقيم لحظة كتابة هذه السطور. كتبت عن إصلاح النظم العرفية والسلطات والمحاكم التقليدية وحيازة الأراضي. وهي عضوة في هيئة التدريس العالمية في جامعة نيويورك منذ عام ٢٠٠٩، وفي الهيئة التنفيذية للجنة التعددية القانونية منذ عام ٢٠٠٦.

مايكل وولز Michael Walls

مايـكل وولـز: مديـر الأبحـاث ومديـر برنامـج درجـات الماجسـتير في وحـدة تخطيـط التنميـة (جامعـة لنـدن). كتـب في مواضيـع السياسـة والتنميـة في الصومـال، وعمـل مـن بـين مهامـه الأخـرى، منسـقاً للمراقبـين الدوليـين للانتخابـات المتتاليـة التـي جـرت في أرض الصومـال، وعمـل في بونتلانـد في مجـال التنميـة السياسـية.

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، هي منظمة دولية حكومية تدعم مؤسسات وعمليات الديمقراطية المستدامة في جميع العالم. وتعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات كمحفز لبناء الديمقراطية عبر توفير موارد للمعارف ومقترحات السياسات، وتدعم الإصلاحات الديمقراطية في إستجابة لطلبات معينة من البلدان. وهي تعمل مع صانعي السياسات والحكومات والمنظمات والوكالات الدولية، إضافة الى المنظمات الإقليمية العاملة في مجال بناء الديمقراطية.

ما هو عمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على مستويات عالمية وإقليمية وقطرية، ويتركز عملها حول المواطن كقوة دافعة نحو التغيير.

توفر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات المعرفة المقارنة في مجالات عملها الرئيسية: العمليات الانتخابية، بناء الدساتير، المشاركة والتمثيل السياسيين، إضافة إلى علاقة الديمقراطية بالنوع الاجتماعي والتنوع والصراع والأمن.

تقدم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات هذه المعرفة الى الممثلين الوطنيين والمحليين الساعين نحو الإصلاح الديمقراطي، كما أنها تعمل على تيسير الحوار الداعم للتغيير الديمقراطي.

وتهدف المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات من خلال عملها إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز قدرة الديمقراطية وشرعيتها ومصداقيتها؛
- تعزيز المشاركة الشمولية والتمثيل الخاضع للمساءلة؛
- زيادة فعالية وشرعية التعاون الديمقراطي.

أين تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على مستوى العالم. ويقع مقرها الرئيسي في ستوكهولم بالسويد. وللمؤسسة مكاتب في أفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا، وأمريكا اللاتينية ودول بحر الكاريبي.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مراقب دائم في الأمم المتحدة.

http://www.idea.int

مسيرة النساء من الإقصاء إلى المشاركة – نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي هو تقرير يحدد العوامل الهامة التي تمنع النساء المهمشات من المشاركة في هياكل صنع القرار الديمقراطية والقائمة على الأعراف، ويصف كيف عملت النساء للتغلب على الحواجز أمام مشاركتهن.

تضم دراسات الحالات العشر في هذا التقرير، المعرفة والخبرة العملية من أنحاء العالم، إعتماداً على الجهود الاصلاحية لتحديد الطرق التي يمكن للنساء من خلالها التأثير على العمليات السياسية من خلال المشاركة في السياسة الديمقراطية والقائمة على الاعراف. ويعطي التقرير تفصيلاً لإستراتيجيات تبنتها النساء المهمشات وداعميهن، بدءاً من إستراتيجيات العمل المباشر في أرض الصومال والى إستراتيجيات المناصرة والتأييد 'الناعمة' في كمبوديا.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
International Institute for Democracy and Electoral Assistance
International IDEA
Strömsborg, SE-103 34 Stockholm, Sweden
Tel: +46 8 698 37 00
E-mail: info@idea.int, website: www.idea.int

الرقم المعياري الدولي للكتاب:
978-91-7671-132-3